مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد

تقرير
أقل البلدان نمواً، 2020

القدرات الإنتاجية للعقد الجديد

الأمم المتحدة

إن أزمـة كوفيد-19 التي طال أمدها تهدد بزيادة القاعدة الاقتصادية الضعيفة بالفعل سوءاً في أقل البلدان نمواً وقد أعادت فعلاً تشكيل سلاسل القيم العالمية بطرق أكثر إجحافاً بأقل البلدان نمواً. *وتقرير أقل البلدان نمواً لعام 2020، "القدرات الإنتاجية للعقد الجديد"* يبرز أهمية الاستثمار العام لصالح أقل البلدان نمواً لتلبية احتياجاتها في الأجل القصير. ويشدّد على أهمية الدعم الشامل للسياسات على المستوى المتوسط من أجل تطوير القدرات الإنتاجية في سياق مواجهة القيود الهيكلية وبناء قدرة هذه البلدان على الصمود. وعلى المجتمع الدولي أن يلبي نداء التقرير الداعي إلى مزيد التضامن ومزيد تقديم الدعم الدولي لتفادي هذه الأزمة وبناء القدرة على الصمود في الأجل الطويل من خلال تشجيع القدرات الإنتاجية. وفي هذا السياق، أدعو أيضاً البلدان المتقدمة إلى إدراك أنّ معالجة تحديات التنمية الحادة التي تواجهها أقل البلدان نمواً هي، تماماً مثلها مثل معالجة جائحة كوفيد-19، مسألة متعددة الأطراف بامتياز ويجب بالتالي أن تكون أولى أولويات المجتمع الدولي.

سعادة الدكتور لازاروس مكارتي شاكويرا،
رئيس جمهورية ملاوي

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد

تقرير
أقل البلدان نمواً، 2020

القدرات الإنتاجية للعقد الجديد

الأمم المتحدة
جنيف، 2020

© 2020، الأمم المتحدة

جميع الحقوق محفوظة في جميع أنحاء العالم

تقدَّم الطلبات المتعلقة باستنساخ الاقتباسات أو النسخ التصويري إلى مركز تراخيص حقوق النشر على العنوان التالي: copyright.com.

وتوجه جميع الاستفسارات الأخرى المتعلقة بالحقوق والتراخيص، بما فيها الحقوق الفرعية، إلى العنوان التالي:

United Nations Publications, 300 East 42nd Street,
New York, New York 10017,
United States of America
البريد الإلكتروني: publications@un.org
الموقع على الشبكة: un.org/publications

ليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور أو في طريقة عرض المواد على أي خريطة مشمولة به، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها.

منشور للأمم المتحدة صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
UNCTAD/LDC/2020

eISBN: 978-92-1-005384-6
ISSN: 1010-8157

شكر وتقدير

أعد الأونكتاد *تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2020*. وقام بكتابة التقرير كل من رولف تريغر (رئيس الفريق)، وبينجامين ماتوندو باندا، وماتوفبي ريبا، وجيوفاني فالنسيسي، بمساعدة كيونغوون جوو، توبياس لشنير، وأنيا سلاني، وكارلوتا شوستر، وكومي تسوو. وأُنجز العمل تحت الإشراف العام لبول أكيوومي، مدير شعبة الأونكتاد المعنية بأفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة، وجونيور وي ديفيس، رئيس فرع البحوث وتحليل السياسات.

وعُقد في يومي 24 و25 حزيران/يونيه 2020 اجتماع افتراضي لإجراء استعراض للنظراء للتقرير فصلاً فصلاً وفي مجمله. وقد ضم الاجتماع أخصائيين في ميادين سياسات واستراتيجيات التنمية، والزراعة، والتنمية الريفية، والتنمية الصناعية، والعلوم، والتكنولوجيا، والابتكار، وسوق وسياسات العمل، وإقامة المشاريع التجارية، وحقوق الإنسان. وشارك في الاجتماع كل من: مارتين بيل (جامعة ساسيكس)، وأندري بولستا (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)، ومافا إيفاريستوس تشيبيتا (خبير مستقل في التنمية الزراعية)، ومايكل دانكواه (جامعة الأمم المتحدة – المعهد العالمي لاقتصاديات التنمية)، وتشارلز غور (معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية)، ونويليا غراسيا نيبرا (المنظمة الدولية للتوحيد القياسي)، ونوبويا هاراغوتشي (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية)، وبورفا كاركاري (المركز الأوروبي للتنمية)، وجودي كين (معهد التنمية الخارجية)، وهايلي كيبرت (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، وماسيميليانو لامركا (منظمة العمل الدولية)، وأوليفير موريسي (جامعة نوتنغهام)، وأحمد مختار (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة)، وفيفيانا مونيوز تيليث (مركز الجنوب)، وأرسين نكاما (جامعة ياوندي الثانية)، وإيرمغارد نوبلير (منظمة العمل الدولية)، وشوكوكويه أونيوكوينا (مركز دراسة اقتصادات أفريقيا)، ونيلين وو (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)، وأوليفر باديسون (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)، ومارتين فانغافانغا (جامعة ملاوي)، وأناليزا بريمي (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)، وريموند سانير (مركز التنمية الاجتماعية – الاقتصادية)، ويوسوكي تاتينو (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)، وديرك فيليم تي فيلدي (معهد التنمية الخارجية)، وتافيري تيسفاشو (لجنة السياسات الإنمائية)، وديبغو فالاديريس فاسكونسيلوس نيتو (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان)، ورولف فان دير هوفين (المعهد الدولي للدراسات الاجتماعية)، وفرانك فان رومبابي (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية)، وكوامي أوساديزيفو وونيرا (جامعة كارا)، فضلاً عن أعضاء فريق التقرير والزملاء التالية أسماؤهم من الأونكتاد: ليزا بورغاتي، وأوليفييه كومب، وموسيسيه ديلليليغن، وبيرجوزيبي فورتوناتو، وستيفاني غاري، وكاملمان كالوتاي، ومالو لغايي، ويورغ ماير، وموريتس ماير – إيفيرت، وكوينا مولابو، وألبيرتو مونياسو، وروستو نكاديجي – سياني، وباتريك أوساكوي، ودان تينغ أو، وأنيده يوباري أغوادو.

وقدم كل من ماتياس بروكنير ومارسيا تافاريس (أمانة لجنة السياسات الإنمائية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة) تعليقات على الفرع المعنون "ما هي أقل البلدان نمواً" (الصفحتان '10'–'11').

وأعد كونستانتين أوبورا بارتيل ورقة معلومات أساسية لأغراض التقرير. وقام مارك بلوخ بتحرير النص.

وصمّمت ناديج هادجيميان الغلاف والرسوم البيانية، بمساعدة أنطوان أنداري. واضطلع خوان كارلوس كورول بمهام التصميم العام والرسوم البيانية والنشر المكتبي.

ملاحظة

يمكن اقتباس المادة الـواردة في هذا المنشور أو إعـادة طبعها دون استئذان، ولكن يرجى التنويه الوافي إلى ذلك. وينبغي موافاة أمانة الأونكتاد بنسخة من المنشور الذي يتضمن النص المقتبس أو المعاد طبعه، وذلك على العنوان التالي: Palais des Nations, CH-1211 Geneva 10, Switzerland.

ويمكن أيضاً الاطلاع على الاستعراض العام لهذا التقرير على شبكة الإنترنت في وثيقة مستقلة بلغات الأمم المتحدة الست على الموقع التالي: www.unctad.org/ldcr.

النص الرئيسي

يشير تعبير "دولار" ($) إلى دولارات الولايات المتحدة، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

تعبير "بليون" يعني 000 1 مليون.

تشير معدلات النمو والتغييرات السنوية إلى معدلات مركّبة.

قيمة الصادرات مقدّرة على أساس "تسليم ظهر السفينة"، وقيمة الواردات مقدّرة على أساس "السعر شاملاً التكلفة والتأمين والشحن"، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

واستخدام الشرطة (–) بين التواريخ التي تمثل الأعوام، مثلاً 1981–1990، كامل الفترة المعنية، بما في ذلك العامان الأول والأخير. أما علامة (/) بين سنتين، مثلاً 1992/1991، فتعني سنة مالية أو سنة محاصيل.

وفي كامل التقرير، يشير تعبير "أقل البلدان نمواً" في كافة أجزاء التقرير إلى البلدان المدرجة في قائمة الأمم المتحدة لأقل البلدان نمواً.

يشير أيضاً تعبير "البلد" و"الاقتصاد" إلى أقاليم أو مناطق، حسب مقتضى الحال.

الجداول

تشير النقطتان (..) إلى أن البيانات غير متاحة أو إلى أن البيانات لم يُبلغ عنها على حده.

تشير النقطة الواحدة (.) إلى عدم انطباق البيانات.

تشير الشرطة (–) إلى أن قيمة المبلغ صفر أو أنها قيمة لا تُذكر.

الكسور والنسب المئوية لا تُجمع بمقاديرها الإجمالية بالضرورة، بسبب التدوير إلى أرقام صحيحة.

الأشكال

تتضمن بعض الأشكال أسماء البلدان المختصرة باستخدام رموز ألفا–3 للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، التي يمكن الاطلاع عليها على الموقع التالي: https://www.iso.org/obp/ui/#search.

المحتويات

شكر وتقدير iii
ملاحظة iv
التصنيفات ix
ما هي أقل البلدان نمواً؟ xi
تصدير xv
استعراض عام I

الفصل الأول **أزمة كوفيد-19 في أقل البلدان نمواً 1**
ألف - مقدمة 3
باء - آثار كوفيد-19 على أقل البلدان نمواً 3
جيم - أوجه ضعف أقل البلدان نمواً 17
دال - استمرار أهمية فئة أقل البلدان نمواً 20
هاء - أهداف وبنية هذا التقرير 25

الفصل الثاني **القدرات الإنتاجية والتحوّل الهيكلي: إعطاء المفاهيم شكلاً ملموساً 29**
ألف - مقدمة 31
باء - مفهوم القدرات الإنتاجية 31
جيم - التحول الهيكلي 35
دال - الأنماط الحديثة للتحوّل الهيكلي في أقل البلدان نمواً 37
هاء - قدرات أقل البلدان نمواً الإنتاجية في العقد الجديد 54

الفصل الثالث **قياس القدرات الإنتاجية: تقدم أقل البلدان نمواً صوب تحقيق التنمية المستدامة 59**
ألف - مقدمة 61
باء - مؤشر الأونكتاد للقدرات الإنتاجية 62
جيم - تقييم تقدم أقل البلدان نمواً المحرز صوب تحقيق أهداف برنامج عمل إسطنبول 70
دال - الاستنتاج 99
المرفق: مقدمة تقنية لمؤشر الأونكتاد للقدرات الإنتاجية 102

الفصل الرابع **الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي: القدرات التكنولوجية كقوة محركة للإنتاجية 109**
ألف - مقدمة 111
باء - الزراعة 117
جيم - التصنيع والخدمات 128
دال - توليف لدراسات الحالة 139
هاء - الاستنتاجات 140

الفصل الخامس **سياسات تطوير القدرات الإنتاجية في العقد الجديد 143**
ألف - مقدمة 145
باء - وضع القدرات الإنتاجية في صلب التحول الهيكلي 146
جيم - ما الذي يمكن أن يفعله المجتمع الدولي؟ 160

المراجع 171

الأشكال

1–1 تأثير كوفيد–19، بحسب مجموعات البلدان 5
2–1 أوجه ضعف صادرات أقل البلدان نمواً 11
3–1 التحويلات المالية كحصة من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان مختارة من أقل البلدان نمواً 13
4–1 تقديرات الفقر في أقل البلدان نمواً في عام 2020، قبل جائحة كوفيد–19 وبعدها، بحسب خط الفقر 16
5–1 مؤشر الضعف الاقتصادي بحسب مجموعات البلدان، 2000–2020، سنوات مختارة 18
6–1 حصة أقل البلدان نمواً في صادرات البضائع العالمية، المجموع الكلي وبحسب مجموعات المنتجات، 2000–2019 21
7–1 سكان أقل البلدان نمواً وحصتهم في إجمالي سكان العالم، 2000–2020 22
8–1 تركيبة سكان أقل البلدان نمواً بحسب الفئة العمرية 23
9–1 متوسط توسّع القوة العاملة في أقل البلدان نمواً، 2011–2030 24
10–1 حصة أقل البلدان نمواً في سكان وفقراء العالم، بحسب خط الفقر الدولي 25
1–2 القدرات الإنتاجية والتحوّل الهيكلي 32
2–2 الفجوة بين الجنسين في استخدام الإنترنت، 2013 و2019 43
3–2 توزيع العمالة بحسب فئات قطاعات الخدمات الرئيسية، بحسب مجموعات البلدان، 2019 47
4–2 نمو إنتاجية اليد العاملة، 2001–2017 50
5–2 نمو إنتاجية العمل ونسبة التقدم نحو تحقيق التحول الهيكلي 51
6–2 التشتّت القطاعي في إنتاجية اليد العاملة بحسب مجموعات البلدان، 2001–2017، سنوات مختارة 51
7–2 إنتاجية اليد العاملة في أقل البلدان نمواً نسبة إلى البلدان النامية الأخرى بحسب مجموعات البلدان، 2000–2017 52
1–3 البنية المواضيعية لمؤشر القدرات الإنتاجية 62
2–3 تجميع القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً، مرتبة بحسب متوسطات المجموعات، 2001–2011، 2018 66
3–3 التنمية الاقتصادية (دخل الفرد) ومؤشر القدرات الإنتاجية، 2018 68
4–3 مؤشر القدرات الإنتاجية لاقتصادات مختارة بحسب فئة الدخل ومتوسط مؤشر القدرات الإنتاجية، 2000–2018 69
5–3 معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للاقتصادات النامية 70
6–3 الدخل القومي الإجمالي للفرد في أقل البلدان نمواً مقارنة مع البلدان النامية الأخرى، المعدل المتوسط بدولارات الولايات المتحدة الحالية 71
7–3 مرشح هودريك – بريسكوت لاتجاه معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي للفرد والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 73
8–3 الحد الاحتمالي للإنتاج، 2018 74
9–3 التغير الهامشي في دخل الفرد بحسب وحدة استخدام القدرة الإنتاجية 75
10–3 تغير القيمة المضافة في العمالة والزراعة، بالنسبة المئوية: 2000–2008 77
11–3 انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الحاد في صفوف السكان البالغين، 2015–2018 78
12–3 القيمة المضافة في الزراعة بحسب العامل الواحد بالدولارات، بأسعار عام 2010 79
13–3 الاستثمار الرأسمالي الثابت الإجمالي ولقيمة المضافة في الزراعة 80
14–3 صادرات أقل البلدان نمواً كحصة من الصادرات العالمية 81
15–3 مؤشر تركيز صادرات أقل البلدان نمواً وقدراتها الإنتاجية، 2000 و2018 82
16–3 معدلات نمو صادرات السلع الأساسية بالنسبة لأقل البلدان نمواً: 2000–2018 83
17–3 الأطفال المنقطعون عن الدراسة 86
18–3 معدلات التسجيل الإجمالية في التعليم الثانوي والقدرات الإنتاجية 87
19–3 نسبة سكان المدن الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة 89
20–3 عنصر رأس المال البشري في مؤشر القدرات الإنتاجية، أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الأخرى 90

21–3	مؤشر الضعف الاقتصادي والبيئي، 2011 و2019	93
22–3	ليبريا: الضعف الاقتصادي والمؤشرات الفرعية، 2011–2020	94
23–3	الثغرات في الادخار والاستثمار والموارد الخارجية	95
24–3	ثغرات الموارد الخارجية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، 2011–2014 و2015–2018	96
25–3	السكان المشردون في أقل البلدان نمواً، 2018	98
26–3	التصنيفات بحسب مؤشرات الحوكمة العالمية ومؤشر الأونكتاد للقدرات الإنتاجية	100
1–4	تكنولوجيات الإنتاج: من الثورة الصناعية الأولى إلى الرابعة	113
2–4	تمثيل للاقتصاد الرقمي	114
3–4	سُلم القدرات	115
4–4	مؤشر مجموع عوامل الإنتاج الزراعي	119
5–4	مؤشر التوجه الزراعي للإنفاق الحكومي في الزراعة	122
6–4	خريطة تكنولوجيات الزراعة 0,4	123
7–4	حالات استخدام الزراعة الرقمية في ميانمار	124
8–4	التطبيقات الرئيسية للاتصال من الآلة إلى الآلة	125
9–4	سلة البيانات والمكالمات بالهاتف المحمول بدولارات تكافؤ القوة الشرائية، 2019	129
10–4	تكنولوجيات الصناعة 0,4 حسب شدة التأثير	130
11–4	نتائج تيسير التجارة الإقليمية حسب الحجم	138
1–5	ملخص التدابير المالية المتخذة استجابة لجائحة كوفيد-19	150

الجـداول

1–1	مؤشرات النظم الصحية بحسب مجموعات البلدان	4
1–2	مؤشرات البنى التحتية الرقمية واستخدام شبكة الإنترنت بحسب مجموعات البلدان، 2000–2018، سنوات مختارة	40
2–2	وتيرة التغير الهيكلي بحسب مجموعات البلدان، 2001–2017	45
3–2	التركيبة القطاعية للإنتاج والعمالة بحسب مجموعات البلدان، 2011–2017، سنوات مختارة	46
4–2	متوسط النمو السنوي لإنتاجية اليد العاملة، 2001–2017	48
5–2	التكنولوجيات الرائدة	56
1–3	درجات مؤشر القدرات الإنتاجية لفرادى أقل البلدان نمواً ومجموعات البلدان الأخرى، المعدل المتوسط، 2011–2018	64
2–3	القدرات الإنتاجية بحسب مجموعات البلدان، متوسطات عامي 2011 و2018	67
3–3	أوجه المرونة الجزئية في الناتج المحلي الإجمالي للفرد فيما يتصل بالعناصر المكوّنة للقدرات الإنتاجية بالاستناد إلى تقديرات الحدود الاحتمالية	76
4–3	الارتباط الثنائي بين العناصر المكوّنة لمؤشر القدرات الإنتاجية والسلع الأساسية التصديرية الرئيسية	84
5–3	مجموعات البلدان بحسب مركز ومعايير الخروج من فئة أقل البلدان نمواً	92
6–3	العلاقة بين الضعف الاقتصادي والقدرات الإنتاجية	93
1–4	ميزات وعقبات نماذج الأعمال التجارية	128
2–4	التكنولوجيات المنتشرة والآثار المستقبلية المحتملة	131

جداول المرفق

1–3 المؤشرات المستخدمة في إنشاء المؤشر PCI ومؤشراته الفرعية 104

الأطـر

1–2 قياس وتيرة التحوّل الهيكلي 43
1–3 تحليل الحد الاحتمالي – لمحة سريعة 75
1–4 التكنولوجيات الرقمية والفجوة بين الجنسين في الإنتاجية الزراعية 120
2–4 الطباعة الثلاثية الأبعاد والتصنيع في أقل البلدان نمواً 133
1–5 استخدام مؤشر القدرات الإنتاجية لتحديد التحديات المشتركة في تطوير القدرات الإنتاجية 157

أشكال الأطر

1–5 تصوّر تجميع أقل البلدان نمواً بحسب أبعاد مؤشر القدرات الإنتاجية، 2018 158

جداول الأطر

1–5 متوسط قيم أبعاد مؤشر القدرات الإنتاجية، داخل المجموعات 158

التصنيفات

أقل البلدان نمواً

ما لم ترد الإشارة إلى خلاف ذلك، أقل البلدان نمواً مصنّفة بحسب مجموعة من المعايير الجغرافية والهيكلية. فالبلدان الجزرية الصغيرة الأقل نمواً الواقعة جغرافياً في أفريقيا أو في آسيا مصنّفة بالتالي مع جزر المحيط الهادئ لتشكل مجموعة أقل البلدان نمواً الجزرية نظراً لأوجه التشابه الهيكلي بينها. وهايتي ومدغشقر، اللتان تعتبران دولتين جزريتين كبيرتين، مصنفتان مع البلدان الأفريقية الأقل نمواً.

وأسفر ذلك عن المجموعات التالية:

البلـدان الأفريقية الأقل نمواً وهايتي

إثيوبيا، وإريتريا، وأنغولا، وأوغندا، وبنن، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وتوغو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، والسنغال، والسودان، وسيراليون، والصومال، وغامبيا، وغينيا – بيساو، وليبريا، وليسوتو، ومالي، ومدغشقر، وملاوي، وموريتانيا، وموزامبيق، والنيجر، وهايتي.

البلدان الآسيوية الأقل نمواً

أفغانستان، وبنغلاديش، وبوتان، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وكمبوديا، وميانمار، ونيبال، واليمن.

البلدان الجزرية الأقل نمواً

توفالو، وتيمور – ليشتي، وجزر سليمان، وجزر القمر، وسان تومي وبرينسيبي، وفانواتو، وكيريباس.

مجموعات بلدان وأقاليم أخرى

البلدان المتقدمة النمو

إسبانيا، وأستراليا، واستونيا، وإسرائيل، وألمانيا، وأندورا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبرمودا، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، وتشيكيا، وجبل طارق، وجزر فارو، والدانمرك، ورومانيا، وسان بيير وميكولون، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وغرينلاند، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، والكرسي الرسولي، وكرواتيا، وكندا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، ومالطة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان.

بلدان نامية أخرى

جميع البلدان النامية (حسب تصنيف الأونكتاد) من غير أقل البلدان نمواً.

الأرجنتين، والأردن، وآروبا، وإسواتيني، وإقليم المحيط الهندي البريطاني، وإقليم وجزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وأنتيغوا وبربودا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأنغير، وأوروغواي، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وباكستان، وبالاو، وبتكيرن، والبحرين، والبرازيل، وبربادوس، وبروني دار السلام، وبليز، وبنما، وبوتسوانا، وبولينيزيا الفرنسية، وبونير، وبيرو، وتايلند، وتركيا، وترينيداد وتوباغو، وتوكيلاو، وتونس، وتونغا، وجامايكا، والجزائر، وجزر الأنتيل الهولندية، وجزر البهاما، وجزر الولايات المتحدة البعيدة الصغرى، وجزر تركس وكايكوس، وجزر جورجيا ساندويتش الجنوبية، وجزر فوكلاند (مالفيناس)، وجزر فيرجن البريطانية، وجزر كايمان، وجزر كوك، وجزر مارشال، وجزر مريانا الشمالية، وجزر واليس وفوتونا، وجزيرة بوفيت، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وجمهورية كوريا، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، ودولة فلسطين، ودومينيكا، وزمبابوي.، وساموا، وساموا الأمريكية، وسانت إستاتيوس وسابا، وسانت بارتيليمي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسانت مارتن (الجزء الفرنسي)، وسانت مارتن (الجزء الهولندي)، وسانت هيلينا، وسري لانكا، والسلفادور، وسنغافورة، وسورينام، وسيشيل، وشيلي، والصحراء الغربية، والصين، والعراق، وعُمان، وغابون، وغانا، وغرينادا، وغواتيمالا، وغوام، وغيانا، وغينيا الاستوائية، والفلبين، وفيجي، وفييت نام، وقطر، وكابو فيردي، وكاليدونيا الجديدة، والكاميرون، وكوبا، وكوت ديفوار، وكوراكاو، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكونغو، والكويت، وكينيا، ولبنان، وليبيا، وماليزيا، ومصر، والمغرب، ومقاطعة تايوان الصينية، والمكسيك، وملديف، والمملكة العربية السعودية، والمناطق الجنوبية لفرنسا، ومنطقة ماكاو الإدارية الخاصة، ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، ومنغوليا، وموريشيوس، ومونتسيرات، وناميبيا، وناورو، ونيجيريا، ونيكاراغوا، ونيوي، والهند، وهندوراس، وولايات ميكرونيزيا الموحدة.

ما هي أقل البلدان نمواً؟

◄ 47 بلداً

هناك 47 بلداً تعتبرها الأمم المتحدة في عام 2020 أقل البلدان نمواً. وهذه البلدان هي: إثيوبيا، وإريتريا، وأفغانستان، وأنغولا، وأوغندا، وبنغلاديش، وبنن، وبوتان، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وتوغو، وتوفالو، وتيمور – ليشتي، وجزر سليمان، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب السودان، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال، والسودان، وسيراليون، والصومال، وغامبيا، وغينيا، وغينيا – بيساو، وفانواتو، وكمبوديا، وكيريباس، وليبريا، وليسوتو، ومالي، ومدغشقر، وملاوي، وموريتانيا، وموزامبيق، وميانمار، ونيبال، والنيجر، وهايتي، واليمن.

◄ كل 3 سنوات

تستعرض لجنة السياسات الإنمائية قائمة أقل البلدان نمواً كل ثلاث سنوات، وتتشكل اللجنة من فريق خبراء مستقلين يرفع تقاريره إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. وعقب الاستعراض الثلاثي السنوات يجوز للجنة السياسات الإنمائية أن توصي في تقريرها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإضافة بلدان إلى قائمة أقل البلدان نمواً أو رفعها منها.

وفي الفترة ما بين 2017 و2020 قامت لجنة السياسات الإنمائية باستعراض شامل لمعايير أقل البلدان نمواً ووضعت المعايير الثلاثة التالية بداية من استعراض السنوات الثلاث المقرر لشهر شباط/فبراير 2021:

(أ) معيار **دخل الفرد** بالاستناد إلى تقدير متوسط لثلاثة أعوام للدخل الوطني الإجمالي للفرد بعتبة دنيا قدرها 018 1 دولار لتحديد حالات الإضافة الممكنة إلى القائمة وعتبة أعلى بمقدار 222 1 دولار لحالات الإخراج الممكنة من قائمة أقل البلدان نمواً؛

(ب) معيار **مؤشر الأصول البشرية،** الذي يشتمل على مؤشرين فرعيين: مؤشر فرعي يتعلق بالصحة ومؤشر فرعي يتعلق بالتعليم. ويشتمل المؤشر الفرعي المتعلق بالصحة على ثلاثة مؤشرات: '1' معدل الوفيات قبل سن الخامسة من العمر؛ '2' معدل وفيات الأمهات؛ '3' مدى انتشار توقف النمو. ويشتمل مؤشر التعليم الفرعي على ثلاثة مؤشرات: '1' معدل التسجيل الإجمالي في التعليم الثانوي؛ '2' معدل محو الأمية في صفوف الكبار؛ '3' مؤشر المساواة بين الجنسين في إجمالي التسجيل في التعليم الثانوي.

(ج) معيار **الضعف الاقتصادي والبيئي،** ويشتمل على مؤشرين فرعيين هما: مؤشر فرعي خاص بالضعف الاقتصادي ومؤشر فرعي خاص بالضعف البيئي. ويشتمل المؤشر الفرعي للضعف الاقتصادي على أربعة مؤشرات هي: '1' نسبة الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك في الناتج المحلي الإجمالي؛ '2' مؤشر البُعد والبُعد عن السواحل؛ '3' تركّز الصادرات السلعية؛ '4' عدم استقرار صادرات السلع والخدمات. ويشتمل المؤشر الفرعي الخاص بالضعف البيئي على أربعة مؤشرات هي: '1' نسبة السكان الذين يقطنون مناطق ساحلية واطئة؛ '2' نسبة السكان الذين يقطنون مناطق جافة؛ '3' عدم استقرار الإنتاج الزراعي؛ '4' ضحايا الكوارث.

وتُستخدم لهذه المعايير الثلاثة عتبات مختلفة لتحديد الحالات التي يمكن أن تُضاف إلى قائمة أقل البلدان نمواً والحالات التي يمكن أن تُرفع منها. ويكون البلد مؤهلاً بالإضافة إلى القائمة إذا استوفى عتبات الإضافة للمعايير الثلاثة ولم يزد عدد سكانه على 75 مليون نسمة. ويؤدي التأهّل للإضافة إلى القائمة إلى الدخول عملياً في فئة أقل البلدان نمواً في حالة قبول حكومة البلد المعني الاندراج في هذه الفئة. ويكون البلد مؤهلاً عادة للخروج من القائمة إذا استوفى عتبات الخروج بموجب معيارين اثنين على الأقل من المعايير الثلاثة في استعراضين متتاليين على الأقل من الاستعراضات الثلاثية السنوات للقائمة. غير أنه إذا ارتفع متوسط ثلاث سنوات من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لواحد من أقل البلدان نمواً إلى مستوى يبلغ على الأقل ضعف عتبة الخروج واعتُبر هذا الأداء مستديماً، يُعدّ البلد مؤهلاً للخروج نم فئة أقل البلدان نمواً بصرف النظر عن المعدل الذي يسجله تحت المعيارين الآخرين. ويُشار إلى هذه القاعدة عموماً بمسمى قاعدة الخروج من القائمة "على أساس الدخل وحده".

◄ خمسة بلدان خرجت من فئة أقل البلدان نمواً

- **بوتسوانا** في كانون الأول/ديسمبر 1994؛
- **كابو فيردي** في كانون الأول/ديسمبر 2007؛
- **ملديف** في كانون الثاني/يناير 2011؛
- **ساموا** في كانون الثاني/يناير 2014؛
- **غينيا الاستوائية** في حزيران/يونيه 2017.

في قرار اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر 2013، أيّدت فيه توصية لجنة السياسات الإنمائية لعام 2012 بخروج **فانواتو**، من القائمة بحلول كانون الأول/ديسمبر 2017. وفي كانون الأول/ديسمبر 2015، قررت الجمعية العامة، على أساس استثنائي، تأجيل خروج فانواتو من فئة أقل البلدان نمواً حتى كانون الأول/ديسمبر 2020 نتيجة للانتكاسة التي تسبّب فيها للبلد إعصار بام الاستوائي في آذار/مارس 2015.

وفي توصية لجنة السياسات الإنمائية لعام 2015 بخروج **أنغولا** في قرار أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في شباط/فبراير 2016 من خلال قرار حُدّد بموجبه شهر شباط/فبراير 2021 تاريخاً لخروجها من فئة أقل البلدان نمواً. ومثّل هذا القرار إجراءً استثنائياً لمراعاة الضعف الشديد لاقتصاد أنغولا المعتمد على السلع الأساسية والسريع التأثر بتقلبات الأسعار.

وذكّر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قرار له في حزيران/يونيه 2018، بتوصية اللجنة في عام 2012 بخروج **توفالو** من فئة أقل البلدان نمواً وأرجأ إلى "موعد غايته" 2021 نظره في خروج البلد من فئة أقل البلدان نمواً، بعد أن كان قد أرجأ من قبل النظر في مسألة خروج هذا البلد في الأعوام 2012 و2013 و2015. وفي نفس القرار، أرجأ المجلس أيضاً نظره في خروج **كيريباس** في "موعد غايته" 2021، بعد أن أوصت لجنة السياسات الإنمائية بإعادة تصنيف كيريباس لإخراجها من فئة أقل البلدان نمواً في استعراضها لقائمة أقل البلدان نمواً في آذار/مارس 2018.

وأُوصي أيضاً في الاستعراض الذي أُجري في عام 2018 لهذه الفئة من فئة أقل البلدان نمواً، بخروج كل من **بوتان وسان تومي وبرينسيبي وجزر سليمان.** وأيّدت الجمعية العامة هذه التوصيات الثلاث في كانون الأول/ديسمبر 2018. ومن المقرر خروج بوتان من هذه الفئة في عام 2023، في حين أنه من المقرر خروج سان تومي وبرينسيبي وجزر سليمان منها في عام 2024. وفي نفس الوقت، لم يوص بإخراج بلدين من أقل البلدان نمواً **(نيبال وتيمور - ليشتي)**، رأت لجنة السياسات الإنمائية أنهما يفيان بمعيار الخروج من فئة أقل البلدان نمواً للمرة الثانية في عام 2018، وذلك بسبب مشاغل بخصوص استدامة تقدمها الاقتصادي. وأرجأت اللجنة قراراها بشأن خروج هذين البلدين من فئة أقل البلدان نمواً إلى استعراض السنوات الثلاث لعام 2021.

وأخيراً، ارتُئي، في استعراض 2018 لقائمة أقل البلدان نمواً، أن ثلاثة بلدان آسيوية باتت شبه مؤهلة للخروج من فئة أقل البلدان نمواً هي: **بنغلاديش، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وميانمار.** وفي حين يستند شبه التأهل لإعادة التصنيف للخروج من الفئة أقل البلدان نمواً إلى تحسّن الأداء وبلوغه مستوى يتجاوز معيارين من معايير الخروج الثلاثة (دخل الفرد، والأصول البشرية، والضعف الاقتصادي).

◄ أزمة كوفيد-19 والخروج من فئة أقل البلدان نمواً

إن الأزمة الاقتصادية العالمية التي أحدثتها جائحة كوفيد-19 قد تؤثر في جدول الخروج من هذه الفئة المشار إليه أعلاه.

وبالنسبة لجميع أقل البلدان نمواً التي سيُنظر في حالتها في استعراض السنوات الثلاث لعام 2021 من أجل الخروج المحتمل من هذه الفئة (بنغلاديش وتيمور – ليشتي وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار ونيبال) ستراعي لجنة السياسات الإنمائية، تمشياً مع الإجراءات القائمة، ليس فقط المعايير الخاصة بأقل البلدان نمواً (التي ستستند إلى البيانات حتى 2019) وإنما أيضاً مؤشرات وتحاليل ووجهات نظر البلد المعني (التي تعكس آثار الأزمة). وسوف تتوخى اللجنة نفس النهج في نظرها في البلدان الأخرى التي قد تكون شبه مؤهلة للخروج من فئة أقل البلدان نمواً في عام 2021 وقد يوصَى بإخراجها من هذه الفئة في عام 2024.

وسوف تنظر اللجنة في الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية التي أحدثتها جائحة كوفيد-19 للبلدان التي تم بالفعل الاتفاق على تاريخ إخراجها من هذه الفئة (أنغولا، وبوتان، وجزر سليمان، وسان تومي وبرينسيبي، وفانواتو) خلال رصدها السنوي للبلدان التي خرجت من فئة أقل البلدان نمواً أو هي في طور الخروج منها.

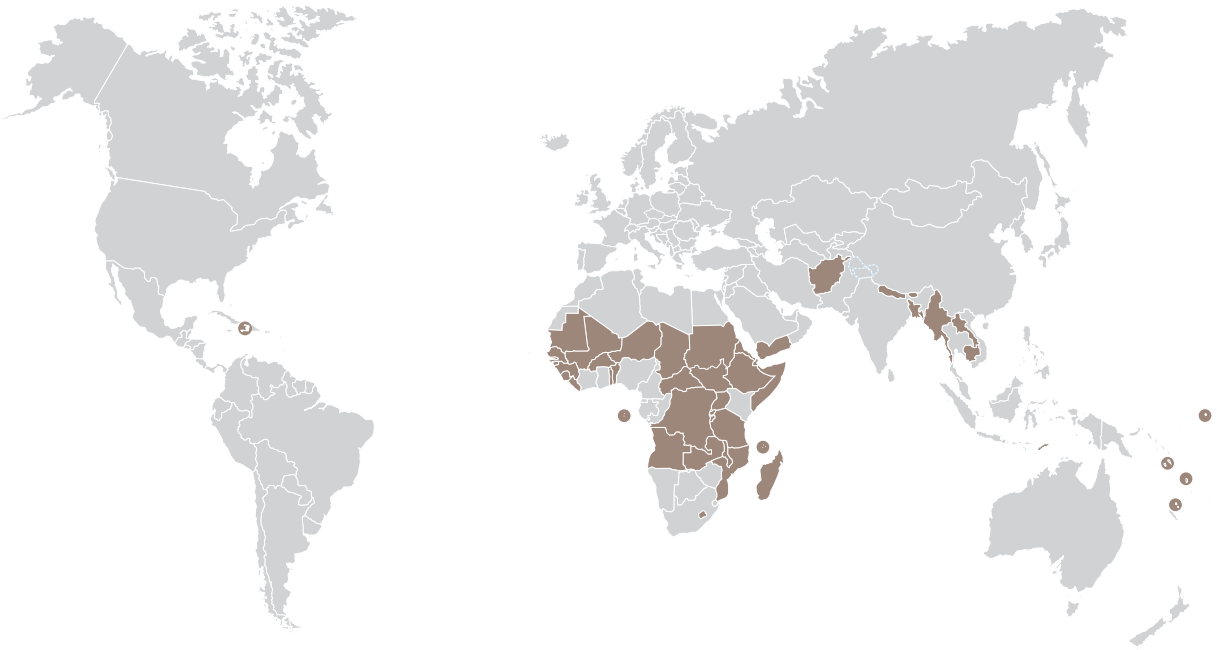

تصدير

تشكو أقل البلدان نمواً من آثار جائحة مرض فيروس كورونا الاقتصادية المدمّرة (كوفيد-19). ونتيجة للانتكاسة الاقتصادية العالمية والتدابير التقييدية التي اعتمدتها أقل البلدان نمواً، فإن هذه البلدان تمر الآن بأسوأ كساد في ظرف ثلاثين عاماً. ومستويات العيش فيها المنخفضة بالفعل آخذة في الهبوط. ومعدلات الفقر المرتفعة بشكل مستمر آخذة في الارتفاع أكثر فأكثر وتسير في عكس اتجاه التحسّن البطيء الذي كانت قد حققته قبل الجائحة. والتقدم صوب تحقيق إنجازات بخصوص التغذية والصحة والتعليم آخذ في التهاوي نتيجة لوطأة الأزمة.

لقد سخّرت أقل البلدان نمواً إمكانياتها المحدودة لمواجهة الكساد ولكنها وجدت نفسها في أسوأ وضع متأثرة بالأزمة التي ليست هي مسؤولة عنها، شأن ذلك شأن وضعها فيما يتصل بتغير المناخ. وهذا إجحاف لا بد من تداركه. والمجتمع الدولي بحاجة إلى إبداء عزمه على مساعدة البلدان الأضعف لتمكينها من الأدوات اللازمة لمعالجة الأسباب الجذرية لأوجه الضعف التي عرّضتها بهذا الشكل لآثار الجائحة الاقتصادية.

لقد حان وقت العمل. وقد بدأ المجتمع الدولي النقاش والتفاوض بخصوص خطة عمل جديدة لصالح أقل البلدان نمواً للعقد الجديد. ولمعالجة "الأوضاع الاقتصادية القائمة من قبل" التي تركتها في ضعف غير متناسب أمام آثار الجائحة العالمية، تستحق أقل البلدان نمواً خطة عمل تركّز على تطوير القدرات الإنتاجية من أجل تحوّلها الهيكلي الناجح. وهذه هي الطريقة الوحيدة لضمان التنمية المستدامة ومواجهة تحديات التنمية الطويلة الأجل لأقل البلدان نمواً.

وعمل الأونكتاد التحليلي والتطبيقي يقدم مساهمة أهم في معالجة الأسباب الجذرية لضعف القدرات الإنتاجية. ولقد استنبطنا مؤشر القدرات الإنتاجية الذي هو أداة مبتكرة ليس فقط لقياس تحديد المستوى الإجمالي للقدرات الإنتاجية وإنما أيضاً لقياس وتحديد العناصر الأساسية وراء ذلك. ومؤشر القدرات الإنتاجية يوفر أداة متينة لصانعي السياسات لتحديد العقبات وقياس التقدم المحرز بشأن بناء القدرات الإنتاجية.

وتدعو الحاجة إلى قيام المجتمع الدولي بدعم أقل البلدان نمواً من خلال نظرة تتميز بالشمولية لتنميتها، بما يشمل اتخاذ تدابير دعم حاسمة وفعالة تعالج الأسباب الجذرية لضعف القدرات الإنتاجية. ووضع تطوير القدرات الإنتاجية في صلب مؤتمر الأمم المتحدة الخامس الوشيك بشأن أقل البلدان نمواً هو الطريق الصحيح لتحقيق تلك الغاية.

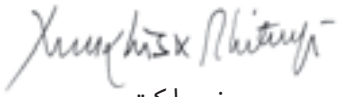

موخيسا كيتويي

الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

استعراض عام

أزمة كوفيد-19 في أقل البلدان نمواً

لم تتحقق المخاوف الأولية من أن تُخلِّف جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) العالمية آثارا صحية كارثية على أقل البلدان نمواً. ومع ذلك تعرضت بضعة بلدان من أقل البلدان نمواً (مثل سان تومي وبرينسيبي، وجيبوتي، وغامبيا، وأفغانستان، ونيبال) لآثار صحية أشدّ حدة وأوسع نطاقاً بسبب هذه الجائحة. ولا يمكن استبعاد توسع كبير آخر للجائحة في بعض أقل البلدان نمواً في الأشهر الأخيرة من عام 2020، وإن حصل ذلك فعلاً فسوف تكون العواقب وخيمة بسبب ضعف النظم الصحية لدى معظم أقل البلدان نمواً.

وتمكنت أقل البلدان نمواً من مجابهة الجوانب الصحية للجائحة على نحو أفضل مما كان متوقعاً في البداية، وذلك نتيجة عدد من العوامل القطرية، بما فيها خبرة هذه البلدان السابقة في مجابهة الأوبئة؛ والسياسات النشطة والابتكارات التكنولوجية التي اعتُمدت كرد فعل على جائحة كوفيد-19؛ والعوامل الديمغرافية المواتية، مثل ارتفاع نسبة الشباب بين السكان، وفي معظم الحالات، انخفاض الكثافة السكانية.

وأقل البلدان نمواً التي نجحت في التصدي لجائحة كوفيد-19 من منظور السياسة الصحية هي تلك البلدان التي يتميز اقتصادها بقاعدة قدرات إنتاجية أوسع وأكثر تطوراً. وبصورة أعم، يمكن عزوُ نجاح هذه البلدان أيضاً إلى قدرتها على التصدي للصدمات الأخرى (مثل الكوارث الطبية أو الاقتصادية أو الطبيعية). فقد أظهرت البلدان التي تمكنت من تطوير نسيج أكثر كثافة وتنوعاً من حيث القدرات الإنتاجية قدرةً أكبر على الصمود، وكانت أكثر استعداداً لمجابهة مختلف أنواع الصدمات.

وفي حين أن الجائحة كان لها (في البداية على الأقل) أثر صحي لم يرتق إلى مستوى الكارثة، فإن آثارها الاقتصادية كانت مدمرة. ففي عام 2020، عرَّضت جائحة كوفيد-19 اقتصادات أقل البلدان نمواً لأقوى صدمة اقتصادية منذ عدة عقود؛ وأدى هذا بدوره إلى انكماش اقتصادي حاد نتج عن تظافر الآثار الناجمة عن الركود الاقتصادي العالمي العميق وعواقب التدابير التي اعتمدتها حكومات أقل البلدان نمواً لاحتواء الجائحة. والأسوأ من ذلك أن هذه العواقب من المرجح أن تستمر في المدى المتوسط.

وفي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2019 إلى تشرين الأول/أكتوبر 2020، خُفِّضت توقعات النمو الاقتصادي في أقل البلدان نمواً بدرجة كبيرة من 5 إلى – 0,4 في المائة. ومن المتوقع أن تُفضي المراجعة إلى انخفاض نصيب الفرد من الدخل في أقل البلدان نمواً بنسبة 2,6 في المائة في عام 2020، حيث سيسجل 43 بلداً، من أصل مجموع البلدان المصنفة في فئة أقل البلدان نمواً والبالغ عددها 47 بلداً، انخفاضاً في متوسط مستويات الدخل. وهذه هي أسوأ نتيجة اقتصادية تسجلها هذه المجموعة من البلدان خلال 30 عاماً، وهي تمثل انعكاساً كبيراً لمسار التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي تحقق في السنوات الأخيرة، بما في ذلك من حيث الحد من الفقر والنتائج الاجتماعية. زد على ذلك أن هذه التطورات تجعل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 أصعب منالاً.

وإذا استمر الركود فترةً طويلة، يمكن أن يؤدي إلى تدمير الوظائف بشكل دائم، ويهدد بقاء المؤسسات – مع ما يرتبط بذلك من خسائر من حيث القدرات الإنتاجية والمعرفة الضمنية – ويمكن أن يكون له تأثير طويل الأجل على الناتج المحتمل. وسيشكل نجاح أقل البلدان نمواً في تجنب هذه التبعات المثيرة عاملاً بالغ الأهمية بسبب الخصائص الهيكلية لريادة لأعمال السائدة في هذه البلدان. فإذا تواصلت الأزمة فترةً طويلة، فستزيد من تدهور المشهد العام لريادة الأعمال الضعيف أصلاً في أقل البلدان نمواً، حيث يتسم هذا المشهد بعدد هائل من المشاريع التجارية التقليدية وغير المبتكرة التي تنشط أساساً في الاقتصاد غير الرسمي؛ وبمجموعة من الشركات تشكل فيها المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الجزء الأكبر؛ وبقطاع خاص يعاني من محدودية الوصول إلى الائتمان.

وربما كان أثر الركود الاقتصادي العالمي على اقتصادات أقل البلدان نمواً أقوى من أثر الأزمة التي تمر بها هذه البلدان في جانب الطلب المحلي. وهذا بدوره أدى إلى انخفاض حاد في الطلب الخارجي على السلع والخدمات من أقل البلدان نمواً؛ ونزول أسعار صادراتها الرئيسية؛ وتسبب في تراجع التدفقات الداخلة من الموارد الخارجية (مثل التحويلات المالية ورأس المال). وأقل البلدان نمواً الأكثر اعتماداً على تصدير قلة قليلة من المنتجات هي الأكثر عرضة لصدمات التجارة الخارجية، وقد تأثرت بشدة بالانخفاض الحاد في حجم وأسعار المنتجات المصدَّرة التي تعتمد عليها اقتصاداتها أكثر من غيرها. وينطبق هذا التوصيف بشكل خاص على مصدّري الوقود

(مثل أنغولا، وتشاد، وتيمور – ليشتي، وموزامبيق، واليمن)؛ والمعادن والفلزات (مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، وزامبيا، وغينيا، وسيراليون، وإريتريا، وموريتانيا)؛ والملابس (مثل بنغلاديش، وهايتي، وكمبوديا، ونيبال، وليسوتو)؛ وخدمات السياحة (مثل فانواتو، وكمبوديا، وسان تومي وبرينسيبي، وغامبيا).

ومن المتوقع أن يتجاوز العجز الإجمالي في تجارة السلع بالنسبة لأقل البلدان نمواً في عام 2020 المستوى القياسي الذي بلغه في عام 2019 (91 مليار دولار). وبالمثل، تعرضت صادرات أقل البلدان نمواً من الخدمات لضربة حادة نتيجة الجمود شبه التام لقطاع التصدير الرئيسي فيها – السياحة. وأكثر البلدان تضرراً من الانكماش الشديد في السياحة العالمية هي الدول الجزرية الصغيرة (مثل فانواتو، وسان تومي وبرينسيبي)، ولكن أيضاً كمبوديا، وغامبيا ومدغشقر. لذا، من المرجح أن يزداد العجز في تجارة السلع وتجارة الخدمات في أقل البلدان نمواً اتساعاً في عام 2020، وسيساهم بذلك في توسع الاتجاه الذي بدأ مع الأزمة المالية العالمية للفترة 2008–2009. وضمن هذا السياق الذي يتسم بانخفاض أحجام التجارة العالمية والتراجع الكبير في صادرات أقل البلدان نمواً، من غير المرجح أن تحقق هذه المجموعة من البلدان هدفها الطويل الأمد بشأن التجارة المنصوص عليه في الغاية 17–11 من أهداف التنمية المستدامة، أي مضاعفة حصتها من الصادرات العالمية من السلع والخدمات بين عامي 2011 و2020.

وتعرضت تدفقات الهجرة الدولية والتحويلات المالية لضربة نتيجة قرارات الإغلاق وما أعقب ذلك من ركود عالمي. ومن المتوقع أن ينخفض مجموع التحويلات إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بمقدار الخمس في عام 2020، وأن يكون الانكماش أكثر حدة في بلدان جنوب آسيا وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. والبلدان الأقل نمواً الأكثر عرضة لتراجع التحويلات المالية هي البلدان التي تعتمد أكثر من غيرها على هذه التحويلات كمصدر للتمويل الخارجي، وتشمل: هايتي، وجنوب السودان، ونيبال، وليسوتو، وغامبيا، واليمن، وجزر القمر، وكيريباس، والسنغال.

ومن المتوقع أن يؤدي العجز المتزايد في تجارة السلع والخدمات وانكماش إيرادات التحويلات في عام 2020 إلى زيادة العجز الإجمالي في الحساب الجاري لأقل البلدان نمواً كمجموعة؛ وتشير التنبؤات إلى أن هذا العجز سيزداد بشكل حاد من 4,6 في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان في عام 2019 إلى 6,8 في المائة في عام 2020. وسيمثل هذا الرقم أعلى مستوى على الإطلاق (أو ثاني أعلى مستوى) للعجز في الحساب الجاري الجماعي لأقل البلدان نمواً، وسيسهم في إدامة توالي العجز المتزايد في الحساب الجاري المسجّل في أقل البلدان نمواً منذ الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

ويمثل اتساع العجز في الحساب الجاري تحدياً رئيسياً أمام أقل البلدان نمواً، التي ستحتاج إلى زيادة في رأس المال الوافد لسد العجز. غير أن زيادة الاحتياجات التمويلية تأتي في الوقت الذي تشهد أقل البلدان نمواً انخفاضاً في مستويات رأس المال الوافد. وأقل البلدان نمواً هي أكثر الاقتصادات اعتماداً على المعونة في العالم، حيث تمثل المساعدة الإنمائية الرسمية أبرز أنواع تدفقات رأس المال إلى هذه البلدان. ويُذكَر أن هذه البلدان تحتاج إلى مزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية في سياق ظل فيه حجم هذه المساعدة في حالة ركود منذ عام 2013. ولم تحترم البلدان المانحة التزاماتها الطويلة الأمد بشأن مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها لأقل البلدان نمواً والتي من المفروض أن تتراوح بين 0,15 و0,20 في المائة من دخلها القومي الإجمالي. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح الحصول على التمويل الخاص أكثر صعوبة في سياق تناقص تدفقات رأس المال الخاص على نطاق العالم، وهو ما يضاعف الصعوبات التي تواجهها أقل البلدان نمواً في سد فجوة التمويل الخارجي في خضم الركود.

ومن المتوقع أيضاً أن يؤثر الانكماش العالمي تأثيراً سلبياً كبيراً على الفقر ويفاقم مشكلة انعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي. وقد يؤدي ذلك إلى إدامة مسارات سابقة محددة ويحوِّل أشكال الفقر العارضة إلى فقر مزمن. وقد أفرز تفشي جائحة كوفيد–19 توقعات متشائمة للنمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم؛ بيد أن الأثر السلبي للجائحة سيكون أشد وقعاً على أقل البلدان نمواً، حيث يتوقَّع أن تؤدي الجائحة إلى زيادة بمقدار ثلاث نقاط مئوية – من 32,2 إلى 35,2 في المائة – في متوسط نسبة عدد الفقراء استناداً إلى خط فقر قوامه 1,90 دولار في اليوم. وهذا يعني أن عدد سكان أقل البلدان نمواً الذين يعيشون في فقر مدقع سيسجل زيادة بأكثر من 32 مليون نسمة، معظمهم في أقل البلدان نمواً الأفريقية والجزرية.

وفي حين أن هذا الوضع سيقوض الجهود الرامية إلى بلوغ الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة، فإنه قد يعني أيضاً أنه سيتعذر بلوغ عدد من الأهداف الأخرى، ولا سيما تلك المتعلقة بالصحة والتعليم نتيجة اعتماد السكان استراتيجيات سلبية للتكيف مع الوضع، حيث يقللون من استهلاك الأغذية الصحية والمغذية ويسحبون الأطفال من المدارس.

ومن المرجح أن يؤدي هذا الوضع المتدهور إلى تقويض الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، حيث يتقاطع البعد الجنساني مع محاور أخرى للتهميش الهيكلي، بما في ذلك الوضع الاقتصادي، والانتماء إلى الأقليات، والإعاقة، والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وما شابه ذلك. وفي أقل البلدان نمواً، وفي أماكن أخرى أيضاً، كثيراً ما تكون المرأة ممثلة بنسب عالية في الفئات المهنية الضعيفة (من موظفي القطاع الصحي إلى العاملين لحسابهم الخاص في القطاع غير الرسمي)، وكذلك في سلاسل القيمة الأكثر تضرراً من الأزمة، مثل السياحة أو قطاع النسيج والملابس.

وتعاني اقتصادات أقل البلدان نمواً من أوجه ضعف عديدة، تتمثل في سرعة تأثر الاقتصاد الوطني بالأحداث الخارجية (صدمات واضطرابات) التي غالباً ما تكون خارجة عن سيطرة السلطات المحلية، وتؤثر سلباً على قدرة هذه البلدان على النمو والتطور. إن هذه الاقتصادات معرضة بشدة للصدمات الاقتصادية والبيئية والصحية. واقتصادات أقل البلدان نمواً هي من أشد اقتصادات العالم ضعفاً، حيث يبيّن مؤشر الضعف الاقتصادي أن هذه الفئة من البلدان هي أكثر ضعفاً بنسبة 30 في المائة مقارنةً بالبلدان النامية الأخرى (البلدان النامية التي لا تنتمي إلى فئة أقل البلدان نمواً).

وفي ظل الظروف الراهنة، يمكن أن تندرج الأولويات الاقتصادية الرئيسية لأقل البلدان نمواً ضمن أفقيْن زمنييْن. ففي المدى القصير، ينبغي أن تستخدم الحكومات جميع الوسائل المتاحة للتصدي لحالة الركود الراهنة، ودعم سبل عيش مواطنيها، وتكفل ديمومة شركاتها ومزارعها، وتعمل على تدعيم مستوى نشاط اقتصادها. وهذه الأولويات القصيرة الأجل صالحة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية الأخرى والبلدان المتقدمة على حد سواء. ثانياً، تحتاج أقل البلدان نمواً إلى بناء قدرتها على الصمود، وهي قدرة اقتصاد ما على تحمل الصدمات الخارجية، و/أو قدرتها على التعافي منها. والقدرة على الصمود تُكتسب من خلال عملية إنمائية ناجحة تمكّن الاقتصادات من التخلص من السمات الهيكلية الرئيسية للتخلف، مثل تركز الإنتاج والصادرات؛ وانتشار الفقر؛ والاعتماد المفرط على الواردات من السلع والخدمات الحيوية؛ والعجز المزمن في الحساب الجاري؛ ولهذه الأسباب، يستلزم بناء القدرة على الصمود معالجة الأسباب الهيكلية الكامنة وراء ضعف اقتصادات أقل البلدان نمواً وتخلفها والفقر المتأصل فيها.

والتحديات الإنمائية المطروحة أمام أقل البلدان نمواً هي تحديات قائمة منذ أمد بعيد، أي قبل ظهور جائحة كوفيد-19. وعلى الرغم من أن السياقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تنشأ فيها أسوأ أشكال الضعف والفقر هي على درجة عالية من التعقيد، فإن هذه الظواهر مردها إلى السبب نفسه، وهو انخفاض مستوى تنمية القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً. ويفضي توسيع القدرات الإنتاجية والنهوض بها إلى التغلب على الخصائص الهيكلية التي تشكل مصدر الضعف. وقد جاءت جائحة كوفيد-19 لتؤكد هذه الضرورات.

وفي ظل هذه الخلفية، من الأهمية بمكان تسليط الأضواء على الأهمية التي لا تزال تمثلها فئة أقل البلدان نمواً، ليس فقط خلال فترة "الإغلاق الشامل" وبعده مباشرةً، ولكن أيضاً خلال العقد الجديد الذي سيشهد تداخلاً بين الفترة المتبقية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وبرنامج العمل المقبل لأقل البلدان نمواً.

وفي سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، تزداد أهمية أقل البلدان نمواً وضوحاً، لا سيما فيما يتعلق ببلوغ الهدفيْن المتمثليْن في تحقيق الرخاء المشترك والقضاء على الفقر المدقع. ومن وجهة نظر المجتمع الدولي، إن التحديات الإنمائية التي تواجهها أقل البلدان نمواً جديرة بأن يولى لها اهتمام خاص، لأسباب ليس أقلها أنّ تدني التنمية الاجتماعية – الاقتصادية عادةً ما يشكل عاملاً حاسماً لعدم الاستقرار والنزاع والهجرة، لا سيما عندما يقترن ذلك بتزايد الضغوط على الموارد الطبيعية، وتفاقم الآثار السلبية لتغير المناخ، ومحدودية القدرات المؤسسية.

وما يدفع إلى إعادة التأكيد على أن أقل البلدان نمواً هي الساحة التي ستُكسب فيها أو تُخسَر معركة خطة التنمية المستدامة لعام 2030، يتجاوز نطاق الالتزام الأخلاقي "بعدم ترك أحد خلف الركب"، ويعكس مجموعة من الاعتبارات الطويلة الأجل تتعلق بالمنافع العامة العالمية واحتمال حدوث نتائج غير مباشرة إيجابية وسلبية في مختلف الدول في عالم يزداد ترابطاً يوماً بعد يوم.

القدرات الإنتاجية والتحول الهيكلي: ترجمة الأفكار إلى واقع ملموس لتلبية احتياجات أقل البلدان نمواً

تُعرَّف القدرات الإنتاجية بأنها "الموارد الإنتاجية وقدرات ريادة الأعمال وروابط الإنتاج، التي تحدد معاً قدرة بلد ما على إنتاج سلع وخدمات وتمكنه من النمو والازدهار". ولا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي المستدام إلا عن طريق توسيع القدرات الإنتاجية وتنميتها واستغلالها بالكامل. وهنا يكمن الدور المركزي الذي يجب أن تؤديه القدرات الانتاجية في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والدولية. وتتم عملية تنمية القدرات الإنتاجية أولاً داخل الشركات/القطاعات، حيث تساهم العلاقة بين الربح والاستثمار في زيادة كثافة رأس المال وفي تحقيق مكاسب في الإنتاجية. ثانياً، تتم العملية أيضاً عبر القطاعات باعتبار أن اكتساب القدرات الإنتاجية – التي تتوقف هي نفسها على نمط الإنتاج القائم – يمهد الطريق لظهور منتجات جديدة وأنشطة ذات قيمة مضافة أعلى. وتتوقف عملية تنمية القدرات الإنتاجية على علاقة دينامية يعزز بعضها بعضاً بين جانبي العرض والطلب في الاقتصاد، ما دام توسع الطلب الكلي يفسح المجال لتوثيق الروابط بين القطاعات، وإعادة تخصيص عوامل الإنتاج، ويتيح للعوامل الخارجية أن تؤثر في أسعار السوق، وهي عناصر تدعم مجتمعةً الجدوى المالية للاستثمارات، بما في ذلك الاستثمار في "رأس المال الاجتماعي العام".

وتتطور الموارد الإنتاجية من خلال ثلاث عمليات: '1' تراكم رأس المال أو الموارد؛ و'2' التعلم والابتكار في المجال التكنولوجي؛ و'3' تعميق تقسيم العمل وزيادة تخصص القطاعات والشركات والمزارع. وتؤدي هذه العمليات الثلاث مجتمعةً إلى التحول الهيكلي للاقتصاد. وهذه العملية المعقدة هي عملية متعددة الأبعاد وتشمل انتقال الموارد الإنتاجية للبلد (أي الموارد الطبيعية، والأرض، ورأس المال، والعمالة، والدراية العملية) من الأنشطة الاقتصادية المنخفضة الإنتاجية إلى الأنشطة الاقتصادية العالية الإنتاجية (التي تُقيَّم عادة بالاستناد إلى مستوى إنتاجية العمل، أي القيمة المضافة التي تتحقق خلال فترة معينة من العمل). وبالمقابل، يُفهم التحول الهيكلي على أنه قدرة الاقتصاد على توليد أنشطة دينامية جديدة باستمرار، أنشطة تحقق إنتاجية أعلى وعائدات أوفر.

وتتخذ عملية التحول الهيكلي أشكالاً متنوعة حسب مستويات الدخل المختلفة. فعندما يكون مستوى الدخل منخفضاً، تحدث عملية التحول الهيكلي بالأساس كنتيجة لنقل الموارد من قطاع إلى آخر. وهذا هو حال أقل البلدان نمواً، التي لا يزال الكثير منها في المراحل الأولى من عملية التحول الهيكلي. وعلى النقيض من ذلك، فإن البلدان التي يرتفع فيها الدخل قد قطعت أشواطاً بعيدة في عملية نقل الموارد بين القطاعات، وأصبح التحول الهيكلي فيها يحدث أساساً في شكل نقل للموارد داخل القطاع الواحد.

ويحدث التحول الهيكلي لمجال الإنتاج في سياق اقتصادي واجتماعي ومؤسسي محدد، وهناك تفاعل وتأثير متبادلان بين التحول الهيكلي وهذه البيئة العامة.

وتشمل الموارد الإنتاجية الهياكل الأساسية المادية التي تمكّن من توفير جملة أمور، من بينها الطاقة والنقل والاتصالات والري وخدمات المياه والصرف الصحي. ويشكل توافر هذه الخدمات بتكلفة ميسورة عنصراً حاسماً لتنمية الوحدات الإنتاجية لأن هذه الخدمات تتيح توفير المدخلات الضرورية لتشغيل الشركات والمزارع، وتؤثر على التكاليف التي تتحملها الشركات للوصول إلى الموارد والأسواق من أجل ما تحتاج إليه من مدخلات وما تسوِّقه من منتجات. وهي تتسم بأهمية بالغة أيضاً لتحسين مستويات المعيشة ورفاه المواطنين والأسر المعيشية.

وتشكل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نوعاً آخر من الهياكل الأساسية التي ما برحت تكتسب أهمية متزايدة. فهي العمود الفقري للاقتصاد الرقمي وما يسمى الثورة الصناعية الرابعة. ولما كانت هذه التكنولوجيات بمثابة هياكل أساسية ذات أهمية متزايدة، فقد

أثارت اهتماماً متزايداً لدى واضعي السياسات بالقضايا المتصلة بالفجوة الرقمية فيما بين البلدان وداخلها. وفي الوقت نفسه، توسعت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عدة بلدان متقدمة، إلى حد بلوغها مرحلة النضج (من حيث نشر التكنولوجيا). وما فتئت هذه التكنولوجيا تنتشر بشكل متسارع في البلدان النامية الأخرى وأقل البلدان نمواً، وذلك بوتيرة أسرع من البلدان المتقدمة. وقد ولَّد ذلك آمالاً كبيرة في أن تتقلص الفجوة الرقمية الدولية.

بيد أن الأدلة المتوافرة تكشف عن وجود هوة بين الآمال المعقودة والواقع المعاش. فعلى الرغم من الانتشار السريع للهواتف المحمولة وارتفاع معدلات الوصول إلى النطاق العريض المتنقل في أقل البلدان نمواً منذ بداية القرن، فإن الفجوة الرقمية لا تزال واسعة جداً بين أقل البلدان نمواً من جهة أولى، والبلدان النامية الأخرى والبلدان المتقدمة من جهة ثانية. ولا يزال الوصول إلى الإنترنت مقصوراً على أقلية من السكان في أقل البلدان نمواً حيث ترتفع أيضاً التفاوتات في فرص الوصول إلى الإنترنت بين النساء والرجال. وبالإضافة إلى ذلك، يُلاحَظ أن مستويات استيعاب تكنولوجيات الصوت والبيانات المتنقلة كانت أعلى لدى الأفراد والأسر المعيشية منه داخل الوحدات الإنتاجية (مثل الشركات والمزارع). ويشكل هذا الوضع عائقاً كبيراً أمام تنمية القدرات الإنتاجية في هذه البلدان وأمام اعتماد تكنولوجيات أخرى أحدث عهداً، ويحول دون التعجيل بتحقيق التحول الهيكلي في هذه البلدان بوجه عام.

وانخفضت وتيرة التحول الهيكلي للناتج في جميع أنحاء العالم بين الفترة من 2001 إلى 2011 والفترة من 2011 إلى 2017، وذلك بسبب التباطؤ العام للنمو الاقتصادي العالمي في أعقاب الأزمة المالية العالمية في الفترة 2008–2009 وعواقبها المستمرة.

ويتبيّن من عملية التحول الهيكلي في أقل البلدان نمواً أن معظم هذه البلدان قد شهدت في المدى الطويل انخفاض نصيب الزراعة في الناتج والعمالة على حد سواء. وقطاع الخدمات هو المستفيد الأكبر من عملية نقل الموارد، ولا سيما في حالة أقل البلدان نمواً الأفريقية. ففي معظم هذه البلدان، أُعيد توزيع اليد العاملة من الزراعة المنخفضة الإنتاجية إلى الأنشطة الحضرية المنخفضة الإنتاجية، التي يندرج معظمها في قطاع الخدمات غير الرسمي.

ويُعدّ نمو حصة الخدمات في الناتج والعمالة عموماً مؤشراً على تحديث الاقتصاد. غير أن هذا يتغاضى عن التباين الشديد بين مختلف القطاعات الفرعية للخدمات. وللنظر عن كثب في تكوين قطاع الخدمات في أقل البلدان نمواً، مقارنة بالقطاع نفسه في مجموعات البلدان الأخرى، تُصنَّف قطاعات الخدمات حسب المعايير التالية: '1' ما إذا كانت كثيفة الاعتماد على المعارف؛ و'2' ما إذا كانت أقل اعتماداً على المعارف؛ و'3' ما إذا كانت غير قائمة على السوق.

وفي البلدان المتقدمة النمو، تكون حصة الأنواع الثلاثة من الأنشطة الخدماتية متساوية إلى حد ما. أما في أقل البلدان نمواً، فيتركز الجزء الأكبر من العاملين في قطاع الخدمات في الأنشطة الأقل اعتماداً على المعارف، مثل تجارة التجزئة، وإصلاح السيارات، والإيواء والغذاء. وعادة ما تكون هذه الأنشطة منخفضة الإنتاجية ومنخفضة القيمة المضافة، وكثيراً ما تندرج ضمن القطاع غير الرسمي. وتتسم هذه الأنشطة بأهمية خاصة بالنسبة لأقل البلدان نمواً الأفريقية والجزرية، وتمثل نحو ثلثي العمالة في قطاع الخدمات في هذه البلدان؛ أما في أقل البلدان نمواً الآسيوية، فتمثل الخدمات الكثيفة المعارف ربع العمالة في قطاع الخدمات – وهو مستوى أعلى منه في مجموعات أخرى من أقل البلدان نمواً.

ونجحت أقل البلدان نمواً في تحقيق قدر لا بأس به من المكاسب في إنتاجية العمل في الفترة من 2001 إلى 2011، حيث سجلت نمواً سنوياً بلغ 3,9 في المائة، وهو مستوى أقل قليلاً منه في البلدان النامية الأخرى التي سجلت نمواً سنوياً بنسبة 4,6 في المائة. وخلال الفترة التالية، اتخذت هاتان المجموعتان من البلدان مسارات مختلفة. فقد تباطأ نمو إنتاجية العمل في كلتا المجموعتين، ولكن هذا التباطؤ كان أشد حدة في أقل البلدان نمواً، حيث انخفض نمو إنتاجية العمل إلى 1,9 في المائة سنوياً، في حين سجلت البلدان النامية الأخرى تباطؤاً أكثر اعتدالاً إذ تراجع النمو إلى 3,7 في المائة سنوياً.

وكانت وتيرة نمو الإنتاجية هي الأعلى في أقل البلدان نمواً الآسيوية، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى نمو الإنتاجية الأسرع نسبياً في الصناعات التحويلية والخدمات في بلدان مثل بنغلاديش وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا وميانمار. وكان التباطؤ في

إنتاجية العمل في أقل البلدان نمواً الأفريقية خلال الفترة من 2011 إلى 2017 مدفوعاً إلى حد كبير بالانخفاض الفعلي للإنتاجية في الخدمات والصناعات الأخرى (لا سيما في قطاع التعدين). ويعزى تراجع الإنتاجية في الخدمات إلى عاملَيْن اثنيْن، هما '1' أن التدفق المستمر لليد العاملة لم يقابله نمو متناسب في الناتج في قطاع الخدمات؛ و'2' تركيز العاملين في قطاع الخدمات في الأنشطة الأقل اعتماداً على المعارف، وهي أنشطة تنطوي عموماً على إمكانات محدودة لنمو الإنتاجية. ويُذكر أن حصة العمالة في هذه الخدمات في أقل البلدان نمواً هي الأعلى بين مجموعات البلدان الرئيسية.

ثم إن المستوى العام لإنتاجية العمل في أقل البلدان نمواً كمجموعة يبتعد أكثر فأكثر في المدى الطويل عن مستوى الإنتاجية في البلدان النامية الأخرى كمجموعة، مثلما يختلف نطاق التحول الهيكلي واتجاهه في المجموعتين من البلدان. ففي عام 1991، كان مستوى الإنتاجية في أقل البلدان نمواً نسبةً إلى البلدان النامية الأخرى هو 25 في المائة، ثم انخفض في بداية الألفية الجديدة إلى 21 في المائة، ليصل أخيراً إلى 18 في المائة في عام 2017. ثم توقف توسع الفجوة بين المجموعتين إلى حد ما في القرن الحادي والعشرين، ويُعزى ذلك إلى حد كبير إلى دورة السلع الأساسية الطويلة، ولكن الفجوة عادت إلى الاتساع منذ الأزمة المالية العالمية في 2008–2009. وإذا تعذر عكس هذا الاتجاه نحو توسع الفجوة، فإن أقل البلدان نمواً كمجموعة ستظل تشكل فئة مهمشة في الاقتصاد العالمي لمدة طويلة من الزمن.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى وجود تباين شديد في شكل التحول الهيكلي الذي تشهده المجموعات الثلاث لأقل البلدان نمواً. حيث إن شكل التحول الهيكلي في أقل البلدان نمواً الآسيوية كمجموعة يشبه كثيراً عملية تصنيع تقليدية. فهناك بلدان عديدة ضمن هذه المجموعة تشهد تزايد نصيب الصناعات التحويلية في الناتج والعمالة، وتخصصاً في صادرات الصناعات التحويلية، وتؤدي أداء جيداً للغاية من حيث نمو إنتاجية العمل، مع ما يصحب ذلك من انخفاض في مستويات الفقر وتقدم كبير من حيث النتائج الاجتماعية. ومع ذلك، فمن أجل الحفاظ على نمط من التحول الهيكلي يعزز النمو، يتعين على أقل البلدان نمواً الآسيوية أيضاً أن تعمق تحولها الهيكلي وتوسعه، وأن تواصل جهودها لبناء قدراتها في مجالي ريادة الأعمال والتكنولوجيا، تحسباً لفقدان الأفضليات التجارية التي تتمتع بها أقل البلدان نمواً بعد رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً.

أما أقل البلدان نمواً الأفريقية، فهي لا تزال تواجه صعوبات في تنويع اقتصاداتها وتطوير أنشطة اقتصادية عالية الإنتاجية. ونظراً لأن حصة العمالة الزراعية في إجمالي العمالة لا تزال عالية جداً، فإن هذه البلدان لديها إمكانات كبيرة جداً لإحراز المزيد من التقدم نحو تحقيق التحول الهيكلي. وتواجه أقل البلدان نمواً الأفريقية تحديَيْن متزامنيْن: يتمثل التحدي الأول في ضرورة زيادة تسريع وتيرة نمو إنتاجية العمل الزراعي؛ في حين يتمثل التحدي الثاني في الحاجة إلى زيادة فرص العمل زيادةً كبيرة تتناسب مع النمو السريع لعدد سكان هذه البلدان. وعلاوة على ذلك، يجب أن يكون مستوى الإنتاجية في هذه الوظائف الجديدة أعلى بكثير من مستوى الإنتاجية في الوظائف الموجودة في الأنشطة الزراعية القائمة في هذا البلدان.

وفي العشرينات من القرن الحادي والعشرين، ستتأثر تنمية القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً تأثراً شديداً بالتطورات في البيئة العالمية (حيث إن هذه الاقتصادات هي في العادة اقتصادات منفتحة صغيرة)، وبالسياسات التي ستعتمدها هي وشركاؤها في التنمية. وعموماً، ستعاني هذه البيئة العالمية الآثار التي ستخلفها الأزمة الصحية والاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد–19، وستتأثر بالتطورات التي ستطرأ على العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية بعد ذلك. وستؤثر بعض الاتجاهات العامة تأثيراً كبيراً على تنمية القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً وعلى آفاق التنمية الأوسع نطاقاً لهذه البلدان. وتشمل هذه الاتجاهات إعادة توجيه العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية في فترة ما بعد جائحة كوفيد–19، ومستقبل العولمة، وسلاسل القيمة العالمية والتكامل الإقليمي، وتواصل التغيرات المناخية والسياسات الرامية إلى التصدي لها، والاتجاهات الديمغرافية، والثورة التكنولوجية الجارية (بما في ذلك التكنولوجيات الرقمية على وجه الخصوص). ويمكن أن يكون لهذه التكنولوجيات الجديدة أثر قوي جداً على تنمية القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً في العقد الجديد.

قياس القدرات الإنتاجية: تقدم أقل البلدان نمواً نحو تحقيق التنمية المستدامة

مؤشر الأونكتاد للقدرات الإنتاجية. يمكن أن تؤدي مساعدة أقل البلدان نمواً على تنمية قدراتها الإنتاجية إلى تعزيز عوائد التنمية الاجتماعية للنمو الاقتصادي وتسريع عملية التحول الهيكلي. ويتسم هذا الأمر بأهمية بالغة خلال العقد المتبقي من فترة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. فالقدرات الإنتاجية يمكن أن تساعد أقل البلدان نمواً على دفع التقدم في مجال الحد من الفقر المدقع (الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة)، وتعزيز الإنتاجية الزراعية (الهدف 2)، والنمو الصناعي (الهدف 8). ويتوقف تحقيق هذه الأهداف على تحسين إنتاجية العمل؛ غير أن المكاسب التي تتحقق من زيادة إنتاجية العمل وحدها لن تكفي لإعادة أقل البلدان نمواً إلى مسار التنمية الاقتصادية. وينبغي أن تُنفذ التحسينات في القدرات البشرية بالتزامن مع حدوث تحسن كبير وسريع في القدرات الإنتاجية الأخرى، مثل الطاقة (الهدف 7)، والاستثمار في الهياكل الأساسية، والروابط السوقية (الهدف 8)، وتنمية القطاع الخاص (الهدف 9). والتقدم الذي يُحرز على أحد هذه المسارات المختلفة يكمل التقدم على المسارات الأخرى ويدعمه.

وقد طوّر الأونكتاد أداةً تتيح قياس عوامل الإنتاج المتاحة وإدارتها وتحويلها ومدى فعالية الروابط السوقية. ويمثل مؤشر القدرات الإنتاجية العمل التحليلي الأكثر شمولاً الذي أُنجز حتى الآن من حيث النطاق والجهد التقني. وهو يشمل ثماني فئات واسعة جرى تحديدها على أساس مؤشرات عديدة تمثل القنوات الرئيسية التي تتطور من خلالها القدرات الإنتاجية لبلد ما، وهي: الطاقة؛ ورأس المال البشري؛ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ والموارد الطبيعية؛ وهياكل النقل الأساسية؛ والمؤسسات؛ والقطاع الخاص؛ والتغير الهيكلي. وينطبق على كل فئة رقم قياسي فرعي مخصص.

ويضيف مؤشر القدرات الإنتاجية بعداً بالغ الأهمية لتقييم التقدم الذي أحرزته أقل البلدان نمواً في تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً. ويتجلى ذلك في سياق الأولويات المواضيعية لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2011–2020 (الذي يُعرف أيضاً باسم برنامج عمل اسطنبول).

وتتراوح درجات سلم قياس مؤشر القدرات الإنتاجية بين صفر و100، حيث تمثل 100 أفضل درجة. ويدل مؤشر القدرات الإنتاجية الإجمالي على متوسط الأرقام القياسية الفرعية الثمانية. ويمكن استخدام مؤشر القدرات الإنتاجية لقياس الفوارق بين أقل البلدان نمواً من جهة أولى، وبين أقل البلدان نمواً ومجموعات البلدان الأخرى من جهة ثانية. وفي الفترة من 2011 إلى 2018، تراوحت درجات مؤشر القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً بين 9 و36، وكانت الدرجة المتوسطة هي 17. وارتفع متوسط القدرة الإنتاجية من 14,9 إلى 17,2 خلال تلك الفترة، بينما زادت القدرة الإنتاجية في البلدان النامية الأخرى من 27,3 إلى 28. وقد نجحت البلدان التي يرتفع فيها مؤشر القدرات الإنتاجية نسبياً في تعزيز التحول الهيكلي، واستخدمت قدراتها الإنتاجية لتنويع اقتصاداتها وصادراتها. وفي عام 2018، تراوح مؤشر القدرات الإنتاجية لدى البلديْن الذيْن يتصدران القائمة ضمن البلدان المتقدمة بين 48 (لكسمبرغ) و53 (الولايات المتحدة الأمريكية)، في حين تراوح هذا المؤشر لدى البلديْن الذيْن يتصدران القائمة في فئة أقل البلدان نمواً بين 28 (بوتان) و35 (توفالو) على سلّم المؤشر.

ويبيّن تجميع تفاعلي لمستويات الأداء الأفضل والأسوأ والمتوسط بين أقل البلدان نمواً أن القدرات الإنتاجية في السنوات 2001 و2011 و2018 تحسنت قليلاً لدى أقل البلدان نمواً ذات الأداء الأسوأ، حيث ارتفع مؤشر القدرات الإنتاجية في هذه المجموعة الفرعية من 18 إلى 22 في الفترة من 2000 إلى 2018. وعموماً، كان معدل التغير في القدرات الإنتاجية منخفضاً في جميع البلدان، وكان أداء فرادى أقل البلدان نمواً باهتاً. وتجدر الإشارة إلى أن عدد البلدان في المجموعة ذات الإنتاجية العالية انخفض من أحد عشر بلداً في عام 2001 إلى ستة بلدان فقط في عام 2018. وفي الوقت نفسه، ارتفع عدد البلدان في المجموعة الأقل إنتاجيةً من 18 إلى 25 بلداً خلال الفترة نفسها، في حين تراوح عدد البلدان في المجموعة المتوسطة بين 16 و18 بلداً في الفترة 2001–2018. وبالإضافة إلى ذلك، تغير تكوين البلدان في المجموعتين المتوسطة والدنيا تغيراً كبيراً على مر السنين. ورواندا وميانمار هما البلدان الوحيدان اللذان ارتقيا على سلم مؤشر القدرات الإنتاجية في الفترة 2001–2018، بانتقالهما من المجموعة ذات الأداء المتدني إلى المجموعة ذات الأداء المتوسط.

وأنجزت أقل البلدان نمواً تحسينات كبيرة فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهياكل النقل الأساسية والتغيرات الهيكلية في القدرات الإنتاجية، على الرغم من أن درجاتها على سلم قياس مؤشر القدرات الإنتاجية (صفر – 100) كانت منخفضة جداً في عامي 2000 و2018 مقارنةً بدرجات مجموعات البلدان الأخرى. ولا تزال أقل البلدان نمواً متخلفة عن ركب البلدان النامية الأخرى من حيث مؤشر جميع فئات القدرات الإنتاجية – باستثناء الموارد الطبيعية – وعلى الأخص الفئات ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ورأس المال البشري، والمؤسسات. وهناك أيضاً اختلافات كبيرة بين البلدان فيما يتعلق بالطاقة، والقطاع الخاص، وعوامل التغيير الهيكلي. وعلى الرغم من أن التصنيف حسب درجات مؤشر الطاقات الإنتاجية يكشف عن تحديات جسيمة تعترض أقل البلدان نمواً، فإن أداء عدد من أقل البلدان نمواً، مثل بنغلاديش وبوتان وكمبوديا، يثبت أن هذه الفئة من البلدان يمكن أن تبلغ مستوى القدرات الإنتاجية لمجموعات البلدان الأخرى. غير أن أداء هذه البلدان يتوقف على عدة عوامل إقليمية، منها تنوع الاقتصاد، ووجود سلاسل متينة لإضافة القيمة في البلدان المجاورة.

التقدم الذي أحرزته أقل البلدان نمواً نحو بلوغ أهداف برنامج عمل اسطنبول. أجرى الأونكتاد تقييماً شاملاً لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول باستخدام مؤشر القدرات الإنتاجية كبعد إضافي. ولم يحقق سوى 13 من أقل البلدان نمواً الهدف المتمثل في نمو بنسبة 7 في المائة خلال الفترة 2015–2018، وكان عدد البلدان التي استطاعت أن تحافظ على هذه الوتيرة على مدى سنوات متتالية أقل من 13. ولا يمكن في الوقت الحالي حصر تداعيات جائحة كوفيد–19 لأن الوضع لا يزال مرشحاً للتطور. ومع ذلك، إن ما ظهر كأزمة صحية عامة كشف عن ضعف هياكل اقتصادات أقل البلدان نمواً، وسرعة تأثرها بالصدمات الاقتصادية، وعجزها عن تعبئة القدرات الإنتاجية للتكيف مع ظروف السوق المتغيرة.

ثم إن انخفاض مستويات الكفاءة في استغلال القدرات الإنتاجية ليس واقعاً ينطبق على أقل البلدان نمواً جميعاً. حيث يمكن أن يرتبط مستوى معين من القدرات الإنتاجية بمستويات عديدة من الإنتاج، نظراً لأن البلدان تختلف في استخدامها للقدرات الإنتاجية. فقد شهد نصيب الفرد من الدخل في بعض أقل البلدان نمواً، مثل بوتان وتوفالو والسودان، نمواً ملحوظاً في الفترة من 2011 إلى 2018.

وينبغي اختيار القطاعات ذات الأولوية بالنسبة للتنمية الاقتصادية بعناية. وقد حدد برنامج عمل اسطنبول القدرات الإنتاجية الحيوية بوصفها الهياكل الأساسية؛ والطاقة؛ والعلم والتكنولوجيا والابتكار؛ وتنمية القطاع الخاص. ويشير تقييم استغلال القدرات الإنتاجية إلى أن زيادة الهياكل الأساسية للطاقة بنسبة 1 في المائة تؤدي إلى زيادة قدرها 0,12 في المائة فقط في نصيب الفرد من الدخل. فإذا تضافرت عوامل من قبيل ضعف الإنتاج الزراعي مع ارتفاع نسبة العمالة في القطاع، وتراجع القدرة التنافسية لقطاع الخدمات وانخفاض الإنتاجية فيه، وتزايد حجم الاقتصاد غير النظامي، وضعف الاندماج في سلاسل القيمة العالمية (من حيث درجة التكامل والمكاسب التي يحققها البلد في سلاسل القيمة)، فإن ذلك يحد من مدى تأثير التغيير الهيكلي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد.

وخلال فترة تنفيذ برنامج عمل اسطنبول (2011–2020)، استمر تهميش أقل البلدان نمواً في التجارة الدولية الذي بدأ منذ أمد بعيد، مع تعثر التجارة في السلع الأساسية بسبب الظروف غير المواتية في أسواق السلع الأساسية. ثم إن تصنيف أقل البلدان نمواً في مجموعات حسب مختلف العناصر الفرعية لمؤشر القدرات الإنتاجية الذي وضعه الأونكتاد يؤكد وجود جيوب تخصص تحدد مستوى تنويع الصادرات ودرجة تطورها. وظلت المزايا النسبية المرتبطة بالتكاليف والمزايا الأخرى ذات الصلة بالجغرافيا التي تتيح روابط أفضل بسلاسل القيمة العالمية تؤدي دوراً بالغ الأهمية في تحفيز الصادرات، ولا سيما في أقل البلدان نمواً الآسيوية، في الوقت الذي ظلت أقل البلدان نمواً الأفريقية تعتمد اعتماداً كبيراً على الموارد الطبيعية الوفيرة.

وكثيراً ما تُهمِل أقل البلدان نمواً عنصر التنمية البشرية ضمن البرامج التي تضعها وتنفذها، وذلك على الرغم من أن الهدف من التنمية الاقتصادية هو التنمية البشرية من خلال الحد من أوجه عدم المساواة، وبناء مجتمعات قادرة على الصمود، والقضاء على جميع أشكال الفقر. فالقوة العاملة تظل مورداً مهدوراً وغير منتِج ما دامت غير متعلمة وغير مدرَّبة. ومن ثم، فإن المفتاح لجني الفوائد الديمغرافية وسد الفجوة التكنولوجية بين أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الأخرى هو أن تتأكد هذه البلدان من أن الاستثمارات العامة في التعليم والتدريب التي تستهدف تنمية المهارات والمعارف تقع في صميم سياساتها. وفي نهاية المطاف، إن البشر هم الذين يقررون

الاستثمارات في التكنولوجيا والمعرفة، بما في ذلك ما يتعلق بكيفية استخدام نظم الإنتاج القائمة، وهم الذين يحددون التغيرات الهيكلية اللازمة لتحسين نظم الإنتاج.

والمهارات المكتسبة من خلال التعليم والعمل هي التي تحدد استخدامَ جميع القدرات الإنتاجية الأخرى، بما في ذلك الأصول المادية وغير المادية (مثل الهياكل الأساسية، والمؤسسات، والسياسات). وإذا كان لأقل البلدان نمواً أن ترتقي إلى مستوى البلدان النامية الأخرى، وجب عليها أن تحقق على الأقل نفس المستوى الذي تحققه هذه البلدان من حيث تنمية القدرات البشرية؛ وتحقيقاً لذلك، يجب القيام باستثمارات ملموسة في التعليم والتدريب واستهداف الفئات العمرية المناسبة. ولما كان الذكاء الاصطناعي عنصراً رئيسياً في الثورة الصناعية الرابعة والقلب النابض للاقتصاد الرقمي، ينبغي لأقل البلدان نمواً ألا تستهين بقيمة الابتكار والمعرفة والروابط التي تنشأ من خلال الابتكار.

وكشف تقييم برنامج عمل اسطنبول أيضاً كيف أن عوامل مثل النزاعات وضعف النظم المؤسسية ونظم الحوكمة تسهم بدرجة كبيرة في زيادة خطر التعرض لصدمات بعينها. ويُظهر الارتباط بين أوجه الضعف الاقتصادي ومختلف فئات القدرات الإنتاجية أن عملية التغير الهيكلي ترتبط بانخفاض أوجه الضعف الاقتصادي في جميع البلدان المصنفة في فئة أقل البلدان نمواً، باستثناء تلك التي استوفت في عام 2018 معياريْن من المعايير الثلاثة لرفع اسمها من القائمة. ويمكن أيضاً ملاحظة هذا الترابط بين الموارد الطبيعية وانخفاض أوجه الضعف الاقتصادي في حالة البلدان التي رُفع اسمها من القائمة، وأقل البلدان نمواً التي سجلت زيادة في الدخل القومي الإجمالي في عام 2018. وبالمقابل، يوجد ارتباط بين رأس المال البشري وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمؤسسات وانخفاض أوجه الضعف الاقتصادي في البلدان المرشَّحة لأن يُرفع اسمها من القائمة. وتبيَّن أن البلدان التي استوفت معياريْ مؤشر الضعف الاقتصادي والدخل هي بلدان تعاني ضعفاً شديداً من حيث الموارد الطبيعية، وهو ضعفٌ عوضته بارتفاع الدخل القومي الإجمالي، وحيوية القطاع الخاص، وتحسن الهياكل الأساسية للنقل.

ويلاحَظ تفاوت كبير أيضاً بين البلدان التي تخرجت من فئة أقل البلدان نمواً ومجموعة البلدان النامية الأخرى برمتها. وفي حين يوجد ارتباط بين انخفاض أوجه الضعف الاقتصادي وعناصر الطاقة والقدرات البشرية والقطاع الخاص والتنوع الهيكلي في البلدان النامية الأخرى، فإن نوعية المؤسسات والهياكل الأساسية للنقل تحدث الأثر المعاكس. وبالنسبة للبلدان التي رُفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً، فإن عناصر الطاقة والهياكل الأساسية للنقل ورأس المال البشري ترتبط ارتباطاً كبيراً بارتفاع درجة الضعف الاقتصادي. وهذا يؤكد الملاحظة التي مفادها أن أقل البلدان نمواً التي رُفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً أو تلك التي من المقرر أن يُرفع اسمها (استناداً إلى معيار الدخل) بلغت تلك المرحلة بفضل ثروتها من الموارد الطبيعية. وإذا كانت أقل البلدان نمواً تطمح إلى بلوغ مستوى البلدان النامية الأخرى، وجب عليها أن تركز سياساتها على نقاط الضعف التي تعكسها الدرجات المتدنية التي أفرزها التقييم فيما يتعلق بالعناصر الأخرى للقدرات الإنتاجية. ويتضح ذلك من خلال مكونات القدرات الإنتاجية التي ترتبط بانخفاض درجات الضعف الاقتصادي في البلدان النامية الأخرى.

ويؤكد تقييم برنامج عمل اسطنبول أن القدرات الإنتاجية هي لبنات أساسية للتحول الهيكلي والتجارة، ولكن آثارها الدينامية على الاقتصاد لن تتخذ شكلاً ملموساً حتى يتم تفعيلها من خلال سياسة الحكومة. وحالة القدرات الإنتاجية في اقتصادات أقل البلدان نمواً تَحُدّ من مدى تأثير السياسات العامة على التنمية؛ وفي بعض الحالات، تواجه البلدان تحديات إضافية بسبب موقعها الجغرافي وديناميتها دون الإقليمية. ويشير تحليل هذه الفئات إلى وجود موازنة بين لبنات البناء، حيث إن معظم فئات القدرات الإنتاجية لها آثار على التكامل؛ ومع ذلك، فإن وجود علاقات متبادلة سلبية غير تقليدية بين الفئات يشير إلى انخفاض مستوى التآزر. وينبغي لأقل البلدان نمواً أن تستغل الهياكل التجارية التكميلية التي تتيحها أسواقها دون الإقليمية. وعلى سبيل المثال، ينبغي لأقل البلدان نمواً الآسيوية أن تستفيد على أفضل وجه من جيرانها، سواء للحصول على المدخلات اللازمة، بما في ذلك التكنولوجيا التي تحتاج إليها، أو لتصدير ما تنتجه من سلع وخدمات. وتحتاج أقل البلدان نمواً الأفريقية والجزرية أيضاً إلى استغلال أسواقها دون الإقليمية، ولكن سيتعين عليها تكثيف استثماراتها في الروابط المشتركة والمؤسسات والهياكل الأساسية.

وقد غدا صعباً على أقل البلدان نمواً أن تخرج من الفئة التي توجد فيها. والبلدان القليلة التي رُفع اسمها من القائمة هي في معظم الحالات بلدان تمتلك ثروات لا بأس بها من حيث الموارد الطبيعية. غير أن الموارد الطبيعية تشكل أيضاً أكبر مصدر لانعدام الاستقرار بالنسبة لقطاع التصدير وتزيد من ضعف البلدان. والنتيجة هي أن الضعف الاقتصادي يستمر حتى بعد أن تخرج البلدان من فئة أقل البلدان نمواً. وقد يحتاج المجتمع الدولي إلى الاتفاق على تدابير دعم محددة للبلدان التي تستعد للخروج من القائمة، وكذلك للبلدان الأخرى التي تخرجت مؤخراً، لضمان استدامة زخم التنمية في كل بلد. ويبدو أن الممايزة في تقديم الدعم أمرٌ لا مفر منه في ظل انخفاض معدلات التخرج، وبطء التقدم نحو التخرج بين أقل البلدان نمواً.

الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي: القدرات التكنولوجية كقوة محركة للإنتاجية

ما فتئ الاقتصاد الرقمي يتحول إلى جزء لا يمكن فصله عن أداء الاقتصادات الحديثة، ونتيجة لذلك ازدادت المخاوف بشأن الإمكانات المفترضة للتكنولوجيات الرقمية في أقل البلدان نمواً. ويُشار على أقل البلدان نمواً بشكل متزايد بأن تقوم على وجه السرعة بتصميم وتنفيذ سياسات إنمائية تدعم وتحفز الاستثمارات في اكتساب القدرات التكنولوجية اللازمة لتمكينها من ركوب موجة الابتكار الرقمي. وتتخلف أقل البلدان نمواً في سباق التحول الرقمي العالمي، كما يتبين من الاتجاه الواضح أصلاً لاتساع الفجوة الرقمية بين البلدان وداخلها. وتؤكد بحوث الأونكتاد أن من غير المرجح أن تفيد برامج الدعم التقليدية الموجهة إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في معالجة الثغرات في القدرات التكنولوجية.

وتهيمن الدفوع المقنعة بشأن الفرص غير المسبوقة التي تتيحها التكنولوجيات الرقمية حالياً على الخطاب المعياري بشأن التنمية المستدامة. وهناك تنبؤان رئيسيان بشأن أثر الثورة الصناعية الرابعة يؤثران في عملية صنع السياسات لدى أقل البلدان نمواً، وهما: '1' قدرتها المتوقعة من حيث الحث على استحداث نماذج جديدة للأعمال التجارية والوعود بإضافة القيمة التي تحفز النمو الشامل؛ و'2' إمكانات البلدان المتأخرة في تحقيق قفزات كبيرة في مراحل التنمية. وتقع على عاتق واضعي السياسات مهمة تحويل هذه التنبؤات إلى استراتيجيات تعطي الأولوية لحل المشاكل بشكل فعال. وسيتطلب ذلك معرفة واسعة وفهماً متعمقاً للتقنيات الرقمية وتطبيقاتها عبر مختلف القطاعات، ولن يكون ممكناً إلا إذا تجنبت السياسات المتبعة تحويل الاهتمام من الأسباب إلى الأعراض. فالاهتمام بالأعراض ينطوي على مخاطر عالية في ظل التركيز الشديد للمؤلفات المتاحة على عرض أمثلة على وجود التكنولوجيات الرقمية في أقل البلدان نمواً، أو على الخصائص المميزة لتكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة التي يُعتقد أنها تقدم دليلاً على القدرة الفائقة المتوقعة لهذه التكنولوجيات على معالجة المشاكل الإنمائية المستعصية. غير أنه لا يوجد سوى القليل من الأدلة الملموسة على الكيفية التي يمكن بها تحقيق هذه التنبؤات في سياق أقل البلدان نمواً، وعلى ما يمكن استخلاصه من عِبر في هذا الصدد، لا سيما أن مجموعة المؤلفات الموجودة يغلب عليها طابع الرمزية والطموح، ولا تقدم صورة مفصلة عن القدرات التكنولوجية التي تحتاجها الشركات لإطلاق العنان للإمكانات الكامنة لتكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة في أقل البلدان نمواً.

وفي سياق الأهداف الرئيسية المتمثلة في تعزيز الأنشطة الإنتاجية التنافسية والتحول الاقتصادي الهيكلي في أقل البلدان نمواً، تشير النظرية الاقتصادية والأدلة التي تُفرزها بحوث الأونكتاد إلى أن تدابير السياسة العامة ستحتاج إلى النزول من المستوى الكلي إلى المستويَيْن المتوسط والجزئي من أجل التصدي لتحديات العصر الرقمي، لا سيما أن القدرات التكنولوجية منوطة بالجهات الفاعلة الاقتصادية على مستوى الشركة، أو بوحدات إنتاجية أخرى، مثل المزارع. ومن ثم، ففي حين أن الدور البالغ الأهمية الذي تؤديه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها مدخلاً إلزامياً للاقتصاد الرقمي أمرٌ مسلم به، فإن الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من الهياكل الأساسية الاقتصادية يجب أن يُستكمل باستثمارات في القدرات التكنولوجية للوفاء بالوعد بتعزيز الإنتاجية، نظراً لأن تكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة تشتمل على قدرات تكنولوجية معقدة. والقدرات التكنولوجية هي عناصر أساسية في القدرات الإنتاجية، وتتسم بأهمية بالغة لزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية والربحية. ذلك أن هذه القدرات تحوِّل الأصول أو الموارد، من قبيل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى نواتج ملموسة أو مادية أو غير مادية ذات قيمة أكبر.

وتواجه أقل البلدان نمواً خطر التخلف عن الركب مع اتساع الفجوة التكنولوجية بين هذه الفئة من البلدان والبلدان الأكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية. وقد أصبحت السياسة الصناعية أكثر أهمية من ذي قبل لضمان عدم زيادة تهميش أقل البلدان نمواً. وغدت هذه الحاجة واضحة مع ظهور الاقتصاد الرقمي، وازدادت أهمية في أعقاب جائحة كوفيد-19. وفي هذا السياق، يتعين على واضعي السياسات أن يعيدوا التركيز على دور السياسة الصناعية وتفاعلها وترابطها مع مجموعة من السياسات القطاعية الأخرى، بما في ذلك الأبعاد الجنسانية للفجوة الرقمية، والطابع المتغير للإنتاج وأوجه الترابط بين القطاعات. فعلى سبيل المثال، تشير الأدلة المتاحة على الصعيد العالمي إلى تزايد إضفاء الطابع الخدماتي على الصناعة والطابع الصناعي على الزراعة. ولكي تعتمد الشركات التكنولوجيا وتستثمر في القدرات الإنتاجية، تحتاج إلى أن تكون واثقة من أن سلطات البلد قد وضعت بالفعل السياسات الصحيحة قبل أن تقوم هي باعتماد التكنولوجيا وتستثمر في قدرات تكنولوجية جديدة. وهذا يعني بالضرورة وضع حزم من السياسات المتسقة والمحددة الأهداف لدعم الاستثمارات على المستوى الوطني في القدرات المؤسسية والتنظيمية التي تتسم بأهمية بالغة لبناء القدرة على صنع السياسات الرقمية والإبقاء على سياسات متسقة. زد على ذلك أن تعظيم عائد الاستثمارات في الهياكل الأساسية الاقتصادية التكميلية يعني أن حكومات أقل البلدان نمواً ستكون مطالبة بإيلاء اهتمام أكبر بأثر تركيز السوق على توافر إمكانية الحصول على الخدمات الرقمية الحيوية بكلفة ميسورة، وقدرة الشركات في أقل البلدان نمواً على النفاذ إلى الأسواق الرقمية العالمية والوطنية والمنافسة فيها. وسيحتاج واضعو السياسات أيضاً إلى التصدي للشواغل المتعلقة بالأمن والخصوصية التي تعرب عنها الجهات الفاعلة المنتجة والمستهلكون على حد سواء. ولم يُتوصَّل بعدُ إلى توافق في الآراء على نطاق العالم بشأن تدابير السياسة العامة الملائمة لمعالجة قضايا المنافسة في الأسواق الرقمية. وعلى الرغم من ذلك، فإن إنفاذ هذه التدابير ينبغي أن يراعي السياق ويكون أكثر جرأة وسرعة، نظراً لأن الأسواق التي يسود فيها منطق "الفائز بالمنافسة يظفر بكل شيء" تميل إلى إفراز كيانات شبه احتكارية.

وتواجه الشركات عادة حواجز داخلية وخارجية تكبّل الارتقاء التكنولوجي وتثبط عن اعتماد نماذج تجارية جديدة. والعائق الأول أمام أقل البلدان نمواً يتمثل في أن عملية إطلاق العنان لإمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة هي عملية انتقال تدريجية تنطوي على تكاليف من جانب الشركات. ويعتمد التحول الرقمي والطفرة الرقمية بشكل غير متناسب على عنصر المعرفة الضمنية للقدرة التكنولوجية، وهي معرفة يصعب مراكمتها أو نشرها. ولهذا السبب، تنطوي تكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة على جملة من التكاليف والمخاطر الإضافية المرتبطة بالحصول على القدرات التكنولوجية بالنسبة للشركات. ويتطلب هذا الفشل الكبير في السوق اتخاذ إجراءات على صعيد السياسة العامة لمعالجة المشكلة. أما العائق الثاني، فيتمثل في أن الغالبية العظمى من الجهات الفاعلة المنتجة في أقل البلدان نمواً هي من المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تعاني من نقص الموارد والمواهب. وثمة عامل ثالث يسهم في تفاقم المشكل، هو أن التغيرات الدينامية والمستمرة في نظم الإنتاج التي يُتوقع أن تكون في صميم التحول الرقمي تؤدي إلى تأخر ظهور الآثار على الإنتاجية. وثمة عامل آخر معوِّق، هو أن التحول الرقمي على مستوى الشركات يتوقف على القدرات التكنولوجية التي تراكمت في إطار التجارب المتعاقبة السابقة للثورة الصناعية (أي أنها تعتمد على مسار متواصل). وبينما يُقال إن العالم في خضم ثورة صناعية رابعة، فإن معظم أقل البلدان نمواً ما زالت تتخبط في مشاكل الثورتيْن الصناعيتيْن الأولى والثانية، مما يؤكد جسامة الصعوبات التي تعترض أقل البلدان نمواً في استيعاب التكنولوجيا. وتقع كل هذه العوامل في صميم حقيقة مسلم بها، هي أن ارتقاء الشركات بنفسها لا يندرج ضمن عملية طبيعية، وذلك على الرغم من العوائد المرتفعة المثبَتة ورغم العمل في بيئة تتسم على نحو متزايد بوجود التكنولوجيات الرقمية.

ومن المرجح أن يكون عالم القدرات التكنولوجية التي ستحدد مستقبل الشركات الرقمي عالماً كبيراً بسبب تعدد العمليات والإجراءات وخطوط الإنتاج ونماذج الأعمال التجارية والاستراتيجيات التي يمكن للشركات أن تعتمدها للتفوق على منافسيها. ومن المرجح أيضاً أن تختلف القدرات حسب القطاع، والجزء من شبكة الإنتاج التي تنشط فيها الشركات، وطبيعة التفاعلات التي قد تكون بين هذه الشركات وسائر الشركات التي تنشط في هذه الشبكة. ومن المرجح كذلك أن تختلف القدرات التكنولوجية حسب التوجه، مثلاً في حالة الشركات التي تتبع استراتيجية قائمة على التصدير.

إن القطاعات الرئيسية ذات الأهمية الاستراتيجية في أقل البلدان نمواً، مثل الزراعة والصناعة التحويلية والخدمات، في حاجة ماسة إلى إعادة ضبط. وفي خضم ذلك تمثل تكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة فرصة ضائعة. وهناك ثلاث فرص ممكنة على الأقل، ينبغي لأقل البلدان نمواً أن تستكشفها. تكمن الفرصة الأولى في ضرورة مواصلة تعزيز المكاسب التي تحققت في زيادة الإنتاجية

وتعزيز التحول الهيكلي من خلال الاستخدام الاستراتيجي للسياسات الصناعية. وتشير الدراسات إلى أن بعض أقل البلدان نمواً لديها المتنفس اللازم، وإن كان مرتبطاً بحد زمني، لكي تستمر نماذج الأعمال التجارية التقليدية في النجاح. وتكمن الفرصة الثانية في استخدام التكنولوجيات الرقمية، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتسريع عملية التوطيد الأخيرة وزيادة تعزيزها – والتجارة الإلكترونية هي مثال واضح على ذلك. أما الفرصة الثالثة، فتتمثل في السعي بنشاط إلى تحقيق التحول الرقمي للشركات التي تنشط في الاقتصاد لأن هذه العملية تعتمد على مسار متواصل وتستغرق وقتاً. ومن المرجح أن يستلزم دعم هذا التحول الرقمي استثمارات ضخمة وعمليات واسعة النطاق لإعادة تشكيل السياسات العامة. وفي المستقبل، ستكون الخيارات الاستراتيجية التي تركز على المكاسب الطويلة الأجل حاسمة في ظل القيود المألوفة التي تعاني منها ميزانيات أقل البلدان نمواً التي تقلصت أكثر بسبب أزمة كوفيد-19 وآثارها على تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية.

السياسات الرامية إلى تنمية القدرات الإنتاجية في العقد الجديد

تتأكد يوماً بعد يوم الأهمية المحورية للقدرات الإنتاجية بالنسبة لآفاق التنمية المستدامة في ظل التوقعات بأن يظل برنامج عمل إسطنبول مهمةً غير مكتملة إلى حد كبير بحلول عام 2021، في ضوء مواطن الضعف الهيكلية التي تعاني منها أقل البلدان نمواً والتي كشفتها مجدداً تداعيات جائحة كوفيد-19. وهذا يتطلب وضع سياسات على جميع المستويات تهدف إلى تحريك عملية التحول الهيكلي من خلال توسيع القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً وتعميقها بصورة تدريجية والاستفادة منها بالكامل.

وثمة حاجة ماسة إلى سياسات جريئة لمواجهة التقلبات الدورية من أجل التخفيف من أثر الانكماش وتجنب إلحاق ضرر طويل الأجل بالنسيج الإنتاجي الضعيف أصلاً في أقل البلدان نمواً، لا سيما أن الركود العالمي يهدد بإعادة اقتصاد أقل البلدان نمواً سنوات إلى الوراء، أي إلى فترة ما قبل ظهور العلامات المشجعة على التقدم الذي أحرزته في السنوات الأخيرة. غير أن هذا لا يكفي في حد ذاته لتعزيز انتعاش مستدام واسع القاعدة. بل هناك حاجة إلى الجمع بين محددات أساسية ثابتة وجهود لدفع الاستثمار بشكل مستمر ومنسّق من أجل تضييق الثغرات في الهياكل الأساسية والقدرات التكنولوجية في أقل البلدان نمواً. ويستلزم ذلك، قدر الإمكان، سياسة مالية توسعية، تدعمها عملية تهدف إلى تكييف السياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف لدعم تعبئة الموارد المحلية وتنمية القطاع الخاص. وفي هذا السياق، يظل دور الاستثمار العام حاسماً بشكل خاص بالنسبة لأقل البلدان نمواً، سواء في المدى القصير – لاحتواء فقدان الوظائف – أو في المدى الطويل – لمعالجة الاختناقات في جانب العرض المتصلة بالهياكل الأساسية وتوفير الخدمات الأساسية، ومن ثم لحشد الاستثمارات الخاصة.

وبعيداً عن مجال الاقتصاد الكلي البحت، عادت السياسات الصناعية – بما في ذلك الإجراءات الموجهة نحو تعزيز النظم الإيكولوجية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار – لتتصدر اهتمام النقاش السياسي. وقد أظهر اختبار السياسات في سياق التصدي للجائحة أنه يمكن تحقيق إنجازات هامة حتى في أقل البلدان نمواً، عندما تعالَج المشاكل المتصلة بجانب التنسيق، كما يتضح من التطور السريع لعُدد الاختبار في بلدان مثل أوغندا وبنغلاديش والسنغال. ومن المثير للاهتمام أن جائحة كوفيد-19 أفضت إلى تجدد النقاش حول الدور المحوري للدولة ليس فقط باعتبارها "جهة مسؤولة عن وضع القواعد"، ولكن أيضاً باعتبارها "منسقاً" و"مستثمراً"، مما يدعو إلى التركيز مجدداً على القدرات المؤسسية لتوجيه استراتيجيات التنمية وتعبئة مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة.

وتبرز أولويتان رئيسيتان من منظور أقل البلدان نمواً. أولاً، مع توقع زيادة العرض من العمالة في أقل البلدان نمواً بمقدار 13,2 مليون عامل سنوياً خلال العقد الجاري، ليس من المغالاة في شيء التأكيد على الصعوبات التي ستعترض هذه البلدان في إيجاد فرص العمل. وسيتطلب ذلك الأخذ بنهج متعدد الجوانب يدعم الطلب على اليد العاملة في القطاعات كثيفة العمالة ذات الإنتاجية العالية، ويعزز في الوقت نفسه إمكانية توظيف الداخلين الجدد إلى سوق العمل. ثانياً، يزداد دور التكنولوجيات في تحقيق التنمية المستدامة أهميةً في سيناريو ما بعد كوفيد-19، حيث من المرجح أن تعجِّل مخلفات الجائحة ببعض جوانب العملية الجارية المتمثلة في رقمنة الصناعة وزيادة إضفاء الطابع الخدماتي عليها. ويمكن أن يزداد وضع أقل البلدان نمواً تهميشاً في التقسيم العالمي للعمل إذا ما زادت المسافة بينها وبين مرحلة التطور التكنولوجي واستمرت الفجوة الرقمية أو اتسعت. ولهذا السبب، من المرجح أن تكتسب

التحديات القائمة منذ أمد بعيد في مجال تحسين القاعدة التكنولوجية لأقل البلدان نمواً وتحريك عملية مجدية لنقل التكنولوجيا أهميةً أكبر. وتشير الأدلة الناشئة إلى الخطر الشديد المتمثل في اتساع الفجوة نتيجة التركيز الحاد لإنتاج التكنولوجيات المتقدمة ونشرها، والتقدم المحدود جداً الذي أحرزته أقل البلدان نمواً في اعتماد هذه التكنولوجيات، فضلاً عن النقص الكبير في المهارات التكميلية.

وفيما يتعلق بالسياسات القطاعية، ففي حين لا يمكن تجاهل التنمية الزراعية، نظراً لأهمية القطاع في توفير فرص العمل، يجب التأكيد على أن الروابط بين القطاعات وضرورة سد الفجوات في الإنتاجية القائمة منذ أمد بعيد، وإنشاء قاعدة صناعية قابلة للاستمرار تظل مسائل حيوية بالنسبة لأقل البلدان نمواً، تمشياً مع الهدف 9 من خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويعني ظهور الرقمنة والاتجاه نحو إضفاء الطابع الخدماتي على الصناعة أن بعض السمات التي تُنسب تقليدياً إلى الصناعة – ولا سيما المجال المتاح لنمو الإنتاجية وزيادة العائدات – يمكن أن تنطبق أيضاً على بعض الخدمات، وخاصة منها الخدمات الكثيفة المعارف. ومع ذلك، فإن فرصة المشاركة في تكييف وإنتاج التكنولوجيات المتقدمة والتخفيف من أثر الصدمات الخارجية في المستقبل تتوقف إلى حد كبير على وجود قاعدة تصنيع معينة واكتساب مهارات تكميلية. ومن الدروس الرئيسية المستفادة من جائحة كوفيد-19 أن القدرة على الصمود تتطلب القدرة على التكيف والقدرة على الابتكار، مثل إعادة توجيه إنتاج المنسوجات لصنع معدات الوقاية الشخصية، أو إنتاج المشروبات الكحولية لصنع المطهرات. وتتوقف هذه الخصائص حتماً على القدرات الموجودة من قبل. ومن منظور تقرير السياسات، فبدلاً من أن تتمحور المناقشة حول فصلٍ بين نموذج قوامه الصناعة التحويلية ونموذج قوامه الخدمات، فإن ظهور التكنولوجيات الجديدة يضع التركيز على عنصر الاتساق النظمي. وتحقيقاً لهذا الاتساق، يجب وضع سياسات تستهدف من الناحية الاستراتيجية أوجه التآزر والتكامل بين القطاعات، بغية تعزيز تطور الاقتصاد تدريجياً. ويجب أيضاً إدراك أبعاد الاقتصاد السياسي التي يستند إليها التغير التكنولوجي وآثاره التوزيعية المحتملة.

وقد وفرت الاستجابة العالمية المستمرة لجائحة كوفيد-19 أمثلة ملموسة عديدة على تدابير السياسة الصناعية التي يمكن النظر فيها لمعالجة هذا الوضع. وتتراوح هذه الاجراءات بين الاستخدام الاستراتيجي للمشتريات العامة وإقرار التزامات مسبقة للسوق (تقلل من المخاطر وتغري المستثمرين في أنشطة البحث والتطوير)، وبين الإجراءات القانونية السريعة التي تكفل التحقق من أن أوجه المرونة في حقوق الملكية الفكرية قابلة للتنفيذ والجهود الحثيثة التي تهدف إلى تيسير التنسيق بين أصحاب المصلحة. وعلى نطاق أوسع، قامت بلدان نامية عديدة في الفترة الأخيرة بنشر أدوات أخرى في مجال السياسة العامة، بما في ذلك شروط المحتوى المحلي المنشأ أو المناطق الاقتصادية الخاصة المستهدفة. ويظل سجل نجاح هذه التدابير متبايناً إلى حد ما، حيث إن فرص التحسين والآثار غير المباشرة على بقية الاقتصاد لم تتجسد دائماً، أو لم تكن متناسبة مع التكاليف ذات الصلة. ومع ذلك، كانت السياسات الصناعية مفيدة في الارتقاء الصناعي كلما صُممت بطريقة واقعية متوازنة، وفي إطار متكامل للسياسات يأخذ بأبعاد الاقتصاد الكلي وسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار.

ومن الأهمية بمكان أن تسعى أقل البلدان نمواً لتعزيز الاتساق الاستراتيجي لسياسات التجارة والاستثمار مع أهداف السياسة الصناعية، فيما يتجاوز حدود الاقتصاد المحلي. ويشكل تسخير التجارة الدولية على نحو استراتيجي من أجل تحقيق التحول الهيكلي جزءاً لا يتجزأ من هذا الجهد. ويمكن أن يعطي التكامل الإقليمي، على وجه الخصوص، دفعة كبيرة لتحقيق المزيد من وفورات الحجم، ويتيح الاستفادة من أوجه التكامل التجاري، ويعزز تدريجياً القدرة التنافسية للاقتصاد وتطوره. ويمكن أن يؤدي التكامل الإقليمي أيضاً دوراً بالغ الأهمية في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعزيز نطاق الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. وهذا يؤكد، في حالة أقل البلدان نمواً الأفريقية، أهمية المضي قدماً في تنفيذ منطقة التجارة الحرة لعموم القارة الأفريقية.

ومع ذلك، من الواضح أنه لا يوجد "نهج واحد يناسب الجميع"، ولا نمط واحد للتحول الهيكلي. ثم إن الالتزام بالوصفة المألوفة التي تتمثل في السعي لتحقيق النمو المرتكز على التصدير قد يوقِع أقل البلدان نمواً في خطأ التعميم، ولا سيما في السياق الحالي المتسم بالكساد، إذ لا يمكن لجميع البلدان أن تشق طريقها للخروج من الركود في نفس الوقت. وبناءً عليه، لكي تكون الاستراتيجيات الموجهة نحو تنمية القدرات الإنتاجية ناجحة، يجب أن تعالج الواقع الخاص بكل بلد من أقل البلدان نمواً على حدة، وأن تُسخّر كذلك مجموعة المزايا النسبية الخاصة بكل بلد، وأن تراعي ديناميات الاقتصاد السياسي والخصائص الهيكلية على الصعيد المحلي.

ويحدث تراكم القدرات الإنتاجية إلى حد كبير داخل الاقتصاد المحلي، ولكنه يتأثر بشدة بالتفاعلات بين الاقتصاد المحلي والبيئة الدولية. وتؤثر الأشكال التي يتخذها اندماج أقل البلدان نمواً في السوق العالمية والظروف التي يتم فيها الاندماج تأثيراً بعيد المدى على احتياجاتها، وعلى الحيز المتاح للتدخل في مجال السياسات العامة، والوسائل المتاحة، وفعالية مختلف تدابير السياسة العامة. وبناءً عليه، للمجتمع الدولي دور هام يؤديه لدعم أقل البلدان نمواً في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة. وتتسم هذه الاعتبارات بأهمية خاصة في المرحلة الراهنة، حيث واجهت البشرية في الآونة الأخيرة أزمة لم يسبق لها مثيل، وهي تدخل عقداً يمثل الفترة الزمنية المتبقية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وبرنامج العمل الجديد لصالح قل البلدان نمواً. وفي سياق تزايد الترابط العالمي، تعكس الدعوات من أجل إقامة شراكة عالمية لدعم أقل البلدان نمواً الحاجة إلى "إعادة البناء على نحو أفضل" وتعزيز قدرة النظم العالمية على الصمود.

وقد كشفت تداعيات جائحة كوفيد-19 مرة أخرى أوجه القصور واختلال التوازن القائمة منذ أمد بعيد في الهيكل التجاري والمالي المتعدد الأطراف القائم حالياً. وفي هذا السياق، لا يمكن لأقل البلدان نمواً إلا أن تكون من أشد المؤيدين لصيغة جديدة أكثر فعالية وشمولية لتعددية الأطراف، تكون قادرة على التصدي لتحديات الساعة وتهيئة بيئة دولية ملاءمة أكثر. ولأقل البلدان نمواً مصلحة كبيرة أيضاً في حل القضايا النظمية التي طال أمدها، ولا سيما فيما يتعلق بضمان توفير السيولة الدولية الكافية والتمويل الإنمائي الكافي في المدى البعيد (بما في ذلك التمويل المتعلق بالمناخ) بما يتفق مع أهدافها الإنمائية. وبالمثل، فإن تدهور قدرة أقل البلدان نمواً حاضراً ومستقبلاً، وكذلك العديد من البلدان النامية الأخرى، يستلزم اعتماد تدابير تتجاوز بكثير القرار الذي اتخذته مجموعة العشرين في نيسان/أبريل 2020 بتجميد خدمة الديون. وتشمل مبادرات أخرى أوسع نطاقاً وأكثر فعالية ما يلي: '1' تجديد برامج إلغاء الديون وتخفيفها؛ و'2' إنشاء إطار فعال وشامل وشفاف لتسوية الديون السيادية؛ و'3' تعزيز استخدام سندات الدين المشروطة.

ثم إن ما أُحرز من تقدم محدود نحو تحقيق أهداف برنامج عمل اسطنبول يستدعي أيضاً إجراء إصلاح شامل لتدابير الدعم الدولي القائمة لصالح أقل البلدان نمواً على امتداد خمسة محاور رئيسية. أولاً، إذا ما أُريد للأفضليات التجارية وغيرها من أشكال الدعم الدولي المكرسة في بعض أشكال تحرير التجارة أن تنجح، وجب تعزيز الدعم المقدم في إطار مبادرة المعونة من أجل التجارة. وثانياً، لا بد من بذل جهود واسعة في مجال تنمية القدرات لتحسين نوعية المؤسسات في أقل البلدان نمواً والنهوض بقدرتها على تسخير تدابير الدعم الدولي القائمة، ولا سيما في المجالات المتصلة بالتدابير غير التعريفية، والتجارة الرقمية، والتجارة في الخدمات، حيث تطرح قضايا القياس والشفافية وإمكانية التنبؤ صعوبات أكبر. وثالثاً، من الأهمية بمكان أن يُتاح لأقل البلدان نمواً الحيز الكافي للتدخل في مجال السياسات العامة. وهذا يستدعي تعزيز المعاملة الخاصة والتفضيلية، وعلى أقل تقدير تجديد تدابير المرونة القائمة في إطار الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة بعد عام 2021. ومن الضروري أيضاً طمأنة أقل البلدان نمواً بأنها لن تخضع للمقاضاة في إطار منظمة التجارة العالمية أو اتفاقات التجارة والاستثمار الإقليمية أو الثنائية الأخرى، بسبب السياسات التي تعتمدها لمواجهة الأضرار الناجمة عن جائحة كوفيد-19. ويمكن تحقيق ذلك من خلال "شرط سلام"، أو قرار بتجميد الوضع الراهن لفترة زمنية طويلة من شأنه أن يحمي حكومات أقل البلدان نمواً من المقاضاة بشأن قضايا الملكية الفكرية والبيانات والمعلومات.

ورابعاً، هناك حاجة ماسة إلى وضع آليات أقوى لتعزيز نقل التكنولوجيا بشكل مجد من جانب الشركات الخاصة. وينبغي أن يحتل هذا الموضوع مكانة بارزة في صياغة نظم تشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نمواً (الغاية 17-5 من أهداف التنمية المستدامة). وينبغي أيضاً أن يرتبط استخدام التمويل الإنمائي العام من خلال أدوات القطاع الخاص ارتباطاً واضحاً بممارسات حقيقية وموثقة تعزز نقل التكنولوجيا. وخامساً، ومن دون استبعاد الحاجة الملحة إلى بذل جهود متعددة الأطراف لتشجيع نقل التكنولوجيا بشكل مجد إلى أقل البلدان نمواً، هناك مجال واسع لتعزيز آليات التعاون التكنولوجي على الصعيد الإقليمي وفيما بين بلدان الجنوب والجنوب، ولا سيما في مجالات مثل التكنولوجيات الخضراء، والتعاون الصناعي والرقمي.

أقل البلدان نمواً تشكو من الأثر الاقتصادي السلبي لجائحة كوفيد-19
أكثر مما تشكو من آثار الجائحة الصحية

الفقر المدقع
في أقل البلدان نمواً سيرتفع إلى

35 في المائة
نتيجة لأزمة الكوفيد

الفصل

1

أزمة كوفيد-19 في أقل البلدان نمواً

الفصل 1
أزمة كوفيد-19 في أقل البلدان نمواً

ألف -	**مقدمة**	**3**
باء -	**آثار كوفيد-19 على أقل البلدان نمواً**	**3**
1-	الأثر الصحي	3
2-	الأثر الاقتصادي	7
	(أ) الإنتاج والعمالة	*8*
	(ب) التجارة الخارجية	*10*
	(ج) الهجرة والتحويلات المالية	*12*
	(د) الحسابات الجارية وتدفقات رؤوس الأموال	*14*
3-	الفقر والأثر الاجتماعي	15
جيم -	**أوجه ضعف أقل البلدان نمواً**	**17**
1-	ما هي أوجه الضعف	17
2-	أقل البلدان نمواً: أشد مجموعة البلدان ضعفاً	18
3-	المضاعفات في الأجلين القصير والمتوسط	19
دال -	**استمرار أهمية فئة أقل البلدان نمواً**	**20**
هاء -	**أهداف وبنية هذا التقرير**	**25**

ألف- مقدمة

ما زال العالم يواجه آثار جائحة كوفيد-19، وفي ذلك من حيث آثاره الصحية التي طال أمدها والكساد الاقتصادي العميق الذي تسببه في ما يُعرف بـ "الإغلاق الشامل".

ومع بداية انتشار الجائحة على نطاق عالمي في الربع الأول من عام 2020 أُعرب عن المشاغل وأن الجائحة ستكون لها آثار كارثية على الصحة بالنسبة للبلدان التي لها نظام صحي أداؤه هو الأكثر ضعفاً و/أو أفقر البلدان. ومعظم أقل البلدان نمواً تندرج بشكل عام في أي من هاتين الفئتين أو في كلتيهما. وبالإضافة إلى ذلك أُعرب عن خشية أن تؤثر الآثار الاقتصادية للجائحة على الأشد ضعفاً في العالم وعلى الاقتصادات الأقل قدرة على الصمود. ومرة أخرى ينطبق هذا التصنيف على العديد من اقتصادات أقل البلدان نمواً. وبعبارة أخرى يُخشى أن تكون أقل البلدان نمواً أشد مجموعات البلدان تضرراً من الجائحة من حيث البُعدين الصحي والاقتصادي/الاجتماعي.

ولتقييم مدى تأكّد هذه التنبؤات الوخيمة حتى الآن من خلال التطورات الفعلية على أرض الواقع يعرض هذا الفصل تقييماً أولياً وإن كان جزئياً لتأثير جائحة كوفيد-19 على أقل البلدان نمواً ويحلّل قبل كل شيء تأثيرها على الصحة ثم آثارها الاقتصادية والاجتماعية. ويبيّن أنه في حين أن آثار الجائحة على الصحة لم تكن على درجة الخطورة التي كنا نخشاها في البداية فإن آثارها الاقتصادية والاجتماعية قد كانت هي خطيرة. وأُجري بحث للبيانات والمعلومات المتاحة في منتصف أيلول/سبتمبر 2020. ومع ذلك، ولئن كانت الإحصاءات ذات الصلة بالكوفيد يتم استيفاؤها وتحديثها على أساس يومي فإن العديد من التحديات الصحية والاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة التي تواجهها أقل البلدان نمواً هي تحديات هيكلية ولها أثر دائم على قدرة هذه البلدان على مواجهة الصدمات الخارجية الناشئة في المجالات الصحية أو الاقتصادية أو في غيرها من المجالات.

باء- آثار كوفيد-19 على أقل البلدان نمواً

1- الأثر الصحي

كانت نيبال أول بلد من أقل البلدان نمواً يُعلن عن وجود حالة إصابة بكوفيد-19، وكان ذلك منذ شهر كانون الثاني/يناير 2020. وبحلول آذار/مارس 2020، كان المرض قد انتشر على نطاق واسع في كامل مجموعة أقل البلدان نمواً، مما أدى إلى ارتفاع سريع - من 3 إلى 37 - في عدد أقل البلدان نمواً التي أبلغت عن وجود حالات إصابة بكوفيد-19 في الفترة ما بين بداية الشهر ونهايته. وبحلول منتصف شهر أيار/مايو 2020 أفاد 43 بلداً من أقل البلدان نمواً بوجود حالات إصابة[1].

كثافة عدد الأطباء في أقل البلدان نمواً تمثل عُشر كثافتهم في البلدان المتقدمة

أدى انتشار المرض السريع إلى تنبؤات كارثية بخصوص آثار وعواقب الجائحة في أقل البلدان نمواً، ولا سيما أقل البلدان نمواً في أفريقيا (أوكيريكي ونيلسن، 2020). وهذه السيناريوهات الوخيمة استندت إلى مستوى التطور المنخفض في معظم النظم الصحية في أقل البلدان نمواً، وما قد ينتج عن ذلك من عجز عن الاستجابة بشكل ملائم للارتفاع المفاجئ المحتمل في حالات الإصابة لو حصل انتشار سريع في صفوف سكان هذه البلدان.

وهذا الضعف في معظم النظم الصحية في أقل البلدان نمواً ناجم عن عدم كفاية أعداد ونوعية الموظفين، وعدم توافر الهياكل الأساسية، والمعدات، واللوازم الطبية. وعلى الرغم من التحسّنات المسجّلة مؤخراً ترك نقص الاستثمار الذي تواصل على مدى عقود العديد من نظم الرعاية الصحية في أقل البلدان نمواً يعاني من نقص حاد وقيود فيما يتصل بالموارد، بما في ذلك الاستثمار لأغراض المراقبة والاختبار وتقفي أثر الأشخاص المصابين الذين تم الاختلاط بهم وإدارة الحالات (العلاج)[2]. وفيما يخص موظفي الصحة، يمثل متوسط كثافة الأطباء في أقل البلدان

(1) البلدان الوحيدة من بين أقل البلدان نمواً التي أفادت بعدم وجود أيّ حالة إصابة بكوفيد-19 في أواخر آب/أغسطس 2020 كانت توفالو وجزر سليمان وفانواتو وكيريباس. والعزلة الجغرافية، إلى جانب حظر السفر الدولي، قد ساعد العديد من الدول النامية الجزرية الصغيرة على النجاة من الإصابة بكوفيد-19 (في البداية على الأقل). غير أن موقعها وبنيتها الاقتصادية تجعلها أكثر عُرضة للتقلبات في السياحة الدولية، التي هي القطاع الذي تخصص فيه معظمها على الصعيد الدولي (انظر الفرع باء-2-ب).

(2) الإنفاق الحكومي المحلي على الصحة للفرد في أقل البلدان نمواً كان بمقدار 29 دولاراً للفرد في عام 2017 في تكافؤ القوة الشرائية، أي عُشر مستوى البلدان النامية الأخرى (315 دولاراً) وأقل من 1 في المائة من مستوى البلدان المتقدمة (692 3 دولاراً) (مبادرات التنمية، 2020).

نمواً عُشر المستوى الموجود في البلدان المتقدمة فقط وخُمس الرقم الموجود في البلدان النامية الأخرى – أي البلدان النامية باستثناء أقل البلدان نمواً) (الجدول 1–1). وفي 31 بلداً من أصل الـ 46 بلداً من أقل البلدان نمواً تتوافر فيها البيانات بسهولة، تتمثل الكثافة في طبيبين لكل 10 000 ساكن أو أقل من ذلك، مقارنة مع معدل متوسط قدره 14 طبيباً في البلدان النامية الأخرى. وكثافة الأطباء منخفضة بشكل خاص في أقل البلدان نمواً في أفريقيا. وبالمثل فإن متوسط كثافة الممرضات والممرضين في أقل البلدان نمواً أدنى من ثُلث المستوى الموجود في البلدان النامية الأخرى؛ وفي أربعة بلدان فقط من أقل البلدان نمواً (توفالو وكيريباس وليسوتو ونيبال – وهي في معظمها صغيرة من حيث عدد السكان) نجد أنّ هذه الكثافة أعلى من متوسط البلدان النامية الأخرى.

الجدول 1–1

مؤشرات النظم الصحية بحسب مجموعات البلدان

(لكل 10 000 ساكن في الفترة 2010–2019 وبحسب أحدث البيانات المتاحة)

مجموعات البلدان	كثافة الأطباء	كثافة موظفي التمريض والتوليد	أسرة المستشفيات
البلدان المتقدمة	31	113	52
البلدان النامية الأخرى	14	26	22
أقل البلدان نمواً	3	7	6
أقل البلدان نمواً الأفريقية وهايتي	1	7	4
أقل البلدان نمواً الآسيوية	5	8	8
أقل البلدان نمواً الجزرية	4	16	11
نسبة أقل البلدان نمواً إلى البلدان النامية الأخرى (بالنسبة المئوية)	**20**	**28**	**25**

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد بالاستناد إلى قاعدة بيانات الأمم المتحدة للإحصاءات المتعلقة بالصحة العالمية *التابعة لمنظمة الصحة العالمية، 2020*، وقاعدة بيانات المرصد العالمي للصحة وقاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية [اطُلع على قاعدتي البيانات كلتيهما في تموز/يوليه 2020].

وأقل البلدان نمواً تواجه ليس فقط شُحاً في مهنيي الصحة مقارنة بحجم سكانها وإنما تواجه أيضاً مشكلة إقامة نظم صحية غير ملائمة. ومعدل كثافة أَسرّة المستشفيات قبل اندلاع الجائحة كان رُبع مستوى البلدان النامية الأخرى، وكان هناك بلد واحد فقط من أقل البلدان نمواً (سان تومي وبرينسيبي) لديه كثافة أعلى من متوسط البلدان النامية الأخرى. وفي نفس الوقت كانت كثافة الأسرّة في أقل البلدان نمواً تمثل قرابة 10 في المائة من مستوى البلدان المتقدمة. ومن حيث المعدات، في بداية انتشار الجائحة، لم تكن بلدان عديدة من أقل البلدان نمواً متأهبة لتوفير الرعاية المكثفة للمرضى المصابين بشكل خطير بكوفيد–19، وذلك بسبب قلة وحدات العناية المكثفة وأجهزة التنفس[3]. وإجمالاً صنّف مؤشر الأمن الصحي العالمي (قبل اندلاع أزمة كوفيد–19) ثلثي أقل البلدان نمواً ضمن قائمة بلدان العالم "الأقل استعداداً" لإدارة جائحة وبائية أو أي خطر صحي آخر بشكل فعال وتنسيق الاستجابة بشكل ناجح[4]. وهذا يعني أن نظمها الصحية ضعيفة جداً وسريعة التأثّر بأي أزمة صحية أو حالة صحية طارئة.

على الرغم من التنبؤات الكارثية الأولية كان تأثير جائحة كوفيد–19 على الصحة في أقل البلدان نمواً أثناء الأشهر الثمانية الأولى من عام 2020 أقل خطورة بكثير مما كان يخشى في البداية[5]. وسجّل واحد وسبعون بلداً من البلدان النامية الأخرى و42 بلداً من البلدان المتقدمة معدلات إصابة أعلى من متوسط أقل البلدان نمواً في 31 آب/أغسطس 2020. ومعدلات الإصابة في أقل البلدان نمواً تمثل خُمس تلك السائدة في البلدان النامية الأخرى وأقل من 10 في المائة مما هي عليه في البلدان المتقدمة. ومن بين المجموعات الفرعية من أقل البلدان نمواً كانت أقل

(3) في أوائل 2020 لم يكن لدى جنوب السودان سوى 24 وحدة عناية مكثفة لخدمة كامل السكان (لجنة الإنقاذ الدولية، 2020). وبحلول منتصف نيسان/أبريل 2020 لم تكن لدى عشرة بلدان أفريقية أجهزة تنفس ولم يكن لدى عدة بلدان من أقل البلدان نمواً (جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وليبريا ومالي ومدغشقر) سوى أقل من عشرة أجهزة تنفس لخدمة مجموع سكان البلد (ماكلين وماركس، 2020).

(4) يندرج ثلث بلدان العالم في فئة البلدان "الأقل استعداداً" (مبادرة التهديد النووي وجهات أخرى، 2019).

(5) تاريخ آخر أجل لتقديم الإحصاءات عن الجائحة لأغراض هذا التقرير هو 2 أيلول/سبتمبر 2020.

البلدان نمواً في آسيا أشد تضرراً (الشكل 1-1)، ولا سيما منها بنغلاديش ونيبال اللتان سجلتا أكثر من 1 000 حالة لكل مليون ساكن في 31 آب/أغسطس 2020. وفي المتوسط سجلت أقل البلدان نمواً في أفريقيا وهايتي كمجموعة أدنى معدل إصابة. والبلدان التي لها عدد صغير من السكان، مثل جيبوتي وسان تومي وبرينسيبي وغامبيا وغينيا - بيساو وموريتانيا، سجلت أيضاً أكثر من 1 000 حالة إصابة لكل مليون ساكن، لكن معدلات الإصابة في البلدان الأخرى في المجموعة الفرعية كانت أدنى بكثير. وكان معدل الإصابة في أقل البلدان نمواً الجزرية في حدود وسطى بين معدلي المجموعتين الفرعيتين (الشكل 1-1).

الشكل 1-1

تأثير كوفيد-19، بحسب مجموعات البلدان

(في 31 آب/أغسطس 2020)

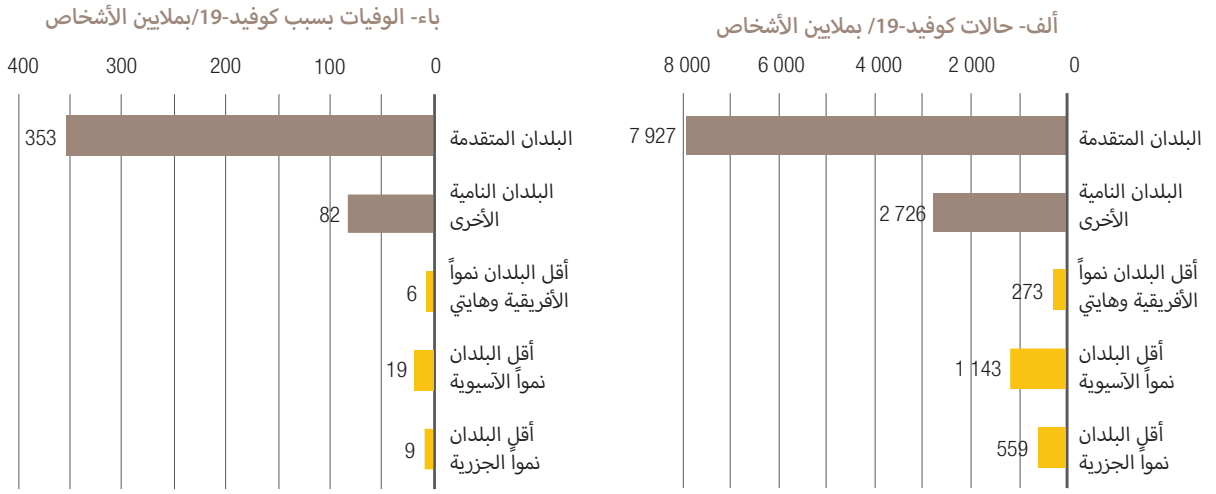

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، بالاستناد إلى بيانات مستمدّة من لوحة بيانات منظمة الصحة العالمية لمتابعة مرض فيروس كورونا والأونكتاد، قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية [اطُّلع عليهما في أيلول/سبتمبر 2020].

وعند النظر إلى حالات الوفيات بسبب كوفيد-19، يتبيّن أن التفاوت أكثر حدة من ذلك (الشكل 1-1). وأفاد بلدان من أقل البلدان نمواً هما، سان تومي وبرينسيبي وجيبوتي، بتسجيل عدد من الوفيات تجاوز بشكل طفيف 50 حالة وفاة لكل مليون ساكن. وهذه الأرقام المرتفعة يعود سببها مع ذلك جزئياً إلى أثر نسبي ذلك أنه، حتى بالنسبة للبلدان التي لها عدد صغير من السكان (أقل من مليون نسمة) يبدو العدد المنخفض من الوفيات كبيراً بالأرقام النسبية. وكانت البلدان الأربعة الأكثر تضرراً بلداناً أكبر وقد سجلت ما بين 20 و40 وفاة لكل مليون ساكن: غامبيا وأفغانستان وموريتانيا وبنغلاديش (بترتيب تنازلي بحسب عدد الوفيات نسبة إلى عدد السكان). وسجلت البلدان السبعة والثلاثون الأخرى من أقل البلدان نمواً، التي قدمت بيانات عن الكوفيد، أقل من 20 حالة وفاة لها صلة بالكوفيد لكل مليون ساكن.

ونتيجة الجائحة على الصحة في أقل البلدان نمواً خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2020 في تباين مع نتيجتها في البلدان النامية الأخرى، التي سجل 64 بلداً من بينها معدل وفيات بسبب الكوفيد-19 أعلى من متوسط أقل البلدان نمواً، فضلاً عن البلدان المتقدمة التي سجل خمسون بلداً من بينها عدد حالات وفيات نسبة إلى عدد السكان أعلى من متوسط أقل البلدان نمواً. وحتى أواخر آب/أغسطس 2020 مثّل معدل الوفيات بسبب كوفيد-19 في أقل البلدان نمواً نسبة 13 في المائة من معدل البلدان النامية الأخرى و3 في المائة من معدل البلدان المتقدمة (الشكل 1-1)[6].

كون تأثير الجائحة على الصحة في أقل البلدان نمواً كان أقل حدة مما كان يخشى في البداية (على الأقل خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2020) أمر يجب أخذه بكل حذر. ومن الممكن أن تكون صورة تأثير كوفيد-19 على الصحة أقل خطورة في أقل البلدان نمواً مقارنة مع مجموعات البلدان الأخرى المتأثرة بعوامل عرضية. أولاً، من الأرجح أن يكون نقص الإبلاغ

(6) جميع هذه الأرقام حسبتها أمانة الأونكتاد بالاستناد إلى بيانات من لوحة بيانات منظمة الصحة العالمية لمتابعة مرض فيروس كورونا (كوفيد-10). وقاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية [اطُّلع على كليهما في أيلول/سبتمبر 2020].

أقل البلدان نمواً التي لها قدرات إنتاجية متطورة أكثر من غيرها هي أفضل استعداداً للتصدي لجائحة كوفيد-19

عن حالات كوفيد-19 قد حصل في البعض من أقل البلدان نمواً بسبب نقص قدراتها على الاختبار فيما يتصل بكوفيد-19، فضلاً عن نظم حساب حالات الوفيات والإبلاغ عنها الأقل فعالية، مقارنة مع مجموعات البلدان الأخرى. ثانياً، قد تكون هناك مسألة توقيت: إجمالاً تضررت أقل البلدان نمواً من الجائحة بعد غيرها من البلدان، ولا يمكن استبعاد أنها ستسجل انتشاراً أوسع نطاقاً للجائحة في الأشهر الأخيرة من عام 2020 أو بعدها. ويمكن أن يكون ذلك نتيجة تطورات مختلفة من قبيل: '1' تسارع محتمل للانتشار على الصعيد المحلي؛ '2' تزايد حالات العدوى الناشئة عن ارتفاع التنقل الدولي للأشخاص والسلع والخدمات بالتوازي مع التخفيف من تدابير الإغلاق الشامل وحظر السفر أو رفع هذه التدابير؛ '3' تردّي معدلات الإصابة بالعدوى في البلدان الأخرى التي لها تأثير مباشر على أقل البلدان نمواً. وهذا التسارع في تفشي الجائحة في أقل البلدان نمواً من شأنه أن يزيد من إبراز حقيقة ضعف هذه البلدان المرتفع وجاهزية نظم صحتها المحدودة للتعامل مع الارتفاع الكبير في عدد حالات الإصابة.

ومع ذلك فإن كون أقل البلدان نمواً كانت (في البداية على الأقل) أقل تأثراً من غيرها من البلدان نتيجة للجائحة قد نُسب إلى أسباب مختلفة، من بينها عوامل لها صلة بالإجراءات السياساتية والديمغرافية. وبما أن معظم أقل البلدان نمواً قد تأثرت بالجائحة بعد بلدان أخرى في شرقي آسيا وأوروبا الغربية فقد كان لهذه البلدان متسع من الوقت لاتخاذ تدابير احتواء وتخفيف من قبيل الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي وحظر السفر، وهي تدابير قد حالت أكثر دون انتشار الجائحة. وفي منتصف أيار/مايو 2020 كان معدل صرامة التدابير التي اعتمدتها أقل البلدان نمواً، مقاسة بمؤشر الصرامة – 79 – وهو معدل شبيه بمعدلات البلدان النامية الأخرى (80) ولكن أعلى من معدل البلدان المتقدمة (74)[7]. وأشد التدابير صرامة هي تلك التي اعتمدتها أقل البلدان الآسيوية (بمؤشر صرامة بلغ 85)، وقد كانت هذه البلدان المجموعة الفرعية من أقل البلدان نمواً الأشد تأثراً بالجائحة (الشكل 1-1). وبالإضافة إلى ذلك، كانت أقل البلدان نمواً التي لها تجربة فيما يتصل بالأوبئة في السابق (مثل إيبولا وحمى لاسا والشلل وفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب) قد طوّرت بالفعل قدرة مؤسسية وسياسات صحية للاستجابة لتفشي الأوبئة الجديدة، الأمر الذي سهّل تصديها لجائحة كوفيد-19 (ماسينغا لومبي وآخرون، 2020).

واستحث اندلاع الجائحة ابتكارات في قطاع الصحة – في كل من المجالين المؤسسي والتكنولوجي – من جانب الوكلاء المحليين والمؤسسات المحلية. وهذه الابتكارات ساعدت على التصدي لعواقب الجائحة و/أو الحد من انتشارها. واعتمدت مختلف حكومات أقل البلدان نمواً آليات مبتكرة مكيّفة وفقاً للأوضاع المحلية، مثل نقل الزعماء التقليديين وشيوخ القبائل للمعلومات الصحية والنصائح بشأن كوفيد-19 إلى السكان المحليين، كما هو الحال في سيراليون؛ واستخدام طائرات بدون طيار محلية التركيب لزيادة التوعية من خلال البث العام للمعلومات، كما فعلت رواندا؛ أو توفير مرافق عمومية متنقلة لغسل الأيدي في المراكز الحضرية ووسائل النقل مثل محطات الحافلات (مثلاً في رواندا). ومن حيث التكنولوجيا الطبية، طوّر الباحثون في السنغال اختباراً تشخيصياً يقوم على المناعة لكوفيد-19 ووُضع في متناول الجميع بدولار واحد فقط. واعتمدت رواندا تدابير مبتكرة مثل نشر روبوتات لفحص ورصد أوضاع كوفيد-19، والنمذجة القائمة على الرياضيات للتنبؤ بانتشار الجائحة، واستخدام الطائرات بدون طيار لإيصال الأدوية بسرعة في جميع أنحاء البلاد. ومن حيث صنع المعدات واللوازم الطبية، حوّلت بضعة بلدان من أقل البلدان نمواً التي لها القدرات التصنيعية (مثل السنغال وبنغلاديش) غرض المنشآت الصناعية لإنتاج سلع طبية منخفضة الاعتماد على

(7) يُسجل مؤشر الصرامة الذي وضعته كلية بلافاتريك لدراسات الحوكمة بجامعة أوكسفورد صرامة سياسات "أسلوب الإغلاق الشامل" التي تقيد سلوك الأشخاص. https://www.bsg.ox.ac.uk/research/research-projects/coronavirus-government-response-tracker#data، وقد تم الرجوع إلى هذا الموقع في تموز/يوليه 2020. ويتراوح المؤشر بين 1 و100. والبيانات المذكورة في النص مرجّحة بحسب عدد السكان وخاضعة لحساب أمانة الأونكتاد. والتاريخ المذكور قد أُختير لأنه يسجل اللحظة التي كانت فيها تدابير الصرامة في ذروتها في جميع أنحاء العالم.

التكنولوجيا من قبيل الأقنعة ومعقّمات الأيدي ومعدات الوقاية الشخصية. وفي بعض الحالات تم إنتاج معدات أكثر تطوراً مثل أجهزة التنفس المبتكرة والأقل كثافة لاستخدام التكنولوجيا، مثلما حصل في أوغندا بفضل التعاون بين جامعة ماكاريري ومصنّع سيارات محلي (نيبوي وجالوه، 2020). وفي السنغال صنع طلاب الهندسة روبوت طبي متعدد الوظائف لتخفيف العبء على عاملي الرعاية الصحية (ترافالي وآخرون، 2020).

أقل البلدان نمواً التي كانت تمتلك من قبل قدرات تصنيعية كانت أكثر قدرة على صياغة حلول تصنيعية محلية مبتكرة في مواجهة الجائحة. وبالتالي فإن أقل البلدان نمواً التي كانت لها قاعدة صناعية أوسع نسبياً (مثل البلدان المشار إليها أعلاه) كانت جاهزة بشكل أفضل لمواجهة حالة طبية طارئة ولتنفيذ حلول مبتكرة قائمة على الأوضاع المحلية. وهذا يشير إلى أن هناك صلة بين مدى تأهّب البلدان لمواجهة وباء ما ومستوى تطور قدراتها الإنتاجية. ونفس المنطق ينطبق على الصدمات الأخرى (الطبية أو الطبيعية أو الاقتصادية): البلدان التي لها قاعدة أوسع وأكثر تطوراً من حيث القدرات الإنتاجية هي أحسن استعداداً لمواجهة مختلف أنواع الصدمات، أي أنها أكثر قدرة على الصمود (انظر الفرع باء). وهذا مفهوم من المفاهيم التي ستكرر في هذا التقرير.

ومن العوامل الديمغرافية التي تفسّر سبب تأثر أقل البلدان نمواً أقل من غيرها نسبة السكان الشباب – المعروف أنهم أكثر قدرة على المقاومة في حالة الإصابة بالعدوى – الذين يمثلون في هذه البلدان نسبة أعلى بكثير مما هو عليه الحال في البلدان الأكثر تأثراً. ويتمثل عامل ديمغرافي آخر يفسر ضعف التأثير في أقل البلدان نمواً في انخفاض كثافة السكان، الأمر الذي يحدّ من احتمال الإصابة بالعدوى. وهذا صحيح بشكل خاص في المناطق الريفية حيث يعيش حالياً ثلثا سكان أقل البلدان نمواً (أعلى نسبة من سكان الأرياف في مجموعات البلدان الرئيسية)[8]. وهذا الأثر من المحتمل أن يعززه إلى حدّ ما كون عدد كبير من الأشخاص الذين أصلهم من مناطق ريفية وهم يعيشون في المدن كانت ردّه معهم على تدابير الاحتواء الحكومية العودة إلى مناطقهم الأصلية، مما خفض بعض الشيء وبشكل مؤقت عدد سكان المدن. وأقل البلدان نمواً الآسيوية لها عادة كثافة سكانية أعلى من كثافة سكان أقل البلدان نمواً الأفريقية، الأمر الذي كانت نتيجته أن انتشرت الجائحة في البلدان الأولى أكثر من انتشارها في البلدان الثانية (الشكل 1-1). وفي المقابل، استفادت أقل البلدان نمواً الجزرية الصغيرة من عزلتها الطبيعية التي ازدادت تفاقهماً نتيجة لتنفيذ إجراءات حظر السفر[9].

وبالإضافة إلى ذلك فإن مؤشرات كوفيد-19 التي ورد تحليلها أعلاه لا تأخذ بعين الاعتبار آثار الجائحة غير المباشرة على الصحة، ومن بينها: '1' تأثير الانكماش/الكساد الاقتصادي على النواتج الاجتماعية، بما في ذلك الفقر والتغذية والصحة غير الناشئة بشكل مباشر عن الجائحة؛ '2' تأثير هبوط الإيرادات الحكومية ومداخيل الأُسر على الإنفاق على الصحة. وبصرف النظر عن الجوانب الاقتصادية البحتة من حيث العمل ودخل الفرد وأداء الاقتصاد الكلي فإن هذا الأمر له أيضاً تأثير سلبي غير مباشر على صحة مواطني أقل البلدان نمواً. وهذه الآثار غير المباشرة يمكن أن تكون خطيرة بل وحتى أكثر حدة من آثار الجائحة المباشرة. ويُحلل الفرع التالي البعض من هذه الآثار الرئيسية غير المباشرة.

2- الأثر الاقتصادي

حتى ولو أن الجائحة لم تنتشر في أقل البلدان نمواً بنفس وتيرة انتشارها في البلدان الأخرى (البلدان النامية الأخرى والبلدان المتقدمة على حد سواء)، إلا أنّ أقل البلدان نمواً قد تضررت مع ذلك بشكل خطير من عواقب الجائحة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ففي عـام 2020 عانت اقتصادات أقل البلدان نمواً من أشد صدمة اقتصادية في عدة عقود بسبب عواقب جائحة كوفيد-19. وهذا أدى بدوره إلى ركود اقتصادي حاد بسبب الآثار المتراكمة لكساد اقتصادي عالمي عميق وعواقب تدابير الاحتواء المحلية التي اتخذتها حكومات أقل البلدان نمواً. وما هو أسوأ من ذلك أنه من المحتمل أن تطول مدة هذه العواقب في الأجل المتوسط.

والأثر الاقتصادي الخطير على أقل البلدان نمواً تفسره أوجه القصور الاقتصادي الهيكلية وكون هذه البلدان لم تتعاف كلياً من صدمة الأزمـة المالية العالمية للفترة 2008-2009 (الأونكتاد، 2019أ). ومنذ ذلك الحين تأثر الأداء الاقتصادي لأقل البلدان نمواً سلباً بالنمو "العادي الجديد" أو النمو البطيء في الاقتصاد العالمي وبأسعار السلع الأساسية الدولية المنخفضة

(8) البيانات مستمدة من قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية [أُطلع عليها في تموز/يوليه 2020].

(9) البلدان الوحيدة من أقل البلدان نمواً التي لم تبلّغ عن حالات إصابة بالعدوى حتى أواخر حزيران/يونيه 2020 كانت الدول الجزرية الصغيرة النامية.

باستمرار، وتزايد عجز التجارة والحسابات الحارية مما أدى إلى ارتفاع المديونية الخارجية وإلى استنفاد الحيز الضريبي المتاح قبل اندلاع الأزمة المالية العالمية (الأونكتاد، 2019ب). وبالتالي دخلت اقتصادات أقل البلدان نمواً حالة الركود الاقتصادي الحالي نتيجة وضع ساده ارتفاع الضعف الاقتصادي.

43 بلداً من أصل 47 بلداً من أقل البلدان نمواً من المتوقع أن يشهد هبوطاً في متوسط مستويات الدخل في عام 2020

والوضع الاقتصادي لأقل البلدان نمواً كان مختلفاً بشكل واضح عندما اندلعت الأزمة المالية العالمية للفترة 2008–2009 إذ كانت صامدة أمام الاضطرابات الدولية بأفضل مما كان متوقعاً في البداية. واستطاعت أن تفعل ذلك بفضل تآلف درجة ما من الانعزال عن التدفقات المالية الدولية الرئيسية ووجود حيز للسياسات العامة تكوّن أثناء أعوام النمو الاقتصادي القوي في مطلع العقد الأول من الألفية الثانية.

والآثار الاقتصادية السلبية لأزمة جائحة كوفيد–19 الحالية أثّرت بشدة على عملية النمو والتنمية في أقل البلدان نمواً، بما في ذلك حدوث انتكاسة أو تراجع في التقدم المحرز صوب تحقيق أهدافها الإنمائية، بدءاً بالفقر (انظر القسم الفرعي 3 أدناه). ومن المحتمل أيضاً أن يُرجئ ذلك أو يمدّد عمليات الخروج من فئة أقل البلدان نمواً بالنسبة لعدة بلدان من أقل البلدان نمواً التي كان من المقرر أن تخرج من هذه الفئة في كانون الأول/ديسمبر 2020 (الصفحة '11').

(أ) الإنتاج والعمالة

التدابير التي اعتمدتها معظم أقل البلدان نمواً، مثل الإغلاق الشامل وتقييد التنقل وحظر السفر قد تسبّبت في انخفاض حاد في النشاط الاقتصادي وخلقت صدمة في كل من الطلب والعرض، شبيهة بما كان قد حصل أيضاً في اقتصادات أخرى. وفي الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر 2019 وتشرين الأول/أكتوبر 2020، أُعيد النظر في توقعات النمو الاقتصادي بالنسبة لأقل البلدان نمواً وتمّ تخفيضها إلى حد كبير من 5 إلى – 0,4 في المائة. وهذا التعديل من المتوقع أن يؤدي إلى انخفاض بنسبة 2,6 في المائة في دخل الفرد في أقل البلدان نمواً في عام 2020[10]، مع العلم أن 43 بلداً من أصل 47 بلداً من أقل البلدان نمواً شهد هبوطاً في مستويات متوسط الدخل. وهذا يمثل أسوأ نتيجة اقتصادية في ثلاثين عاماً بالنسبة لمجموعة هذه البلدان. ولم يفض ذلك وحسب إلى عكس اتجاه التقدم الاقتصادي والاجتماعي المحرز على مدى السنوات الأخيرة، بما في ذلك من حيث الفقر والنتائج الاجتماعية (انظر الفرع 3)، بل جعل من تحقيق أهداف التنمية المستدامة أفقاً بعيد المنال.

وذكرت منظمة العمل الدولية أن الخسائر من حيث ساعات العمل في النصف الأول من عام 2020 يمكن أن تعادل أكثر من 400 مليون من مواطِن الشغل لكامل الوقت على أساس التفرغ في جميع أنحاء العالم، في حين أن 1,6 بليون عامل في الاقتصاد غير الرسمي معرضون بشكل مباشر لانخفاض مستويات سبل معيشتهم (منظمة العمل الدولية، 2020أ). وأثارت دراسات أخرى مشاغل عميقة بخصوص التحديات التي تواجهها المؤسسات والمشاريع التجارية الصغرى التي تواجه في نفس الوقت عواقب الركود الوخيمة والاضطرابات التي أحدثتها عمليات الإغلاق الشامل وما اتصل بذلك من تدابير للتعامل مع الحالة الصحية الطارئة (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، 2020؛ لو نستور وموسكوفيتش، 2020؛ أونغ وآخرون، 2020؛ بوسيو وآخرون، 2020).

والكساد إذا طال أمده يمكن أن يُحدث تدميراً دائماً لمواطِن الشغل ويهدد بقاء المؤسسات والمشاريع – بما يتصل بذلك من خسائر من حيث المعارف الضمنية والقدرات الإنتاجية – وقد يكون لذلك في الأجل الطويل أثر على الإنتاج. وتفادي هذه النتائج المأساوية سيكون حاسماً بشكل خاص في أقل البلدان نمواً بسبب الخصائص الهيكلية لأشكال ريادة المشاريع لديها (الأونكتاد، 2018أ). وبتكاثر مشاريع "أنا أيضاً" غير الرسمية بـالأسـاس[11]، وبهيمنة الشركات الصغرى وإمكانية الوصول المحدودة إلى الائتمان بالنسبة للقطاع الخاص، طول أمد الأزمة سيزيد من إلحاق الضرر بمشهد المشاريع الحرة الضعيف بالفعل في أقل البلدان نمواً. وبحسب الدراسات الاستقصائية السابقة التي أجرتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا فإن

(10) حسابات أمانة الأونكتاد بالاستناد إلى بيانات مستمدة من صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي [اطُلع عليها في تشرين الأول/أكتوبر 2020].

(11) مشاريع "أنا أيضاً" هي شركات تُنتج في أغلبها سلعاً أساسية وخدمات راسخة باستخدام تكنولوجيات وطيدة ولديها نزعة ضئيلة فقط إلى الابتكار.

الشركات الأفريقية كانت تعمل بنسبة 43 في المائة من قدراتها في منتصف عام 2020، وقد كانت القطاعات كثيفة الاستخدام لليد العاملة، مثل قطاعات التصنيع، والنقل، والتجارة، والسياحة، وخدمات الترميم، التي كانت القطاعات الأشد تضرراً (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، 2020). وسُجلت صعوبات مماثلة فيما يتصل بصناعة الملابس في آسيا، ذلك أن الاختلالات في سلسلة العرض قد انضاف إليها ركود عميق في أسواق الصادرات الرئيسية (أونغ وآخرون، 2020). وفي هذا السياق، فإنه كلما طال أمد الأزمة أو ازدادت الأزمة عمقاً ارتفع خطر تفاقم "الوسط المفقود" في أقل البلدان نمواً، ذلك أن الانتكاس يهدد قدرات المشاريع المكتسبة بصعوبة ويُعرّض في نهاية الطاف الانتعاش الواسع النطاق للخطر.

والتدابير التقييدية التي اعتمدتها أقل البلدان نمواً أحدثت تقلصاً في النشاط الاقتصادي، ولا سيما في تجارة الجملة وتجارة التجزئة (بما في ذلك في القطاع غير الرسمي)، والنقل، والتصنيع[12]. ووسّع قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أنشطته (مثلما حدث في جميع أنحاء العالم) ونمت التجارة الإلكترونية عندما وسّعت الشركات والخدمات الجديدة أو القائمة أنشطتها (مثلما حدث في السنغال ورواندا). مع ذلك، ونظراً لصِغر حجم هذه الأنشطة والقطاعات في اقتصادات أقل البلدان نمواً فإن توسعها قابله أكثر من مجرد التقلص الحاصل في أماكن أخرى. واعتُبرت الزراعة قطاعاً أساسياً في أقل البلدان نمواً وبالتالي أُعفيت من معظم التدابير التقييدية. غير أنه يمكن أن تواجه الزراعة تحديات إذا هددت التدابير التقييدية المتواصلة قدرة اليد العاملة على التنقل، وتوافر المدخلات الزراعية (البذور والأسمدة والمواد الكيميائية الزراعية والمعدات الزراعية)، أو إمكانية الحصول على التمويل (انظر أدناه). ويمكن أن يؤثر ذلك سلباً على موسم الغرس الجديد.

وبالإضافة إلى ذلك تأثر الإنتاج الزراعي في بلدان شرق أفريقيا وجنوب شبه الجزيرة العربية نتيجة للأسراب الهائلة لجراد الصحراء أثناء النصف الأول من عام 2020 التي قضت على المحاصيل في إثيوبيا وإريتريا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب السودان وجيبوتي والصومال واليمن.

(12) نشاط التصنيع في أقل البلدان نمواً ازداد كساداً نتيجة للاختلال في سلاسل التوريد العالمية، الأمر الذي أحدث وقف أو إرجاء الواردات من المنتجات الصناعية الحيوية (مثل السلع الوسيطة).

تدفقات الموارد الخارجية إلى داخل أقل البلدان نمواً تقلّصت بشكل حاد في عام 2020

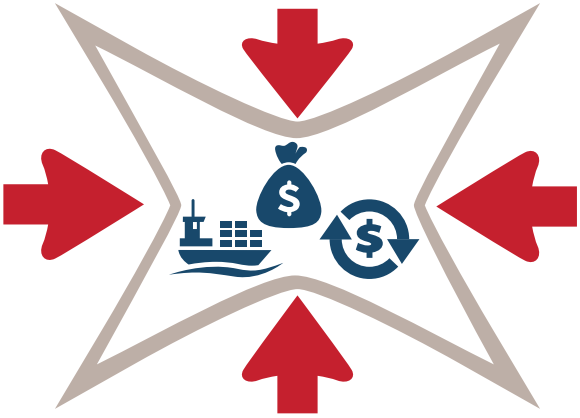

وإرجاء مشاريع الاستثمارات الثابتة (بما في ذلك مشاريع البنى التحتية) ينضاف إلى الهبوط في الطلب المحلي فضلاً عن كونه يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي في الأجل المتوسط (انظر الفصل 2). وتوقف نشاط مؤسسات التمويل متناهي الصغر في العديد من أقل البلدان نمواً على إثر هبوط حاد في إيراداتها بسبب تهاوي الادخار وسداد القروض، مما أعاق قدرتها على منح القروض. وتأثّرت الحسابات المالية بشكل مباشر بتباطؤ الأنشطة الاقتصادية، الذي أدى إلى تقلص العائدات في وقت كان فيه من المفروض أن يتوسّع الإنفاق بسبب ارتفاع الإنفاق على الصحة ومخططات دعم دخل الأفراد والشركات وغير ذلك من أشكال النفقات المتأتية من مخططات الحماية الاجتماعية المحدودة القائمة. والتدهور الأخير في الوضع المالي يأتي في مقدمة الاتجاه نحو ارتفاع العجز المالي في أقل البلدان نمواً خلال سنوات العقد الثاني للقرن الحالي (الأونكتاد، 2019ب). والوضع المالي السائد قبل تفشي الجائحة حال دون قيام أقل البلدان نمواً باتخاذ قرارات مالية أكثر حسماً لحفز اقتصاداتها استجابة لصدمة كوفيد-19. ومتوسطات الإنفاق الإضافي/الإيرادات الضريبية غير المحصّلة في أقل البلدان نمواً لم تبلغ سوى 17,8 دولاراً للفرد، وهذا يمثل أقل من ربع الرقم المقابل لذلك بالنسبة للبلدان النامية الأخرى (76 دولاراً) ونسبة 1 في المائة فقط من المبلغ الذي جمّعته البلدان المتقدمة (365 1 دولاراً)[13].

(13) حسابات أمانة الأونكتاد، بالاستناد إلى بيانات مستمدة من صندوق النقد الدولي (2020ب) والأونكتاد، قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية [تم الرجوع إليها في حزيران/يونيه 2020].

(ب) التجارة الخارجية

من المرجّح أنّ تأثير الكساد الاقتصادي العالمي على اقتصادات أقل البلدان نمواً كان أقوى من صدمة الطلب المحلي. وهذا أكبر انتكاس يشهده العالم منذ الكساد الأعظم في ثلاثينات القرن الماضي إذ تقلّص ناتج الفرد في الجزء الأعظم من البلدان منذ عام 1870 (البنك الدولي، 2020ج). وأحدث الانتكاس أيضاً تقلصاً حاداً في الطلب الخارجي على سلع وخدمات أقل البلدان نمواً، وتقلصت أسعار صادراتها الرئيسية وتسبّب ذلك في تباطؤ في تدفقات الموارد الخارجية إلى داخل هذه البلدان (التحويلات ورؤوس الأموال).

وكانت سلع أقل البلدان نمواً التصديرية الأشد تأثراً خلال النصف الأول من عام 2020 الوقود، الذي مثّل أكثر من ربع صادرات بضائع مجموعة البلدان هذه قبل تفشي الجائحة. وهبطت أسعار الوقود بنسبة 36 في المائة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه 2020، مقارنة مع نفس الفترة في عام 2019[14]. والكميات المصدَّرة هبطت أيضاً بشكل حاد على إثر تقلّص أنشطة النقل والسفر والأنشطة ذات الصلة بالتصنيع على نطاق عالمي. وأقل البلدان نمواً التي كان يُنتظر أن تكون الأشد تضرراً هي البلدان التي مثّلت هذه المنتجات بالنسبة لها أعلى حصة من صادرات بضائعها قبل تفشي الجائحة؛ وقد أثّر ذلك بشكل خاص في كل من أنغولا، وتشاد، وتيمور – ليشتي، وموزامبيق، واليمن، حيث ساهم الوقود بنسبة أكثر من 40 في المائة من صادرات سلع هذه البلدان (الشكل 1–2 ألف).

والطلب العالمي على المعادن والفلزات تقلص هو الآخر خلال النصف الأول من عام 2020 بسبب هبوط أنشطة التصنيع والبناء في جميع أنحاء العالم. وقد عمّق ذلك كساد الطلب العالمي على هذه المنتجات وساهم بشدة في تسجيل هبوط بنسبة 7 في المائة في الأسعار أثناء الأشهر السبعة الأولى من العام. وأقل البلدان نمواً التي عانت أكثر من غيرها من هذه التطورات كانت على الأرجح بلداناً مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، وزامبيا، وغينيا، وسيراليون، وإريتريا حيث مثّلت المعادن والفلزات أكثر من 40 في المائة من صادرات البضائع قبل اندلاع أزمة كوفيد–19 (الشكل 1–2 باء).

ومثّلت صادرات السلع المصنّعة نسبة 37 في المائة من إجمالي صادرات بضائع أقل البلدان نمواً (قبل الجائحة). ويتمثل معظم صادرات البضائع في الملابس (وبدرجة أدنى المنسوجات). وآثار الإغلاق الشامل على تجارة التجزئة والفقدان الشامل لمواطِن الشغل على الصعيد العالمي التي حدثت نتيجة للجائحة، إضافة إلى كون الإنفاق على هذه البنود يمكن أن يرجئه المستهلك، قد أدت إلى ركود حاد في الطلب العالمي على الملابس. والطلبات من البلدان المتقدمة إلى منتجي أقل البلدان نمواً تقلصت نتيجة لذلك بشكل حاد ومن المتوقع أن تتقلص صادرات أقل البدان نمواً من الملابس بنسبة 20 في المائة في عام 2020 (إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2020). وقد تسبّب ذلك في هبوط حاد في صادرات أقل البلدان نمواً مثل بنغلاديش، وكمبوديا، وهايتي، ونيبال، وليسوتو، التي تمثل الصادرات بالنسبة لها أكثر من 50 في المائة من صادرات البضائع (الشكل 1–2 جيم)[15].

وكان قطاعا السياحة والسفر من بين القطاعات الأكثر تأثراً من التدابير التقييدية المعتمدة لاحتواء انتشار الجائحة، بما في ذلك الآثار المباشرة (حظر السفر والقيود المفروضة على التنقّل) والآثار غير المباشرة (الهبوط العالمي في أنشطة المشاريع التجارية، ومداخيل الأُسر والعمل).

ومن المتوقع أن يتراجع قطاع السياحة العالمية ويتقلص بما بين 30 و62 في المائة في عام 2020 (المجلس العالمي للسفر والسياحة، 2020). وصادرات السياحة والسفر في أقل البلدان نمواً كانت في البداية قد تضررت بشدة نتيجة لعمليات الإغلاق الشامل وأشكال حظر السفر المتعددة. وبعد ذلك، وحتى رغم التخفيف من التدابير التقييدية هذه، ظلت إيرادات السياحة في أقل البلدان نمواً معرّضة للخطر نتيجة لكونها تعتمد كثيراً على طلب الأفراد فيما يتصل بالترفيه في أوقات الفراغ الذي يمكن بسهولة إرجاؤه وتقليصه نظراً لتقلص مداخيل الأُسر في بلدان منشأ السيّاح الرئيسية، فضلاً عن استمرار المشاغل المتعلقة بانتشار الجائحة في مختلف بلدان منشأ ومقصد السياح. والتطور السلبي في السياحة من الأرجح أن يؤثر في فانواتو وكمبوديا وسان تومي وبرينسيبي وغامبيا بشكل حاد لا سيما وأن نفقات السياحة الوافدة إلى داخل هذه البلدان تمثل أكثر من 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (الشكل 1–2 دال).

(14) بحسب مؤشر الأونكتاد لأسعار السلع الأساسية في السوق الحرة. ويُستخدم هذا المؤشر أيضاً فيما يتصل بتقلبات الأسعار التي سترد الإشارة إليها لاحقاً في النص.

(15) يشير الشكل 1–2 جيم أيضاً إلى أن أكثر من نصف صادرات بضائع بوتان تتمثل في المصنوعات، ولكن هذا الرقم لا بد من تفسيره بحذر ويمكن أن يرجع سببه إلى سوء تصنيف السلع المصدّرة.

الشكل 1-2

أوجه ضعف صادرات أقل البلدان نمواً

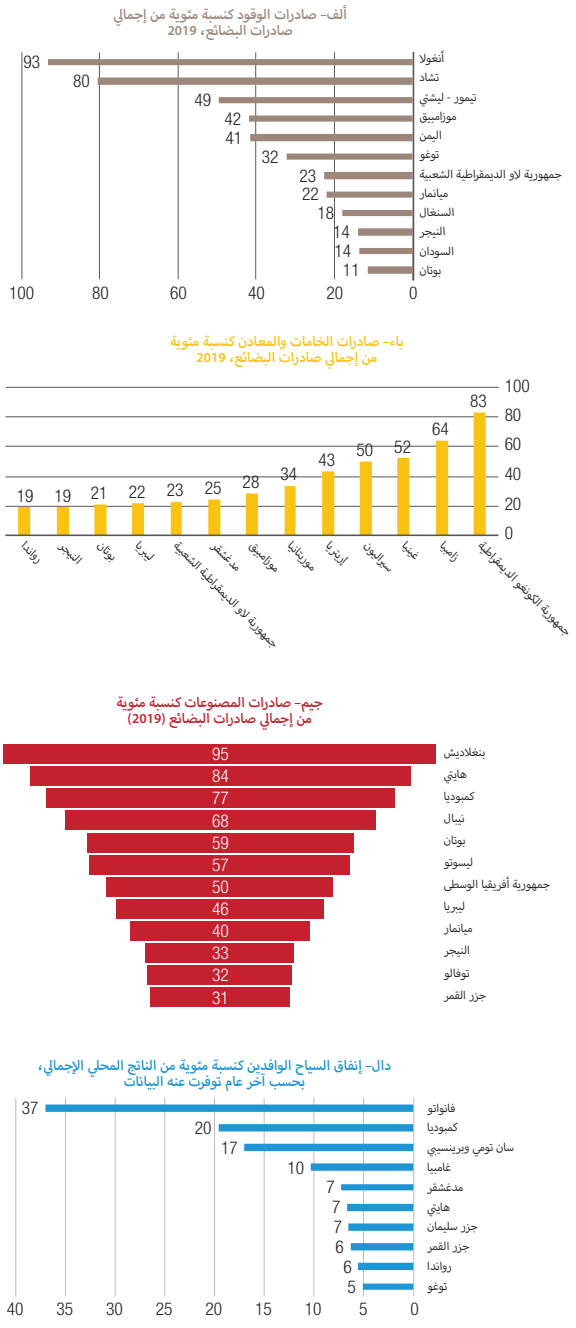

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد بالاستناد إلى بيانات مقدمة من الأونكتاد، قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية ومنظمة السياحة العالمية، مجمل مجموعة بيانات السياحة الإحصائية [الإلكترونية] [اطُلع عليهما في أيلول/سبتمبر 2020].

وفي سياق هذا التقلص في التجارة العالمية والهبوط في صادرات أقل البلدان نمواً من المستبعد أن تحقق أقل البلدان نمواً هدفها الذي طال أمده بشأن التجارة، أي مضاعفة حصتها من الصادرات العالمية للسلع والخدمات في عام 2020.

أقل البلدان نمواً لن تحقق هدف مضاعفة حصتها في التجارة العالمية بحلول عام 2020

وهذا الهدف قد أُعرب عنه في البداية في برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2011-2020 (المشار إليه عادة ببرنامج عمل إسطنبول) (الأمم المتحدة، 2011)، وأُعيد تأكيده في وقت لاحق في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (2015) (الأمم المتحدة، 2015ج). ولم يُسجل أي تقدم صوب تحقيق هذا الهدف قبل الأزمة الراهنة، ذلك أن حصة مجموعة البلدان هذه من الصادرات العالمية قد ظلت تتأرجح في حدود 1 في المائة منذ أن اعتُمد هدف مضاعفة الحصة المذكورة (الأونكتاد، 2019أ). وبالإضافة إلى ذلك من المستبعد أن يعود الطلب على المنتجات التصديرية الرئيسية لأقل البلدان نمواً إلى سابق عهده (مثل الملابس والوقود والسياحة) بأسرع من الطلب على أنواع السلع والخدمات الأخرى عندما تتعافى التجارة العالمية من الهبوط الناتج عن جائحة كوفيد-19. وبالأحرى فإنه من المنتظر أن تركز مجموعات التدابير التحفيزية للاقتصاد التي اعتمدتها الاقتصادات الكبرى على المنتجات والقطاعات من قبيل الخدمات عالية التكنولوجيا والطاقة الخضراء والبناء. ومن غير المنتظر أيضاً أن تتعافى بسرعة سياحة حالات المسافات الطويلة (صندوق النقد الدولي، 2020ج).

ومن المحتمل أن تكون واردات أقل البلدان نمواً قد تقلصت بأقل من تقلص صادراتها، وذلك على الرغم من الهبوط في الطلب المحلي. والسبب في التطورات غير المتكافئة المحتملة في الصادرات والواردات هو تركيبتها ومرونتها تجاه الطلب الخارجي والمحلي. وعادة ما تكون صادرات بضائع أقل البلدان نمواً شديدة الحساسية والتأثر بالتطورات الدورية في الاقتصاد العالمي (بما في ذلك البلدان المتقدمة والبلدان النامية الأخرى على حد سواء)، ولا سيما الاتجاهات ذات الصلة بالإنتاج الصناعي، والبناء، ودخل الأسر. وعلى نقيض ذلك فإن واردات أقل البلدان نمواً من السلع تهيمن عليها المنتجات الأساسية من قبيل الأغذية والوقود والسلع الرأسمالية الإنتاجية والسلع الوسيطة، التي يصعب تقليص العديد من بينها وذلك حتى أثناء فترات الانتكاس الدورية. وتسعة وثلاثون بلدان من أصل 47 بلداً من أقل البلدان نمواً تتوافر بشأنها البيانات[16] هي بلدان مستوردة صافية للأغذية. وخلافاً للهبوط في أسعار الطاقة والمعادن والفلزات التي تُصّدرها أقل البلدان نمواً فإن

(16) البيانات التجارية فيما يخص جنوب السودان غير متاحة.

أسعار الأغذية العالمية في كانون الثاني/يناير – تموز/يوليه 2020 كانت في الواقع أعلى مما كانت عليه في الفترة المقابلة لها في عام 2019 بنسبة 3,5 في المائة، الأمر الذي خلّف فاتورة استيراد أعلى للأغذية. وفي المقابل، ستستفيد فاتورة استيراد الوقود لدى أقل البلدان نمواً المستوردة الصافية للوقود وعددها 39 بلداً من انخفاض أسعار الواردات وتقلص مستوى النشاط المحلي.

ويُنتظر أن يغطي أثر ذلك المعتدل على البلدان المصدّرة للوقود التطورات السلبية فيما يتصل بالصادرات المشار إليها أعلاه. وبالتالي فإن عجز تجارة البضائع بالنسبة لأقل البلدان نمواً في عام 2020 من المتوقع أن يتجاوز المستوى القياسي المسجل في عام 2019، أي 86 بليون دولار. وهذا يعني أن أقل البلدان نمواً سوف تستمر في الاتجاه نحو توسّع عجز تجارة البضائع الذي بدأ مع ظهور الأزمة المالية العالمية للفترة 2008–2009 (الأونكتاد، 2019ب).

فيما يتصل بتجارة الخدمات، يوجد تباين مماثل بين تركيبة الصادرات والواردات، الأمر الذي يؤدي إلى مسارات متباعدة في سياق كساد عالمي ومحلي على حد سواء. وفي حين أن معظم صادرات خدمات أقل البلدان نمواً متأتية من أنشطة يمكن بسهولة إرجاؤها أو تقليصها أثناء فترة ركود عالمي (ولا سيما السياحة لأغراض الترفيه)، فإن وارداتها تتمثل أكثر في خدمات الأعمال التجارية والمهنية التي تظل الاقتصادات المحلية بحاجة إليها وذلك حتى أثناء الانتكاس الاقتصادي. ولو أن الطلب على الواردات من الخدمات قد تقلص فإن ذلك قد حدث بخطى أبطأ من تقلص الصادرات. وإجمالاً، من المحتمل أن يزداد توسّع العجز المتراكم في التجارة في السلع والخدمات في أقل البلدان نمواً في عـام 2020، مما سيزيد توسع النزعة التي بدأت مع ظهور الأزمة المالية العالمية في الفترة 2008–2009 (الأونكتاد، 2019ب)، بما يشبه ما حصل بالنسبة لتجارة البضائع. وبالإضافة إلى ذلك فإن تزايد عجز التجارة من المنتظر أن يزداد تفاقماً جراء التطورات السلبية في مكونات الحسابات الجارية التي سيتم تحليلها لاحقاً.

(ج) الهجرة والتحويلات المالية

الهجرة الدولية وتدفقات التحويلات المالية التي تولدها قد تأثرت بشكل خطير نتيجة "الإغلاق الشامل" وما انجر عن ذلك من ركود على نطاق عالمي. وآلاف المهاجرين من أقل البلدان نمواً فقدوا مواطِن عملهم وتقلّصت ساعات عملهم و/أو عانوا من تخفيضات في أجورهم بل وحتى عدم دفع أجورهم في البلدان المضيفة لهم (منظمة العمل الدولية، 2020ب). والعديد من هؤلاء العاملين الأجانب طردتهم البلدان المضيفة واضطُروا إلى العودة إلى بلدانهم الأصلية. ومن المتوقع أن ينخفض إجمالي التحويلات المالية إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بالخُمس في عام 2020 (البنك الدولي، 2020ب).

ولقد تضررت بشدة بلدان المقصد الرئيسية للهجرة من أقل البلدان نمواً قبل الجائحة نتيجة لأزمة كوفيد–19، بما في ذلك في كل من الجوانب الصحية والاقتصادية. وقد استضاف كل من الهند والمملكة العربية السعودية وتايلند والولايات المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية وكوت ديفوار (في ترتيب تنازلي) أكثر من 20 مليون مهاجر من أقل البلدان نمواً قبل تفشي الجائحة. وكان من المنتظر أن يغادر عمال أجانب يُقدر عددهم بثلاثة ملايين شخص المملكة العربية السعودية في الفترة ما بين 2019 و2020 نتيجة لكساد الاقتصاد المحلي الذي ازداد تفاقماً نتيجة للجائحة (كير وإنغلاند، 2020). والمملكة العربية السعودية، التي كانت تستضيف نسبة 30 في المائة من المهاجرين الوافدين إلى البلدان القادمين من أقل البلدان نمواً هي ثاني أكبر بلد يستقبل المهاجرين من أقل البلدان نمواً[17]. وفي عام 2020 عاد مليون بنغلاديشي و200 000 إثيوبي و100 000 شخص من رعايا أفغانستان وميانمار إلى بلداهم الأصلية (كير وإنغلاند، 2020؛ أونغ 2020).

وفي عام 2020 يُنتظر أن تنخفض التحويلات المالية إلى مناطق أصل معظم المهاجرين من أقل البلدان نمواً بأكثر من المتوسط العالمي. ومن المتوقع أن تنخفض التحويلات المالية إلى جنوب آسيا بحدة بنسبة 22 في المائة والتحويلات المالية إلى البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء بنسبة 23,1 في المائة (البنك الدولي، 2020ب). وتأثير هذه التطورات على مستويات التحويلات المالية مرهون إلى حد كبير بتطورات سوق العمل والتغيرات في سياسات الهجرة التي اعتمدتها سلطات البلدان المضيفة استجابة لجائحة كوفيد–19. ومضاعفات ذلك ستكون بالتالي خاصة ببلدان محددة إلى حد كبير. وقبل اندلاع الجائحة مثّلت التحويلات المالية المتلقاة أكثر من ثُلث الناتج المحلي الإجمالي لهايتي وجنوب السودان، وما بين خُمس ورُبع الناتج المحلي الإجمالي لكل من نيبال وليسوتو. وبالنسبة للبلدان التالية مثّلت التحويلات أكثر من 10 في المائة من الناتج المحلي

(17) حسابات أمانة الأونكتاد، بالاستناد إلى البيانات المقدمة من البنك الدولي، بيانات الهجرة والتحويلات المالية [https://www.worldbank.org/en/topic/migrationremittancesdiasporaissues/brief/migrationremittances-data، اطّلع عليها في تموز/يوليه 2020].

الشكل 1-3

التحويلات المالية كحصة من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان مختارة من أقل البلدان نمواً

(2019، بالنسبة المئوية)

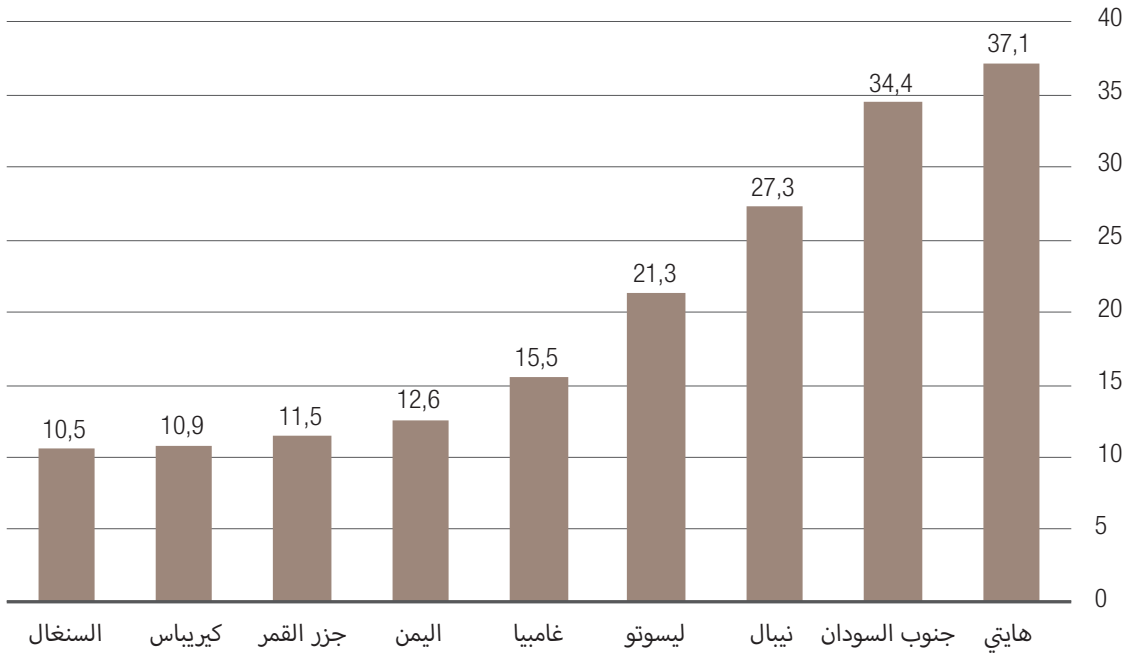

المصدر: من إعداد الأونكتاد بالاستناد إلى بيانات مستمدة من البنك الدولي، مجموعة بيانات تدفقات التحويلات المالية [www.knomad.org، اطُلع عليها في حزيران/يونيه 2020].

الإجمالي: غامبيا، واليمن، وجزر القمر، وكيريباس، والسنغال (الشكل 1-3). وهذا يعني أن هذه التدفقات الأجنبية إلى داخل أقل البلدان نمواً هامة بالنسبة لمجموعة واسعة من أقل البلدان نمواً، بما في ذلك البلدان من جميع المناطق وبالنسبة لحجم الاقتصاد ونوع تخصص الصادرات[18]. بالتالي يُنتظر أن يكون لتقلص تدفقات التحويلات المالية في جميع أنحاء العالم في عام 2020 أثر سلبي على عدد كبير من أقل البلدان نمواً.

وهبوط التحويلات المالية المتلقّاة سيزيد الاستهلاك المحلي ارتفاعاً في أقل البلدان نمواً، بما أن التحويلات المالية مصدر دخل هام، ولا سيما بالنسبة للأسر الريفية (الفقيرة في أغلب الأحيان). والأسر الريفية التي تعتمد على تدفقات التحويلات المالية تعتمد على هذا المصدر من مصادر الدخل لتمويل استهلاك السلع والخدمات من قبيل الأغذية والصحة والتعليم. وبالتالي فإن انخفاض تدفقات التحويلات المالية (من كل من الخارج ومن داخل البلدان) سوف يؤثر سلباً على ظروف العيش وسيتسبب في تدهور النواتج الاجتماعية في أقل البلدان نمواً. وبالإضافة إلى ذلك فإن بعض الأسر الريفية تعتمد على التحويلات من الخارج لتمويل تشغيل العمال الزراعيين. وبالتالي فإن الهبوط في هذه التدفقات سوف يزيد تقليص مستويات الطلب على اليد العاملة والتشغيل، في سياق ارتفاع البطالة. وهذه التطورات، مجتمعة، سوف تساهم بشدة في تفاقم الفقر في أقل البلدان نمواً (الفرع 3 أدناه).

والأمر يحتاج إلى إعادة استيعاب العائدين في النسيج الاقتصادي والاجتماعي الداخلي والمحلي. وهذا يمكن أن يطرح تحدياً، ولا سيما في المناطق الريفية، مناطق منشأ المهاجرين العائدين المحتملة. وسوف يكون هؤلاء العائدون يبحثون عن مواطن شغل و/أو موارد أخرى لكسب الرزق وسوف يتزايد الطلب على الخدمات الاجتماعية (مثل الصحة) في وقت يتمدد فيه بالفعل القطاع العام الوطني إلى أقصى حدوده بسبب الارتفاع المفاجئ في الطلب على خدمات الصحة العامة الذي أحدثته الجائحة. وعدد السكان في بعض القرى يمكن أن يرتفع بشكل غير متناسب ويمكن أن يزيد فعلياً من الضغط على الموارد

(18) فيما عدا البلدان المبيّنة في الشكل 1-3 مثّلت التحويلات المالية أكثر من 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في سبعة بلدان أخرى من أقل البلدان نمواً، بما في ذلك بنغلاديش، أكبر اقتصاد من اقتصادات أقل البلدان نمواً.

سيزداد عجز الحسابات الجارية في أقل البلدان نمواً عمقاً وسيرتفع من نسبة 3,8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 إلى 5,6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020

الطبيعية المحلية. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى قطع الأشجار والانتقال إلى الزراعة لأغراض إنتاج الأغذية، وإلى زيادة في جمع حطب الوقود من الغابات (أونغ، 2020).

(د) الحسابات الجارية وتدفقات رؤوس الأموال

من المتوقع أن يفضي عجز التجارة الآخذ في التوسّع وتقلّص التحويلات المالية المتلقاة في عام 2020 إلى مزيد توسّع عجز الحسابات الجارية الإجمالي في أقل البلدان نمواً كمجموعة. ومن المتوقع أن يزداد العجز عمقاً بشكل حاد فيرتفع من 3,8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009 إلى 5,6 في المائة من الناتج المحلي في عام 2020[19]. وسيكون ذلك أعلى عجز في الحساب الجاري الجماعي لأقل البلدان نمواً وسوف يزيد من تفاقم النزعة نحو توسّع عجز الحساب الجاري منذ الأزمة المالية العالمية للفترة 2008–2009 (الأونكتاد، 2019ب).

وتوسّع عجز الحساب الجاري يحتاج إلى تمويل من خلال تدفقات أعلى لرؤوس الأموال وسيمثل ذلك تحدياً هاماً بالنسبة لأقل البلدان نمواً. وهذه الحاجة إلى تمويل معزّز تأتي في وقت بدأت فيه الأشكال الرئيسية لتدفق رؤوس الأموال إلى داخل أقل البلدان نمواً تتقلص هي الأخرى.

والنوع الرئيسي من تدفق رؤوس الأمـوال إلى أقل البلدان نمواً كمجموعة هو المساعدة الإنمائية الرسمية، ذلك أن أقل البلدان نمواً هي أكثر الاقتصادات اعتماداً على المعونة في العالم (الأونكتاد، 2019ب). ويمكن بالتالي توقّع أن ترتفع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الداخل لتغطية احتياجات التمويل الخارجي الأخذة في الارتفاع في أقل البلدان نمواً. غير أن ارتفاع الحاجة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية تنشأ في سياق ظل فيه حجم التدفقات نحو أقل البلدان نمواً راكداً تقريباً منذ عام 2013. والبلدان المانحة بعيدة كل البُعد عن الوفاء بتعهدها الطويل الأمد بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً بنسبة 0,15–0,20 في المائة من الدخل الوطني الإجمالي للبلدان المانحة. ومع ذلك تأتي الحاجة المتزايدة إلى مساعدة إنمائية رسمية إضافية في وقت تخضع فيه الميزانيات الوطنية للبلدان المانحة نفسها لضغوطات بسبب العجز المالي المرتفع بحدة. وإذا أبقت البلدان المانحة على مساعدتها الإنمائية الرسمية كنسبة ثابتة مستقرة من دخلها الوطني الإجمالي فإنّ إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية يمكن أن ينخفض (بما في ذلك أقل البلدان نمواً) بنسبة تصل إلى 10 في المائة في عام 2020، مقارنة مع عام 2019 (مبادرات التنمية، 2020). ومن جهة أخرى لا تمثل الموارد اللازمة للبلدان المانحة للوفاء بالتزاماتها فيما يتصل بالمعونة إلا جزءاً من قيمة مجموعات الحوافز التي اعتمدتها استجابة لأزمة كوفيد–19.

ويسلّم بيان أخير أصدرته لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بالضغط المفروض على مالية أعضائها الرسمية ويدعوهم إلى "حماية ميزانيات المساعدة الإنمائية الرسمية" ويتعهد "بدعم أقل البلدان نمواً [...] من خلال استجابة متماسكة ومتناسقة في المجالات الإنساني والإنمائي والسلمي" (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي – لجنة المساعدة الإنمائية، 2020). وفي وقت كتابة هذا التقرير لم تكن هناك أية علامات تشير إلى استجابة منسقة من جانب البلدان المانحة في مواجهة الأزمة الاقتصادية في أقل البلدان نمواً ولكن هناك عدة مؤشرات تفيد بارتفاع مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى قطاع الصحة في هذه البلدان، فضلاً عن ارتفاع مستويات المعونة متعددة الأطـراف، ولا سيما لصالح قطاع الصحة. لكن، من المستبعد أن يلبي الجهد المبذول احتياجات أقل البلدان نمواً الحادة المرتفعة (دجانكوف وكيشل، 2020).

وبعد المساعدة الإنمائية الرسمية والتحويلات المالية يتمثل أهم مصدر تمويل خارجي للتنمية موفّر لأقل البلدان نمواً في الاستثمار الأجنبي المباشر. لكن هذا الشكل من أشكال راس المال من بين الأشد تأثراً بشكل مباشر نتيجة للكساد العالمي، وذلك في آن واحد على نطاق عالمي ومن حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً. وتقلص الاستثمارات الجديدة وتباطؤ الاستثمار الأجنبي المباشر المقدم

(19) بالمثل فإن متوسط عجز الحسابات الجارية في أقل البلدان نمواً من المتوقع أن يرتفع من 4,9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 6,5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ما بين 2019 و2020. وهذه الأرقام وتلك المقدّمة في النص قدّرتها أمانة الأونكتاد بالاستناد إلى البيانات المقدمة من صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات الآفاق الاقتصادية العالمية [اطُلع عليها في تشرين الأول/أكتوبر 2020].

من المستثمرين الحاليين وسحب الاستثمارات المحتمل كلّها أمور قد ساهمت في تباطؤ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو هذه البلدان؛ وهذه التدفقات كانت قد تقلصت بالفعل بنسبة 5,7 في المائة في عام 2019 ومن المتوقع أن تزداد هبوطاً في عام 2020. وقد أُلغيت مشاريع استثمارية عديدة في أقل البلدان نمواً في عام 2020 مما أدى إلى هبوط بنسبة 20 في المائة في قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الربع الأول من العام. وقطاعا الموارد الطبيعية والسياحة كانا من بين أكثر القطاعات تضرراً (الاونكتاد، 2020أ).

والتطورات أعلاه جعلت من سدّ ثغرة التمويل الخارجي أصعب من المعتاد على أقل البلدان نمواً. وقد ازدادت هذه الصعوبات تفاقماً جراء محدودية إمكانية الوصول إلى التمويل الخاص، الأمر الذي ازداد صعوبة في سياق انخفاض تدفقات رؤوس الأموال الخاصة على نطاق عالمي. وارتفعت عائدات سندات أقل البلدان نمواً بشكل حاد في عام 2020 واحتاج الأمر إلى إرجاء خطط إصدار السندات (كما كان الحال في بوركينا فاسو). وارتفعت تكلفة خدمة الديون الخارجية أثناء فترة الكساد الكبير بسبب ارتفاع العائدات و، في العديد من الحالات، بسبب انخفاض قيمة العملات الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك هناك مؤشرات تدل على أن تدفقات رأسمالية أخرى إلى الخارج قد تسارعت بوتيرة تجاوزت وتيرة الأزمة المالية العالمية في الفترة 2008-2009 (الأونكتاد، 2020ب).

3- الفقر والأثر الاجتماعي

من المنتظر أن يكون للكساد العالمي أثر سلبي خطير على الفقر في العالم وعلى الأمن الغذائي، كما أشارت إلى ذلك مجموعة من الدراسات (غيرزون ماهلير وآخرون، 2020أ؛ سومنر، هُوي وأخرون، 2020؛ سومنر، أورتيز - خواريس وأخرون، 2020؛ فالنسيسي، 2020؛ الأمم المتحدة، 2020؛ لابورد وآخرون، 2020؛ فوس وآخرون، 2020). وقد يؤدي ذلك إلى زيادة التمسك بالمسارات السابقة وإلى تحوّل أشكال الفقر العابر إلى أشكال فقر مزمن.

فيما مضى، ظل تأثير الفقر المدقع في أقل البلدان نمواً متمادياً في الارتفاع، وذلك حتى قبل جائحة مرض فيروس كورونا، وانخفضت وتيرة الحد من الفقر، التي كانت مشجعة بشكل ملحوظ في أوائل ومنتصف العقد الأول من القرن الحالي، في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. ونتيجة لذلك تباطأت واستقرت عملياً طوال معظم العقد الماضي عند قرابة

الأزمة سوف تدفع بـ 32 مليون شخص إضافي نحو الفقر المطلق في أقل البلدان نمواً

35 في المائة نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع. وبسبب الأثر المضاعف لاستمرار تفشي الفقر والنمو الديمغرافي السريع فإن هذا يعني ضمنياً أن عدد سكان أقل البلدان نمواً الذين يعيشون في فقر مدقع كان آخذاً في الارتفاع قبل الجائحة، وأنّ أقل البلدان نمواً كانت تمثل بالفعل نسبة متنامية من سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع (الأونكتاد، 2010، 2014).

هناك مخاوف متزايدة من أن الأزمة قد تكون أعمق أو قد تطول بعد نهاية عام 2020، ولا سيما إذا حصلت أزمة في ميزان المدفوعات و/أو الدين في العالم النامي. وبالإضافة إلى ذلك فإن تأثير الجائحة على رفاه الأسر المنزلية قد يظهر من خلال قنوات انتقال الأزمة غير بُعد الدخل المحض وقد تُحدث بعض القنوات غير النقدية آثاراً سلبية طويلة الأجل، مما يخلق تمسكاً بالمسارات السابقة والانتقال من الفقر "العابر" إلى "الفقر المزمن" (فالنسيسي، 2020).

وأثر جائحة كوفيد-19 الفوري على معدلات الفقر في أقل البلدان نمواً يقيّم بحسب مختلف خطوط الفقر ويرد وصفه في الشكل 1-4، الذي يعرض تقديرات للفقر قبل جائحة كوفيد-19 وبعدها بالنسبة لعام 2020[20]. وتكشف التقديرات أن مراجعة النمو النزولي في أعقاب اندلاع أزمة فيروس كورونا سوف يؤدي إلى ارتفاع بثلاث نقاط مئوية - من 32,2 إلى 35,2 في المائة - في عدد الفقراء من حيث خط الفقر المحدد بـ 1,90 دولار في اليوم. وهذا يعادل ارتفاعاً بأكثر من 32 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع في أقل البلدان نمواً. وعند القياس بخط الفقر المحدد بـ 3,20 دولار في اليوم سيرتفع انتشار الفقر بـ 3,6 نقاط مئوية (ما يقابل 38 مليون فقير إضافي)، في حين أن الأثر يكون أدنى من ذلك لو تم تقييمه بمعيار خط الفقر المحدد بـ 5,50 دولار في اليوم، ذلك أن الأغلبية العظمى من السكان في أقل البلدان نمواً هبطت تحت هذه العتبة، وذلك حتى قبل الجائحة.

(20) تفترض هذه المنهجية أن الصدمة تترك توزيع الدخل بدون تغيير؛ لكن من المعقول توقّع أن تكون بعض شرائح السكان الأكثر فقراً أشد الشرائح تضرراً، وذلك على الأقل في المناطق الحضرية.

وهناك بضعة اعتبارات لها ما يبررها بخصوص الأرقام أعلاه. أولاً، إذا كانت الأزمة أعمق مما كان متوقعاً – وهذا ما يخشاه فعلاً الكثيرون – ستكون الآثار على التدابير المتعلقة بالفقر أعلى من ذلك. ويعتقد أنه إذا كان النمو في عام 2020 أدنى بنقطتين مئويتين مما تنبأ به صندوق النقد الدولي في البداية (صندوق النقد الدولي، 2020أ)، يمكن أن يرتفع أكثر من ذلك ويتجاوز نقطة مئوية (فالنسيسي، 2020). ثانياً، إذا صحّت تنبؤات صندوق النقد الدولي من الأهمية بمكان إبراز الاختلاف الكبير بين الوضع الذي يواجهه قرابة عشرة بلدان من أقل البلدان نمواً (لا سيما في جنوب شرق آسيا وشرقي أفريقيا) – حيث يُتوقع أن ينجرّ عن الصدمة تباطؤ حاد في النمو ولكن لا يُتوقع تراجع واضح في دخل الفرد – وبين وضع عدد أكبر منها يُنتظر أن تشهد انخفاضاً كلياً في الناتج المحلي الإجمالي للفرد. وفي الحالة الأولى، سيكون الأثر (الصافي) المحتمل للجائحة تباطؤ حاد في الحد من الفقر، في حين أنه يتسبّب، في الحالة الثانية، في ارتفاع صافٍ في تفشي الفقر. ثالثاً، سيُعزز انتشار جائحة كوفيد–19 الاستقطاب الجغرافي للفقر المدقع في أفريقيا وجنوب آسيا.

الشكل 1–4

تقديرات الفقر في أقل البلدان نمواً في عام 2020، قبل جائحة كوفيد–19 وبعدها، بحسب خط الفقر

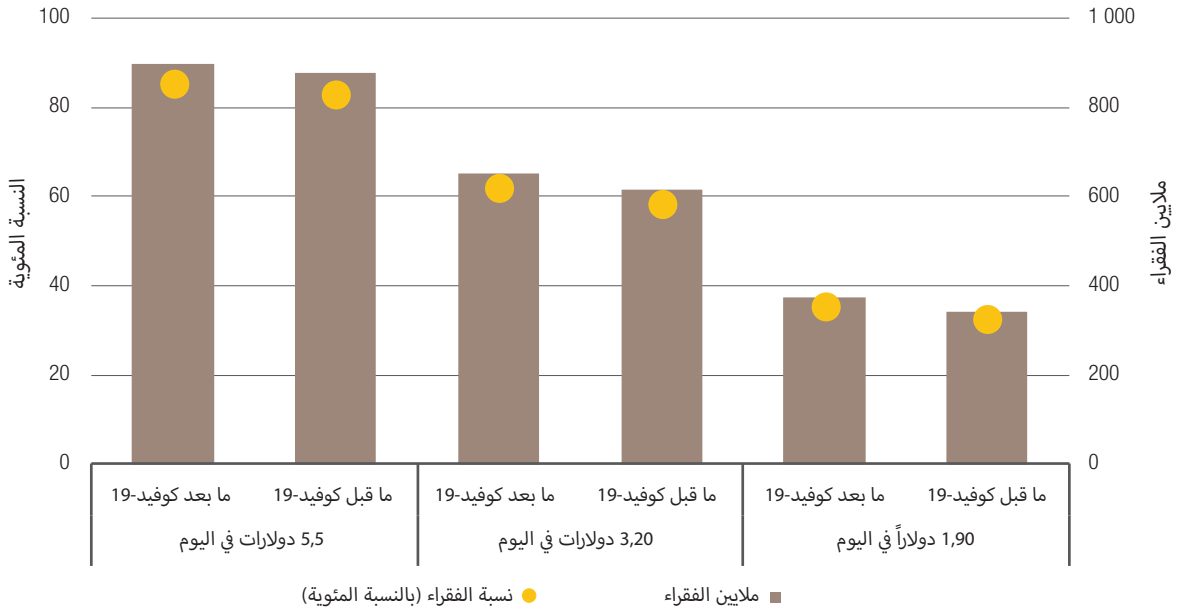

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد بالاستناد إلى فالنسيسي (2020).

وبعيداً عن الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة، يمثل هذا الوضع انتكاسة هامة بالنسبة لعدد من الأهداف الأخرى، ولا سيما منها تلك المتعلقة بالصحة والتعليم، ذلك أن استراتيجيات التعامل السلبية قد ينجر عنها انخفاض في الحاجيات الغذائية أو توقيف الأطفال عن الدراسة. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى مستوى الاقتصاد الكلي، قد تؤدي الأزمة إلى توزيع الموارد العمومية النادرة وتحويلها عن دعم التعليم أو الصحة بشكل عام. وفي نفس السياق، من المحتمل أن يزيد الانكماش من تقويض المساواة بين الجنسين، ذلك أن البُعد الجنساني يتقاطع مع محاور أخرى من محاور التهميش الهيكلي، بما في ذلك المركز الاقتصادي والانتماء إلى عضوية مجموعات الأقليات، والعجز، والإصابة بفيروس نقص المناعة البشري/ متلازمة نقص المناعة البشري المكتسب وما شابه ذلك. وفي أقل البلدان نمواً وفي بقية بلدان العالم على حد سواء هناك نزعة إلى فرط تمثيل المرأة في الفئات المهنية الهشة (من موظفي الصحة إلى فئة العاملين غير الرسميين لحسابهم الخاص)، فضلاً عن البعض من سلاسل القيمة الشديدة التضرّر من الأزمة من قبيل السياحة أو المنسوجات والملابس. وبالإضافة إلى ذلك، هناك نزعة إلى تحمّل المرأة بشكل غير متناسب لأعباء المهام ذات الصلة بالرعاية والمرأة معرضة لمخاطر عالية تتمثل في العنف القائم على نوع الجنس في سياق الإغلاق الشامل الصارم (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2020). وتآلف هذه العوامل من المحتمل أن يزيد من توسيع الثغرات الجنسانية وأوجه اللامساواة بين الجنسين.

جيم- أوجه ضعف أقل البلدان نمواً

لقد نجت أقل البلدان نمواً حتى الآن من آثار جائحة كوفيد-19 الأكثر خطورة على الصحة، إلا أنها كانت مع ذلك من بين الأشد تضرراً من العواقب الاقتصادية والاجتماعية لهذه الأزمة المتعددة الأبعاد. وهذا التناقض الظاهر ينبع من هشاشة اقتصادات أقل البلدان نمواً الحادة وهشاشة المجتمعات أمام الصدمات الخارجة عن سيطرتها. وتفشي الجائحة قد فاقم أوجه ضعف أقل البلدان نمواً القائمة من قبل. ومحدودية قدرة صانعي السياسات في أقل البلدان نمواً محدودة على التفاعل مع الصدمات الناشئة في الخارج، بصرف النظر عمّا إذا كانت لها أم لا صلة بالصحة أو الاقتصاد أو البيئة، تُظهر بشكل واضح مستوى قدرة اقتصادات أقل البلدان نمواً المنخفض على الصمود. كما أن الهشاشة والقدرة على الصمود قد دفعتها الأزمة الحالية إلى المقدمة وستكون محورية في الانتعاش بعد الأزمة و(إعادة) البناء، فإن هذه الهشاشة وهذا الصمود وسيتم تحليلهما بمزيد من التفصيل لاحقاً.

1- ما هي أوجه الضعف

يُفهم وجه الضعف على أنه تعرّض الاقتصاد الوطني لأحداث خارجية (صدمات وعدم استقرار) خارجة إلى حد كبير عن السيطرة في الداخل وتؤثر سلباً في القدرة على النمو والنماء (غييومون، 2009). ويُعتبر وجه الضعف هيكلياً عندما يكون مستقلاً عن السياسات المحلية الراهنة أو الحديثة، ولكنه ناتج عن عوامل متواصلة (غييومون، 2011). وبالتالي لا يمكن تغييره في الأجل القصير[21]. وعادة ما تكون أنواع الصدمات الخارجية الرئيسية التي يمكن أن تتعرض لها الاقتصادات الوطنية مضاعفة.

يتألف النوع الأول من الصدمات الاقتصادية من قبيل صدمات معدلات التبادل التجاري غير المؤاتية (مثلاً بسبب شدة تقلّب أسعار السلع الأساسية)، أو الأزمات الدولية الاقتصادية و/أو المالية التي تُحدث هبوطاً حاداً في الطلب (أو العرض) العالمي. والتعرض لهذه الصدمات من المحتمل أن يكون أعلى في البلدان التي لها خاصية أو أكثر من الخصائص التالية: '1' البلدان الصغيرة التي لها اقتصادات منفتحة إلى حد كبير جداً؛ '2' البلدان التي لها إنتاج و/أو صادرات وطنية شديدة التركيز على قطاعات/منتجات قليلة (مثلاً في السلع الأساسية أو الخدمات السياحية)؛ '3' الاقتصادات المعتمدة على واردات حيوية (مثل الغذاء والوقود والإمدادات الطبية والسلع الرأسمالية الإنتاجية)، وتتحمل بالتالي عجزاً مزمناً في الحساب الجاري؛ '4' البلدان النائية البعيدة عن الأسواق العالمية الرئيسية. وهذه عادة خصائص هيكلية تميز الاقتصادات التي لها مستويات متدنية من التنمية. ومع ذلك يمكن أن تتغير في الأجل المتوسط إلى الطويل نتيجة للتفاعل الحقيقي بين عمليات النمو والتنمية في كنف السياسات الإنمائية الملائمة.

والنوع الثاني من الصدمات هو الصدمات الطبيعية، بما في ذلك الكوارث الطبيعية، مثل الزلازل أو أعاصير التسونامي والصدمات المناخية مثل الجفاف والفيضانات أو الأعاصير (فايندونو وغوجون، 2016). وخطر التعرّض لهذه الصدمات تحدده أساساً الخصائص الجغرافية.

يُسلّم عادة بأن مواجهة العقبات التي تحول دون التنمية خاصية مشتركة بين اقتصادات أقل البلدان نمواً وجزء من تحديد فئة أقل البلدان نمواً منذ ظهورها في عام 1970. وفي عام 1990 تغيّر مفهوم هذه الفئة ليصبح "البلدان ذات الدخل المنخفض التي تشكو من مستويات منخفضة من الموارد البشرية ومن درجة عالية من الضعف الاقتصادي". ومؤشر الضعف الاقتصادي قد اعتُمد بوصفه واحداً من معايير أقل البلدان نمواً المستخدمة في كل من الإدراج في الفئة والإخـراج منها. وفي البداية كان مؤشر الضعف الاقتصادي يقيس فقط الضعف الاقتصادي ولكنه أصبح يتضمن تدريجياً متغيرات الصدمات الطبيعية أيضاً (الأونكتاد، 2016أ: 29). ومعايير المراجعة الشاملة لأقل البلدان نمواً التي اعتمدتها لجنة السياسات الإنمائية في عام 2020 عزّزت الاعتراف بأهمية الصدمات البيئية وأعادت تسمية مؤشر الضعف الاقتصادي ليصبح مؤشر الضعف الاقتصادي والبيئي، الذي أصبح الآن يشمل مؤشراً فرعياً اقتصادياً وبيئياً، وللعنصرين كليهما وزن متساوٍ (لجنة السياسات الإنمائية، 2020).

لقد أثبتت جائحة كوفيد-19 بشكل واضـح أن الاقتصادات الوطنية ليست فقط ضعيفة أمـام الصدمات الاقتصادية والبيئية التي تُراعى عادة في التحليل الإنمائي وصنع السياسات وإنما أيضاً أمام الصدمات الناشئة في مجال الصحة. وكما سبقت الإشارة إلى ذلك أعلاه (الفرع باء-1)، فإن وضع تطور نظم الصحة الذي يُرثى له في أقل البلدان نمواً يجعل هذه البلدان في وضع هشاشة بشكل خاص أمـام الصدمة

(21) الصدمات المحلية، مثل الحروب الأهلية وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، لا تعتبر لا هيكلية ولا خارجية، وذلك على الرغم من أنه من المحتمل أن تؤثر سلباً على النمو والتنمية الوطنيين.

الشكل 1-5

مؤشر الضعف الاقتصادي بحسب مجموعات البلدان، 2000-2020، سنوات مختارة

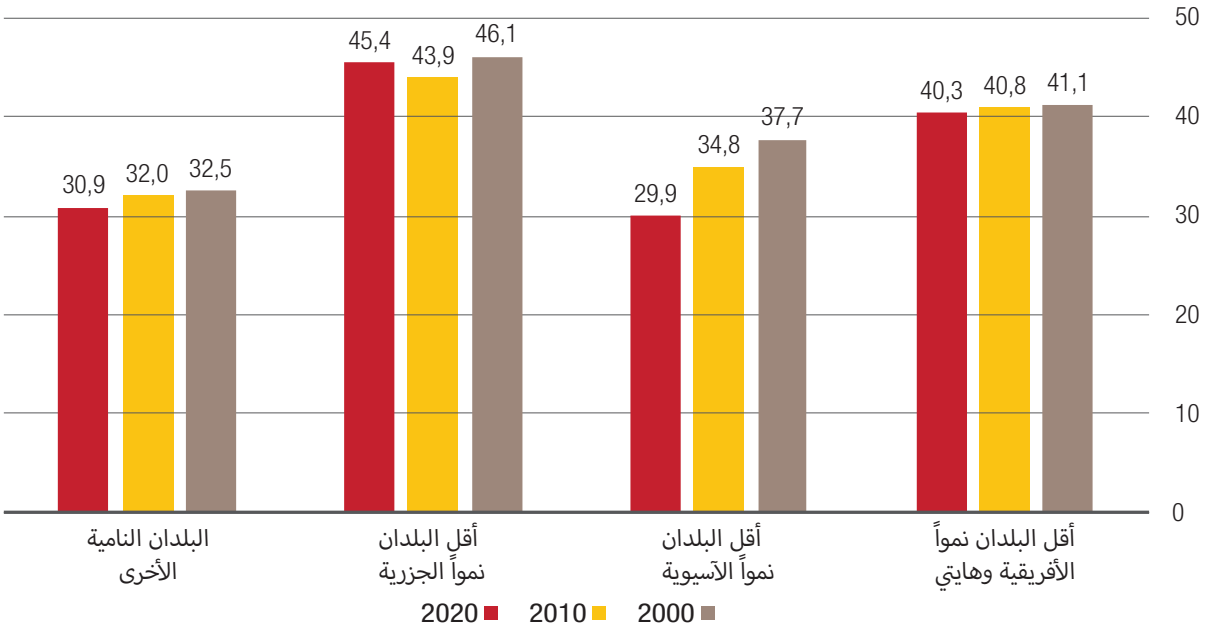

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد بالاستناد إلى بيانات مقدمة من أمانة لجنة الأمم المتحدة للسياسات الإنمائية، تقديرات السلاسل الزمنية لمعايير أقل البلدان نمواً [اطُلع عليها في نيسان/أبريل 2020].

ملاحظتان: 1- معدل غير مرجّح لمؤشرات البلدان. 2- تعكس البيانات تركيبة مؤشرات الضعف الاقتصادي والبيئي المقررة أثناء المراجعة الأخيرة للمؤشرات، التي اعتُمدت في عام 2020.

الخارجية ذات الصلة بالصحة، بحيث أنه على الرغم من الأثر الصحي المعتدل نسبياً في الأشهر الثمانية الأولى من عام 2020 ظلت هذه البلدان سريعة التأثر بعودة الإصابات المحتملة بكوفيد-19.

وإجمالاً فإن تآلف الجوانب الصحية والبشرية والاقتصادية والاجتماعية في الأزمة الحالية يُبرز بشكل واضح مدى ضعف اقتصادات أقل البلدان نمواً أمام الصدمات التي هي خارجة عن سيطرتها. وسوف يؤدي ذلك إلى انتكاسة حادة في عملية النمو والتنمية في أقل البلدان نمواً، وسيؤدي أيضاً إلى عرقلة أو انتكاسة في تقدمها في طريق تحقيق أهدافها الإنمائية، بدءاً بالفقر (الفرع باء-3 أعلاه).

2- أقل البلدان نمواً: أشد مجموعة البلدان ضعفاً

تمشياً مع تعريف هذه الفئة، أقل البلدان نمواً هي من بين أشد اقتصادات العالم ضعفاً، ذلك أنها الأكثر تعرضاً للصدمات والأحداث الخارجة عن سيطرتها. ففي عام 2020 كان متوسط مؤشرها للضعف الاقتصادي والبيئي - 39,3 - أعلى بنسبة 27 في المائة من مؤشر البلدان النامية الأخرى ويبلغ حالياً 30,9[22]. ولم ينخفض متوسط ضعف أقل البلدان نمواً إلا بشكل هامشي منذ أوائل العقد الأول من القرن الحالي، إذ هبط من 41,3 في عام 2000 إلى 39,3 في عام 2020. والفجوة بين مستوى ضعف أقل البلدان نمواً وضعف البلدان النامية الأخرى قد ظل مستقراً تقريباً على مدى تلك الفترة (الشكل 1-5).

ومن بين مجموعات أقل البلدان نمواً الفرعية أشد البلدان ضعفاً هي أقل البلدان نمواً الجزرية، وهذا أمر يمكن إدراكه نظراً لوضع هذه البلدان الجغرافي الذي يتمثل في بُعد المسافات بين المراكز الاقتصادية الرئيسية، والصعوبات في تنويع الاقتصاد، وارتفاع خطر التعرض للكوارث الطبيعية. وثاني

(22) كلما ارتفع مؤشر الضعف الاقتصادي والبيئي ازداد ضعف اقتصاد البلد المعني. وبالتالي فإن التقدم الاقتصادي ينعكس في انخفاض مؤشر الضعف الاقتصادي والبيئي.

الأزمة الحالية تُظهر بوضوح مدى ضعف أقل البلدان نمواً أمام الصدمات الخارجة عن سيطرتها

أشد فئة فرعية ضعفاً من بين أقل البلدان نمواً هي فئة أقل البلدان نمواً الأفريقية وهايتي. ومستوى ضعف هاتين الفئتين الفرعيتين من أقل البلدان نمواً قد ظلت عملياً بدون تغيير منذ عام 2000.

ووضع البلدان الأقل نمواً الآسيوية يختلف اختلافاً واضحاً عن وضع المجموعات الفرعية الأخرى من مجموعات أقل البلدان نمواً. أولاً، فإن مستوى ضعفها أدنى بكثير مما هو عليه الحال في فئات فرعية أخرى. ثانياً، حققت هذه المجموعة الفرعية انخفاضاً في مستوى ضعفها بنسبة 21 في المائة منذ عام 2000، وخفّضته في النهاية إلى مستوى أدنى من مستوى البلدان النامية الأخرى (الشكل 1-5).

وتمكنت من التخفيف من درجة ضعفها بفضل التغييرات الهيكلية التي شهدتها تلك الاقتصادات (ويرد مزيد تحليلها في الفصل 2)، والتي خفّضت حصة القطاع الاولي في إجمالي النشاط الاقتصادي وقللت من مدى تعرّض هذه الاقتصادات لعدم الاستقرار في الصادرات والزراعة. وشهدت جميع أقل البلدان نمواً الآسيوية هبوطاً في مستوى ضعفها منذ أوائل العقد الأول من القرن الحالي وقد سُجلت أقوى نسب انخفاض في كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية ونيبال وبوتان. وفي المقابل تشمل مجموعات فرعية أخرى من مجموعات أقل البلدان نمواً بلداناً شهدت ارتفاعاً أو انخفاضاً في مستويات الضعف وسرعة التأثر.

3- المضاعفات في الأجلين القصير والمتوسط

إن الآثار الصحية والاقتصادية والاجتماعية السلبية لأزمة كوفيد-19 التي تواجهها حالياً أقل البلدان نمواً والعجز في التنمية الذي طال أمده أمران يدعوان إلى ضرورة اتخاذ إجراءات سياساتية عاجلة من جانب صانعي السياسات في هذه البلدان وشركائها في التنمية. والأولويات الاقتصادية الرئيسية لأقل البلدان نمواً تندرج في أفقين زمنيين. أولاً، في الأجل القصير، هذه البلدان بحاجة إلى فعل "ما يتطلب الأمر فعله" لمواجهة الكساد الحالي، وتعزيز مداخيل مواطنيها وشركاتها ومزارعها، ودعم مستوى نشاط اقتصادها. وهذه الأولويات القصيرة الأجل مشتركة بين أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الأخرى والبلدان المتقدمة (الأونكتاد، 2020ج؛ بالدوين وويدر دي ماورو، 2020أ).

وأية تدابير تُتخذ في الأجل القصير يجب أن تكون لها رؤية وآفاق اقتصادية في الأجل القصير إلى الطويل ويجب أن تكون متناسقة مع سياسات التنمية المنفذة لأغراض الآفاق الأطول أجلاً[23]، وهذا يستتبع معالجة التغيرات الهيكلية الراسخة في اقتصادات أقل البلدان نمواً، بما يشمل أوجه ضعفها التي يمكن التغلب عليها أو تعويضها ببناء القدرة على الصمود أمام الصدمات.

والقدرة على الصمود تُفهم على أنها قدرة اقتصاد ما على تحمّل الصدمات الخارجية أو التعافي من الصدمات أو، كبديل، أو على أنها "قدرة نظام ما على التحسّب لأوضاع غير مؤاتية والتكيف معها وإعادة تنظيم نفسه بطريقة تعزز وتديم مسيرته الناجحة" (أونغار، 2018: 1). وفي الاقتصادات المتقدمة أو الناضجة، القدرة على الصمود هي نتيجة سياسات حذرة في مجال الاقتصاد الكلي (بريغوليو وآخرون، 2008). وفي حالة البلدان النامية، لا يمكن أن تُبنى القدرة على الصمود فقط على الأجل المتوسط إلى الطويل، وهي نتيجة عملية إنمائية ناجحة تمكّن الاقتصادات من التغلب على ظواهر التخلّف الاقتصادي الهيكلية الرئيسية من قبيل تركّز الإنتاج والصادرات، وفرط الاعتماد على الواردات من سلع أساسية وخدمات حيوية، وأوجه العجز المزمن في الحسابات الجارية، إلخ.... وفي حين أن البعض من أشكال الضعف (مثل الانفتاح وصِغر الحجم) قد تستمر في بعض البلدان، وذلك حتى بعد فترة من النمو الاقتصادي المستدام، فإن عملية التنمية تؤدي إلى اقتصاد أكثر قدرة على تحمّل الصدمات الخارجية والتعافي منها. وهذا يجسده ما يُعرف بـ "مفارقة سنغافورة" (بريغوليو وآخرون، 2008)، التي تشير إلى كون هذا البلد كان قادراً على النمو وتطوير القدرة على الصمود، وذلك على الرغم من خصائصه الجغرافية (صِغر الحجم، وبعد المسافات (الأصلية) عن المراكز الاقتصادية الرئيسية)، الأمر الذي كان من المفروض أن يشكل عائقاً أمام نموه وتنميته ولكنه تم التغلّب على هذا العائق في نهاية المطاف.

وبناء القدرة على الصمود في أقل البلدان نمواً يستتبع بالتالي معالجة أسباب الضعف الهيكلية الجذرية والتخلف الاقتصادي والفقر المترسخ. وهذه التحديات الإنمائية

(23) يرد تحليل هذه النقطة بمزيد من التفصيل في الفصل 5.

الطويلة العهد في أقل البلدان نمواً يرجع تاريخها إلى ما قبل أزمة كوفيد-19. وفي حين أن السياق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي يُفضي إلى أشكال متطرفة من الضعف والفقر المعقدة فإن هذه الظواهر لها قاسم مشترك: تدني مستوى تطور قدراتها الإنتاجية (ويرد في الفصل 2 التوسّع في هذا المفهوم بشكل أكثر استضافة). ويؤدي توسيع القدرات الإنتاجية والنهوض بمستواها واستخدامها إلى التغلب على الخصائص الهيكلية المفضية إلى أوجه الضعف. وفي الواقع فإن الانخفاض في مستوى الضعف الذي حققته بعض اقتصادات أقل البلدان نمواً منذ بداية القرن الحالي (الشكل 1-5) يفسرها إلى حد كبير التقدم الذي أحرزته هذه البلدان في تطوير قدراتها الإنتاجية ومن ثمّ تحقيق التحوّل الهيكلي (وهذه العمليات يرد تحليلها في الفصلين 2 و3).

ومع ذلك هناك خطر جدي في اتساع الفجوة بين أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الأخرى والبلدان المتقدمة. ومثل هذا الاختلاف والتباعد قد يزداد حدة في المستقبل نظراً لكون البلدان الأفضل أداءً من بين أقل البلدان نمواً هي، بشكل عام، تلك البلدان التي هي في مرحلة الخروج من فئة أقل البلدان نمواً أو تلك التي اقتربت من ذلك المعَلَم. وما أن تتحقق هذه العملية ستتألف فئة أقل البلدان نمواً من أضعف البلدان. غير أنه يجدر التشديد على أن تحليل مؤشر الضعف الاقتصادي والبيئي يوحي بأنه حتى البلدان المؤهلة للخروج من فئة أقل البلدان نمواً أو التي خرجت منها مؤخراً تظل ضعيفة للغاية وسريعة التأثر بالصدمات الخارجية. وافتقار هذه البلدان لعملية تحوّل هيكلي مستدامة، وعوامل الضعف، من قبيل تركّز الصادرات، والقيمة المضافة المحلية المحدودة، والاعتماد على واردات حساسة، والموارد المالية الأجنبية، كلها أمور من المحتمل أن يطول أمدها، مما سيجعل هذه البلدان أكثر عُرضة لأن تكون فريسة ما يُعرف بفخ الدخل المتوسط (الأونكتاد 2016أ).

دال- استمرار أهمية فئة أقل البلدان نمواً

في الوقت الذي يسعى فيه العالم إلى مواجهة التداعيات المترتبة عن جائحة كوفيد-19 وما يتبع ذلك من كساد عالمي، هناك نزعة مفهومة إلى إعطاء الأولوية في الخطاب السياسي إما إلى المشاغل الداخلية أو إلى المسائل التي لها صلة بالنظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي العالمي ككل. وينجرّ عن ذلك خطر ملموس يتمثل في كون مسائل خاصة ببلدان محددة من أقل البلدان نمواً سوف يعالجها المجتمع الدولي إلى حد كبير كأولوية ثانوية.

لكن، عوضاً عن مواجهة مثل هذه النتائج ما تحتاج إليه أقل البلدان نمواً هو اهتمام خاص من جانب المجتمع الدولي لدى معالجة أولوياتها في الأجلين القصير والطويل في آن واحد وتحدياتها في الأجل المتوسط إلى الطويل، وذلك ليس فقط بسبب خطورة الأزمات الراهنة واستمرار ضعفها وإنما أيضاً لأن هذه التطورات تأتي في وقت تناقش فيه أقل البلدان نمواً وشركاؤها في التنمية خطة عمل لإرشاد صانعي السياسات محلياً ودولياً لصالح أقل البلدان نمواً في العقد 2021-2030، لمتابعة برنامج عمل إسطنبول وما يُنتظر أن يُعتمد خلال مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً.

والمجتمع الدولي وأقل البلدان نمواً نفسها مدعوة إلى تركيز إجراءاتها وسياساتها لصالح أقل البلدان نمواً في المستقبل على توسيع وتعزيز واستخدام القدرات الإنتاجية في هذه البلدان، لا سيما وأن عجزها هو السبب الجذري لضعفها. وهذه الاستجابة سوف تُحدث التحوّل الهيكلي في اقتصادات أقل البلدان نمواً التي ستحتاج إلى إنجازها إذا ما أرادت تحقيق أهدافها الإنمائية. وهذا يحيل إلى أهداف التنمية المستدامة (الأونكتاد، 2014)، فضلاً عن الأهداف التي ستُعتمد في سياق مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً.

وفي هذه الخلفية من الحيوي تماماً إبراز استمرار أهمية فئة أقل البلدان نمواً، وليس فقط أثناء "الإغلاق الشامل" وعواقبها الفورية وإنما أيضاً، طوال العقد، الأمر الذي سيشهد تداخلاً بين المتبقي من آفاق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وبرنامج العمل المقبل لأقل البلدان نمواً. وبهذا الخصوص فإن أسباب التأكيد مجدداً على أن أقل البلدان نمواً هي "ساحة المعركة التي ستُكسب فيها معركة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 أو ستخسر" (الأونكتاد، 2015أ: 14) تتجاوز مجرد الالتزام الأخلاقي بـ"عدم ترك أحد خلف الركَب"، وتعكس الاعتبارات الطويلة الأجل ذات الصلة بمفاهيم المنافع العامة العالمية واحتمال تسجيل آثار إيجابية وأخرى سلبية غير مباشرة في جميع الأمم في عالم مترابط بشكل متزايد.

وحتى قبل الأزمة الراهنة كان هناك عدد قليل من المؤشرات التي تفيد بأن أقل البلدان نمواً كانت على المسار الصحيح لتحقيق الأهداف المحددة في خطة عمل إسطنبول. وعلى مدى الأعوام القليلة الماضية ظل عدد أقل البلدان

النامية القادرة على تحقيق الهدف المتمثل في تحقيق معدل نمو بنسبة 7 في المائة يتناقص باطراد (الأونكتاد، 2018ب، 2019أ). وفي الأثناء، ظلت حصة أقل البلدان نمواً في الناتج العالمي باستمرار دون نسبة 1,5 في المائة، الأمر الذي زاد من إبراز تهميشها الاقتصادي واستمرار الفجوة القائمة بينها وبين البلدان النامية الأخرى والبلدان المتقدمة. وفي نفس السياق، فإنّ حصة أقل البلدان نمواً في الصادرات العالمية ما انفكّت تتأرجح في حدود 1 في المائة تقريباً منذ عام 2008، بالرغم من الهدف المحدد في خطة عمل إسطنبول (المعاد تأكيده لاحقاً في أهداف التنمية المستدامة) المتمثل في مضاعفة تلك الحصة.

الشكل 1-6

حصة أقل البلدان نمواً في صادرات البضائع العالمية، المجموع الكلي وبحسب مجموعات المنتجات، 2000-2019

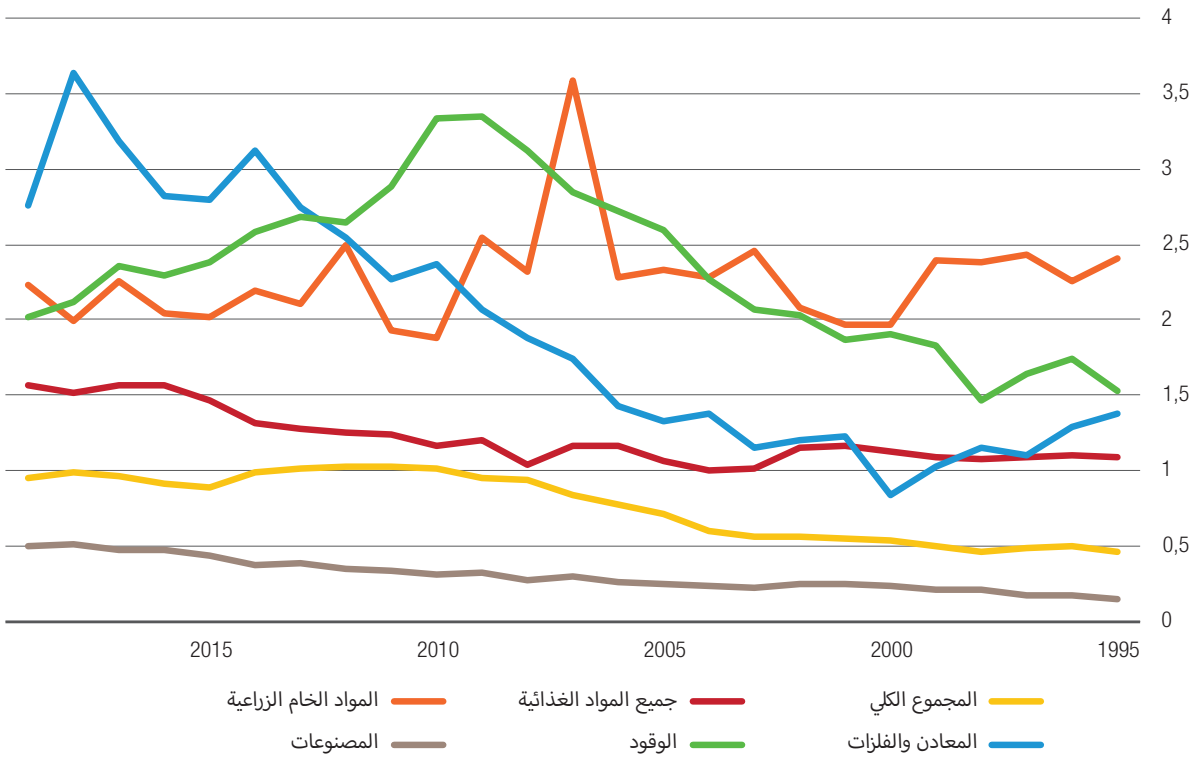

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد بالاستناد إلى البيانات المقدمة من مجموعة بيانات الأونكتاد الإحصائية [اطُلع عليها في أيلول/سبتمبر 2020].

ملاحظة: لأغراض المقارنة على مر الزمن، يشير الرقم إلى 46 بلداً من أقل البلدان نمواً طوال كامل الفترة (البيانات التجارية لجنوب السودان غير متاحة).

وفي الواقع فإن حصة صادرات أقل البلدان نمواً صغيرة نسبياً (دون 3,5 في المائة)، وذلك حتى بالنسبة للسلع الأساسية الأولية التي تمثل العامود الفقري لإيرادات صادراتها، ألا وهي الوقود وبدرجة أدنى الفلزات والمعادن، فضلاً عن المواد الزراعية والمواد الخام (الشكل 1-6). وما يبعث أكثر على الاندهاش مع ذلك هو استمرار انخفاض حصة صادرات المصنوعات العالمية في السوق، إذ تبلغ بالكاد 0,5 في المائة من المجموع الكلي العالمي وتتمثل أساساً في الملبوسات والمنسوجات. وهـذا ينعكس في مساهمة قطاع التصنيع المحدودة نسبياً (12 في المائة) في إجمالي القيمة المضافة التي كانت هامشياً أعلى في عام 2011 ولكن على نفس المستوى تقريباً في أوائل ثمانينات القرن الماضي. وفي هذه الخلفية من البديهي أن جزءاً كبيراً من خطة عمل إسطنبول سيظل غير مُنجز بحلول عام 2021؛ كما أنه من غير المنطقي توقّع تحسينات تُذكر في الأجل القصير نظراً لأن من المتوقع أن يُحدث كوفيد-19 "أسوأ كساد منذ الكساد الأعظم" (صندوق النقد الدولي، 2020أ: 5).

وبصرف النظر عن صِغر الـوزن الاقتصادي لأقل البلدان نمواً فإن جزءاً من أهمية فئة أقل البلدان نمواً ناجم عن كون هذه البلدان السبعة والأربعين تمثل حصة هامة وآخذة في الارتفاع في سكان العالم. ويُقدّر أن 1,06 بليون شخص يعيشون حالياً في أقل البلدان نمواً وأن سكان هذه البلدان سيزداد عددهم ليصل إلى 1,31 بليون شخص بحلول عام 2030 وستصبح هذه البلدان تعد نسبة 15 في المائة من البشرية جمعاء (الشكل 1-7).

كما أنه من غير المحتمل أن تغير الحالات المتوقعة للخروج من فئة أقل البلدان نمواً هذه الصورة تغييراً جذرياً.

وحتى إذا استثنينا البلدان التي وفت بمعايير الخروج من فئة أقل البلدان نمواً في عام 2018، أي أنغولا، وبنغلاديش، وبوتان، وتيمور – ليشتي، وجـزر سليمان، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسـان تومي وبرينسيبي، وفانواتو، وكيريباس، وميانمار، ونيبال، تعد أقل البلدان نمواً المتبقية 766 مليون نسمة (10 في المائة من مجموع سكان العالم)، ويُنتظر أن يرتفع هذا الرقم إلى قرابة بليون شخص في عام 2030.

الشكل 1–7

سكان أقل البلدان نمواً وحصتهم في إجمالي سكان العالم، 2000–2020

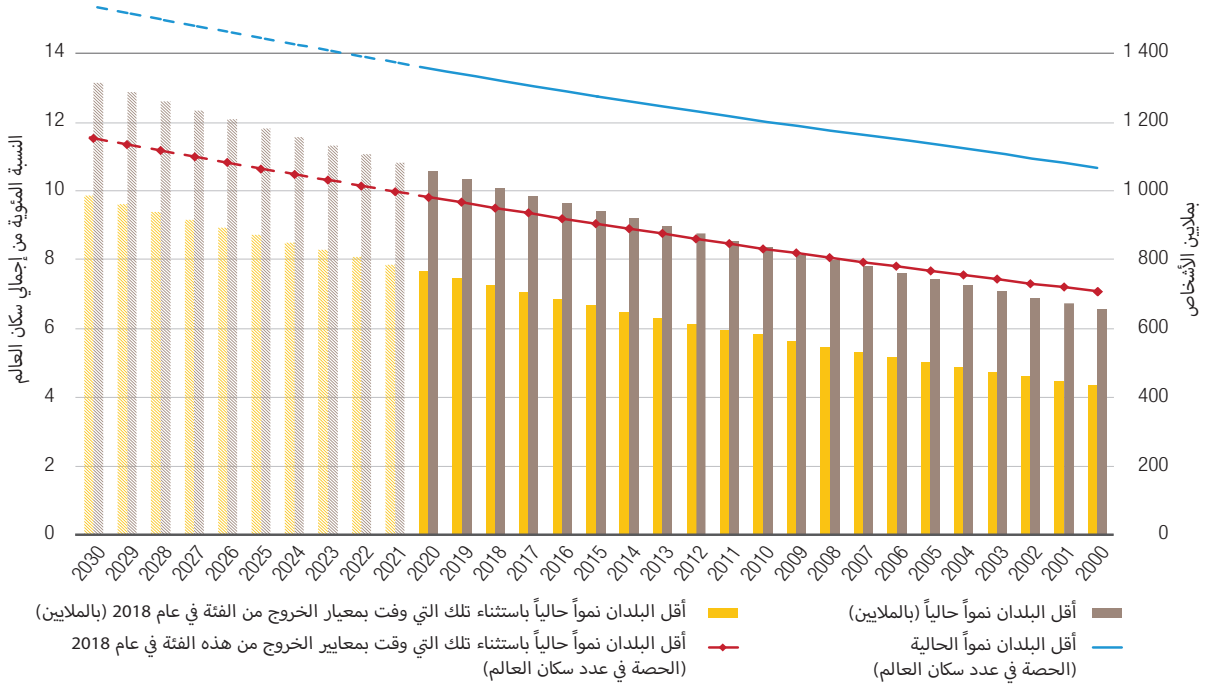

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد بالاستناد إلى البيانات المقدمة من إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (2019).

وبالإضافة إلى ذلك، ومع استمرار تقدم الانتقال الديمغرافي بخطى بطيئة فإن تركيبة السكان في أقل البلدان نمواً ما زالت تتميز بنسبة عالية من الشباب – وهذه نزعة يُنتظر أن تستمر في العقد الجديد (الشكل 1–8). وفي 2020، كانت نسبة 39 في المائة من سكان أقل البلدان نمواً تتمثل في أشخاص دون سن 15 عاماً في حين أن نسبة الإعالة العمرية يُتوقع أن تنخفض من نسبة 74 في المائة الحالية إلى 67 في المائة في عام 2030[24]. ومن منظور عالمي يعني ذلك أن أقل البلدان نمواً تمثل حالياً نسبة 20 في المائة من شباب العالم ووزنهم مؤهل للارتفاع بأربع نقاط مئوية بحلول عام 2030. وهذه النزعات الطويلة الأجل لها مضاعفات واسعة النطاق من حيث حجم السوق وحيويتها المحتملين، وتحديات سوق العمل، والتعليم، والصحة، ولكن أيضاً فيما يتصل بالآفاق المرتقبة للتوسع العمراني، والهجرة، والتوترات الاجتماعية – الاقتصادية المحتملة. وجميع هذه الأمور تضاف إلى مزيد التركيز على أهمية تشجيع الانتعاش المستدام والواسع في أقل البلدان نمواً – أي انتعاش يقوم على تطوير القدرات الإنتاجية لهذه البلدان والتحول الهيكلي الناتج عن ذلك في اقتصادها، فضلاً عن خلق ما يكفي من فرص العمل لاستيعاب العدد المتنامي من عدد داخلي سوق العمل الجُدد.

وببلوغ النمو الديمغرافي نسبة 2,3 في المائة في السنة وما لا يقل عن 39 في المائة من عدد السكان البالغين من

(24) نسبة الإعالة العمرية هي قياس لعدد الأشخاص المعالين البالغين من العمر ما بين صفر و14 عاماً وأكثر من 65 عاماً، مقارنة مع إجمالي السكان البالغين من العمر ما بين 15 و64 عاماً. وتُستخدم هذه النسبة لقياس الضغط على السكان المنتجين.

سيمثل عدد سكان أقل البلدان نمواً نسبة

15 في المائة

من إجمالي عدد سكان العالم في عام 2030

العمر أقل من 15 عاماً، وتنامي مشاركة المرأة في العمل، فإن توفير العمل في أقل البلدان نمواً يُنتظر أن يزداد توسعاً بشكل سريع. وفي الفترة 2021–2030 سوف ترتفع القوة العاملة في أقل البلدان نمواً بمعدل متوسط قدره 13,2 مليون عامل في السنة – أو ما لا يقل عن 46 في المائة من توسع قوة العمل العالمية – مرتفعة من 10,1 مليون عامل في إطار برنامج خطة عمل إسطنبول، حسب تقديرات منظمة العمل الدولية (الشكل 1–9). وتشير المعطيات التاريخية إلى أن تسخير مثل هذا التوسع السريع القوة العاملة سوف تتوقف حتماً على قدرة اقتصادات أقل البلدان نمواً على خلق ما يكفي من الفرص لأغراض العمل المنتج خارج القطاع الزراعي، بما يحدد في نهاية المطاف اتجاه وسرعة عملية تحولها الهيكلي.

الشكل 1–8

تركيبة سكان أقل البلدان نمواً بحسب الفئة العمرية

(2020 و2030؛ أقل البلدان نمواً الحالية البالغ عددها 47 بلداً)

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد بالاستناد إلى البيانات المقدمة من إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (2019).

بالتالي، ومع تسارع التحضيرات لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، أصبحت أقل البلدان نمواً تمثل البؤرة الرئيسية للفقر المدقع على نطاق العالم (فالنسيسي، 2020). وأقل البلدان نمواً التي تمثل بالكاد نسبة 14 في المائة من سكان العالم يقدّر أن تمثل أكثر من 50 في المائة من سكان العالم الذين يعيشون بأقل من 1,90 دولار في اليوم على مستوى عالمي وقرابة 34 في المائة من الذين يعيشون بأقل من 3,20 دولار في اليوم (الشكل 1–10). وتشير الأدلة من هذا النوع إلى الاستقطاب الجغرافي المتواصل للفقر وتوفر دليلاً وافياً على الضخامة البحتة لأوجه اللامساواة في العالم. وتعلّل هذه الأدلة أيضاً حجة أن أقل البلدان نمواً تمثل محكاً لاختبار خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما فيما يتصل بوعود "عدم ترك أحد خلف الركب"، والحد من أوجه اللامساواة العالمية واستئصال الفقر المدقع (الأونكتاد، 2015أ).

وبالأساس، ربما أكّدت هذه التوجهات التحديات التي يواجهها بلدان عديدة من أقل البلدان نمواً تسعى إلى الإفلات من شراك الفقر المحتمل، وهي حالات تقيّد فيها قوتهم الشرائية المحدودة حجم السوق المحلية ومن المحتمل أن تعيق جدوى الاستثمارات التي يحتاج إليها الأمر أيما حاجة (ولا سيما في "رأس المال الاجتماعي العام"، حيث تكون التكاليف الثابتة والعائدات المتنامية محلياً سائدة). ويُستخدم الشكل 1–10 أيضاً كتذكير بالخطر الملموس المتمثل في كون العديد من أقل البلدان نمواً سوف تزداد تخلفاً في الجهود الرامية إلى استئصال الفقر، مقارنة مع البلدان النامية الأخرى والبلدان المتقدمة؛ وسوف يصبح ذلك أكثر ترجيحاً إذا تبين أن الانتكاس الحالي أكثر عمقاً و/أو أطول أمداً مما كان متوقعاً أو إذا أرهق الكساد قدرة أقل البلدان نمواً على تحمّل الديون وأحدث اختلالاً في ميزان المدفوعات. وهذا مصدر قلق بشكل خاص بالنسبة لأقل البلدان نمواً في أفريقيا التي أظهرت تقدماً متباطئاً نسبياً في جهودها الرامية إلى الحد من الفقر.

ومن وجهة نظر المجتمع الدولي فإن الأدلة أعلاه تستحق عناية خاصة ليس أقلها لأن التنمية الاجتماعية – الاقتصادية المنخفضة عادة ما تُعتبر محركاً نافذاً لعدم الاستقرار والنزاعات والهجرة، ولا سيما إذا رافقته ضغوط متزايدة على الموارد الطبيعية، وآثار تغير المناخ السلبية المتفاقمة، ومحدودية القدرات المؤسسية (هندركس وصالحيان، 2012؛ ماك وآخرون، 2019؛ الأمم المتحدة، 2019؛ بيترس وآخرون، 2020). وعلى الرغم من أنّ كل ما كُتب عن الموضوع بعيد كل البعد عن أن يكون مجمعاً على العلاقة بين هذه العناصر ليس هناك شك ضئيل في أن النتائج الاجتماعية – الاقتصادية المتدنية في أقل البلدان نمواً قد تقوّض العوامل التمكينية للتنمية المستدامة، مما قد يُحدث آثاراً سلبية غير مباشرة على البلدان المجاورة وغيرها. وبالمثل فإن أوجه اللامساواة فيما يتصل بالفقر وأوجه التفاوت في القوة التي تبلور بشكل واضح سياق الاقتصاد السياسي الذي تتم فيه مشاريع التعاون الدولي الملموسة، وبالتالي تؤثر إلى حد كبير في النواتج والفعالية إجمالاً (الأونكتاد، 2017أ، 2019ب؛ سوفاكول وآخرون، 2017).

الشكل 1–9

متوسط توسّع القوة العاملة في أقل البلدان نمواً، 2011–2030

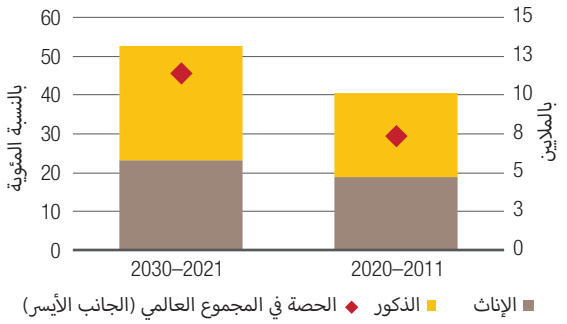

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد بالاستناد إلى بيانات مقدمة من منظمة العمل الدولية، قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية الإحصائية [اطُلع عليها في حزيران/يونيه 2020].

وتوحي الاعتبارات أعلاه بأن أهمية التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً تتجاوز دورها الهامشي في الاقتصاد العالمي وتستحق عناية ملائمة ودعماً متناسب مع أهميتها من وجهة نظر دولية. وهذه الحجة تكتسب مزيداً من القوة في ضوء جائحة كوفيد–19، التي أبرزت المفهوم الذي كان يُستخدم حتى ذلك الحين أساساً في الهندسة والمجال الإيكولوجي/البيئي، ألا وهو مفهوم قدرة النظم على التكيف. وفي هذا السياق فإن ما أحدثه ذلك من أثر صحي سريع على العديد من الأبعاد الأخرى التي تتراوح بين المجال الاجتماعي – الاقتصادي والتنقل والبيئة، قد أكد العناصر الحيوية للترابط الشامل الذي لم يعد من الممكن تجاهله. والتوترات المحتملة بين (فرط) التشديد على الفعالية والتخصص، مقابل الازدواجية والترابط قد ظهرت على السطح هي الأخرى (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2020ب؛ أونغار، 2018). وفي إطار الأنماط المعقدة للترابط العالمي، يضع النقاش الناشئ بشأن القدرة على التكيف تشديداً متجدداً على الشمولية/العالمية وعلى الدور الأساسي للتعاون الدولي، بما يضيف بُعداً استراتيجياً جديداً إلى الدعوة إلى

أهمية التنمية في أقل البلدان نمواً تتجاوز دورها الهامشي في الاقتصاد العالمي

السهر على عدم تخلف أقل البلدان نمواً عن الركب في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة.

وهناك سبب أخير لاستمرار أهمية فئة أقل البلدان نمواً ناجم عن السياق الدولي الناشئ. وبعد أعوام من تآكل دعم تعددية الأطـراف ومع كفاح العالم من أجل مواجهة الكساد العالمي الأشد آثاراً منذ الكساد الأعظم، هناك إدراك متنامٍ لكون نظام تعدد الأطراف بحاجة إلى إنعاش وتحديث لمواءمة تحديات القرن الحادي والعشرين، مع العلم أن التنمية المستدامة تحدٍ حيوي وجيه بشكل خاص. غير أنه توجد أيضاً مع ذلك مشاغل متصاعدة تخوّفاً من أن النظام الدولي قد يصبح مجزأ ومسيساً بشكل متزايد. وفي يومنا هذا الذي نشهد فيه أوجه عدم يقين وخيبة أمل، من اللافت للنظر أن مفهوم أقل البلدان نمواً يظل ذا دلالة وفئة متفق عليها عالمياً لتحديد البلدان التي هي بحاجة إلى دعم خاص.

الشكل 1-10

حصة أقل البلدان نمواً في سكان وفقراء العالم، بحسب خط الفقر الدولي

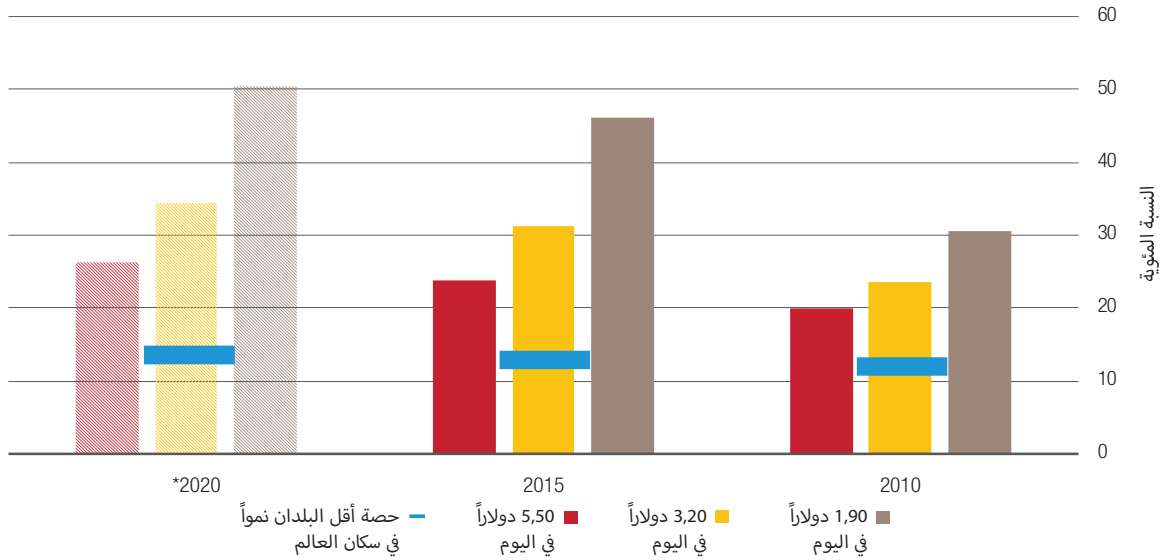

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد بالاستناد إلى قالنسيسي (2020).

ملاحظة: لأغراض المقارنة مع مر الزمن، يشير الرقم إلى 47 بلداً من أقل البلدان نمواً وذلك حتى بالنسبة لعامي 2010 و2015.

هاء- أهداف وبنية هذا التقرير

لقد أبرزت الفروع السابقة جسامة وحجم التحديات الإنمائية التي تواجهها أقل البلدان نمواً. وطبيعة هذه التحديات الهيكلية والتي طال أمدها كانت حاضرة قبل جائحة كوفيد-19 ولكن اندلاع الأزمات المتعددة في وقت لاحق قد زادها تفاقماً. ويرمي هذا التقرير إلى تقديم مساهمة في النقاش والتخطيط للتوجه الاقتصادي لأقل البلدان نمواً ولإجـراءات شركائها في التنمية دعماً لتنمية أقل البلدان نمواً في العقد الجديد. ويركّز التقرير على القدرات الإنتاجية التي ستحتاج لها أقل البلدان نمواً في عشرينات القرن الحالي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وغير ذلك من الأهداف الإنمائية التي من المرجّح أن يحددها مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً.

وبقية التقرير منظمة على النحو التالي. يوفّر الفصل الثاني إطاراً يوجّه العرض اللاحق لبحث وتحليل الأونكتاد بشأن أقل البلدان نمواً، فضلاً عن مناقشات السياسات العامة التي ستلي ذلك. ويبدأ بمناقشة مفهوم القدرات الإنتاجية، الذي يشمل مساهمة الأونكتاد في تحديد مفهومها وقياسها، ثم يعتمد نهجاً حيوياً للتوسّع في تلك العناصر الأساسية للقدرات الإنتاجية. ويبيّن الفصل الكيفية التي يُفضي بها تقدّمها إلى التحويل الهيكلي لاقتصاداتها وكيفية حصول هذه العملية في أقل البلدان

نمواً حتى الآن، ويناقش البعض من العوامل الرئيسية التي تحكم تطور القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً في العقد المقبل، ولا سيما الثورة التكنولوجية التي يشهدها العالم حالياً.

ويقوم الفصل 3 بتحليل قائم على التجربة في تطوير القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً ويقيم مقارنات بين فرادى أقل البلدان نمواً وبلدان نامية أخرى. ويستخدم مؤشر الأونكتاد للقدرات الإنتاجية والعناصر الفرعية المكوّنة له ويعرض استخدامها لأغراض البحث القائم على التجربة وتحليل السياسات العامة، بما في ذلك تقييم أداء أقل البلدان نمواً خلال فترة تنفيذ برنامج عمل إسطنبول. ويبين الفصل 3 أن معظم أقل البلدان نمواً قد ظلت خلف الركب مقارنة مع البلدان النامية الأخرى وهي تسير عادة دون الحدود الفاعلة.

وبالنظر إلى التحليل المتعقّل لتطوير القدرات الإنتاجية أثناء فترة برنامج عمل إسطنبول، من الأهمية بمكان البحث عن بدائل واتخاذ تدابير استباقية لعكس اتجاه الماضي المتمثل في بقاء أقل البلدان نمواً متخلفة عن الركَب. ويحلّل الفصل 4 مسألة الاستفادة من التكنولوجيات الرقمية في أقل البلدان نمواً ويبحث فيما إذا كانت هذه الاستفادة التكنولوجية تنحصر في حالات قليلة أو ما إذا كانت ليكون لها أثر تحويلي. ويُبرز هذا الفصل بشكل واضح أهمية نُهُج السياسات العامة في التأثير على هذه النتائج البديلة.

ويبيّن الفصل 5 الخيارات المتاحة أمام أقل البلدان نمواً والمجتمع الدولي لتعزيز عملية تنمية هذه البلدان في عشرينات القرن الحالي. والتحليل موجّه إلى صانعي السياسات في أقل البلدان نمواً أنفسهم وإلى المجتمع الدولي بشكل عام. وقد سلّطت أزمة كوفيد-19 ضوءاً جديداً على الروابط بين القدرات الإنتاجية والقدرة على التكيف، وعلى العجز الذي تشكو منه أقل البلدان نمواً في كلا المجالين. وأوجه القصور هذه بحاجة إلى معالجة بالجمع بين دفع قوي للاستثمار على المستوى الصناعي الكلي وعلى المستوى المتوسط وسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار المركّزة على تسريع التحوّل الهيكلي لاقتصادات أقل البلدان نمواً. والسياسات العامة يجب أن تكون استباقية وتؤدي دوراً تنسيقياً. وعلى الجانب الخارجي، عليها أن تسخر استراتيجياً مبادرات التجارة الخارجية والتكامل الإقليمي على عدة مستويات، من بينها الهياكل الأساسية والبحث والتطوير.

أما على الصعيد الدولي فهناك خطر أن تهمّش قضايا أقل البلدان نمواً بالنظر إلى التطورات العالمية الراهنة. ويعيد هذا التقرير تأكيد أهمية فئة أقل البلدان نمواً والحاجة إلى قيام المجتمع الدولي بتجديد تعهدها بهذه البلدان من خلال جيل جديد من آليات الدعم الدولية. والمبادرات بحاجة إلى تعزيز أو ترسيخ، ولا سيما في مجالي دعم التجارة ونقل التكنولوجيا.

القدرات الإنتاجية هي

الموارد الإنتاجية

قدرات ريادة المشاريع

الروابط الإنتاجية

... التي يؤدي تطورها الحيوي إلى

التحوّل الهيكلي للاقتصادات

التكنولوجيات الرقمية ستؤثر بشدة على تطوير القدرات الإنتاجية في المستقبل

الفصل

2

القدرات الإنتاجية والتحوّل الهيكلي: إعطاء المفاهيم شكلاً ملموساً

الفصل 2

القدرات الإنتاجية والتحوّل الهيكلي: إعطاء المفاهيم شكلاً ملموساً

ألف - مقدمة **31**

باء - مفهوم القدرات الإنتاجية **31**

1- العناصر المكوّنة لمفهوم القدرات الإنتاجية 31

2- صنع السياسات 34

3- القياس 34

جيم - التحول الهيكلي **35**

1- العمليات والنتائج 35

2- سياق عمليات التحوّل الهيكلي 36

دال - الأنماط الحديثة للتحوّل الهيكلي في أقل البلدان نمواً **37**

1- حيوية دور البنى التحتية 37

(أ) تعددية وظائف البنى التحتية 38

(ب) البنى التحتية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والفجوة الرقمية 39

2- وتيرة التحوّل الهيكلي واتجاهه 42

(أ) الناتج 44

(ب) العمالة 44

(ج) الإنتاجية 48

(د) هل أن أقل البلدان نمواً متقاربة أم متباعدة؟ 52

3- المضاعفات 53

هاء - قدرات أقل البلدان نمواً الإنتاجية في العقد الجديد **54**

1- الاتجاهات التي تؤثر في تطور القدرات الإنتاجية في المستقبل 55

2- الثورة التكنولوجية 55

ألف- مقدمة

كما وردت الإشارة إلى ذلك في الفصل 1 فإن الأولوية الرئيسية بالنسبة لأقل البلدان نمواً في السياق الحالي تتمثل في التعافي من الكساد الناتج عن جائحة كوفيد، وتدارك الأوضاع خلال الأزمة الحالية من حيث النواتج، والعمالة، والأوضاع الاجتماعية، كما تتمثل أيضاً في تحديد الشروط لإقامة مستقبل أكثر مرونة. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال بناء قدرات إنتاجية وتجميع هذه القدرات والنهوض بها بطريقة تفضي إلى نمو اقتصاداتها الهيكلي، مع ما يرافق ذلك من تغير اجتماعي. وقبل تحديد مضاعفات مثل هذه الاستراتيجية ومسار العمل هذا وبناء السياسات العامة (انظر الفصل 5) من الضروري أن تُحدد بدقة مفاهيم القدرات الإنتاجية والتحول الهيكلي. وبعيداً عن مجرّد استيعاب الصيغة المفاهيمية صانعو السياسات بحاجة إلى فهم ديناميكا تطوير القدرات الإنتاجية والتحول الهيكلي. وبالإلمام بهذه العمليات من الممكن استنباط استراتيجيات وسياسات تفضي إلى النتائج المنشودة اقتصادياً واجتماعياً. وبالإضافة إلى ذلك، من الحيوي وضع هذه العمليات في سياق تجلياتها الحالية، ولا سيما فيما يخص النزعات والتطورات الدولية الراهنة التي تشمل تطوير القدرات الإنتاجية والتحول الهيكلي. وسوف يسمح ذلك بمواجهة تحديات العقد الجديد، الذي هو الإطار الزمني النهائي المحدد لتحقيق العالم لأهداف التنمية المستدامة ولكي تنفذ أقل البلدان نمواً خطة العمل الجديدة المنتظر الموافقة عليها خلال مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً.

ويعرض هذا التقرير الإطار المفاهيمي الذي تتمحور حوله بقية التقرير. ويناقش الفرع باء مفهوم القدرات الإنتاجية والعناصر المكونة لها. ويبحث الفرع جيم مفهوم التحول الهيكلي ويشرح سبب كونه يمثل شرطاً أساسياً لبلوغ أقل البلدان نمواً أهدافها الإنمائية. أما الفرع دال فيقيّم أنماط التحول الهيكلي التي شهدتها أقل البلدان نمواً في الألفية الجديدة ويقارن التقدم المحرز صوب تحقيق الأهـداف والغايات المحددة في برنامج عمل بروكسيل وفي برنامج عمل إسطنبول. والفرع الأخير يتطلع إلى المستقبل. وهو ينظر في القدرات الإنتاجية التي تحتاج أقل البلدان نمواً إليها في العقد الجديد لتحقيق أهدافها الإنمائية وإبراز العوامل الرئيسية التي ستبلور تطوير القدرات الإنتاجية في عشرينات القرن الحالي. ولا سيما التكنولوجيات الرائدة.

باء- مفهوم القدرات الإنتاجية

لقد أدى الأونكتاد دوراً رئيسياً في النهوض بملامح الـقـدرات الإنتاجية في تحليله ووضعه لسياسات التنمية المستدامة، ولا سيما فيما يتصل بأقل البلدان نمواً. وتمثلت مساهماته في تحديد المفاهيم وقياسها والدفاع عن إدماجها في صلب صنع السياسات الإنمائية. وهذه المساهمات المختلفة سيتم استعراضها لاحقاً في هذا التقرير.

1- العناصر المكوّنة لمفهوم القدرات الإنتاجية

إن مفهوم القدرات الإنتاجية عرضه الأونكتاد لأول مرة بطريقة منهجية في تقرير *أقل البلدان نمواً لعام 2006: تنمية القدرات الإنتاجية* (الأونكتاد، 2006). وحدّد هذا التقرير مفاهيم القدرات الإنتاجية ووجّه النظر إلى كيفية تركيز استراتيجيات التنمية على هذه المفاهيم بالنسبة لأقل البلدان نمواً. وهذا النهج، إذ ركّز على أقل البدان نمواً، فقد كان وجيهاً أيضاً في حالة بلدان نامية أخرى[1]. وقد اقترح تقرير 2006 مفهوماً واسعاً يستند إلى تقاليد نظرية مختلفة لها صلة بفهم النمو والتنمية الاقتصاديين.

والتصوّر المفاهيمي المعروض في هذا التقرير يظل صائباً إلى يومنا هذا. والتجليات الملموسة للقدرات الإنتاجية والعمليات الفعلية التي تؤثر في التنمية قد تطورت إلى حد كبير في الآونة الأخيرة. وأعاد الأونكتاد النظر في عمله المفاهيمي وعمّقه بشأن القدرات الإنتاجية في عدة مناسبات آخرها في الأونكتاد (2020د). والمفهوم معروض أدناه لإبـراز استمرار صحته من الناحية النظرية واستمرار وجاهة سياسته فيما يتصل بنهجه تجاه صنع السياسات الإنمائية.

والقدرات الإنتاجية معرّفة بأنها "الموارد الإنتاجية وقدرات تنظيم المشاريع وروابط الإنتاج التي تحدد مجتمعة

(1) سلّم التقرير بأن القدرات الإنتاجية قد حُددت مفاهيمها أيضاً بطرق مختلفة من جانب منظمات وهيئات دولية أخرى كانت قد أبرزت بعض الجوانب المحددة الخاصة بالقدرات الإنتاجية، من قبيل الجوانب الصناعية أو التجارية أو جوانب تطوير القدرات البشرية (الأونكتاد، 2006: 62-63).

الشكل 2-1

القدرات الإنتاجية والتحوّل الهيكلي

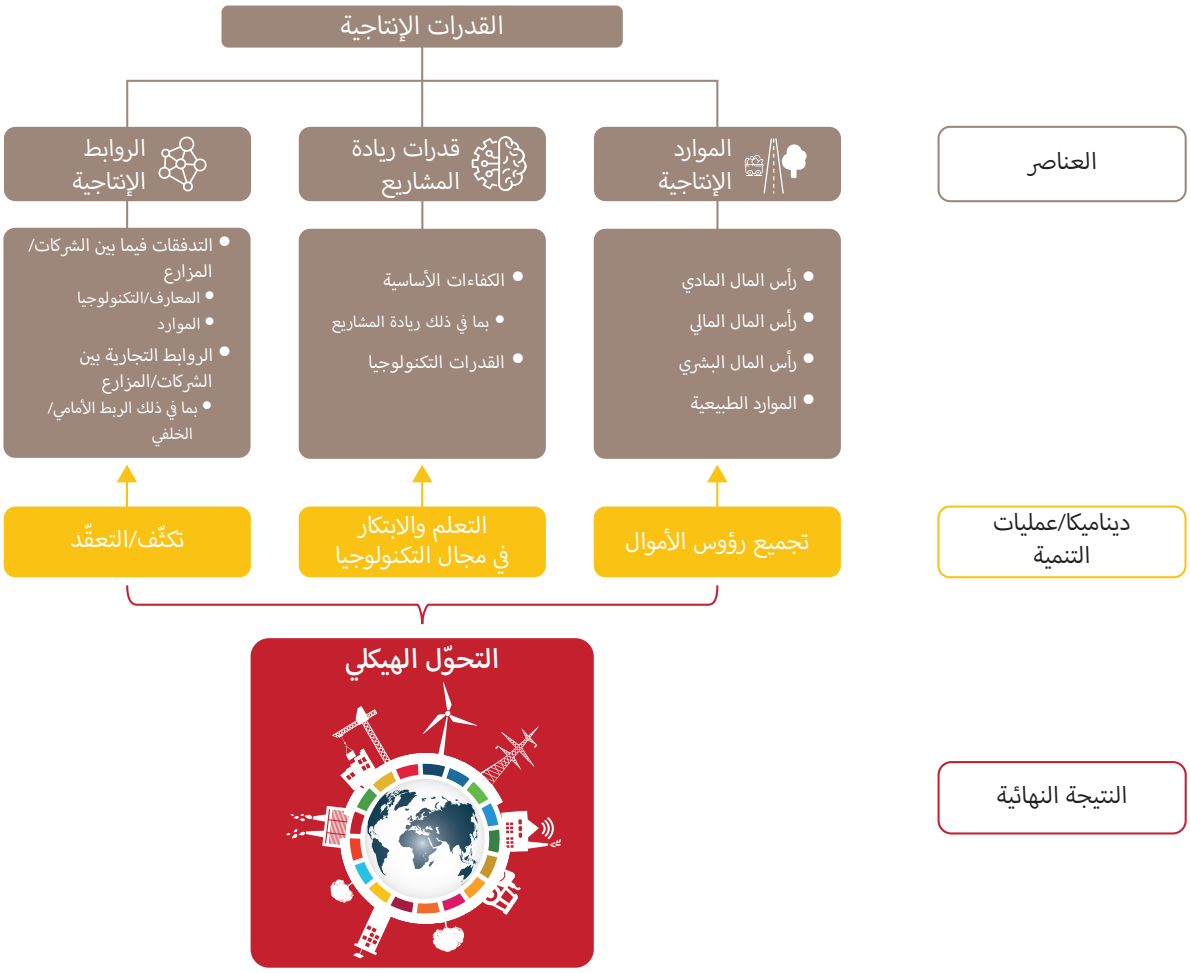

المصدر: أمانة الأونكتاد.

قدرة بلد ما على إنتاج السلع والخدمات وتمكّنه من النمو والتطور" (الأونكتاد، 2006: 61)[2]. وعناصرها الأساسية هي الموارد الإنتاجية والقدرات في مجال ريادة المشاريع وروابط الإنتاج، على أن يُفهم كل واحد منها على أنه يشمل العناصر المكوِّنة المشار إليها في الشكل 2-1.

الموارد الإنتاجية هي عوامل إنتاج، من بينها أنواع مختلفة من الموارد ورؤوس الأمـوال الإنتاجية. وهي تشمل رأس المال المالي ورأس المال المادي، وهذا الأخير يشمل كلاً من الآلات والمعدات (التي تُشغّل عادة على مستوى الشركة/المزرعة) والبنى التحتية. والبنية التحتية المادية هي نوع من أنواع الموارد الإنتاجية حيث تشكو أقل البلدان نمواً بشكل خاص من ثغرات مقارنة مع البلدان الأخرى، وأوجه القصور هذه لديها نزعة إلى عرقلة تطور عناصر أخرى من العناصر المكوّنة للقدرات الإنتاجية (الفرع دال-1). والموارد الطبيعية، على خلاف ذلك، هي واحد من المجالات القليلة التي فيها نزعة لدى أقل البلدان نمواً إلى الأداء بشكل أفضل مما هو عليه الحال في بلدان أخرى، سواء كانت بلداناً نامية أو بلداناً متقدمة (الفصل 3).

القـدرات على ريـادة المشاريع هي "المهارات والمعارف والمعلومات التي تمتلكها المؤسسات، أولاً لتعبئة

(2) تعريف بديل للقدرات الإنتاجية هو: "مجموعة من أنواع مختلفة من القدرات الإنتاجية والتنظيمية والتكنولوجية والابتكارية مجسّدة في المنظمات والمؤسسات والبنى التحتية التي يحدد تكاملها قدرة البلد على إنتاج السلع والخدمات في سوق عالمية تنافسية" (الأونكتاد، 2020د: 29).

الموارد الإنتاجية من أجل تحويل المدخلات إلى مخرجات يمكن أن تُلبي بشكل تنافسي الطلب الحالي والمستقبلي، وثانياً، الاستثمار والابتكار ورفع مستوى المنتجات وجودتها بل وحتى خلق الأسـواق" (الأونكتاد، 2006: 64). وهي تشمل بالأساس ريادة المشاريع التي تُناقش باستفاضة مساهمتها الحيوية في تنمية أقل البلدان نمواً في تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2018: ريادة الأعمال لأحداث التحوّل الهيكلي: بعيداً عن واقع سير العمل كالمعتاد (الأونكتاد، 2018أ).

القدرات على ريادة المشاريع تشمل أيضاً القدرات التكنولوجية التي تشمل بدورها المهارات اللازمة للاستثمار والإنتاج وإقامة الروابط على مستوى الشركة/المزرعة. ويشمل ذلك المهارات اللازمة لتحديد التكنولوجيا المناسبة ونطاق وحجم المشاريع الاستثمارية، فضلاً عن الفعالية التي تعمل بها وحدات الإنتاج. وعلى الصعيد الوطني ليست هذه القدرات مجرد تجميع لقدرات فرادى الشركات/المزارع، وإنما هي أيضاً التفاعل المتطور لفرادى الوحدات مع بيئة الاقتصاد الكلي (1992). والقدرات التكنولوجية التي تتطلبها أحدث موجة رئيسية من الابتكار التكنولوجي (أي التقنيات الرقمية) ستتم مناقشتها بتفصيل في الفصل 4.

الروابط الإنتاجية هي التدفقات بين الوحدات الإنتاجية (الشركات/المزارع) للسلع والخدمات والمعارف والتكنولوجيا والمعلومات والموارد الإنتاجية (بما في ذلك الموارد البشرية). وهي تشمل التبادلات بين الوحدات الإنتاجية ذات الأحجام المختلفة (المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم)، والملكية (المحلية/الأجنبية، والعامة/الخاصة). والعمل في قطاعات مختلفة.

لا يمكن تحقيق النمو الاقـتـصـادي المستدام إلا من خلال التوسّع والتنمية والاستخدام الكامل للقدرات الإنتاجية. ومن ثم نُدرك الدور المركزي الذي يجب أن تؤديه القدرات الإنتاجية في استراتيجيات التنمية الوطنية والدولية وعمليات تطوير القدرات الإنتاجية والنتائج ترد مناقشتها في الفرع جيم أدناه.

وكان الهدف من تصوّر الأونكتاد للقدرات الإنتاجية هو مدّ صانعي السياسات بفهم أفضل لديناميكا النمو والتنمية والتحوّل الهيكلي، فضلاً عن إبراز العقبات التي تقف أمام هذه العمليات. وهذا يطعن في العديد من الافتراضات الشائعة

عوامل العرض والطلب هامة على حد سواء للنمو الاقتصادي المستدام.

والمفاهيم (الخاطئة) (الأونكتاد، 2006). ومزايا ذلك الرئيسية بالنسبة لصانعي السياسات ثلاث مزايا. أولها أن المفهوم يشير إلى أهمية كل من عوامل العرض والطلب بالنسبة للنمو الاقتصادي، عوضاً عن التركيز على جانب العرض فقط.

الميزة الثانية هي أن نهج الأونكتاد يُبرز الخاصية المميزة التي مؤداها أن معظم القدرات الإنتاجية ليست عامة بل هي محددة النشاط ومخصصة للمؤسسات. ولمختلف القطاعات/الأنشطة إمكانية مميزة للمساهمة في النمو الاقتصادي والتنمية والتنويع وتحسين الإنتاجية. وهذه الإمكانات المحتملة تختلف بحسب كثافة المعارف وكثافة رؤوس الأمـوال ونوع عائدات الحجم. ومن ثم أهمية هيكل وتوزيع الأنشطة الاقتصادية ومساهمتها في التحوّل الهيكلي (الفرع جيم).

ثالثاً، يشير مفهوم القدرات الإنتاجية إلى احتمال عدم استخدام القدرات الإنتاجية بشكل كافٍ. وأي اقتصاد لا يمكن أن يُنتج بأقصى إمكاناته إلا عندما تُستخدم طاقاته الإنتاجية بالكامل. غير أن الحال ليس كذلك بشكل عام في أقل البلدان نمواً. فهذه البلدان لديها نزعة مزمنة إلى عدم استخدام مواردها البشرية بالكامل، الأمر الذي يتجلى في معدلات البطالة المرتفعة جداً (الأونكتاد، 2013أ). وبالإضافة إلى ذلك، كانت إحدى العواقب الاقتصادية الرئيسية الناتجة عن كوفيد-19 قلة استخدام القدرات الإنتاجية (بما في ذلك الموارد البشرية والمادية).

هناك إجماع متزايد آخذ في الظهور على أن القدرات الإنتاجية الآخذة في التطور تؤدي، كما سبق بيان ذلك أعلاه، دوراً محورياً في تحريك عملية التحوّل في الأجل الطويل، التي تكمن في صميم التنمية المستدامة (الأونكتاد، 2006، 2010، 2014، 2018ج، 2019ب).

وتعمل تنمية القدرات الإنتاجية على حد سواء داخل الشركات/القطاعات، ذلك أن العلاقة بين الربح والاستثمار تشجع تعميق رأس المال والمكاسب الإنتاجية، تعمل كذلك فيما بين القطاعات، ذلك أنّ اكتساب القدرات الإنتاجية، التي هي بدورها تعتمد على نمط الإنتاج القائم تمهّد الطريق لظهور منتجات جديدة وأنشطة ذات قيمة مضافة أعلى. وعملية تنمية القدرات الإنتاجية تتوقف على علاقة ديناميكية داعمة بشكل

متزايد بين جانبي العرض والطلب في الاقتصاد، بقدر ما أن توسّع الطلب الإجمالي يخلق نطاقاً للروابط بين القطاعات وإعـادة توزيع العوامل الخارجية المالية التي تدعم جدوى الاستثمارات المالية، بما في ذلك في "رأس المال اللازم للهياكل الأساسية الاجتماعية"[3]. بذلك تشجع تنمية القدرات الإنتاجية التحوّل الهيكلي والتنوع الاقتصادي بما لذلك من تأثير غير مباشر على فرص العمل، والنمو الشامل، ولربما أيضاً الكفاءة من حيث استخدام الموارد والاستدامة البيئية[4].

2- صنع السياسات

منذ صدور تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2006 ما انفك عمل الأونكتاد بشأن القدرات الإنتاجية يلقى قبولاً جيداً من جانب مجتمع السياسات الإنمائية. وبرنامج عمل إسطنبول يذكر عبارة "القدرات الإنتاجية" 20 مرة ويشير إليها بأنها مجال من مجالات العمل ذات الأولوية. ومع ذلك يصعب القول إن القدرات الإنتاجية تحتل مرتبة مركزية في خطة العمل هذه: ففي برنامج عمل إسطنبول تمثل القدرات الإنتاجية واحداً من أصل ثمانية مجالات ذات أولوية، ولو أن مجالين آخرين من المجالات ذات الأولوية يشيران بشكل مباشر نوعاً ما إلى القطاعات الإنتاجية: الزراعة، والأمن الغذائي، والتنمية الريفية، والسلع الأساسية[5]. ومن حيث تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً من جانب البلدان المانحة التقليدية، مثّل نوعان من أنواع القطاعات التي لها صلة أكثر مباشرة بالقدرات الإنتاجية – البنى التحتية الاقتصادية والخدمات من ناحية وقطاعات الإنتاج من ناحية أخرى – نسبة لم تتجاوز 14 في المائة و8 في المائة على التوالي من نفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الموجّهة إلى أقل البلدان نمواً في الفترة 2015–2017، مقارنة مع نسبة 45 في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية الموجّهة إلى الخدمات والهياكل الأساسية الاجتماعية (الأونكتاد، 2019ب). وفي سنة 2020 (ولربما بعدها) يُنتظر أن يتعزّز إعطاء الأولوية للقطاعات الاجتماعية، وذلك نظراً لارتفاع الإنفاق على الصحة ذي الصلة

حكومات أقل البلدان تُنفق على القدرات الإنتاجية أكثر مما ينفقه المانحون

بجائحة كوفيد-19. وفي الواقع فإن البلدان المانحة أطلقت بالفعل مبادرات لتمويل أنواع جديدة أو عاجلة من أنواع برامج الصحة والتدخلات استجابةً للجائحة.

وفي المقابل، ما انفكت حكومات أقل البلدان نمواً تكثّف جهودها في الإنفاق أكثر نسبياً على القدرات الإنتاجية. والإنفاق العام على تكوين رأس المال ارتفع بسبعة أضعاف في الفترة ما بين 2003 و2017، فيما بلغ متوسط الإنفاق الرأسمالي نسبة 21 في المائة من إجمالي الإنفاق الحكومي في الفترة 2012–2016. غير أن الإنفاق الرأسمالي الإضافي (أو الأنواع الأخرى من الإنفاق على القدرات الإنتاجية) من قبل حكومات أقل البلدان نمواً يعيقها حيّزها المحدود في مجال السياسة الضريبية وحجم التزامات الإنفاق الفعلية و – أحياناً – الحاجة إلى المواءمة بين التوزيع القطاعي للمساعدة الإنمائية الرسمية وقطاعات المانحين ذات الأولوية في الميزانيات الوطنية. وهذا يرغم الحكومات الوطنية على التوفيق بين أجزاء من إنفاقها الإجمالي وأولويات المانحين (الأونكتاد، 2019ب).

3- القياس

لقد أدى الفهم والقبول الواسعي النطاق للمكانة المركزية التي تحتلها القدرات الإنتاجية في عملية التنمية بالعديد من البلدان النامية وأصحاب المصلحة في مجال التنمية إلى دعوة الأونكتاد إلى استنباط أداة قياس لتقييم مدى تطوّر القدرات الإنتاجية في فرادى البلدان ومجموعات البلدان، ودعوته إلى تتّبع تطورها في الوقت المناسب، وتحديد معالم القدرات الإنتاجية المحلية مقارنة مع البلدان الأخرى[6]. وعلى إثر هذه الطلبات، قام الأونكتاد بوضع مؤشر للقدرات الإنتاجية.

(3) يشير "رأس المال اللازم للهياكل الأساسية الاجتماعية" إلى مصدر بعض الخدمات الأساسية اللازمة في إنتاج جميع السلع الأساسية تقريباً. وبمعناها الأضيق، تشير هذه العبارة إلى النقل والاتصالات ومنشآت الطاقة.

(4) هذه الحجة منبثقة عن مناقشة "الفصل النسبي" و"الاستدامة الضعيفة" (كابيسا غوتيس، 1996؛ الأونكتاد، 2012؛ لانغ وآخرون، 2018).

(5) التقدم الذي أحرزته أقل البلدان نمواً في تنفيذ برنامج عمل إسطنبول يرد تحليله في الفصل 3.

(6) كلّف إعلان الأونكتاد الوزاري الأخير – اتفاق نيروبي (مافيكيانو نيروبي) – الأونكتاد بـ "توفير منهجية تشغيلية ومبادئ توجيهية للسياسة العامة بشأن تعميم القدرات الإنتاجية في سياسات واستراتيجيات التنمية الوطنية، بما في ذلك من خلال تطوير مؤشرات القدرة الإنتاجية، بحيث توضع القدرات الإنتاجية في صميم الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى تلبية الاحتياجات ومواجهة التحديات المحددة الخاصة بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وأفريقيا" (الأونكتاد، 2016هـ: الفقرة 60(ك)).

ويرد تحليل مؤشر القدرات الإنتاجية في الفصل 3 الذي يعرض استخدام المؤشر لأغراض التحليل وصنع السياسات.

جيم- التحول الهيكلي

1- العمليات والنتائج

بعد أن أُرسي مفهوم القدرات الإنتاجية في الفرع السابق من المهم فهم العمليات التي تتطور من خلالها هذه القدرات ونتائجها. وترتبط عملية رئيسية بكل عنصر من العناصر الأساسية الثلاثة المكوّنة للقدرات الإنتاجية (الشكل 2-1).

والموارد الإنتاجية تتطور من خلال **تراكم رأس المال أو الموارد.** وهذا، أولاً، نتيجة الاستثمار في رأس المال المادي (بما في ذلك البنى التحتية)، الذي يحتفظ/يجدد/يوسّع/يرفع القدرة الإنتاجية للوحدات الإنتاجية (الشركات والمزارع) و، في نهاية المطاف، الاقتصاد بأكمله. والاستثمار الثابت مطلوب لتحقيق النهوض التكنولوجي بمخزون (أجزاء من مخزون) رأس المال أو الوحدات الإنتاجية أو البنى التحتية المادية. كما يشمل تراكم الموارد الاستثمار في توسيع رأس المال البشري ورفع مستواه. ويتحقق ذلك من خلال الإنفاق على التعليم والتدريب وبناء القدرات، فضلاً عن الصحة. وقد أبرزت الأزمة الصحية المتمثلة في كوفيد-19 أهمية النظم الصحية المتينة، فضلاً عن الآثار السلبية الوخيمة المترتبة على النظم الصحية الضعيفة.

والقدرات في مجال ريادة المشاريع تتطور أساساً من خلال **التعلّم والابتكار التكنولوجيين**، حيث يُفهم الابتكار على أنه إدخال مستجدات في عمليات الإنتاج. وهذه المستجدات تشير بصورة تقليدية إلى الابتكار، كما حدد ذلك شومبيتر (1926) فيما يتصل بإدخال منتجات وعمليات ومصادر مدخلات وأسواق ونماذج أعمال جديدة في مجال الإنتاج. وفي سياق البلدان النامية، يُفهم الابتكار عادة بالمعنى الواسع، أي الإشارة إلى ما هو جديد في السوق المحلية أو الوطنية أو السياق، وليس إلى ما هو جديد على العالم (الأونكتاد، 2007).

وتتطور الروابط الإنتاجية من خلال **تعميق تقسيم العمل وزيادة تخصص الشركات والمزارع.** وهذه الوحدات الإنتاجية تطور شبكة أوسع وأضخم وأعمق من الروابط الإنتاجية مع عدد أكثر بكثير من المورّدين والعملاء - أي أنها تطور روابط خلفية وأمامية أوسع وأعمق. وفي هذه العملية، تصبح الأنسجة الاقتصادية أكثر كثافة وأكثر تطوراً - ومن ثمّ تصبح عمليات التكثّف والتعقيد (الشكل 2-1) والاقتصاد أكثر تكاملاً محلياً[7].

ويؤدي تراكم رأس المال والابتكار والتكديس معاً إلى **التحول الهيكلي** للاقتصاد. وهذه عملية معقدة لها عدة أبعاد. ويبرز المنظور "الإيجابي" التغيرات طويلة الأجل في تكوين المجموع الكلي (اليونيدو، 2013). وعلى وجه التحديد فإن عملية التنمية الاقتصادية تفضي إلى تغيرات في تكوين (تركيبة) الناتج (الإنتاج) والعمالة والصادرات والطلب الكلي (هاغيمان وآخرون، 2003). والتحوّل الهيكلي يتوقف على المسار، مما يعني أن الحالة الراهنة لتنمية اقتصاد ما هي إلى حد كبير دالة على العمليات التي تطورت من خلالها القدرات الإنتاجية. وفي ثمّ فإن استراتيجيات التحوّل بحاجة إلى مراعاة تسلسل التغيرات والإصلاحات والسياسات والاستراتيجيات.

ومن المهم توخي الحذر مع ذلك عند قياس التحوّل الهيكلي فقط من خلال التغييرات التركيبية. وإلى جانب هذه التغييرات الهيكلية، من المهم تحليل ما إذا كانت عمليات الانتقال مستدامة، وما إذا كانت مصحوبة بسمات هامة أخرى للتحوّل الهيكلي ولا سيما: '1' تنويع الإنتاج والصادرات؛ '2' زيادة إنتاجية اليد العاملة؛ '3' تقارب مستوى إنتاجية اليد العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية (ماكميلان ورودريك، 2011)؛ '4' رفع دخل الفرد؛ '5' التخفيف من حدة الفقر إلى حد كبير. وكل هذه الأمور سمات مميّزة لعملية التنمية التقليدية تجعلها مستصوبة ومستدامة اقتصادياً واجتماعياً. غير أن هذه النتائج لا تحصل في جميع الأحوال لأن هذه السمات المستصوبة لا ترافق بالضرورة التغيرات في تركيبة الناتج والعمالة والصادرات والطلب. وفي بعض الظروف يمكن أن تحصل مثل هذه التغيرات التركيبية، وإن لم تكن نتيجة أنماط تنمية تقليدية ولا تشير إلى التنمية المستدامة لاقتصاد بلد ما، يرد بيان ذلك فيما بعد[8].

أمثلة من هذا القبيل تحصل في حالات التخلي عن التصنيع قبل الأوان أو العودة إلى الاعتماد على المنتجات الأولية. ويحدث التخلي عن التصنيع قبل الأوان عندما تنخفض حصة الصناعة (ولا سيما التصنيع) في الإنتاج والعمالة قبل بلوغ البلدان المعنية لمستويات دخل مرتفعة نسبياً (كما حصل ذلك في الماضي في معظم البلدان المتقدمة في الوقت الحالي).

(7) انظر أيضاً الحاشية 11 من الفصل 5.

(8) يرد في الفرع دال تحليل لوتيرة واتجاه التحوّل الهيكلي في حالة أقل البلدان نمواً.

التغيرات التركيبية ليست دائماً دلالة على التنمية المستدامة

وعـادة ما يحصل التخلي عن التصنيع قبل الأوان على إثر هزّة، مثل تحرر التجارة السريع والواسع الانتشار، أو إدخال تكنولوجيات موفّرة من حيث اليد العاملة في التصنيع (تريغينا، 2015؛ رودريك، 2016). أما العودة إلى الاعتماد على المنتجات الأولية فهو الارتفاع في حصة السلع الأساسية في الناتج المحلي الإجمالي و/أو الصادرات، مثلاً أثناء مرحلة أعلى في دورة أسعار السلع الأساسية. وقد حدث ذلك في العديد من أقل البلدان نمواً أثناء ما يسمى الدورة الكبرى للسلع الأساسية في العقد الأول من الألفية الثانية. وفي الحالتين أدت هذه الأشكال من التحوّل الهيكلي إلى تحديات لاستدامة عملية النمو والتنمية في الأجل المتوسط (الأونكتاد، 2016ب).

ونظراً لقيود المنظور "الإيجابي" المتصلة بالتحول الهيكلي، تم وضع منظور "تنظيمي". وهذا المنظور يوسّع التغيرات التركيبية المشدّد عليها في المنظور "الإيجابي" المشار إليه أعلاه لتأكيد نتائج التغيرات التي يشهدها الاقتصاد ولتقييم مدى استصوابها الاجتماعي. وبهذا المعنى تم تعريفه بأنه "انتقال موارد بلد ما (الموارد الطبيعية والأرض ورأس المال والعمالة، والدراية) من الأنشطة الاقتصادية المنخفضة الإنتاجية إلى الأنشطة الاقتصادية العالية الإنتاجية" (مونغا ولين، 2019: 1)، أو أيضاً بأنه "قدرة اقتصاد ما على خلق أنشطة حيوية جديدة باستمرار تتميز بإنتاجية أعلى وعائدات حجم مرتفعة" (اليونيدو، 2013: 16).

وعملية التحوّل الهيكلي تتخذ أشكالاً شتى على مختلف مستويات الدخل. وعلى مستويات الدخل المنخفضة تكون بالأساس نتيجة تحويل الموارد من قطاع لآخر (اليونيدو، 2013). وذلك هو الحال بالنسبة لأقل البلدان نمواً التي يوجد العديد منها في مراحل التحوّل الهيكلي الأولية. وبالتالي فإن تحليل التحوّل الهيكلي الوارد في الفرع دال يركّز على الديناميكا المشتركة بين القطاعات. وعلى مستويات الدخل المرتفع، وعلى النقيض من ذلك، تم إلى حد كبير تحويل الموارد بين القطاعات وبدأت عملية التحويل الهيكلي تتخذ أساساً شكل تحويل للموارد داخل القطاعات.

في الماضي، كان الشكل الرئيسي للتحوّل الهيكلي يتمثل في التحوّل الصناعي الذي تحقّق من خلال تحويل الموارد

التصنيع هو عادة محرك التقدم (والتحوّل الهيكلي)

من الزراعة إلى التصنيع. وظل التصنيع محرّك النمو الاقتصادي لقرون لأنه يمتلك خصائص محددة، ولا سيما الخصائص التالية. أولاً، كانت له عبر التاريخ القدرة على استيعاب كميات كبيرة من اليد العاملة المتأتية من الزراعة. ثانياً، لفروع التصنيع الأكثر تقدماً عائدات حجم آخذة في الارتفاع.

ثالثاً، لقطاع التصنيع القدرة على توليد الابتكار التكنولوجي له ولغيره من القطاعات. ففي الحالة الأولى ينبثق ذلك عن نزعة التصنيع القوية إلى الاستثمار في البحث والتطوير (في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء). وبالإضافة إلى ذلك للتصنيع القدرة على توسيع نطاق الآثار ليشمل قطاعات أخرى، وذلك بفضل روابطه الأمامية والخلفية. وهذا يحدث من خلال المطالبة بنواتج ذات جودة أعلى من القطاعات الأخرى، مثلاً الزراعة والخدمات، بما يستحث الابتكار في قطاعات بداية السلسلة هذه. وعلى عكس ذلك فإن نواتج التصنيع تُستخدم كإسهام في القطاعات الأخرى (الزراعة، والصناعة، والخدمات)؛ والابتكار الذي يولّده التصنيع يندرج في أنشطة نهاية السلسلة. كما يسهم في النهوض بمستواها التكنولوجي وارتفاع إنتاجيتها.

وبفضل هذه الخصائص استُخدم التصنيع تاريخياً كمحرك للتقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي وارتفاع مستويات الدخل.

وفي العديد من البلدان أفضى التحول الهيكلي بنجاح إلى التحول الصناعي وأفضى في وقت لاحق (على مستويات أعلى بكثير من الدخل) إلى التحوّل عن التصنيع والتحوّل إلى قطاع الخدمات. وهذه العمليات هي عادة نتيجة تحويل الموارد (العمالة ورأس المال) من الزراعة إلى الصناعة ومن الصناعة إلى قطاع الخدمات على التوالي. وعمليات الاقتصاد الكلي الطويلة المدى هذه قد حرّكتها بدرجات مختلفة التركيبة المتغيرة للإنتاج والعمالة والصادرات والطلب.

2- سياق عمليات التحوّل الهيكلي

التحوّل الهيكلي في حقل إنتاج اقتصاد ما يتم في سياق اقتصادي واجتماعي ومؤسسي، وهناك تفاعل وتأثير متبادلان بين التحول الهيكلي وهذا السياق.

وحقل الاقتصاد هو حيثما تحدث التفاعلات بين العرض والطلب. لذا يحتاج تحقيق التحول في البنية الإنتاجية لبلد ما إلى دعم من خلال طلب متنامٍ. وتوسّع القدرات الإنتاجية بدوره يولّد مداخيل متنامية للعملاء الاقتصاديين (الشركات والمزارع والأُسر)، الأمر الذي يُحدث توسّع الطلب. والتحوّل الهيكلي يتطلب بالتالي تفاعلاً حيوياً بين العرض والطلب مجتمعين.

والطلب لأغراض النتائج ليس مجرد طلب محلي وإنما هو أيضاً طلب دولي. وعملية التحول الهيكلي تحكمها بالتالي طريقة تفاعل الاقتصاد الوطني مع محيطه الدولي. وهذه التفاعلات تتخذ أشكال أنواع مختلفة من التدفقات، ولا سيما تدفقات السلع والخدمات (أي التجارة الخارجية)، ورأس المال (العام والخاص والاستثمار الأجنبي المباشر، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والتمويل الخاص)، والتكنولوجيا والمعارف، والموارد البشرية.

والمؤسسات كيانات غير سوقية تسمح بسير اقتصادات السوق (رودريك، 2011). ويشمل ذلك الهيئة التي يجب أن تتخذ شكل هيئة إنمائية، قصد دعم التحول الهيكلي للاقتصاد (الأونكتاد، 2009). والتحول التكنولوجي يتفاعل أيضاً بشكل حيوي مع التغير المؤسسي. والابتكار التكنولوجي يرافقه عادة ابتكار تنظيمي وابتكار مؤسسي، ذلك أن الأجيال المتعاقبة من أجيال الثورة التكنولوجية تتطلب تغيرات مؤسسية وتيسر هذه التغيرات في أطر تنظيمية وهياكل إدارية في القطاعين العام والخاص، إلخ... (إدكويست وجونسون، 1997). وبشكل أعمّ، هناك نزعة لدى أنواع الابتكار هذه إلى التطور مع تطور الابتكار الاجتماعي.

وكجزء من الإطار الاجتماعي الذي يحصل فيه تحوّل الإنتاج تحتاج التنمية الاجتماعية إلى مرافقة التحول الهيكلي لها. وتشمل التنمية الاجتماعية الرعاية الصحية الملائمة والتعليم والمساواة بين الجنسين والإنصاف بينهما، والسلم والاستقرار الاجتماعيين، وحقوق الإنسان، والمشاركة العامة، وسيادة القانون. ويتمثل هدفها النهائي في تشجيع النهوض بالسكان، والمجتمعات المحلية، والثقافات، للمساعدة على تحقيق حياة هادفة (مينساه، 2019). والتنمية الاقتصادية تيسّر التنمية الاجتماعية ولكنها تحتاج إليها. وهاتان الركيزتان من ركائز التنمية المستدامة تدعم إحداها الأخرى بشكل متبادَل وبينهما تآزر.

دال- الأنماط الحديثة للتحوّل الهيكلي في أقل البلدان نمواً

لقد عرضت الفروع السابقة مفهوم القدرات الإنتاجية ونظرية العمليات التي تتطور من خلالها وتفضي إلى التحوّل الهيكلي، مع مراعاة نوع معين من التفاعل في السياق الذي يحصل فيه تحوّل. ويقوم هذا الفرع بالتحليل العملي لكيفية حصول التحول الهيكلي في الحالة المحددة الخاصة بأقل البلدان نمواً. ويبدأ بالنظر في الدور الحيوي للبنى التحتية في تقييد التحول الهيكلي وتعزيزه، ووضع تطور بعض الأنواع الحيوية من الهياكل الأساسية في أقل البلدان نمواً. ثم يبحث هذا الفرع وتيرة واتجاه التحول الهيكلي في أقل البلدان نمواً في الألفية الجديدة. ويختتم بتحديد مضاعفات هذا التحليل على آفاق التنمية في المستقبل وصنع السياسات في أقل البلدان نمواً، كما يحدد الإطار لفصول هذا التقرير المتبقية.

1- حيوية دور البنى التحتية

ركيزة القدرات الإنتاجية الأولى - الموارد الإنتاجية - تغطي البنى التحتية المادية، التي تيسّر توفير الخدمات في مجالات الطاقة والنقل والاتصالات والري والمرافق الصحية، إلخ... للوحدات المنتجة والأسر. وتوافر هذه الخدمات وجعلها ميسورة وفي متناول الجميع حيويان لتطوير الوحدات الإنتاجية، ذلك أنهما مسؤولان عن توفير المدخلات الأساسية لتسيير الشركات والمزارع، وتؤثران في التكاليف التي تدفعها الشركات للحصول على الموارد ودخـول الأسـواق لكل من المدخلات والمخرجات. وبالتالي فإن توافر وشروط الخدمات في مجال البنى التحتية تؤثر في حوافز الشركات لحثها على الاستثمار. وهذا امر حيوي أيضاً لتحسين مستويات عيش ورفاه الأفراد والأسر.

وتوافر خدمات البنى التحتية وجودتها وتكلفتها تعد شرطاً مسبقاً ضرورياً لتطوير القدرات الإنتاجية الأخرى، ولتعميم عمليات التحول الهيكلي. ويمكن أن تكون قيداً مُلزماً مفروضاً على هذه العمليات، وذلك هو الحال أحياناً بالنسبة للعديد من أقل البلدان نمواً. وكحل بديل، يمكن أن تعزز البنى التحتية، إذا استُخدمت استراتيجياً، تطوير أشكال أخرى من أشكال القدرات الإنتاجية والمساهمة في التحول الهيكلي. وذلك يحصل بفضل خاصية البنى التحتية المتعددة الوظائف.

(أ) تعددية وظائف البنى التحتية

البنى التحتية متعددة الوظائف وتُسهم من خلال قنوات مختلفة في النمو الاقتصادي، والابتكار، والتحول الهيكلي، ورفاه الإنسان. وترد فيما يلي الطرق الرئيسية التي يتم بها تطوير البنى التحتية.

النمو الاقتصادي. الاستثمار في البنى التحتية له تأثير مباشر وتأثير غير مباشر على النمو الاقتصادي. أولاً، يُعد الاستثمار في البنى التحتية جزءاً من التحوّل الإجمالي في رأس المال الثابت، وهذا واحد من عوامل الطلب التي تساهم في نمو الناتج المحلي الإجمال. ثانياً، توفّر البنية التحتية الخدمات (سواء كانت طاقة أو مياهاً أو نقلاً اتصالات، إلخ)، التي هي مدخلات حيوية في إنتاج جميع القطاعات الأخرى من قطاعات النشاط الاقتصادي، مما يُيسّر تسيير الشركات والمزارع. وارتفاع بنسبة 10 في المائة في تطوير البنية التحتية يسهم بنمو بنسبة 1 في المائة في الأجل الطويل (فاندايك، 2012). والاستثمارات في البنى التحتية يمكن بالتالي أن تُعزز توسع الشركات والمزارع والنهوض بها، الأمر الذي يسمح بنماء التخصص الاقتصادي ومن ثم بعمليات التكشف والتطور التي من خلالها تزداد روابط الإنتاج (الشكل 2–1). ويمكن أن يُسهم أيضاً في التخصص داخل المناطق الريفية وفيما بين المدن والمناطق الريفية (الأونكتاد، 2015ب)، وكذلك على الصعيد الدولي.

رأس المال البشري والمهارات. تُسهم خدمات البنى التحتية في تكوين رأس المال البشري والمهارات، بفضل الخدمات التي توفرها للأسر والمؤسسات، من قبيل تلك المكرسة لتوفير خدمات التعليم والصحة. والتوريد الملائم لخدمات الطاقة، مثلاً، حيوي في نظم الصحة العصرية. وقد تم تحديد عجز في الوصول إلى الطاقة بوصفه عائقاً رئيسياً أمام الاستجابة الملائمة لجائحة كوفيد–19، وذلك بسبب عدد المعدات الطبية والفحوص والعمليات والمداواة، والعلاج، إلخ... التي تعتمد على توافر الكهرباء بشكل مستمر وموثوق للعمل كما ينبغي (بما في ذلك الإنارة)، فضلاً عن الحاجة إلى أجهزة التبريد لحفظ اللقاحات والأدوية (فيتر وآخرون، 2020). ويساعد الاستثمار في البنى التحتية، من خلال المساهمة في تكوين رأس المال البشري والمهارات، على تضييق التفاوت في الدخل (كالديرون وسيرفين، 2010). ويسهم بالتالي في تحقيق الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة.

القدرات التكنولوجية والابتكار. البنى التحتية مجموعة من المعارف والتكنولوجيات، سواء كانت مدمجة في

الكهرباء شرط مسبق لتبنّي التكنولوجيا ونشرها

معدات البنى التحتية أو في شكل مهارات الموظفين الذين يبنون ويصونون ويشغلون البنى التحتية (المهندسون والتقنيون...). وهؤلاء الأشخاص بحاجة إلى امتلاك قدرات تكنولوجية في الهندسة والخدمات اللوجستية والخدمات الميكانيكية والطاقة والنقل والاتصالات والمياه، إلخ... (الأونكتاد، 2007؛ جوما، 2015). وبعيداً عن القدرات التكنولوجية لقطاعات البنى التحتية في حد ذاتها، لهذه القطاعات القدرة المحتملة على توسيع الأثر التكنولوجي ليشمل جميع قطاعات النشاط الاقتصادي التي توفر لها مدخلات (أي من خلال الروابط الأمامية للبنى التحتية). ومعظم تكنولوجيات البنى التحتية إنما هي تكنولوجيات عامة الغرض، مما يعني أنه بإمكانها أن تقيم روابط تفاعلية مع قطاعات التطبيق (أي قطاعات النشاط الاقتصادي الأخرى التي تستخدم هذه التكنولوجيات العامة الغرض كمدخل من المدخلات)، الأمر الذي يحفز بدوره الابتكار على كلا الجانبين (البنى التحتية وقطاع التطبيق) ويولّد عائدات متزايدة للابتكار (بريسناهان، 2010). وبالتالي فإن مزيد توافر خدمات البنى التحتية وتوفيرها بشكل ميسور وفي المتناول من العوامل التمكينية للابتكار بالنسبة للشركات والمزارع ويسهمان بالتالي في تطوير قدرات ريادة المشاريع (الشكل 2–1).

العمالة. قطاعات البنى التحتية أيضاً مولّدات مهمة للعمالة، وهذه ميزة مهمة بشكل خاص في البلدان النامية (بما في ذلك أقل البلدان نمواً). في هذه البلدان، تُعد أوجه عجز البنى التحتية حادة بأكثر بكثير مما هو عليه الحال في البلدان المتقدمة ومن ثمّ لها حاجة أكثر إلحاحاً إلى بناء البنى التحتية وصيانتها وتجديدها. وإذا أمكن تعبئة الأموال الكافية للاستثمار اللازم في الطرقات والجسور والموانئ والسدود ومصانع توليد الطاقة والبناءات، إلخ، وإذا تم الاضطلاع بمهام البناء والصيانة والتجديد فيما يتصل بالبنى التحتية، فإن ذلك سيكون له أثر إيجابي على العمالة في المجالات التي يُضطلع فيها بهذه الأشغال. وقدرة أشغال البنى التحتية المحتملة على توليد العمالة يمكن تعزيزها عن طريق الاختيار المتروي للتقنيات الكثيفة العمالة. على عكس ما قد يعتقد البعض فإن ذلك لا ينتقص من جودة المعدات التي يتم إنشاؤها (الأونكتاد، 2013أ).

ريادة المشاريع. استخدام المتعاقدين المحليين والمدخلات المحلية لأشغال البنى التحتية والصيانة والعمليات يمكن – قدر المستطاع – أن تكون حافزاً قوياً لريادة المشاريع

المحلية، ولا سيما إذا سعى صانعو السياسات بنشاط إلى خلق أوجه تآزر بين سياساتهم في مجال البنى التحتية وسياساتهم في مجال ريادة المشاريع (الأونكتاد، 2013أ، 2018أ). والوظائف المتعددة للبنى التحتية المبيّنة أعلاه قد تم التسليم بها في "مبادئ الانتعاش"، التي أصدرتها مجموعة من المنظمات الدولية والوكالات الإنمائية والمؤسسات الأكاديمية (شراكة البنى التحتية المستدامة وجهات أخرى، 2020). وتم وضع هذه المبادئ لإرشاد الاستثمار في البنى التحتية في مرحلة ما بعد الانتعاش/إعادة البناء بعد جائحة كوفيد، من خلال الاهتمام بجميع أبعاد التنمية المستدامة والتماشي مع الأهداف الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

نقائص الوصول إلى البنى التحتية كبيرة بشكل خاص في العديد من أقل البلدان نمواً (الأونكتاد، 2006). وفي حين أن جميع أشكال البنى التحتية مهمة إلا أن الطاقة حيوية بشكل خاص كمدخل رئيسي في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي الأخرى تقريباً والأُسر المعيشية وسائر أشكال البنى التحتية (مثل النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والهجرة). وتسليماً بذلك، فإن الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة مكرّس للطاقة بشكل حصري.

وإمكانية الوصول بالشكل الملائم والميسور إلى الطاقة العصرية شرط لتطوير القدرات الإنتاجية. وفي الوقت الحاضر تحدد نسبة 42 في المائة من أقل البلدان نمواً الطاقة بوصفها قيداً رئيسياً لأنشطتها، وتسجل ثلاثة أرباع هذه البلدان معدل عشرة انقطاعات في التيار الكهربائي في الشهر، يدوم الواحد منها خمس ساعات (الأونكتاد، 2017).

والنقائص في الوصول إلى الطاقة العصرية عائق رئيسي أمـام تبني تكنولوجيات عصرية أخـرى وأمـام تطوير المشاريع والتحول الهيكلي. والنهوض بالأنشطة الإنتاجية وتحديثها، والسهر على تيسير العمل بشكل مستمر يتوقفان على توافر طاقة ميسورة وتتميز بالكفاءة لتكون في المتناول وموثوقة ومستقرة ومجدية من حيث الحجم ومجدية اقتصادياً، ولا سيما الكهرباء. وهذا ما أشار إليه تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2017 بأنه "الحصول على الطاقة كوسيلة لتحقيق التحوّل" (الأونكتاد، 2017أ)، الذي هو عامل من العوامل التمكينية لتحقيق التحوّل الهيكلي، كما هو مفهوم في الفرع جيم أعلاه.

والكهرباء شـرط مسبق لتبني ونشر تكنولوجيات أخرى. وبعيداً عن التطبيقات المباشرة للكهرباء في الصناعة فإنّ خدمات الإنارة والتسخين/التبريد، إلخ، المشار إليها أعلاه، تُعد خدمات الطاقة العصرية حيوية لإدارة البنى التحتية الرقمية. والبنى التحتية في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لا غنى عنها لأغراض التكنولوجيات الحديثة الرائدة، ولتطور الاقتصاد الرقمي وتطور القدرات الإنتاجية التي ستحتاج أقل البلدان نمواً في المستقبل إلى بنائها في عشرينات القرن الحالي. ونظراً لدورها المحوري في تطوير القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً في المستقبل، ولغرض تحقيق الآفاق المرتقبة لتحولها الاقتصادي الهيكلي، من الأهمية بمكان التسليم بالوضع الراهن لتطور البنى التحتية في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في أقل البلدان نمواً.

(ب) البنى التحتية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والفجوة الرقمية

تكنولوجيات المعلومات والاتصالات هي العمود الفقري للاقتصاد الرقمي ولما يسمى بالثورة الصناعية الرابعة. والدور الحيوي الذي تؤديه بشكل متزايد أكّدت مجدداً اهتمام السياسات العامة الدولية بالفجوة الرقمية لدى البلدان، وقد كانت بالفعل موضوعاً رئيسياً من موضوعات القمة العالمية لمجتمع المعلومات في أوائل العقد الأول من الألفية الثانية[9]. ومنذ ذلك الحين توسّعت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في البلدان المتقدمة إلى درجة بلوغ مرحلة النضج (من حيث نشر التكنولوجيا) في العديد من هذه البلدان. وفي نفس الوقت، تسارعت وتيرة انتشار هذه التكنولوجيات في البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، بوتيرة أسرع مما كان عليه الحال في البلدان المتقدمة. وقد خلق ذلك آمالاً كبيرة وأن الفجوة الرقمية الدولية سائرة في طريق التضييق. وهذا يتطلب تحليلاً أوثق للاتجاهات الفعلية، ذلك أن لها آثاراً على مشاركة أقل البلدان نمواً المحتملة في الاقتصاد الرقمي.

واستعمال الهاتف الثابت قد كان، تقليدياً، أدنى إلى حد كبير في البلدان النامية – ولا سيما في أقل البلدان نمواً – مما كان عليه في البلدان المتقدمة. غير أن هذه الفجوة ضاقت هامشياً حتى منتصف العقد الأول من الألفية الثانية منع انتشار هذه التكنولوجيا في كل من البلدان النامية الأخرى وفي أقل البلدان نمواً، ولكن خلّف مع ذلك ثغرات دولية واسعة جداً مفتوحة. وفي الفترة 2010–2011، كان لأقل البلدان نمواً اشتراك في خدمات الهاتف

(9) القمة العالمية لمجتمع المعلومات، التي دعت الأمم المتحدة إلى عقدها، وانعقدت على مرحلتين: المرحلة الأولى من 10 إلى 12 كانون الأول/ديسمبر 2003 بجنيف والثانية في الفترة من 16 إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2005 في تونس.

الثابت لكل 100 ساكن، مقارنة مع 13,4 في البلدان النامية الأخرى و46,9 في البلدان المتقدمة. وظلت هذه الفجوة واسعة للغاية. وفي حين أن كثافة الهواتف الثابتة انخفضت هذه الكثافة في كافة مجموعات البلدان الرئيسية المشار إليها في الجدول 2-1 بشكل أكثر حدة ومن مستويات أدنى بكثير في البلدان النامية مقارنة مع البلدان المتقدمة. وكثافة خدمات الهاتف الثابت في أقل البلدان نمواً لم تبلغ أبداً حتى مستوى 10 في المائة من الكثافة في البلدان النامية الأخرى. ولئن كان ذلك يعكس إلى حد ما ارتفاع خدمات الهاتف الثابت فإن هذا الانخفاض في الكثافة الذي طال أمده يرجع أيضاً إلى انخفاض مستوى اللجوء إلى استعمال خدمات الهاتف الثابت لأغراض الإنتاجية في أقل البلدان نمواً، أي اعتماد شركاتها ومزارعها المنخفض لهذه التكنولوجيا.

الجدول 2-1

مؤشرات البنى التحتية الرقمية واستخدام شبكة الإنترنت بحسب مجموعات البلدان، 2000-2018، سنوات مختارة

	خدمات الهاتف						الإنترنت					
	اشتراكات الهواتف الثابتة لكل 100 ساكن			اشتراكات الهواتف النقالة الخلوية لكل 100 ساكن			اشتراكات الهواتف الثابتة عريضة النطاق لكل 100 ساكن			اشتراكات الهواتف النقالة عريضة النطاق لكل 100 ساكن			النسبة المئوية للأفراد الذين يستخدمون الإنترنت		
	2001-2000	*2011-2010*	*2018-2017*	*2001-2000*	*2011-2010*	*2018-2017*	*2001-2000*	*2011-2010*	*2018-2017*	*2001-2000*	*2011-2010*	*2018-2017*	*2001-2000*	*2011-2010*	*2018-2017*
البلدان المتقدمة	55,2	46,9	39,1	52,7	107,1	123,3	2,0	27,4	34,0	لا ينطبق	55,4	119,6	33,2	72,7	84,8
البلدان النامية الأخرى	9,6	13,4	9,3	7,6	78,3	104,7	0,3	5,5	12,0	لا ينطبق	7,6	63,1	2,9	24,8	55,3
أقل البلدان نمواً	0,6	1,0	0,8	0,4	39,9	72,5	0,0	0,1	1,3	لا ينطبق	4,0	29,8	0,1	3,9	19,4
ومن بينها:															
أقل البلدان نمواً الأفريقية وهايتي	0,6	0,8	0,4	0,5	38,4	60,3	0,0	0,1	0,3	لا ينطبق	1,4	20,8	0,1	3,4	15,5
أقل البلدان نمواً الآسيوية	0,0	1,4	1,5	0,0	42,5	93,8	0,0	0,2	3,1	لا ينطبق	0,2	45,9	0,1	4,7	30,6
أقل البلدان الجزرية نمواً	0,0	2,0	1,0	0,0	41,9	87,8	0,0	0,2	0,3	لا ينطبق	0,9	37,9	1,3	6,1	19,5
نسبة أقل البلدان نمواً إلى البلدان النامية الأخرى (النسبة المئوية)	6,1	7,8	8,6	5,6	51,0	69,2	0,1	2,6	10,8	لا ينطبق	12,7	47,2			

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد بالاستناد إلى البيانات المقدمة من الاتحاد الدولي للاتصالات، قاعدة البيانات الإحصائية للاتحاد الدولي للاتصالات، والأونكتاد، قاعدة الأونكتاد للبيانات الإحصائية [اطُّلع عليهما في حزيران/يونيه 2020].

ومنذ منتصف العقد الأول من القرن الحالي أخذت خدمات الهواتف في البلدان النامية تتّبع اتجاهاً كان قد ظهر في وقت سابق في البلدان المتقدمة، ألا وهو الارتفاع الحاد في استيعاب وتوسّع خدمات الهاتف المحمول على حساب خدمات الهاتف الثابت. وكان ذلك الحال بشكل خاص في أقل البلدان نمواً حيث تسارع تبنّي هذه التكنولوجيا بشكل ملحوظ منذ بداية القرن. وكانت نتيجة ذلك أن هذا البُعد من أبعاد الفجوة الرقمية الدولية قد تقلّص إلى حد كبير. وعدد الاشتراكات في خدمات الهاتف المحمول في أقل البلدان نمواً بلغ 72,5 في المائة لكل 100 ساكن في الفترة 2017-2018. ولئن كان استعمال خدمات الهواتف المحمول في أقل البلدان نمواً أدنى مما كان عليه في البلدان النامية الأخرى فإن مستوى اعتماد أقل البلدان نمواً يبلغ زهاء 70 في المائة من مستوى البلدان النامية الأخرى، مقارنة مع نسبة تقل عن 9 في المائة في حالة خدمات الهواتف الثابتة (الجدول 2-1).

وقد شهد بلدان نامية عديدة قفزة تكنولوجية إلى الأمام في خدمات الهواتف الثابتة مقارنة مع خدمات الهواتف المحمولة، مما أدى إلى تضييق هذا البُعد من أبعاد الفجوة الرقمية بقدر أكبر بكثير مما هو عليه الحال في خدمات الهواتف الثابتة التقليدية. ومع ذلك فإن هذا الأمر يطرح سؤال معرفة مـا إذا كان مدى هذا التضييق يرجع سببه إلى ذات تسارع استيعاب التكنولوجيا الجديدة من قِبل الأفراد والأُسر، أم إلى استيعاب الشركات والمزارع لها (أي لأغـراض الاستخدامات

المنتجة). وتتمثل إحدى الدلالات على هذه الديناميكا تكمن في التباين الإقليمي في استعمال خدمات الهواتف.

وتوجد أعلى كثافة في أقل البلدان نمواً الآسيوية، تليها أقل البلدان نمواً الجزرية، في حين توجد أدنى درجة من الكثافة في أقل البلدان نمواً الأفريقية. وبالإضافة إلى ذلك، وبمقارنة الاستيعاب في أكبر مجموعتين من مجموعات أقل البلدان نمواً نجد أن الفجوة بين أقل البلدان نمواً الأفريقية وأقل البلدان نمواً الآسيوية أعلى بكثير في خدمات الهواتف الثابتة مما هي عليه في خدمات الهواتف المحمولة[10]. وهذا الأمر يعكس على الأرجح الاستخدام الأقوى للهواتف الثابتة لأغراض الإنتاج في الشركات والمزارع في أقل البلدان نمواً الآسيوية، التي هي مجموعة لها مستوى أعلى من تطور القدرات الإنتاجية مما هو عليه الحال في أقل البلدان نمواً الأفريقية. وفي المقابل فإن استيعاب خدمات الهواتف المحمولة يؤثر فيه بدرجة أكبر الأفراد والعائلات، ومن ثمّ انخفاض الفجوة أكثر بين المجموعتين من أقل البلدان نمواً في استيعاب هذا النوع من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ومسألة اعتمد الشركات والمزارع للتكنولوجيا، مقابل تبنّي الأفراد لها، تطرح نفسها في حالة استيعاب نوع أحدث من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ألا وهو الإنترنت. وهذا الجانب من جوانب بث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبح جانباً حيوياً من جوانب الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في عصر الرقمنة. ومنذ منتصف العقد الأول من القرن الحالي سُجل الاستخدام الأوسع انتشاراً للوصول السريع إلى شبكة الإنترنت على الصعيد العالمي من خلال خدمات الهاتف المحمول عريضة النطاق، مقارنة مع النطاق العريض الثابت. وانتشار الاستخدام في البلدان النامية – بما في ذلك أقل البلدان نمواً – في الشكل النّقال كان أسرع مما كان عليه انتشار استخدام تكنولوجيا الهواتف الثابتة، مما يشبه ما حصل في خدمات الهواتف. وبالتالي ضاقت الفجوة الرقمية نوعاً ما في الاشتراكات في خدمات الهواتف المحمولة عريضة النطاق. وكثافة الاشتراكات في الهواتف المحمولة عريضة النطاق في أقل البلدان نمواً بلغت 47,2 في المائة من مستواها في البلدان النامية الأخرى، مقارنة مع الفجوة الرقمية الأوسع نطاقاً في اشتراكات الهواتف الثابتة عريضة النطاق حيث لم يمثل مستوى أقل البلدان نمواً سوى 10,8 في المائة من مستوى البلدان النامية الأخرى (الجدول 2–1).

وجودة الوصول إلى الإنترنت في أقل البلدان نمواً متخلفة أيضاً إلى حد كبير وراء البلدان النامية الأخرى. واستخدام الإنترنت العريض النطاق على الصعيد الدولي بلغ في عام 2019 في أقل البلدان نمواً 21 كيلوبايت في الثانية، في حين أن المعدل بالنسبة لجميع البلدان النامية كان 91 كيلوبايت في الثانية وكان 189 كيلوبايت في الثانية بالنسبة للبلدان المتقدمة (الاتحاد الدولي للاتصالات، 2019).

في حين أنه قد يُحاج بأن أقل البلدان نمواً تخطّت خدمات الهواتف الثابتة وصولاً إلى الإنترنت من الهواتف المحمولة فإن التباين في شكلي الوصول إلى خدمات الهواتف يُحتمل أن يعكس أيضاً نوع الوكلاء الذين يعتمدون هذه التكنولوجيات. وقد كان الشكل الأبرز في تضييق الفجوة الرقمية حيثما كان استخدام الأفراد أكثر كثافة، أي في تكنولوجيات الهواتف المحمولة. ويمكن أن تُستخدم هذه التكنولوجيات أيضاً من قِبل المنتجين (الشركات والمزارع)، ولكن في الأغلب من قِبل المؤسسات المتناهية الصغر والمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم، بما في ذلك تلك التي تعمل في القطاع غير الرسمي. وعلى خلاف ذلك فإن الشركات والمزارع الأكبر من الأكثر احتمالاً أن تستخدم أشكالاً ثابتة من أشكال الوصول إلى الإنترنت أكثر مما هو عليه الحال بالنسبة لأشكال الهواتف المحمولة.

وفي حين أن الوصول إلى الإنترنت من خلال الهواتف المحمولة هام لكل من الأسر والوحدات المنتجِة فإن الوصول إلى خدمات الهواتف الثابتة أكثر أهمية بالنسبة للشركات نظراً

(10) نسبة كثافة خدمات الهواتف في أقل البلدان نمواً الأفريقية وهايتي إلى كثافتها في أقل البلدان نمواً في آسيا هي 29 في المائة في خدمات الهواتف الثابتة و64 في المائة في حالة الهواتف المحمولة، مما يشير إلى وجود فجوة أوسع في أقل البلدان نمواً الأفريقية وهايتي.

للدور المتزايد الذي أصبح الربط لأغراض التواصل يؤديه في توسّعها وقدرتها على المنافسة. وبالتالي، فإن كون الفجوة الرقمية في هذا الشكل من أشكال الوصول إلى شبكة الإنترنت أوسع نطاقاً بكثير إنما يعكس تدني مستوى تطور القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً، مقارنة مع البلدان النامية الأخرى والبلدان المتقدمة.

والتباين في صفوف مجموعات أقل البلدان نمواً يؤكد ذلك، واستيعاب الإنترنت، شأنه تماماً كشأن استعمال خدمات الهواتف، أوسع انتشاراً بكثير في أقل البلدان نمواً الآسيوية مما هو عليه الحال في أقل البلدان نمواً الجزرية والأفريقية وهايتي. والفجوة بين المجموعة الأخيرة ومجموعة أقل البلدان نمواً الآسيوية أوسع بكثير من حيث الوصول إلى الهواتف الثابتة عريضة النطاق (حيث يبلغ مستوى استيعاب أقل البلدان نمواً الأفريقية وهايتي أقل من 9 في المائة من مستوى أقل البلدان نمواً الآسيوية) وهو أوسع انتشاراً بكثير مما هو عليه الحال بالنسبة لاشتراكات الهواتف المحمولة عريضة النطاق (حيث النسبة المقابلة لذلك أعلى بكثير وتبلغ 45 في المائة). وهنا أيضاً فإن أوجه التباين هذه تعكس حالة تطور القدرات الإنتاجية النسبية في مجموعات أقل البلدان نمواً الرئيسية. وبالإضافة إلى ذلك، يُعد مستوى الاستيعاب الأعلى لوصول الوحدات الإنتاجية إلى الإنترنت في أقل البلدان نمواً الآسيوية عاملاً تمكينياً لتطوير قدراتها الإنتاجية في المستقبل.

وفي حين أن الأغلبية العظمى من سكان البلدان المتقدمة تستخدم الإنترنت فإن نصف سكانها كانوا يستخدمون الإنترنت في العشرية الثانية من القرن الحالي. وعلى خلاف ذلك، كان استخدام الإنترنت في صفوف السكان أدنى بكثير ولا يستخدم إلا خُمس السكان حالياً الإنترنت. وكما هو الحال بالنسبة للمؤشرات الأخرى فإن استخدام الإنترنت أكثر انتشاراً في أقل البلدان نمواً الآسيوية تليها أقل البلدان نمواً الجزرية وأقل البلدان نمواً الأفريقية وهايتي (الجدول 2–1).

والوصول إلى الإنترنت في أقل البلدان نمواً يشكو نتيجة عمق الفجوة بين الجنسين. فالوصول غير المتساوي إلى هذه التكنولوجيا مرتبط إلى حد كبير بمستويات التنمية. وحصة النساء في البلدان المتقدمة اللاتي يستعملن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تقارب نفس نسبة استخدام الرجال لها، وبلغت بعض البلدان نسبة متساوية بين الجنسين في الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعلى خلاف ذلك فإن النساء في أقل البلدان نمواً هن الأكثر حرماناً فيما يتصل بالوصول إلى الإنترنت، مقارنة مع الرجال. وفي الواقع فإن الفجوة بين الجنسين قد ظلت تتسع في الأعوام الأخيرة بسبب التوسّع الأسرع في عدد الرجال الذين يحصلون على خدمات الإنترنت مقارنة مع النساء. وفي عام 2019 كانت نسبة النساء في أقل البلدان نمواً اللاتي يستخدمن الإنترنت أقل من نصف الرجال (الشكل 2–2). وفي عام 2019 لم تكن سوى نسبة 13,9 في المائة من النساء في أقل البلدان نمواً تستخدم الإنترنت مقارنة مع نسبة 80,3 في المائة في أوروبا (الاتحاد الدولي للاتصالات، 2019)[11].

وتبين هذه الاتجاهات أنه على الرغم من الانتشار السريع جداً لخدمات الهواتف المحمولة والوصول إلى الهواتف المحمولة عريضة النطاق في أقل البلدان نمواً منذ بداية الألفية الجديدة ظلت الفجوة الرقمية واسعة جداً بين أقل البلدان نمواً من جهة، والبلدان النامية الأخرى والبلدان المتقدمة من جهة أخرى. والوصول إلى الإنترنت يظل مقتصراً على أقلية من سكان أقل البلدان نمواً والفجوة بين الجنسين واسعة. وبالإضافة إلى ذلك فإن توسّع استخدام تكنولوجيات الهواتف المحمولة للصوت والبيانات من الأرجح أن يكون قد تحقق من خلال توسّع الاستخدام الفردي والمنزلي وليس من خلال استخدام الوحدات الإنتاجية (الشركات والمزارع). ويظل ذلك عائقاً رئيسياً أمام تطور القدرات الإنتاجية في هذه البلدان، واعتماد تكنولوجيات أخرى أحدث وأعمّ، من أجل النهوض بتحولها الهيكلي. وعملية التحوّل الهيكلي التي ظلت أقل البلدان نمواً تخضع لها منذ بداية القرن يرد تحليلها في ما يلي.

2– وتيرة التحوّل الهيكلي واتجاهه

أشار تحليل الأونكتاد السابق لعملية التحوّل الهيكلي في أقل البلدان نمواً في أوائل القرن الحادي والعشرين إلى أن معظم هذه البلدان قد شهد، على المدى الطويل، انخفاضاً في حصة الزراعة في الإنتاج والعمالة في آن واحد (الأونكتاد، 2014). وقد كان تحويل الموارد في معظمه لصالح قطاع الخدمات، ولا سيما في حالة أقل البلدان نمواً الأفريقية. والبعض من هذه البلدان، ولا سيما أقل البلدان نمواً الأفريقية والجزرية قد شهد "تحولاً عن التصنيع قبل حدوثه" (تريجينا، 2015). وشهد العديد من أقل البلدان نمواً تحوّل اليد العاملة من الزراعة المنخفضة الإنتاجية إلى الأنشطة الحضرية المنخفضة الإنتاجية، وذلك

(11) الفجوة بين الجنسين في الإفادة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لها آثار سلبية على مساهمة هذه التكنولوجيات المحتملة في النهوض بالإنتاجية في الزراعة في أقل البلدان نمواً (الإطار 4–1 في الفصل 4).

البعض من أقل البلدان نمواً الآسيوية تقود النهوض بالتحوّل الهيكلي

أساساً في قطاع الخدمات، في الأنشطة غير الرسمية في كثير من الأحيان.

وفي عدة بلدان من أقل البلدان نمواً الآسيوية، وعلى خلاف ذلك، كان هناك شيء من التوسّع النسبي في حصة التصنيع في النواتج والعمالة منذ عام 2000. وعملية التحوّل الصناعي التي شهدتها هذه البلدان من أقل البلدان نمواً رافقتها الآثار المتوقعة لنمو إنتاجية العمالة والحد من الفقر وارتفاع المداخيل (الأونكتاد، 2014).

الشكل 2–2

الفجوة بين الجنسين في استخدام الإنترنت، 2013 و2019

(النسبة المئوية)

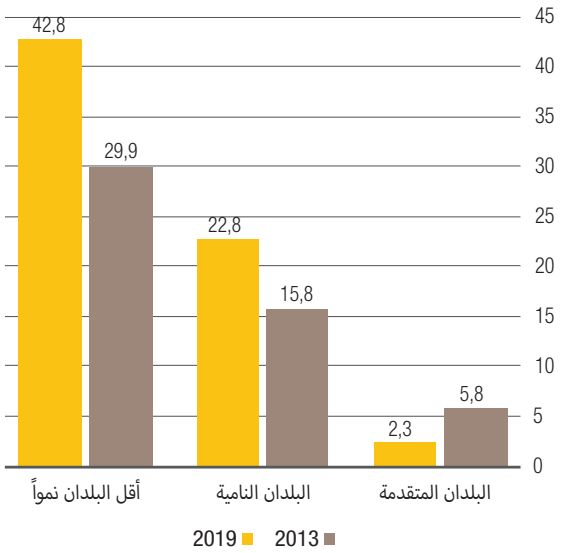

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات (2019).

ملاحظة: تمثل الفجوة بين الجنسين الاختلاف بين معدلات تغلغل استخدام الإنترنت بالنسبة للذكور والإناث نسبة إلى معدل نفاذ المستخدم إلى الإنترنت بالنسبة للذكور، معبّراً عنه بالنسبة المئوية.

الإطار 2–1

قياس وتيرة التحوّل الهيكلي

في هذا التقرير تُقاس وتيرة التحوّل الهيكلي بمؤشر التغير الهيكلي السنوي (بالاستناد إلى مؤشر التغيّر الهيكلي، ويُعرف أيضاً بمؤشر ميكيلي أو مؤشر ستويكوف) ويُحسب وفقاً للصيغة التالية:

$$\text{حيث } ASCI = \frac{SCI}{t\text{-}x}$$

$$\text{حيث } SCI = \frac{1}{2}\sum_{i=1}^{n}\left(\left|\varphi_{i,t} - \varphi_{i,t-x}\right|\right)$$

$\varphi_{i,t}$ هو حصة القطاع i في الناتج/العمالة في الزمن t

$\varphi_{i,t-x}$ هو حصة القطاع i في الناتج/العمالة في الزمن t-x

تشير القيم الأعلى إلى كثافة أعلى في التغيّر في تركيبة مجموع كلي معين. وينطبق المؤشر على تركيبة الإنتاج والعمالة بحسب القطاعات التالية: الزراعة، والتصنيع، والصناعات الأخرى (التعدين، والمرافق العمومية، والبناء) والخدمات.

ويوفّر المؤشر طريقة لقياس وتيرة التحوّل الهيكلي ولكن لا يقيس الاتجاه. وبعبارة أخرى فإنه إذا شهد الاقتصاد أشكالاً من أشكال التحوّل الهيكلي مخفّضة للنمو (كما يمكن أن يكون الحال بالنسبة للعودة من جديد إلى الاعتماد على المنتجات الأولية أو التخلي عن التصنيع السابق لأوانه)، فإن ذلك سوف ينعكس في ارتفاع مؤشرات التغيّر الهيكلي السنوية، ولكن ذلك لا يعني أن الاقتصاد متّجه نحو ارتفاع النمو في الأجل الطويل. وبالتالي فإن طريقة القياس هذه تحتاج إلى تكميل بمؤشرات أخرى لاتجاه التغير، مثلما هو الحال في النص.

أُجري تحديث لتحليل التحوّل الهيكلي في أقل البلدان نمواً لأغراض هذا التقرير للتأكد مما إذا كانت الاتجاهات قد تغيرت وما إذا كانت هناك أية اختلافات واضحة بين فترة تنفيذ برنامج عمل بروكسل (2001–2011) (الأمم المتحدة، 2001) وبرنامج عمل اسطنبول (2011–2020)[12].

(أ) الناتج

انخفضت وتيرة التحوّل الهيكلي للناتج على نطاق عالمي بين الفترتين 2001–2011 و2011–2017. وهذا صحيح أيضاً، بدرجات متفاوتة، فيما يتصل بالبلدان المتقدمة، والبلدان النامية الأخرى، وأقل البلدان نمواً (الجدول 2–2). وهذا التباطؤ راجع إلى الانخفاض العام في سرعة النمو الاقتصادي على النطاق العالمي في أعقاب الأزمة المالية العالمية للفترة 2008–2009 وعواقبها التي طال أمدها. والفترة التي تلت ذلك سُميت بالتوسع البطيء "العادي الجديد" للناتج والتجارة العالميين في العشرية الثانية من القرن الحالي.

وفي صفوف أقل البلدان نمواً كان التباطؤ في وتيرة التغيّر الهيكلي في الناتج قوياً بشكل خاص في أقل البلدان نمواً الجزرية وأقل البلدان نمواً الأفريقية وهايتي (الجدول 2–2). وقد اتفق ذلك مع نهاية ما يسمى بدورة السلع الأساسية الاستثنائية. وخلال العقد الأول من القرن الحالي أدّت أسعار السلع الأساسية المرتفعة في العادة (ولا سيما منها أسعار الطاقة والسلع الأساسية الصناعية) إلى التوسع النسبي لإنتاج التعدين على حساب إنتاج الزراعة. غير أن انتكاس الأسعار وتثبيتها عند مستويات منخفضة نسبياً منذ 2011 قد أوقف توسّع الاستثمار والإنتاج في التعدين في أقل البلدان نمواً الأفريقية وأقل البلدان نمواً الجزرية. وفي حالة هذه المجموعة الأخيرة فإن هذه الديناميكا قد حرّكتها التقلبات الكبيرة التي تسبّبت فيها دورة النفط في تيمور – ليشتي.

وعلى خلاف ذلك، لم تشهد أقل البلدان نمواً الآسيوية إلا تباطؤاً متواضعاً في سرعة تغير بنى الإنتاج، علماً بأنّ نمو الاقتصاد في هذه البلدان منذ عام 2011 كان أكثر مرونة مما كان عليه في أقل البلدان نمواً الأخرى. وسواء قبل عام 2011 او بعده هيمن على التحوّل الهيكلي في الإنتاج التقلص النسبي في الزراعة وما قابل ذلك من توسّع في التصنيع و، بدرجة أدنى، في الخدمات.

ويبيّن الجدول 2–3 التركيبة القطاعية للإنتاج والعمالة بالنسبة لمجموعات البلدان الرئيسية، وكيفية تغيرها على مدى الفترة 2001–2011 (فترة برنامج عمل بروكسل) والفترة 2011–2017 (فترة برنامج عمل إسطنبول). وإجمالاً تظل الزراعة في أقل البلدان نمواً أكثر أهمية بكثير مما هي عليه في مجموعات البلدان الأخرى، الأمر الذي يعكس مرحلة التحوّل الهيكلي سابقاً في أقل البلدان نمواً. وعلى خلاف ذلك فإن الصناعات الأخرى (بما فيها التعدين) تسهم أكثر في الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نمواً وفي مجموعات البلدان الأخرى، بما يعكس اعتماد أقل البلدان نمواً الأقوى على استخراج الموارد الطبيعية لتوليد النشاط الاقتصادي، ولا سيما في أقل البلدان نمواً الأفريقية وتيمور – ليشتي. وما زالت الخدمات تساهم بأقل من نصف الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نمواً كمجموعة، خلافاً لمجموعات البلدان الأخرى. ومن بين أقل البلدان نمواً الاستثناء الملحوظ هو أقل البلدان نمواً الجزرية باستثناء تيمور – ليشتي، التي تُسهم الخدمات بالنسبة لها بأكثر من 60 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. وبما أن الصناعة لا تتطور إلا قليلاً في الدول النامية الجزرية الصغيرة فإن لهذه المجموعة أيضاً مساهمة أقوى من مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي يفوق ما هو عليه الحال في مجموعات أقل البلدان نمواً الفرعية الأخرى (الجدول 2–3).

(ب) العمالة

لقد كان نمط التغير الهيكلي في العمالة مختلفاً تماماً عن نمط التغير الهيكلي في الإنتاج. أولاً، كانت وتيرة التغير بين القطاعات في العمالة أسرع من وتيرة الإنتاج بالنسبة لجميع مجموعات البلدان الرئيسية (الجدول 2–2). ثانياً، بالنسبة لمعظم مجموعات البلدان (مجموعات البلدان الفرعية) كانت وتيرة تحوّل العمالة فيما بين القطاعات أبطأ في فترة ما بعد عام 2011 مما كانت عليه في الفترة السابقة. وهذا له صلة بتباطؤ النشاط الاقتصادي أثناء الفترة التي تلت الأزمة المالية العالمية، التي وفّرت إمكانات متناقصة في إعادة توزيع العمالة.

(12) نظراً لتوافر بيانات قطاعية عن النواتج والعمالة وقت كتابة هذا التقرير فإن تحليل فترة برنامج عمل إسطنبول ينتهي في عام 2017.

الجدول 2–2

وتيرة التغير الهيكلي بحسب مجموعات البلدان، 2001–2017

(مؤشر التغير الهيكلي السنوي)

	الإنتاج		العمالة	
	2001–2011	2011–2017	2001–2011	2011–2017
البلدان المتقدمة	0,20	0,12	0,55	0,14
البلدان النامية الأخرى	0,86	0,24	1,09	1,02
أقل البلدان نمواً	0,47	0,36	0,72	0,72
ومن بينها:				
أقل البلدان نمواً الأفريقية وهايتي	0,66	0,14	0,50	0,64
أقل البلدان نمواً الآسيوية	0,68	0,64	1,21	0,94
أقل البلدان نمواً الجزرية	4,91	2,88	0,59	0,56

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد بالاستناد إلى البيانات المقدمة من الأونكتاد، قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية، ومنظمة العمل الدولية، المؤشرات الرئيسية لقاعدة بيانات سوق العمل [اطُلع عليها في أيار/مايو 2020].

ملاحظة: للحصول على شرح للمؤشر انظر الإطار 2–1.

ويبين الجدول 2–3 حصص العمالة القطاعية والتغيرات في تلك الحصص في الفترة ما بين 2001–2011 و2011–2017. والنمط الإجمالي للتغيّر في العمالة في أقل البلدان نمواً تحوّل عن القطاع الزراعي في اتجاه الخدمات و، بدرجة أقل، نحو الصناعة. ومع ذلك يظل المستوى الإجمالي للعمالة في الزراعة في هذه البلدان أعلى بكثير مما هو عليه في مجموعات البلدان الأخرى. ومع ذلك يظل هذا القطاع يستوعب أكثر من نصف القوة العاملة، مقارنة بنسبة 30 في المائة في البلدان النامية الأخرى، وبنسبة لا تزيد على 3 في المائة في البلدان النامية. وأهمية الزراعة كمولّد للعمالة قوية بشكل خاص في أقل البلدان نمواً الأفريقية وهايتي حيث تولّد الزراعة ما لا يقل عن نسبة 62 في المائة من مواطِن الشغل. ومن المحتمل أن تكون القوة العاملة الزراعية في أقل البلدان نمواً قد ارتفعت بعض الشيء نتيجة للأزمتين الصحية والاقتصادية الناجمتين عن جائحة كوفيد. وتحوّل عدد كبير من العاملين الذين فقدوا مواطِن شغلهم في المناطق الحضرية والمهاجرين الذين اضطُروا إلى العودة من البلدان المستضيفة لهم في الخارج (كما يرد تحليل ذلك في الفصل 1) إلى المناطق الريفية مما رفع نتيجة لذلك نسبة القوة العاملة في قطاع الزراعة (بشكل مؤقت على الأقل)،

عدم تجانس كبير بين قطاعات الخدمات الفرعية في كثافة المهارات والمساهمة ذات القيمة المضافة

نظراً لهيمنة الزراعة في العمالة الريفية في أقل البلدان نمواً (الأونكتاد، 2015ب).

وقد كانت أقل البلدان نمواً الأفريقية وهايتي الاستثناء الوحيد في صفوف مجموعات البلدان الرئيسية من حيث تناقص سرعة تنقّل اليد العاملة فيما بين القطاعات في الفترة ما بين برنامج عمل بروكسل وبرنامج عمل إسطنبول. وفي هذه المجموعة من البلدان ارتفعت وتيرة تنقّل اليد العاملة بين القطاعات بعض الشيء بعد عام 2011. ومن الناحية النوعية هذا الأمر يعكس عملية تنقّل اليد العاملة إلى خارج الزراعة وذلك في أغلب الحالات في اتجاه الخدمات (وذلك إلى حد كبير في المناطق الحضرية)، الأمر الذي تسارع بشكل طفيف فيما بين الفترتين (الجدول 2–2). وهذه خاصية تبعث على القلق بعض الشيء. والتحوّل المباشر لليد العاملة من الزراعة إلى الخدمات يسمح لاقتصادات أقل البلدان نمواً بالمحافظة على نمو اقتصادي في الأجل القصير والأجل المتوسط. غير أن الوظائف في قطاع الخدمات المستحدثة ليست بالضرورة مستدامة (اليونيدو، 2013). وبالإضافة إلى ذلك، ونظراً لعدم تجانس قطاع الخدمات فإن مساهمة مواطِن الشغل هذه في الإنتاجية إجمالاً تتوقف إلى حد كبير على كثافة المعارف في مختلف الخدمات والقطاعات الفرعية (انظر أدناه). وبعبارة أخرى فإن هذا النوع من تنقّل العمالة يمكن أن يكون مقلصاً للنمو في الأجل الطويل (دي فريس وآخرون، 2015).

شهدت أقل البلدان نمواً الآسيوية شيئاً من التوسّع في حصة العمالة في قطاع التصنيع خلال الفترة الأولى (برنامج عمل بروكسل)، كما شهدت توسعاً طفيفاً أثناء الفترة الثانية (برنامج عمل إسطنبول). وكانت هذه البلدان مجموعة البلدان الوحيدة التي شهدت حصة آخذة في التوسّع في مجال التصنيع من حيث العمالة أثناء الفترة الثانية، الأمر الذي يؤكد نمط التحوّل الهيكلي الشبيه بالتصنيع في أقل البلدان نمواً الآسيوية.

وازدادت أهمية قطاع الخدمات بالنسبة لكافة مجموعات البلدان منذ أوائل العقد الأول من القرن الحالي ولكن كل واحدة من مجموعات البلدان انطلقت من مستويات مختلفة تماماً (الجدول 2–3). وفي الوقت الحاضر يمثل قطاع الخدمات

أقل بقليل من ثلث العمالة في أقل البلدان نمواً، مقارنة مع قرابة النصف في البلدان النامية الأخرى وثلاثة أرباع في البلدان المتقدمة. ومن بين أقل البلدان نمواً سُجلت أكبر زيادة في حصة الخدمات في العمالة في المجموعة الفرعية الآسيوية.

الجدول 2-3

التركيبة القطاعية للإنتاج والعمالة بحسب مجموعات البلدان، 2011-2017، سنوات مختارة

	الزراعة					التصنيع					صناعات أخرى					الخدمات				
	2001	2011	2017	التغير 2001-2011	التغير 2011-2017	2001	2011	2017	التغير 2001-2011	التغير 2011-2017	2001	2011	2017	التغير 2001-2011	التغير 2011-2017	2001	2011	2017	التغير 2001-2011	التغير 2011-2017
	(نسبة مئوية)			(نقاط مئوية)		(نسبة مئوية)			(نقاط مئوية)		(نسبة مئوية)			(نقاط مئوية)		(نسبة مئوية)			(نقاط مئوية)	
نقاط الإنتاج																				
البلدان المتقدمة	1	1	1	0	0	15	15	14	0	1-	11	9	9	2-	0	73	75	75	2	0
البلدان النامية الأخرى	11	9	8	2-	1-	16	24	23	8	1-	22	16	16	6-	0	51	52	53	1	1
أقل البلدان نمواً	29	24	22	5-	2-	11	11	13	0	2	15	18	18	3	0	46	47	48	1	0
ومنها																				
أقل البلدان نمواً الأفريقية وهايتي	30	24	23	6-	1-	10	9	9	1-	0	16	21	22	5	1	45	46	46	1	0
أقل البلدان نمواً الآسيوية	27	23	19	4-	4-	12	16	19	4	3	15	11	11	4-	0	48	50	50	2	1
أقل البلدان نمواً الجزرية	30	12	15	18-	3	6	2	3	4-	1	5	54	34	49	20-	60	32	42	28-	11
أقل البلدان نمواً الجزرية، باستثناء تيمور - ليشتي	*30*	*27*	*26*	*3-*	*1-*	*6*	*6*	*7*	*1*	*0*	*5*	*6*	*5*	*1*	*1-*	*60*	*61*	*62*	*1*	*2*
العمالة																				
البلدان المتقدمة	5	4	3	1-	1-	18	14	14	4-	0	9	9	9	0	0	68	73	75	6	1
البلدان النامية الأخرى	46	35	30	11-	6-	15	16	15	1	1-	5	9	9	4	0	34	40	46	6	6
أقل البلدان نمواً	68	60	56	7-	4-	6	6	7	0	1	3	5	5	2	0	23	28	31	5	3
ومنها																				
أقل البلدان نمواً الأفريقية وهايتي	71	65	62	5-	4-	5	5	5	0	0	3	4	5	1	1	22	26	29	4	3
أقل البلدان نمواً الآسيوية	64	52	46	12-	6-	8	11	12	3	1	4	6	6	2	0	25	32	36	7	4
أقل البلدان نمواً الجزرية	52	48	45	4-	3-	6	5	5	1-	0	9	6	6	3-	0	38	41	45	4	3
أقل البلدان نمواً الجزرية، باستثناء تيمور - ليشتي	*52*	*47*	*44*	*5-*	*4-*	*6*	*6*	*6*	*0*	*0*	*4*	*5*	*5*	*1*	*0*	*38*	*42*	*45*	*4*	*4*

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، بالاستناد إلى بيانات مستمدة من الاتحاد الدولي للاتصالات، قاعدة البيانات الإحصائية للاتحاد الدولي للاتصالات، قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية [اطُلع عليها في حزيران/يونيه 2020].

ونمو حصة الخدمات في الإنتاج والعمالة يعتبر عادة علامة على تحديث الاقتصاد. غير أن ذلك الأمر يتجاهل عدم التجانس الشديد بين مختلف قطاعات الخدمات الفرعية. وتتراوح هذه الاختلافات بين الأنشطة منخفضة القيمة المضافة والأنشطة القليلة الاعتماد على المهارات (مثل تجارة التجزئة غير الرسمية) ووصولاً إلى الأنشطة عالية القيمة المضافة والكثيفة

الشكل 2–3

توزيع العمالة بحسب فئات قطاعات الخدمات الرئيسية، بحسب مجموعات البلدان، 2019

(حصة إجمالي العمالة في الخدمات)

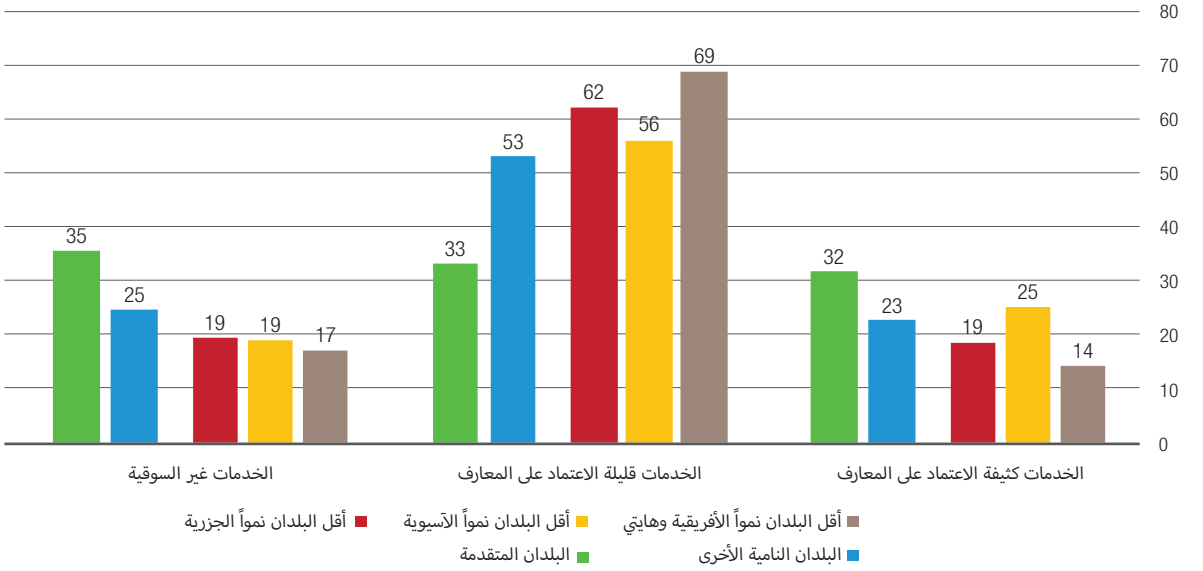

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد بالاستناد إلى بيانات مقدمة من منظمة العمل الدولية. المؤشرات الرئيسية لسوق العمل [اطّلع عليها في أيار/مايو 2020].

ملاحظة: للاطلاع على تفسير للتصنيف انظر الحاشية 10 في النص الرئيسي.

الاعتماد على المهارات والمعارف (مثل خدمات الأعمال التجارية من قبيل الهندسة وخدمات تكنولوجيا المعلومات). ولبحث تركيبة قطاع الخدمات بمزيد من التفصيل في أقل البلدان نمواً، مقارنة مع تركيبتها في مجموعات البلدان الأخرى، تم تصنيف بيانات العمالة بحسب ثلاث فئات هي: '1' القطاعات كثيفة الاعتماد على المعارف؛ '2' الخدمات قليلة كثافة الاعتماد على المعارف؛ '3' الخدمات غير السوقية[13].

والأهمية النسبية لمختلف أنواع قطاعات الخدمات بحسب مجموعات البلدان مذهلة. ففي البلدان المتقدمة هناك توازن تقريبي بين الأنواع الثلاثة من أنشطة الخدمات. وفي المقابل فإن الجزء الأكبر من العمالة في قطاع الخدمات مركّز على خلاف ذلك في أقل البلدان نمواً في الخدمات قليلة الاعتماد على المعارف، وهذا يشمل أنشطة من قبيل تجارة التجزئة، وإصلاح السيارات، والإقامة، والغذاء. وغالباً ما تكون هذه الخدمات أنشطة منخفضة الإنتاجية ومنخفضة القيمة المضافة وهي تحصل في العديد من الحالات في القطاع غير الرسمي. وقطاعات الخدمات هذه هامة بشكل خاص بالنسبة لأقل البلدان نمواً الأفريقية وهايتي وأقل البلدان نمواً الجزرية حيث تمثل زهاء ثلثي العمالة في قطاع الخدمات (الشكل 2–3).

وفي المقابل فإن الخدمات الكثيرة الاعتماد على المعارف تولّد أقل من خُمس قطاع الخدمات في أقل البلدان نمواً الأفريقية وهايتي وأقل البلدان نمواً الجزرية. وهي تشمل الأنشطة ذات القيمة المضافة المرتفعة والإنتاجية العالية، من قبيل المالية وخدمات المشاريع التجارية والاتصالات. وهي تساهم في أداء الشركات والمزارع من خلال توفير مدخلات متخصصة لها. وتنمو أهميتها عندما يتعمق اعتماد الأنشطة الاقتصادية على المعارف وعندما تزداد كثافة الأنشطة الاقتصادية (الشكل 2–1). وفي أقل البلدان نمواً الآسيوية تمثل الخدمات التي تعتمد على المعارف رُبع مواطِن الشغل في قطاع

(13) مجاميع أمانة الأونكتاد، بيانات منظمة العمل الدولية بشأن العمالة في الخدمات بالاستناد إلى تصنيف سورب وآخرين (2018). وفئات الخدمات تتكون كالآتي (فروع التنقيح الرابع لتنصيف الأمم المتحدة الصناعي الدولي الموحّد لجميع الأنشطة الاقتصادية): '1' الخدمات الكثيفة الاستخدام للمعارف: الأنشطة المالية وأنشطة التأمين (كاف)؛ الأنشطة العقارية وأنشطة المشاريع التجارية والأنشطة الإدارية (لام، ميم، نون)؛ النقل والتخزين والاتصالات (حاء، ياء)؛ '2' الأنشطة قليلة الاعتماد على المعارف: البيع بالجملة وتجارة التجزئة، وإصلاح السيارات والدراجات النارية (زاي)؛ أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية (طاء)؛ خدمات أخرى (صاد، قاف، راء، شين)؛ '3' أنشطة غير سوقية: الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري (سين)؛ التعليم (صاد)؛ أنشطة صحة الإنسان والعمل الاجتماعي (فاء).

الخدمات، وهذه نسبة أعلى مما هو عليه الحال في مجموعات أقل البلدان نمواً الأخرى الفرعية.

ويتعلق تباين هام آخر بين أقل البلدان نمواً بالخدمات غير السوقية التي تساهم بشكل مباشر في تكوين رأس المال البشري وتراكم المهارات من قبيل التعليم والصحة، بما يساهم في تطوير القدرات الإنتاجية (الشكل 2–1).

في حين أن الخدمات غير السوقية تساهم بأقل من الخُمس في العمالة في قطاع الخدمات في أقل البلدان نمواً فإنها تولّد أكثر من ثُلث مواطِن الشغل في قطاع الخدمات في البلدان المتقدمة. وإذا أخذنا الخدمات غير السوقية كحصة من إجمالي العمالة لرأينا أن التباين أكثر حدة. فالخدمات غير السوقية تولّد أكثر من رُبع إجمالي العمالة في البلدان المتقدمة ولكن لا تمثل إلا 6 في المائة في أقل البلدان نمواً. وهذا يعكس إنفاق حكومات (وشركات) أقل البلدان نمواً المنخفض في الصحة والتعليم، الأمر الذي يساهم في ضعف النظم الصحية في أقل البلدان نمواً (الفصل 1)، وبالتالي يعكس مدى استعدادها المحدود للتعامل مع جائحة كوفيد–19.

(ج) الإنتاجية

يقارن هذا القسم الفرعي الاتجاهات في إنتاجية اليد العاملة في أقل البلدان نمواً (والمجموعات الفرعية) مع الاتجاهات في مجموعات البلدان الكبرى الأخرى وفيما بين مختلف أقل البلدان نمواً. وإنتاجية اليد العاملة مصدر رئيسي من مصادر ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للفرد تحسّن مستويات المعيشة. ومن وجهة نظر التحليل الهيكلي المستخدَم في هذا التقرير فإن التغيرات في إنتاجية اليد العاملة إجمالاً في بلد ما تُحددها التركيبة القطاعية لليد العاملة والإنتاج وتُحددها مستويات إنتاجية مختلف القطاعات. وبالتالي فإن الاتجاهات في إنتاجية اليد العاملة تُحددها التطورات في تركيبة ونمو الإنتاج والعمالة التي ورد تحليلها في الأقسام الفرعية السابقة. وتحليل اتجاهات إنتاجية اليد العاملة يسمح بفهم مدى اقتراب أقل البلدان نمواً من البلدان النامية الأخرى والبلدان المتقدمة أو ابتعادها عنها.

لقد خطت أقل البلدان نمواً خطوة لا بأس بها من حيث مكاسب إنتاجية العمالة في الفترة 2001–2011 عندما نمت هذه الإنتاجية بوتيرة سنوية بنسبة 3,9 في المائة، وذلك أقل بشكل طفيف مما كان عليه الحال في البلدان النامية الأخرى التي سجلت توسّعاً سنوياً بنسبة 4,6 في المائة. وخلال الفترة اللاحقة (2011–2017) تباعدت مع ذلك هاتان المجموعتان من البلدان. وقد انخفضت سرعة نمو إنتاجية العمالة في كليهما ولكن تباعدت أكثر في أقل البلدان نمواً حيث هبطت إلى نسبة 1,9 في المائة سنوياً في حين انخفضت وتيرتها في البلدان النامية الأخرى بشكل أكثر اعتدالاً إذ هبطت إلى 3,7 في المائة في السنة (الجدول 2–4).

الجدول 2–4

متوسط النمو السنوي لإنتاجية اليد العاملة، 2001–2017

(بالنسبة المئوية)

	الزراعة		التصنيع		الصناعات الأخرى		الخدمات		المجموع	
	2001–2011	2011–2017	2001–2011	2011–2017	2001–2011	2011–2017	2001–2011	2011–2017	2001–2011	2011–2017
البلدان المتقدمة	3,8	2,5	3,5	1,0	0,6-	0,8	0,4	0,4	0,9	0,6
البلدان النامية الأخرى	5,0	5,1	8,6	3,6	4,7-	2,8	3,1	1,8	4,6	3,7
أقل البلدان نمواً	3,0	1,8	2,6	3,4	1,6	1,3-	2,1	0,2	3,9	1,9
ومن بينها:										
أقل البلدان نمواً الأفريقية وهايتي	1,9	1,8	1,6	2,0	3,0	2,1-	2,0	0,5-	3,4	1,3
أقل البلدان نمواً الآسيوية	5,3	2,2	4,0	4,7	2,7-	0,3	2,4	1,3	4,7	3,2
أقل البلدان نمواً الجزرية	2,5-	0,8	1,0-	1,9	41,0	11,6-	1,7-	0,5-	5,6	3,9-
أقل البلدان نمواً الجزرية باستثناء تيمور - ليشتي	*0,4*	*1,6*	*1,8*	*1,2*	*1,1*	*1,4-*	*0,2-*	*0,2-*	*0,7*	*0,7*

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد بالاستناد إلى بيانات مقدمة من الأونكتاد وقاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية ومنظمة العمل الدولية، مؤشرات قاعدة بيانات سوق العمل الرئيسية [اطُلع عليهما في أيار/مايو 2020].

وفي مجموعات أقل البلدان نمواً الفرعية تخطى أداء أقل البلدان نمواً الآسيوية أداء البلدان الأخرى. فقد شهدت أسرع نمو في إنتاجية العمالة في الفترتين، وكان تباطؤ نموها في الفترة ما بين 2001–2011 والفترة 2011–2017 أخف. وببلوغ نسبة 3,2 في المائة في السنة في الفترة الأولى لم يكن نموها أبطأ إلا بشكل طفيف في البلدان النامية الأخـرى. وفي أقل البلدان نمواً الأفريقية وهايتي انخفضت على خلاف ذلك وتيرة نمو إنتاجية العمالة بشكل أكثر وضوحاً إذ هبطت إلى نسبة 1,3 في المائة في السنة في الفترة الثانية (الجدول 2–3). وشهدت أقل البلدان نمواً الجزرية، باستثناء تيمور – ليشتي، معدل إنتاجية عمالة منخفضاً جداً في الفترتين كلتيهما[14].

وفيما يتعدى مجاميع مجموعات البلدان اختلف أداء فرادى أقل البلدان نمواً إلى حد كبير منذ بداية الألفية. وقد حققت عشرة بلدان من أقل البلدان نمواً معدل إنتاجية سنوياً لليد العاملة تراوح بين 4 و10 في المائة. وخمسة من هذه البلدان تقع في آسيا: ميانمار، وجمهور لاو الديمقراطية الشعبية، وبوتان، وأفغانستان، وكمبوديا؛ في حين كانت البلدان الخمسة الأخرى تقع في أفريقيا: إثيوبيا، ومالي، وموزامبيق، ورواندا، وتشاد (الشكل 2–4). وهذا الأداء الإيجابي تحقق نتيجة تآلف التحول الهيكلي والتنويع في اقتصادات هذه البلدان. وبشكل عام كان هناك ترابط إيجابي بين نمو إنتاجية اليد العاملة في أقل البلدان نمواً ووتيرة التحول الهيكلي في الإنتاج والعمالة (الشكل 2–5). ومع ذلك فإن هذا الترابط يقل عن 0,35 في كلتا الحالتين، مما يدل على أن التغير الهيكلي في أقل البلدان نمواً في الألفية الجديدة لم يكن داعماً للإنتاجية (ومعزّزاً للنمو) في جميع الحالات.

وعلى الطرف الثاني من نطاق الأداء توجد أقل البلدان نمواً التي شهدت تقلصاً في إنتاجية اليد العاملة منذ 2001، وهي تشمل كلاً من: بوروندي، وتيمور – ليشتي، وجزء القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وغامبيا، ومدغشقر، وهايتي، واليمن. وتأثّر إنتاجها السلبي بعوامل تراوحت بين النزاعات العسكرية والسياسية والكوارث الطبيعية ومستويات الاعتماد المفرط على النفط.

ويكشف تحليل الأنماط القطاعية لنمو إنتاجية اليد العاملة المحرك وراء هذه الاتجاهات المتباينة بين مختلف مجموعات أقل البلدان نمواً. وقد نجم الأداء الأحسن لنمو إنتاجية اليد العاملة في العديد من أقل البلدان نمواً الآسيوية إلى حد كبير نمو الإنتاجية الأسرع نسبياً في التصنيع والخدمات. وهذين القطاعين معاً مثّلا قرابة نصف إجمالي العمالة في عام 2017. وكما هو مبين في الشكل 2–3 فإن حصة الأنشطة الكثيفة الاعتماد على المعارف ذات الإنتاجية الأعلى في إجمالي العمالة في قطاع الخدمات أعلى في أقل البلدان نمواً الآسيوية مما هو عليه الحال في مجموعات أقل البلدان نمواً الأخرى، الأمر الذي ساهم في وجود إنتاجية إجمالية أقوى لدى اليد العاملة في قطاع الخدمات في أقل البلدان نمواً الآسيوية. وبالإضافة إلى ذلك شهدت هذه البلدان أسرع وتيرة نمو في إنتاجية اليد العاملة في قطاع التصنيع في صفوف جميع مجموعات البلدان الرئيسية المبينة في الجدول 2–4. ومن ثمّ ساهم القطاع في نمو الإنتاجية الإجمالي على الرغم من حصته الصغيرة نسبياً في إجمالي العمالة (12 في المائة في عام 2017). وفي حين تظل الزراعة أكبر مشغّل (حتى في أقل البلدان نمواً الآسيوية) كان نمو إنتاجية اليد العاملة فيها (2,2 في المائة في السنة) أسرع مما كان عليه الحال في مجموعات أقل البلدان نمواً الفرعية. وبعبارة أخرى فإن إنتاجية عمالة هذه المجموعة كانت أقوى مما كانت عليه في مجموعات أقل البلدان نمواً الأخرى في جميع القطاعات الرئيسية للنشاط الاقتصادي، الأمر الذي يعكس نمط تحول هيكلي معزّز للنمو.

والتباطؤ في إنتاجية اليد العاملة في أقل البلدان نمواً الأفريقية خلال الفترة من 2011 إلى 2017 كان سببه إلى حد كبير الانخفاض الفعلي في الإنتاجية في الخدمات والصناعات الأخرى، ولا سيما قطاع التعدين. وأداء الإنتاجية السلبي في الخدمات يرجع سببه إلى عاملين هما: '1' كون تدفق اليد العاملة المستمر لم يقابله نمو متناسب في الناتج في قطاع الخدمات؛ '2' تركّز العمالة في قطاع الخدمات في الخدمات قليلة الاعتماد على المعارف (أعلى نسبة من بين فئات البلدان الرئيسية الخاضعة للتحليل هنا، كما هو مبين في الشكل 2–3)، وهي عادة أنشطة تنطوي على إمكانات محدود لنمو الإنتاجية. والتراجع الحاد في نمو إنتاجية اليد العاملة في الصناعات الأخرى يرتبط بانعكاس اتجاه دورة السلع الأساسية الذي حدث في العقدين الأول والثاني من القرن الحالي، الأمر الذي أدى إلى تقلص شديد في الاستثمار وانخفاض توسّع إنتاج قطاع التعدين. وفي الزراعة ظلت الإنتاجية في الفترة ما بين 2001–2011 و2011–2017 ترتفع بنفس الوتيرة ولكن بوتيرة أدنى من وتيرة جميع مجموعات البلدان الرئيسية الأخرى، باستثناء أقل البلدان نمواً الجزرية (الجدول 2–4).

(14) التقلب الشديد في وتيرة نمو إنتاجية اليد العاملة للمجموعة الفرعية لأقل البلدان نمواً الجزرية (بما في ذلك تيمور – ليشتي) يفسره تأثير دورة أسعار النفط على الأداء الاقتصادي لهذا البلد. وفي الفترة ما بين بداية ونهاية الفترتين المعنيتين ارتفعت أسعار الوقود الدولية بنسبة 254 في المائة في الفترة 2001–2011 ولكن هبطت بنسبة 47 في المائة في الفترة 2011–2017 بحسب مؤشر الأونكتاد لأسعار السلع الأساسية في السوق الحرة.

الشكل 2–4

نمو إنتاجية اليد العاملة، 2001–2017

(المعدل السنوي، بالنسبة المئوية)

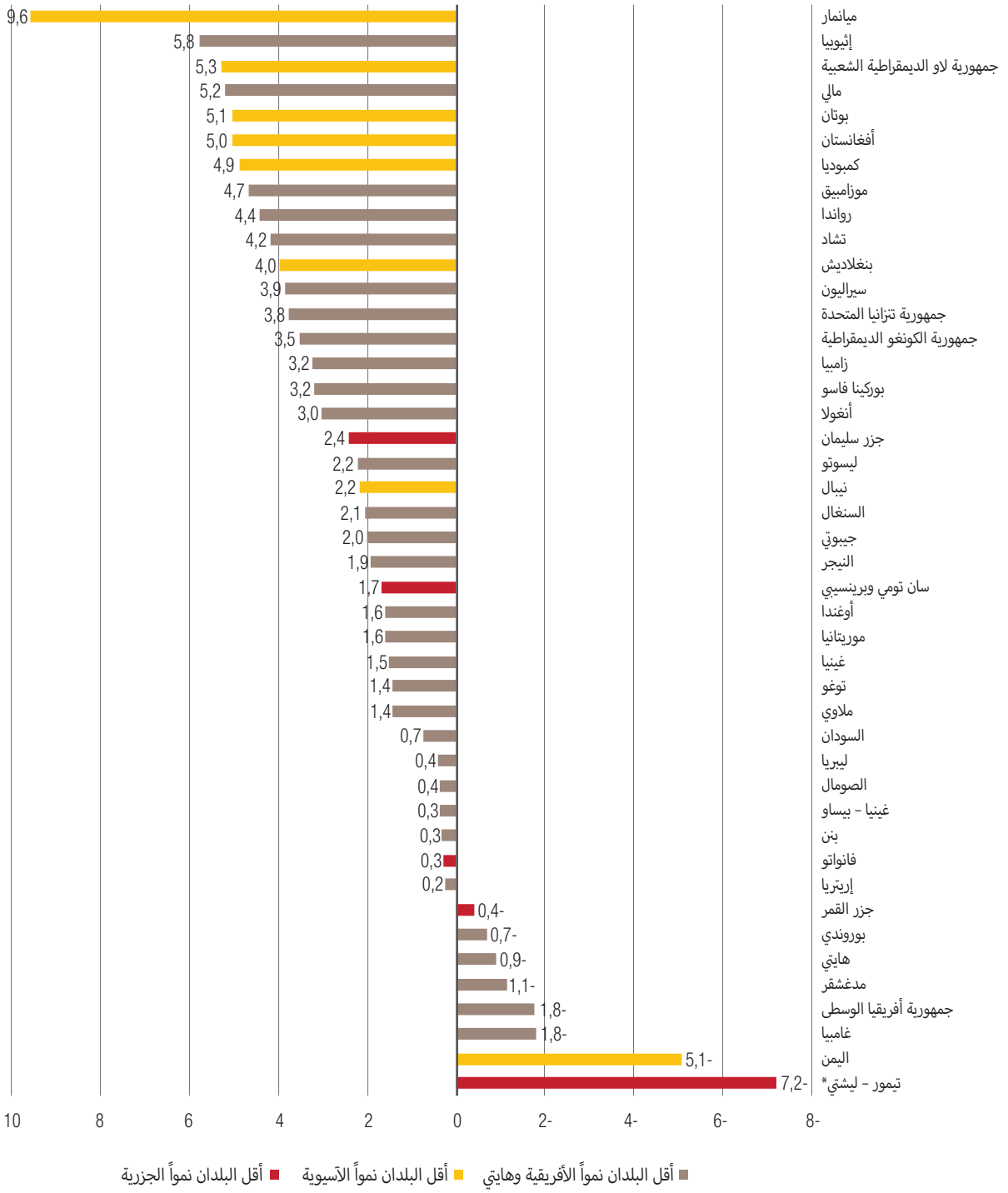

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد بالاستناد إلى بيانات مستمدة من الأونكتاد، قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية، ومنظمة العمل الدولية، المؤشرات الرئيسية لقاعدة بيانات سوق العمل [اطُلع عليها في أيار/مايو 2020].

ملاحظة: * 2011–2017.

الشكل 2-5

نمو إنتاجية العمل ونسبة التقدم نحو تحقيق التحول الهيكلي

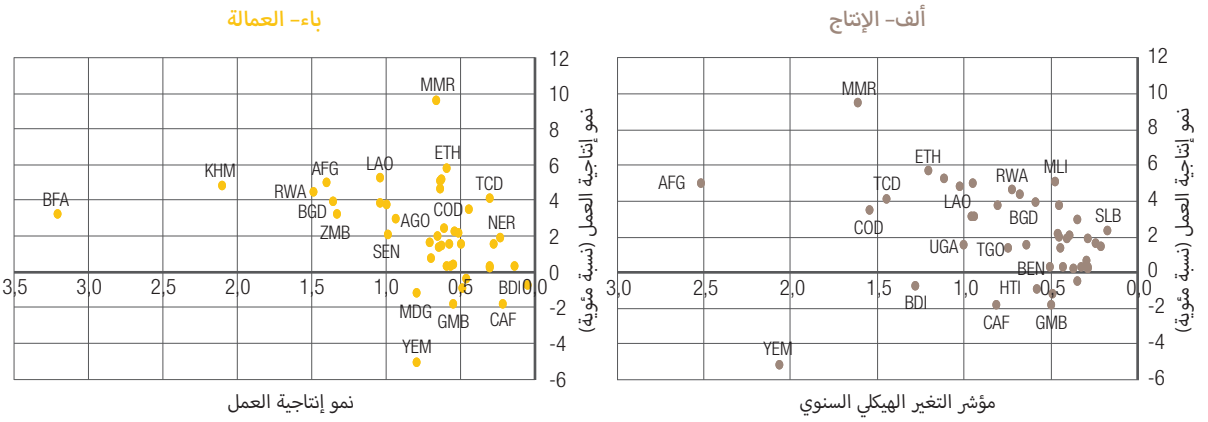

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، استناداً إلى بيانات واردة من الأونكتاد، قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد، ومنظمة العمل الدولية، المؤشرات الرئيسية لسوق العمل (تم الاطلاع عليهما في أيار/مايو 2020)

وتتمثل سمة من سمات التحول الهيكلي في تضييق الفوارق بين القطاعات في مستويات الإنتاجية، كما ترد الإشارة إلى ذلك في الفرع جيم - 1.

الشكل 2-6

التشتّت القطاعي في إنتاجية اليد العاملة بحسب مجموعات البلدان، 2001-2017، سنوات مختارة

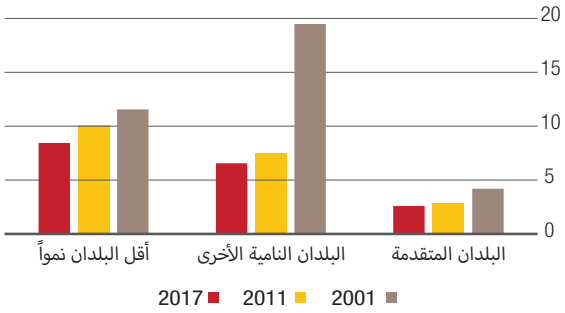

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد بالاستناد إلى بيانات مستمدة من الأونكتاد، قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية، ومنظمة العمل الدولية، قاعدة بيانات مؤشرات سوق العمل [اطُلع عليهما في أيار/مايو 2020].

ملاحظة: نسبة المستوى الأقصى لإنتاجية اليد العاملة في أربعة قطاعات (الزراعة والتصنيع والصناعات الأخرى والخدمات) إلى المستوى الأدنى.

ومنذ بداية الألفية الجديدة انخفض تشتّت إنتاجية اليد العاملة في القطاعات الرئيسية في أقل البلدان نمواً، مما يدل على درجة ما من التقارب المحلي. وكان ذلك نتيجة الارتفاع المستمر في إنتاجية القطاع ذي الإنتاجية الأدنى (الزراعة)، إلى جانب هبوط في إنتاجية اليد العاملة في قطاع "الصناعات الأخرى" (الذي حركه تقلّص قطاع التعدين منذ عام 2011)، الذي هو القطاع ذو الإنتاجية الأعلى. وهذه العمليات مهمة. ففي حين أن زيادة إنتاجية اليد العاملة في الزراعة عنصر مركزي في التحول الهيكلي فإن أقل البلدان نمواً بحاجة إلى زيادة تسريع الوتيرة، ولا سيما في أقل البلدان نمواً الأفريقية وهايتي وأقل البلدان نمواً الجزرية. وفي نفس الوقت، من المفروض أن يكون تضييق الفوارق فيما بين القطاعات في إنتاجية اليد العاملة نتيجة تباين معدلات نمو الإنتاجية إلى جانب تحول اليد العاملة فيما بين القطاعات، وليس نتيجة للهبوط الفعلي في الإنتاجية في أحد القطاعات، كما حدث ذلك في أقل البلدان نمواً كمجموعة. والتشتّت القطاعي لأقل البلدان نمواً يظل أعلى مما هو عليه في البلدان النامية الأخرى، فضلاً عن البلدان المتقدمة (الشكل 2-6).

ومرة أخرى كانت الاتجاهات مختلفة تماماً فيما بين مختلف مجموعات أقل البلدان نمواً، وهذا أمر له صلة جزئياً بحجم صناعة التعدين التي لها إنتاجية أعلى بكثير من حيث اليد العاملة، وذلك بفضل كثافة رؤوس أموالها المرتفعة جداً. وهكذا فإن التشتّت قد انخفض في أقل البلدان نمواً الآسيوية من 13,5 إلى 11,9 بين عامي 2001 و2017 حيث إن قطاع التعدين أكثر أهمية. وفي أقل البلدان نمواً الآسيوية - حيث تمثل حصة التعدين في الناتج المحلي الإجمالي نصف ما هي عليه في أقل البلدان نمواً الأفريقية - انخفض معدل التشتّت من مستوى متدنٍ بالفعل بواقع 9,5 إلى 3,9 على مدى نفس الفترة. وأخيراً، في أقل البلدان نمواً الجزرية التي لها أعلى حصة من التعدين في الإنتاج في مجموعة أقل البلدان نمواً، كان تشتّت الإنتاجية القطاعية متقلباً منذ بداية الألفية الجديدة.

(د) هل أن أقل البلدان نمواً متقاربة أم متباعدة؟

إن التطورات في إنتاجية اليد العاملة يمكن أن تكون إما متقاربة أو متباعدة دولياً. والمقارنة تتم بين البلدان المتباطئة والبلدان الرائدة عادة في إجمالي مستوى الإنتاج، وتبيّن ما إذا كان هناك توجّه نحو تقارب الدخل الدولي أو تباعده. وفي حالة التقارب نجد أن اللامساواة الدولية آخذة في الهبوط وأن المجتمع الدولي يمضي قُدماً نحو تحقيق الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة. غير أنه إذا حصل تباعد فإن اللامساواة الدولية تزداد ارتفاعاً أكثر من ذلك في المستويات المرتفعة بالفعل، مع كل ما يُحتمل أن تحمله زعزعة الاستقرار من عواقب في أعقابها (كما هو مبيّن في الفصل 1).

ومستوى إنتاجية اليد العاملة الإجمالي في أقل البلدان نمواً كمجموعة ظل مختلفاً عن مستوى الإنتاجية في مجموعة البلدان النامية الأخرى. وفي عام 1991 كانت نسبة أقل البلدان نمواً إلى البلدان النامية الأخرى 25 في المائة (الأونكتاد، 2014)، في حين انخفضت هذه النسبة في بداية القرن الحادي والعشرين إلى 21 في المائة، وبلغت في نهاية المطاف 18 في المائة في عام 2017. وبشكل أكثر تحديداً أفضت الاتجاهات في المجموعة والاتجاهات في القطاعات في نمو إنتاجية اليد العاملة أثناء فترتي تنفيذ برنامج عمل بروكسل وبرنامج عمل إسطنبول إلى اتجاهات متباينة في مقارنة الإنتاجية الدولية بين مختلف مجموعات أقل البلدان نمواً الفرعية والبلدان النامية الأخرى.

الشكل 2-7

إنتاجية اليد العاملة في أقل البلدان نمواً نسبة إلى البلدان النامية الأخرى بحسب مجموعات البلدان، 2000-2017

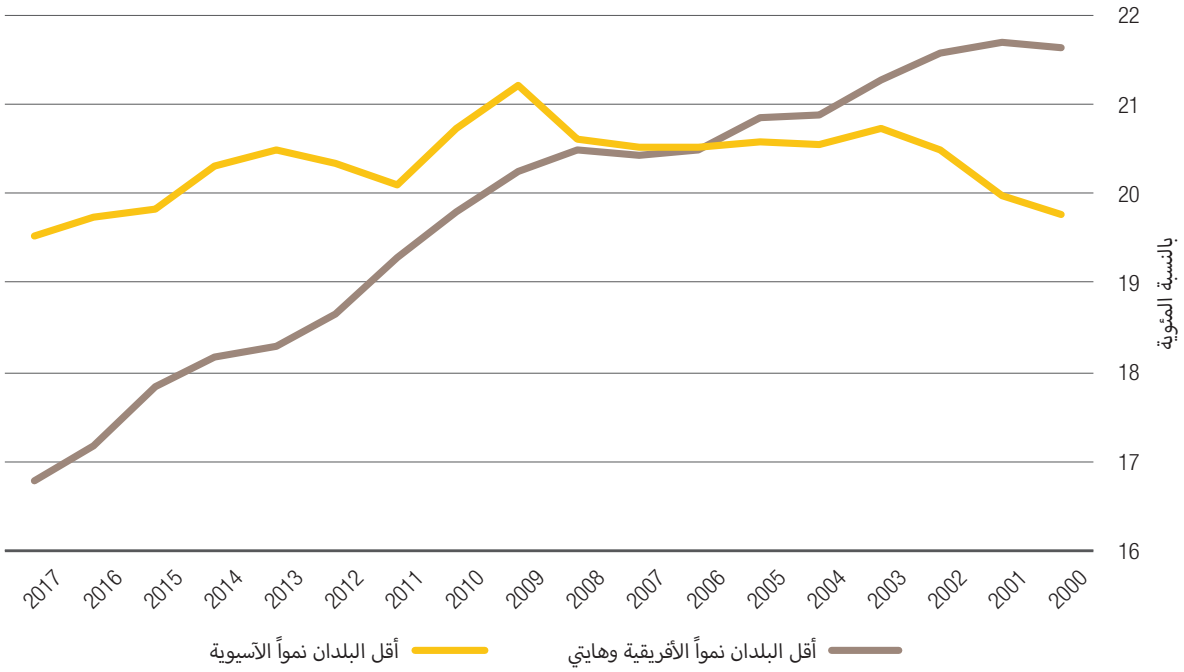

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد بالاستناد إلى بيانات مستمدة من قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية، ومنظمة العمل الدولية، قاعدة بيانات مؤشرات سوق العمل [اطُلع عليهما في أيار/مايو 2020].

ولم يسمح التطور الإيجابي في إنتاجية أقل البلدان نمواً المبيّن في الأقسام الفرعية السابقة لهذه البلدان سوى بمواكبة نمو الإنتاجية في البلدان النامية الأخرى. ومع ذلك فإنه حتى مجموعة أقل البلدان نمواً الفرعية التي أدت أفضل أداء لم تستطع تضييق الفجوة مع البلدان النامية الأخرى. ونسبة إنتاجية اليد العاملة في أقل البلدان نمواً الآسيوية إلى نسبة إنتاجية البلدان النامية الأخرى قد كانت تتأرجح بحدود نسبة 20 في المائة منذ بداية القرن. وفي المقابل اختلف مستوى إنتاجية اليد العاملة في أقل البلدان نمواً الأفريقية وهايتي عن مستوى إنتاجية اليد العاملة في البلدان النامية الأخرى، وذلك حتى أثناء الفترة التي شهدت نمواً أعلى وقد دعمها ارتفاع أسعار السلع الأساسية في العقد الأول من القرن. وفي عام 2001 كانت النسبة المقابلة لذلك 22 في المائة وكانت أعلى بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً الآسيوية. وبحلول عام 2017 هبطت نسبة أقل البلدان نمواً

تقدم أقل البلدان نمواً في التحول الهيكلي وإنتاجية اليد العاملة مغاير لتقدم البلدان النامية الأخرى

الأفريقية وهايتي إلى 17 في المائة مقارنة مع البلدان النامية الأخرى وإلى مستوى أدنى من مستوى أقل البلدان نمواً الآسيوية (الشكل 2-7).

وكانت إنتاجية اليد العاملة النسبية في أقل البلدان نمواً الجزرية متقلبة بدرجة تقلّب مستوياتها المطلقة. وفي حين أن إنتاجية اليد العاملة في هذه البلدان مثّلت في بداية الألفية الجديدة ثلثي مستوى البلدان النامية الأخرى إلا أنها انخفضت بحدة بحلول عام 2017 إلى نسبة 44 في المائة، وذلك للأسباب الدورية المشار إليها أعلاه.

إنتاجية اليد العاملة في أقل البلدان نمواً قد نمت بوتيرة أقوى مما نمت به في البلدان المتقدمة منذ عام 2000 غير أن ذلك لم يكن كافياً لسد الفجوة الهائلة بين مجموعتي البلدان بشكل ملحوظ. وفي عام 2017 لم تمثل إنتاجية اليد العاملة في أقل البلدان نمواً سوى جزءاً طفيفاً من مستوى البلدان المتقدمة: 2,5 في المائة (مقارنة مع 1,7 في المائة في عام 2001). ولو أنه سُجل بعض التقارب إلا أن هذا التقارب كان هامشياً.

3- المضاعفات

يشير التحليل السابق إلى أن أقل البلدان نمواً كمجموعة قد كانت متباعدة على مدى الأجل الطويل عن البلدان النامية الأخرى، وذلك في آن واحد من حيث متانة واتجاه التحول الهيكلي، فضلاً عن نمو إنتاجية اليد العاملة لديها إجمالاً. وكانت العملية قد توقفت بعض الشيء في العقد الأول من القرن

أقل البلدان نمواً تشهد شكلاً من أشكال التصنيع تقليداً ولكن سطحياً

الحالي، وذلك إلى حد كبير نتيجة لدورة السلع الأساسية الطويلة ولكنها تواصلت من جديد منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية في الفترة 2008-2009. وإذا لم ينعكس اتجاه هذه النزعة إلى التباعد فإن أقل البلدان نمواً كمجموعة لن تكون قادرة على التغلب على تهميشها الطويل الأمد في الاقتصاد العالمي. وعكس هذا الاتجاه يتطلب بدوره الإسراع في بناء القدرات الإنتاجية.

غير أنه يوجد مع ذلك تباين شديد بين مجموعات أقل البلدان نمواً الثلاث في تحولها الهيكلي. وأقل البلدان نمواً الآسيوية كمجموعة هي مجموعة البلدان التي تشهد ما يشبه أكثر ما يشبه عملية تصنيع تقليدية تحركها بنغلاديش وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا وميانمار ونيبال. ولهذه البلدان حصة تصنيع متنامية في الإنتاج والعمالة والتخصّص في الصادرات التصنيعية، ولها الأداء الأقوى من حيث نمو إنتاجية اليد العاملة وتقلص الفقر وتزايد التقدم صوب تحقيق النتائج الاجتماعية. ومع ذلك هناك بعض التحذيرات بخصوص قصة النجاح الظاهرية هذه.

أولاً، تظل أهمية التصنيع في أقل البلدان نمواً الآسيوية أدنى مما هي عليه في البلدان النامية الأخرى من حيث كل من العمل والإنتاج (الجدول 2-3). ثانياً، يظل أداؤها الصناعي متخلفاً وراء أداء البلدان النامية الأخرى. ومعدل مؤشر الأداء الصناعي التنافسي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بالنسبة لأقل البلدان نمواً الآسيوية (0,0130) يقابل ربع معدل المؤشر بالنسبة للبلدان النامية الأخرى (0,0508)[15].

ثالثاً، يتفق التصنيع الذي شهدته هذه البلدان مع شكل "سطحي" من أشكال التصنيع، وهو شكل يميّز عادة اندماج البلدان منخفضة الدخل في سلاسل القيمة العالمية. وهذا يعني إدخال نشاط ما في مجال التصنيع لكن مع تطوير محدود للقدرات التكنولوجية المحلية (بالدوين، 2016؛ الأونكتاد، 2018أ). وتصنيع أقل البلدان نمواً الآسيوية يتركّز في أجزاء

(15) معدل غير مرجّح للرقم بالنسبة لعام 2017. حسابات أمانة الأونكتاد بالاستناد إلى بيانات مستمدة من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (2019أ).

صناعية قليلة (لا سيما الملابس، وبدرجة أدنى، المنسوجات)، الأمر الذي يجعلها معرّضة إلى حد كبير للتطورات في هذه الصناعة. وقد ثبت ذلك مرة أخرى أثناء الإغلاق الشامل نتيجة للكوفيد-19 وتعطّل العديد من سلاسل القيمة العالمية، الأمر الذي أدى إلى تقلّص حاد في صادرات أقل البلدان نمواً الآسيوية.

رابعاً، استطاعت بلدان مثل بنغلاديش وميانمار وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ونيبال أن تبني إلى حد ما صناعتها التحويلية لخدمة الأسواق الأجنبية، مستفيدة في نفس الوقت من شروط الوصول التفاضلي إلى الأسواق، ولا سيما المعاملة التفاضلية الممنوحة لأقل البلدان نمواً في أسواق الواردات الرئيسية (ولا سيما البلدان المتقدمة) (منظمة التجارة العالمية، 2019). ومن غير المعروف كيف سيكون أداء هذا القطاع التصنيعي عندما تخرج هذه البلدان من فئة أقل البلدان نمواً وتفقد في نهاية المطاف ميزة المعاملة التفاضلية الممنوحة لأقل البلدان نمواً. وجميع هذه البلدان قد دخلت عملية الخروج من وضع أقل البلدان نمواً أو يُحتمل أن تدخل هذه العملية في المستقبل القريب. ولكي تكون عملية تصنيع هذه البلدان مستدامة فإن هذه البلدان بحاجة إلى توسيع تنميتها الصناعية وتعميق قدراتها في مجالي التكنولوجيا وريادة المشاريع من أجل تحقيق ما وصفه تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2016 بأنه "خروج من الفئة بزخم" (الأونكتاد 2016أ).

وكانت عملية التحوّل الهيكلي في أقل البلدان نمواً الأفريقية أبطأ وكان تحويل الموارد الإنتاجية لقطاعات أعلى إنتاجية أكثر ركوداً. وأدت دورة السلع الأساسية الطويلة للفترة 2003-2011 إلى درجة ما من إعادة الاعتماد على المنتجات الأولية لأقل البلدان نمواً الأفريقية المعتمدة على السلع الأساسية. وبعد انتهاء الدورة وجدت هذه البلدان من الصعب خلق محركات جديدة للنمو والتنويع. وتظل أغلبية القوة العاملة مركّزة في الزراعة حيث ظلت الإنتاجية تنمو ولكن بخطى بطيئة. ومعظم النزوح من الأرياف إلى المدن قد استوعبته قطاعات خدمات أقل اعتماداً على المعارف بدلاً من التصنيع في خدمات كثيفة الاعتماد على المعارف، وهناك نزعة لدى كليهما إلى تحقيق إنتاجية لدى اليد العاملة أعلى في الخدمات الأقل اعتماداً على المعارف. وبالتالي فإن تحدي تنويع اقتصادات هذه البلدان وتطوير أنشطتها الاقتصادية المنتجة يظل قائماً. ونظراً لحصة العمالة في الزراعة التي تظل عالية جداً ما زالت هذه البلدان تمتلك فترة محتملة كبيرة جداً لمزيد التحوّل الهيكلي (ماكميلان وآخرون، 2017). وهذا يفترض وجود التحدي المضاعف المتزامن التالي: '1' تسريع وتيرة نمو إنتاجية اليد العاملة في مجال الزراعة بشدة، '2' توليد العمالة في قطاعات أخرى لصالح سكانها المتزايد عددهم بسرعة (الفصل 1). وبالإضافة إلى ذلك فإن مواطِن الشغل الجديدة هذه تحتاج إلى أن تكون على مستوى إنتاجية أعلى بكثير مما هو عليه الحال في الزراعة.

لأقل البلدان نمواً الجزرية ملامح مختلفة. فمعظمها تطور نحو بنية اقتصادية تميز البلدان النامية الجزرية الصغيرة. وهذه البلدان نوّعت اقتصاداتها نحو قطاع الخدمات وركّزت بشدة على السياحة، التي هي قطاع خدمات أقل اعتماداً على المعارف وأقل إنتاجية. وهذا يخلق ضعفاً تجاه التطورات في اقتصاد السياحة العالمي. كما لوحظ ذلك بإصرار مرة أخرى أثناء الإغلاق الشامل نتيجة لجائحة الكوفيد-19 التي أدت بالسياحة العالمية إلى جمود شبه تام. وعلى خلاف ذلك فإن تيمور – ليشتي بلد يعتمد عادة على النفط والتطورات في مجال التنويع والإنتاجية تتأثر بشكل كبير جداً بدورة نفط الدول.

وهذه الأنماط من أنماط التحول تُبرز مدى ضعف أقل البلدان نمواً وسرعة تعرضها للصدمات في الأسواق الدولية والحاجة إلى تطوير الأسواق المحلية، وذلك في آن واحد على جانب العرض (الإنتاج) وكذلك على جانب الطلب (مثلاً عن طريق تطوير "ذوق" المستهلك لجعله يفضّل المنتجات المحلية). وحتى عمليات التحويل والتنويع الإيجابيين قد توقفت نتيجة الكساد الناتج عن كوفيد-19 بل تراجعت في بعض الحالات. والتعافي من الكساد سوف يحتاج إلى التوجيه نحو أهداف التحويل الهيكلي الإيجابي ونحو بناء اقتصادات أكثر مرونة.

هاء- قدرات أقل البلدان نمواً الإنتاجية في العقد الجديد

ستحتاج أقل البلدان نمواً إلى تحليل ومراعاة التطورات المذكورة في الجزء السابق وهي تتأهّب للأعوام القادمة التي ستشهد توافقاً بين العمليات. والعقد الجديد يبدأ بكفاح جميع البلدان من أجل مواجهة عواقب أزمة كوفيد-19، والتعافي من الكساد العميق الذي أحدثه ذلك. والمجتمع الدولي من المقرر أن يعتمد خطة عمل جديدة لأقل البلدان نمواً وأن يدخل العقد الأخير من خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وستحتاج أقل البلدان نمواً إلى تطوير قدراتها الإنتاجية بطريقة تكفل إفضاءها إلى التحوّل الهيكلي لاقتصاداتها ومجتمعاتها. وذلك وحده سيسمح بتحقيق أهدافها الإنمائية، بما في ذلك تلك الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تلك التي سيتم اعتمادها أثناء مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً.

أولوية أقل البلدان نمواً هي تطوير قدرات إنتاجية جديدة وراقية

أما بالنسبة لكامل الخطاب بخصوص "إعادة البناء بشكل أفضل" بعد جائحة كوفيد-19، فلا بد من تعديل هذا الخطاب وفقاً للظروف السائدة في أقل البلدان نمواً. أولاً، في معظم الحالات، ليست أولوية هذه البلدان إعادة البناء بقدر ما هي تطوير قدرات إنتاجية جديدة ومتفوقة. وهذا يعني إما النهوض بالمستوى التكنولوجي في الشركات والمزارع القائمة أو إقامة أنشطة وقطاعات اقتصادية جديدة لم تكن موجودة في السابق. ثانياً، أزمة جائحة كوفيد-19 العالمية لم تغير كثيراً الواقع العالمي بقدر تغيير الاتجاهات الواضحة والحادة أو المعجّلة التي كانت قائمة في السابق، مثلاً تسريع التغيّر التكنولوجي، وتنامي أوجه اللامساواة المحلية والدولية، وتحديات تعددية الأطراف، وتغير اتجاه العولمة، وآثار تغير المناخ، إلخ.

وجميع هذه النزعات التي كانت قائمة في السابق (وربما تسارعت) بحاجة إلى مراعاة من جانب صانعي السياسات في أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية عند استنباط وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية للفترة الجديدة.

وسيشير هذا الفرع، فيما بعد، إلى بعض الاتجاهات التي ستؤثر في تطوير القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً خلال عشرينات القرن الحادي والعشرين. وبعد ذلك سيركز على أحد هذه الاتجاهات، ألا وهو الثورة التكنولوجية الجارية التي أحدثتها التكنولوجيات الرائدة، وبشكل خاص التكنولوجيات الرقمية.

1- الاتجاهات التي تؤثر في تطور القدرات الإنتاجية في المستقبل

في عشرينيات القرن الحالي سيتأثر تطوير القدرات الإنتاجية بشدة جراء التطورات في البيئة العالمية (ذلك أن هذه البلدان هي عادة اقتصادات صغيرة مفتوحة)، وجراء السياسات التي يعتمدها كل من أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية. وإجمالاً فإن هذه البيئة العالمية سوف تتميز بشدة بآثار الأزمات الصحية والاقتصادية في سياق جائحة كوفيد-19 التي طال أمدها، والكيفية التي ستتطور بها العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية بعد ذلك. وقد يؤثر بعض الاتجاهات الواسعة النطاق بشكل خاص على القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً وآفاقها الإنمائية الأوسع.

ويشمل ذلك إعادة توجيه العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية في سياق ما بعد جائحة كوفيد-19، ومستقبل العولمة، وسلاسل القيمة العالمية، والتكامل الإقليمي (الأونكتاد، 2020أ)، والتقدم في مجال تغير المناخ وسياسات التصدي له، والثورة التكنولوجية المتكشّفة (فاغربيرغ وفيرسباغن، 2020). والإضافة إلى ذلك تتمثل سمة خاصة تميز أقل البلدان نمواً في معدل نموها الديمغرافي المرتفع جداً، الأمر الذي تنجر عنه الحاجة إلى خلق عدد متنامٍ من مواطِن الشغل ووصول الوافدين الجدد سنوياً إلى سوق العمل (الفصل 1)، ناهيك عن تنامي الطلبات على الخدمات الاجتماعية التي يحتاج توفيرها إلى تمويل.

ويسلّم هذا التقرير بتأثير هذه الاتجاهات الواسعة على تطور القدرات الإنتاجية في المستقبل في العقد الجديد، ولكنه لا يحاول المراهنة على تطور معظمها في المستقبل. غير أنه يركز فعلاً على آثار الثورة التكنولوجية المتكشّفة التي أحدثتها التكنولوجيات الرائدة، والتي لها تأثير مباشر على القدرات الإنتاجية في جميع أنحاء العالم وتطرح تحدياً تكنولوجياً واقتصادياً هاماً بالنسبة لأقل البلدان نمواً. وهذه التحديات ناجمة عن طول أمد انخفاض مستوى القدرات التكنولوجية في معظم أقل البلدان نمواً (الأونكتاد، 2007)، وأيضاً عن كون التكنولوجيات الرائدة تخلقها بلدان متقدمة تكنولوجياً للاستجابة لاحتياجاتها وتحدياتها الخاصة. وهذا يعني أن هذه التكنولوجيات الجديدة تتفق مع الأوضاع الاقتصادية (مثل توافر عوامل الإنتاج) والاجتماعية في هذه البلدان على الصعيد التكنولوجي. وهذه الأوضاع تختلف بشكل ملحوظ عن أوضاع أقل البلدان نمواً، الأمر الذي يطرح مسألة مدى ملاءمة هذه التكنولوجيات الجديدة لأوضاع أقل البلدان نمواً.

وبالتالي يتم تحليل هذه المسائل فيما بعد على ثلاث مراحل. أولاً، تناقش بقية هذا الفصل السمات العامة المميِّزة للتكنولوجيات الرائدة. ثانياً، يحلل الفصل 3 وضع تطور القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً. ثالثاً، يطرح الفصل 4 السؤال لمعرفة كيفية التعامل مع هذه التكنولوجيات الجديدة في أقل البلدان نمواً، وقدرتها على تسخير التكنولوجيات الجديدة لتعزيز قدراتها التكنولوجية بطريقة تلائم ظروفها الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية.

2- الثورة التكنولوجية

لقد اجتاحت الاقتصاد والمجتمع في العالم ثورة تكنولوجية جديدة. وهي تتمثل في تجمّع الابتكارات في عدة أنواع من أنواع التكنولوجيا الرائدة وأهمها مبين في الجدول 2-5.

ورغم أن هذه الثورة التكنولوجية لا تزال في مراحلها الأولى فإن لها بعض السمات الملموسة والنتائج الواضحة، ولا سيما في البلدان المتقدمة تكنولوجياً.

الجدول 2–5

التكنولوجيات الرائدة

الميدان/النوع	التكنولوجيات الرئيسية
التكنولوجيات الرقمية	إنترنت الأشياء خدمات الهاتف المحمول ذي النطاق العريض من الجيل الخامس (5G) الطباعة الثلاثية الأبعاد (التصنيع الجمعي) البيانات الضخمة/تحليل البيانات تطبيقات سلاسل السجلات المغلقة الحوسبة السحابية التشغيل الآلي وعلم التحكّم الآلي الحوسبة الكمية الذكاء الاصطناعي
التكنولوجيا الأحيائية	علم الجين، والتحفيز الأحيائي، والزراعة
النانو - تكنولوجيا	المواد النانونية العضوية وغير العضوية
التكنولوجيات الخضراء	الطاقة المتجددة وإدارة المياه

المصدر: مقتبس من الأونكتاد (2018).

لهذه التكنولوجيات الخصائص المميِّزة التالية (الأونكتاد، 2018ز):

- تكنولوجيات مختلفة يعتمد بعضها على البعض؛
- التكنولوجيات تتجه نحو التلاقي من خلال زيادة استخدام المنصات الرقمية لإنتاج تكنولوجيات توافقية جديدة (مثل الزراعة الدقيقة)؛
- هبوط التكاليف، ولا سيما في حالة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والألواح الفولطائية الضوئية؛
- تنامي وانتشار المنصات، من قبيل الإنترنت والنظام العالمي لتحديد المواقع؛
- الرقمنة؛
- الربط الشبكي.

وبعض هـذه التكنولوجيات تكنولوجيات ذات أغراض عامة (بريسناهان، 2010)، وتؤدي دوراً محورياً في النمو حيث إنها:

- تُستخدم على نطاق واسع وتوفّر مدخلات لعدد كبير من القطاعات؛
- قـادرة على تحقيق تحسّن تقني مستمر يؤدي إلى خفض التكاليف وتحسّن الجودة؛
- تيسّر الابتكار في قطاعات التطبيقات ذلك أنها تُفضي إلى زيـادة عائدات الابتكار من خلال تفاعلها مع قطاعات التطبيقات هذه؛
- تؤثر في نهاية المطاف في جميع قطاعات الاقتصاد.

لهذه التكنولوجيات قدرة محتملة قوية جداً على التأثير في تطور القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً في العقد الجديد. غير أن ذلك يطرح مسائل لها صلة بنشرها ومدى ملاءمتها. ونشر هذه التكنولوجيات في أقل البلدان نمواً وقدرتها المحتملة على حفز تطور القدرات الإنتاجية يرد تحليلهما في أجزاء لاحقة من هذا التقرير. ونظراً لانتشارها المتزايد من الأهمية بمكان أن يتمركز صانعو السياسات في أقل البلدان نمواً في هذه التكنولوجيات الجديدة ولربما أيضاً تسخيرها لغرض المساهمة في تحقيق أهداف تنمية أقل البلدان نمواً. ويحتاج صانعو السياسات في أقل البلدان نمواً وشركاء هذه البلدان في التنمية، بشكل حاسم إلى إدراك التكامل بين مختلف عناصر القدرات الإنتاجية في تحقيق التحوّل الهيكلي. وهذا يشمل عناصر من قبيل البنى التحتية التي سبق تحليلها أعلاه، والقدرات التكنولوجية الوارد بحثها في الفصل 4، والعناصر الأخرى المكوّنة للقدرات الإنتاجية والروابط المتبادَلة والتفاعل أو التآزر (الوارد تحليلها في الفصل 3).

عدد أقل البلدان نمواً التي لها قدرات إنتاجية منخفضة ارتفع على مر الزمن

عدد أقل البلدان نمواً التي لها قدرات إنتاجية عالية انخفض على مر الزمن

أداء أقل البلدان نمواً يتجاوز أداء البلدان النامية الأخرى في عنصر الموارد الطبيعية

الفصل

3

قياس القدرات الإنتاجية: تقدم أقل البلدان نمواً صوب تحقيق التنمية المستدامة

الفصل 3

قياس القدرات الإنتاجية: تقدم أقل البلدان نمواً صوب تحقيق التنمية المستدامة

ألف - مقدمة **61**

باء - مؤشر الأونكتاد للقدرات الإنتاجية **62**

1- عرض عام 62

2- قياس التقدم المحرز ووضع المعايير بمؤشر القدرات الإنتاجية 63

جيم - تقييم تقدم أقل البلدان نمواً المحرز صوب تحقيق أهداف برنامج عمل إسطنبول **70**

1- هدف نمو الناتج المحلي الإجمالي والقدرات الإنتاجية 70

(أ) استخدام وكفاءة القدرات الإنتاجية *71*

(ب) الآثار الهامشية للقدرات الإنتاجية الفردية بحسب برنامج عمل إسطنبول *76*

2- الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية 76

3- التجارة والسلع الأساسية 79

4- التنمية البشرية والاجتماعية 85

(أ) التعليم والتدريب *85*

(ب) السكان والرعاية الصحية الأساسية *85*

5- الأزمات المتعددة وسائر التحديات الناشئة الأخرى 91

6- تعبئة الموارد البشرية لأغراض التنمية وبناء القدرات 95

7- الحوكمة الرشيدة على جميع المستويات 97

دال - الاستنتاج **99**

المرفق: مقدمة تقنية لمؤشر الأونكتاد للقدرات الإنتاجية **102**

(أ) تنسيب البيانات الناقصة *102*

(ب) التنبؤ *102*

(ج) تحليل متعدد المتغيرات *103*

(د) حوسبة مؤشر القدرات الإنتاجية *103*

ألف- مقدمة

لقد حظيت المشاكل الاقتصادية الهيكلية في أقل البلدان نمواً باهتمام كبير في خطاب التنمية. وعلى مدى الـ 15 سنة الماضية ونيف أبرز الأونكتاد باستمرار الحاجة إلى تطوير القدرات الإنتاجية لدى أقل البلدان نمواً ودعم هذه البلدان في اتخاذ تدابير ملموسة من أجل الحد من أوجه الضعف. ومن بين التدابير التي اقترحها الأونكتاد تنويع اقتصادات أقل البلدان نمواً وبناء قدرتها على الصمود، فضلاً عن زيادة عائدات التنمية الاجتماعية وحفز وتعزيز مرونة النمو في مكافحة الفقر. والقدرات الإنتاجية اللازمة لتحويل اقتصادات أقل البلدان نمواً يرد وصفها بإسهاب في الفصل 1 وهي موثّقة بالمراجع في كامل التقرير. ويبين هذا الفصل أن الجهود المبذولة لرصد التقدم المحرز في أقل البلدان نمواً لبلوغ الأهداف المتفق عليها دولياً، ولا سيما برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً وأهداف التنمية المستدامة، يمكن تعزيزها بقياس القدرات الإنتاجية للبلدان في جميع الأبعاد الممكنة.

وحيث لم يتبق إلا أقل من عقد لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بإمكان بناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً أن يساعد هذه البلدان على إحراز تقدم بشأن العديد من أهداف التنمية المستدامة. والارتفاع المستقر في القدرات الإنتاجية ضروري لحفز آثار التنمية الاقتصادية، بما في ذلك الحد من الفقر المدقع (الهدف 1 من أهـداف التنمية المستدامة). والميزة المقارنة بالنسبة لأقل البلدان نمواً في الموارد الطبيعية ووفرة اليد العاملة لم تُستغل لتعزيز الأنشطة الإنتاجية التي يمكن أن تساعد هذه البلدان على بلوغ مستويات أعلى من التنمية الاقتصادية. وبارتفاع القوة العاملة في أقل البلدان نمواً بنسبة 2,7 في المائة في السنة في الفترة 2011–2019، توجد أمام هذه البلدان فرصة فريدة من نوعها لدعم الإنتاجية الزراعية (الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة) والنمو الصناعي (الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة)، ولا سيما إذا ما نُفذت التحسينات المدخلة على إنتاجية اليد العاملة بتزامن مع طفرة التحسّن في القدرات الإنتاجية الأخرى مثل الطاقة (الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة)، والتغير الهيكلي، وتكنولوجيا المعلومات، والبنى التحتية، وروابط النقل والقطاع الخاص (هدفا التنمية المستدامة 8 و9).

ويستند هذا الفصل إلى مفهوم القدرات الإنتاجية المبيّن في الفصل 2 وسوف يُثبت وجاهة هذا المفهوم من حيث السياسات العامة. ويُقدم عرضاً عاماً لمؤشر الأونكتاد للقدرات الإنتاجية والذي يُطبق لتقييم التقدم الذي أحرزته أقل البلدان نمواً على مر الزمن. وبما أن الخروج من فئة أقل البلدان نمواً هدف أساسي من أهداف جميع تدابير الدعم الخاصة بأقل

الارتفاع المستقر في القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً ضروري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

البلدان نمواً فإن التحليل يقيّم أداء فرادى البلدان وهي في طريقها إلى الخروج من هذه الفئة، والهدف الإجمالي لبرنامج عمل إسطنبول لتمكين نصف أقل البلدان نمواً من الوفاء بمعايير الخروج من فئة أقل البلدان نمواً بحلول عام 2020.

كما يُبرز هذا الفصل المجالات التي أحرزت فيها أقل البلدان نمواً تقدماً ملحوظاً والتي كان من الممكن فيها أن تؤدي هذه البلدان أداءً أفضل مما كان. وتعددية أبعاد فئات القدرات الإنتاجية يعني ضمنياً أن التحسينات أو قلة الفعالية في بعض فئات القدرات الإنتاجية يمكن أن تؤثر في التقدم المحرز في فئات أخرى. ويعرض التحليل وجهة النظر التي مفادها أن بناء القدرات الإنتاجية إطار مجدٍ لتفعيل سياسة التنمية لكن، لكي تكون مختلف القدرات فعالة في الاقتصاد، لا بد لها من أن تكمّل بعضها البعض كمنظومة؛ والروابط فيما بين البلدان تؤدي هي الأخرى دوراً حيوياً في تنويع وبناء القدرات التصديرية.

وما كُتب عن قياس القدرات الإنتاجية يعرض خيارات مؤشرات واسعة؛ غير أن معظمها يقيس الإنتاجية على المستوى القطاعي أو على مستوى الاقتصاد الكلي وهي تُستخدم لتفسير آثار النمو الحيوية على بنية الاقتصادات على مر الزمن (كاليراجان وسليم، 1997؛ نوردهاوس، 2020؛ غانيون، 2007). وفي هذه المقاربة يُفسَّر أداء الاقتصاد بتحليل المساهمات الهامشية لمختلف المدخلات، ولا سيما العمالة (سكاربيتا وآخرون، 2000). ومؤشر الأونكتاد للقدرات الإنتاجية إجراء عام يشمل ليس فقط ثروات بلد ما وإنما أيضاً كيفية تحويل موارده ومنافعه من خلال روابطه بغيره من البلدان. ولو أن هذه المنهجية وهذه المؤشرات لقياس القدرات الإنتاجية يمكن أن تتحسّن في المستقبل فإن مؤشر الأونكتاد للقدرات الإنتاجية هو الأشمل من حيث النطاق والمضمون والجهد التقني.

وبقية هذا الفصل منظمة كالآتي: يرد في الفرع باء وصف موجز لمنهجية بناء مؤشر الأونكتاد للقدرات الإنتاجية، وهو يتضمن وصفاً لكيفية استخدام مؤشر القدرات الإنتاجية لقياس التقدم المحرز في أقل البلدان نمواً مقارنة مع مجموعات البلدان الأخرى. ويقدّم الفرع جيم تقييماً للتقدم المحرز في فـرادى أقل البلدان نمواً صوب تحقيق أهـداف برنامج عمل إسطنبول. والتقييم يستند إلى الأهداف المحددة بشكل صريح في برنامج عمل إسطنبول ويشمل بُعداً يتعلق بكيفية تعزيز القدرات الإنتاجية أو عرقلتها لحظوظ البلدان في تحقيق

الأهداف. ويختتم الفرع دال من الفصل ببعض التوصيات ذات الصلة بالسياسات العامة.

باء- مؤشر الأونكتاد للقدرات الإنتاجية

1- عرض عام

مؤشر الأونكتاد للقدرات الإنتاجية هو المحاولة الأولى الأشمل لقياس القدرات الإنتاجية في جميع الاقتصادات. والمؤشر متعدد الأبعاد وهو خاص بكل بلد ويسمح بمقارنة التقدم المحرز على مدى فترات معينة وفي مختلف البلدان أو الأقاليم (الأونكتاد، منشور سيصدر قريباً). وهو يقوم على إطار مفاهيمي وردت مناقشته في الفصل 2 وهو يُرسي القدرات الإنتاجية على ثلاث ركائز هي: الموارد الإنتاجية وقدرات ريادة المشاريع وروابط الإنتاج؛ وهذه القدرات الإنتاجية مجتمعة تُحدد قدرة بلد ما على إنتاج السلع والخدمات وتمكينه من النمو والتنمية (الأونكتاد، 2006).

ومؤشر الأونكتاد للقدرات الإنتاجية، إذ يسترشد بهذه الحتميات، يتضمن ثماني فئات (مؤشرات فرعية) تنطوي على مؤشرات تهتم بجوانب مختلفة من جوانب القدرة الإنتاجية. وتمثل المؤشرات الفرعية القنوات الرئيسية التي من خلالها تتطور القدرات الإنتاجية لبلد ما (الشكل 3-1) وتتضمن تراكماً فعلياً لعوامل الإنتاج.

تشكّل العمليات الحيوية التي من خلالها يحصل تراكم عوامل الإنتاج، فضلاً عن الآثار الخارجية لاندماج أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي (الأونكتاد، 2006). والتفاصيل التقنية حول كيفية بناء مؤشر القدرات الإنتاجية ومؤشراته الفرعية، فضلاً عن المؤشرات المستخدَمة، يرد وصفها في مرفق هذا الفصل. ومن الأهمية بمكان ملاحظة أن تعاريف المؤشرات الفرعية واسعة جداً وأن تجميعها عملية دقيقة جداً. والجانبان اللذان لا بد من أخذهما بعين الاعتبار هما: '1' بالنسبة للبيانات المجمّعة تُعامَل المؤشرات المستخدَمة لبناء المؤشر كمتغيرات عشوائية؛ و'2' البنية المترابطة بين المجال بالنسبة لكل مؤشر فرعي محتفظ بها، وبالتالي فإن المؤشر النهائي يظل يمثل باستمرار جميع المجالات.

وإطلاق العنان لقوة القدرات الإنتاجية من أجل التحوّل الهيكلي والتنمية الاقتصادية يمكن أن يتحقق من خلال الاستخدام الأفضل للقدرات القائمة والبناء على القدرات الجديدة، فضلاً عن إعادة التقييم النشطة للثغرات القائمة فيما يتصل بالقدرات. واعتماد منهجية قدرات إنتاجية تسمح لأقل البلدان نمواً بإعادة تأطير الخطاب التنموي من أجل تحقيق توازن أفضل بين الأولويات الاجتماعية والصناعية (الأونكتاد، 2020د). وعندما تُقارَن البلدان عبر عدسة مؤشر الأونكتاد للقدرات الإنتاجية فإن الربط بين التنمية الاجتماعية وغير ذلك من الأولويات الإنمائية (مثل البنى التحتية، والقطاع الخاص، والتجارة) تصبح واضحة. والفوارق وأوجه التآزر في فئات القدرات الإنتاجية في إطار المؤشر حيوية لعملية التنمية الاقتصادية والسياسات الداعمة لها.

الشكل 3-1

البنية المواضيعية لمؤشر القدرات الإنتاجية

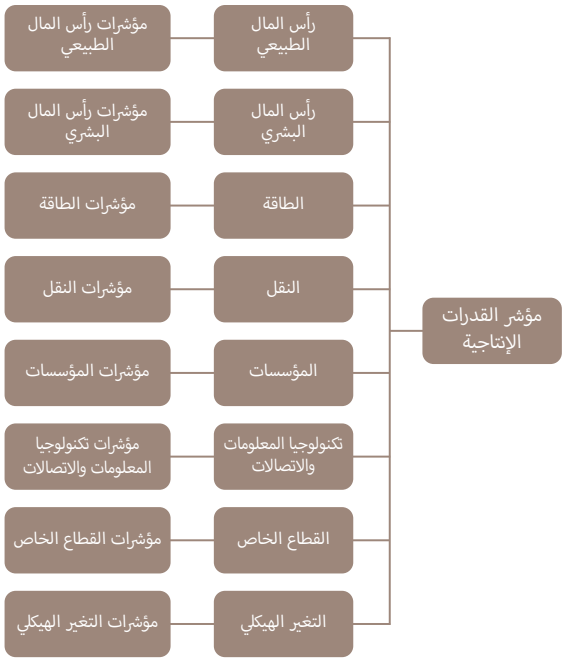

المصدر: الأونكتاد، منشور سيصدر لاحقاً. مؤشر الأونكتاد للقدرات الإنتاجية: الأسلوب المنهجي والنتائج.

وكإجراء مركّب كثيف الاعتماد على البيانات تتمثل إحدى الخطوات التي لا مناص منها في بناء مؤشر القدرات الإنتاجية في قيم تنسيب البيانات المفقودة. وكما يرد شرح ذلك في المرفق، هناك عدة خيارات لتنسيب القيم المفقودة، بما في ذلك باستخدام البلدان المجاورة كبديل. والعملية ليست في مأمن من إثارة الجدل ذلك أنها تفترض كون الملاحظات في بلد ما مترابطة مع الملاحظات المنطبقة في البلدان المجاورة له وأن نطاق قياس المتغيرات المنسوبة يمكن تعديلها وفقاً لاختيار اعتباطي للموازين. وفي عدة حالات يمكن أن تؤدي البيانات المقدّرة إلى انحياز وعدم يقين فيما يتصل بالخصائص الإحصائية الحقيقية للمتغيرات. وينتج عن ذلك توقعات واستنتاجات مضلّلة (جون وآخرون، 2019). وبالنسبة لمؤشر القدرات الإنتاجية يُعتبر تقدير البيانات أمراً لا مناص منه بسبب عدد المؤشرات والبلدان المعنية. وكذلك فإن الخطوة الاختيارية المتمثلة في التنبؤ بالقيم الجديدة وتحليل العناصر المكوّنة الرئيسية تعالج أية مسائل قد تنشأ فيما يتصل بعدم يقين البيانات بسبب التقدير المستحث أو أية أخطاء أخرى في القياس.

ولقد ثبت أن المنهجية وراء مؤشر القدرات الإنتاجية متينة، مع العلم أن القيد الوحيد هو الحاجة إلى إعادة تقدير كامل البيانات المجمّعة عندما تتغير نقطة أو أكثر من نقاط البيانات. وإعادة تقدير نقاط البيانات تكفل التماسك وتضمن درجة عالية من الترابط بين التنبؤات البديلة ضمن حدود القياس. غير أن تعقّد التنسيب وتكاليف التكرار لا يُستهان بها في مجموعات البيانات الكبيرة (ج. وآخرون، 2019).

وتشمل الخطوات الأخرى، الوارد شرحها في المرفق أيضاً، بالملاحظات الجديدة فيما يتصل بالتنبؤ وتفسير المؤشر باستخدام تحليل العناصر المكوّنة الرئيسية للتقليل من الأبعاد التي تمثلها المؤشرات الأصلية. ويستكشف تحليل المكونات الرئيسية بنية الترابط والفروق في البيانات المرصودة من خلال وضع توليفات خطية للبيانات الأصلية. والتوليفة الخطية الناتجة عن ذلك هي عامل كامن يلتقط المعلومات المشتركة بين فرادى المؤشرات في مجموعة المتغيرات التي تشكل مؤشراً فرعياً. والخطوة النهائية تطبّق المتوسط الهندسي على المؤشرات الفرعية التي تمثل كل فئة من الفئات لخفض مستوى إمكانية الاستبدال بين الأبعاد والتحكم في القيم الشاذة والانحرافات في توزيع البيانات. وتتضمن البيانات الناتجة عن ذلك مجموعة 193 بلداً تشكل مؤشر القدرات الإنتاجية والعناصر المكوّنة له للأعوام 2000–2018.

2- قياس التقدم المحرز ووضع المعايير بمؤشر القدرات الإنتاجية

نطاق مؤشر القدرات الإنتاجية، لكل من المؤشر الإجمالي ومؤشراته الفرعية، يتراوح بين صفر و100 علماً أن 100 هي أفضل درجة. وتراوحت علامات مؤشر القدرات الإنتاجية بالنسبة لأقل البلدان نمواً بين 9 (النيجر وتشاد) و36 (توفالو)، وكان المتوسط البسيط للمجموعة 17 في الفترة 2011–2018 (الجدول 3–1). والدرجات بالنسبة لأقل البلدان نمواً الجزرية السبعة معادلة لمتوسط أقل البلدان نمواً أو أعلى منه ويجب التعامل معها كحالة خاصة[1]. والسبب في ذلك هو أن معاملات الانكماش المستخدمة في المتغيرات الأساسية تشمل نطاقات القياسات الفردية وغيرها من القياسات التي لديها نزعة إلى الإفراط في معاوضة البلدان الأصغر. وبهذا التوصيف فإن نقاط مؤشر القدرات الإنتاجية بالنسبة لعدد قليل من أقل البلدان نمواً غير الجزرية، بما فيها بنغلاديش وبوتان وجيبوتي وكمبوديا وليسوتو تتجاوز بشكل طفيف فقط المئين الخامس والسبعين (19)؛ غير أن بنغلاديش وكمبوديا تفوقان

(1) أقل البلدان نمواً الجزرية السبعة هي: توفالو، تيمور – ليشتي، جزر سليمان، جزر القمر، سان تومي وبرينسيبي، فانواتو، كيريباس.

معدل التغير في القدرات الإنتاجية بطيء جداً

المجموعة عند استثناء الدول الصغيرة. وبالنسبة للمجموعة فإن متوسط نقاط القدرة الإنتاجية قد أرتفع من 14,9 إلى 17,2 في المائة في الفترة 2011–2018 وارتفع من 27,3 إلى 28 بالنسبة للبلدان النامية الأخرى.

والنظر عن كثب في المؤشرات الفرعية يكشف أوجه تفاوت هامة بين البلدان. وأقل البلدان نمواً، كمجموعة، أظهرت عمقاً هائلاً في قدرة القطاع الخاص بمعدل متوسط نقاط قدره 65,2 وعدد أقصى من النقاط قدره 85,1 (من أصل 100 نقطة ممكنة). وهذه الدرجات تمثل، في ما تمثل، سيولة أسواق الائتمانات المحلية للقطاع الخاص (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)، وتكلفة تصدير/استيراد حاوية، والمهل الزمنية لتصدير/استيراد السلع. والبلدان التي لها نسبياً أعلى الدرجات في فئة القدرات الإنتاجية في مجال الطاقة هي: بوتان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وغينيا – بيساو وميانمار ونيبال، في حين أن البلدان التي لها أدنى درجات هي: بنن وتوغو وكيريباس ومالي وهايتي. وموارد النفط والموارد المعدنية تتصدر بشكل بارز فئة الموارد الطبيعية؛ غير أن إدراج الأرض والمناطق الغابية وقياسات تدفق الاستخراج وكثافة المواد يعني ضمنياً أن المؤشر الفرعي لا يميز بين الاقتصادات الزراعية والصناعية ويعتمد على الصناعات التعدينية. ونتيجة لذلك تتصدر زامبيا وغينيا وغينيا – بيساو وليبريا وليسوتو المجموعة بدرجات تتراوح بين 57 و60، تليها البلدان الزراعية بالأساس (أوغندا وبوركينا فاسو ورواندا والسودان وملاوي)، التي تتجاوز درجاتها بشكل طفيف معدل متوسط أقل البلدان نمواً الذي يتراوح ما بين 47 و49.

ولتوضيح استخدام مؤشر القدرات الإنتاجية في وضع معايير التقدم المحرز في أقل البلدان نمواً أُقيمت مجدداً ثلاث مجموعات من أقل البلدان نمواً ذات القدرة الإنتاجية الأدنى والمتوسطة والمرتفعة للأعوام 2001 و2011 و2018، على التوالي[2]. ووُزعت البلدان على المجموعات بحسب المتوسط

(2) تم اختيار عدد المجموعات اعتباطياً بالاستناد إلى الاتجاهات المسجّلة في التجارة والناتج المحلي الإجمالي وغير ذلك من الخصائص المميزة التي تؤدي أحياناً إلى التجميع الطبيعي بحسب التخصصات في مجال التصدير. ولمن يهمه الأمر من القُراء يمكن أن تحدد البرمجية الإحصائية (STATA) وغيرها من مجموعات البرمجيات الإحصائية بشكل تلقائي عدد المجموعات الأمثل (ماكلس، 2012).

الأقـرب من حيث مؤشر القدرات الإنتاجية. والتوزيع الناتج عن ذلك يبين أن القدرات الإنتاجية قد تحسّنت بشكل طفيف في مجموعة الإنتاجية الأدنى على مدى الأعـوام وقد سجلت المجموعة الفرعية درجة متوسطة من حيث مؤشر القدرات الإنتاجية الذي ارتفع من 18 إلى 22 في الفترة 2000–2018. لكن، في كل المجموعات، نجد أن معدل التغيّر في القدرات الإنتاجية بطيء بشكل مفرط وكان الأداء في فرادى البلدان باهتاً. وتجدر الإشارة إلى أن تقلص المجموعة ذات الإنتاجية المرتفعة من 11 بلداً في عام 2001 إلى ستة بلدان فقط في عام 2018 (الشكل 3–2). ومن الأهمية بمكان ملاحظة أن مؤشر القدرات الإنتاجية المتوسط في صفوف المجموعة ذات الإنتاجية العالية ارتفع من 23 إلى 29. وفي الأثناء توسّعت مجموعة الإنتاجية المنخفضة من 18 إلى 25 بلداً على مدى نفس الفترة، في حين أن عدد البلدان في المجموعة الوسطى تراوح بين 16 و18 في الفترة 2001–2018. وبالإضافة إلى ذلك تغيّرت تركيبة البلدان في المجموعتين الإنتاجيتين الأدنى بشكل ملحوظ على مدى الأعوام. ونزلت بنغلاديش وجزر سليمان وجزر القمر وجيبوتي وزامبيا من مجموعة القدرات الإنتاجية العالية إلى مجموعة الإنتاجية المتوسطة، في حين نزلت إريتريا وتوغو وسيراليون وغينيا ومدغشقر وملاوي وموريتانيا وموزامبيق واليمن من مجموعة القدرات المتوسطة إلى مجموعة القدرات الإنتاجية الأدنى في الترتيب. ولم يرتق إلا بلدان هما رواندا وميانمار في الفترة 2001–2018 من مجموعة القدرات الإنتاجية الأدنى إلى المجموعة المتوسطة.

الجدول 3–1

درجات مؤشر القدرات الإنتاجية لفرادى أقل البلدان نمواً ومجموعات البلدان الأخرى، المعدل المتوسط، 2011–2018

البلد/المنطقة	إجمالي مؤشر القدرات الإنتاجية	الطاقة	رأس المال البشري	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	المؤسسات	الموارد الطبيعية	القطاع الخاص	التغير الهيكلي	النقل
توفالو	36	33	31	33	57	42	85	35	12,35
بوتان	27	49	38	10	61	42	70	34	2,13
فانواتو	26	29	31	8	57	34	77	36	5,26
تيمور - ليشتي	23	32	29	7	53	37	67	31	3,11
جزر سليمان	22	34	30	5	46	49	77	27	2,42
كيريباس	21	25	39	7	56	16	76	16	6,44
ليسوتو	21	33	31	8	50	60	67	42	0,63
بنغلاديش	20	37	35	6	34	41	65	34	1,00
كمبوديا	20	35	35	9	36	42	74	29	0,88
جيبوتي	20	27	34	5	35	39	72	42	1,70
سان تومي وبرينسيبي	20	28	34	9	47	39	69	32	0,87
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	19	41	30	9	35	50	70	38	0,40
نيبال	19	41	38	7	36	36	64	34	0,49
هايتي	18	24	32	4	27	39	67	26	2,02
اليمن	18	29	28	7	16	35	69	33	1,25
جزر القمر	17	35	31	4	35	44	72	19	0,76
إثيوبيا	17	34	27	3	32	43	62	25	1,60
رواندا	17	31	33	5	51	48	67	28	0,30
السنغال	17	36	27	8	50	45	73	38	0,12
جنوب السودان	17	35	26	5	37	47	66	29	0,52
أوغندا	17	34	27	5	39	48	65	36	0,31
جمهورية تنزانيا المتحدة	17	33	32	5	39	46	63	26	0,50
زامبيا	17	36	27	6	47	57	50	30	0,27
متوسط أقل البلدان نمواً	**17**	**32**	**28**	**6**	**36**	**46**	**65**	**28**	**1,12**
غامبيا	16	29	25	8	37	49	76	30	0,18

الجدول 3–1

درجات مؤشر القدرات الإنتاجية لفرادى أقل البلدان نمواً ومجموعات البلدان الأخرى، المعدل المتوسط، 2011–2018 *(تابع)*

البلد/المنطقة	إجمالي مؤشر القدرات الإنتاجية	الطاقة	رأس المال البشري	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	المؤسسات	الموارد الطبيعية	القطاع الخاص	التغير الهيكلي	النقل
بنن	15	24	26	6	47	41	71	31	0,17
غينيا	15	30	23	4	30	60	72	30	0,26
ليبريا	15	28	30	4	36	59	68	25	0,19
موزامبيق	15	33	23	4	39	53	70	31	0,29
السودان	15	35	29	7	15	35	60	21	0,45
توغو	15	20	28	4	35	53	75	32	0,30
أنغولا	14	34	22	4	29	52	55	22	0,23
ملاوي	14	30	33	3	44	49	65	25	0,23
موريتانيا	14	27	25	6	34	50	70	31	0,09
ميانمار	14	38	32	5	28	40	69	28	0,14
سيراليون	14	27	30	5	38	57	72	14	0,16
بوركينا فاسو	13	27	21	5	44	47	62	19	0,18
إريتريا	13	38	20	1	17	54	58	36	1,33
مدغشقر	13	31	25	2	36	50	71	32	0,12
أفغانستان	12	33	27	4	17	37	32	34	0,20
بوروندي	12	31	26	2	25	52	59	19	0,27
جمهورية الكونغو الديمقراطية	12	32	19	2	27	56	55	29	0,13
مالي	12	27	20	6	36	40	65	14	0,10
غينيا - بيساو	11	39	24	5	31	59	51	3	0,20
الصومال	11	34	19	2	3	55	69	21	0,88
جمهورية أفريقيا الوسطى	10	30	16	2	19	42	47	23	0,25
تشاد	9	29	16	2	23	41	30	5	0,34
النيجر	9	28	14	2	39	44	53	21	0,03
البلدان النامية الأخرى	**28**	**40**	**41**	**19**	**50**	**40**	**75**	**41**	**4,36**
البلدان المتقدمة	**40**	**47**	**62**	**37**	**80**	**37**	**83**	**54**	**6,18**

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، بالاستناد إلى بيانات مستمدة من الأونكتاد، قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية [اطُّلع عليها في أيار/مايو 2020].

ويمكن تفسير أوجه التفاوت في التنمية الاقتصادية في أقل البلدان نمواً وبين أقل البلدان نمواً ومجموعات البلدان الأخرى بدرجاتها فيما يتصل بمؤشر القدرات الإنتاجية. وعندما يتم تفكيك بعض العناصر المكونة لمؤشر القدرات الإنتاجية يتضح أنها استُخدمت بكثافة في ما كُتب عن الموضوع لشرح الفوارق في التنمية الاقتصادية بين البلدان. مثلاً، تعتبر بعض الدراسات الفوارق في إنتاجية عوامل الإنتاج، ولا سيما العمالة، وتراكم رأس المال، الأسباب الرئيسية للتباين بين البلدان (هولتن وأيزاكسون، 2007). غير أن إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاجية لا يفسر إلا جزئياً الأسباب الأساسية وراء الفوارق بين مجموعات البلدان غير المتجانسة. وبالإضافة إلى ذلك، وكما هو مبيّن في العرض التخطيطي لمؤشر القدرات الإنتاجية، فإن إنتاجية عوامل الإنتاج الإجمالية لا تمثل إلا العنصرين الفرعيين الأولين من أصل العوامل الفرعية الثلاثة التي تُعتبر عادة عوامل إنتاج. ولو أن نهج تحليل إنتاجية عوامل الإنتاج يفسر معظم الفوارق بين البلدان ذات نسبة النمو المرتفعة توجد قيود عندما تُطبّق هذه الطرق على أقل البلدان نمواً. فمثلاً ما خلص إليه هولتن وأيزاكسون (2007) هو أن تعميق رأس المال كان مسؤولاً عن أكثر من نصف معدل نمو إنتاجية اليد العاملة في العديد من البلدان قد لا ينطبق عموماً على أقل البلدان نمواً. وكقياس موجز يتضمن مؤشر القدرات الإنتاجية بشكل شامل مساهمات عوامل الإنتاج (مثل اليد العاملة ورأس المال والتكنولوجيا والمؤسسات)، وغير ذلك من العوامل التي تفضي إلى توسّع الإنتاجية في بلد ما. وتحليل مؤشر القدرات الإنتاجية بالتالي يوفّر استنتاجات فيما يتصل بأقل البلدان نمواً أفضل مما يوفره تفكيك عوامل الإنتاج بالاستناد إلى عوامل مختارة.

الشكل 3-2

تجميع القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً، مرتبة بحسب متوسطات المجموعات، 2001-2011، 2018

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد بالاستناد إلى بيانات مستمدة من الأونكتاد، قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية [اطُلع عليها في أيار/مايو 2020].

ووضع المعايير باستخدام مؤشر القدرات الإنتاجية وغير ذلك من الأبعاد يمكن أن يساعد على تفسير الفوارق بين أقل البلدان نمواً وبين أقل البلدان نمواً ومجموعات البلدان الأخـرى. وقيم مؤشر القدرات الإنتاجية لا تكشف أي شيء

بخصوص السياسات العامة الماضية أو مصادر أوجه الضعف المنتظمة لدى أقل البلدان نمواً ولكن تُظهر فعلاً مدى تطور هذه البلدان مقارنة مع بلدان أخرى.

ونسبة الخمسين في المائة في أسفل القائمة استطاعت أن ترفع قدراتها الإنتاجية بشكل أسرع من النصف الأسفل من مجموعة البلدان الأخرى على مدى نفس الفترة (الجدول 3–2). وسجلت أقل البلدان نمواً تحسنات كبيرة في القدرات الإنتاجية ذات الصلة في فئات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنى التحتية في مجال النقل والتغير الهيكلي، وذلك على الرغم من أن قيمها بالأرقام المطلقة في 2011 و2018 على نطاق مؤشر القدرات الإنتاجية المحدود (0,100) منخفضة جداً مقارنة مع درجات مجموعة البلدان الأخرى. وباستثناء الموارد الطبيعية فإن أقل البلدان نمواً متخلفة وراء البلدان النامية الأخرى في جميع فئات مؤشر القدرات الإنتاجية بل وحتى في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ورأس المال البشري والمؤسسات. وهناك أيضاً فوارق كبيرة بين البلدان فيما يتصل بالطاقة والقطاع الخاص والتغير الهيكلي.

الجدول 3–2

القدرات الإنتاجية بحسب مجموعات البلدان، متوسطات عامي 2011 و2018

	إجمالي مؤشر القدرات الإنتاجية	رأس المال البشري	الطاقة	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	المؤسسات	رأس المال الطبيعي	القطاع الخاص	التغير الهيكلي	البنية التحتية في مجال النقل
2011									
البلدان المتقدمة	42,1	64,1	42,4	37	80,8	38,5	82,7	55,7	4,9
أقل البلدان نمواً	14,9	27,8	30,1	3,7	36,9	44,5	66	28,4	0,3
البلدان النامية الأخرى	27,3	41,1	36,6	16,2	50,8	39,9	74,9	42,3	1,9
العالم	**26,2**	**40,5**	**36,1**	**15,8**	**50**	**40,3**	**74,1**	**40,5**	**1,6**
2018									
البلدان المتقدمة	39,8	61,3	46,3	38,7	80,3	39,4	83,8	52,5	3,1
أقل البلدان نمواً	17,2	28,7	31	6,8	36,9	46	69,3	30,9	0,4
البلدان النامية الأخرى	28	41,5	39,3	21,3	50,1	40,3	77,2	42	1,4
العالم	**27**	**40**	**38,7**	**20,4**	**49,9**	**40,9**	**76,5**	**40,7**	**1,3**
نسبة التغير المئوية (2011-2018)									
البلدان المتقدمة	5,4-	4,3-	9,4	4,7	0,6-	2,2	1,4	5,6-	36,3-
أقل البلدان نمواً	15,5	3,3	3	85,7	0	3,4	4,9	9	60,3
البلدان النامية الأخرى	2,5	0,9	7,6	31,3	1,5-	0,9	3,2	0,7-	29,1-
العالم	**2,9**	**1,1-**	**7,3**	**29,4**	**0,2-**	**1,5**	**3,2**	**0,6**	**18,4-**

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد بالاستناد إلى بيانات مستمدة من الأونكتاد، قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية [اطُلع عليها في أيار/مايو 2020].

وتوجد طرق أخرى لتقدير فعالية استخدام القدرة الإنتاجية، وهذه الطرق تسعى إلى توسيع نطاق الطرق العادية التي تنتهي بتقدير الموارد المتوافرة والسياسات العامة والفوارق المؤسسية والخصائص المتأصلة والهيكلية التي تميز البلدان[3]. والحد الاحتمالي الواردة مناقشته في الفرع جيم يقدّر كفاءة استخدام القدرات؛ غير أنه، لأغراض وضع المعايير، ملاحظة أن البلدان التي لها قدرات إنتاجية منخفضة – أقل البلدان نمواً بالأساس – توجد في أسفل حدود التنمية في حين أن البلدان النامية الأخرى هي في الوسط أو بصدد الالتحاق بمستوى الاقتصادات المتقدمة (الشكل 3–3).

وتبين الصورة الثابتة كيف أن البعض من أقل البلدان نمواً (أنغولا وبنغلاديش وبوتان وتوفالو وتيمور – ليشتي وجزر سليمان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا وكيريباس وليسوتو) هي على نفس مستوى تنمية البلدان النامية الأخرى. غير أن معظم أقل البلدان نمواً حبيسة مجموعة القدرات الإنتاجية المنخفضة ويبدو أنه لا مجال لها من الخروج من هذه الفئة. وفي عام 2018 تراوح مؤشر القدرة الإنتاجية للبلدين المتقدمين والمتصدرين الطليعة ما بين 48 (لكسمبورغ) و53 (الولايات المتحدة الأمريكية)، فيما عدا أن لكسمبورغ كان لها

(3) النهج الوارد وصفه هنا ينتمي إلى فئة منهجية موجهة نحو البيانات لتقدير الكفاءة النسبية للكيانات أو الوحدات صانعة القرار. والمصطلح التقني للتقييم هو تحليل وتغطية البيانات وهو يشمل كلاً من الطريقتين غير المعيارية والمعيارية.

دخل للفرد أعلى من الولايات المتحدة الأمريكية (الشكل 3–4). وسجلت أقل البلدان نمواً التي هي في الطليعة ما بين 28 و35 نقطة على سلم مؤشر القدرات الإنتاجية وظلت صادراتها، كمجموعة، عالية التركيز إذ تراوح مؤشر تركيزها بين 0,43 و0,45 في الفترة 2000–2018، في حين تراوح مؤشر التركيز في البلدان المتقدمة والبلدان النامية الأخرى بين 0,17 و0,35، على التوالي.

الشكل 3–3

التنمية الاقتصادية (دخل الفرد) ومؤشر القدرات الإنتاجية، 2018

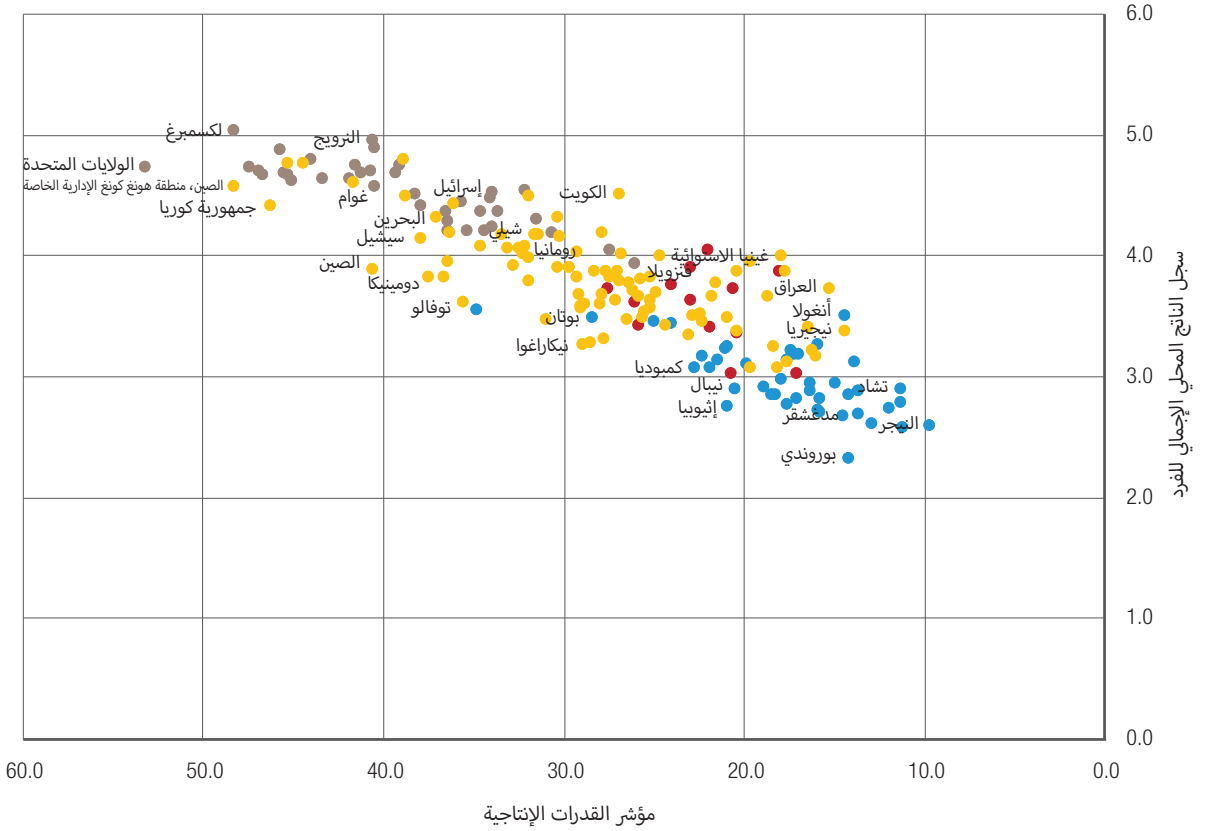

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد بالاستناد إلى بيانات مستمدة من الأونكتاد، قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية [اطُلع عليها في أيار/مايو 2020].

ولـو أن الترتيب بحسب درجـات مؤشر القدرات الإنتاجية يظهر تحديات ذات شأن بين أقل البلدان نمواً ودرجات مؤشر القدرات الإنتاجية لعدة بلدان من أقل البلدان نمواً (مثل بوتان وتوفالو ورواندا وميانمار) أنه بشيء من التركيز والاستمرارية بإمكان أقل البلدان نمواً أن تتعدّى القدرة الإنتاجية لمجموعات البلدان الأخرى. ومجموعة من العوامل الأخرى، من بينها حجم السكان والموقع الجغرافي والروابط الاستراتيجية، تؤدي دوراً إيجابياً بالنسبة لبعض الاقتصادات. مثلاً، لبوتان عدد صغير جداً من السكان، مقارنة بعدد سكان لكسمبورغ، في حين أن الصين، مقاطعة هونغ الإدارية الخاصة وجمهورية كوريا كثيفتا السكان. وموقع الصين، منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة استراتيجي على بحر الصين الجنوبي ويمنح هونغ كونغ ميزة جغرافية مقارنة مع أقل البلدان نمواً الآسيوية غير الساحلية مثل بوتان ونيبال.

ومن حيث نظرية الجاذبية التقليدية[4]، وعوامل الجذب المتمثلة في حُسن الجوار الإقليمي في التجارة لا تخدم مصلحة معظم أقل البلدان نمواً؛ فبالنسبة لأقل البلدان نمواً الآسيوية ساعدها قربها من الاقتصادات الأكثر تقدماً، على الرغم من تمتعها بعوامل إنتاجية أدنى. والهياكل التجارية التكميلية للمنطقة الفرعية توفر حوافز لازدهار التجارة البينية بين الجيران المقربين. وقد وجد كبير وسليم (2010) أيضاً مرونة سلبية في المسافة في تحليل الجاذبية في نمط التجارة لمبادرة خليج البنغال للتعاون التقني والاقتصادي المتعدد القطاعات الذي يمكن أن يثبت أهمية

(4) نظرية الجاذبية التقليدية للتجارة تشير إلى أن التجارة بين البلدان تحركها الجغرافيا والمسافة الفاصلة بينها والحجم الاقتصادي النسبي وأوجه التشابه في أفضليات المستهلك والروابط الثقافية أو التاريخية.

الشكل 3-4

مؤشر القدرات الإنتاجية لاقتصادات مختارة بحسب فئة الدخل ومتوسط مؤشر القدرات الإنتاجية، 2000-2018

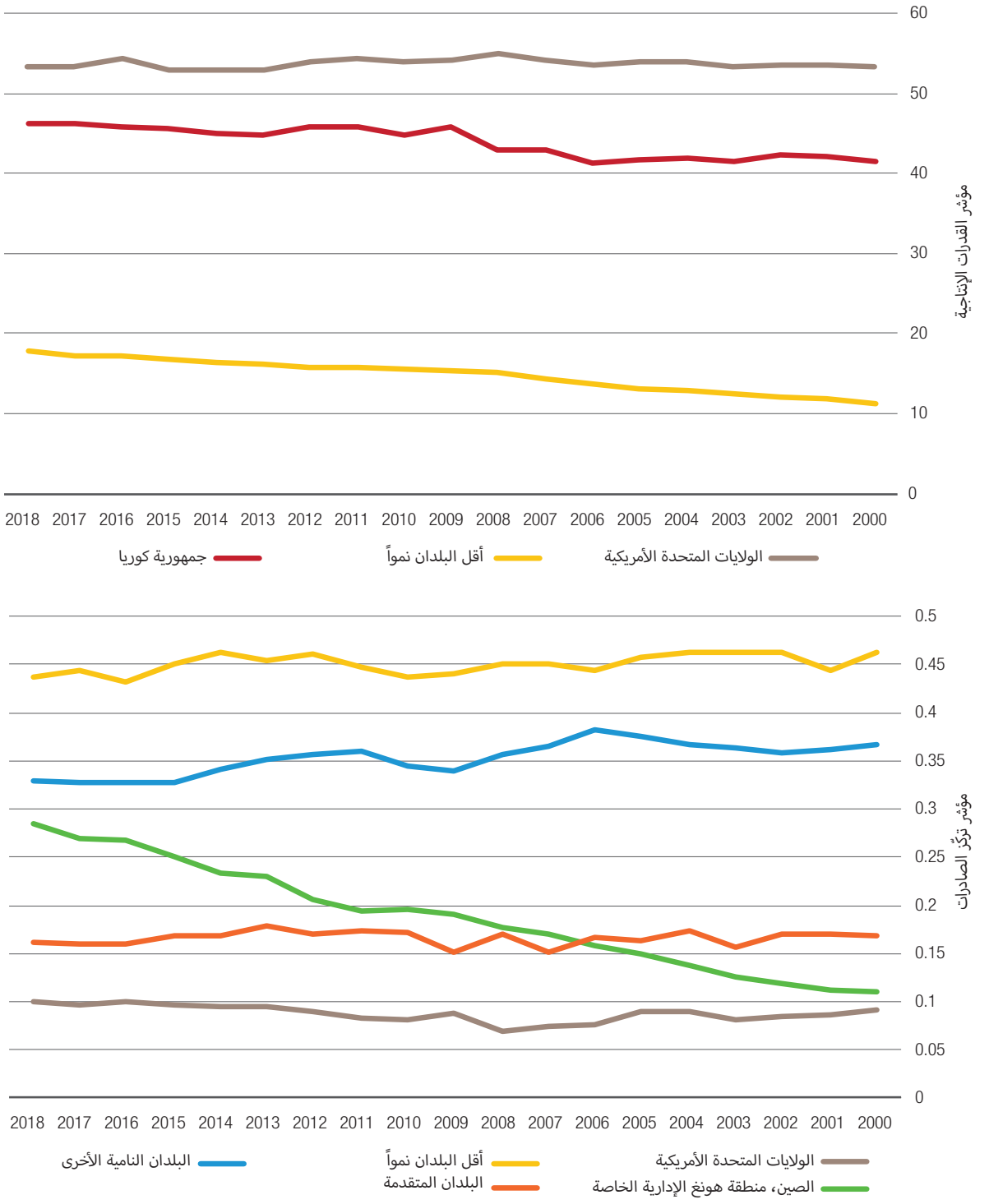

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد بالاستناد إلى بيانات مستمدة من الأونكتاد، قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية [اطُّلع عليها في أيار/مايو 2020].

إقامة علاقة حُسن جوار بين أقل البلدان نمواً الآسيوية. وهذا يبرز كذلك أهمية تطوير اقتصاد إقليمي متنوع بسلاسل قيمة إقليمية متينة بين البلدان المتجاورة، بما في ذلك فيما بين أقل البلدان نمواً المتجاورة. والنقاش حول ما تحتاج أقل البلدان نمواً

لفعله للالتحاق بالبلدان النامية الأخرى يرد عرضه في الفرعين جيم ودال.

جيم- تقييم تقدم أقل البلدان نمواً المحرز صوب تحقيق أهداف برنامج عمل إسطنبول

لقد وفّر الأونكتاد تقييماً للتقدم المحرز في أقل البلدان نمواً في تحقيق أهداف برنامج عمل إسطنبول على مدى عدة أعوام (الأونكتاد، 2017ب و2019ج). ويتيح هذا الفصل أول فرصة للتقييم الشامل للقدرات الإنتاجية، بما في ذلك تأثيرها على التقدم فيما يتصل بأولويات برنامج عمل إسطنبول المواضيعية. وحجة ذلك هي أن القدرات الإنتاجية هي اللبنات الحيوية للتحول الهيكلي وإضافة القيمة والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في هذه البلدان. وفضلاً عن ذلك، وبما أن الخروج من فئة أقل البلدان نمواً هدف رئيسي بالنسبة لجميع عمليات الدعم الدولي الخاصة بأقل البلدان نمواً، فإن هذا الفرع يستند إلى الفهم العميق لكيفية أداء البلدان الأخرى وكيفية مضيها قُدماً في طريق تحقيق الهدف الأعمّ المتمثل في الخروج من فئة أقل البلدان نمواً. ويبحث هذا الجزء أيضاً مسألة ما إذا كانت أقل البلدان نمواً المقرر خروجها من قائمة أقل البلدان نمواً قد كونت أساساً كافياً لمؤازرة الزخم اللازم لتوليد ودعم التحول الهيكلي الدائم.

1- هدف نمو الناتج المحلي الإجمالي والقدرات الإنتاجية

لقد اعتُبر نمو الناتج المحلي الإجمالي القوي حيوياً لتحقيق الهدف الرئيسي لبرنامج عمل إسطنبول. غير أن الهدف المتمثل في نسبة 7 في المائة على الأقل من نمو الناتج المحلي الإجمالي في السنة قد ظل بعيد المنال. و13 بلداً فقط من أقل البلدان نمواً حققت هدف النمو المتمثل في نسبة 7 في المائة خلال الفترة 2015-2018 واستطاع مع ذلك عدد أصغر من البلدان الاحتفاظ بنفس المرتبة في الأعوام المتتالية. ومنذ عام 2011 تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي في صفوف البلدان النامية وإجمالاً كان اتجاه النمو في أقل البلدان نمواً سلبياً (الشكل 3-5). ومدى تداعيات جائحة كوفيد-19 الحديثة يكتنفه عدم اليقين، ذلك أن الوضع لا يزال في تطور. لذلك فإن ما ظهر كأزمة صحة عمومية قد أبرز ضعف هياكل اقتصادات أقل البلدان نمواً، وسرعة تأثرها بالصدمات الاقتصادية، فضلاً عن عجزها عن تعبئة القدرات الإنتاجية للتكيف مع أوضاع السوق المتغيرة.

الشكل 3-5

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للاقتصادات النامية

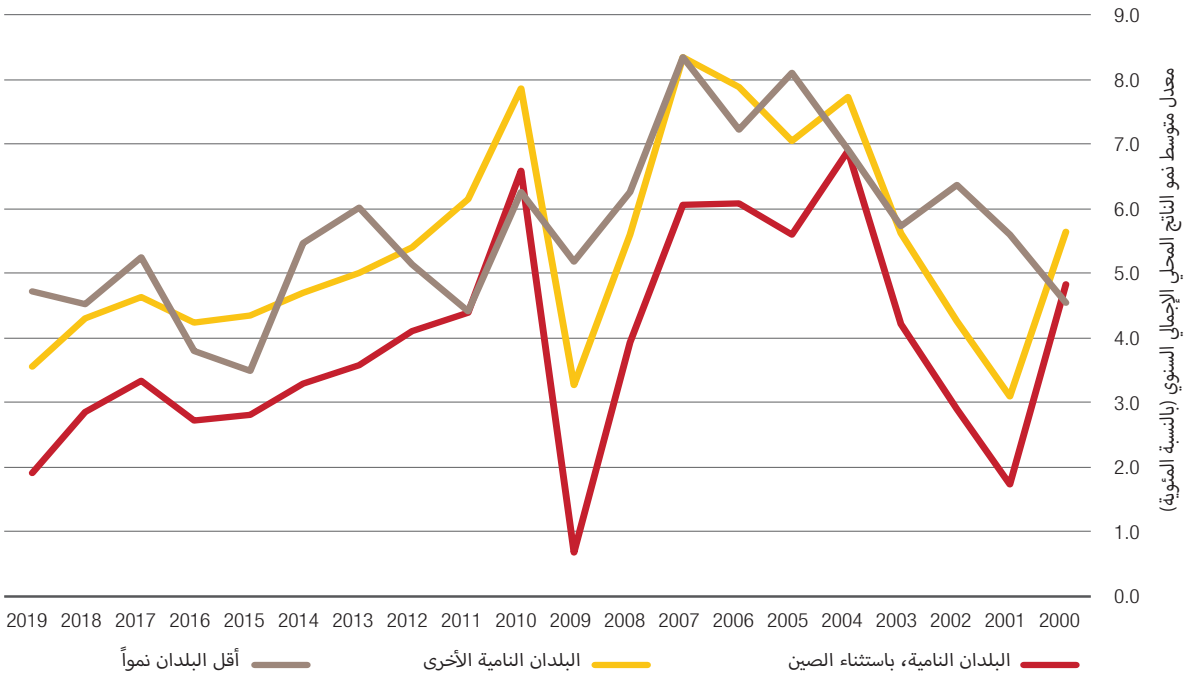

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد بالاستناد إلى بيانات مستمدة من الأونكتاد، قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية [اطُلع عليها في نيسان/أبريل 2020].

ولو أن أقل البلدان نمواً قد أحرزت تقدماً ملحوظاً في تضييق فجوة أداء نمو الناتج المحلي الإجمالي مع البلدان النامية الأخرى فإن أقل البلدان نمواً كمجموعة تحتاج إلى تسريع نموها لسدّ ثغرة الدخل مع البلدان النامية الأخرى. ومن حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي ضيّقت أقل البلدان نمواً الفجوة إلى حدود 1–2 نقطة مئوية، ولكن بالأرقام المطلقة ازدادت فجوة الدخل المقاسة بالدخل القومي الإجمالي للفرد اتساعاً (الشكل 3–6).

الشكل 3–6

الدخل القومي الإجمالي للفرد في أقل البلدان نمواً مقارنة مع البلدان النامية الأخرى، المعدل المتوسط بدولارات الولايات المتحدة الحالية

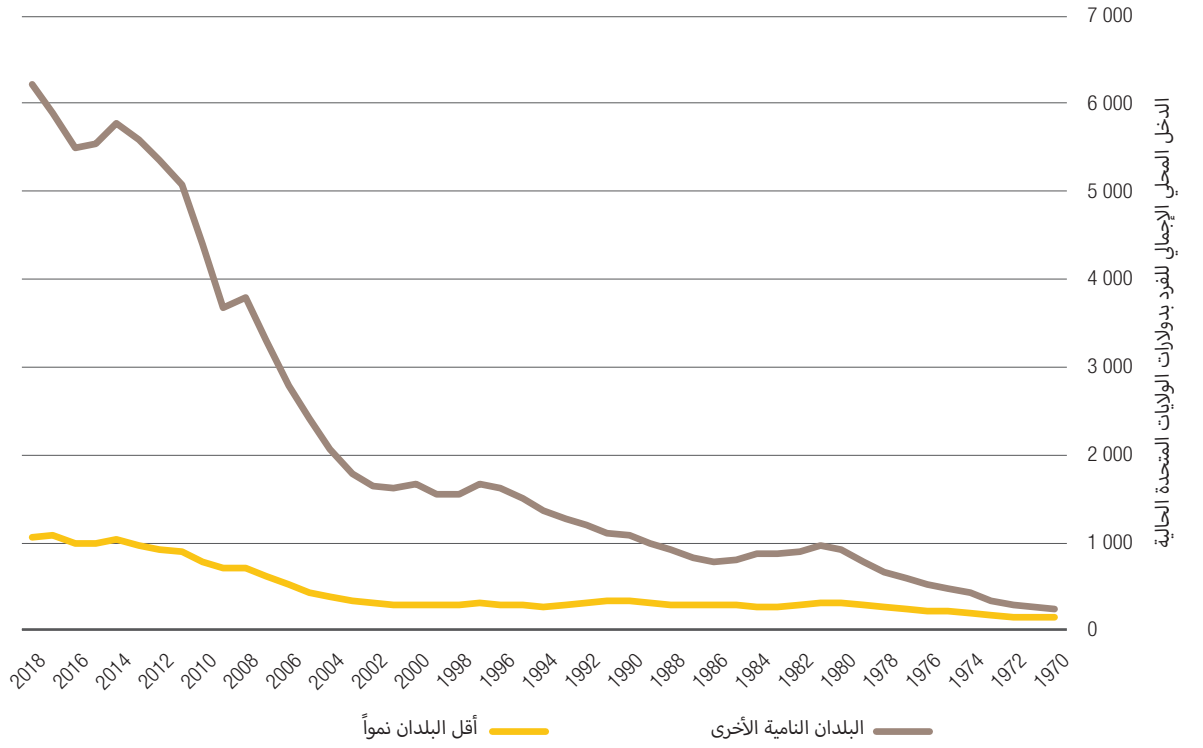

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، بالاستناد إلى بيانات مستمدة من الأونكتاد، قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية [اطُلع عليها في نيسان/أبريل 2020].

ولدى معدلات النمو الفعلية نزعة إلى المبالغة في تحديد مواقف البلدان الدورية (سكاربيتا وآخرون، 2000)، أما بالنسبة للاقتصادات الصغيرة فيمكن أن تتسبّب خصوصيات السوق التي تؤثر في النمو الدوري في شلل السياسات العامة. واتجاه معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مماثل لاتجاهه في البلدان النامية الأخرى (الشكل 3–7)؛ غير أن الفوارق في الحجم الاقتصادي النسبي تُظهر أن أقل البلدان نمواً ظلت تبتعد أكثر عن البلدان النامية الأخرى وتُبرز بشكل واضح الحاجة إلى تقفي اتجاه الفوارق في النمو ومتغيرات السياسات العامة التي يمكن أن تغيرها. وكان من البديهي في بداية السبعينات أن أقل البلدان نمواً كان متخلفة عن البلدان النامية الأخرى لكن السرعة التي اتسعت بها الفجوة في الفترة 2000–2018 لم يسبق لها مثيل.

وكلتا مجموعتي البلدان زادت من معدل دخلها الوطني الإجمالي للفرد أربعة أضعاف تقريباً، وكادت أقل البلدان نمواً تتجاوز بشكل طفيف 1 000 دولار، في حين تجاوزت البلدان النامية الأخرى 6 000 دولار (الشكل 3–6). وإذا ما أرادت أقل البلدان نمواً أن تلتحق بالبلدان النامية الأخرى فإنه سيكون عليها أن "تسير على خطى البلدان الأخرى" (مكانداويري، 2011).

(أ) استخدام وكفاءة القدرات الإنتاجية

بصرف النظر عن الجانب الدوري فإن كلاً من التغيرات الديمغرافية والفوارق في إنتاجية اليد العاملة وحالة التكنولوجيا كلها أمور تؤدي دوراً حيوياً في تفسير قدرات البلدان

المحتملة على تحقيق النمو (سكاربيتا وآخرون، 2000). ودخل الفرد عامل مناسب لتحقيق التنمية الاقتصادية ذلك أنه يراعي نوعية العوامل الديمغرافية وحجم الاقتصاد (كوبف، 2018). وكما ورد شرح ذلك في الفرع باء فإن أوجه التفاوت الناشئة في نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد في صفوف أقل البلدان نمواً من جهة وبين أقل البلدان نمواً ومجموعات البلدان الأخرى من جهة ثانية، ترجع جزئياً إلى الاختلافات من حيث الكفاءة في استخدام القدرات الإنتاجية.

ووزن وتغيرات مزيج الموارد الإنتاجية والقدرات على ريادة المشاريع وروابط الإنتاج، تحدد معاً كفاءة بلد ما في إنتاج السلع والخدمات وتمكّنه من إحراز تقدم. والقدرات الإنتاجية، سواء كانت مجملة أو مجمّعة في فئاتها الثماني تعني ضمنياً مستوى إنتاج أقصى غير ملحوظ $Y = f(PCI)$ *(الناتج المحلي الإجمالي المحتمل، الجملي أو للفرد)*، مما يمكن أن ينتجه بلد ما. والإنتاج الملحوظ يمكن أن يكون دون الأمثل إذا كان أقل من الإنتاج المحتمل أو ملائماً بالكاد إذا ما استخدم البلد قدراته بكفاءة، $y \leq Y = f(PCI)$.

ويمكن أن يرتبط مستوى القدرة الإنتاجية بمستويات إنتاج عديدة ذلك أن البلدان تختلف في استخدامها للقدرات الإنتاجية. والحد الاحتمالي يفسر هذه الاختلافات بفرض نفس تكنولوجيا الإنتاج (الشكل الوظيفي) في جميع البلدان ويحلل الانحرافات عن الحدود إلى عناصر قصور وعناصر تضليل (انظر الإطار 3–1) (ويجيويرا وآخرون، 2010؛ وكومبهاكار ولوفيل، 2000؛ وكومبهاكار وآخرون، 2015).

ويتمثل أحد العيوب في مقارنة أقل البلدان نمواً بمجموعات البلدان الأخرى باستخدام نُهج تغطية البيانات في كون أوجه القصور تقاس في خلفية أفضل أداء مدرج في العينة ويمكن أن يتأثر بعوامل خارجية ليست موجودة في النموذج (إيركوك، 2012). والحد الاحتمالي، كحل، يتضمن نموذج الحد الاحتمالي الذي تُستخلص منه نتائج التحليل في هذا الفصل نهجاً افتراضياً محدداً خاصاً بأقل البلدان نمواً. وبالإضافة إلى ذلك، وبما أن هدف التحليل هو توجيه سياسة التنمية في أقل البلدان نمواً ومقارنة التقدم المحرز في أقل البلدان نمواً مع التقدم المحرز في مجموعات البلدان الأخرى قد لا يكون من المفيد تقدير الحد الإنتاجي لأقل البلدان نمواً فقط. ومن الممكن أيضاً إدخال تعديلين على الحد الاحتمالي للبيانات المجمّعة. وكما اقتُرح ذلك سابقاً فإن إضافة عنصر افتراضي لأقل البلدان نمواً يراعي التباين بين البلدان مع افتراض أن أوجه القصور متغيرة زمنية وأنه يستمر على المستوى القطري. وكحل بديل يمكن تقدير نموذجين منفصلين للحد الاحتمالي، واحد لأقل البلدان نمواً وحدها والآخر يشمل البلدان النامية الأخرى، والتأكد من هذين النموذجين من أجل تحقيق التماسك في العينة المجمّعة. وللاطلاع على أمثلة لهاتين الطريقتين انظر غوو وآخرون (2018) وكومبهاكار وتسيوناس (2011).

كما هو منتظر فإن طرف حد الإنتاج تشغله البلدان المتقدمة وغيرها من البلدان النامية فيما تندرج أقل البلدان نمواً في نطاق الحد (الشكل 3–8) وتظهر أنغولا وتوفالو والسودان وفانواتو بأنها الأكثر فعالية في استخدام قدراتها الإنتاجية، ولكن لا بد من ملاحظة أن ذلك يتعلق بالإنتاج مقاساً بدخل الفرد (الشكل 3–9)[5]. ولو أن هناك علاقة إيجابية بين القدرات الإنتاجية ودخل الفرد فإن الكسب الهامشي في دخل الفرد نتيجة ارتفاع في فعالية استخدام القدرة الإنتاجية ينخفض بسرعة بالنسبة لأقل البلدان نمواً مقارنة مع مجموعات البلدان الأخرى. والسبب في ذلك هو أن مصادر نمو دخل الفرد في صفوف أقل البلدان نمواً لها صلة بالأداء غير المتماسك في فئات قدرات إنتاجية معينة؛ مثلاً فإن هذه المصادر أقوى في فئة القدرات الإنتاجية في مجال الموارد الطبيعية ولكن استخدام تلك القدرات إما أنه ضعيف أو تكتنفه أوجه ضعف. والمرونة الجزئية السلبية للموارد الطبيعية فيما يتصل بدخل الفرد تعني ضمنياً أنّ تراكم ثروات الموارد الطبيعية ينضاف إلى الناتج المحلي الإجمالي للفرد بمعدل آخذ في الانخفاض (الجدول 3–3). ونفس الشيء يسري على رأس المال البشري والتغير الهيكلي اللذين يُظهران معاملاً سلبياً في عينة التقدير المجمّعة. ولقد كافحت أقل البلدان نمواً من أجل تطوير رأسمالها البشري مما أفضى إلى أداء ضعيف فيما يتصل بالمتغيرات في المؤشر الفرعي لرأس المال البشري، بما في ذلك سنوات الدراسة ومتوسط العمر المتوقع حسب الصحة. وبخصوص التغير الهيكلي، تشمل العناصر في المؤشر الفرعي المعدل الصناعي، الذي ارتفع في بعض البلدان نتيجة دفع حصة الخدمات عوضاً عن النمو الصناعي[6].

(5) تظهر أقل البلدان نمواً الجزرية على أنها قيم شاذة في معظم النتائج بسبب مشكل نطاق القياس المألوف. وصِغر عدد سكانها يوحي بأن درجاتها أفضل من درجاتها أقل البلدان نمواً في فئات القدرات الإنتاجية التي تستخدم بالنسبة لها متغيرات الفرد. وأداؤها أفضل أيضاً في المؤسسات ورأس المال البشري، ومن ثمّ فإن أية مقارنة مع مجموعات البلدان الأخرى يجب أن تأخذ هذه المواصفات بعين الاعتبار.

(6) يُحسب المعدل الصناعي بوصفه نسبة القيمة المضافة في الصناعة والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي ككل. انظر المرفق للمزيد من التفاصيل.

الشكل 3-7

مرشح هودريك - بريسكوت لاتجاه معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي للفرد والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي[7]

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد بالاستناد إلى بيانات مستمدة من الأونكتاد، قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية [اطُلع عليها في نيسان/أبريل 2020].

(7) مرشح هودريك - بريسكوت هو تقنية لترشيد البيانات تُستخدم لتفكيك السلسلة الزمنية إلى عناصر تتعلق بالاتجاه العام وأخرى دورية. وفي علوم الاقتصاد الكلي تُستخدم هذه التقنية لعزل تأثير التقلبات القصيرة الأجل ذات الصلة بالدورة الاقتصادية (ديونغ وساكاريا، 2015).

الشكل 3–8

الحد الاحتمالي للإنتاج، 2018

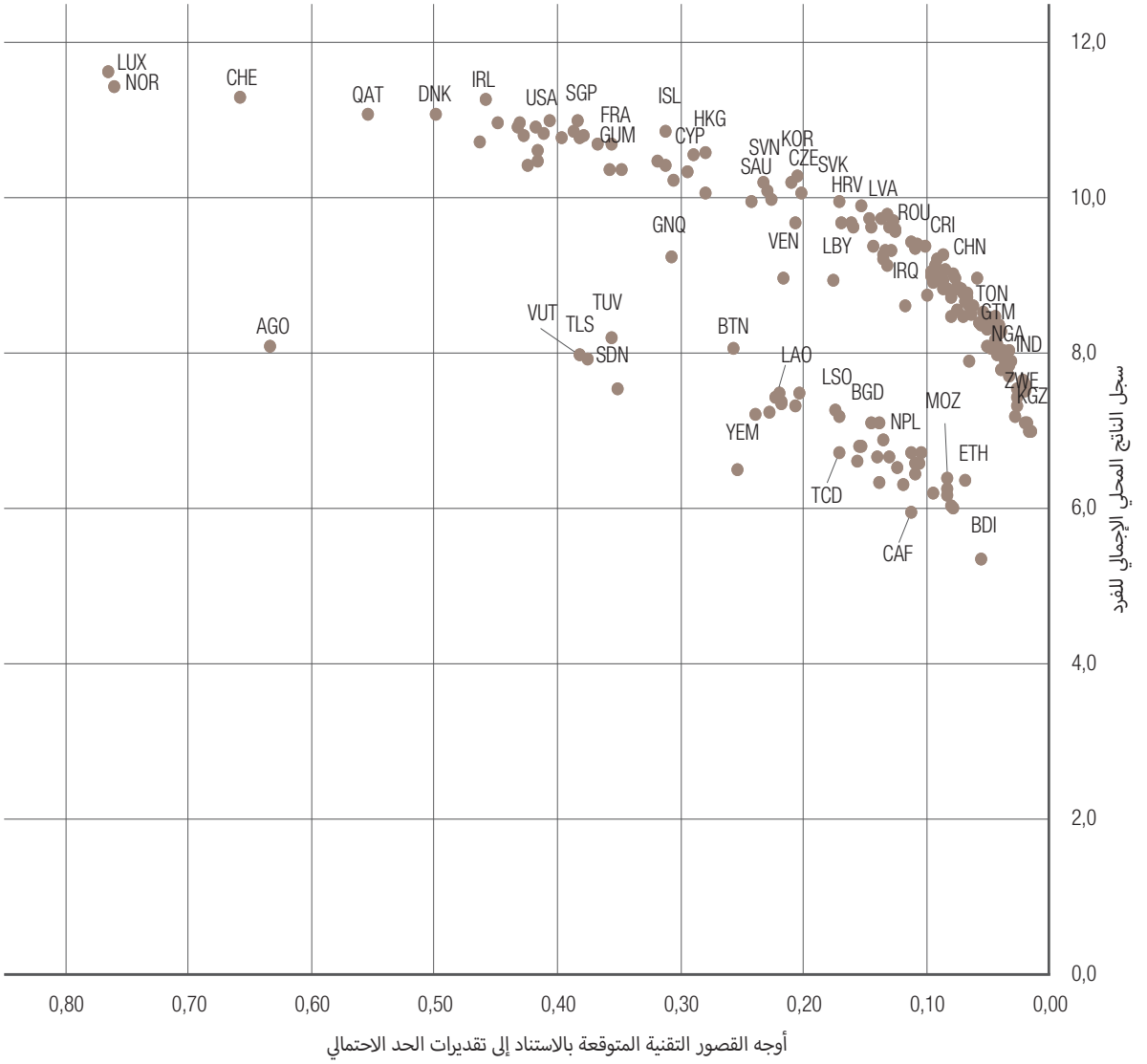

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، بالاستناد إلى بيانات مستمدة من الأونكتاد، قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية [اطُلع عليها في أيار/مايو 2020].

وسجلت عناصر أخرى، مثل تكوّن رأس المال الإجمالي الثابت وتركّز الصادرات، تقدماً إيجابياً بالنسبة لأقل البلدان نمواً ولكن لم يكن ذلك كافياً مقارنة مع مجموعات البلدان الأخرى المدرجة في العيّنة المجمّعة. وتجدر أيضاً الإشارة إلى التأثير السلبي الشديد لمتغيرات أقل البلدان نمواً الافتراضية الذي يؤكد الاختلاف في دخل الفرد بين أقل البلدان نمواً ومجموعات البلدان الأخرى.

وانخفاض الكفاءة في استخدام القدرات الإنتاجية لا يمكن تعميمه في جميع أقل البلدان نمواً. فدخل الفرد قد نما بشكل ملحوظ في عدة بلدان (مثل بوتان وتوفالو والسودان) في الفترة ما بين 2011–2018. غير أن بلداناً أخرى (مثل أنغولا وتيمور – ليشتي واليمن) قد شهدت انتكاسة في دخل الفرد على الرغم من تحقيق مكاسب في استخدام القدرات (الشكل 3–9). والوضع الأمني في اليمن يجعل منه حالة خاصة ولكن انخفاض دخل الفرد يعكس تأثير الصراع على الاقتصاد والشعب. وبالنسبة لأنغولا وبوتان وتوفالو وتيمور – ليشتي والسودان وفانواتو، تتوقف حدود استخدام القدرات الإنتاجية على الموارد الطبيعية التي هي سريعة التأثر بالصدمات الاقتصادية العالمية والكوارث الطبيعية والصدمات البيئية.

الإطار 3–1

تحليل الحد الاحتمالي – لمحة سريعة

تحليل الحد الاحتمالي امتداد لتحليل الإنتاج. وتكمن أسسه في تحليل الإنتاج ووظائف التكلفة والربح على مستوى الشركة أو القطاع (كومبهاكار ولوفيل، 2000؛ كومبهاكار وآخرون، 2015). ونظراً لوظائف هذا التحليل على مستوى الاقتصاد الجزئي فإن حد الإنتاج الاحتمالي على مستوى الاقتصاد الكلي يمثل الإنتاج الأقصى الذي يمكن إنتاجه من توليفات إنتاج مختلفة (كومبهاكار وآخرون، 2015).

$$y_{it} = f(X_{it}, ß)e^{\varepsilon_{it}} \leq Y_{it}$$

حيث يمثل y_{it} الإنتاج الفعلي لبلد ما i في الوقت t كما هو مبين أعلاه. و X_{it} هو متجه فئات القدرات الإنتاجية الثماني، وحرف Y_i هو الإنتاج المحتمل بما يمثل الإنتاج المحتمل الأقصى الذي يمكن إنتاجه مراعاة لمستوى القدرات الإنتاجية، ومعادلة الخطأ $e^{\varepsilon_{it}} = v_{it} + u_{it}$. ومن المفترض أن يكون الجزء الأول من معادلة الخطأ v_{it} موزّعاً بشكل متناظر ومتشابه ومستقل يمثل توزيعاً عشوائياً للإنتاج بمتوسط واختلاف صفري، σ_x في حين يكون للجزء الثاني، u_{it} توزيع عادي مقتصر. والحد الاحتمالي يمكن أن يأخذ بكل من أوجه القصور التقنية وأوجه القصور التقنية المختلفة مع مر الزمن في إطار افتراضات مختلفة بخصوص العلاقة بين القصور التقني والمتغيرات الشرحية (باتيسي وكوويلي، 1995).

وقياس القصور مقدم بحسب نسبة الإنتاج الفعلي إلى الإنتاج المحتمل

$$\frac{f(X_{it}, ß)e^{\varepsilon_{it}}}{Y_{it}} = \frac{y_{it}}{Y_{it}} = \frac{\text{الناتج الفعلي}}{\text{الناتج المحتمل}}$$

ويستتبع ذلك أن قيم القصور تتراوح بين صفر وواحد، علماً بأن القيمة واحد هي الأكثر فعالية. وبالنسبة للمناقشات الحديثة بخصوص الطريقة انظر كومبهاكار وتسيوناس (2011).

الشكل 3–9

التغير الهامشي في دخل الفرد بحسب وحدة استخدام القدرة الإنتاجية

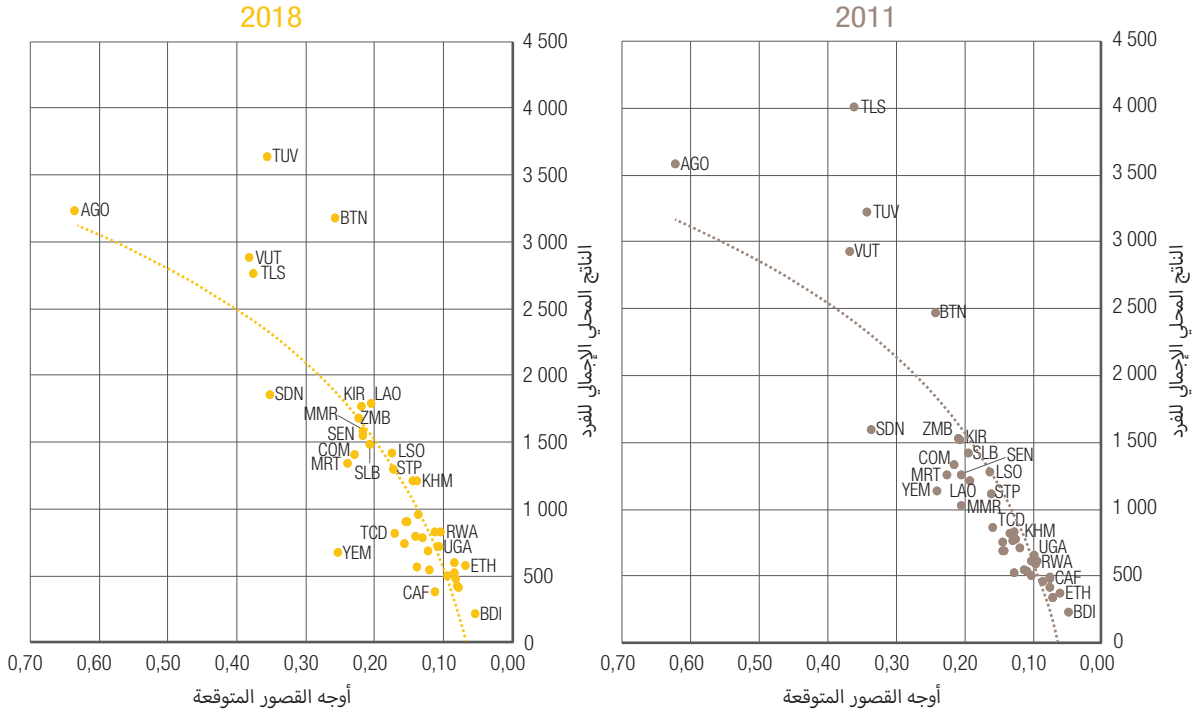

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد بالاستناد على قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية [اطُلع عليها في أيار/مايو 2020].

(ب) الآثار الهامشية للقدرات الإنتاجية الفردية بحسب برنامج عمل إسطنبول

يحدد برنامج عمل إسطنبول الهياكل الأساسية والطاقة والعلم والتكنولوجيا والابتكار وتطور القطاع الخاص بوصفها القدرات الإنتاجية الحيوية. وتقديرات الحد الاحتمالي تتفق مع استنتاجات الأونكتاد السابقة التي تُظهر أن التنمية الاقتصادية تتأثر إيجاباً بتطور البنى التحتية وأن مستوى استخدام الطاقة للأغراض الصناعية يرتبط بمستوى دخل البلد ومراحل نموه. ونتائج الحد الاحتمالي تشير إلى أن ارتفاعاً بنسبة 1 في المائة في هياكل الطاقة الأساسية يؤدي إلى ارتفاع بنسبة 0,12 في المائة في دخل الفرد (الجدول 3–3).

الجدول 3–3

أوجه المرونة الجزئية في الناتج المحلي الإجمالي للفرد فيما يتصل بالعناصر المكوّنة للقدرات الإنتاجية بالاستناد إلى تقديرات الحدود الاحتمالية

فئة قدرة عوامل الإنتاج/القدرة الإنتاجية	مرونة الناتج المحلي الإجمالي للفرد فيما يتصل بتغير عوامل الإنتاج
الطاقة	0.120*
رأس المال البشري	0.016-
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	0.013*
المؤسسات	0.139*
الموارد الطبيعية	0.004-
القطاع الخاص	0.030**
التغير الهيكلي	0.037-*
الهياكل الأساسية في مجال النقل	0.001*
متغيرات أقل البلدان نمواً الافتراضية	0.051-*

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، بالاستناد إلى بيانات مستمدة من الأونكتاد، قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية [اطُلع عليها في أيار/مايو 2020].

ملاحظة: * متغير ملحوظ عند نسبة 5 في المائة؛ ** متغير ملحوظ عند نسبة 10 في المائة.

وسيحتاج الأمر إلى دفع قوي للهياكل الأساسية في مجال الطاقة لرفع الناتج المحلي الإجمالي للفرد في أقل البلدان نمواً: "والمستوى الأدنى لتوليد الطاقة اللازم لأغراض الاستخدام المنتج سوف يعني رفع هذا المستوى بمعامِل يتراوح بين 3,4 و6,8" (الأونكتاد، 2017أ).

والأدوار الإيجابية المؤكدة للمؤسسات والقطاع الخاص وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والهياكل الأساسية للنقل معروفة أيضاً؛ أما الأثر السلبي للتغير الهيكلي فقد لا يكون بديهياً بنفس الدرجة. فالتغير الهيكلي عملية طويلة الأمد وتحدث بخطى تحددها عوامل من قبيل ما يلي: '1' ديناميكا النمو في الاقتصاد؛ '2' اكتشافات التكنولوجيا الجديدة أو الموارد الطبيعية؛ '3' الابتكار والتعلم؛ '4' قوى السوق (إسلام وآيفيرسن، 2018). وكما سبق شرح ذلك في الفصل 1 فإن القطاعات التي أفادت أكثر من التحول الهيكلي في الإنتاج في أقل البلدان نمواً ليست من نوع الأنشطة الاقتصادية التي من شأنها أن تنهض بالنمو. وهذه الأنشطة تشمل قطاعات الخدمات التي تتميز بأجور منخفضة وبالتشغيل الذاتي عوضاً عن خلق مواطن الشغل، بدرجة عالية من النشاط غير الرسمي، وتقلبات الدخل (باه، 2011). وبالمزج بين القطاع الزراعي غير المنتج الذي يوفر أعداداً كبيرة من فرص الشغل وقطاع الخدمات غير التنافسي ذو الإنتاجية المنخفضة ومستويات الأنشطة غير الرسمية المرتفعة وضعف الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، كلها عوامل تساهم في الحد من أثر التغير الهيكلي على الدخل المحلي الإجمالي للفرد (الأونكتاد، 2018أ).

2- الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية

تؤدي الزراعة دوراً حيوياً في البلدان النامية وتوفر فرصة من الفرص الرئيسية للعمل المربح وهي قطاع من القطاعات الرئيسية التي توفر الأغذية الأساسية والمواد الخام للأسواق المحلية والدولية. وكقطاع تقليدي فإن الزراعة توفر سبل العيش للملايين من الأشخاص الذين لولا ذلك يظلون عاطلين عن العمل. والارتفاع في الإنتاج الزراعي يقي الناس من الجوع والفقر لكن انخفاض الإنتاجية والاستثمار في الفترة 2000–2019 والتحديات الهيكلية الأخرى قد حصرت مساهمة القطاع في النمو الاقتصادي. ودور الزراعة في تشجيع التغير الهيكلي والنهوض بالقدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً ترد مناقشته في الفصل 4. ويستعرض هذا الفرع تقدم أقل البلدان نمواً بخصوص أهداف زراعية محددة في برنامج عمل إسطنبول، ألا وهي التقدم صوب استئصال الجوع بحلول عام 2020 وغير ذلك من مؤشرات التغير الهيكلي في القطاع الزراعي.

وتُعد الزراعة أولوية بسبب تركّز السكان في المناطق الريفية ونظراً لمركزية الزراعة كقطاع عمل مهيمن في العديد من أقل البلدان نمواً (الأونكتاد، 2015أ). وفي عام 2011 كانت أغلبية القوة العاملة في أقل البلدان نمواً تعمل في الزراعة (58,8

في المائة) وظل الوضع بدون تغيير تقريباً عند نسبة 56,1 في المائة من القوة العاملة التي لا تزال نشطة في نفس القطاع. والتباين الحاد بين حصة العمالة والقيمة المضافة في الزراعة تتناقص وتزيد من ارتفاع اللامساواة والفقر. مثلاً، شهدت ليبريا وبوروندي هبوطاً حاداً في حصة القيمة المضافة في الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي ولكن بدون هبوط مقابل لذلك في العمالة (الشكل 3–10). ورفع عدد قليل من البلدان، مثل سيراليون وتشاد، القيمة المضافة المتأتية من الزراعة مع تراجع حصص العمالة. فعلى سبيل المثال ارتفعت القيمة المضافة في قطاع الزراعة من 38 في المائة في الفترة 2000–2005 إلى 47 في المائة في الفترة 2016–2018، لكن العمالة انخفضت هامشياً من 83 إلى 82 في المائة من المجموع.

الشكل 3–10

تغير القيمة المضافة في العمالة والزراعة، بالنسبة المئوية: 2000–2008

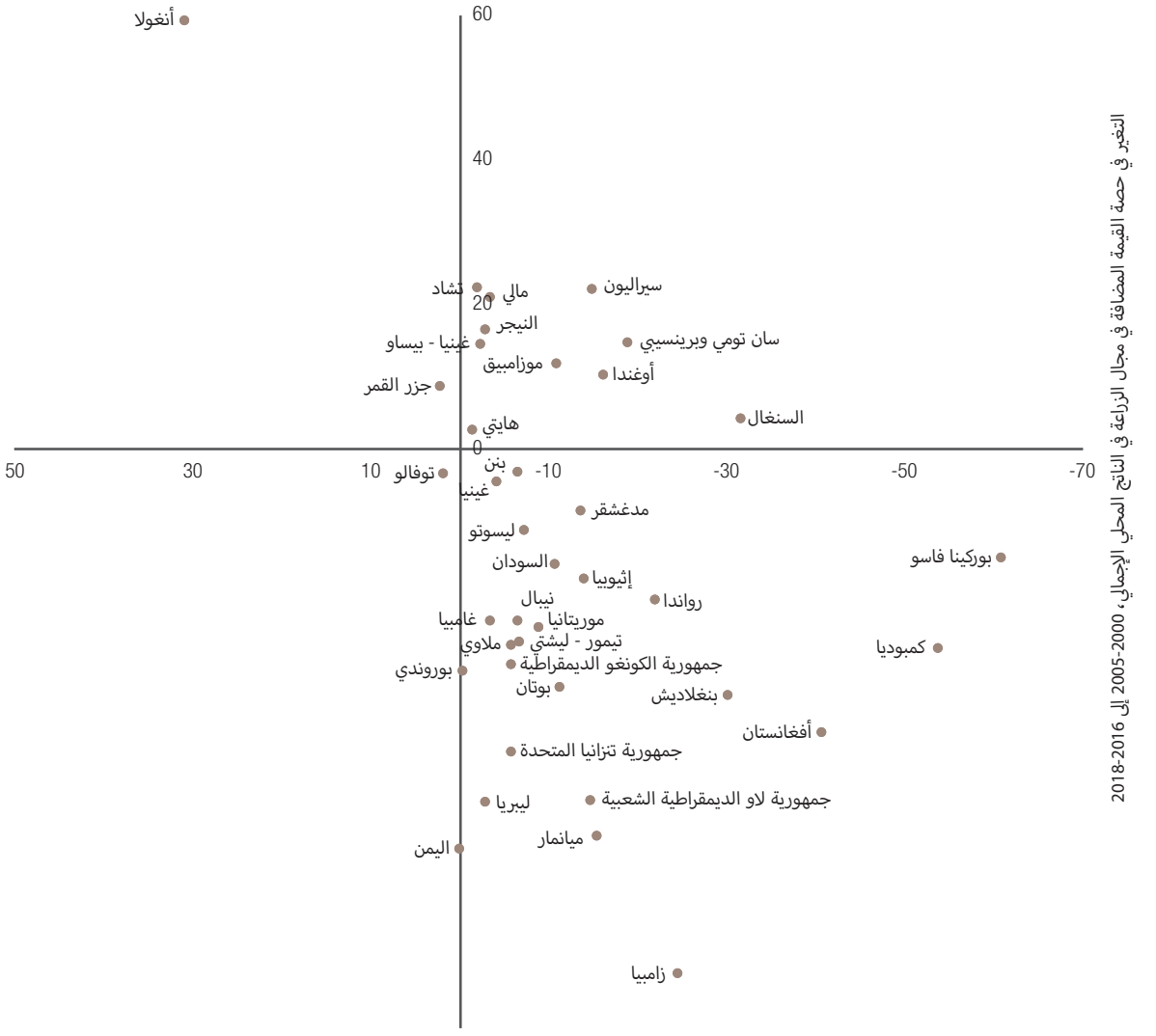

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، بالاستناد إلى بيانات مستمدة من البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية [اطُلع عليها في نيسان/أبريل 2020].

وكان هناك أيضاً انفصال متزايد بين الزراعة والأمن الغذائي، وقد ظهرت بعض البلدان التي تستخدم أكبر حصة من القوة العاملة في الزراعة أيضاً ضمن البلدان غير الآمنة غذائياً. وتقدر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن العدد الإجمالي للأشخاص الذين يعوزهم الأمن الغذائي يبلغ بليوني شخص. وفي أقل البلدان نمواً ارتفع عدد الأشخاص الذين

يشكون بشكل مزمن من الجوع من 194,7 مليون إلى 225 مليون شخص في الفترة 2014–2018 (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وجهات أخرى، 2019). وتشير تقديرات الأونكتاد إلى أنه سُجّل ارتفاع في أعداد الأشخاص الذين يعانون من جوع مزمن في بنغلاديش وجمهورية تنزانيا المتحدة وملاوي وموزامبيق والنيجر. والوضع خطير للغاية في البلدان التي يتجاوز فيها عدد الأشخاص الذين يشكون من انعدام الأمن الغذائي الحاد ثلثي السكان، مثلاً جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسيراليون وغينيا وليبريا وليسوتو وملاوي وموزامبيق (الشكل 3–11).

وأهمية الزراعة المحورية في أقل البلدان نمواً تشير إلى أن التحول الزراعي يمكن أن يكون الطريق الأسـرع إلى استئصال الفقر وتحقيق التنمية الشاملة للجميع. لكن إذا ما أُريد لهذا القطاع أن يحدّ من الفقر فإنه لا بد من زيادة إنتاجية اليد العاملة في الزراعة بشكل ملحوظ، فضلاً عن زياداتها إلى مستوى يمكن أن يولّد دخلاً يتجاوز خط الفقر، مع مراعاة التركّز المرتفع لسبل كسب العيش في هذا القطاع (الأونكتاد، 2015أ). وعلى أقل البلدان نمواً عدم الاقتصار ببساطة على مجرد تحقيق الاكتفاء الغذائي وزيادة إنتاج السلع الأساسية الزراعية بل عليها بالأحرى أن تهدف إلى تحقيق فائض يمكنها من خلاله تحقيق عائدات قابلة لإعادة الاستثمار. واستطاعت بنغلاديش وبوركينا فاسو تغيير بنية العمالة من عمالة تقوم بشكل أساسي على الزراعة في عام 2000 نحو مزيد من تنويع القوة العاملة في عام 2019، بدون خسارة صافية في مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي. وعموماً فإن ارتفاع إنتاجية اليد العاملة من شأنه أن يفضي إلى تغيّر في بنية العمالة على مر الزمن، ذلك أن اليد العاملة تتحوّل من قطاعات أكثر إنتاجية إلى أخرى. والقلق الناشئ عن عدم استقرار الإيرادات الزراعية من خلال التجارة من شأنه أن يصبح مسألة ثانوية في بناء القدرات التصديرية من خلال يد عاملة منتجة وزراعة تنافسية. ولم تزد إلا جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وليبريا ونيبال إلى حد كبير قيمتها الإضافية للعامل الواحد أثناء الفترة 2011–2017 مقارنة بالعقد السابق، في حين أن وضعية جزر القمر وكيريباس تخضع للتوصيف السالف ذكره بخصوص أقل البلدان نمواً الجزرية (الشكل 3–12).

الشكل 3–11

انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الحاد في صفوف السكان البالغين، 2015–2018

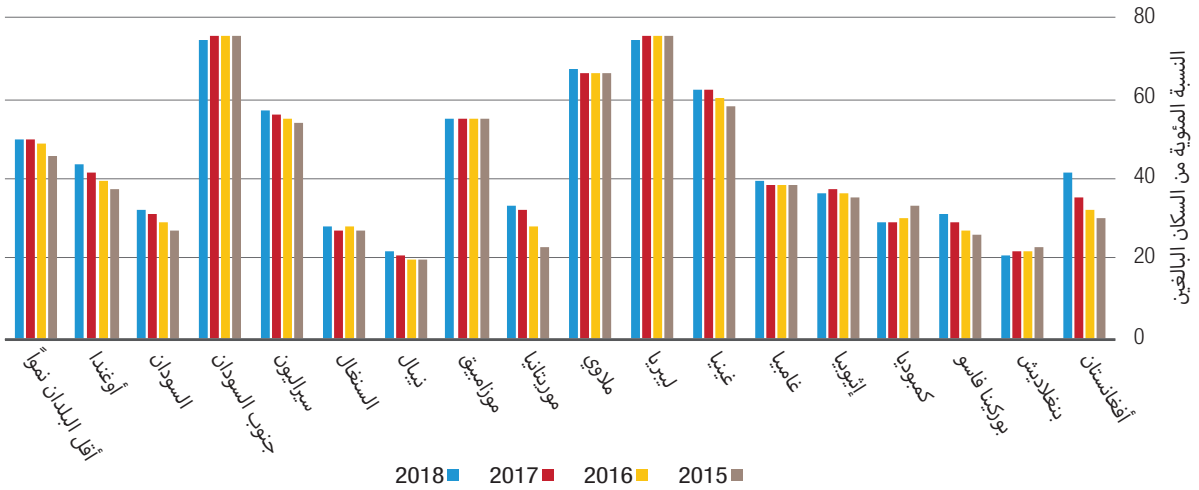

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد بالاستناد إلى بيانات مستمدة من الأمم المتحدة، قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية.

ملاحظة: البيانات غير المتوفرة عن البلدان غير المدرجة في الرسم البياني. ومتوسط أقل البلدان نمواً يرد كما قدمه المصدر.

وتوسّع الفجوة في الإنتاجية الزراعية بين أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الأخرى يتفق مع بطء نمو الاستثمار في قطاع الزراعة، فضلاً عن التحوّل التدريجي في البنية الاقتصادية نحو قطاعات التصنيع والخدمات ذات القيمة المضافة والتي هي عادة في طبيعتها تسمح بتحقيق وفورات من حيث اليد العاملة. والاستثمار في الزراعة ظل بدون تغيير في العديد من أقل البلدان نمواً في الفترة 2001–2016. وفي جزر القمر تضاعفت حصة الاستثمار النسبية في الزراعة ولكن لم تتحقق أية مكاسب واضحة من حيث القيمة المضافة في حين هبط الاستثمار بشدة في العديد من البلدان الأخرى، كما كان الحال في إثيوبيا والسودان وميانمار والنيجر (الشكل 3–13). وعدة عوامل مسؤولة عن هذا الوضع، بما في ذلك: '1' إهمال الحكومات الذي طال أمده للقطاع؛ '2'

الاستثمار المنخفض من جانب كل من القطاع العام والخاص؛ '3' انخفاض نمو إنتاجية الأرض (العائدات) وفشل أقل البلدان نمواً في تحسين إنتاجية اليد العاملة ورفعها إلى مستوى يمكن مقارنته بالبلدان النامية الأخرى. وسلاسل توريد الأغذية العالمية أصبحت هي الأخرى أكثر اعتماداً على رؤوس الأموال وأكثر تركيزاً، الأمر الذي ساهم في اللامساواة في نظم توريد الأغذية. وكما ترد مناقشة ذلك في الفصل 4، ازدهر الإنتاج الزراعي بفضل تكنولوجيات الثورة الخضراء ولكن جزءاً هاماً من النمو يرجع إلى التوسّع، أي استخدام المزيد من الموارد الطبيعية (الماء والأرض)، عوضاً عن التكثيف (نكاملو، 2011؛ منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، 2017).

الشكل 3–12

القيمة المضافة في الزراعة بحسب العامل الواحد بالدولارات، بأسعار عام 2010

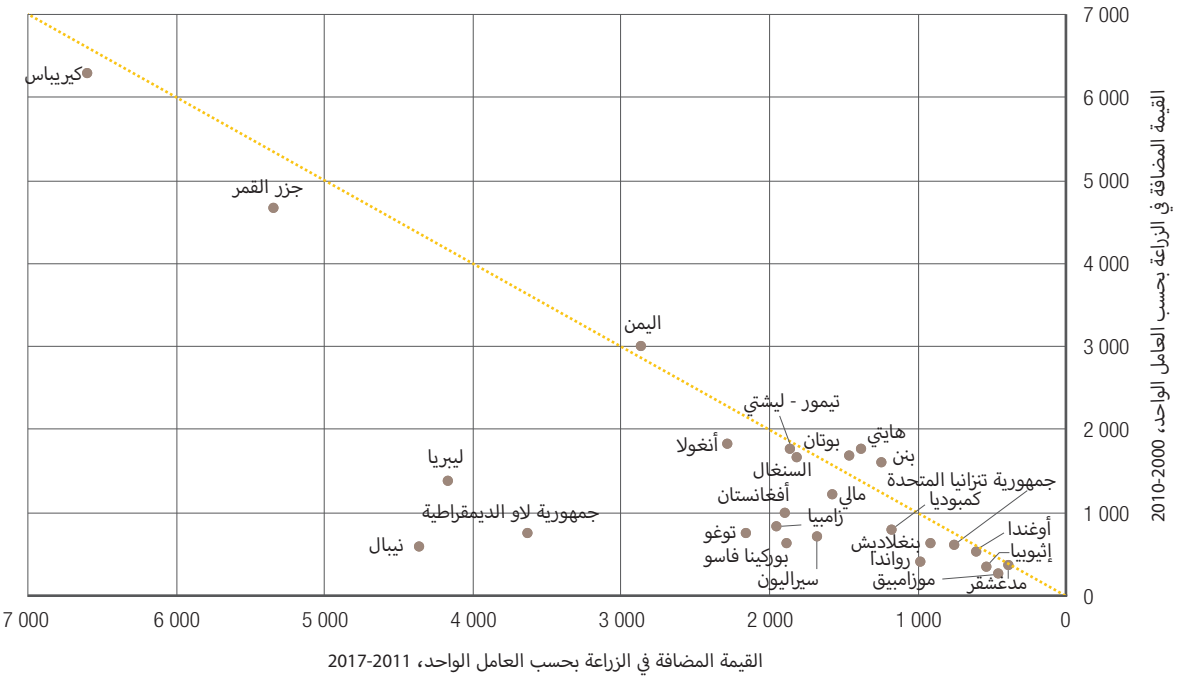

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، بالاستناد إلى بيانات مستمدة من البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية [اطُلع عليها في نيسان/أبريل 2020].

والارتفاع في الواردات الغذائية يعني أيضاً ضمنياً دوراً حاسماً للدخل في تطوير الزراعة في أقل البلدان نمواً. وانخفاض إنتاجية الزراعة، فضلاً عن النمط المتغير لاستهلاك الأغذية يعرضان البلدان لتحمّل فواتير ضخمة لاستيراد الأغذية. وحسب إحصائيات الأونكتاد فإن إجمالي واردات أقل البلدان نمواً في عام 2018 قد ظل عند مستوى 270 بليون دولار خُصّص 47 بليون دولار من بينها (17 في المائة) لواردات الأغذية. غير أن أقل البلدان نمواً الأكبر مثل بنغلاديش (15 في المائة) وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا (9 في المائة، على التوالي)، تُنفق أيضاً الكثير على واردات الأغذية. وهذه هي آخر الفرص لأقل البلدان نمواً التي يمكن أن تستفيد من التعاون الوثيق في التجارة، بما في ذلك تجارة السلع الأساسية الزراعية. وآثار التحضّر وآثار الدخل على أنماط استهلاك الأغذية يمكن أن تؤدي هي الأخرى دوراً في تغير بنية إنتاج الأغذية وتجارتها فيما بين أقل البلدان نمواً، ذلك أنه يُتوقع أن تتواجد نسبة 60 في المائة من السكان في البلدان المتقدمة في المناطق الحضرية بحلول عام 2030 (كوهين، 2006).

3– التجارة والسلع الأساسية

التجارة والسلع الأساسية أولويتان مواضيعيتان منفصلتان في إطار برنامج عمل إسطنبول. لكن، وبسبب ترابطهما فإنه تتم مناقشتهما في هذ الفرع معاً. وعلى الرغم من فرص وصول المنتجات الناشئة عن أقل البلدان نمواً إلى الأسواق المعفاة من الحصص والمعفاة من الرسوم الجمركية فإن مشاركتها في التجارة العالمية لم تتحسّن خلال فترة برنامج عمل إسطنبول. وتهميش أقل البلدان نمواً الذي طال أمده في التجارة الدولية قد استمر وقد تراجعت تجارة السلع الأساسية

الشكل 3-13

الاستثمار الرأسمالي الثابت الإجمالي ولقيمة المضافة في الزراعة

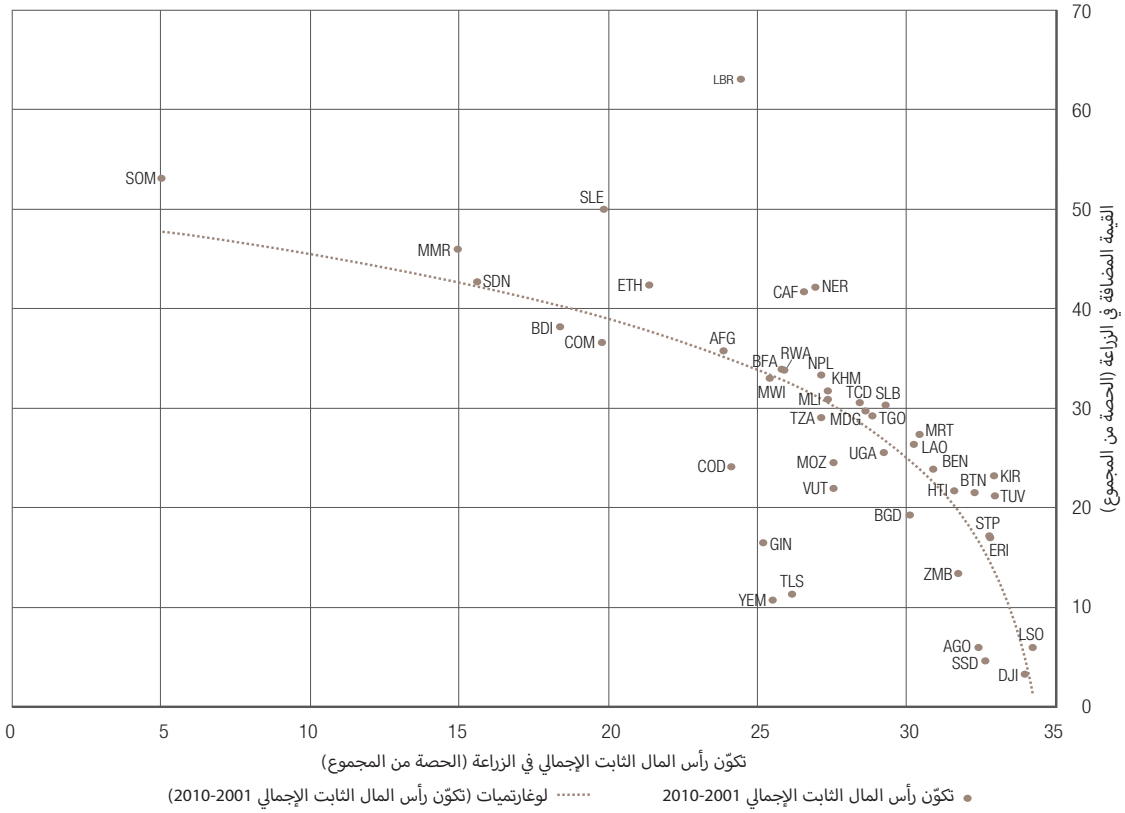

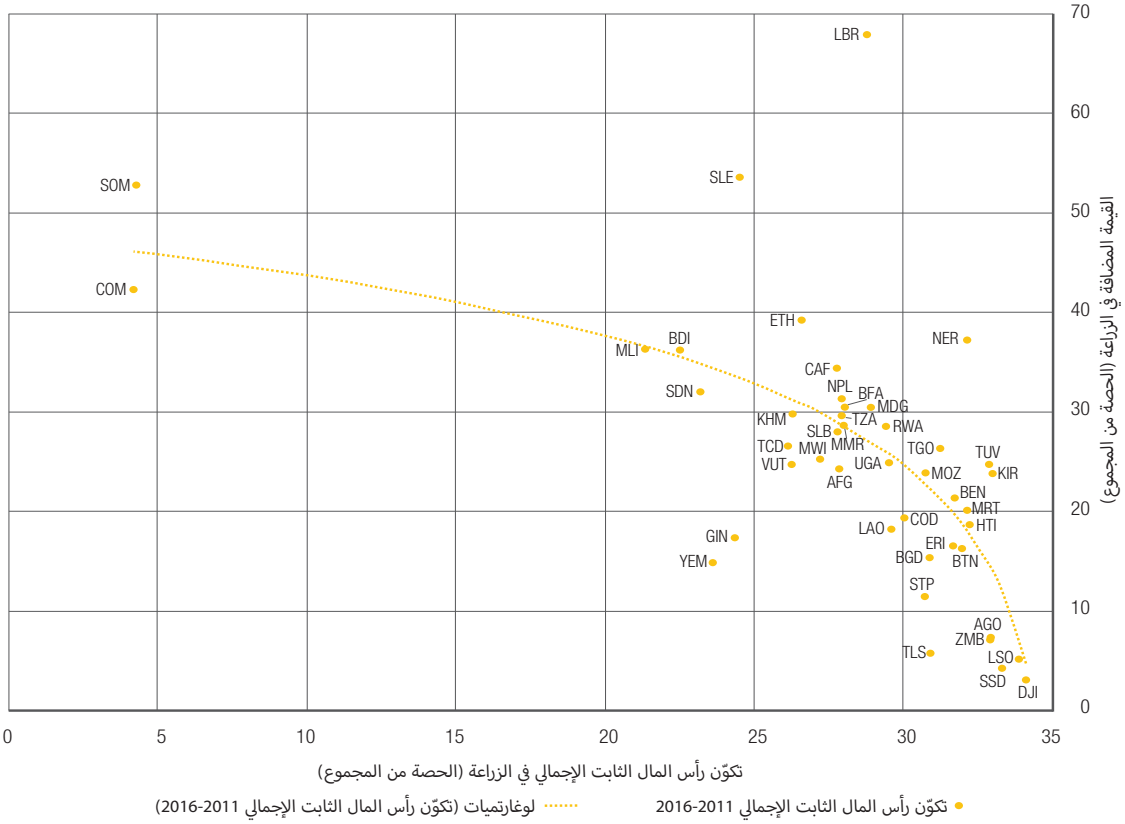

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد بالاستناد إلى إحصاءات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة [اطُّلع عليها في نيسان/أبريل 2020].

في ظل ظروف غير ملائمة لسوق السلع الأساسية (الأونكتاد، 2018ب). وإجمالاً، لم يتحقق الهدف المتمثل في مضاعفة حصة الصادرات العالمية من أقل البلدان نمواً. بل إن حصة أقل البلدان نمواً في صادرات البضائع العالمية قد تدهورت على عكس ذلك في خمسة أعوام متتالية إذ هبطت إلى 0,89 في المائة في عام 2015 قبل أن تنتعش بشكل طفيف فتصل إلى 0,98 في المائة في عام 2018 (الشكل 3–14).

وارتفعت صادرات البضائع العالمية من 18 ترليون دولار في عام 2011 إلى 19 ترليون دولار في عام 2019، في حين ارتفعت أيضاً صادرات أقل البلدان نمواً من 189 مليار دولار في عام 2011 إلى 192 بليون دولار في عام 2018 ولكنها تراجعت إلى 181 مليار دولار في عام 2019. وسُجل هبوط ملحوظ في صادرات البضائع في الفترة 2015–2016، بما يعكس ضعف الطلب العالمي، وانخفاض أسعار السلع الأساسية، وانخفاض قيمة الدولار، والقيود في مجال الإنتاج (الأونكتاد، 2016أ). وظلت صادرات أقل البلدان نمواً تهيمن عليها بضعة بلدان ومثّلت البلدان الرئيسية الخمسة المصدّرة (أنغولا وبنغلاديش وميانمار وكمبوديا وزامبيا) نسبة 62 في المائة من جميع صادرات البضائع من أقل البلدان نمواً في عام 2019.

الشكل 3–14

صادرات أقل البلدان نمواً كحصة من الصادرات العالمية

(بالنسبة المئوية)

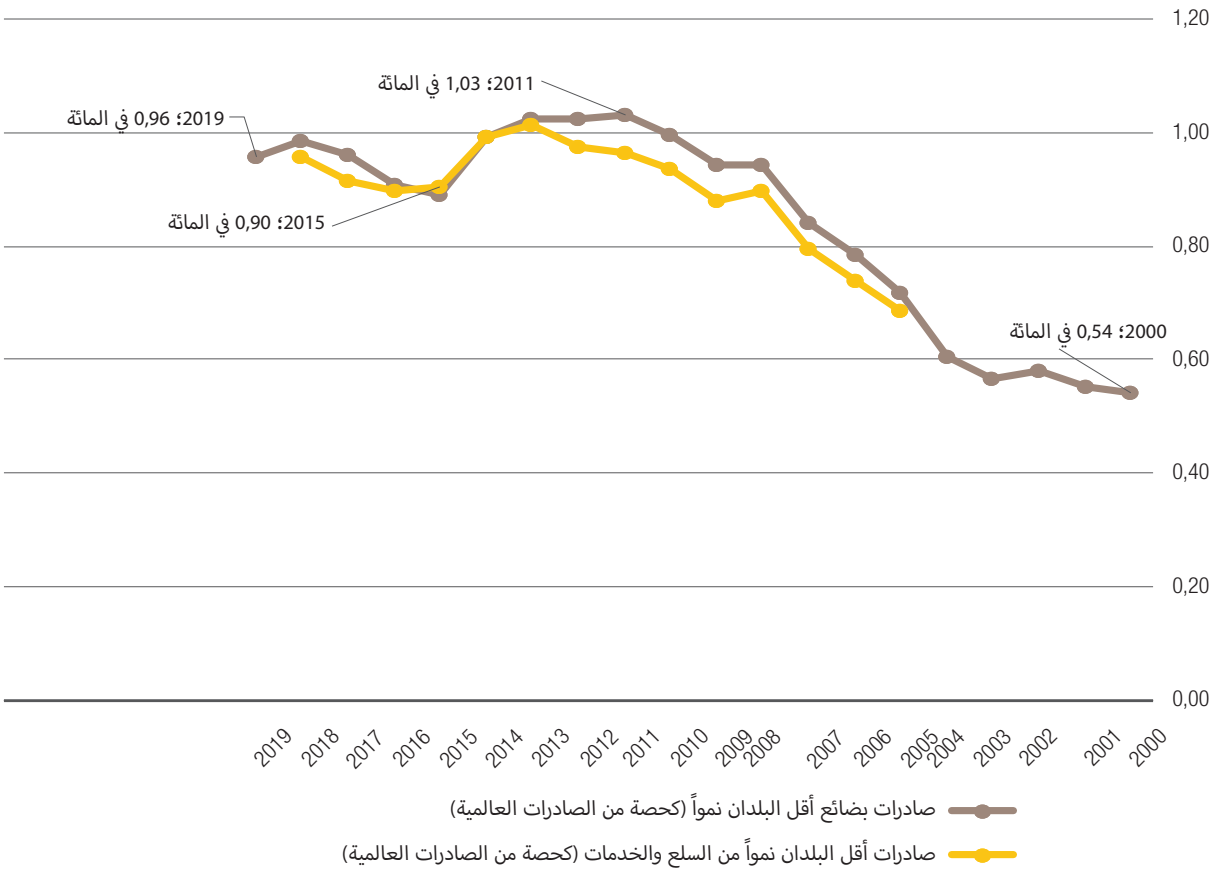

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد بالاستناد إلى الأونكتاد، قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية [اطُلع عليها في نيسان/أبريل 2020].

ظلت الميزة النسبية من حيث التكلفة والميزة الجغرافية اللتان توفران روابط أفضل بسلاسل القيمة العالمية تؤدي دوراً حيوياً في دفع الصادرات، ولا سيما فيما بين أقل البلدان نمواً الآسيوية؛ أما أقل البلدان نمواً الأفريقية فقد اعتمدت أكثر من ناحيتها على مواردها الطبيعية الوافرة. والبنيويون، ولا سيما منهم أولئك الذين يعتبرون السوق المحدّد الوحيد للتجارة سوف يشيرون إلى فوارق القيمة في إنتاجية عامل الإنتاج إجمالاً وغير ذلك من وسائل قياس الفعالية التي تهم تكاليف الإنتاج

النسبية. وهذه الميزات المقارنة الريكاردية لا تخدم عادة صالح أقل البلدان نمواً، باستثناء القطاعات الكثيفة الاعتماد على اليد العاملة (الزراعة وسائر الموارد الطبيعية غير الاستخراجية). ومختلف أنواع المنتجات ونمو الصادرات الحيوي يمكن أن يشجعا قدرة اقتصاد ما على التجارة وبإمكان الاقتصاد، إذا رافقه نمو منتعش، أن يسجل تغيراً هيكلياً تقوده التجارة على مر الزمن (غانيون، 2007).

ما يمثله التغير الهيكلي في سياق القدرات التجارية ليس بالأمر الهيّن نظراً لأن جميع السلع الأساسية (القطاعات) ليست جميعها قابلة للتداول وأن التركيبة القطاعية القائمة على الناتج المحلي الإجمالي تترك جانباً المعلومات بخصوص استخدام القدرات والإنتاجية على أدنى مستوى تجميع. مثلاً قد لا يكون من الواضح مباشرة أن تكون للقدرات الإنتاجية الأعلى صلة بتركّز أدنى للإنتاج فيما يخص الصادرات، فيما عدا أن معظم البلدان التي لها مؤشرات قدرات إنتاجية تتراوح بين 15 و30 لها تركّز للصادرات أدنى من 0,5 (الشكل 3–15). ومؤشر تركّز الإنتاج يبيّن مدى هيمنة عدد قليل من المنتجات وليس توزعها فيما بين عدة منتجات على صادرات وواردات فرادى الاقتصادات أو مجموعات الاقتصادات. والعدد القليل من أقل البلدان نمواً التي لها تركّزات أعلى من المنتجات في النطاق 15–30 للقدرات الإنتاجية هي بلدان مصدّرة شديدة الاعتماد على السلع الأساسية، بما في ذلك أنغولا (الوقود) وزامبيا (المعادن) وملاوي (التبغ) وكيريباس (مصائد الأسماك) وسان تومي وبرينسيبي (الكاكاو). غير أن بوتان وكمبوديا ونيبال وسيراليون قد نوّعت كلها صادراتها مع ارتفاع قدراتها الإنتاجية.

الشكل 3–15

مؤشر تركيز صادرات أقل البلدان نمواً وقدراتها الإنتاجية، 2000 و2018

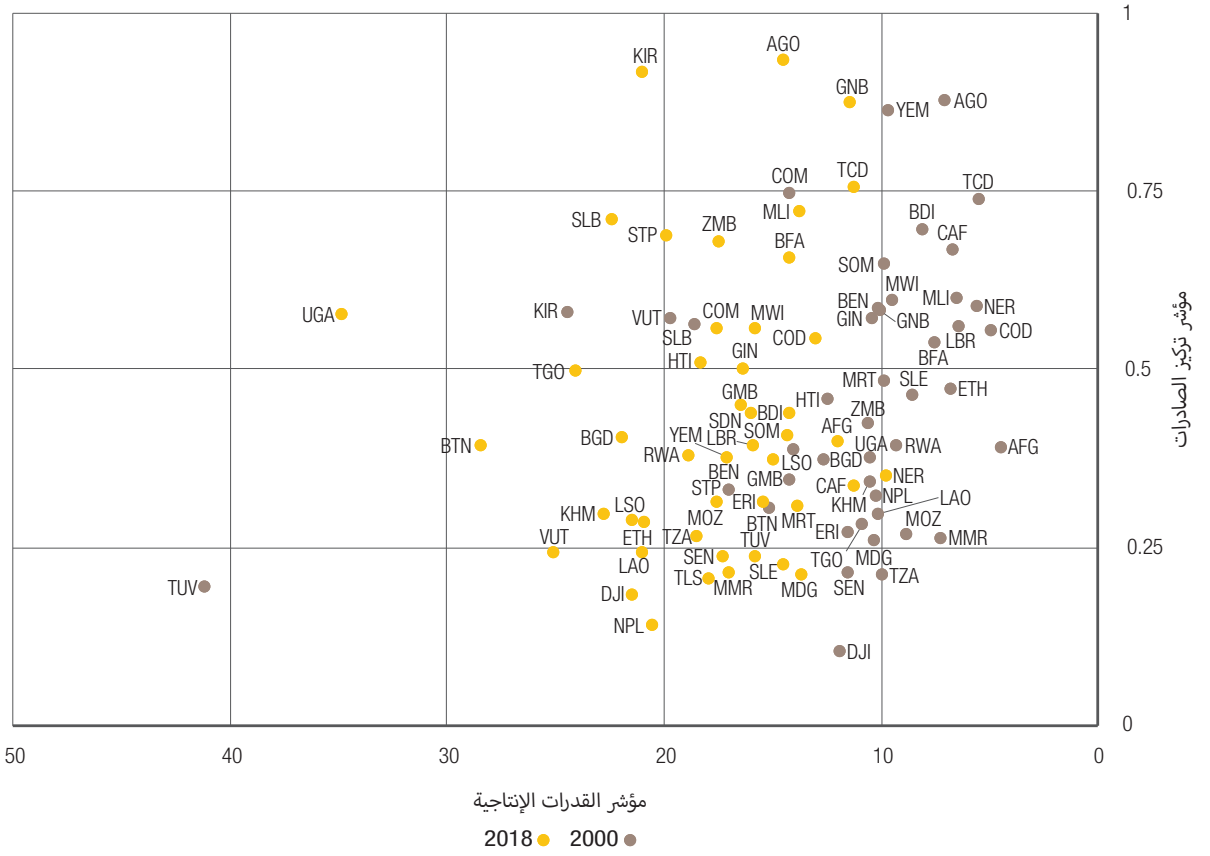

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، استناداً إلى بيانات واردة من الأونكتاد، قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد (تم الاطلاع عليه في أيار/مايو 2020)

وأداء فرادى أقل البلدان نمواً في مجال التجارة قد كان متقلباً ولكن صادرات السلع المصنّعة نمت بسرعة أكبر من أنواع أخرى من السلع الأساسية (الشكل 3–16). وهناك استثناء لذلك هو أقل البلدان نمواً الجزرية التي شهدت ارتفاعاً خيالياً في صادرات المعادن والفلزات في الفترة 2011–2018، التي حلّت محل صادرات الوقود الذي كان محركها الرئيسي أثناء الفترة

الشكل 3–16

معدلات نمو صادرات السلع الأساسية بالنسبة لأقل البلدان نمواً: 2000–2018

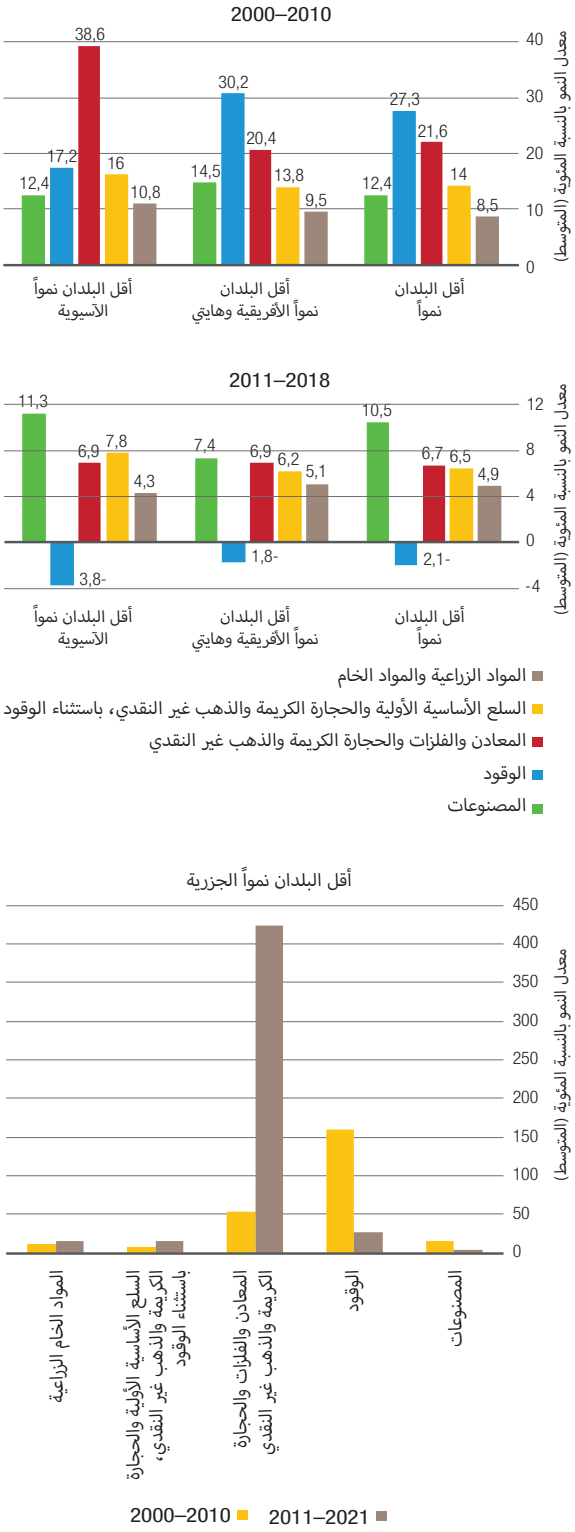

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، بالاستناد إلى بيانات مستمدة من الأونكتاد، قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية [اطُلع عليها في نيسان/أبريل 2020].

2000–2010. غير أن حجم صادراتها منخفض للغاية مقارنة مع أقل البلدان نمواً الأخرى. وشهد الوقود دورة لولبية نزولية منذ الأزمة المالية لعام 2009 والارتفاع المتقطع في أسعار الوقود منذ ذلك الحين لم يكن كافياً لدفع الصادرات خلال الفترة 2011–2018. وظلت أسعار الوقود ضعيفة في عام 2019 وازدادت انحداراً في الربع الأول من عام 2020 عندما بدأت تظهر آثار جائحة كوفيد-19 على الأنشطة الاقتصادية.

وتركّز السلع الأساسية الأولية والوقود في الصادرات قد كان على الدوام مصدر قلق بالنسبة لأقل البلدان نمواً. وبمواجهة الوقود والسلع الأساسية الأخرى لركود أزلي تدهور الميزان التجاري لدى أقل البلدان نمواً مع مجموعات البلدان الأخرى، مما زاد من تفاقم التهميش في التجارة الدولية والعولمة الذي كان من المفروض أن تعالجه. وواردات السلع والخدمات ارتفعت بشكل حاد إذ قفزت من 211 بليون دولار في عام 2010 إلى 338 بليون دولار في عام 2018 وتسارعت الواردات بقرابة 44 بليون دولار في الفترة 2015–2018 وحدها.

ووفقاً لبرنامج عمل إسطنبول، من شأن تنويع الصادرات أن يُخفف من وطأة الصدمات التجارية الخارجية بسبب تقلّب أسعار السلع الأساسية. وقدرات إنتاجية محددة، مثل الطاقة الأفضل وتحسين خدمات الهياكل الأساسية في مجال النقل، ترتبط بشكل إيجابي بتنويع الصادرات وأداء التجارة إجمالاً. وبشكل عام فإن ارتفاع حصة القيمة المضافة في التصنيع مرتبط بشكل مباشر بتنويع الصادرات، في حين أن توافر الموارد الطبيعية له الأثر العكسي نتيجة نزعته إلى حصر البلدان في التخصص في السلع الأساسية (جيري وآخرون، 2019). وأوجه الضعف في أداء التجارة له صلة بقلة القدرة الصناعية، وفي بعض الحالات، قد يؤثر أيضاً حجم الاقتصاد (عدد السكان) سلباً في تنويع الصادرات (أوزاكوي وكيلولو، 2018). وتحسّن تراكم رأس المال البشري والمؤسسات والحد من الحواجز التجارية وتطوير سياسات صناعية أفضل أمور يمكن أن تدعم أيضاً تنويع الصادرات. وقد حدد جيري وآخرون (2019) العوامل التي تجعل البلدان مسبقاً عُرضة لتحقيق مستويات أدنى من حيث تنويع الصادرات، ولكن خلصوا إلى أن التأثير النسبي لحجم الاقتصاد أقل حدة من تأثير وفرة الموارد الطبيعية.

وتجميع أقل البلدان نمواً حول عناصر فرعية مختلفة من العناصر المكونة لمؤشر الأونكتاد للقدرات الإنتاجية يؤكد وجود جيوب من التخصص تقوم على القدرات الإنتاجية التي

تحدد مستوى تنوع الصادرات وتطورها. والتجميع حول القدرات الإنتاجية ليس ظاهرة جديدة: فهو مفهوم معروف جيداً في العلوم الاقتصادية الصناعية كعملية تحوّل من خلالها تركّز الشركات القطاعي اقتصادات بأكملها إلى جهات فاعلة وطنية أو إقليمية بل وحتى عالمية في سلاسل القيمة (نادفي وشميتز، 1994). وعملية التجميع حول عناصر فرعية مكونة للقدرات الإنتاجية تؤثر في بنى البلدان التحتية في مجالي الإنتاج والتجارة. وعلى سبيل المثال فإن توسيع الهياكل الأساسية في مجال النقل وقدرات القطاع الخاص والمؤسسات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتغير الهيكلي يمكن أن يُحدث التنوع والقيمة المضافة، ذلك أن القدرات الإنتاجية ترتبط بشكل سلبي مع صادرات الزراعة والمواد الخام الزراعية (الجدول 3-4). والقدرة الإنتاجية المحتملة للموارد الطبيعية هي، في حد ذاتها، رادع للتغير الهيكلي، في حين أن تراكم اليد العاملة من نوعية جيدة يؤدي دوراً في نمو الصادرات ذات القيمة المضافة لأن رأس المال البشري مترابط بشكل سلبي مع الصادرات الأولية (صادرات المواد الزراعية والمواد الخام الزراعية، والفلزات/المعادن والوقود)، ولكنه يرتبط بشكل إيجابي مع المصنوعات وصادرات التكنولوجيا العالية والخدمات.

والتصنيع والزراعة في أقل البلدان نمواً يمكن أن يتأثرا سلباً بالسياسة الصناعية وبجودة الهياكل الأساسية. والجهود المبذولة لتنويع صادرات أقل البلدان نمواً يجب أن تركز على التقليل من التكاليف التجارية التي تمثل حصة كبيرة من نفقات التداول. ورداءة الهياكل الأساسية تحول دون استخدام أقل البلدان نمواً الأمثل لقدراتها الإنتاجية، وتحسين قطاع النقل وحده يمكن أن يغير بشكل ملحوظ التخصصات التجارية. وأقل البلدان نمواً التي تصدر المصنوعات هي بشكل عام البلدان التي حوّلت هياكلها التصديرية على مر الزمن (الأونكتاد، 2015ج)، وقد كان الربط في مجال النقل والتغير الهيكلي في محور ذلك التحول. وفي المقابل لم تطور كثيراً البلدان التي لها هياكل تجارية ثابتة القدرات في مجال الهياكل الأساسية وجاء ترتيبها من حيث التغير الهيكلي وغير ذلك من العناصر الفرعية المكونة للقدرات الإنتاجية متدنياً.

الجدول 3-4

الارتباط الثنائي بين العناصر المكوّنة لمؤشر القدرات الإنتاجية والسلع الأساسية التصديرية الرئيسية

نوع الصادرات	الموارد الطبيعية	الطاقة	النقل	رأس المال البشري	المؤسسات	القطاع الخاص	التغير الهيكلي	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
المواد الخام الزراعية (التصنيف الموحّد للتجارة الدولية - المجموعة 2 ناقصاً الأصناف 22 و27 و28)	-0,0669**	0,014	-0,1616*	0,0098	-0,1495*	0,0236-	-0,0881*	-0,0817*
جميع المواد الغذائية (التصنيف الموحّد للتجارة الدولية - المجموعة صفر زائداً الأصناف 1 و22 و4)	0,0093	0,1877*	-0,1689*	0,1396*	-0,0721**	0,0654**	0,0525	0,0032
الفلزات والمعادن (التصنيف الموحّد للتجارة الدولية، الأصناف 27+28+68)	0,3053*	0,0991*	-0,1091*	0,0584-	0,0984*	0,1293*-	0,023	0,0271
الوقود (التصنيف الموحّد للتجارة الدولية، الصنف 3)	0,1623*	0,0395	-0,0745**	0,1422*-	0,1129*-	0,1572*-	0,1250*-	0,0129-
المصنوعات (التصنيف الموحّد للتجارة الدولية، الأصناف من 5 إلى 8 ناقصاً 667 و68)	-0,0679**	0,1459*	-0,0196	0,2383*	0,0257-	0,0666**	0,1050*	0,0444
المصنوعات الكثيفة الاعتماد على المهارات العالية والتكنولوجيا	0,0316	0,1296*	-0,1682*	0,1019*	0,1060*	0,0308	0,1208*	0,0524
المصنوعات الكثيفة الاعتماد على المهارات والتكنولوجيا البسيطة	0,0691**	0,2807*	-0,1145*	0,3405*	0,1369*	0,1193*	0,1299*	0,1296*
المصنوعات التي تعتمد بكثافة على اليد العاملة والموارد	-0,0739**	0,1384*	-0,0103	0,2320*	0,0339-	0,0643**	0,0993*-	0,0397
الصادرات في مجال الخدمات	-0,134*	0,359*	0,139*	0,263*	0,107-	0,012	0,161*	0,183*
صادرات الخدمات التجارية	0,121-	0,348*	0,108	0,229*	0,108-	0,019	0,140**	0,175*

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد بالاستناد إلى بيانات مستمدة من الأونكتاد، قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية [اطُلع عليها في أيار/مايو 2020].

ملاحظة: * نسبة ذات دلالة عند 5 في المائة؛ ** نسبة ذات دلالة عند 10 في المائة.

4- التنمية البشرية والاجتماعية

يسرد برنامج عمل إسطنبول أولويات التنمية البشرية والاجتماعية مثل التعليم والتدريب؛ والسكان والرعاية الصحية الأساسية؛ والنهوض بالشباب؛ والمأوى؛ والمياه والمرافق الصحية؛ والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ والحماية الاجتماعية. وقد أحـرزت أقل البلدان نمواً تقدماً محتشماً بخصوص هذه الأولويات مع بعض الإيجابيات في مجالات معينة ولكن كانت إجمالاً مخيبة للآمال متى نظرنا إليها ككل. ولأقل البلدان نمواً سكان أغلبيتهم شباب يمثلون قرابة 60 في المائة من إجمالي السكان. والسكان الشباب سوف يرتفع عددهم بنسبة 62 في المائة على مدى العقود الثلاثة المقبلة فسوف يرتفع العدد من 207 مليون شخص في عـام 2019 إلى 336 مليون في عام 2050 (إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2019). ومن بين أهداف برنامج عمل إسطنبول البناء على القدرات والمهارات التعليمية للشباب وضمان مشاركتهم الكاملة والفعلية في المجتمع. وكيّفت عدة بلدان سياساتها الاجتماعية لكي تشمل تدخلات محددة لتمكينها من جني ثمار صِغر سن سكانها الشباب. غير أن أقل البلدان نمواً تواجه عدة تحديات في مجال التنمية البشرية والاجتماعية. مثلاً في حين أن مجموعات السكان الذين هم في سن العمل آخذة في الارتفاع في ارتفاع ليس هناك عدد كافٍ من الوظائف المنشأة لتشغيلهم وللحد من عبء التبعية (أشفورد، 2007).

(أ) التعليم والتدريب

يقاس التقدم المحرز في مجالي التعليم والتدريب من خلال التسجيل في التعليم الابتدائي ومعدلات إتمامه. وفي حين أن معدلات التسجيل في التعليم الابتدائي تتجاوز نسبة 90 في المائة في البعض من أقل البلدان نمواً إلا أن العديد من البلدان الأخرى لا تزال لديها معدلات تسجيل منخفضة. والهدف من التعليم الابتدائي الشامل مع ارتفاع جودة النواتج لن يتحقق في عام 2020 وقد يصبح تحقيقه أصعب المنال في العقد المقبل. ومما يبعث على بالغ القلق لدى البلدان التي شهدت ارتفاعاً في نسبة التوقف عن الدراسة في صفوف الأطفال في سن الدراسة، بما في ذلك في إريتريا وجنوب السودان وسان تومي وبرينسيبي والسودان (الشكل 3–17). وفي إريتريا وبوركينا فاسو وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي وجنوب السودان والسنغال والسودان وغامبيا وغينيا ومالي وموزامبيق والنيجر، توقف أكثر من 20 في المائة من الأطفال في سن الدراسة عن التعليم – فبلغ بذلك نسبة التوقف عن التعليم عتبة 5 في المائة من الأطفال في سن الدراسة، الأمر الذي من شأنه أن يضاعف عدد البلدان المتأثرة بهذه الظاهرة.

وبصرف النظر عن التحديات المتعاقبة منذ حقبة الأهداف الإنمائية للألفية التي تركز على التعليم الأساسي على حساب الانتقال من التعليم الابتدائي إلى التعليم الثانوي، من الراسخ تماماً أن جودة مرافق التعليم والمناهج الدراسية وغير ذلك من المحيطات الداعمة للمتعلمين كلها أمور تساهم في زيادة التسجيل والبقاء في التعليم؛ غير أن أفضل قياس للتقدم هو معدلات البقاء في التعليم والنجاح في مستويات أعلى من التعليم. وتكلفة الرسوم قد هبطت ولكن تكلفة النفقات المنزلية الأخرى بشأن التعليم، مثل مواد التعلّم، قد ارتفعت. وهذه التكاليف يمكن أن تكون مرتفعة للغاية بالنسبة للفقراء، مثلاً في بعض الأماكن الحضرية بجمهورية تنزانيا المتحدة حيث كانت النفقات المنزلية الشهرية على التعليم لكل طفل أعلى من المتوسط الشهري للإنفاق المنزلي المبلّغ عنه في دراسة البنك الدولي لقياس مستويات المعيشة (دينيس وستاهلي، 2012).

ومعدلات التسجيل في التعليم الثانوي الإجمالية تعكس التحديات التي تواجهها البلدان في إبقاء الأطفال في التعليم. ومن بين البلدان التي تتوافر البيانات بشأنها أحرزت بنغلاديش وبوتان وتوفالو وتيمور – ليشتي وسان تومي وبرينسيبي ونيبال تقدماً كبيراً في رفع مستوى معدلات التسجيل الإجمالية في التعليم الثانوي إلى أكثر من 60 في المائة. غير أن بلداناً عديدة أخرى مثل النيجر وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية تنزانيا المتحدة ظلت راكدة عند أقل من 30 في المائة. وكما هو متوقع فإن التسجيل الإجمالي يرتبط بشكل إيجابي بكل من مؤشر القدرات الإنتاجية الإجمالي والعنصر الفرعي المتعلق بالطاقات البشرية (الشكل 3–18) ومعدلات التسجيل في التعليم الثانوي قد تحسّنت بالنسبة لبعض البلدان ولكن معدلات البلدان الثلاثة التي هي في أسفل القائمة ظلت كما هي بدون تغيير خلال الفترة 2000–2018، وقد حلت بوتان محل كيريباس في طليعة القائمة. وسُجلت أيضاً تحسينات ملحوظة في التسجيل في التعليم الثانوي في بنغلاديش وجيبوتي ونيبال وسان تومي وبرينسيبي وتيمور – ليشتي، وهي تحسينات تنعكس في مكاسب القدرات الإنتاجية الضخمة التي حققتها هذه البلدان على امتداد هذه الفترة.

(ب) السكان والرعاية الصحية الأساسية

إن برنامج عمل إسطنبول وقد أبدى انشغاله بارتفاع معدلات وفيات الطفل والأم وانتشار الأمراض المعدية، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة البشري المكتسب، والملاريا، والسُل، وغير ذلك من الأمراض الكبرى، حدد الأهداف فيما يتصل بالسكان والرعاية الصحية

الأساسية للتقليل من عبئها على أقل البلدان نمواً. وشجع البلدان أيضاً على توفير إمكانية الوصول الشامل إلى خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام 2015 وشجع الحصول على الأدوية ودعا الشركاء الدوليين إلى تقديم المساعدة بهذا الخصوص. وقد كشفت جائحة كوفيد-19 الروابط بين الصحة العمومية والبيئة والاقتصاد والحاجة إلى تحسين خدمات الرعاية الصحية فيما بين البلدان، بما في ذلك الحصول على الإمدادات الطبية في الأوقات الحرجة.

الشكل 3-17

الأطفال المنقطعون عن الدراسة

(بالنسبة المئوية من الأطفال في سن الدراسة في التعليم الابتدائي)

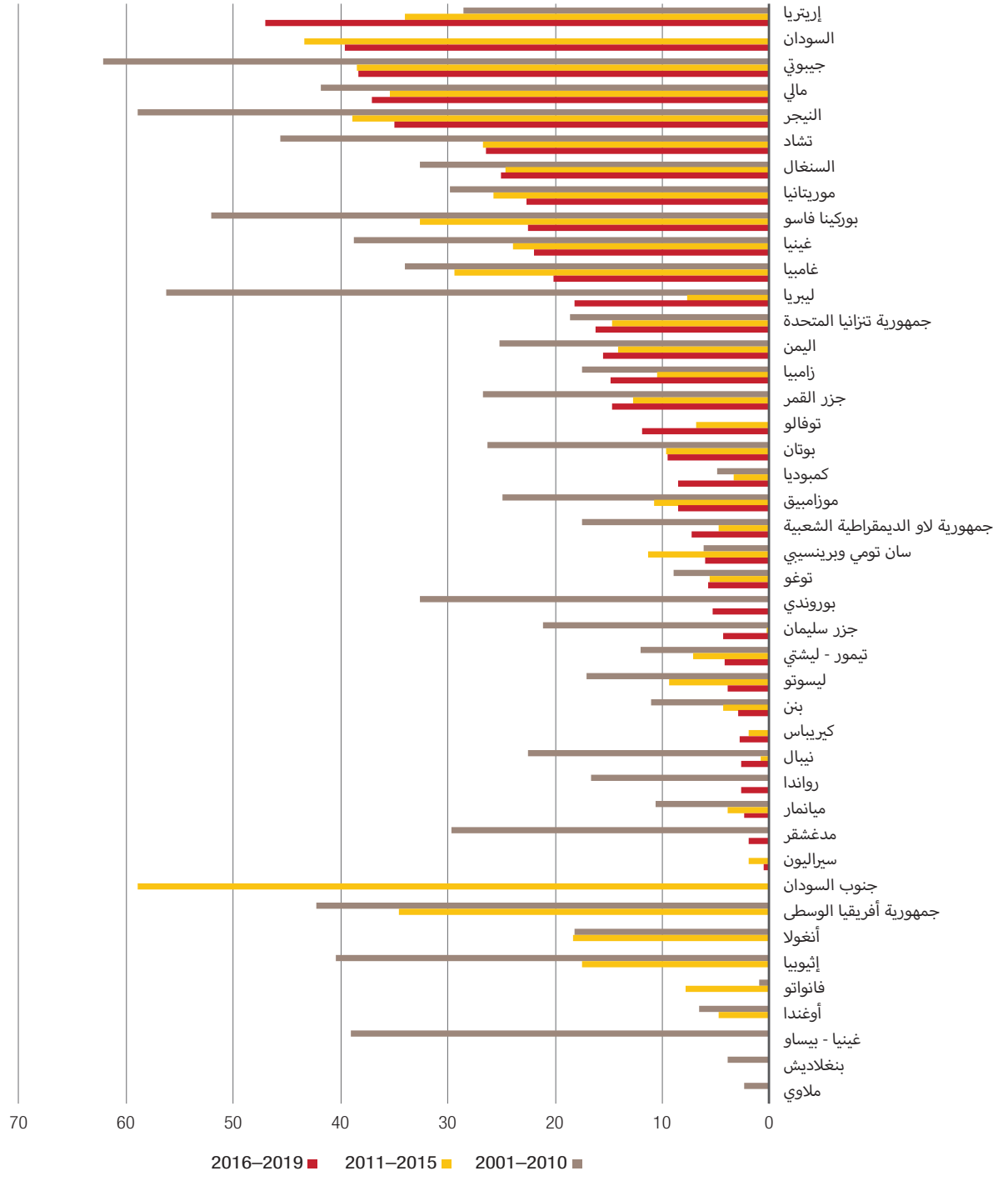

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، بالاستناد إلى بيانات مستمدة من البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية [اطُّلع عليها في نيسان/أبريل 2020].

الشكل 3–18

معدلات التسجيل الإجمالية في التعليم الثانوي والقدرات الإنتاجية

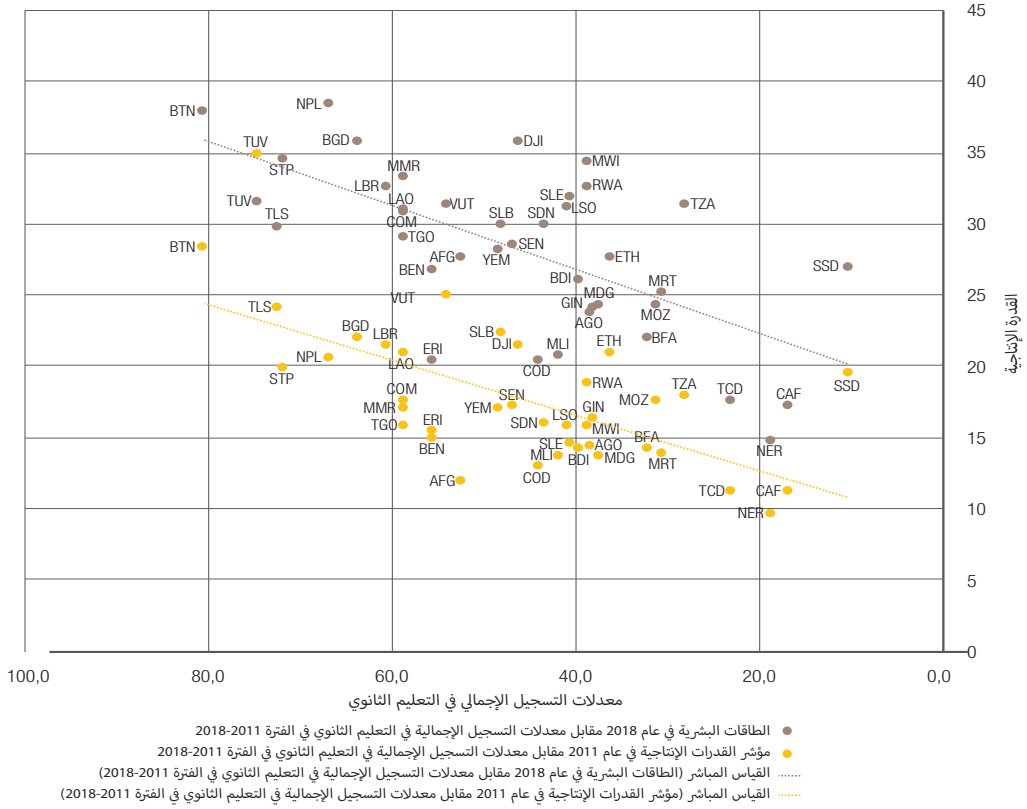

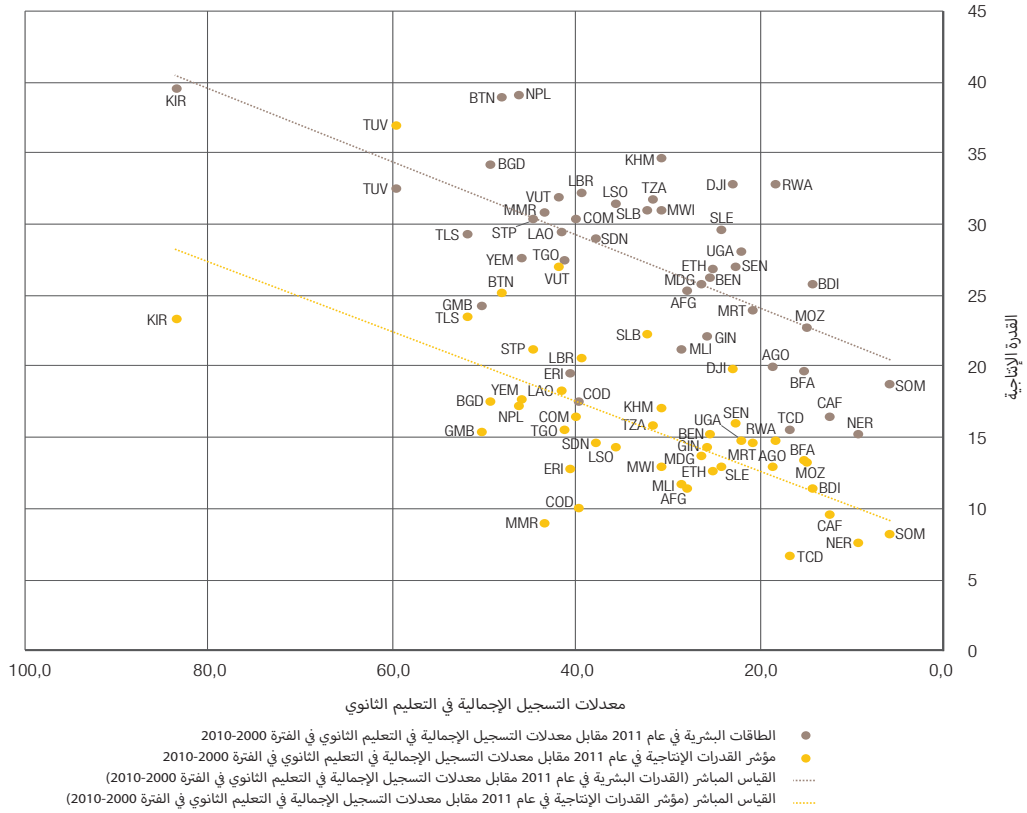

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، بالاستناد إلى بيانات مستمدة من الأونكتاد، قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية وبيانات مقدمة من البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية [اطُّلع عليها في نيسان/أبريل 2020].

والجهود العالمية المبذولة للحد من وفيات الأطفال دون سن الخامسة قد أعطت نتائج إيجابية في العديد من البلدان وقد هبط معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من 93 حالة وفاة لكل 000 1 مولود حي في عام 1990 إلى 39 حالة وفاة في عام 2018 (الأطفال: الحد من الوفيات، 2019). لكن، بالنسبة لأقل البلدان نمواً من المستبعد تحقيق الهدف 3–2 من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة – على أقصى تقدير – قرابة 25 لكل 000 1 مولود حي في كل بلد من البلدان بحلول عام 2030، بالنظر إلى التقدم المحرز منذ عام 2011. وجزر سليمان وتوفالو فقط حققتا بالفعل هذا الهدف في حين أن 38 بلداً من أصل 47 بلداً من أقل البلدان نمواً تشهد معدلات وفيات في صفوف الأطفال دون سن الخامسة تقع في حدود المتوسط العالمي وهو 39 في عـام 2018. والتطور الإيجابي الوحيد هو أن كل بلد من البلدان سجل بعض التقدم لكن عدد الوفيات التي كان ممكن تفاديها والناتجة عن الأمراض الممكن علاجها ظل مرتفعاً للغاية. وفي ضوء جائحة كوفيد–19 يظل تعزيز النظم الصحية في معظم البلدان سريعة التأثر ضرورياً لكن جهود المستقبِل يجب أن تركز على تحسين تحديد الأهداف والنهوض بمستوى التدخلات، ولا سيما في المناطق الريفية، فضلاً عن دعم تطوير التكنولوجيا ونقلها لإنتاج أدوية آمنة وناجعة وجيدة النوعية في البلد النامية.

وفجوة التكنولوجيا في البلدان النامية فيما يتصل بصنع لقاحات الإنفلونزا قد أبرزه فريديه وآخرون (2011). وتركّز القدرات الإنتاجية في عدد قليل من البلدان في أوروبا وشمال أمريكا خطر عالمي على الصحة العمومية يمكن التقليل منه عن طريق النهوض بمبادرة منظمة الصحة العالمية بشأن نقل التكنولوجيا ومنح التراخيص غير الحصرية بخصوص لقاحات محددة وأنواع أخرى من الأدوية. ومن المثالي أن تُترك مسألتا البراءات والبحث والتطوير لقوى السوق ولكن التمويل الحكومي لازم في حالة البحث والتطوير. وبالإضافة إلى ذلك، يُعتبر تطوير القدرات ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية سلعة عمومية عالمية.

ونقل التكنولوجيا غير فعال في غياب الآثار غير مباشرة على الإنتاجية داخل الصناعات، ودعم البحث والتطوير، والقدرة على استيعاب التكنولوجيا واستخدامها (الأونكتاد، 2014). ولو أن نقل التكنولوجيا مقيد بشدة في القطاعات ذات قيمة الملكية الفكرية العالية (مثل المستحضرات الصيدلانية)، يمكن أن تقلل السياسات المبتكرة من الانحراف الذي إذ تتسبب فيه إساءة

تعزيز النظم الصحية ونقل التكنولوجيا في المستحضرات الصيدلانية أولويتان بالنسبة لأقل البلدان نمواً

استخدام البراءات والممارسات التي تعرقل التجارة (الأونكتاد، 2018ج). وتجميع الموارد والمهارات المتخصصة من خلال آليات خاصة، بما في ذلك تلك التي تندرج تحت رعاية منظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية، يمكن أن يساعد على فصل تكاليف البحث والتطوير في الأدوية الجديدة للأمراض التي تمس السكان في أقل البلدان نمواً (روتينغن وشاماس، 2012).

وإلى جانب التحديات الصحية التي يواجهها الأطفال والأمهات الحوامل، تعد مسائل المأوى، والماء والمرافق الصحية، الأولويات الأخرى المحددة في برنامج عمل إسطنبول. وهي مشمولة أيضاً بالهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة بشأن جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة، والهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة بشأن ضمان إتاحة المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع. وعدد الأشخاص الذين يعيشون حالياً في ظروف سكن غير ملائمة في أقل البلدان نمواً مرتفع جداً ومشكلة المأوى غير اللائق لا تقتصر على سكان المناطق الحضرية. لكن، بالاستناد إلى البيانات المتاحة يتبين أن نسبة سكان المدن الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة تتراوح بين 95 في المائة في جمهورية أفريقيا الوسطى و21 في المائة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (الشكل 3–19). ومشكلة الأحياء الفقيرة قد تشير إلى وجود تعارض بين الاقتصادات الريفية غير المنتجة والاقتصادات الحضرية المتنامية والتي هي أفضل في جلب اليد العاملة الريفية الزائدة عن الحاجة ذلك أن الفرص الاجتماعية – الاقتصادية أهم هناك. غير أن استمرار وجود الأحياء الفقيرة يعكس: '1' قلة القدرات العامة والخاصة لتعبئة ما يكفي من الاستثمارات للسكن وخدمات البنى التحتية لسكان المدن؛ '2' فشل السياسة العامة في جلب الاستثمارات في الاقتصادات الريفية والحضرية؛ '3' ضعف عام في سياسات التنمية الاجتماعية (ماركس وآخرون، 2013).

في الفترة ما بين 2000 و2010 حققت أقل البلدان نمواً مكاسب في مؤشر الأونكتاد الفرعي للقدرات الإنتاجية بشأن رأس المال البشري لكن التقدم منذ عام 2011 قد ظل ضعيفاً. واستمرت بعض البلدان في تنمية رأسمالها البشري، وإن كان ذلك بخطى هامشية، فيما فقدت بلدان أخرى زخمها. والسبب في ذلك يرجع إلى تعثر التقدم بخصوص سنوات التردد على المدرسة، ذلك أن

حالات التوقف عن الدراسة قد ازدادت، في حين أن عناصر مكونة أخرى (مثل العمر المتوقع عند الولادة) لم تتحسّن كثيراً. والحد الأعلى لمؤشر القدرات البشرية الذي تحقق كان يتراوح بين 38 و39 في صفوف أفضل أقل البلدان نمواً أداءً، في حين سجلت أقل البلدان نمواً بدرجة أداء تقل عن 20 (الشكل 3–20). وفي المقابل، وفي صفوف أقل البلدان نمواً، كان أسوأ البلدان أداءً من حيث تنمية رأس المال البشري (عند 23) قريباً من متوسط أقل البلدان نمواً (26) في عام 2018، في حين كان أفضل البلدان أداءً في أقل البلدان نمواً في عام 2018 (39) ثلاث نقاط أدنى من متوسط مؤشر القدرات البشرية (42) بالنسبة للبلدان النامية الأخرى.

الشكل 3–19

نسبة سكان المدن الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة

(بالنسبة المئوية)

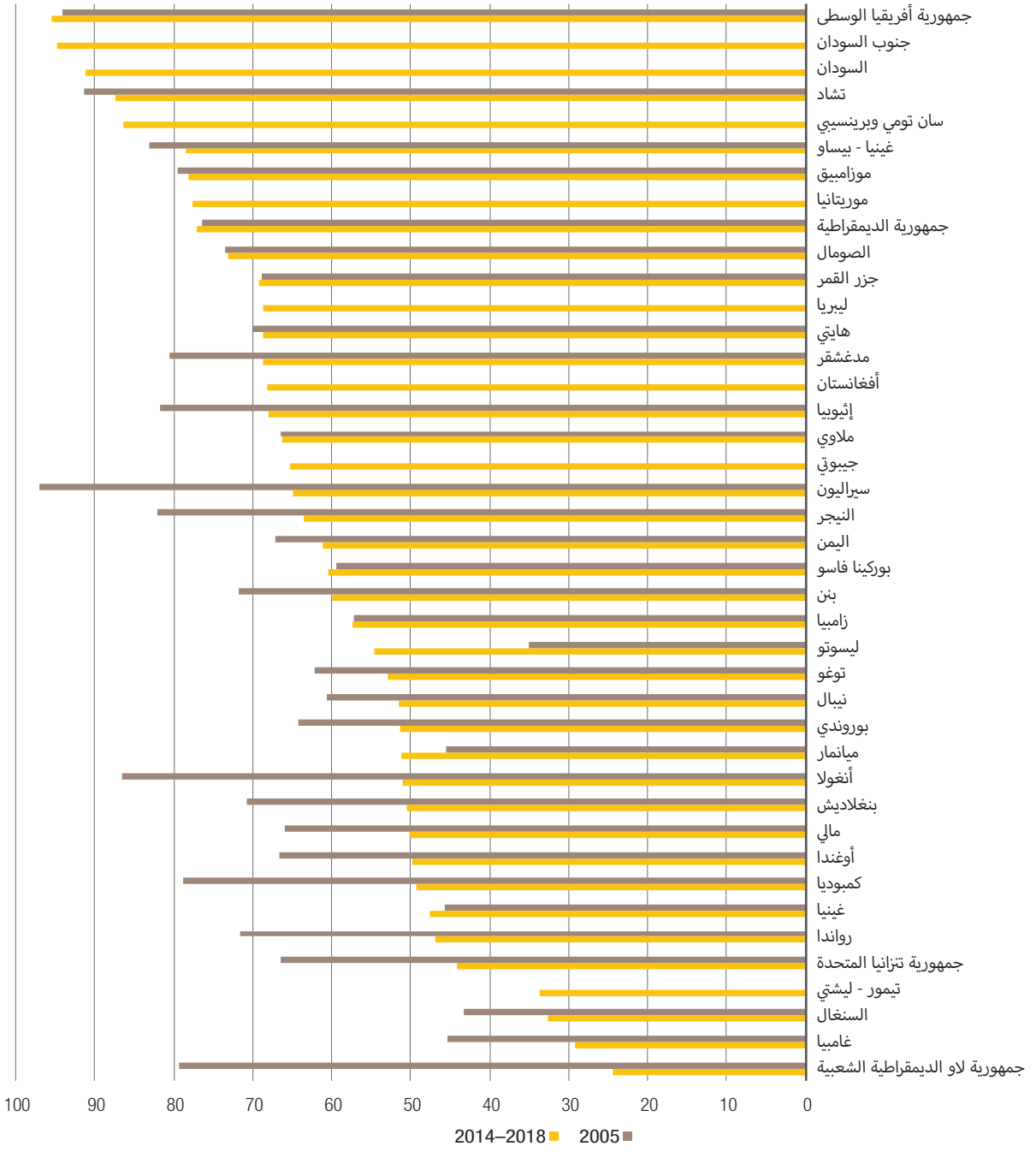

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد بالاستناد إلى بيانات مستمدة من مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، قاعدة بيانات المؤشرات الحضرية.

ويشرح كاستيلاتشي (2011) الثغرة الآخذة في الاتساع في التنمية الاقتصادية بين مجموعات البلدان من حيث فجوة التكنولوجيا (أو المسافة إلى الحدود). وبُعدا الفجوة التكنولوجية كلاهما، وهما '1' القدرة على التكيف، أي القدرة على محاكاة التكنولوجيات المتطورة؛ و'2' القدرة على الاستيعاب، أي مدى إنتاج البلدان لمعارف متطورة جديدة، يعتمدان اعتماداً شديداً على رأس المال البشري وعلى مخزون الآلات. وبالتالي هناك حاجة لإقدام أقل البلدان نمواً على تبني نظرة للتنمية تقوم على المعارف تتمحور حول القدرات الإنتاجية، مع التشديد على تطوير أبعاد الاستيعاب والتكيف والتنظيم التي تحرك التغير التكنولوجي.

الشكل 3–20

عنصر رأس المال البشري في مؤشر القدرات الإنتاجية، أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الأخرى

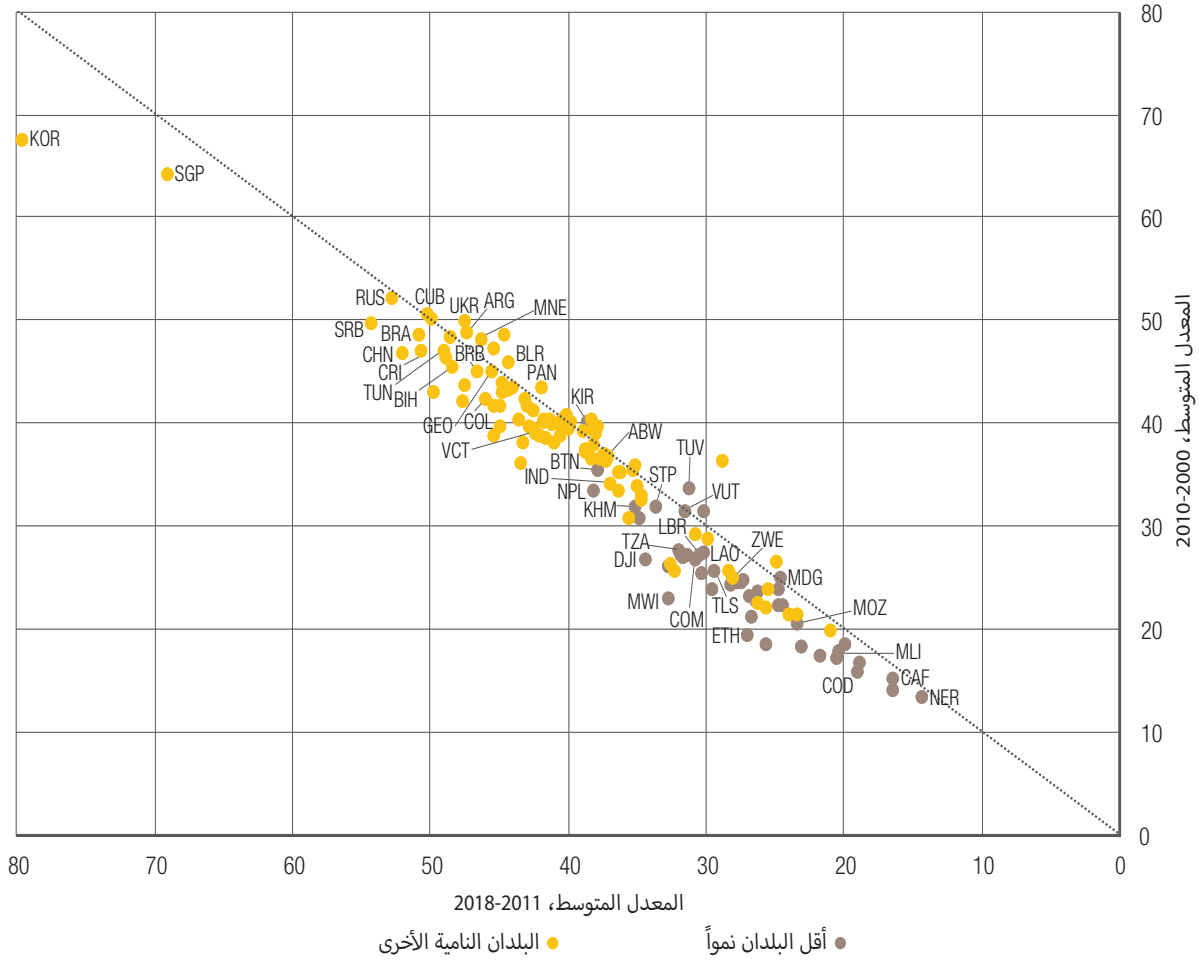

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، بالاستناد إلى بيانات مستمدة من الأونكتاد، قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية [اطُّلع عليها في أيار/مايو 2000].

والمهارات المكتسبة من خلال التعليم والعمل تحدد استخدام القدرات الإنتاجية الأخرى جميعها، بما في ذلك الأصول المادية والبشرية (مثل الهياكل الأساسية والمؤسسات والسياسات العامة). وبشكل عام، إذا ما أُريد لأقل البلدان نمواً أن تلتحق بمستوى البلدان النامية الأخرى عليها على الأقل أن تبلغ نفس مستوى تطور القدرات البشرية، الذي يمكن أن يتم بأفضل ما يكون من خلال استثمارات ملموسة في التعليم والتدريب، واستهداف المجموعة الديمغرافية الصحيحة.

وبانخفاض مستوى التعليم والنتائج الصحية في أقل البلدان نمواً هناك احتمال كبير في أن تكون أقل البلدان نمواً في مرحلتي الثورة الصناعية الثانية والثالثة من مراحل التنمية وأن يظل النفط والسلع الأساسية الأولية الأخرى دعامة اقتصاداتها.

وأقل البلدان نمواً لها مستوى منخفض من حيث تطور التكنولوجيا والاستثمار في التعلم مقارنة مع البلدان النامية الأخرى أو البلدان الجديدة التي اقتحمت بالفعل بسرعة النطاق

السكان الشباب في أقل البلدان نمواً

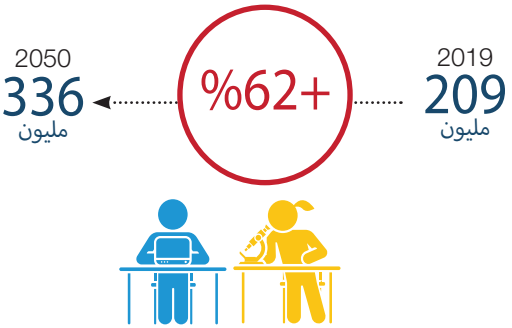

جودة تعليم وتدريب الشباب ستكون رئيسية في تضييق الفجوة التكنولوجية بين أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الأخرى

الأوسط للثورة الصناعية الرابعة، فضلاً عن إتقان استخدامها للبيانات الضخمة، وإنترنت الأشياء، والذكاء الاصطناعي، والعلوم النانوية والتكنولوجيات النانوية (غاوي، 2019). ولما كان الذكاء الاصطناعي عنصراً رئيسياً في الثورة الصناعية الرابعة والقلب النابض للاقتصاد الرقمي، ينبغي لأقل البلدان نمواً ألا تستهين بقيمة الابتكار والمعرفة والروابط التي تنشأ من خلال الابتكار. وكما ورد إبراز ذلك سابقاً فإن الاختلاف بين البلدان التي هي على طرف الحد الاحتمالي للإنتاج وتلك التي يندرج فيها (الشكل 3-8) يرجع سببه إلى التغيرات في الابتكار والمعارف. وبالمثل فإن الاختلاف بين أفضل البلدان أداءً والبلدان النامية الأخرى، ولا سيما سنغافورة وجمهورية كوريا، يرجع سببه إلى أوجه التفاوت في التحصيل العلمي والأصول البشرية إجمالاً.

5- الأزمات المتعددة وسائر التحديات الناشئة الأخرى

إن سرعة تأثر أقل البلدان نمواً بمختلف الصدمات، بما في ذلك تقلبات أسعار السلع الأساسية والتراجع المالي والاقتصادي وتغير المناخ والكوارث الطبيعية، أمور تظل مبعث قلق. وعدة عوامل، من قبيل النزاعات والنظم المؤسسية ونظم الحوكمة الضعيفة، تزيد من خطر التعرض لصدمات محددة. وقد سعى برنامج عمل إسطنبول إلى المساهمة في بناء قدرة أقل البلدان نمواً على الصمود لتحمّل الأزمات الناشئة المتعددة في سياق محاولة تحقيق أهداف التنمية المستدامة. والخروج من فئة أقل البلدان نمواً هدف أساسي من أهداف برنامج عمل إسطنبول، فضلاً عن آلية الدعم الدولي التي تركز على أقل البلدان نمواً، ولكن التقدم صوب تحقيق هذا الهدف قد كان مخيباً للآمال.

والمقارنة بين البلدان التي خرجت من فئة أقل البلدان نمواً وتلك التي من المقرر أن تخرج منها تكشف بعض المسائل الأساسية فيما يتصل بالضعف الاقتصادي لأقل البلدان نمواً. وتحديداً أداء البلدان أثناء فترة تنفيذ برنامج عمل إسطنبول يبيّن أنه فيما يتصل بأوجه الضعف الاقتصادي هناك أوجه شبه هامة وأوجه اختلاف هامة هي الأخرى بين البلدان التي خرجت من فئة أقل البلدان نمواً وتلك التي من المقرر أن تخرج منها، أو بين تلك التي وَفَت بمعيار أو أكثر من معايير الخروج من الفئة (الجدول 3-5).

وعتبة مؤشر الخروج من فئة أقل البلدان نمواً للضعف الاقتصادي هي درجة أدنى من 32. والبعض من أقل البلدان نمواً استطاعت أن تخفض إسهامات مؤشرها للضعف الاقتصادي في الفترة 2011-2020، لكن نقاط الضعف بالنسبة لـ 24 بلداً من أقل البلدان نمواً ازدادت سوءاً وهي تشمل بلداناً مثل أنغولا وبنن وتيمور - ليشتي وجزر القمر وسان تومي وبرينسيبي وسيراليون وغينيا ومالي (الشكل 3-21). وعدد أقل من البلدان (21 بلداً إجمالاً) دون الدرجة 45 في الشكل، الأمر الذي يشير إلى علامة ضعف اقتصادي أعلى في عام 2020 مقارنة مع عام 2011. غير أن حفنة من البلدان وفت بالمعيار في عامي 2011 و2020 وهي تشمل كلاً من أوغندا وبنغلاديش وتوغو وجمهورية أفريقيا الوسطى وسان تومي وبرينسيبي وغينيا وميانمار ونيبال. وبالاستناد إلى معدل التغير المتوسط في علامات مؤشر الضعف الاقتصادي على مدى الفترة، كان المعدل المتوسط 0,09 في المائة (أفغانستان)، ولكن أحسن البلدان أداءً في الحد من الضعف على مدى الفترة كان ليبريا (-3,3 في المائة) وكانت أنغولا أسوأ البلدان أداءً (+1,6 في المائة).

وأقل البلدان نمواً الأكثر انخفاضاً في أوجه الضعف الاقتصادي هو ليبريا، وهو بلد ساحلي له متغيرات هيكلية مستقرة نسبياً (الشكل 3-22). وعلى سبيل المثال فإن السكان في المناطق الساحلية المنخفضة نمت هامشياً من 10,8 في المائة في عام 2011 إلى 11,7 في المائة في عام 2020، في حين أن حصة الزراعة ومصائد الأسماك والحراجة في الناتج المحلي الإجمالي ظلت فوق نسبة 70 في المائة. والدرجة المنخفضة في أوجه الضعف الاقتصادي قد حركها أساساً انخفاض في عدم الاستقرار الزراعي وفي عدد فرادى ضحايا الكوارث الطبيعية. وسُجلت أيضاً انخفاضات في تركّز الصادرات وعدم استقرارها، الأمر الذي له صلة بالحيوية الإيجابية في قطاع الزراعة.

وباستثناء مجموعة البلدان التي تفي بمعيارين من معايير الخروج من فئة أقل البلدان نمواً لمجموعات البلدان

الواردة في الجدول 3-5 متوسط أدنى من حيث درجات مؤشر الضعف الاقتصادي لعام 2020 مقارنة مع 2011. غير أنها سجلت جميعها درجات ضعيفة بما أن عتبة الخروج من هذه الفئة بالنسبة لمؤشر الضعف الاقتصادي هي الدرجة دون 32. واستطاع البعض من أقل البلدان نمواً خفض درجته فيما يتصل بمؤشر الضعف الاقتصادي في الفترة 2011-2020 ولكن درجات ضعف 24 بلداً من أقل البلدان نمواً قد ازدادت سوءاً وشمل ذلك بلداناً من قبيل أنغولا وبنن وتيمور - ليشتي وجزر القمر وسان تومي وبرينسيبي وسيراليون وغينيا ومالي (الشكل 3-21). وعدد أقل من البلدان (21 إجمالاً) هي دون درجة 45 في الشكل، الأمر الذي يشير إلى علامة ضعف اقتصادي أعلى في عام 2020 مقارنة مع عام 2011. غير أن حفنة من البلدان وفت بالمعيار في عامي 2011 و2020 كليهما، ومن بينها أوغندا وبنغلاديش وتوغو وجمهورية أفريقيا الوسطى وسان تومي وبرينسيبي وغينيا وميانمار ونيبال. وبالاستناد إلى التغير المتوسط في علامات مؤشر الضعف الاقتصادي على مدى الفترة، كان المتوسط 0,09 في المائة) (أفغانستان)، ولكن أفضل البلدان أداءً في الحد من الضعف على امتداد الفترة كان ليبريا (-3,3 في المائة) وكان أدناها أداءً أنغولا (+1,6 في المائة).

وأعلى أقل البلدان نمواً من حيث الحد من الضعف الاقتصادي كانت ليبريا، وهي بلد ساحلي له متغيرات هيكلية مستقرة نسبياً (الشكل 3-22). وعلى سبيل المثال فإن سكانها في المناطق الساحلية المنخفضة الارتفاع قد نما عددهم هامشياً من 10,8 في المائة في عام 2011 إلى 11,7 في المائة في عام 2020، في حين ظلت حصة الزراعة ومصائد الأسماك والحراجة في الناتج المحلي الإجمالي فوق نسبة 70 في المائة. والعلامة الأدنى في الضعف الاقتصادي كان يحركها أساساً هبوط في عدم الاستقرار الزراعي وفي فرادى ضحايا الكوارث الطبيعية. وكان هناك أيضاً انخفاض في تركّز الصادرات وعدم استقرارها وقد كان لذلك صلة بالديناميكا الإيجابية في قطاع الزراعة.

وباستثناء مجموعة البلدان التي وفت بمعيارين من معايير الخروج من فئة أقل البلدان نمواً كان لمجموعات البلدان الواردة في الجدول 3-5 متوسط أعلى في درجات مؤشر الضعف الاقتصادي في عام 2020 مقارنة مع عام 2011. غير أنها سجلت درجات سيئة بما أن عتبة الخروج من فئة أقل البلدان نمواً بالنسبة لمؤشر الضعف الاقتصادي هي دون الدرجة 32.

الجدول 3-5

مجموعات البلدان بحسب مركز ومعايير الخروج من فئة أقل البلدان نمواً

البلدان التي خرجت من فئة أقل البلدان نمواً	البلدان المقرر أن تخرج من فئة أقل البلدان نمواً	البلدان التي وفت بمعيارين عام 2018	أقل البلدان نمواً الأخرى التي لها دخل قومي إجمالي يتجاوز 2 460 دولاراً
بوتسوانا (1994)	فانواتو (2020)	بنغلاديش	أنغولا
كابو فيردي (2007)	أنغولا (2021 - معيار الدخل القومي الإجمالي فقط)	كيريباس	بوتان
ملديف (2011)	بوتان (2032)	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	كيريباس
ساموا (2014)	سان تومي وبرينسيبي (2024)	ميانمار	تيمور - ليشتي
غينيا الاستوائية (2017 - معيار الدخل القومي الإجمالي فقط)	جزر سليمان (2024)	نيبال	توفالو
		تيمور - ليشتي	فانواتو

المصدر: من إعداد أمانة الأونكتاد، بالاستناد إلى معلومات مستقاة من موقع لجنة الأمم المتحدة للسياسات الإنمائية على الشبكة، محدد مواقع الموارد الموحّد (URL): https://www.un.org/ development/desa/dpad/our-work/committee-for-development-policy.html [اطُلع عليه في نيسان/أبريل 2020].

الشكل 3-21

مؤشر الضعف الاقتصادي والبيئي، 2011 و2019

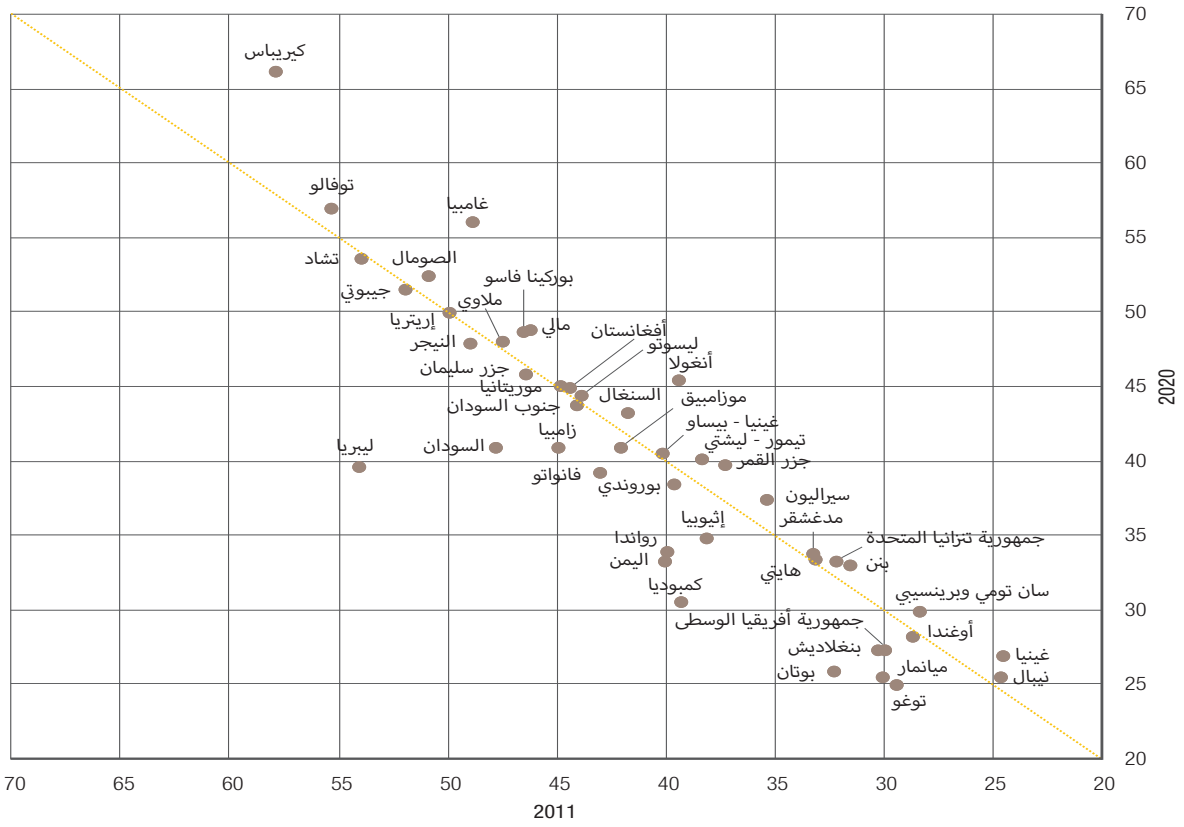

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد بالاستناد إلى بيانات مستمدة من أمانة لجنة الأمم المتحدة للسياسات الإنمائية. تقديرات السلاسل الزمنية لمعايير أقل البلدان نمواً [نيسان/أبريل 2020].

الجدول 3-6

العلاقة بين الضعف الاقتصادي والقدرات الإنتاجية

	مجموعات البلدان بالاستناد إلى الجدول 3-5				مجموعات البلدان الأخرى	
	البلدان التي خرجت من فئة أقل البلدان نمواً	البلدان المقرر أن تخرج من فئة أقل البلدان نمواً	البلدان التي وفت بمعيارين في عام 2018	أقل البلدان نمواً الأخرى التي لها دخل قومي إجمالي يفوق 2 460 دولاراً (في عام 2018)	أقل البلدان نمواً التي لا تتدرج في إطار التخرج	البلدان النامية الأخرى
الطاقة	*0.4748	*0.4041	0.081	-*0.5408	0.0418	-*0.1466
رأس المال البشري	*0.4240	-*0.3890	-*0.6985	*0.6186	*0.1026	-*0.1289
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	0.0261	-*0.9279	-*0.2813	*0.3446	0.0234-	0.0176
المؤسسات	0.1889	-*0.3757	-*0.2878	*0.5182	-*0.0787	*0.1109
الموارد الطبيعية	0.2003-	0.0361	*0.4823	-*0.7855	*0.1177	0.047
القطاع الخاص	0.2004	0.2669	-*0.4468	*0.6007	0.0326	-*0.1790
التغير الهيكلي	0.1215-	0.1367-	*0.3355	0.0333-	-*0.2798	-*0.3669
الهياكل الأساسية في مجال النقل	*0.6829	*0.6268	-*0.2735	*0.6491	*0.0958	*0.3700

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، بالاستناد إلى بيانات مستمدة من الأونكتاد، قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية وبيانات مستمدة من أمانة لجنة الأمم المتحدة للسياسات الإنمائية، تقديرات السلاسل الزمنية لمعايير أقل البلدان نمواً [نيسان/أبريل 2020].

ملاحظة: * مهم عند نسبة 5 في المائة.

وكما كان منتظراً خرجت بلدان من البلدان التي لها أدنى قيم من فئة أقل البلدان نمواً في كلا العامين 2011 و2019.

أما أقل البلدان نمواً المقرر أن تخرج من القائمة فلها معدل متوسط يتجاوز مؤشر الضعف الاقتصادي وهي فوق العتبة بكثير. وبالتالي فإن البلدان في هذه المجموعة سوف تخرج من الفئة بالاستناد إلى مؤشر الدخل القومي الإجمالي للفرد ومؤشر الأصول البشرية، ذلك أن الخروج من الفئة لا يتطلب إلا معيارين فقط من المعايير الثلاثة التي يجب الوفاء بها. والنتيجة تُبرز الحاجة إلى معالجة استدامة الزخم بعد الخروج، لا سيما وأن خطر النزول مجدداً إلى فئة أقل البلدان نمواً يزداد بالنسبة للبلدان التي لم تتخرّج إلا على أساس معيار دخلها القومي الإجمالي للفرد. وفي مثل هذه الحالات من الحيوي التساؤل عمّا إذا كان يجب منح البلدان المتخرّجة من الفئة، بصرف النظر عن المعيار الذي استُخدم بالنسبة لها، فترة سماح تمكّنها من خفض ضعفها الاقتصادي قبل فقدان جميع تدابير الدعم والإعفاءات ذات الصلة بمركزها كبلدان من أقل البلدان نمواً.

الشكل 3-22

ليبريا: الضعف الاقتصادي والمؤشرات الفرعية، 2011-2020

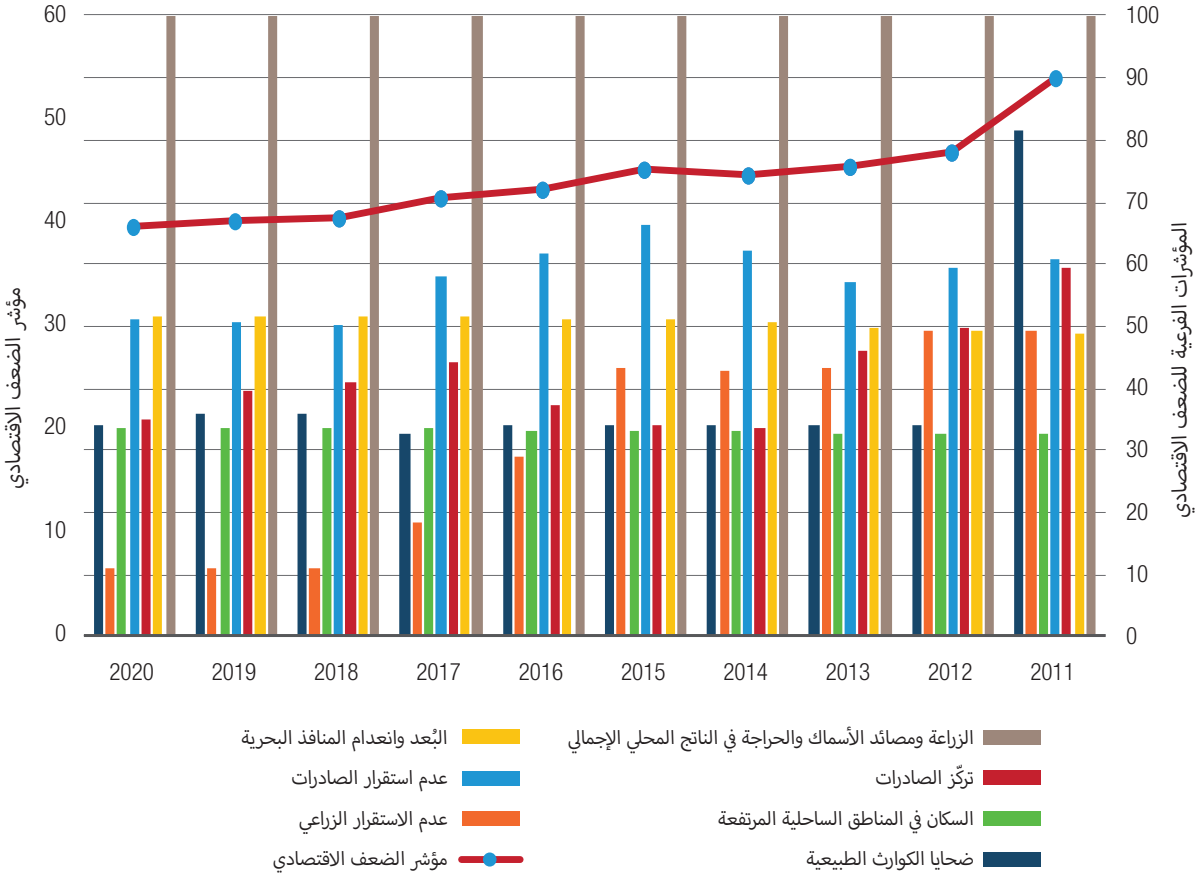

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد بالاستناد إلى بيانات مستمدة من أمانة لجنة الأمم المتحدة للسياسات الإنمائية، تقديرات السلاسل الزمنية لمعايير أقل البلدان نمواً. [آخر تحديث متاح للمعلومات، نيسان/أبريل 2020].

ومزيد بحث العلاقة بين الضعف الاقتصادي ومؤشر القدرات الإنتاجية يبين أن التغير الهيكلي مرتبط بانخفاض أوجه الضعف الاقتصادي بالنسبة لكافة مجموعات البلدان في الجدول 3-5، فيما عدا أقل البلدان نمواً التي وفت بمعيارين من معايير التخرّج الثلاثة في عام 2018. والموارد الطبيعية متصلة أيضاً بانخفاض مؤشر الضعف الاقتصادي بالنسبة للبلدان التي خرجت من الفئة وكذلك أقل البلدان نمواً التي كان لها دخل قومي إجمالي مرتفع في عام 2018. وفي المقابل فإن رأس المال البشري وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمؤسسات لها صلة بانخفاض الضعف الاقتصادي بالنسبة للبلدان المقرر أن تخرج من الفئة. وإلى جانب التداخل في المجموعات الفرعية المؤطرة للخروج من الفئة، كانت البلدان التي وَفَت بمعيارين أكثر ضعفاً

في بُعد الموارد الطبيعية، وهو ضعف عوّضته بدخل قومي إجمالي أعلى، وبقطاع خاص حيوي أو بتحسّن الهياكل الأساسية في مجال النقل.

ويُلاحظ أيضاً عدم تناظر هام بين البلدان التي خرجت من فئة أقل البلدان نمواً وكامل مجموعة البلدان النامية الأخرى. وارتئي أن عناصر مكوّنة من قبيل الطاقة والقدرات البشرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمؤسسات والقطاع الخاص والتنوع الهيكلي كلها لها صلة بانخفاض الضعف الاقتصادي لدى البلدان النامية الأخرى ولكن الموارد الطبيعية والهياكل الأساسية في مجال النقل كان لها الأثر العكسي. وبالنسبة للبلدان التي خرجت من الفئة للطاقة والمؤسسات والهياكل الأساسية في مجال النقل ورأس المال البشري صلة بارتفاع الضعف الاقتصادي إذ لا تساهم إلا الموارد الطبيعية بشكل ملحوظ في خفض الضعف الاقتصادي. وهذا يؤكد الملاحظة التي مفادها أن أقل البلدان نمواً التي خرجت من الفئة أو تلك التي من المقرر أن تخرج منها بالاستناد إلى معيار الدخل إنما تفعل ذلك بالاستناد إلى ثروة الموارد الطبيعية لهذا البلدان. وأوجه الضعف التي تتجلى من خلال درجتها المنخفضة في مكونات القدرة الإنتاجية الأخرى يجب أن تكون مجال تركيز سياساتها إذا ما كانت تطمح في بلوغ مستوى البلدان النامية الأخرى. وهذا واضح من خلال العناصر المكونة للقدرات الإنتاجية ذات الصلة بعلامات الضعف الاقتصادي الأدنى في صفوف البلدان النامية الأخرى.

وأقل البلدان نمواً قلّصت ضعفها الاقتصادي بتخفيض متوسط بنسبة 5 في المائة في الفترة ما بين 2011 و2019، لكن البلدان التي استطاعت أن تخفّض درجاتها فيما يتصل بمؤشر الضعف الاقتصادي قد فعلت ذلك إما من خلال تحسين التجارة أو عن طريق تحسين مؤشرات الإنتاج بالاستناد إلى نواتج تحسين القدرات الإنتاجية الذي دفع بدوره الأداء الاقتصادي والتنويع. غير أن 12 من أصل 47 بلداً من أقل البلدان نمواً قد أصبحت ضعيفة اقتصادياً منذ عـام 2011. والبلدان التي خرجت من هذه الفئة قدمت أداءً أفضل باستمرار في الفترة 2011–2019 من حيث كل من مؤشر الضعف الاقتصادي الإجمالي ومكوناته الفرعية، في حين أن البلدان المقرر أن تخرج من الفئة وفت بالمعايير المحددة في مؤشر الأصول البشرية والدخل القومي الإجمالي للفرد، فأعطت بذلك معدلاً متوسطاً عالياً للمجموعة مقارنة مع المعدل المتوسط لجميع البلدان النامية الأخرى. وسوف تكافح بعض البلدان من أقل البلدان نمواً الجزرية من أجل خفض درجاتها فيما يتصل بمؤشر الضعف الاقتصادي الإجمالي ذلك أن عدد سكانها صغير وأنّ جزءاً كبيراً من سكانها يعيشون في مناطق ساحلية منخفضة ونظراً لعامل بُعدها الذي يمثل قرابة نصف مؤشر ضعفها الاقتصادي الإجمالي، وكل هذه العوامل عوامل هيكلية ومن المستحيل تغييرها بالسياسة العامة في الأجل القصير.

الشكل 3–23

الثغرات في الادخار والاستثمار والموارد الخارجية

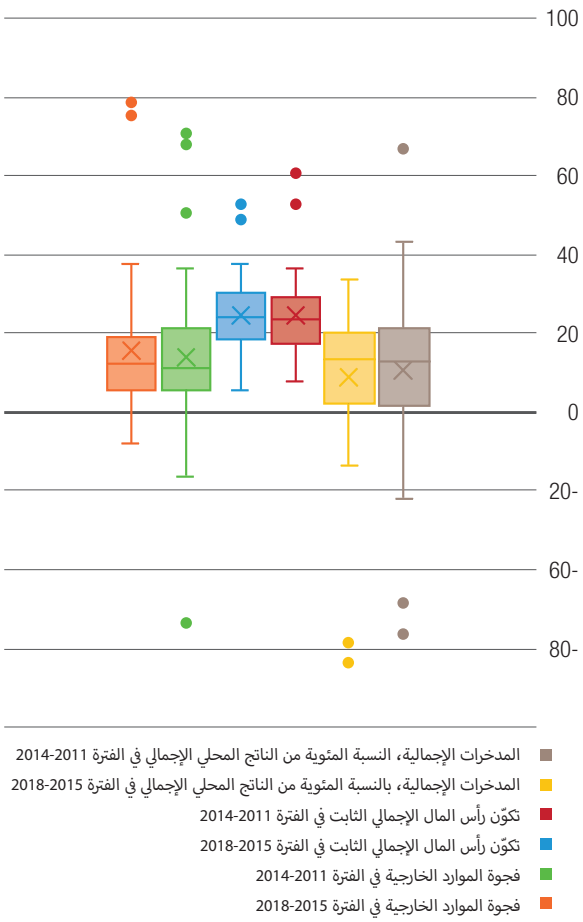

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، بالاستناد إلى بيانات مستمدة من البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية [اطُلع عليها في نيسان/أبريل 2020].

6- تعبئة الموارد البشرية لأغراض التنمية وبناء القدرات

تتمثل سمة هامة من سمات هيكل تمويل التنمية الذي شجعت عليه خطة عمل أديس أبابا في الوعد بتمويل أكبر وأكثر تنويعاً للتنمية لصالح البلدان النامية. غير أن الفجوة المتنامية بين متطلبات الاستثمار والموارد المعبأة تُبرز أهمية تعزيز القدرات الضريبية في البلدان النامية لتحقيق الهدف 17–1 من

أهداف التنمية المستدامة. وتعبئة الموارد المحلية صغر يقيّدها قاعدتها الاقتصادية فضلاً عن قدرتها المحدودة على تنفيذ نظام ضريبي أوسع وتدريجي. ويتفق ذلك أيضاً مع القدرة على منع التسربات من خلال التعاون الدولي بشأن الاستثمار والضريبة ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وغير ذلك من السبل لحفز التمويل.

الشكل 3–24

ثغرات الموارد الخارجية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، 2011–2014 و2015–2018

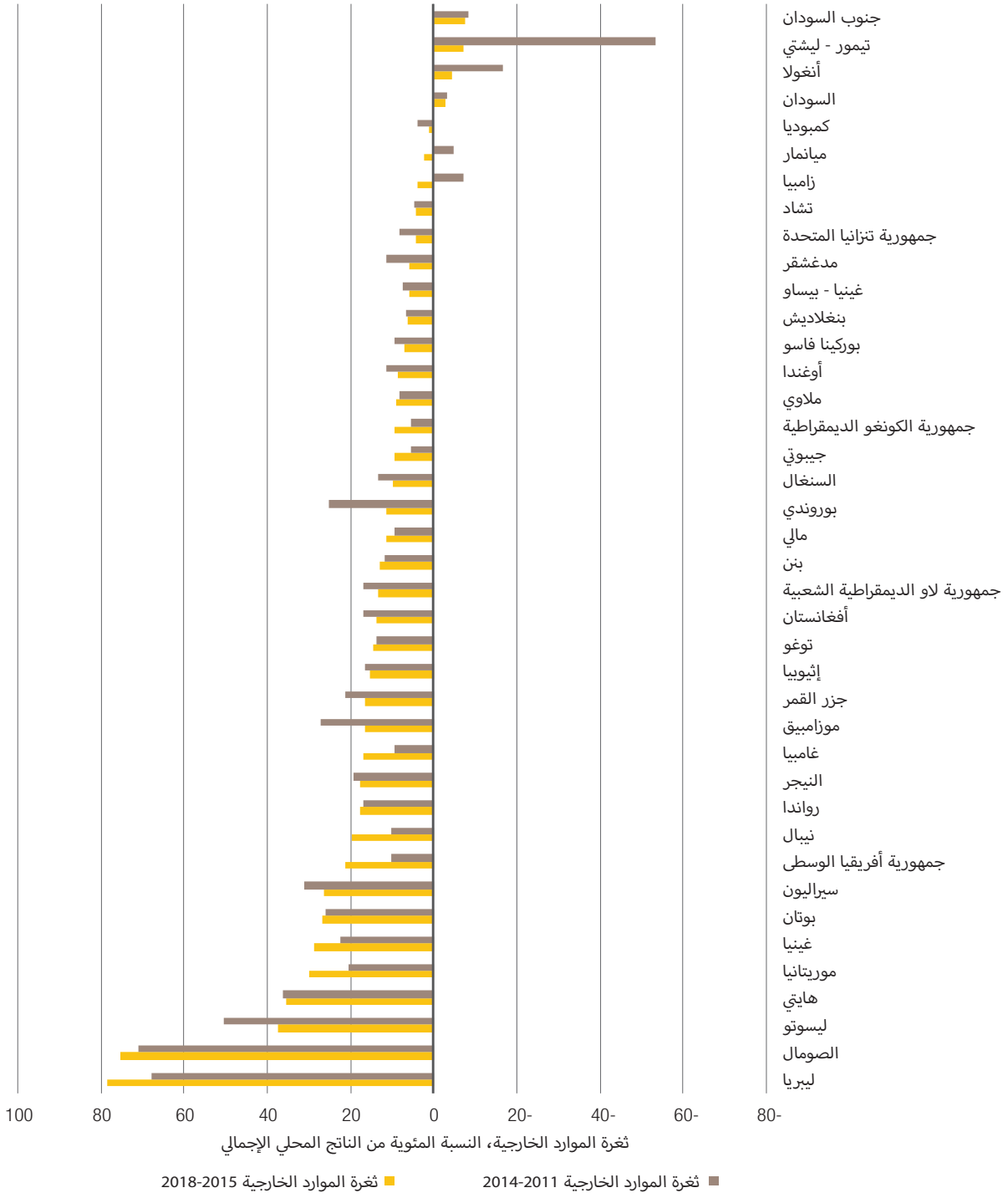

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، بالاستناد إلى بيانات مستمدة من البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية [اطُّلع عليها في نيسان/أبريل 2020].

ومن بين أقل البلدان نمواً التي لها بيانات حديثة العهد عن الفترة 2011–2018، بلغت العائدات الضريبية للناتج المحلي الإجمالي في المتوسط أقل من 20 في المائة. وانخفاض المدخرات شيء مألوف لدى الاقتصادات الصغيرة ولكن تكوّن رأس المال الإجمالي الثابت الأعلى بأكثر من 25 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي يبين أن مناخ الاستثمار في أقل البلدان نمواً صحي. غير أنه من الأهمية بمكان ملاحظة أن تكوّن رأس المال في أقل البلدان نمواً يحركه أساساً الإنفاق العام على الهياكل الأساسية وغير ذلك من الأصول الأخرى المعمّرة. وفجوة الموارد الخارجية (أي الفرق بين معدل تكوّن رأس المال الإجمالي الثابت ومعدل المدخرات المحلية الإجمالي) في أقل البلدان نمواً التي لها بيانات متاحة كانت 15,6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2015–2018 وقد ارتفعت من 13,8 في المائة في الفترة 2011–2014 (الشكل 3–23).

وعادة ما تكون ثغرات الموارد الخارجية أوسع في الاقتصادات الأصغر حجماً والتي لها مستويات ادخار منخفضة جداً. والفجوة تصبح مبعث قلق إذا ظلت البلدان المعنية تسجل علامات سلبية في التجارة وميزان المدفوعات. كما يشدد على ذلك هذا الفصل فإن عجز تجارة أقل البلدان نمواً آخذ في مفاقمة تهميش هذه البلدان الطويل الأمد في التجارة الدولية. وبالنسبة لمعظم أقل البلدان نمواً كانت فجوة الاستثمار في الفترة 2015–2018 أضيق مما كانت عليه في الفترة 2011–2014 إذ هبط الطلب على الاستثمار بسبب الركود طويل الأمد في أسواق السلع الأساسية (الشكل 3–24).

وعلى العموم لا بد لأقل البلدان نمواً من حفز استثمارات القطاع الخاص لتحقيق التحول الهيكلي الذي هو أفضل سبيل للخروج من فخ السلع الأساسية الأولية. ويمكن القول إن التخصيص الأعلى للائتمان في القطاع الخاص قد يشير إلى وجود مناخ مالي محلي صحي داعم للاستثمارات المنتجة، وذلك حتى وإن شملت هذه المطالب توفير الائتمان للمؤسسات المملوكة للدولة (خالتارخو وسان، 2014).

والعلاقة بين القدرات الإنتاجية وتعبئة الموارد المحلية تنشأ عن حسن الاستخدام؛ وبعبارة أخرى فإن البلد الذي له قدرات إنتاجية مستخدمة بشكل أفضل له سبل أكثر لتوليد دخل قومي أعلى وبالتالي مزيد من العائدات الضريبية. وهناك علاقة ثنائية الاتجاه بين العائدات الضريبية والقدرات الإنتاجية، رهناً بدور السياسة الضريبية في حفز النمو والاقتصاد الحقيقي. والعلاقة بين العائدات الضريبية ومختلف مكونات القدرات الإنتاجية، باستثناء الموارد الطبيعية، هامة وإيجابية، بما يوحي بأن البلدان الغنية بالموارد الطبيعية قد أخفقت في توسيع قاعدتها الضريبية لدفع العائدات الضريبية بشكل فعال. وهذه النتيجة تتفق مع ملاحظة أن البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، مثل أنغولا والسودان، يمكن أن تحسّن فعالية نظمها لتحصيل الضرائب من خلال ترشيد مكونات عائداتها الضريبية. كما أن مستوى تحصيل الضرائب لا يزال منخفضاً جداً نسبة إلى حجم اقتصادها (الأونكتاد، 2019ب).

وتتمثل استراتيجية لحفز النمو الاقتصادي وتعبئة الموارد البشرية في التنمية التي يقودها القطاع الخاص. والبلدان التي تحتاج إلى تحويل اقتصاداتها هي أيضاً، افتراضياً، نفس البلدان التي فشلت في جلب الاستثمار الخاص التنافسي، باستثناء البلدان التي لها قدرات من حيث الموارد الطبيعية. والتكامل بين السياسات الصناعية وسياسات التحوّل الهيكلي تنبثق عن الهدف المشترك المتمثل في جمع التعليقات وردود الفعل الإيجابية وأوجه الترابط في الاقتصاد، وذلك حتى وإن ركّزت السياسات الصناعية على مجموعة ضيقة من الصناعات. أما السياسات الرامية إلى تنويع الاقتصاد فيجب بالتالي أن تكون مصممة بشكل واعٍ لحفز تطوير القطاع الخاص، ولا سيما في القطاعات التي ينبذها المستثمرون الذين يبحثون عن أسواق. ولكن يجب ملاحظة أن الأنشطة الناشئة سوف تنشأ بالضرورة عن القدرات القائمة، بما فيها العمالة ورأس المال والتكنولوجيا والمعارف والمهارات المتطورة على مر الزمن (بروكس، 2007).

7– الحوكمة الرشيدة على جميع المستويات

من بين الأهداف المحددة في برنامج عمل إسطنبول تعزيز الحوكمة الرشيدة على جميع المستويات، وذلك بأمور من بينها تعزيز قدرة الحكومات على أداء دور فعال في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. وقد أحرزت أقل البلدان نمواً تقدماً في البعض من مؤشرات الحوكمة في الفترة 2011–2018 ولكن لا تزال هناك عدة بلدان تشهد نزاعات متواصلة أو هي في مرحلة الانتعاش والتعافي من نزاعات سابقة. وعلى صعيد عالمي، بلغ عدد السكان المشردون قسراً في عام 2018 ما مجموعه 70,8 مليون شخص (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، 2019)، كان أصل 33 مليون من بينهم من أقل البلدان نمواً (الشكل 3–25). ووضع المشردين في الداخل واللاجئين المشتّتين في بلدان مجاورة أو في بلدان أبعد يشكل تحدياً

لتصور طريقة تحسين الحوكمة، ولا سيما في البلدان التي لها أعداد كبيرة من السكان المشردين قسراً.

والارتفاع الحاد في عدد المشردين من 16,8 ملايين شخص إلى 33 مليون شخص في الفترة 2011–2018 يمثل مشكلة متنامية في أقل البلدان نمواً. فأقل البلدان نمواً المتأثرة بالنزاعات أو في مرحلة ما بعد النزاعات، مثل إثيوبيا وإريتريا وأفغانستان وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والسودان والصومال وميانمار واليمن، لها أعداد كبيرة من المشردين في الداخل. وتوجد أيضاً جيوب من المشردين في الداخل في كل من مالي وتشاد والنيجر، وكذلك في بلدان نامية أخرى. وهؤلاء المشردون، إلى جانب حالات الوفيات ذات الصلة بالنزاعات، يُلقون عبئاً كبيراً على تقييمات الحوكمة في أقل البلدان نمواً.

الشكل 3–25

السكان المشردون في أقل البلدان نمواً، 2018

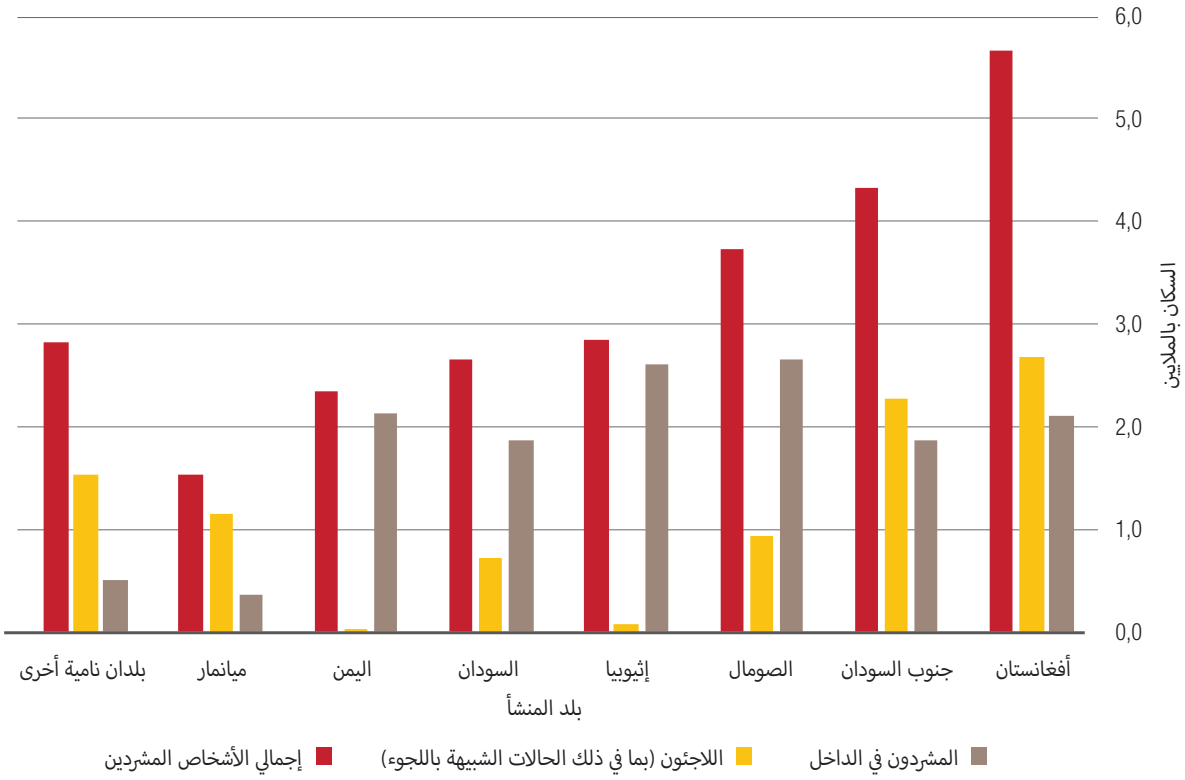

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، بالاستناد إلى بيانات مستمدة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، قاعدة بيانات اللاجئين الإحصائية [اطُلع عليها في نيسان/أبريل 2020].

وقد قدم مشروع مؤشرات البنك الدولي للحوكمة العالمية بيانات عن ستة أبعاد واسعة النطاق للحوكمة على مدى الفترة 1996–2018، وهو يغطي المؤشرات من قبيل التعبير والمساءلة، والاستقرار السياسي، وعدم وجود أي عنف، وفعالية الحوكمة، والجودة التنظيمية، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد (مؤشرات الحوكمة العالمية، 2020). وتحليل هذه المؤشرات يبيّن أن عدة بلدان من أقل البلدان نمواً أحرزت تقدماً في بعض المجالات ولكن تراجعت في بعض المجالات الأخرى. وبالاستناد إلى هذا التحليل تأتي رواندا في مرتبة جيدة نسبياً في المجموع في حين أن الصومال تأتي في أسفل الترتيب ضمن مجموعة أقل البلدان نمواً وهايتي. ولا بد من ملاحظة أنه على الرغم من الترتيب الإجمالي لبلد ما فإنه يمكن أن يؤدي هذا البلد أداءً سيئاً أو أداءً أفضل في بعض أبعاد الحوكمة؛ ومن أمثلة ذلك حالة رواندا التي يأتي ترتيبها في أسفل الترتيب من حيث التعبير والمساءلة. وبالمثل فإن بوتان وتوفالو لهما علامات أفضل من حيث الحوكمة إجمالاً من بين أقل البلدان نمواً الآسيوية وأقل البلدان نمواً الجزرية، على التوالي، في حين نجد اليمن وجزر القمر في أسفل الترتيب في مجموعتيهما الفرعيتين على التوالي.

سياسات التحول التي يمكن أن تُطلق العنان لآثار القدرات الإنتاجية الحيوية على الاقتصاد

والقاسم المشترك بين البلدان التي حلّت في أعلى الترتيب من حيث الحوكمة في مجموعتي أقل البلدان نمواً الأفريقية والآسيوية الفرعتين هو أداؤهما القوي في فعالية الحكم ومكافحة الفساد. وكان أداء أقل البلدان نمواً الجزرية قوياً بما يتصل بالتعبير والمساءلة، فضلاً عن الاستقرار السياسي والخلو من العنف. وتقاسم أيضاً أقل البلدان نمواً الآسيوية على الترتيب في الاستقرار السياسي والخلو من العنف؛ ولكن البلد الأفريقي الأحسن ترتيباً قد جاء أداؤه سيئاً بشأن هذين العنصرين.

وأقل البلدان نمواً بحاجة إلى تحسّن في جميع جوانب الحوكمة، ذلك أن أبعاد المجموعات الفرعية تكشف عن وجود بواعث قلق. مثلاً لأقل البلدان نمواً الجزرية مجموعات محلية متماسكة اجتماعياً، الأمر الذي يمكن أن يفسر استقرار نظمها السياسية وترتيبها الجيد من حيث التعبير والمساءلة، غير أن مجتمعاتها المحلية المتقاربة وهذا يمكن أن يساهم في خفض جودة اللوائح التنظيمية، وتفاقم الفساد والانتقاص من فعالية الحكومة. وفي المقابل فإن البلدان الأفريقية لها مجتمعات أكثر تجزؤاً، الأمر الذي يمكن أن يفسّر تدني ترتيبها من حيث الاستقرار السياسي والخلو من العنف، فضلاً عن التعبير والمساءلة. ودور التماسك الاجتماعي ورأس المال الاجتماعي في التنمية الاقتصادية قد بحثه آخرون بشكل مستفيض (مثل وود كوك وآخرون، 2000). والفساد يؤدي إلى تآكل الثقة في المجتمعات ويغذي الاستهانة بالحكومة على جميع المستويات. وكل من تقصير الدولة في مكافحة الفساد وفقدان الثقة بالحكومة من جانب المواطنين يمكن أن يُضرا بالوئام والتماسك الاجتماعي (سابسفورد وآخرون، 2019).

ويكشف مزيد تحليل مؤشرات الحوكمة العالمية ومؤشرات القدرات الإنتاجية أن البلدان المسيّرة بشكل أفضل لها عادة دخل محلي إجمالي للفرد أعلى، وإن لم يكن بشكل حصري. وتتمثل معضلة معروفة بالنسبة للاقتصادات الغنية بالموارد في نزعتها إلى فرط الاعتماد على أهمية الدخل عند تحديد معايير تنميتها الاقتصادية مقارنة مع بلدان أخرى. غير أن الفكرة المتبصرة التي تعطيها مؤشرات القدرات الإنتاجية مفيدة: البلدان المحكومة بشكل جيد لديها نزعة إلى أن تكون لديها قدرات إنتاجية أفضل، وهناك نزعة إلى تبدد انحراف الدخل والترتيب الاقتصادي (الشكل 3-26). وهذا واضح في حالة أنغولا وزامبيا والسودان، وإلى حد ما، في حالة تيمور - ليشتي وكمبوديا.

دال- الاستنتاج

لقد حلّل هذا الفصل التقدم الذي أحرزته أقل البلدان نمواً صوب تحقيق أهداف برنامج عمل إسطنبول. ويستكشف هذا الفرع كذلك مضاعفات قلة التقدم أو التحسينات بخصوص بعض أبعاد القدرات الإنتاجية، فضلاً عن التفاعلات بينها. وإجمالاً لم يكن تقدم أقل البلدان نمواً صوب تحقيق أهداف برنامج عمل إسطنبول مُرضياً وافتقر للزخم من عدة نواحٍ. واستخدام مؤشر القدرات الإنتاجية الذي أطلقه الأونكتاد حديثاً كشف أن عدداً متزايداً من أقل البلدان نمواً وقعت في فخ القدرات الإنتاجية المنخفضة ووجدت نفسها في مأزق التخصص. وجيوب التخصص قد كانت موجودة دائماً ويحركها الاعتماد على السلع الأساسية (أقل البلدان نمواً الأفريقية وأقل البلدان نمواً الجزرية)، أو الروابط بين الأسواق (بين أقل البلدان نمواً الآسيوية)، ولكن استمرار الانتكاسات ذات الصلة بالأزمة المؤثرة في البعض من أقل البلدان نمواً إنما هي ظاهرة جديدة.

والقدرات الإنتاجية هي ركائز التحول الهيكلي والتجارة لكن آثارها الحيوية على الاقتصاد لن تتحقق إلى أن تنشّطها السياسات الحكومية. وحالة القدرات الإنتاجية في اقتصادات أقل البلدان نمواً تحدّ من مدى تأثير السياسات العامة على التنمية؛ فبالنسبة للبعض منها زاد بالإضافة إلى ذلك موقعها الجغرافي وديناميتها دون الإقليمية من تفاقم التحدي. وتحليل فئات القدرات الإنتاجية يشير إلى موازنة بين الركائز ومعظم الفئات التي لها آثار على التكامل.

غير أن وجود علاقات متبادَلة سلبية غير تقليدية بين الفئات يشير إلى انخفاض مستوى التآزر. وأقل البلدان نمواً بحاجة إلى استغلال الهياكل التجارية التكميلية التي تتيحها أسواقها دون الإقليمية. وبإمكان أقل البلدان نمواً الأسيوية مثلاً أن تبجّل جيرانها لتوفير المدخلات اللازمة، بما ذلك التكنولوجيا التي تحتاجها وكأسواق للسلع والخدمات التي تصدّرها. كما أن أقل البلدان نمواً الأفريقية وأقل البلدان نمواً الجزرية هي الأخرى بحاجة إلى استغلال أسواقها دون الإقليمية ولكن سيتعين عليها الاستثمار أكثر في العلاقات المتبادَلة والمؤسسات والهياكل الأساسية.

الشكل 3-26

التصنيفات بحسب مؤشرات الحوكمة العالمية ومؤشر الأونكتاد للقدرات الإنتاجية

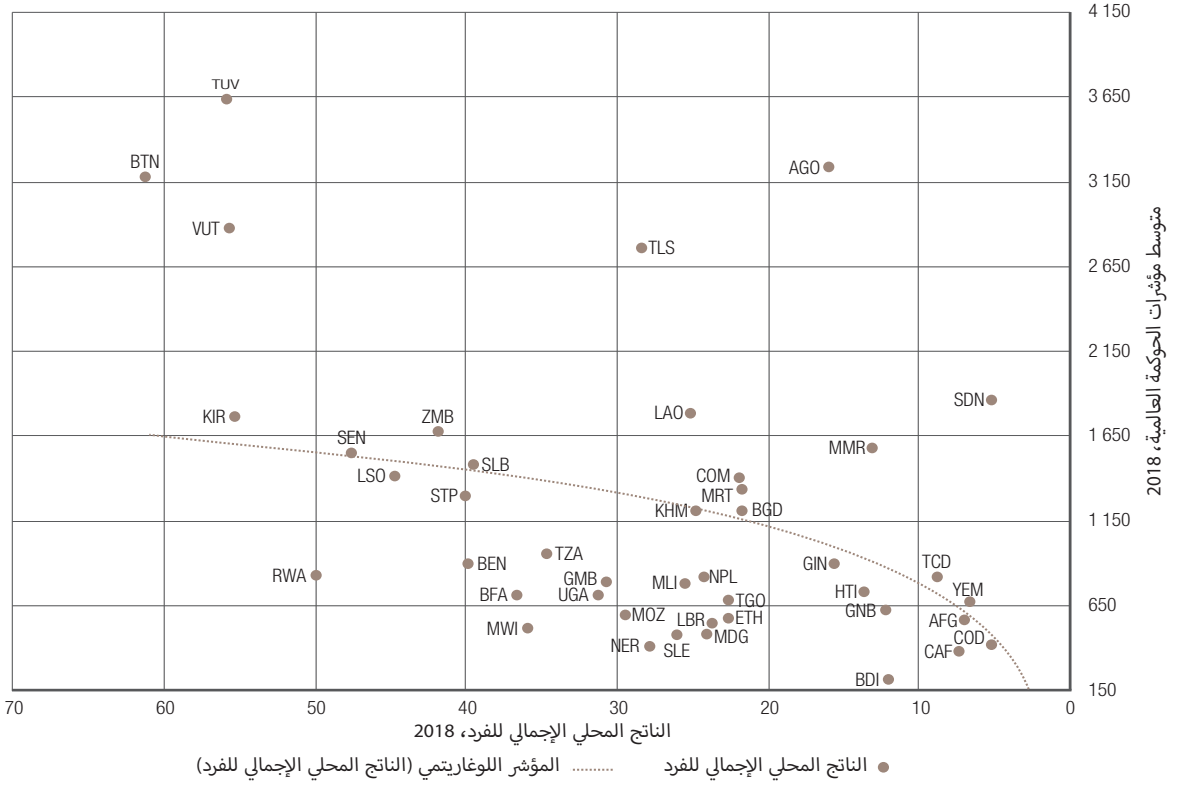

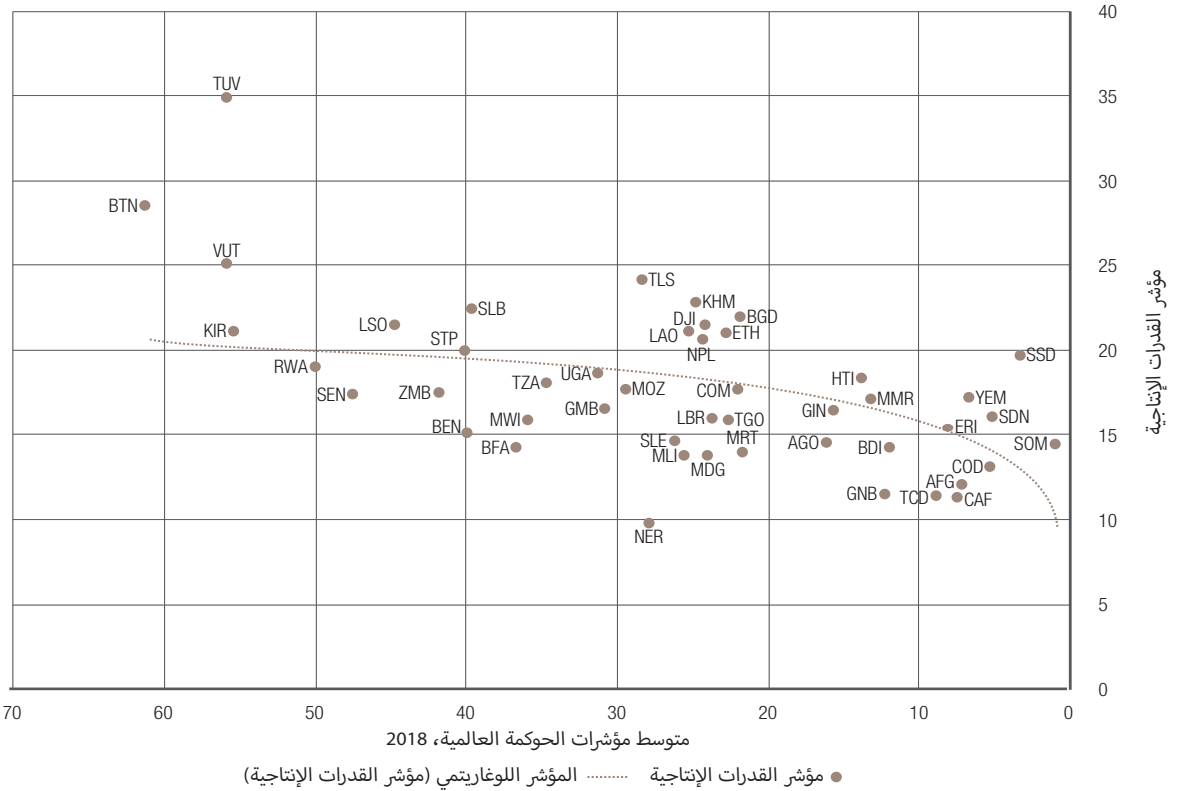

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد بالاستناد إلى بيانات مستمدة من الأونكتاد، قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية وبيانات مستمدة من البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية [اطُلع عليهما في نيسان/أبريل 2020].

والعناصر الفرعية المكوّنة للقدرات الإنتاجية يمكن أن تؤثر في القطاعات الاقتصادية وفي فرادى أقل البلدان نمواً بشكل مختلف. لكن، بالنسبة للقطاعات الأولية، مثل الزراعة والموارد الطبيعية، بإمكان القدرات البشرية القوية أن تكون نقطة انطلاق الإصلاحات الهيكلية. والزراعة قطاع خاص بالنسبة لأقل البلدان نمواً نظراً للأدوار الحاسمة التي تؤديها في تشغيل الجزء الأعظم من القوة العاملة وكمصدر للصادرات ومورد للمواد الخام. والمعضلة بالنسبة لصانعي السياسات تتمثل في استنباط كيفية الحد من التبعية والاعتماد على يد عاملة غير منتجة توهن مساهمة الزراعة في الحد من الفقر، في حين تكفل في نفس الوقت سبل عيش مستدامة لسكان عددهم آخذ في التنامي. وقدرات التغير الهيكلي في أقل البلدان نمواً تقصّر أيضاً في إحداث نفس الأثر على النمو كما تفعل في البلدان النامية الأخرى لأن ازدهار قطاع الخدمات لا تحركه التحسينات في إنتاجية اليد العاملة وإنما بالأحرى البطالة والنشاط غير الرسمي الواسع الانتشار.

وبناء القدرات الإنتاجية عملية بطيئة. ولو أن القدرات الإنتاجية في صفوف أقل البلدان نمواً قد تحسّنت إلا أن اتجاهات رسمية ثلاثة قد ظهرت وهي: '1' عززت البلدان تدريجياً قدراتها؛ '2' زادت البلدان قدراتها بخطى متباطئة؛ '3' ركدت بلدان أخرى أو تراجعت. وكما سبق شرح ذلك أعلاه فقد كانت نتيجة ذلك أيضاً ظهور جيوب تخصص إلى جانب القدرات الإنتاجية الآخذة في الركود. والخروج من أنماط التخصص هذه سوف يحتاج إلى تغيير مزيج القدرات الإنتاجية فضلاً أيضاً عن محركات التخصص. وعلى سبيل المثال فإن للقدرات في مجال الطاقة صلة إيجابية بكل من الزراعة والتصنيع، لكن كما سبقت الإشارة إلى ذلك أيضاً فإن الاستثمار في الطاقة على نطاق صناعي اللازم لإحداث القيمة المضافة في الزراعة وتوسيع قدرات التصنيع يصل إلى أضعاف المستوى الحالي (الأونكتاد، 2017ج). وبالإضافة إلى ذلك فإن التغيرات التي تستحثها السياسات العامة في التوجّه الاقتصادي يمكن أن تحدّ من بعض أوجه عدم الكفاءة الملاحَظة. وعلى سبيل المثال فإن تشجيع صادرات في قطاعات محددة بشكل ضيق يمكن أن تُلقي بعبء لا لزوم له على بعض الاقتصادات، مما يؤدي إلى شيء من التحريف ذي الصلة في البنية الاقتصادية. والبعض من الاقتصادات التي تعتمد على السلع الأساسية سريعة التأثر للغاية بتقلبات الأسواق العالمية بسبب تمييزها المتعمَد ضد القطاعات الاقتصادية الأخرى (الأونكتاد، 2015ب).

لقد أضاعت أقل البلدان نمواً العديد من الفرص لبناء رأس المال البشري وتعزيز التنمية البشرية على نطاق أوسع. وفي حين أن المؤشرات المتاحة لا تعطي صورة شاملة عن التنمية البشرية والاجتماعية إلا أنها تبرز مع ذلك الحاجة إلى التقليل من أوجه اللامساواة وبناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود والقضاء على جميع أشكال الفقر. وتمشياً مع ما انفك الأونكتاد يدافع عنه طيلة أعوام على أقل البلدان نمواً أن تستفيد من شبابها وصِغر سن سكانها لسدّ الفجوة الآخذة في الاتساع بينها وبين البلدان النامية الأخرى. ولسدّ هذه الفجوة تحتاج إلى السهر على أن يكون شبابها منتجاً وألا يُستخدم كمصدر لليد العاملة الرخيصة في الزراعة وغيرها من القطاعات. فالقوة العاملة غير المتعلمة وغير المدرّبة تظل مصدراً غير منتج وغير مستخدم بالقدر الكافي، وبالتالي يتمثل الحل لجني منافع التركيبة الديمغرافية وسدّ الفجوة التكنولوجية بين أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الأخرى في إعادة تركيز الاستثمارات العمومية على التعليم والتدريب عن طريق وضع تطوير المهارات والمعارف في محور الجهود.

وأصبح من الأصعب على أقل البلدان نمواً الخروج من هذه الفئة. والبلدان القليلة التي استطاعت أن تخرج منها قد فعلت ذلك بالاعتماد على قدراتها الكبيرة في مجال الموارد الطبيعية. غير أن الموارد الطبيعية تشكل أيضاً مصدر عدم استقرار كبير للصادرات ويمكن أن تزيد من ضعف البلدان. والنتيجة هي أن الضعف الاقتصادي يستمر حتى بعد خروج البلدان من فئة أقل البلدان نمواً. وقد تكون هناك حاجة إلى اتفاق المجتمع الدولي على تدابير محددة لدعم تلك البلدان في إطار الخروج من فئة أقل البلدان نمواً، فضلاً عن البلدان التي خرجت منها مؤخراً لضمان قيام زخم مستدام. وإيجاد هياكل دعم متمايزة يبدو حتمياً نظراً لمعدلات الخروج من هذه الفئة المنخفضة وبطء التقدم المحرز صوب الخروج من هذه الفئة في صفوف أقل البلدان نمواً.

المرفق: مقدمة تقنية لمؤشر الأونكتاد للقدرات الإنتاجية

تستند المواد التالية إلى المذكرة المنهجية المتعلقة بمؤشر الأونكتاد للقدرات الإنتاجية (الأونكتاد، يصدر لاحقاً).

ومؤشر القدرات الإنتاجية (PCI) هو مركب من قائمة أولية تضم 46 مؤشراً مستخرجاً من مصادر مختلفة (الجدول 3-1 بالتذييل). ويُحسب هذا المؤشر كمتوسط هندسي لثمانية مجالات أو مكونات، وهي رأس المال الطبيعي، ورأس المال البشري، والطاقة، والنقل، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمؤسسات، والتغيير الهيكلي، والقطاع الخاص. وتُختار هذه الفئات على أساس صلتها بالإطار المفاهيمي والتحليلي لبناء القدرات الإنتاجية. ويُعرَّف مؤشر القدرات الإنتاجية رياضياً كما يلي:

$$PCI = \sqrt[N]{\prod X_i^{PCA}} \quad (1)$$

حيث X_i^{PCA} هو النتيجة المرجحة المستخرجة من تحليل المكوnن الرئيسي على جزء الفئة i، لأن i تساوي 1,...,

الفئة N. وتتراوح قيم مؤشر القدرات الإنتاجية PCI بين 0 و100، بحيث تمثل نسبة 100 أفضل نتيجة.

وتتكون عملية إنشاء المؤشر من سلسلة من الخطوات الكثيفة البيانات على النحو التالي. وقد نفذت هذه الخطوات بلغة البرمجة R، وهي برمجيات مجانية تستخدم على نطاق واسع في إدارة البيانات والتحليل الإحصائي.

(أ) تنسيب البيانات الناقصة

من الصعب الحصول على البيانات والسنوات التقويمية والمؤشرات الخاصة بكل بلد. ولذلك فإن تنسيب البيانات لتعويض القيم الناقصة ممارسة لا مفر منها عند تنظيم البيانات لمجموعة كبيرة من البلدان. واستُخدم نهجان: الأول ويتعلق بتوسيع نطاق البيانات لتشمل السنوات المفقودة، ولا يصلح هذا النهج إلا إذا كانت هناك مجموعة مقبولة من نقاط البيانات القائمة يمكن الاستدلال منها على البيانات الناقصة عن طريق الاستيفاء البسيط؛ أما الحالة الثانية فهي أصعب، حيث إن البيانات الخاصة بالبلدان التي لا توجد ملاحظات بشأنها تُنسب من أقرب الاقتصادات المجاورة التي حُددت ملاحظاتها. وعمداً، يُستخدم دخل الفرد كوزن في حساب القيم المنسَّبة، ولكن يجوز أيضاً استخدام أوزان مناسبة أخرى. ويفعَّل هذا النهج من خلال العبارة التالية:

$$x_i^{NA} = log(y_i) * \left(\frac{1}{5} \sum_{j=1}^{5} \frac{x_j}{log(y_j)}\right) \quad (2)$$

حيث X_i^{NA} هي القيمة المنسَّبة للبلدا من الملاحظات، X_j للبلدان المجاورة، لأن $j = 1$،...،5

في حين j_y هو الجزء من j من نصيب الفرد من الدخل في البلد.

(ب) التنبؤ

قد يكون من المستصوب في بعض الحالات الحصول على ملاحظات جديدة لكل مؤشر. ويمكن توليد ملاحظات جديدة باستخدام معدل متحرك تنازلي تلقائي حيث يتم تحديد $AR(p)$ و$MA(q)$ بواسطة معيار المعلومات البيزي أو باستخدام التنبؤ الخطي المحلي باستخدام صقل الخدة (هيندمان وآخرون، 2005). وبتطبيق أسلوبي التنبؤ على مؤشر القدرات الإنتاجية، تسفران عن تقديرات مترابطة للغاية مع معامل ارتباط للملاحظات،

$$p\ (PCI_{splines}, PCI_{ARMA}) = 0.99 \quad (3)$$

وبالمثل، يُظهر خطأ التنبؤ ارتباطاً عالياً بمؤشر القدرات الإنتاجية الحقيقي، ولكن المعدل المتحرك التنازلي التلقائي $AMRA$ يحقق متوسط مربع خطأ أقل قليلاً من التنبؤ الخطي المحلي استناداً إلى صقل الخدة،

$$\begin{cases} MSE(splines) = E\left[\Sigma(x_{i,splines} - \hat{x})^2\right] = 0.004 \\ MSE(ARMA) = E\left[\Sigma(x_{i,ARMA} - \hat{x})^2\right] = 0.002 \end{cases} \quad (4)$$

(ج) تحليل متعدد المتغيرات

في هذه الخطوة، يتم تطبيق تحليل المكون الرئيسي لتقليل أبعاد البيانات عن طريق استخراج مجموعة من العوامل التي تمثل البيانات الأصلية بشكل أفضل. ثم تُستخدم أوزان العوامل الناتجة في ترجيح المؤشرات الفردية لإنشاء مكونات مؤشر القدرات الإنتاجية.

وفي هذا السياق، يُستخدم تحليل المكون الرئيسي لتجميع فرادى المؤشرات وتحصيل المعلومات المشتركة بين المؤشرات الفردية في عامل كامن. وفي إطار مؤشر القدرات الإنتاجية، تُطبَّق الأوزان على المؤشرات للحصول على المعلومات المشتركة الخاصة بها. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الأوزان لا تقيس سوى القدرة التفسيرية لكل مؤشر من حيث التباين العام في البيانات، وبالتالي لا تنطوي على أي شكل من الترتيب لأهميتها النظرية.

وفيما يتعلق بتحليل المكون الرئيسي فإن الخطوة الأولى هي التحقق من بنية ترابط البيانات، وبالتالي شرح التباين في البيانات الملاحظة من خلال مجموعة خطية قليلة من البيانات الأصلية. وتشير المكونات الرئيسية المترابطة إلى أنها تقيس نفس المجال، في حين أن عدم وجود ترابط يبرز تباين الهياكل الكامنة للمتغيرات.

ثم يُحدَّد عدد معين من العوامل الكامنة لتمثيل البيانات. وفي هذا السياق، فإن كل عامل من العوامل المختارة يستوفي القيود التالية:

- القيمة الذاتية للعامل أكبر من واحد؛
- يفسر هذا العامل 10 في المائة على الأقل من مجموع التباين.

وأخيراً، يتم بناء نتائج فئة مؤشر القدرات الإنتاجية على نتائج العامل F_i من العوامل المتناوبة، مرجحة بحصتها من إجمالي التقلب المفسَّر. وتوحَّد النتائج على النحو التالي.

$$X_i^{PCA} = \frac{F_{i,o} - F_{i,min}}{F_{i,max} - F_{i,min}} \quad (5)$$

(د) حوسبة مؤشر القدرات الإنتاجية

يتم الحصول على النتائج الإجمالية لمؤشر القدرات الإنتاجية عن طريق تجميع النتائج الفردية لكل فئة من الفئات الثماني. ويتم ذلك باستخدام المتوسط الهندسي، بدلاً من المتوسط الحسابي لأن المتوسط الهندسي يقلل من مستوى قابلية التبادل بين الأبعاد وهو أقل حساسية للقيم المتطرفة، وبالتالي تقليل تأثير المكونات المنحرفة لمؤشر القدرات الإنتاجية. ولهذا الاختيار ما يبرره تماماً بالإطار النظري الذي تقوم عليه القدرات الإنتاجية، حيث يكون من الضروري وجود مزيج متوازن من المدخلات لتعزيز التنمية الاقتصادية.

$$PCI = \sqrt[N]{\Pi_{i=1}^{N} X_i^{PCA}} \quad (6)$$

حيث X_i^{PCA} هي نتائج فئات المؤشر PCI المستخرجة باستخدام تحليل المكون الرئيسي.

وتكمن الخطوة الأخيرة في تقدير أهمية كل فئة واتساقها الداخلي. ويتم ذلك باستخدام مقياس ألفا كرونباخ، وهو مقياس يستخدم على نطاق واسع لتقييم موثوقية أو الاتساق الداخلي لمجموعة من عناصر المقياس أو الاختبار. وعموماً، كلما زاد مقياس ألفا كرونباخ، زاد ترابط المؤشرات فيما بينها. ولهذا السبب، تم تطبيق مقياس ألفا كرونباخ لتقييم المستوى الذي تمثل فيه مجموعة من

المؤشرات لكل فئة بشكل كاف بناء كامناً أحادي الأبعاد، وهي، فئات المؤشر PCI، وكيف تتوافق الفئات مع المؤشر PCI العام. ويُعرف مقياس ألفا كرونباخ كما يلي:

$$\alpha = \frac{M_i}{M_{i-1}}\left(1 - \frac{\sum_{j=1}^{M_i} \sigma_{j,j}}{\sigma_i}\right) \quad (7)$$

حيث M_i هو العدد الإجمالي للمؤشرات المرجحة في الفئة *i*، و، هو تباين المؤشر *j* وσ_i هو التباين الإجمالي للفئة *i*.

وسيجد القراء المهتمون مثالاً عملياً لهذه الخطوة في المذكرة المنهجية المشار إليها أعلاه. ويرد في الجدول أدناه بيان بالمؤشرات ومصادر البيانات المستخدمة في إنشاء المؤشر PCI ومؤشراته الفرعية.

الجدول 3–1 بالمرفق

المؤشرات المستخدمة في إنشاء المؤشر PCI ومؤشراته الفرعية

الفئة	اسم المؤشر	المصدر
الطاقة	نسبة الأشخاص الذين يحصلون على الكهرباء	البنك الدولي، مبادرة الطاقة المستدامة للجميع (SE4ALL)
	خسائر النقل والتوزيع بوصفها حصة من الإمداد الأولي	إحصاءات الوكالة الدولية للطاقة © منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ الوكالة الدولية للطاقة
	استهلاك الطاقة المتجددة (حصة من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة)	البنك الدولي، قاعدة بيانات مبادرة الطاقة المستدامة للجميع (SE4ALL) من إطار التتبع العالمي للمبادرة SE4ALL بقيادة مشتركة من البنك الدولي، والوكالة الدولية للطاقة، وبرنامج المساعدة في إدارة قطاع الطاقة.
	الناتج المحلي الإجمالي لكل كيلوغرام من استهلاك النفط	إحصاءات الوكالة الدولية للطاقة © منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ الوكالة الدولية للطاقة 2014 (iea.org/stats/index.asp)، رهناً بشروط وبنود الوكالة الدولية للطاقة
	مجموع إمدادات الطاقة الأولية للفرد	إحصاءات الوكالة الدولية للطاقة © منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
	مجموع استهلاك الطاقة للفرد الواحد	إحصاءات الوكالة الدولية للطاقة © منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
رأس المال البشري	سنوات الدراسة المتوقعة (بالسنوات)	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
	نفقات البحث والتطوير (الحصة من الناتج المحلي الإجمالي)	معهد اليونسكو للإحصاء
	عدد الباحثين في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص	معهد اليونسكو للإحصاء
	العمر المتوقع المعدل حسب الصحة (بالسنوات)	معهد قياس وتقييم الصحة، http://ghdx.healthdata.org/gbd-2017
	النفقات الصحية (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	قاعدة بيانات منظمة الصحة العالمية لنفقات الصحة العالمية
	معدل الخصوبة	شعبة السكان بالأمم المتحدة. التوقعات السكانية في العالم: تنقيح 2019. (2) تقارير التعدادات والمنشورات الإحصائية الأخرى الصادرة عن المكاتب الإحصائية الوطنية، (3) المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية: الإحصاءات الديمغرافية، (4) الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة. تقرير السكان والإحصاءات الحيوية (سنوات مختلفة)، (5) مكتب الإحصاء الأمريكي: قاعدة البيانات الدولية، (6) أمانة جماعة المحيط الهادئ: برنامج الإحصاء والديموغرافيا

الجدول 3–1 بالمرفق

المؤشرات المستخدمة في إنشاء المؤشر PCI ومؤشراته الفرعية *(تابع)*

الفئة	اسم المؤشر	المصدر
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	اشتراكات النطاق العريض الثابتة لكل 100 شخص	الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية
	عدد اشتراكات الهاتف المحمول لكل 100 شخص	الاتحاد الدولي للاتصالات، تقرير عن تطوير الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم وقاعدة البيانات.
	عدد الخطوط الثابتة لكل 100 شخص	الاتحاد الدولي للاتصالات، تقرير عن تطوير الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم وقاعدة البيانات.
	خوادم الإنترنت الآمنة لكل مليون نسمة من السكان	مؤشر التنمية العالمية (البنية التحتية)
	عدد مستخدمي الإنترنت (لكل مائة من السكان)	الاتحاد الدولي للاتصالات، تقرير عن تطوير الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم وقاعدة البيانات.
المؤسسات	مكافحة الفساد	مؤشرات الحوكمة العالمية
	فعالية الحكومة	مؤشرات الحوكمة العالمية
	الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب	مؤشرات الحوكمة العالمية
	الجودة التنظيمية	مؤشرات الحوكمة العالمية
	سيادة القانون	مؤشرات الحوكمة العالمية
	التعبير والمساءلة	مؤشرات الحوكمة العالمية
رأس المال الطبيعي	الأراضي الزراعية (الحصة من مساحة الأرض)	منظمة الأغذية والزراعة
	مساحة الغابات (الحصة من مساحة الأرض)	منظمة الأغذية والزراعة
	جميع تدفقات الاستخراج حسب الناتج المحلي الإجمالي	http://www.materialflows.net
	كثافة المواد	حساب خاص بشأن الحسابات القومية في شعبة إحصاءات الأمم المتحدة - تحليل المجاميع الرئيسية materialflows.net. كثافة المواد هي إجمالي تدفقات الاستخراج حسب القيمة المضافة الصناعية
	إجمالي عائد الموارد الطبيعية (الحصة من الناتج المحلي الإجمالي)	أهداف التنمية المستدامة
القطاع الخاص	نسبة الائتمان المحلي إلى القطاع الخاص (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية
	تكلفة تصدير حاوية	البنك الدولي، مشروع ممارسة أنشطة الأعمال
	زمن التصدير (بالأيام)	البنك الدولي، مشروع ممارسة أنشطة الأعمال
	تكلفة استيراد حاوية	البنك الدولي، مشروع ممارسة أنشطة الأعمال
	زمن الاستيراد (بالأيام)	البنك الدولي، مشروع ممارسة أنشطة الأعمال
	إنفاذ العقود (زمن الإنفاذ بالأيام)	مؤشر التنمية العالمية (القطاع الخاص)
	بدء نشاط تجاري (الزمن بالأيام)	البنك الدولي، مشروع ممارسة أنشطة الأعمال
	طلبات تسجيل العلامات التجارية	المنظمة العالمية للملكية الفكرية
	طلبات تسجيل البراءات	المنظمة العالمية للملكية الفكرية

الجدول 3–1 بالمرفق

المؤشرات المستخدمة في إنشاء المؤشر PCI ومؤشراته الفرعية *(تابع)*

الفئة	اسم المؤشر	المصدر
التغيير الهيكلي	مؤشر تركيز الصادرات	إحصاءات الأونكتاد
	مؤشر التعقيد الاقتصادي (القيمة)	حساب خاص بشأن البيانات التجارية (الأونكتاد)
	إجمالي تكوين رأس المال الثابت (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	إحصاءات الأمم المتحدة، https://unstats.un.org/unsd/snaama/
	النسبة الصناعية	حساب خاص بشأن الحسابات القومية في شعبة إحصاءات الأمم المتحدة - تحليل المجاميع الرئيسية. النسبة الصناعية هي الصناعة والخدمات على مجموع الناتج المحلي الإجمالي
النقل	عدد المغادرات للناقلين المسجلين في النقل الجوي في العالم لكل مائة شخص	منظمة الطيران المدني الدولي
	شحن النقل الجوي (مليون طن - كم)	منظمة الطيران المدني الدولي
	نسبة المسافرين جواً لكل فرد	حساب خاص
	لوغاريتم الطرق بالكيلومتر/مساحة 100 كيلومتر مربع	الاتحاد الدولي للطرق، إحصاءات الطرق العالمية
	لوغاريتم مجموع كيلومترات خطوط السكك الحديدية لكل فرد	حساب خاص بشأن أرشيف قاعدة بيانات مؤشر التنمية العالمية

المعرفة الضمنية
عنصر حاسم للقدرات التكنولوجية

إذ توجد لدى موظفي الشركات

ومع محدودية التصنيع،
تكافح أقل البلدان نمواً من أجل الاستفادة
الثورة الصناعية الرابعة الرقمية

الرجاء الانتظار ...

تحميل الثورة الصناعية الثانية والثالثة

امتلاك القدرات التكنولوجية
من قبل الشركات
ليس تلقائياً

الحوافز

ترقية الترقية

- المقياس في العمليات
- أجزاء عالية القيمة في سلاسل التوريد
- التراكم السابق لقدرات الإنتاج والمعرفة الضمنية

المثبطات

ترقية الترقية

- أجزاء متدنية القيمة في سلسلة التوريد
- نقص رأس المال الاستثماري
- الحاجة إلى أصول بشرية ورأسمالية متخصصة ومتطابقة
- ضعف البنية التحتية لتيسير التجارة

الفصل

4

الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي: القدرات التكنولوجية كقوة محركة للإنتاجية

الفصل 4

الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي: القدرات التكنولوجية كقوة محركة للإنتاجية

ألف - مقدمة **111**

1- التكنولوجيات القديمة والرقمية: أوجه الترابط والروابط الحاسمة 112

2- ما الذي يجعل الشركات الرقمية مختلفة 113

3- دور القدرات التكنولوجية في التحول الرقمي للشركات 115

(أ) تعريف القدرات التكنولوجية 115

4- القدرات التكنولوجية التي ستحتاجها الشركات 116

(أ) قدرات الأعمال التجارية والإدارة 116

(ب) قدرات إدارة البيانات 117

(ج) قدرات التسويق الدينامي 117

باء - الزراعة **117**

1- سياق الابتكار 117

(أ) تحدي أصحاب الحيازات الصغيرة 118

(ب) تحدي الإنتاجية 118

(ج) البحث والتطوير في القطاع العام 120

(د) حجم المزارع 120

(ه) مدخل إلى تكنولوجيا الزراعة 0,4 120

2- دراسات الحالة الزراعية 121

(أ) دراسة الحالة 1: توسيع نطاق الوصول إلى الاتصالات السلكية واللاسلكية المتنقلة لتعزيز التنمية الزراعية في ميانمار 123

(ب) دراسة الحالة 2: تجربة أقل البلدان نمواً في استخدام الطائرات المسيرة من دون طيار في الزراعة 125

(ج) دراسة الحالة 3: ظهور أصحاب المشاريع في مجال التكنولوجيا الزراعية في أقل البلدان نمواً 127

جيم - التصنيع والخدمات **128**

1- سياق الابتكار 128

2- دراسات الحالة في مجال التصنيع والخدمات 131

(أ) دراسة الحالة 4: صناعة الأحذية في إثيوبيا مهددة من التحول الرقمي 132

(ب) دراسة الحالة 5: مبادرة حافلات كايولا في أوغندا 134

(ج) دراسة الحالة 6: التجارة والخدمات اللوجستية 135

دال - توليف لدراسات الحالة **139**

هاء - الاستنتاجات **140**

ألف- مقدمة

القدرات التكنولوجية عنصر لا غنى عنه في الطاقات الإنتاجية التي تحتاجها الاقتصادات لتسلق سلم التنمية الاقتصادية. ويتناول هذا الفصل القدرات التكنولوجية التي تحتاجها شركات أقل البلدان نمواً في التعامل مع التكنولوجيات الرقمية للثورة الصناعية الرابعة بشكل خاص، ومع الربط الرقمي الموجود في صميم هذه التكنولوجيات. ويغطي الفصل أيضاً دور السياسات العامة في مساعدة الشركات على اكتساب القدرات التكنولوجية اللازمة لمشاركتها الفعالة في الاقتصاد الرقمي العالمي.

وقد ألزمت أهداف التنمية المستدامة المجتمع الدولي بالسعي إلى الوصول إلى الإنترنت في أقل البلدان نمواً بشكل شامل وبتكلفة ميسورة بحلول عام 2020، وكذلك ضمان المساواة بين الجنسين في الوصول إلى الخدمات الأساسية، بما فيها التكنولوجيا، بحلول عام 2030. وهذا ما يضع بشكل مباشر الترابط بين هدفي سد الفجوة الرقمية وتعزيز القدرات التكنولوجية للثورة الصناعية الرابعة ضمن خطة التنمية الدولية والوطنية لأقل البلدان نمواً.

وتدعم التكنولوجيات الرقمية مساحات أكبر من المعاملات، كما أن الاقتصاد الرقمي ما فتئ لا ينفصل عن عمل الاقتصاد ككل (الأونكتاد، 2019أ). وعززت أقل البلدان نمواً استثماراتها في البنى التحتية الأساسية التقليدية وفي مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تعزيز القاعدة الصناعية لاقتصاداتها. واختار البعض مجالات قد تتحقق فيها مكاسب سريعة من الرقمنة – ويمكن اعتبار التجارة الإلكترونية ثمرة دانية لأقل البلدان نمواً لكي تستفيد من الرقمنة (الأونكتاد، 2019أ). غير أنه نظراً لأن التجارة الإلكترونية تغطي أساساً جوانب التبادل التجاري والسوقي للاقتصاد، فإنها تشكل أساساً غير كافٍ للإلمام بالآثار السياساتية المترتبة على التغيرات المتنوعة التي ينطوي عليها الاقتصاد الرقمي بالنسبة للنشاط الإنتاجي وسلوك الجهات الفاعلة الاقتصادية. ولذلك، من الضروري معالجة الخصائص والأهليات الأوسع نطاقاً التي يجب على الشركات أن تمتلكها لكي تبني وتحافظ على قدرتها التنافسية في الاقتصاد الرقمي. والقدرات التكنولوجية من صميم هذه الخصائص والأهليات، وتفترض وضعها المسبق لبناء القدرة التنافسية والمحافظة عليها في الأجل الطويل.

ومن الأهمية بمكان أن تراعي السياسات الإنمائية الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية التي تدعم وتحفز الاستثمار في اكتساب القدرات التكنولوجية الملموسة وغير الملموسة. إذ تشير بعض التقديرات إلى أن الشركات التي لديها نماذج تقليدية في

الآثار المترتبة على سياسات الاقتصاد الرقمي
تجاوز تعزيز التجارة الإلكترونية

مجال الاعمال التجارية والتكنولوجيات في أقل البلدان نمواً قد يتراوح ما بقي من عمرها ما بين عقدين وثلاثة عقود (أكيليسواران وهاتشينسون، 2019) إذا لم تعتمد تكنولوجيات جديدة؛ ومع ذلك، على واضعي السياسات العمل عاجلاً لا آجلاً. والدليل على ذلك وجود اتجاه واضح فعلاً يشير إلى ازدياد الفجوة الرقمية بين البلدان وداخلها. وتبيّن بحوث الأونكتاد بشأن المشهد الرقمي المتغير منذ الأزمة المالية الكبرى في 2008–2009 أنه بينما سرَّعت أزمة كوفيد–19 من استيعاب الحلول الرقمية وأعطت دفعة قوية لتحول عالمي إلى اقتصاد رقمي، إلا أنها كشفت مع ذلك الهوة القائمة بين المرتبطين بالشبكة وغير المرتبطين (الأونكتاد، 2020د)، وسهلت ترسيخ القوة السوقية لقوى فاعلة مهيمنة بالفعل، ولا سيما القوى الرائدة رقمياً، على صعيد مختلف الصناعات في الأسواق العالمية. وتسلط الأدبيات الضوء على اتساع الفجوة في الأداء بين الشركات الأكثر إنتاجية والأقل إنتاجية وهي الفجوة التي قد تكون الرقمنة وراءها (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2019).

وتبين نتائج التقييمات السريعة لمدى الاستعداد للتجارة الإلكترونية التي أجراها الأونكتاد في 24 بلداً من أقل البلدان نمواً أنه بالإضافة إلى أوجه القصور في الهياكل الأساسية وما يتصل بها من مشاكل في الحصول على الخدمات، تواجه شركات البلدان الأقل نمواً ثغرات كبيرة في مجال المهارات والقدرات ذات الصلة. وتكشف التقييمات أيضاً أن من غير الوارد أن تكون البرامج التقليدية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، عن طريق برامج القروض والعروض التجارية، مثلاً، ذات فعالية في معالجة هذه المشاكل.

تطغى على الخطاب المعياري بشأن التنمية المستدامة مزاعم مقنعة بشأن الفرص غير المسبوقة التي تمثلها التكنولوجيات الرقمية حالياً. ولهذه المزاعم جاذبية بديهية، وتذكي جذوة التفاؤل التكنولوجي[1] في مجموعة متنوعة من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وتمتد أيضاً إلى مجال التعاون الإنمائي. ويتمحور التفاؤل حول مقولتين مركزيتين بشأن

(1) https://www.weforum.org/agenda/2019/09/why-the-4ir-isa-fast-track-to-african-prosperity/ accessed 4 June 2020.

تأثير الثورة الصناعية الرابعة في سياقات أقل البلدان نمواً وهما: '1' القدرة المتوقعة لهذه التكنولوجيات الجديدة على الحث على إيجاد نماذج جديدة للأعمال التجارية ومقترحات قيمة تحفز النمو الشامل؛ و'2' إمكانات البلدان المتأخرة، مثل أقل البلدان نمواً، في تحقيق قفزة في التنمية. ومن خلال استعراض الحالة الراهنة للمعارف المتعلقة بعملية اكتساب القدرات التكنولوجية وتطورها، ودراسات حالات مختارة بشأن اعتماد تكنولوجيا الثورة الصناعية الرابعة في أقل البلدان نمواً، ينطلق هذا الفصل في تقييم نقدي لكيفية تحقق هاتين المقولتين في الواقع، وللدروس التي يمكن استخلاصها. ويكوّن هذا الفصل صورة لبعض القدرات التكنولوجية التي تحتاجها الشركات لاعتماد هذه التكنولوجيات واستخدامها بفعالية، وذلك بالتركيز تحديداً على القدرات ذات الصلة بقطاعات الزراعة والتصنيع والخدمات.

1- التكنولوجيات القديمة والرقمية: أوجه الترابط والروابط الحاسمة

يشكل ظهور تكنولوجيات متقدمة ومترابطة تدعم الاقتصاد الرقمي مصدر تغيير معرقل لسير الاقتصاد العالمي، وعاملاً يؤثر على مشهد التجارة الدولية. ومن المسلم به أن أقل البلدان نمواً ليست في مركز هذا التطور وتظل بعيدة عن آفاق التكنولوجيا، ولكن اقتصاداتها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بهذه التطورات لأن العولمة عززت الترابط بين الاقتصادات. ذلك أن نشر التكنولوجيات المتقدمة في جميع أنحاء العالم سيحدد آفاق التحول الهيكلي لأقل البلدان نمواً، سواء أكان ذلك بشكل مباشر باختيار منها لتطوير القدرات الإنتاجية، أو بشكل غير مباشر من خلال تأثرها بأعمال منافسيها و/أو شركائها التجاريين. وفي الأسواق الدولية التي تحركها سلاسل القيمة العالمية، عادة ما تتوسط الشركات الرائدة في هذه الاتجاهات وتؤثر على القدرة التنافسية النسبية لأقل البلدان نمواً المشاركة. وفي الأسواق المحلية، يمكن لهذه الاتجاهات أن تعيد تشكيل الشبكة المعقدة من الروابط الموجودة داخل القطاعات وفيما بينها التي تقوم عليها عملية تحقيق القيمة وامتلاك القيمة والاحتفاظ بها على طول سلاسل التوريد.

كما أن مسارات التنمية تعتمد على المسار، وتستتبع ثورات صناعية متتالية تقوم على تبني التكنولوجيا التي أدخلت في الثورات السابقة. فوفقاً لليونيدو، توجد غالبية البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، بما فيها أقل البلدان نمواً، متجمعة في فئة الثورتين الصناعيتين الأولى والثانية. وتتسم اقتصاداتها بمحدودية قواعد الإنتاج وضعف الإقبال على التكنولوجيا. وتواجه غالبية أقل البلدان نمواً صعوبات في تطبيق تكنولوجيات الثورتين الصناعيتين الثانية والثالثة. ومن المحتمل أن تواجه هذه الاقتصادات أشد التحديات في استيعاب تكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة (اليونيدو، 2019أ)، وتظل مثقلة بالتحديات المتمثلة في تيسير ظهور اقتصادات رقمية شاملة وتكافح من أجل استيفاء الشروط المسبقة لتطبيق تكنولوجيات الثورتين الثانية والثالثة. وبالتالي، فهي معرضة لخطر الاستبعاد من الثورة الصناعية الحالية ومن فوائدها المحتملة على صعيد نمو الأجور أو الإنتاجية (فان رينين، 2019).

هناك أيضاً ترابط بين التكنولوجيات التقليدية والجديدة. وتتيح التكنولوجيات الرقمية فرصاً لتحسين الإنتاجية وإحراز التقدم؛ ويعتمد تأثيرها الاقتصادي والإنمائي إلى حد كبير على الوضع الأوسع للتطور التكنولوجي وتوفير الهياكل الأساسية في الاقتصاد. فعلى سبيل المثال، يعتمد العديد من التكنولوجيات الرقمية على توفير ما يكفي من الهياكل الأساسية المادية وغير المادية لإطلاق كامل إمكاناتها الاقتصادية. وبناء على ذلك، يمثل الوصول إلى الإنترنت بعداً من أبعاد الربط الذي يعتمد على التكنولوجيات الموجودة من قبل، مثل الكهرباء أو البنية التحتية للنقل. وفي عام 2018، كانت شبكة الكهرباء تغطي بالكاد 52 في المائة من سكان أقل البلدان نمواً، مما فرض قيوداً شديدة على نطاق نمو التجارة الإلكترونية. وبالمثل، وكما أكدته تقييمات الأونكتاد المختلفة لمدى الاستعداد في مجال التجارة الإلكترونية، فإن عدم كفاية الأطر التنظيمية وضعف النظم البريدية يشكلان تحديات إضافية. وعلاوة على ذلك، فإن الاستفادة من تكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة غالباً ما تتوقف على توافر آلية تكميلية للاستخدام النهائي، وبيانات رقمية، وإيجاد نطاق كاف لتبرير التكاليف الثابتة للاستثمارات المادية وغيرها من الاستثمارات ذات الصلة.

وأدى ظهور الاقتصاد الرقمي إلى طمس حدود التمييز التقليدي بين القطاعات الاقتصادية ومكن بعض الخدمات من تولي بعض السمات التي كانت تعزى في السابق إلى قطاع التصنيع، مما مكن من الاستفادة من الآثار غير المباشرة للإنتاجية ومن وفورات الحجم والشبكات (الأونكتاد، 2016؛ رودريك، 2016؛ نايار وآخرون، 2018؛ هالوارد دريماير ونايار، 2017). ويسرت التكنولوجيات الرقمية المتقدمة واستكملت تعميق التخصص والتوسع في مجموعة من الخدمات القابلة للتداول التي تغذي ما يسمى بالتجارة في المهام ويسرت صعود قطاع الخدمات كمصدر لإضافة القيمة (بالدوين وروبير – نيكو، 2014؛ وبيفيريلي وآخرون، 2017). وعلى وجه الخصوص، تجلت "خدمنة" التصنيع في زيادة

الاعتماد على الخدمات كمدخلات مكتسبة، بوصفها أنشطة يضطلع بها داخل الشركات، وتباع مربوطةً بالسلع، أو كنواتج قائمة بذاتها. وتستمد شركات التصنيع على نحو متزايد قيمة مضافة من إدراج الخدمات الرقمية المكثفة في عملياتها الإنتاجية، بما في ذلك من خلال تطوير نماذج أعمال تركز على العملاء، يشارك فيها المستهلكون في خلق القيمة. كما أنها تقوم تدريجياً بخدمات البيع بالجملة والتجزئة وبخدمات النقل (ميرودو، 2017). وثمة عملية خدمنة مماثلة، وإن كانت في طور البداية، وتجري في قطاع الزراعة المجهزة بمنصات رقمية (مثل تطبيقات الزراعة) حيث بدأت الخدمات اللوجستية وعمليات التوزيع الذكية أيضاً في دفع الإنتاجية والتنويع (كريشمان وآخرون، 10:2020). وتشير أنماط التغير الهيكلي في أقل البلدان نمواً (الفصل 2) إلى أن الأجزاء المتعلقة بالخدمات لا تتيح سوى مجال محدود للاستفادة من الآثار غير المباشرة للإنتاجية المشتركة بين القطاعات، لأنها بدلاً من ذلك أكثر ارتباطاً بالتوظيف الناقص (الأونكتاد، 2018). ولا تؤدي هذه الأجزاء من الخدمات إلى إحداث زيادات في الإنتاجية اللازمة لحفز الطلب الكافي على العمالة المنتجة، وحفز التحول الهيكلي. وفي ظل هذه الخلفية، من المهم التخفيف من التفاؤل الذي يمكن التعبير عنه فيما يخص التحول إلى الخدمات باعتبار ذلك سبيلاً بديلاً لتحقيق التحول الهيكلي في أقل البلدان نمواً.

الشكل 4–1

تكنولوجيات الإنتاج: من الثورة الصناعية الأولى إلى الرابعة

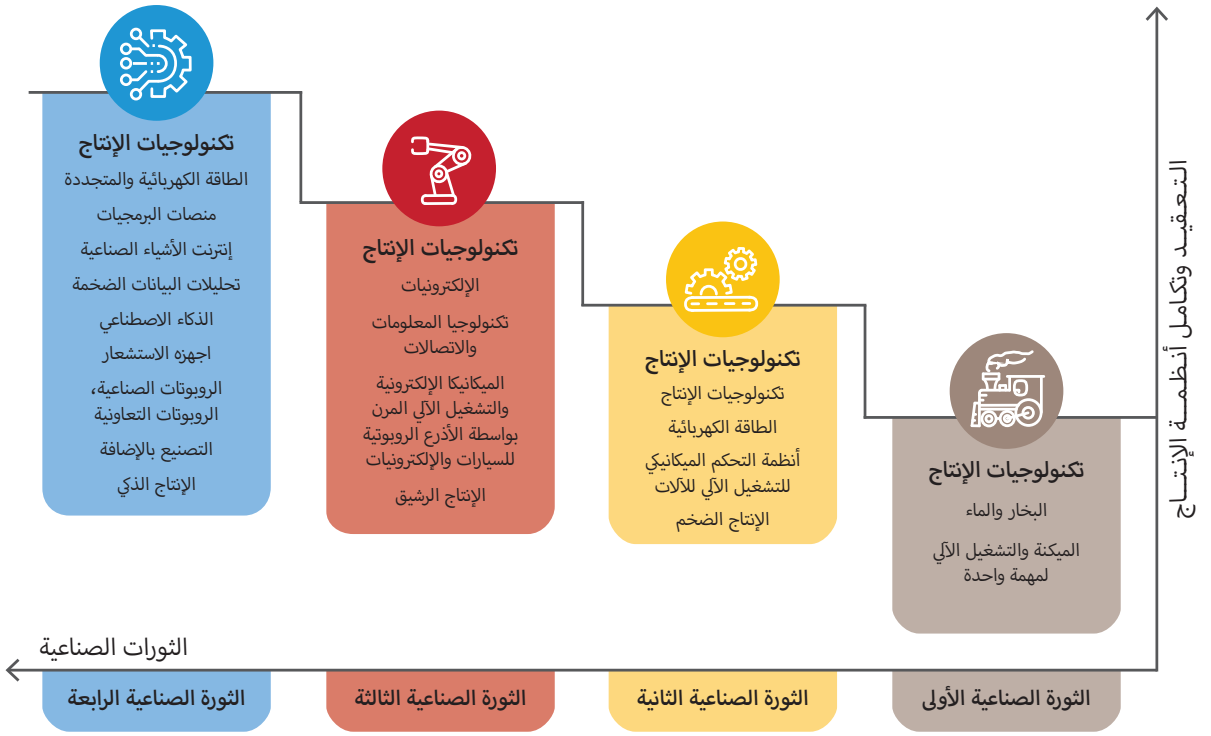

المصدر: أندريوني وأنزولين (2019)؛ اليونيدو (2019أ)، Andreoni and Anzolin (2019).

2– ما الذي يجعل الشركات الرقمية مختلفة

نظراً إلى سرعة تغير التكنولوجيا من الصعب وضع تعريف للاقتصاد الرقمي (بيرفوت وآخرون، 2018). ويعتمد الأونكتاد (الأونكتاد، 2019أ، 2017) نهجاً واسعاً يميز بين النطاقات الأساسية والضيقة والواسعة للاقتصاد الرقمي حيث يحتل القطاع الرقمي وقطاع تكنولوجيا المعلومات فيه موقعاً أساسياً (الشكل 4–2). وسيتناول التحليل الوارد في هذا الفصل جوانب الاقتصاد الرقمي على مستوى الشركات، وتشمل الزراعة الدقيقة، والصناعة 4,0، والاقتصاد القائم على الخوارزميات.

ومن المهم التأكيد على أن الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هو بوابة لا غنى عنها لإطلاق إمكانات الاقتصاد الرقمي. وتتيح تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الاستفادة أكثر من النظم والمعلومات الحالية؛ بيد أنها تكنولوجيات

متكاملة لا متنافسة. وبالتالي، فإن الشركات التي تعمل في بيئة تتغلغل فيها التكنولوجيا الرقمية بشكل متزايد لا تتحول تلقائياً إلى شركات رقمية (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2019). وهذا يؤدي إلى وجود تناقض بين سرعة التغير التكنولوجي وبطء نمو الإنتاجية، وهو ما تم توثيقه في البلدان المتقدمة والنامية (جونسون، 2019؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2019). ويقترح سيريرا ومالوني (2017) سُلماً للقدرات يصور الطبيعة التدريجية لعملية اكتساب القدرات التكنولوجية، ويشير إلى بديهية عدم تحرك الشركات بشكل طبيعي من تلقاء نفسها عبر درجات السلم، رغم العائدات الكبيرة المؤكدة. ويبدو أن هذا الطرح تؤكده دراسة استقصائية عالمية بشأن الأعمال التجارية الرقمية وجدت أن الغالبية العظمى من الشركات لم تخضع بعد لعملية تحول رقمي ناجحة (بالمر وآخرون، 2017، 2018).

الشكل 2–4

تمثيل للاقتصاد الرقمي

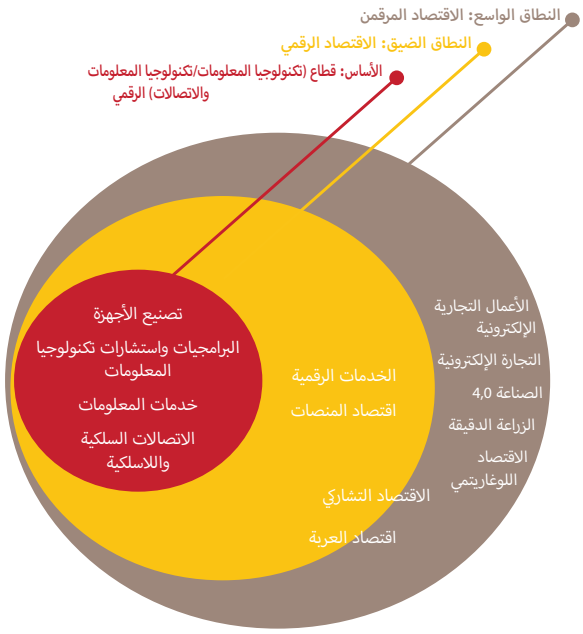

المصدر: الأونكتاد (2019أ).

يجادل لال (1992) بأن النمو الاقتصادي على المدى المتوسط إلى الطويل ينشأ من تفاعل الحوافز والقدرات. وهكذا، فإن القدرات تحدد أفضل ما يمكن تحقيقه، في حين توجه الحوافز استخدام القدرات وتعمل على توسيعها أو تجديدها أو اختفائها.

وهذه إشارة تدل بالفعل على ضرورة التريث في التأكيد على إمكانية أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الأخرى في تحقيق قفزات إلى الأمام في مجال التنمية. ذلك أن الخطابات التي تدور حول هذه القفزات في غير محلها بوجه خاص عندما يُنظر إلى عملية اكتساب القدرات التكنولوجية ونشرها على أنها عملية تدريجية مرتبطة بمسار. ولعل الدلائل على أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أضافت درجة أخرى من التفاوت العالمي واضحة تبين هذه الحقيقة وتؤكد الحاجة إلى بث روح من التمييز الدقيق في الخطاب العالمي والحفاظ عليها فيما يخص التكنولوجيات الرقمية، وتحديات إمكاناتها الكامنة في سياقات أقل البلدان نمواً. ومن منظور سلوك مؤسسات الأعمال وقدراتها، من المفيد فهم التحول الرقمي للشركات في عملية تدريجية للرقمنة وإزالة الطابع المادي والتحول الرقمي. إذ تتناول الرقمنة جوهر الاقتصاد الرقمي، حيث يتم تحويل البيانات المادية إلى بيانات رقمية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. أما إزالة الطابع المادي فهي استخدام التقنيات الرقمية والبيانات المرقمنة للتأثير على كيفية إنجاز العمل (بلومبرغ، 2018). وتعتمد عملية إزالة الطابع المادي بالضرورة على توافر البيانات المرقمنة، ولكنها لا تؤدي بطبيعتها إلى تغيير جوهري في نظم الإنتاج القائمة. وتساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الشركات على إدخال تحسينات قصيرة الأجل، أو تبسيط العمليات القائمة وتحسينها، مثل تلبية احتياجات الشراء عن طريق إجراء عمليات الشراء عبر الإنترنت.

ووفقاً لسافيتش (2019)، فإن التحول الرقمي يتولى دوراً شاملاً، يجعل من الرقمنة وإزالة الطابع المادي عنصريه المكونين للتحول. ومن المتوقع أن تكون التغيرات الديناميكية والمستمرة في نظم الإنتاج في قلب التحول الرقمي والظهور المتأخر لآثار الإنتاجية (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2019). وتتجاوز المزايا المتراكمة نطاق تحسين الأداء التشغيلي وخفض التكاليف، على الرغم من أن استخدام البيانات وجمعها وتحليلها بدرجات مختلفة في شتى مجالات الأعمال التجارية والشركات، ما فتئ يشكل جزءاً لا يتجزأ من نماذج الأعمال التجارية. وبالتالي، من الأفضل فهم الشركات التي تحولت رقمياً على أنها شركات تعتمد على البيانات وتتخذ القرارات الاستراتيجية بالاستناد إلى تحليل البيانات وتفسيرها. وبفضل هذا النهج القائم على البيانات يتسنى لهذه الشركات تطوير نماذج تجارية جديدة وتحديدها واستغلالها والاستفادة من تدفق إيرادات جديدة باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات الرقمية.

إن تحقيق التحول الرقمي هو أصعب المراحل في عملية الانتقال الرقمي. إذ يتطلب استثمارات في محركات النمو

على المدى الطويل بالنسبة للغالبية العظمى من الشركات التي لم تولد رقميةً. وبذلك، فإن هذه العملية تنطوي على أكبر عبء في المخاطر التي عادة ما تمير استثمارات الشركات (بغض النظر عما إذا كان ذلك لتحقيق مكاسب قصيرة أو طويلة الأجل) لا سيما الاستثمارات التكميلية في المهارات والتغييرات التنظيمية، وابتكار العمليات والنظم الجديدة ونماذج الأعمال التجارية، وتنطوي على كثير من التجريب والخطأ وتأخذ وقتاً طويلاً (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2019). وعلاوة على ذلك، قد يكون نمو الإنتاجية منخفضاً في هذا الوقت من التكيف والتجريب، وقد يتحول إلى نمو سلبي. ومن الشواغل ذات الصلة العدد المحدود من الشركات الموجودة في أقل البلدان نمواً التي لديها فائض في رأس المال الاستثماري المتاح للابتكار (الأونكتاد، 2018؛ اليونيدو، 2019ب)، ولا سيما أن النظم الإيكولوجية لتنظيم المشاريع في هذه البلدان تهيمن عليها المؤسسات الصغيرة والصغيرة جداً التي تعاني من ندرة في رأس المال.

الشكل 4-3

سُلم القدرات

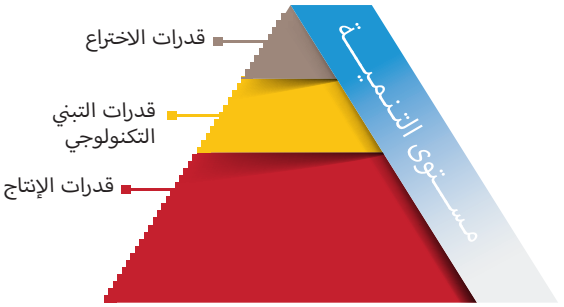

المصدر: سيريرا ومالوني (2017).

3- دور القدرات التكنولوجية في التحول الرقمي للشركات

(أ) تعريف القدرات التكنولوجية

القدرات التكنولوجية عناصر أساسية في القدرات الإنتاجية، وهي رئيسية لزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية والربحية للشركة. وتؤدي دوراً محورياً في إدماج ومشاركة الشركات والاقتصادات في الثورات الصناعية لأنها تحوّل الأصول أو الموارد الملموسة أو المادية أو غير الملموسة (مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) إلى نواتج ذات قيمة أكبر. ويشدد سيبولي وآخرون (2009) على الروابط القائمة بين ديناميات التعلم الصغير، وتراكم القدرات التكنولوجية على نطاق الاقتصاد والتنمية الصناعية. وتشمل القدرات التكنولوجية تلك المجموعة الواسعة من الجهد الذي تبذله كل مؤسسة لاستيعاب المعارف المستخدمة في الإنتاج والبناء عليها، فضلاً عن اكتساب قدرات إضافية كنتيجة تلقائية لعملية الإنتاج تلك، أي التعلم عن طريق العمل (بيغز وآخرون، 1995؛ سيريرا ومالوني، 2017؛ الأونكتاد، 1999).

تعترف الأدبيات الاقتصادية بالتمييز بين القدرات الإنتاجية التي تستخدم التكنولوجيات الحالية والتشكيلات التنظيمية لتشغيل أو صيانة نظم الإنتاج الحالية والقدرات التكنولوجية التي تمكن الشركات من تحسين أو تطوير تكنولوجيات وعمليات جديدة لازمة لإحداث تغيير في نظم الإنتاج (بيل وبافيت، 1993؛ سيريرا ومالوني، 2017؛ لال، 1992؛ الأونكتاد، 2020أ). وتشمل تكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة، كغيرها من التكنولوجيات، عناصر من المعرفة الصريحة[2] والضمنية. وكلا النوعين من المعرفة مترابط (غارسيا، 2014) ولكن الثقل الأكبر للمعرفة الضمنية في عملية الابتكار غالباً ما يدعم تغيير نظم الإنتاج على مستوى الشركات. والمعرفة الضمنية موجودة في الأفراد (الموظفين) وعمليات الشركات وفي الثقافة والقيم (هالدين – هيرغارد، 2000). وهو عنصر غير مرئي في عملية الابتكار[3] ليس من السهل تجميعه أو نشره ويشكل مصدراً للميزة التنافسية المستدامة (ثوم – ثايسن وآخرون، 2017؛ الأونكتاد، 1999، البرنامج الإنمائي، 2017؛ زهو، 2019). وزيادة الاعتماد على الأشياء غير الملموسة إحدى سمات الشركات المتحولة رقمياً (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2018).

وتتم استثمارات الشركات في القدرات التكنولوجية بواسطة النظم الإيكولوجية لتنظيم المشاريع، وتوجه سياسات الاقتصاد الكلي، وديناميات القوة داخل سلاسل الإنتاج. فعلى سبيل المثال، من الجوانب الهامة في عمليات الشركات العاملة بأقل البلدان نمواً أنها كانت مدفوعة إلى حد كبير بالاندماج الـذي يقوده الاستثمار الأجنبي المباشر في سلاسل القيمة

(2) المعرفة الصريحة عامة وتقليدية وسهلة للتعبير وبالتالي يمكن تقاسمها، وتدوينها في مبادئ، وصيغ، وبيانات، وعمليات ومعلومات.

(3) ليس تطوير القدرات التكنولوجية كما هي القدرة على الاضطلاع بريادة الابتكار. غير أن القدرات الابتكارية عنصر هام من عناصر القدرات التكنولوجية (بيغز وآخرون، 1995؛ سيريرا ومالوني، 2017).

العالمية، وكجزء من استراتيجيات التصدير الوطنية التي تستغل العمالة المنخفضة التكلفة والمهارة المنخفضة نسبياً، إذ لا يتطلب الاضطلاع بمهام متكررة سوى القليل من القدرات التكنولوجية. ونادراً ما يتطلب هذا الاستثمار الأجنبي المباشر قدرات تكنولوجية متطورة؛ وعلاوة على ذلك، ليس من السهل زيادة الإنتاجية في الخدمات كثيفة العمالة التي تعتمد أساساً على العمالة التعليمية المنخفضة من خلال تراكم رأس المال أو الابتكار أو وفورات الحجم (هالوارد – دريماير ونايار، 2017)، حيث يصبح تدني المستوى التعليمي لدى الموظفين عائقاً كبيراً. وفي ظل هذه الظروف، لا يمكن إغفال المثبطات التي يمكن أن تفرضها هذه العوامل على استثمارات شركات أقل البلدان نمواً في مجال الابتكار.

تأثيرات حوكمة سلاسل التوريد الاستثمار في القدرات

لهياكل إدارة سلاسل الإمداد تأثير هام على القرارات المتعلقة بتبني التكنولوجيا والاستثمار في القدرات التكنولوجية. وعادة ما تكون الفوائد من الاستثمار التكنولوجي موزعة توزيعاً غير متساو بين الشركاء الرائدين والتابعين في إطار سلاسل القيمة العالمية؛ وتوجد مخاطر مرتفعة في الحالات التي قد لا تكون فيها الأطراف الفاعلة التي تتحمل تكلفة الاستثمار ومخاطره هي الأطراف التي باستطاعتها جني ثمار هذا الاستثمار. وبالمثل، فإن الشركات التي تكون في نفس المرحلة أو في المرحلة القريبة من السلسلة هي شركات منافسة/منافسة محتملة. وستتضخم هذه التضاربات الكامنة في المصالح بين شركاء سلاسل القيمة العالمية بدلاً من أن تتقلص بفعل تكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة، التي تتطلب مهارات أكثر تعقيداً ولها مثبطات أخرى تحول دون نقل التكنولوجيا (هالوارد – دريماير ونايار، 2017؛ مانيكا وآخرون، 2013؛ الأونكتاد، 2018، 202ب). فعلى سبيل المثال، يستعرض بيكر وسوفاكول (2017) الدعم السياساتي العام لزيادة اعتماد التكنولوجيا الشمسية والريحية في جنوب أفريقيا ويقدمان أدلة على أن التوترات قد تنشأ بين الأولويات التجارية للشركات متعددة الجنسيات والأهداف المحددة في اللوائح المحلية المتعلقة بالمحتوى. وتبرز دراسة الحالة نفسها أيضاً دور المعايير الدولية في الحد من توطين قدرات تكنولوجيا الطاقات المتجددة في الشريحة الأقل مهارة في هذا القطاع. وتسلط الأدبيات الضوء على دور الاستثمارات في الأصول المتخصصة، مثل التكنولوجيات التكميلية وقنوات التوزيع وشبكات الخدمات اللوجستية، في مساعدة الشركات على سد الفجوة بين خلق القيمة وجني ثمار القيمة التي تطبع أنظمة سلاسل القيمة العالمية (ساكو وزيلبربرغ، 2019).

4- القدرات التكنولوجية التي ستحتاجها الشركات

من المرجح أن يكون عالم القدرات التكنولوجية التي ستكون مهمة لانتقال الشركات إلى الوضع الرقمي واسعاً بقدر عدد العمليات والإجـراءات وخطوط الإنتاج ونماذج الأعمال التجارية والاستراتيجيات التي قد تختار الشركات اتباعها لتمييز نفسها عن منافسيها. ومن المرجح أيضاً أن تتباين القدرات حسب القطاع؛ والجزء الذي تنشط فيه الشركات في شبكة الإنتاج؛ وطبيعة التفاعلات التي قد تكون بين هذه الشركات والشركات الأخرى في شبكة الإنتاج. ومن الوارد أن تختلف أيضاً حسب التوجه، كأن تجعل الشركة مثلاً من توجهها نحو التصدير استراتيجيّتها الرئيسية. ومن المرجح أيضاً أن تتأثر هذه البلدان بالعوامل الداخلية التي تتصل بعدم الحصول على رأس المال الاستثماري وانخفاض عدد الموظفين التكميليين، ولا سيما فيما يتعلق بالمؤسسات الصغرى والصغيرة التي تشكل غالبية الشركات في أقل البلدان نمواً (الأونكتاد، 2018). وفي أقل البلدان نمواً، قد تفرض العوامل الخارجة عن الشركة عقبات شديدة. ويكفي تقديم أمثلة عن القدرات التكنولوجية الرئيسية التي وجدت في المجموعة المتنامية من الأدبيات المتعلقة بالاقتصاد الرقمي المطبق على نطاق واسع على القطاعات التي نوقشت في هذا الفصل. ثم إن الترابط القائم بين فئات القدرات المعروضة يجعل من الصعب التمييز بينها، وقد عُرضت هنا لأغراض توضيحية ولإتاحة الفرصة لإجراء مناقشة بدلاً من اقتراح حدود تعريفية.

(أ) قدرات الأعمال التجارية والإدارة

من بين القدرات التكنولوجية ذات الصلة التي أبرزتها الأدبيات مجموعة متنوعة من المهارات التنظيمية والإداريـة التي توجد عادة في جميع الشركات والقطاعات، وهي: تحديد الأهداف؛ وحل المشاكل؛ واتخاذ القرار؛ والتوظيف؛ والتدريب المستمر و/أو إعادة تأهيل المهارات؛ وتحديد مجالات وأنشطة الأعمال التجارية التي من شأنها أن تعود بالفائدة على الشركة في الرقمنة السريعة؛ والوصول إلى مصادر التكنولوجيات الصحيحة وتحديد أهداف الرقمنة وتحديد أنسب الموردين؛ وتتبع وتحديد المجالات ذات الميزة التنافسية لدى المتنافسين، وما إلى ذلك. ويحدد سيريا ومالوني (2017) المهارات الإدارية الأساسية باعتبارها

القدرات التكنولوجية مترابطة

أساسية لإحداث عمليات وتكنولوجيات ومنتجات جديدة، مع الإشارة إلى الندرة الشديدة لهذه القدرات في البلدان النامية. ويذكر المؤلفان أن عدداً قليلاً من الشركات يستطيع صياغة خطط مشاريع استراتيجية أو ابتكارية طويلة الأجل. وعلاوة على ذلك، فإن قلة من هذه البلدان لديها استراتيجيات موارد بشرية قادرة على دعم هذه الخطط. ويحذران واضعي السياسات من مساواة سياسة الابتكار بسياسة العلوم والتكنولوجيا الرائدة. هناك حاجة إلى تدخلات سياساتية مستدامة للمساعدة في عملية التعلم أو إعادة التعلم عند تحسين مستوى الشركات (بيغز وآخرون، 1995؛ الأونكتاد، 1999).

(ب) قدرات إدارة البيانات

يمكن اعتبار قدرات إدارة البيانات عبر جميع مراحل معالجة المعلومات انطلاقاً من التقاط البيانات وإدارة البيانات، وتحويل البيانات إلى تسليم البيانات، على أنها القدرات التشغيلية الأساسية والقدرات الداعمة (بارينفانغر وآخرون، 2015). وهي تشمل قدرات في مجال معالجة المعلومات، وتحليل المعلومات التشغيلية المتعلقة بالأعمال التجارية، والتحليلات والحوسبة المعرفية (نابكي وأولبريتش، 2018؛ ميكاليف وآخرون، 2018؛ باباس وآخرون، 2018).

(ج) قدرات التسويق الدينامي

توجه قدرات التسويق الدينامي عملية الابتكار وتهدف إلى تلبية احتياجات العملاء وتتضمن مجموعة متنوعة من المهارات وتتأثر بخصائص الملكية والتوجه الريادي والشراكات الصناعية (شو وآخرون، 2018). وتستدعي قدرات التسويق الدينامي القدرة على التكيف والمشاركة في التعلم اليقظ من الأسواق، الذي يعزز الرؤى العميقة للأسواق من خلال نظام إنذار مسبق لتوقع تغيرات الأسواق والاحتياجات غير الملباة؛ كما أن هناك حاجة إلى إجراء تجارب سوقية للاستفادة باستمرار من التجارب والتسويق المفتوح لإقامة علاقات مع الشركاء الاستراتيجيين (داي، 2011؛ ديناميت وموتامبلا، 2014؛ جيانغ وآخرون، 2019؛ كاماساك، 2017؛ ويتفيلد وآخرون، 2020؛ شو وآخرون، 2018). وتشمل قدرات التسويق الدينامي قدرات الاستشعار التي يمكن أن تستبق الاتجاهات؛ ودمج القدرات المرتبطة بالروتين التشغيلي الجديد؛ وقدرات التعلم اللازمة للتجدد والتكيف استجابة للمعرفة الجديدة (سورماير، 2020). وتعد قدرات التسويق الدينامي مفتاحاً للصناعات والقطاعات عالية السرعة التي تعمل في الأسواق الدولية الديناميكية، مثل السياحة. وهي ذات صلة بسلاسل القيمة العالمية وتعتمد اعتماداً كبيراً على المعارف المشتركة المستمدة من السياقات العالمية والمحلية.

ويناقش الجزء المتبقي من هذا الفصل ست دراسات حالة عن نشر التكنولوجيا الرقمية في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات في أقل البلدان نمواً. وتبرز دراسات الحالات بعض القيود التي يفرضها الافتقار إلى القدرات التكنولوجية والمجالات التي سيكون فيها دعم السياسات حاسماً في إطلاق إمكانات الاقتصاد الرقمي في أقل البلدان نمواً.

باء- الزراعة[4]

1- سياق الابتكار

تتطلب الاتجاهات السكانية العالمية بذل جهود إضافية للحفاظ على مستوى إنتاج الأغذية بما يتسق مع النمو السكاني والضرورات البيئية (منظمة الأغذية والزراعة، 2017، 2018أ، 2009). وقد أسفرت الثورة الخضراء عن قفزة نوعية في الفائض الغذائي وأدت إلى إطعام كل مزارع نحو 155 شخصاً. وتشير التقديرات إلى أنه بالنسبة للثورة الحالية والسكان المتوقعين حتى عام 2050، سيحتاج مزارع واحد إلى إطعام أكثر من 265 شخصاً (إيرنست آند يانغ غلوبال، 2017). وتشمل الضغوط الأخرى ذات الصلة توفير المزيد من الوجبات

(4) تعرف الزراعة بشكل واسع على أنها تشمل زراعة المحاصيل، وتربية الحيوانات، والحراجة ومصائد الأسماك.

الغذائية من اللحوم ومنتجات الألبان، وزيادة الطلب العالمي على الأغذية والأراضي والطاقة والمياه والموارد، مثل الفوسفات للأسمدة. كما تتنافس الزراعة مع التوسع الحضري إذا اقتحم التطوير العقاري نطاق الأراضي الزراعية (أبو حطب وآخرون، 2019؛ منظمة الأغذية والزراعة، 2018ب، 2017؛ ستريتفيلد وكرار، 2008).

ومن بين أقل البلدان نمواً، التي تشهد أسرع معدلات نمو في عدد السكان أفغانستان، وأنغولا، وأوغندا، وبوروندي، وتشاد، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وزامبيا، والسنغال، والصومال، وغامبيا، ومالي، وملاوي، والنيجر (الفاو، 2017). وتشهد أقل البلدان نمواً الآسيوية والأفريقية معدلات عالية من التحضر ولا تزال تعتمد على الواردات الغذائية. وتعتبر البلدان التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي غير قادرة على ضمان الإنتاج الزراعي الكافي لمواجهة التحدي الغذائي العالمي (منظمة الأغذية والزراعة وكوليت، 2011؛ أمينيتساه وآخرون، 2020؛ شميدهوبر وماير، 2014؛ الأونكتاد، 2013). وهناك أيضاً اهتمام متزايد من جانب قطاع الأعمال التجارية العالمية بالزراعة بوصفه قطاعاً من قطاعات النمو، ويرى البنك الدولي (2008) أن النمو في الزراعة أكثر فعالية في الحد من الفقر بواقع ثلاثة إلى أربعة أضعاف النمو في القطاعات الأخرى.

(أ) تحدي أصحاب الحيازات الصغيرة

أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة رسمياً عن عقد الزراعة الأسرية 2019–2028. ويجعل الإعلان هذا القطاع من المزارعين هدفاً رئيسياً لجهود التعاون الإنمائي الرامية إلى تحديث الزراعة في أقل البلدان نمواً، ويكمل إعلان 2020–2030 عقداً للعمل بشأن أهداف التنمية المستدامة. ويتولى أصحاب الحيازات الصغيرة إدارة 80 في المائة من الأراضي الزراعية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وآسيا؛ ويهيمن على هذه الأراضي أيضاً صغار الملاك (كايو وآخرون، 2017؛ الأونكتاد، 2018).

هيمنة صغار الملاك من السمات التي توحد أقل البلدان نمواً، كما هو الشأن بالنسبة للتعايش مع المزارعين التجاريين الأكبر حجماً في العادة، والطبيعة الريفية الغالبة على الزراعة. وهذا يدعم القدرات المختلفة على استخدام نفس الأصول، بما في ذلك التكنولوجيا والموارد في مجال الاستجابة لفرص الأسواق. وينطبق هذا الاختلاف أيضاً داخل البلدان وفيما بينها. وقد تكون هناك إمكانية كبيرة للاختلافات بين المزارع من

هيمنة أصحاب الحيازات الصغيرة
أمر شائع بين أقل البلدان نمواً

حيث الحجم والثروة والموارد، بما في ذلك تأثير حالة ضمان الحيازة. وبالإضافة إلى محدودية القدرات التكنولوجية والموارد المالية، تتأثر القرارات بعدم تجانس القيود والقدرات والموارد والمواقف والأولويات والمعايير الثقافية. وعلاوة على ذلك، كانت الخدمات الإرشادية في أقل البلدان نمواً هدفاً رئيسياً للتقليص في الإصلاحات التي جرت في إطار برامج التعاون الإنمائي في الماضي (الفاو، 2005). ولدى أصحاب الحيازات الصغيرة[5] تاريخ موثق طويل من معدلات منخفضة لاعتماد التكنولوجيا، بما في ذلك التراجع عن اعتمادها (شاندرا وماكنمارا، 2018؛ غلوفر وآخرون، 2019؛ لياما وآخرون، 2018؛ لويلين وبراون، 2020؛ موزر وباريت، 2003؛ موكاسا، 2018؛ أودري 2010؛ فيرسيلو وآخرون، 2020؛ يغيزو وآخرون، 2018).

وكثيراً ما ترتبط التكنولوجيات الجديدة ارتباطاً وثيقاً بالشباب والاستراتيجيات التي تعالج عمالة الشباب. وكثيراً ما تتقاطع هذه الخطابات مع مصير أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال "إصلاح" ضمني يقترح التصدي في الوقت نفسه لتحدي الإنتاجية في الزراعة من خلال إبدال مزارعي الكفاف (الأكبر سناً) بأصحاب مشاريع شباب ديناميين وذوي كفاءة في ميدان التكنولوجيا.

(ب) تحدي الإنتاجية

إن جعل الزراعة أكثر كفاءة إلى جانب قطاعات أخرى من الاقتصاد دافع رئيسي للسعي إلى الابتكار في الزراعة بما يتماشى

(5) ليس لمصطلح "صاحب حيازة صغيرة" تعريف مقبول على نطاق واسع. ويعتمد هذا الفصل تعريف منظمة الأغذية والزراعة (منظمة الأغذية والزراعة، 2012أ).

مع النموذج التقليدي للتحول الهيكلي. ومن المسلم به على نطاق واسع أن أصحاب الحيازات الصغيرة أقل إنتاجية وربحية، وهم معرضون بشدة لتغير المناخ. والإنتاجية الزراعية التي تقاس بأنها مجموع عوامل الإنتاج (الشكل 4–4)، أقل حجماً وأبطأ نمواً في أقل البلدان نمواً مما هي عليه في البلدان النامية الأخرى (الفصل 2). وهي العامل الذي طالما انشغلت البلدان النامية به لزيادة إيرادات مزارعي الكفاف وإنتاجية سبل العيش. وتتوقع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) أن تأتي 80 في المائة من زيادات الإنتاج في البلدان النامية من زيادات العائدات وكثافة المحاصيل (الفاو، 2009).

ويزيد مجموع عوامل الإنتاج إذا كان إجمالي الناتج ينمو بشكل أسرع من إجمالي المدخلات. وزيادة مجموع الإنتاجية الزراعية المتعددة العوامل مهمة لأنها تؤدي إلى تحسين فرص العمل للعمال الزراعيين الذين يظلون في القطاع مع تعزيز الانتقال السريع للعمال من الزراعة إلى الصناعة والخدمات، حيث يتوقع أن يكون نمو مجموع عوامل الإنتاج أعلى (الأونكتاد، 2015؛ البنك الدولي، 2011). ويعكس الاعتماد على الإنتاجية اعتماد الزراعة على الموارد الطبيعية المحدودة بطبيعتها مثل الأرض والمياه (فوغلي وآخرون، 2020).

الشكل 4–4

مؤشر مجموع عوامل الإنتاج الزراعي

(100=2005)

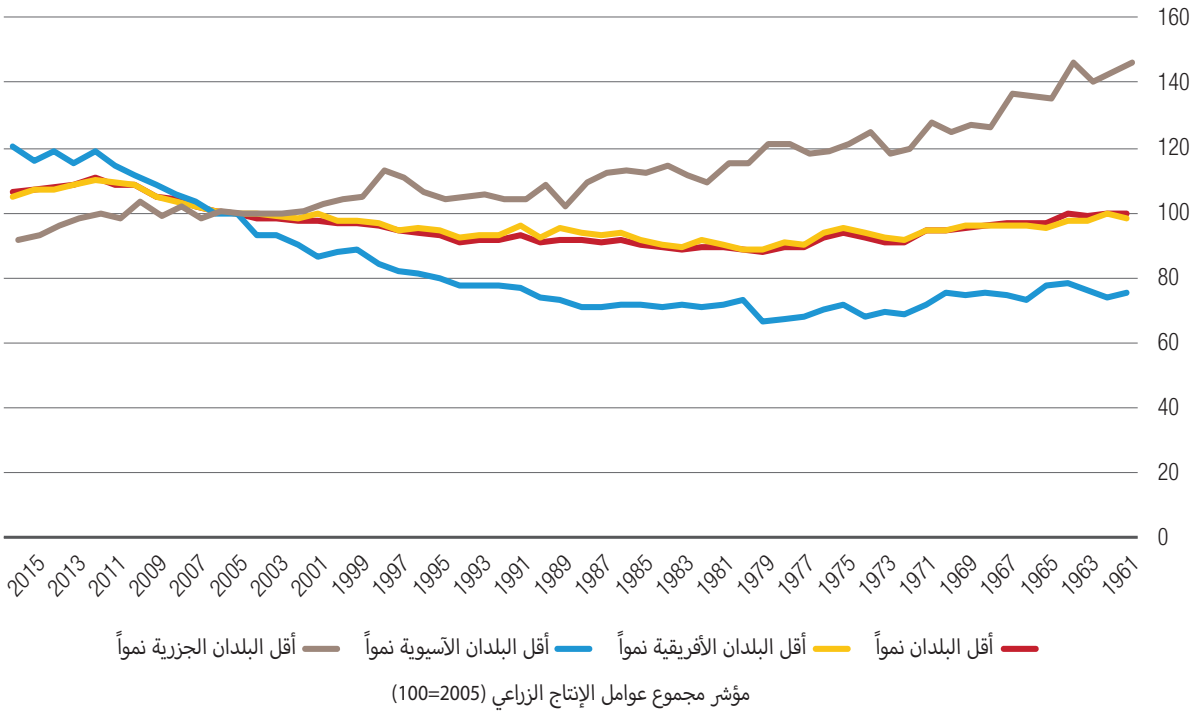

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، استناداً إلى بيانات مقدمة من وزارة الزراعة بالولايات المتحدة الأمريكية، قاعدة بيانات وزارة الزراعة في الولايات المتحدة [اطُلع عليها في نيسان/أبريل 2020].

وتسارعت وتيرة مجموع عوامل الإنتاج في أقل البلدان نمواً الآسيوية باطراد، وإن كان ذلك بوتيرة أبطأ خلال السنوات الأولى من تنفيذ برنامج عمل إسطنبول، ويفوق لدى باقي أقل البلدان نمواً. وشهدت أقل البلدان الأفريقية نمواً وهايتي فترات طويلة من الركود في مجموع إنتاجيتها المتعددة العوامل، التي اتخذت اتجاهاً تنازلياً مع بداية تنفيذ برنامج عمل إسطنبول. والتقدم الذي أحرز في مجال مجموع عوامل الإنتاج في أقل البلدان الجزرية نمواً متقلب وينزع عموماً إلى الانخفاض؛ وكل ذلك يشير إلى أن أقل البلدان نمواً تشرع في التحول الرقمي لقطاعاتها الزراعية من نقاط انطلاق مختلفة.

وفي البلدان النامية، تستطيع النساء زيادة غلة مزارعها بنسبة تتراوح ما بين 20 و30 في المائة إذا كانت لديهن نفس فرص الحصول على الموارد الإنتاجية مثل الرجال (الأونكتاد، 2015؛ الفاو، 2011). ويمثل نشر التكنولوجيات الرقمية على نحو يراعي الفوارق بين الجنسين عائداً مزدوجاً من حيث سد الفجوات

في الإنتاجية، مع تحقيق المساواة بين الجنسين على نحو معزز (الإطار 4–1). وتبين الدراسات المتعلقة بالأراضي والزراعة في البلدان النامية أن الفوارق بين الجنسين، التي تفاقمها زيادة تأنيث الزراعة، تؤثر على التنمية الريفية والزراعية. وارتبطت زيادة تأنيث الزراعة بمجموعة متنوعة من العوامل، بما في ذلك هجرة الذكور إلى خارج الريف، وتزايد عدد الأسر المعيشية التي ترأسها نساء، والمحاصيل النقدية كثيفة العمالة (مثل البستنة)[6].

(ج) البحث والتطوير في القطاع العام

إن اعتماد الزراعة على موارد طبيعية محدودة بطبيعتها (الأرض والمياه) يجعلها تعتمد اعتماداً كبيراً على الإنتاجية لتحقيق النمو، الأمر الذي بدوره يشكل أهمية كبيرة للبحث والتطوير في مجال الزراعة. وعادة ما يقل استثمار القطاع الخاص في هذا المجال، ولا سيما بالنسبة لمحاصيل السكان الأصليين. وفي ظل هذا الفشل السوقي – وهو تغير المناخ الذي يشكل عاملاً مضاعِفاً للخطر – يُخصَّص للاستثمار العام مؤشر محدد في إطار الهدف 2 (المؤشر 2–أ–1) ويتم رصده عالمياً من خلال مؤشر التوجه الزراعي. ويُعرَّف مؤشر التوجه الزراعي بأنه النسبة بين حصة الزراعة في الإنفاق الحكومي والقيمة المضافة للزراعة باعتبارها حصة من الناتج المحلي الإجمالي.

وتبين النفقات في جميع أقل البلدان نمواً (الشكل 4–5) هشاشة إزاء الصدمات، حيث أظهرت مجموعة أقل البلدان الأفريقية نمواً وهايتي أكبر تحسن، وإن كان ذلك من قاعدة أدنى من أقل البلدان الآسيوية نمواً، أثناء تنفيذ برنامج عمل إسطنبول. غير أن المؤشر بالنسبة لجميع أقل البلدان نمواً يظل منخفضاً وأقل بكثير من 1، مما يجسد التوجه الزراعي المنخفض للنفقات العامة.

(د) حجم المزارع

تشير الأبحاث الحديثة إلى أنه لا يوجد هيكل زراعي مثالي اقتصادياً، على الرغم من أن بعض أحجام المزارع قد تواجه عقبات إنتاجية حسب مستوى التنمية الاقتصادية والظروف السائدة في بلدانها (فوغلي وآخرون، 2020). وهذا يعني أن الحوافز وليس الحجم هي العقبات الرئيسية التي تحول دون تبني الزراعة. فعوامل مثل سلاسل الإمداد الحديثة تؤدي إلى تآكل متزايد لمزايا إنتاجية صغار المزارعين من خلال خلق وفورات الحجم. وقد تكون وفورات الحجم أيضاً ذات أهمية في الحصول على المعلومات والوصول إلى الخدمات لإدارة المزارع والإدارة المالية وإدارة المخاطر والتسويق.

(هـ) مدخل إلى تكنولوجيا الزراعة 0,4

تشمل تكنولوجيات الزراعة 4–0 (الشكل 4–6)، من بين أمور أخرى، البيولوجيات، وإزالة الطابع المادي، والبيانات الضخمة، وأجهزة التصوير والاستشعار، والروبوتات والأتمتة، ولها عدد لا يحصى من قابلية التطبيق والترابط التي تؤثر على سلسلة القيمة الزراعية بأكملها من الإمداد بعوامل الإنتاج إلى المستخدم النهائي. وتركز الزراعة 4,0 بشكل أفضل على أدوات إدارة المزارع، وإنترنت الأشياء واستخدام البيانات الضخمة لزيادة كفاءة الأعمال التجارية في مواجهة ارتفاع عدد السكان وتغير المناخ. ويجري نشر إنترنت الأشياء من خلال الآلات والأدوات الزراعية، مثل الطائرات بدون طيار التي توفر صوراً لظروف الحقول، والجرارات والروبوتات المرتبطة بالإنترنت، وما إلى ذلك (دو كلير وآخرون، 2018؛ فرقة التشاور بشأن التحول الزراعي، 2019؛ تالافيرا وآخرون، 2017؛ المجلس الوطني للبحوث، 1997؛ شاندران، 2019؛ تنتالاكي وآخرون، 2019). وكثيراً ما تستخدَم هذه الوسائل في إطار الزراعة الدقيقة[7] (جونز وآخرون، 2017؛ ملا وخوسلا، 2015؛ أليين، 2019؛ المفوضية الأوروبية، 2017؛ كليكس وآخرون، 2019؛ سايز – روبيو وروفيرا ماس، 2020؛ تنتالاكي وآخرون، 2019؛ ولفرت وآخرون، 2017). ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات قائمة نظراً للحاجة إلى التكيف المحلي (تنتالاكي وآخرون، 2019).

(6) انظر على سبيل المثال: Behrman et al., (2011); UN WOMEN (2019); Ali et al., (2016); Akter et al., (2017); Uzoamaka et al., (2019); Murray et al., (2016); Huyer, (2016); Oseni et al., (2015); Donald et al., (2020).

(7) تعرف الزراعة الدقيقة أيضاً باسم الفلاحة الدقيقة. ويستخدم نهج إدارة المزارع هذا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومجموعة واسعة من العناصر مثل الاسترشاد بالنظام العالمي لتحديد المواقع (GPS)، وأنظمة التحكم، وأجهزة الاستشعار، والروبوتات، والطائرات بدون طيار، والمركبات ذاتية التشغيل، والتكنولوجيا ذات المعدلات المتغيرة، وأخذ عينات التربة بالاعتماد على النظام العالمي لتحديد المواقع (GPS)، والأجهزة الآلية، والمعلومات البعدية، والبرمجيات (رولان بيرغر، 2019).

2- دراسات الحالة الزراعية

تتناول دراسات الحالة التنبؤين الرئيسيين بشأن تأثير التكنولوجيات الرقمية التي تم تحديدها. ويغطي هذا القسم ثلاث دراسات حالة. وتساعدنا دراسة الحالة في ميانمار على تقييم مدى انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأساسية التي أدت إلى استيعاب المزارعين للتكنولوجيات الرقمية بدرجة كبيرة. وتركز دراستا حالة لاحقتان على مظاهر محددة لإزالة الطابع المادي من خلال ظهور خدمات التكنولوجيا الزراعية المستندة إلى تطبيقات الهاتف المحمول والطائرات المسيرة من دون طيار.

الإطار 4-1 التكنولوجيات الرقمية والفجوة بين الجنسين في الإنتاجية الزراعية

تناولت الأدبيات مسألة الفجوة بين الجنسين في الإنتاجية الزراعية بالبحث والدراسة على نطاق واسع. وحُدد الفرق في الإنتاجية الزراعية بين الرجال والنساء في خمسة بلدان أفريقية من أقل البلدان نمواً (إثيوبيا، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، وملاوي) حيث تراوح بين 11 في المائة في إثيوبيا و28 في المائة في ملاوي. وتفسر الفروق بين الجنسين في الوصول إلى الآلات والتكنولوجيا ما بين 8 و18 في المائة من الفجوة، حيث يرجع ذلك أساساً إلى انخفاض الإيرادات النقدية والحصول على التمويل (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2019). وباستخدام البيانات الوطنية المستمدة من الدراسة الاستقصائية الوطنية لأوغندا للفترة 2009–2010 والفترة 2010–2011، يُقدر علي وآخرون (2016) أن فجوة إنتاجية الزراعة الأنثوية تتراوح بين 20 و30 في المائة، ويعزى ذلك أساساً إلى زيادة أعباء رعاية الأطفال. وتسهم الفوارق بين الجنسين في الحصول على المدخلات مثل توفير اليد العاملة، والأراضي، ومبيدات الآفات والمعدات، والائتمان، والمعلومات، والمهارات، والخدمات الإرشادية في قلة الإنتاجية الزراعية لدى النساء (هوير، 2016؛ أوسيني وآخرون، 2015؛ أوبيسسان، 2014).

ولا يمكن للتكنولوجيات الرقمية أن تحل جميع القيود التي تواجهها النساء المزارعات، لا سيما القيود التي لا تتأثر بالمعايير المجتمعية، وبمركزهن المجتمعي، والقيود الخاصة باكتساب القدرات التكنولوجية. غير أنه من شأن التكنولوجيات الرقمية أن تزيد من الإنتاجية الزراعية للإناث عن طريق تحسين الأداء التشغيلي وخفض التكاليف من خلال توفير إمكانية الحصول على الخدمات الرقمية (مثل الخدمات المالية) والمعلومات عن الأسواق وتعزيز معارفهن الزراعية. وتؤكد الدراسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في الزراعة المراعية للمناخ وجود أثر إيجابي لزيادة فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في زيادة الغلة (ميتال، 2016؛ هوير، 2016). ويجادل موراي وآخرون (2016) بأن عدم إدراج المساواة بين الجنسين في التكيف مع تغير المناخ من شأنه أن يزيد من أوجه عدم المساواة بين الجنسين على الصعيد العالمي بشكل عام. وتشير تقديرات الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول إلى أن سد الفجوة الرقمية بين الجنسين قد يحقق نمواً إضافياً قدره 700 بليون دولار في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك في المقام الأول من خلال الفوائد المتأتية من توفير المعلومات والدعم اللازمين في مجالي العمل والتعليم (الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول، 2020أ).

وغالباً ما يُتوقع أن تستفيد النساء من الحلول الرقمية أكثر مما يستفيده الرجال، ولا سيما في الثقافات التي يكنَّ فيها أكثر لزوماً لبيوتهن، بسبب المعايير الاجتماعية السائدة، حيث تقل بكثير إمكانية وصولهن إلى جمعيات المزارعين وإلى المعلومات والمعارف التي يتيحها الأقران (المركز التقني للتعاون الزراعي والريفي، 2019). ثم إن الأمثلة على المبادرات الخاصة التي تستهدف النساء المزارعات في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الأخرى أمثلة نادرة، كما أن المعلومات المصنفة حسب نوع الجنس بشأن الحلول الرقمية الزراعية محدودة. بيد أنه مع توفر معظم الحلول الرقمية الزراعية من خلال تطبيقات الهاتف المحمول وكون الحلول الأكثر تعزيزاً للإنتاجية تتطلب غالباً هاتفاً ذكياً (دراسة الحالة 3)؛ وقبل أن تتمكن النساء من استخدام الهاتف المحمول أو الهاتف الذكي، يجب أن يمتلكن واحداً، وأن يكن قادرات على استخدامه، وملمات بالقراءة، وأن تكون لديهن فرصة الوصول إلى الإنترنت، والحصول على الكهرباء لإعادة شحنه في المقام الأول. وعلى الرغم من التحسينات التي طرأت على تغطية شبكات الإنترنت في معظم أقل البلدان نمواً، لا تزال هناك حواجز أمام خدمات الإنترنت عبر الهاتف المحمول بالنسبة للنساء. وباستثناء التباين الناجم عن الخصائص المجتمعية، تشير الأدبيات إلى أن النساء يتأثرن بشكل غير متناسب بالحواجز التي تحد من نشر تكنولوجيا الهاتف المحمول للاستخدام في مجالات الإنتاج، مثل انخفاض مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة، وانخفاض ملكية الهواتف المحمولة، والانقسامات الحضرية والريفية في إمكانية الوصول؛ والعوامل التي كثيراً ما تتفاقم بسبب عدم القدرة على تحمل تكاليف التكنولوجيا (الهواتف المحمولة) وبيانات الهاتف المحمول (دراسة الحالة 3)، وانخفاض المهارات الرقمية، ووجود دواعي قلق فيما يخص السلامة والأمن. وفي بعض السياقات، قد تحتاج النساء إلى الحصول على موافقة أسرهن لامتلاك هاتف محمول، وفي الأسر الفقيرة، قد يشترك عدة أفراد في الأسرة في استخدام هاتف محمول واحد.

وفي البلدان النامية، تقل فرص وصول المرأة عموماً إلى الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما يحول دون استفادتها من الرقمنة على قدم المساواة. فالعديد من الحلول الرقمية تصل إلى النساء بقدر أقل من الرجال. واستناداً إلى دراسات حالة قطرية أجراها المركز التقني للتعاون الزراعي والريفي، لم تسجَّل سوى 17 في المائة و10 في المائة من النساء في صفوف المستخدمين

المسجلين لحلول إزالة الطابع المادي لأغراض الزراعة في إثيوبيا والسنغال، على التوالي. وعلى الرغم من التحسينات التي تحققت من مستوى 27 في المائة المتدني المسجل في عام 2017، فإن 54 في المائة فقط من النساء في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل كنَّ مرتبطات بشبكة الإنترنت في عام 2019. والفجوة أكبر في جنوب آسيا، حيث تقل احتمالية استخدام الإناث للإنترنت المتنقل بنسبة 51 في المائة، تليها أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة 37 في المائة (الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول، 2020أ). ويوجد تباين كبير بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. فعلى سبيل المثال، تعد الفجوة بين الجنسين في المناطق الريفية بأوغندا أعلى بأربعة أضعاف مما هي عليه في المناطق الحضرية، وفي السنغال، تقل فرص استخدام النساء للإنترنت المتنقل بنسبة 32 في المائة في المناطق الريفية، مقابل 11 في المائة فقط في المناطق الحضرية. وتوجد أيضاً فروق في تواتر استخدام شبكة الإنترنت المتنقل وفي الوصول إلى الخدمات المتطورة (الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول، 2020أ؛ هوير، 2016).

وتذكر رواندا بشكل صارخ لماذا ينبغي التمييز عند الحديث عن مفاهيم الوصول إلى الإنترنت، حيث وصلت تغطية الجيل الرابع LTE إلى 90 في المائة من السكان ولكن استخدام الإنترنت لا يزال عند 8 في المائة (AfterAccess, 2018). وتختلف أسباب التأخر في الاستخدام من بلد إلى آخر، ولكن غالبية النساء اللاتي استطلعت آراؤهن في دراسة استقصائية أجرتها مؤسسة AfterAccess ذكرن "لا يوجد جهاز للوصول" (10 إلى 77 في المائة من المجيبات) و"لا أعرف ما هي شبكة الإنترنت" (0 إلى 45 في المائة)، بدلاً من "عدم وجود تغطية للهاتف المحمول" (0 إلى 4,2 في المائة). وتتجاوز الفجوة الجنسانية نطاق تغطية الاتصالات السلكية واللاسلكية وتطوير التطبيقات الزراعية الرقمية. وعلاوة على ذلك، يجري العمل على العديد من الحلول الزراعية التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أقل البلدان نمواً، ولكن إمكاناتها الكاملة لسد الفجوة الجنسانية لم تتحقق بعد لأن المؤسسات التجارية الرقمية كثيراً ما تنظر إلى المزارعين الذكور على أنها "الفاكهة الدانية" (المركز التقني للتعاون الزراعي والريفي، 2019). ووجدت دراسة حديثة في ملاوي أنه لا توجد فجوة جنسانية في التعلم ولكنها أشارت إلى وجود فجوة مجنسَنة في تصور المعلومات المنقولة (بن ييشاي وآخرون، 2020). وتؤكد الدراسات أيضاً أن التكنولوجيا نفسها ليست كافية، إذ "يجب أن تُفهم في سياق المعرفة المحلية والثقافة والعلاقات الجنسانية والقدرات والنظم الإيكولوجية" (هوير، 2016:122) مع التأكيد على الحاجة إلى تدابير مختلفة للتصدي إلى المشاكل الجنسانية القائمة في مجال إزالة الطابع المادي. وسيتطلب ذلك، كخطوة أولى، تعزيز توافر البيانات والمعلومات المصنفة حسب نوع الجنس بشأن محو الأمية، والوصول إلى الحلول الزراعية الرقمية واستخدامها من قبل المزارعين، وذلك من أجل نشر دعم مصمم خصيصاً لإتاحة إمكانيات أكبر للاستفادة من التكنولوجيات الرقمية لأغراض التنمية الزراعية. وبالإضافة إلى ذلك، يتطلب التمكين التكنولوجي أن يكون مدعوماً بالتمكين الاجتماعي (سينغ وآخرون، 2019).

الشكل 4-5

مؤشر التوجه الزراعي للإنفاق الحكومي في الزراعة

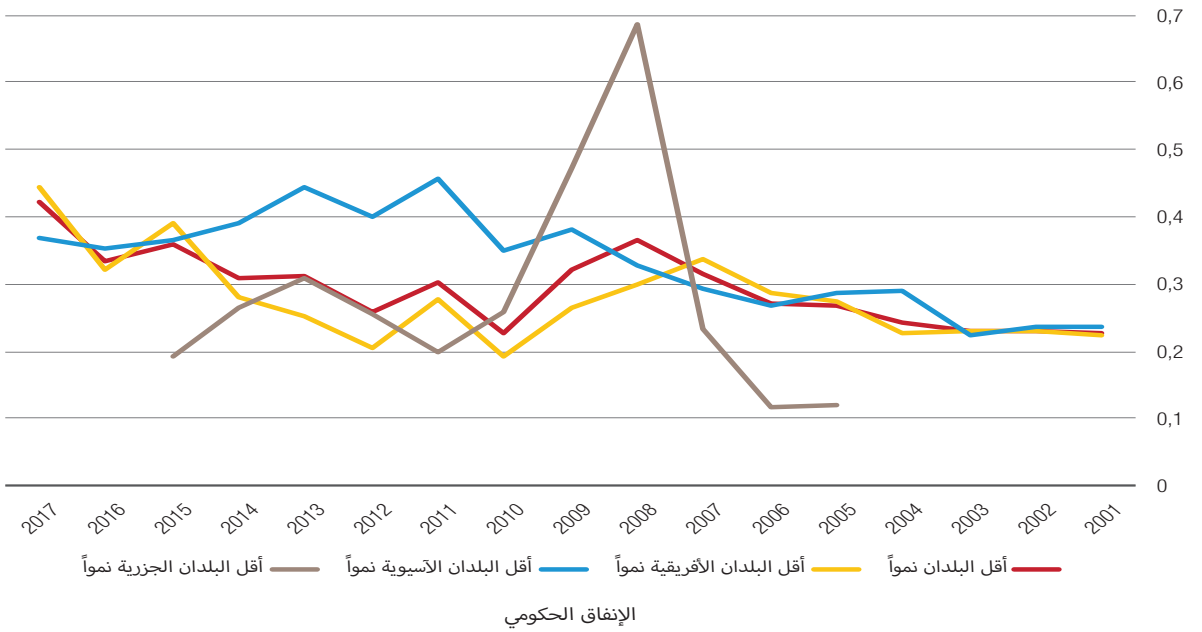

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، استناداً إلى بيانات مقدمة من الفاو، قاعدة بيانات فاو، على الرابط التالي: http://www.fao.org/faostat/en/#data/IG [اطُلع عليها في أبريل/نيسان 2020].

الشكل 4–6

خريطة تكنولوجيات الزراعة 0,4

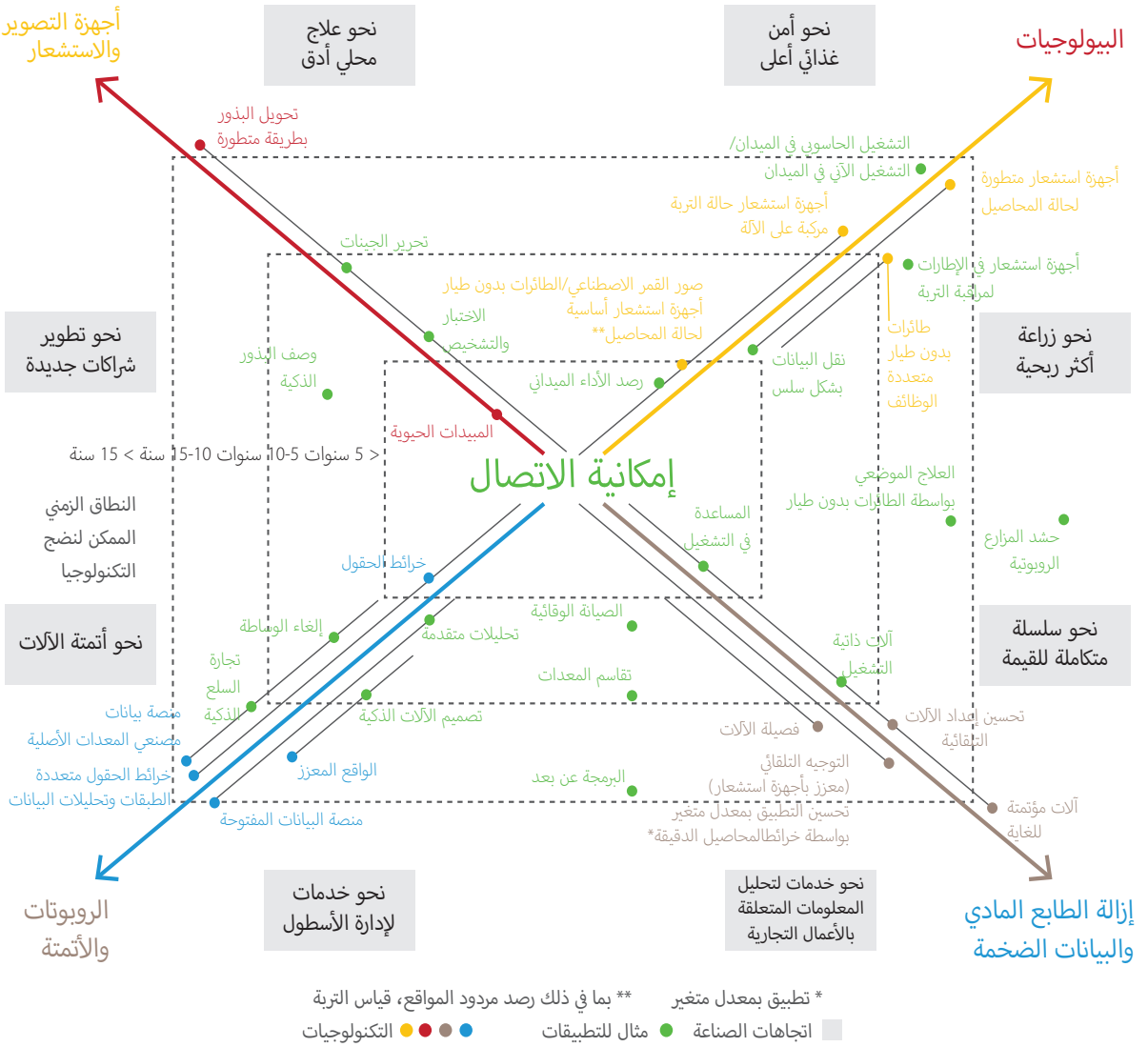

المصدر: رولاند بيرغر (2019).

(أ) دراسة الحالة 1: توسيع نطاق الوصول إلى الاتصالات السلكية واللاسلكية المتنقلة لتعزيز التنمية الزراعية في ميانمار

تحولت ميانمار من أدنى مستوى للاتصال بالهاتف المحمول إلى واحدة من أسرع أسواق الهاتف المحمول نمواً في العالم. إذ حددت الحكومة في إطار الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي للفترة 2012–2015 هدفاً يتمثل في الوصول إلى 80 في المائة من التغطية بالهاتف المحمول بحلول عام 2015، بغية توسيع نطاق الوصول إلى المناطق الريفية، وخفض تكاليف المعاملات، ووضع الأسس للحكومة الإلكترونية (أرناودو، 2019)[8]. وبحلول عام 2016، بلغت نسبة انتشار الهواتف الذكية 83 في المائة في المناطق الحضرية و75 في المائة في المناطق الريفية[9]، وتشمل النسبة 32 مليون مزارع.

(8) من أقل النقاط التي يمكن الوصول إليها تقريباً على وجه الأرض بعد كوريا الشمالية، وتيمور – ليشتي وإريتريا (أرناودو، 2019).

(9) https://www.statista.com/statistics/1063852/myanmar-smartphone-penetration-by-region/ تم الاطلاع عليه في 6 تموز/يوليه 2020. ووفقاً للجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول في المرجع 2020ب، بلغ عدد المرتبطين بالنطاق العريض المتنقل إلى 44 مليون أو 75 في المائة من إجمالي الاتصالات المتنقلة في عام 2018.

الشكل 4-7

حالات استخدام الزراعة الرقمية في ميانمار

أمثلة عن الأدوات الرقمية	المشتريات الرقمية	الزراعة الذكية	الخدمات الإعلامية	خدمات الطقس والمناخ	التمويل الرقمي	التجارة الإلكترونية
فارمتريك	◆	◆	◆	◆	◆	◆
غولدن بادي	◆	◆	◆	◆	◆	◆
غرينواي	◆	◆	◆	◆	◆	◆
هتويت تو	◆	◆	◆	◆	◆	◆
موقع بيو	◆	◆	◆	◆	◆	◆
تون يات	◆	◆	◆	◆	◆	◆

المصدر: الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول (2020ب).

ومع ذلك، بلغت نسبة انتشار الإنترنت 41 في المائة[10] في كانون الثاني/يناير 2020، على الرغم من سوق النطاق العريض المتنقل المدفوع بسرعات ما فتئت تتزايد مع طرح شبكات الجيل الرابع ثم الجيل الخامس في نهاية المطاف (بودكوم، 2020).

الزراعة هي المجال المنطقي الذي تركز عليه الخدمات ذات القيمة المضافة المتنقلة للقطاع الخاص، بما في ذلك مقدمو خدمات الاتصالات المتنقلة حيث يوفر هذا القطاع مصدر رزق لحوالي 70 في المائة من سكان ميانمار، ويهيمن عليه صغار المزارعين. والنمو في هذا القطاع معرض لتغير المناخ والظواهر الجوية الشديدة. وتبلغ نسبة موظفي الإرشاد إلى الأسر المزارعة حوالي 1 إلى 585، حيث يغطي عامل الإرشاد مساحة 081 5 فداناً من الأراضي الزراعية. والإنتاجية منخفضة لأسباب منها عدم كفاية الإمداد بالخدمات العامة في مجال البحث والإرشاد؛ وضعف مرافق وخدمات سلاسل القيمة؛ وانخفاض المعروض من البذور المعتمدة والمحسنة؛ وانخفاض جودة وسائل الإنتاج (الأسمدة والمواد الكيميائية)؛ وضعف معرفة المزارعين بشأن الاستخدام السليم للأسمدة[11]. وفي حين تشجع حكومة ميانمار الزراعة العضوية بقوة، يفضل المزارعون الأسمدة الكيميائية للحصول على غلة أسرع وأكبر.

ومن منظور وصول المستهلكين إلى خدمات الإنترنت، يعتبر البلد قادراً على الوصول إلى الإنترنت ثابت. ويتخلف انتشار النطاق العريض الثابت بسبب العدد المحدود من الخطوط الثابتة وهيمنة منصة الهاتف المحمول. ويعني عدم رغبة المشغلين في الاستثمار في البنية التحتية الثابتة للنطاق العريض (بادكوم، 2020) أن أساس تحليل البيانات لا يزال منخفضاً، على الرغم من الإقبال الأسي الواضح على اتصالات الهاتف المحمول. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الطلب على الكهرباء يفوق العرض. وهناك تفاوت واضح بين التغطية بالهاتف الذكي وبالتمويل الرقمي (روست وكونينينديك، 2018).

وتعد شركة أغريتيك سلوشنز في طليعة الاقتصاد الرقمي الناشئ في ميانمار. وغالباً ما تكون حلول الزراعة الرقمية تطبيقات للهواتف الذكية يجري تسويقها مباشرة للمزارعين. وتركز في معظمها على الوصول إلى الخدمات، وعلى وجه التحديد الخدمات الاستشارية، وبيانات أسعار المحاصيل، ومعلومات الطقس – وهي حلول قليلة التعقيد نسبياً. وتمكن شركة ناشئة المستخدمين من استئجار الآلات الزراعية، بيد أن البنية التحتية لا تزال تشكل تحدياً. فعلى سبيل المثال، يبين الشكل 4-7 حالات الاستخدام الأكثر شيوعاً في البلد للخدمات ذات القيمة المضافة الرقمية في الزراعة.

وفيما يتعلق بنوع الجنس، تشير البيانات إلى أن احتمال إبلاغ النساء في ميانمار عن استخدام الهاتف المحمول أو الإنترنت أقل بعشر نقاط مئوية من نسبة إبلاغ الرجال (هتون وبوك، 2017؛ البنك الدولي، 2020). وتشير أدلة طريفة إلى أن المزارعين يقصرون استخدام الهاتف المحمول على المكالمات الصوتية، والوصول إلى شبكات التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت، وإرسال الرسائل. كما يعيد المزارعون استخدام منصات

(10) https://datareportal.com/reports/digital-2020-myanmar تم الاطلاع إليه في 6 تموز/يوليه 2020.

(11) كثيراً ما يكون المزارعون مُفَرّطين في استخدام الأسمدة أو مُفْرطين فيه.

الشكل 4–8

التطبيقات الرئيسية للاتصال من الآلة إلى الآلة

(النسبة المئوية للحصة بعدد عمليات النشر)

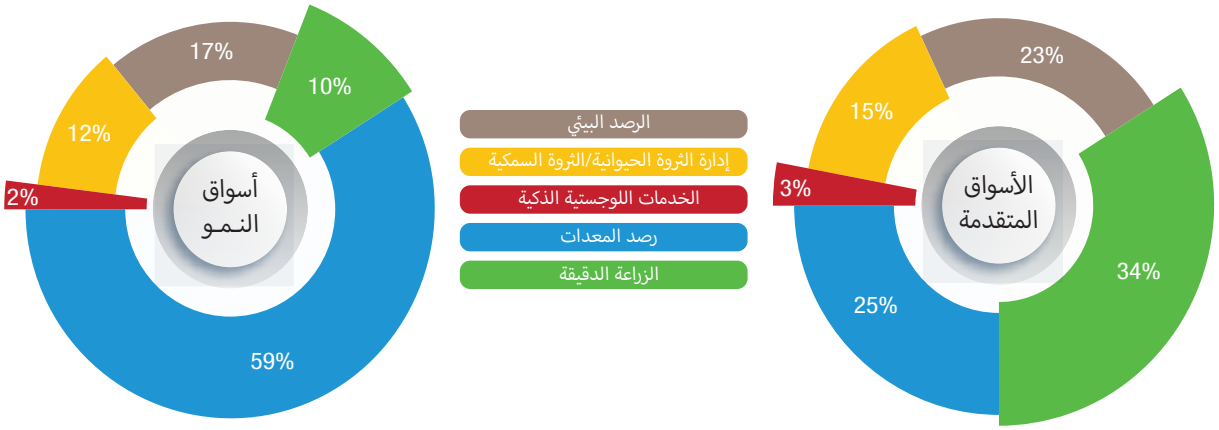

المصدر: برايس ووترهاوس كوبرز (2017).

التواصل الاجتماعي الحالية لكي تظل عاملة بدلاً من الانجذاب إلى التطبيقات[12].

(ب) دراسة الحالة 2: تجربة أقل البلدان نمواً في استخدام الطائرات المسيرة من دون طيار في الزراعة

الزراعة قطاع رائد لاستخدام المركبات الجوية من دون طيار أو الطائرات المسيرة من دون طيار. ووفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة (2018ج)، تعد الأعمال الزراعية القطاع البارز لاستخدام الطائرات المسيرة من دون طيار، وذلك بفضل الابتكار في مجالات التصغير والبطاريات والتصوير والاتصالات عن بعد. ولا تزال الأدبيات محدودة فيما يخص استخدام الطائرات المسيرة من دون طيار لدراسة المحاصيل في نظم صغار أصحاب الحيازات الصغيرة (تشو وآخرون، 2020)، وتركز في معظمها على إمكانات التكنولوجيا أو إنجازات المشاريع التي يقوم بها المانحون. ولا تزال المخاوف قائمة من أن هذه التكنولوجيا ستظل بعيدة المنال بالنسبة لغالبية المزارعين لبعض الوقت في المستقبل (شاندران، 2019؛ المفوضية الأوروبية، 2018أ). وبالمقارنة مع غيرها من التكنولوجيات الرقمية للزراعة الدقيقة، تعد الطائرات المسيرة من دون طيار أداة أحدث عهداً وأقل نضجاً. وبيانات الطائرات المسيرة من دون طيار شديدة الارتباط بالسياق؛ ولا يمكن أن تنافسها السواتل التي تدور حول مدار أبعد بكثير (يوناه وآخرون، 2018). وعلى الصعيد العالمي، تتباين الدوافع وحالات الاستخدام تبايناً كبيراً.

وفي مجال الزراعة، لا تشكل الطائرات المسيرة من دون طيار تكنولوجيا قائمة بذاتها. ولإنشاء معلومات زراعية قابلة للتنفيذ على مستوى القرار، تكون البيانات المستمدة من الطائرات المسيرة من دون طيار مفيدة للغاية عندما تُستكمل ببيانات من تكنولوجيا رقمية أخرى تعتمد على مجموعة متنوعة من المعلومات الزراعية الرقمية الخاصة بالموقع – مما يجعل التكلفة الإجمالية للتكنولوجيا (بما في ذلك الصيانة) عاملاً حاسماً في قرارات التبني لدى المزارعين ويستلزم استثمارات عامة في المعلومات الزراعية الرقمية (مثل سجلات الأراضي والتربة).

ومن بين البلدان النامية الأكثر تقدماً حيث يوجد بالفعل مخزون أكبر من الآلات والمعدات الزراعية، يفوق اعتماد الاتصال من الآلة إلى الآلة[13] وتيرة الزراعة الدقيقة (الشكل 4–8).

(12) بصرف النظر عن المراجع الواردة في النص، تستند هذه الدراسة أيضاً إلى المراجع التالية: أرناودو، (2019)؛ آي، (2018)؛ بودكوم، (2020)؛ ديفانيسان، (2020)؛ هتون وبوك، (2017)؛ الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول جي إس إم إيه،(2020ب)؛ روست وكونينيديك، (2018)؛ سبارلينغ، (2018)؛ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (2015)؛ البنك الدولي، (2020).

(13) الاتصال من آلة إلى آلة، أو M2M، هو "تواصل" جهازين أو تبادل البيانات، من دون تدخل أو تفاعل من الإنسان. ويشمل ذلك الاتصال التسلسلي أو الاتصالات اللاسلكية في إنترنت العمليات الصناعية.

وقد تكون القاعدة التقنية لأنظمة الطائرات المسيرة من دون طيار التي تعمل محلياً بالكامل كافية في بعض أقل البلدان نمواً، فعلى سبيل المثال يوجد في توغو[14] مصنع للطائرات المسيرة من دون طيار ومدرسة لتشغيلها[15]، وتقوم جامعة ملاوي للعلوم والتكنولوجيا بتنفيذ برنامج للتدريب على الطائرات المسيرة من دون طيار. ومع ذلك، لا يزال هناك عدد محدود من الشركات المحلية النشطة في خدمات الطائرات المسيرة من دون طيار (كنوبلاوخ وآخرون، 2019).

ولكي تكون البيانات أداة مُثلى لاتخاذ القرارات، تتطلب البيانات المستقاة من الطائرات المسيّرة من دون طيار إسهاماً وتعاوناً من العديد من التخصصات التقنية، تشمل المهندسين الزراعيين والمزارعين وخبراء نظم المعلومات الجغرافية والمساحين وخبراء الطيران والمهندسين (بمن فيهم مهندسو البرمجيات) (الفاو، 2018ج). وغالباً ما يُطلب إلى المتخصصين ذوي القدرات الرقمية تصميم وتفسير التحليلات التنبؤية ونماذج التأثير المستخدمة لاستخراج معلومات قابلة للتنفيذ (دي خيسوس، 2019).

ولا يزال من الثابت عدم اليقين بشأن استطاعة المزارع ترجمة المعلومات بفعالية إلى أفعال تضمن زيادة الربحية[16]. ولعل الاستثمار الرأسمالي الكبير والخبرة التقنية التي يتعين اكتسابها واستخدامها بشكل صحيح من الأمور التي تجعل من الصعب على العديد من المزارع الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تحصل على الطائرات المسيرة من دون طيار لتبرير التكلفة وتقلل من احتمال الاستفادة من وفورات الحجم، حتى في سياقات البلدان المتقدمة (المفوضية الأوروبية، 2018أ).

لا تزال البنية التحتية غير الكافية (الاتصال بالإنترنت لغرض الإنتاج الآني ومنصات البيانات التي تيسر تحليلات البرمجيات المتكاملة)، والافتقار إلى القدرة التنظيمية، وتأخر وضع المعايير على الصعيد العالمي، من العقبات الرئيسية في أقل البلدان نمواً. وتوجد لوائح تنظيمية لاستخدام الطائرات المسيرة من دون طيار، وإن كانت غير كافية، في بنغلاديش، وبنن، وبوركينا فاسو،

(14) https://cio-mag.com/agriculture-de-precision-undeploiement-de-drones-a-partir-du-togo-annonce. تم الاطلاع عليه في 13 تموز/يوليه 2020.

(15) http://www.commodafrica.com/10-09-2019-le-togoabritera-le-futur-centre-de-formation-des-pilotes-dedrones- agricoles-dafrique-de تم الاطلاع عليه في 10 تموز/يوليه 2020.

(16) http://m.theindependentbd.com/printversion/details/160688 تم الاطلاع عليه في 10 تموز/يوليه 2020.

الزراعة المتنقلة تهيمن على حلول الزراعة الرقمية في أقل البلدان نمواً

وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ورواندا، وزامبيا، والسنغال، وفانواتو، ومدغشقر، وملاوي، والنيجر. وترد إشارات ثانوية في أنظمة الطيران في أوغندا، وتشاد، وتوغو، ومالي، وموريتانيا. وتشير الأدبيات في الوقت الراهن إلى ضرورة تحقيق توازن بين السلامة العامة والتجارة الموثوقة مع وجود مقايضات قائمة بين الإفراط في التنظيم وتعزيز المشاريع الخاصة.

ومن التحديات المرتبطة بتطبيق الطائرات الزراعية المسيّرة من دون طيار والتي جرى الوقوف عليها في السياقات الخاصة بأقل البلدان نمواً ما يلي:

- عدم كفاية إمكانية الحصول على الكهرباء (لشحن البطاريات) وقطع الغيار؛
- إنتاج الخرائط والنماذج ثلاثية الأبعاد وغيرها من مخرجات البيانات المفيدة يتطلب قوة حاسوبية كبيرة؛ ثم إن عدم وجود برمجيات متخصصة وقوة حاسوبية كافية، أو إنترنت وبيانات متنقلة تسمح بالربط السريع للوصول إلى خدمات الحوسبة السحابية أمر يعوق إنتاج رؤى قابلة للتنفيذ في الوقت المناسب؛
- تقديم رؤى قابلة للتنفيذ بطريقة يمكن فهمها بسهولة من قبل المزارعين؛
- الاستزراع البيني المكثف أو التنوع الشديد في أنواع المحاصيل غالباً ما يحد من قدرات الطائرات المسيرة من دون طيار؛ فمن الأسهل تقييم نظم الزراعة الأحادية؛
- تتطلب العمليات والصيانة المستدامة في داخل البلدان بناء قـدرات محلية وإقامة شراكات مع الجامعات المحلية ومدارس التكنولوجيا؛
- امتلاك أدوات معرفية وتحليلية إضافية لن يحقق فوائد تلقائياً لوجود اعتبارات خاصة بالسياق المحلي والخصوصيات المحلية؛ ونشر الطائرات المسيرة من دون طيار أمر "محلي – معرفي دقيق"، يتطلب قدرات تكنولوجية محلية[17].

(17) بصرف النظر عن المراجع الواردة في النص، تستند هذه الدراسة أيضاً إلى المراجع التالية: شاندران (2019)؛ تشو وآخرون، 2020؛ دي خيسوس، (2019)؛ المفوضية الأوروبية (2018أ)؛ منظمة الأغذية والزراعة (2018ج)؛ كنوبلاوخ وآخرون، (2019)؛ برايس ووتر هاوس كوبرز، (2017)؛ يوناه وآخرون، (2018).

(ج) دراسة الحالة 3: ظهور أصحاب المشاريع في مجال التكنولوجيا الزراعية في أقل البلدان نمواً

تشير الجمعية الدولية لشركات الهاتف المحمول في مرجعها GSMA (2016) إلى أن الهواتف المحمولة توفر فرصة فريدة للخدمات الزراعية ذات القيمة المضافة. وقد وُصفت الإمكانات السوقية بأن لا حدود لها تقريباً (مانهاس، 2019). ووفقاً للجمعية الدولية، فإن أكبر الأسـواق المحتملة لأقل البلدان نمواً بالنسبة إلى الخدمات الزراعية ذات القيمة المضافة في عام 2020 هي إثيوبيا وأنغولا وبنغلاديش وجمهورية تنزانيا المتحدة[18]. وقدرت الاستثمارات العالمية بنحو ملياري يورو في عام 2017 (تسان وآخرون، 2019). ولا يزال الاستثمار في الشركات الناشئة في أفريقيا صغيراً حيث لم يمثل سوى 3–6 في المائة من جميع استثمارات الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا في عام 2018 (تسان وآخرون، 2019).

وتشير الزراعة المتنقلة إلى الخدمات الزراعية ونشر التكنولوجيا والاتصالات باستخدام الأجهزة المحمولة، مثل الهواتف المحمولة، وأجهزة الحاسوب المحمولة وغيرها من الأجهزة اللاسلكية التي يمكن استخدامها. وتختلف تعقيدات الزراعة المتنقلة من مستوى منخفض إلى مرتفع. ويمكن العثور على أمثلة معقدة منخفضة ومتوسطة وعالية في أقل البلدان نمواً. ومع ذلك، هناك مؤشرات في أفريقيا جنوب الصحراء على أن استعداد منظمي المشاريع والمستخدمين والحكومات للحلول المتطورة لا يمكن أن يتناسب مع حجم الابتكار العالمي، مما يشير إلى نقص في القدرات الإداريـة والتجارية. وعلاوة على ذلك، هناك حالياً روابط عمالة محدودة نسبياً للزراعة المتنقلة، على الرغم من أن التمويل الزراعي مجال قد يكون قيماً بالنسبة للشركات الناشئة (شاندران، 2019؛ جي إس إم إيه، 2016؛ تسان وآخرون، 2019). ومع ذلك، تتطلب الزراعة المتنقلة مجموعة فريدة من القدرات التي يفتقر إليها في العادة منظمو المشاريع ذوو التوجهات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات/التكنولوجيا (جي إس إم إيه، 2020)، وتفتقر إلى الموارد اللازمة لتوظيف المواهب والاحتفاظ بها. وعلى عكس الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا، يمكن لمشغلي الهواتف المحمولة أن يتوسّطوا، لكنهم لا يتقنون الإرشاد الزراعي وتقديم الخدمات الاستشارية. وتبرز كمعيار نماذج شراكة تستند إلى قدرات تسويقية دينامية بين مشغلي شبكات الهاتف المحمول، والمنظمات والمؤسسات الزراعية العامة. وتقتضي الحواجز العامة والخاصة المرتبطة بنماذج الأعمال التجارية (الجدول 4–1) قدرات تكنولوجية للتغلب على هذه الحواجز. ومن الميزات والقضايا الشائعة ما يلي:

- تأتي حلول الزراعة الرقمية على صعيد أقل البلدان نمواً أساساً في شكل تطبيقات (mAgriculture) يتم تسويقها مباشرة للمزارعين.
- الحالة السائدة لاستخدام تطبيق Agri Vas هي الخدمات الاستشارية وخدمات المعلومات.
- يواجه تطبيق Agritech صعوبات في توسيع نطاق المشاريع، ولديه أعداد منخفضة من المستخدمين المتكررين، ومعظم نماذج الأعمال التجارية لم تثبت نجاعتها؛ ويقدر أن عدد المستخدمين النشطين للغاية من جنوب الصحراء الكبرى يتراوح بين 15 و30 في المائة.
- يشكل ارتفاع تكلفة خدمات البيانات المتنقلة عائقاً كبيراً أمام استخدامها على نطاق أوسع في أقل البلدان نمواً (الشكل 4–9).
- يحجم المزارعون عن اعتماد التطبيقات لأسباب متنوعة، مثل تفضيل المشورة من الأقران أو النظر في تنويع غلة محاصيل تخضع للعديد من العوامل المجهولة التي تعد كلفتها باهظة لا يُتحكم فيها بشكل متزامن.
- قد يجذب تطبيق Agri Vas أكثر المزارعين العاملين في الزراعة ذات القيمة العالية.
- تعتمد التكنولوجيا الزراعية اعتماداً كبيراً على تمويل المانحين، ويصعب عليها تأمين تمويل إضافي للاستثمار الخاص، وخاصة في أفريقيا؛ ولا يوجد استثمار في الهياكل الأساسية التكميلية (مثل سجلات المزارعين، وبيانات الهندسة الزراعية الرقمية، ورسم خرائط التربة، ومراقبة الآفات والأمـراض، والهياكل الأساسية لبيانات الطقس، وما إلى ذلك).
- انخراط المزارعات منخفض في أفريقيا، ومعالجة قضايا الإنصاف تتجاوز نطاق القدرات التكنولوجية لمنظمي المشاريع المعتمدين على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات/التكنولوجيا[19].

(18) إمكانيات مشكَّلة على أساس حجم السكان الريفيين والزراعيين، وأكبر نمو للعمال الزراعيين المستعملين لهاتف محمول بين عامي 2014 و2020.

(19) بصرف النظر عن المراجع الواردة في النص، تستند هذه الدراسة أيضاً إلى المراجع التالية: شاندران (2019)؛ بارانويك، (2018)؛ Bloomberg.com, (2020)؛ زراعة آسيا، (2019)؛ جي إس إم إيـه،(2020ب، 2016)؛ الاتحاد الدولي للاتصالات،(2020)؛ مانهاس، (2019)؛ ميريوت، (2016)؛ ثو، (2020)؛ المركز التقني للتعاون الزراعي والريفي (2019ب).

الجدول 4–1

ميزات وعقبات نماذج الأعمال التجارية

نموذج الأعمال	الميزة الرئيسية	العقبات الخاصة	العقبات العامة
إيرادات مباشرة - من المنشأة إلى المستهلك	صغار المزارعين يدفعون رسوماً لاستخدام الخدمة	فقراء المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في الأرياف لديهم دخل منخفض يمكنهم التصرف فيه، وبالتالي، لديهم قدرة ورغبة ضعيفتان جداً للدفع	*ضعف التغطية الشبكية في المناطق الريفية حيث يعيش معظم صغار المزارعين*
		ارتفاع تكلفة التسويق لدفع الإقبال الأولي وتكاليف الصيانة للحفاظ على اهتمام المستخدم	*تكلفة ملكية الأجهزة المحمولة لا تزال باهظة بالنسبة للعديد من المزارع الريفية الفقيرة*
		سلعنة المعلومات مع اكتشاف المزارعين لمصادر معلومات أرخص	
		ميل شديد لدى المزارعين إلى تبادل المعلومات فيما بينهم، مما يخلق العديد من المستخدمين غير المباشرين	*ارتفاع تكلفة الحصول على المحتوى والحفاظ عليه، لا سيما في الأسواق ذات النظم الإيكولوجية الزراعية المتخلفة*
إيرادات مباشرة - من منشأة إلى أخرى	المنشآت الزراعية تدفع للمزارعين رسوم الحصول على الخدمة	محدودية نطاق الحجم في الأسواق التي تتسم بضعف النظم الإيكولوجية للزراعة	
		قد تكون لدى بعض مشغلي شبكات الهاتف المحمول مهارات وخبرات محدودة في إدارة علاقات المؤسسات التجارية	*إبرام اتفاقات مع شركاء مهمين، مثل مقدمي المحتوى*
		لا مركزية الأسواق إذا كانت الأعمال التجارية الزراعية تطور نُظماً داخلية في محاولة للوصول إلى المزارعين مباشرة	*عقبات على مستوى اللغة ومحو الأمية، لا سيما في البلدان المتعددة اللغات*
إيرادات مباشرة - علاقة هجينة	تولد الخدمات الزراعية ذات القيمة المضافة إيرادات من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة ومن العملاء في المؤسسات التجارية	قد يكون خلق قيمة لكلتا الفئتين من العملاء مُكلفاً، وخاصة إعداد المحتوى وتسليمه	*تزايد مشاركة المرأة في الأنشطة الزراعية والفجوة العامة بين الجنسين في المناطق الريفية*
مزايا غير مباشرة	يقدم مشغل شبكة الهاتف المحمول الدعم للخدمة على أساس توقع ازدياد إقبال المشتركين، ومتوسط الإيرادات من كل مستخدم راض عن استخدام الشبكة وولاء العملاء	صعوبة في تحديد الفوائد غير المباشرة لمشغل شبكة الهاتف المحمول يمكن أن تلغي بيان الجدوى لتقديم الدعم المستمر	*عقبات تكنولوجية، لا سيما في أوساط المزارعين الأكبر سناً والنساء في المناطق الريفية، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف التعليم*
نموذج مدعوم	تمول الجهات المانحة/المنظمات غير الحكومية الخدمة، بشكل رئيسي للأغراض الإنمائية أو تمول الشركات الخاصة الخدمة في إطار جهود المسؤولية الاجتماعية للشركات	يعتمد استمرار الدعم على الأهداف الرئيسية للمانحين الرئيسيين	*تشكيل شراكات استراتيجية بين مشغلي شبكات الهاتف المحمول ومقدمي الخدمات الزراعية Agri VAS من أطراف ثالثة لضمان خلق قيمة كافية لكلا الطرفين*
		يمكن أن يؤدي تغيير في استراتيجية التمويل لدى المانح الرئيسي إلى تقليص العمليات أو الإغلاق الشامل	

المصدر: *الجمعية الدولية لمشغلي شبكات الهاتف المحمول* جي إس إم إيه (2016).

جيم- التصنيع والخدمات

1- سياق الابتكار

على الصعيد العالمي، يعد قطاع التصنيع، وهو أكبر قطاع تجاري متداول، قطاعاً قيّماً نظراً لقدرة استيعابه للعمالة، ولعلو أجور وظائفه، ولأنه ذو أعلى تأثير مضاعف للوظائف على قطاعات الاقتصاد الأخرى. كما أنه غالباً ما يكون محركاً للابتكار. وتؤكد النظرية الاقتصادية على الدور الرئيسي الذي يؤديه قطاع التصنيع القوي في الحفاظ على النمو الاقتصادي على المدى الطويل. ويعتبر التصنيع أساسياً لتحقيق هدف التنمية المستدامة 9. وترمي الغاية 9–2 من الهدف ذاته إلى زيادة مستوى التصنيع

في البلدان النامية زيادة كبيرة. ويتمثل طموح أقل البلدان نمواً في مضاعفة حصتها من التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي.

ونظراً لبطء ظهور قطاعات التصنيع العالية القيمة، ونشوء مخاوف بشأن التراجع عن التصنيع قبل الأوان في العديد من البلدان النامية، صار من الضرورة الملحة التعجيل بإعادة ضبط قطاعات التصنيع في أقل البلدان نمواً لتعزيز القدرة التنافسية والتنمية المستدامة. والتصنيع مفتاح تحقيق الهدف 9، وعادة ما يعتبر قطاعاً بالغ الأهمية لتعزيز التحول الهيكلي.

الشكل 4–9

سلة البيانات والمكالمات بالهاتف المحمول بدولارات تكافؤ القوة الشرائية، 2019

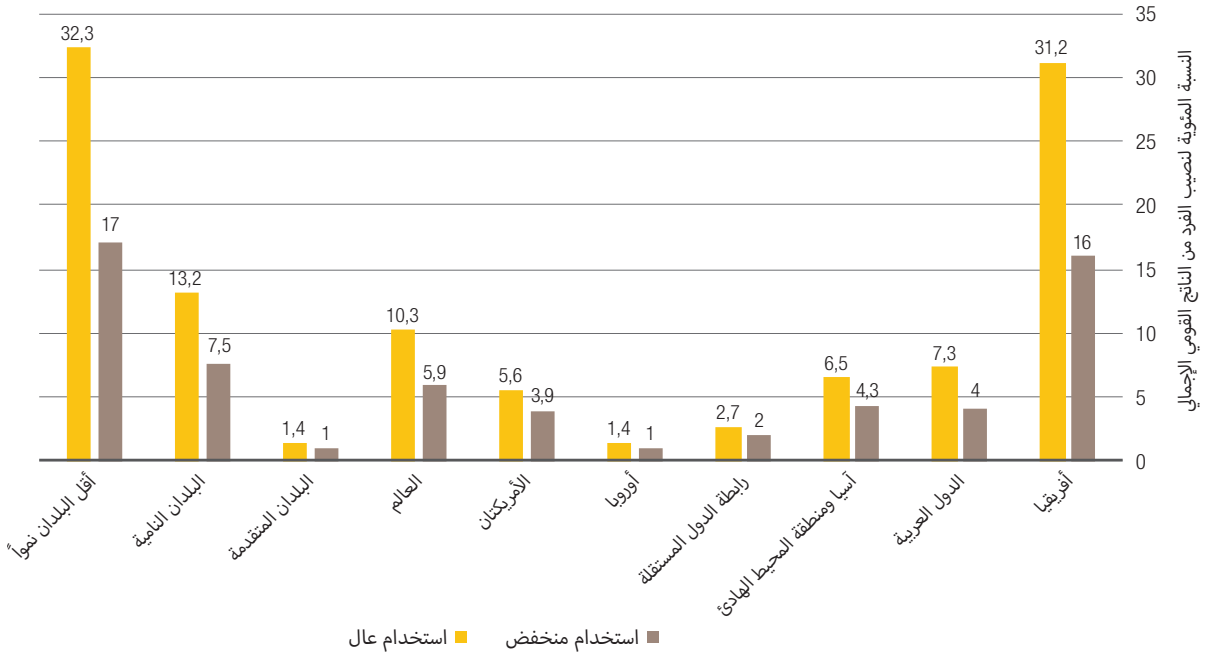

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية (2020).

وكما هو موثق في الفصلين 2 و3، لم تتمكن معظم أقل البلدان نمواً من تحمل فترات طويلة من التصنيع وتحقيق تكامل متواضع في الأسواق العالمية؛ ولو فعلت ذلك، لكانت سجلت توسعاً بطيئاً في أنشطة إنتاجية أعلى تتسم بإعادة توزيع اليد العاملة التي تتدفق إلى حد كبير من القطاعات العالية الإنتاج إلى المتدنية الإنتاج، ومزايا تكنولوجية ثانوية غير ذات أهمية في جميع القطاعات. والقيمة المضافة التصنيعية منخفضة، وتختلف في بعض الحالات عن تجمعات قطرية أخرى (الأونكتاد، 2019). وشهدت أقل البلدان نمواً فترة من التراجع الصناعي في التسعينيات عندما انخفض نصيب الفرد من القيمة المضافة التصنيعية بمعدل سنوي قدره 2,7 في المائة. وعلى الرغم من نمو نصيب الفرد من القيمة المضافة التصنيعية بنسبة 4,1 في المائة سنوياً في الفترة من عام 2000 إلى عام 2016، فإن الصعوبات في توسيع قطاعات التصنيع تعني أن قدرة أقل البلدان نمواً لا تزال متخلفة عن المناطق الأخرى (اليونيدو، 2019ب). وتتخلف القطاعات الصناعية في بوروندي وتشاد وملاوي أكثر في سبيل بلوغ الهدف 9–2 (مضاعفة حصة القيمة المضافة التصنيعية والعمالة في قطاع التصنيع كنسبة مئوية من مجموع العمالة) (اليونيدو، 2018؛ الأونكتاد، 2020ب 2020أ). وفي ظل المسارات الحالية، من غير المرجح أن تحقق أقل البلدان نمواً هذه الأهداف بحلول عام 2030.

وغالباً ما نظرت أقل البلدان نمواً إلى الاستثمار الأجنبي المباشر وإلى استراتيجيات التجارة الرامية إلى تصنيع التكنولوجيا والحصول عليها، لأسباب ليس أقلها محدودية حجم أسواقها المحلية وانخفاض القوة الشرائية لدى مستهلكيها. وقد تعززت هذه العملية بظهور سلاسل القيمة العالمية، ومع تزايد تبني العمليات الصناعية لتكنولوجيا المعلومات الحديثة، تشهد الأساليب التقليدية للتصنيع والإنتاج تحولاً رقمياً. وتتطور التكنولوجيات الرقمية بتظافر التقدم الحاصل في أجهزة الاستشعار والمواد المتطورة والروبوتات مع المنصات الرقمية والذكاء الاصطناعي

وتحليل البيانات الضخمة. وتتيح تقنيات الثورة الصناعية الرابعة التخصيص الشامل والشخصنة القصوى للاستهلاك من خلال التصنيع الإضافي (الطباعة ثلاثية الأبعاد) والإنتاج كخدمة من خلال الرقمنة ونماذج الأعمال التجارية الجديدة (مثل الاقتصاد المشترك واقتصاد العربة). ومن المتوقع أن تحدث تقنية الجيل الخامس من التكنولوجيا اللاسلكية ثورة في التصنيع الرقمي حيث تَعد بسرعات فائقة في عرض النطاق الترددي واتصال هائل لدعم مجموعة أوسع من الأجهزة والخدمات والابتكارات العملية. ووفقاً لدراسة استقصائية عن استعداد الأعمال التجارية لعصر الاتصال بالإنترنت، عموماً، من المتوقع أن يكون لإنترنت الأشياء أشد تأثير (الشكل 4–10) (ديلوات، 2020)[20]. وفي الوقت الحالي، فإن أهم التحديات الثلاثة القائمة في مجال تطبيق تقنيات إنترنت الأشياء الصناعية هي الافتقار إلى معايير التشغيل البيني، وملكية البيانات والمخاوف الأمنية، والمشغلون المؤهلون قليلاً (ديلوات، 2017أ).

الشكل 4–10

تكنولوجيات الصناعة 0,4 حسب شدة التأثير

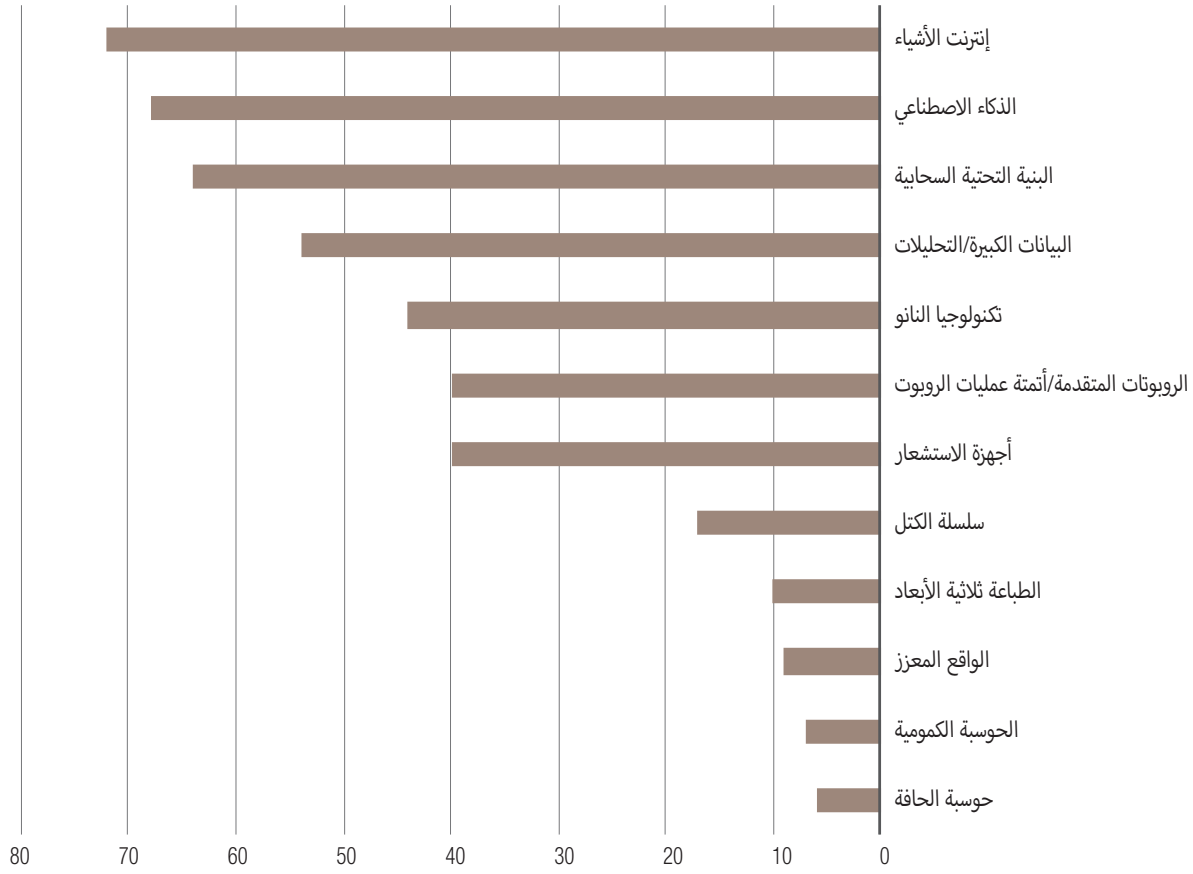

المصدر: ديلوات (2020)؛ N = 2,029.

يوجز الجدول 4–2 بعض أهم التكنولوجيات المنتشرة والثانوية، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأجهزة الاستشعار والمواد المتطورة والروبوتات في مجال التصنيع. وعندما تدمج هذه المنتجات والشبكات في المستقبل، من شأنها أن تيسر مجتمعة التحولات الأساسية في كيفية تصميم المنتجات وصنعها وعرضها واستخدامها في نهاية المطاف من قبل المستهلكين.

ويُقدّم التصنيع المضاف حالة مثيرة للاهتمام لأن التجريب يجري بالفعل في أقل البلدان نمواً (الإطار 4–2)، ولا سيما في مجال الطباعة ثلاثية الأبعاد. ومع ذلك، وبشكل

(20) للاطلاع على مزيد من التوضيحات التفصيلية حول كل من هذه التقنيات انظر (إزراتشي وستوك، 2016؛ الأونكتاد، 2017، 2019أ؛ اليونيدو، 2019أ).

الجدول 4–2

التكنولوجيات المنتشرة والآثار المستقبلية المحتملة

التكنولوجيا المنتشرة	الآثار المستقبلية المحتملة
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	دمج النمذجة والمحاكاة في جميع عمليات التصميم، إلى جانب أدوات الواقع الافتراضي يسمح بتقييم المنتجات والعمليات المعقدة وتحسينها مع تحليل تدفقات البيانات الجديدة.
أجهزة الاستشعار	سيتيح إدماج أجهزة الاستشعار في شبكات التكنولوجيا إحداث ثورة في التصنيع. وستمكن تدفقات البيانات المتاحة حديثاً مما يلي: دعم الخدمات الجديدة؛ تمكين الفحص الذاتي لعمليات الجرد والمنتجات؛ التشخيص الذاتي للأخطاء قبل العطل؛ وخفض استهلاك الطاقة.
المواد المتطورة والوظيفية	ستتضمن المواد الجديدة ما يلي: الجسيمات النانوية التفاعلية؛ والمواد المركبة خفيفة الوزن؛ والمواد المعدلة ذاتياً؛ والأنابيب النانوية الكربونية؛ والمواد الحيوية والمواد "الذكية" التي تقدم تعليقات للمستخدمين.
التكنولوجيا الحيوية	زيادة استخدام البيولوجيا من قبل الصناعة؛ استراتيجيات جديدة لعلاج الأمراض؛ التصنيع المحلي للعقاقير الشخصية؛ تصنيع الأعضاء بالتفصيل؛ الجلود واللحوم المصنعة؛ الإنتاج المستدام للوقود والمواد الكيميائية.
التكنولوجيات المستدامة/الخضراء	خفض الموارد المستخدمة في الإنتاج؛ تكنولوجيات الطاقة النظيفة؛ تحسين الأداء البيئي للمنتجات؛ تقليل استخدام المواد الخطرة.
التكنولوجيا الثانوية	
البيانات الضخمة والأتمتة القائمة على المعرفة	تعزيز الأتمتة المستمرة للمهام؛ زيادة حجم وتفاصيل المعلومات المستقاة؛ فهم أفضل لأفضليات العملاء وإمكانيات الاستجابات المخصصة.
إنترنت الأشياء	تحسين الأعمال التجارية؛ إدارة الموارد؛ تقليل الطاقة إلى أدنى حد؛ الرعاية الصحية عن بعد؛ منتجات مستقلة بأجهزة استشعار مضمنة.
الروبوتات المتطورة والمستقلة	تقادم العمليات الروتينية في المجالات التالية: الرعاية الصحية والجراحة؛ إعداد الطعام والتنظيف؛ المركبات المستقلة وشبه المستقلة؛ تعزيز تطوير رؤية الحاسوب وأجهزة الاستشعار وخوارزميات التحكم عن بعد؛ والقياس الذكي ثلاثي الأبعاد والرؤية لتتبع إيماءات الإنسان.
التصنيع المضاف (الطباعة الثلاثية الأبعاد)	'أداة' أساسية للحد من النفايات؛ خفض الوزن؛ خفض المخزونات؛ المرونة في موقع التصنيع؛ تخصيص المنتج؛ التصنيع الذاتي من قبل المستهلك.
الحوسبة السحابية	نظم تنفيذ التصنيع المحوسب في الوقت الحقيقي لتحسين الإنتاجية؛ سلسلة التوريد وإدارة العلاقة مع العملاء، تخطيط الموارد والمواد.
الإنترنت المتنقل	وجود الهواتف الذكية في كل مكان لسلسلة التوريد للأغراض العامة، والأصول، وإدارة الصيانة والإنتاج؛ الإعلانات الموجهة؛ الرعاية الصحية عن بعد والرعاية الشخصية. ربط تكنولوجيا البطاريات، شاشات عرض منخفضة الطاقة، واجهات المستخدمين؛ التصغير بتقنية النانو.

المصدر: الأونكتاد تجميع غادزالا (2018)؛ ديلوات (2017)؛ فورسايت (2013).

عام، لا تـزال الطباعة ثلاثية الأبعاد متخلفة على المستوى العالمي. فهي لا تتقدم في الوقت الراهن بشكل جيد؛ حتى مع اتساع نطاق المواد القابلة للطباعة. ويحذر المجلس الأطلسي من أن التكهنات التي تشير إلى قرب وقوع تغيير هائل هي واحدة من المغالطات المحيطة بالطباعة ثلاثية الأبعاد (غادزالا، 2018). وسيتوقف تمكين الاقتصادات والصناعات الوطنية من الاستفادة من تكنولوجيات التصنيع المتقدمة مثل الطباعة ثلاثية الأبعاد على الدعم المقدم من الحكومات والشركات على حد سواء لبناء نظم إيكولوجية للطباعة ثلاثية الأبعاد من خلال تجميع العناصر الرئيسية للسياسات والبحوث والتعليم والتداول التجاري.

2- دراسات الحالة في مجال التصنيع والخدمات

يناقش هذا القسم ثلاث دراسـات للحالة. الأولى تستكشف آفاق صناعة الأحذية في إثيوبيا في ضوء انتشار تكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة في الصناعة العالمية. وتصف الدراسة الثانية جهود أوغندا في استخدام السياسة الصناعية لتعزيز صناعة المركبات الشمسية المحلية، وبالتالي استخدام الطاقة المتجددة، وهي مثال على التكنولوجيات الرائدة. وتقدم دراسة الحالة في أوغندا مثالاً توضيحياً ذا صلة بالكيفية التي

يمكن بها لأقل البلدان نمواً أن تستغل فرصة متاحة للاستفادة من السياسة الصناعية لتوسيع قواعد إنتاجها باستخدام تكنولوجيات الثورة الصناعية الثانية والثالثة ونماذج الأعمال التجارية. وتوفر دراسة الحالة الثالثة بشأن التجارة واللوجستيات نظرة متعمقة عن إمكانات التقدم في تكنولوجيات سلاسل التوريد بالنسبة للصناعة التحويلية، وكيف أن ذلك يتوافق مع التدابير الرامية إلى تعزيز تيسير التجارة، عموماً، في أقل البلدان نمواً.

(أ) دراسة الحالة 4: صناعة الأحذية في إثيوبيا مهددة من التحول الرقمي

طبقت إثيوبيا حوافز ضريبية للاستثمار في القطاعات ذات الأولوية العالية، بما في ذلك قطاع الجلد والسلع الجلدية. وحالياً، يعد المصنعون الصينيون المستثمرين الرئيسيين في إنتاج الأحذية في إثيوبيا. فمن بين 24 مليون زوج من الأحذية المنتَجة سنوياً، تُصدَّر 15 في المائة فقط إلى الأسواق الدولية. ويأتي أكثر من 90 في المائة من الصادرات من مصانع ناشئة من الاستثمار الأجنبي المباشر. ويتجه الجزء الأكبر من الإنتاج إلى زيادة الربحية في الأسواق المحلية والإقليمية.

ويقدر كل من فراي وأوزبـورن (2013) أن ما يصل إلى 85 في المائة من التصنيع الإثيوبي قد يكون مهدداً من الأتمتة، وأن إثيوبيا واجهت نقطة التحول بين 2038 و2042 (بانغا وتي فيلد، 2018). والمتطلبات الأساسية للتصنيع المتقدم، مثل انخفاض كثافة الاتصالات السلكية واللاسلكية والإنترنت، وانخفاض النطاق العريض، وما إلى ذلك، ليست متاحة بسهولة أو متاحة حالياً في إثيوبيا. ثم إن انخفاض كثافة الاتصالات السلكية واللاسلكية، إلى جانب قلة انتشار الإنترنت والنطاق العريض، مع اقتصار وجود تكنولوجيا الجيل الرابع على العاصمة فقط، أمور تعني أن المتطلبات الأساسية للتصنيع المتقدم غائبة. إذ لا تمتلك إثيوبيا حالياً إمكانية استخدام البنية التحتية إلا لتطبيقات الحوسبة السحابية الوسيطة (مثل البريد الإلكتروني وتصفح الشبكة والتناظر بالفيديو) (بانغا وتي فيلد، 2018). وتواجه الصناعة الإثيوبية المزيد من التحديات بسبب عدم الوثوق بإمدادات الكهرباء[21] والاختناقات اللوجستية والتهريب. وستمكن الاستثمارات في الجيل الخامس المصنعين المحليين من تشغيل عمليات دقيقة وعالية الإنتاج ومؤتمتة في الغالب، ولكن الحكومة لم تضع بعد اللوائح التنظيمية اللازمة؛ وبالإضافة إلى ذلك، فإن العرض المفرط لخدمات الجيل الرابع من الإنترنت المتنقل، الذي لا يستطيع المستهلكون تحمل تكاليفه، ترك مقدمي شبكات الهاتف في القارة قلقين بشأن عائدات الاستثمار.

تواجه صناعة الأحذية رياحاً معاكسة عالمية من الطباعة الثلاثية الأبعاد، التي تمثل حالياً 10 في المائة من الإنتاج العالمي، ولكن من المتوقع أن تصبح أكبر قطاع للمنتجات الاستهلاكية المطبوعة بالأبعاد الثلاثة، مع نمو متوقع قدره 6,3 بلايين دولار من إجمالي فرص الإيرادات على مدى عشر سنوات (شير، 2019). ويستعمل العديد من رواد صناعة الأحذية الآن الطباعة الثلاثية الأبعاد لإنتاج النعال للصنادل، والقوالب والنماذج. وتمثل الأجزاء النهائية أصلاً 34 في المائة من جميع الإيرادات المرتبطة بأجزاء الأحذية المطبوعة بالأبعاد الثلاثة. ويجري حالياً في آسيا إنجاز الكثير من خدمات صنع النماذج والقوالب لصناعة الأحذية.

وإذا كان أداء الطابعات الثلاثية الأبعاد لا يزال ضعيفاً بشكل عام في التعامل مع المواد الناعمة والمرنة، فإن التهديد القادم من الطباعة الثلاثية الأبعاد ليس هيناً بالنظر إلى أن العلامة التجارية الأمريكية للملابس الرياضية نايكي قد أعادت تصنيع منتجاتها من إندونيسيا والصين وفيتنام إلى الولايات المتحدة. وحذت حذوها العلامة التجارية الألمانية أديداس للملابس الرياضية. ويمكن للعلامتين التجاريتين الوصول إلى عمليات الحياكة المحوسبة والقطع الآلي والتصنيع الإضافي في بلديها الأصليين باستخدام عمليات حوسبية آلية يقوم عليها عمال ذوو مهارات عالية (وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي *إيكونوميست*، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2018). وإذا سرع المزيد من الشركات الرائدة من وتيرة خطط أتمتتها، سيرى المصدرون مثل إثيوبيا إنتاجَهم المنخفض الأجور يضعف أمام إنتاج الروبوتات الأوروبية المنخفضة الأجور (وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2018).

وعلى افتراض أن تحدي طباعة المواد اللينة بالأبعاد الثلاثة سيتم التغلب عليه في نهاية المطاف، فسيكون ذلك متنفساً مؤقتاً فقط للمنتجين الإثيوبيين وغيرهم من أقل البلدان نمواً، مثل كمبوديا (غادزالا، 2018). وبالإضافة إلى ذلك، بالنسبة لأقل البلدان الأفريقية نمواً، سيكون نجاح المبادرات القارية في المستقبل، مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وتعزيز التجارة بين البلدان

(21) https://agoa.info/news/article/15316-ethiopian-footwearon- the-rise-includes-data.html تم الاطلاع عليه في 14 حزيران/يونيه 2020.

الأفريقية، والسوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي، وهي سوق إقليمية هامة لمنتجات الأحذية الإثيوبية المنخفضة الأجر، متوقفاً على تأثير المنافسة الإقليمية، إذ بدأت بلدان أفريقية أخرى في إنتاج الأحذية، وقد تواصل الصناعة العالمية نقل الإنتاج إلى البلدان التي تبادر بالاستثمار في القدرات على اعتماد وتطبيق تكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة.

الإطار 4–2

الطباعة الثلاثية الأبعاد والتصنيع في أقل البلدان نمواً

يطور بعض أقل البلدان نمواً قدرات ناشئة في هذه التكنولوجيا: ففي توغو، أنجز مخترع أول طابعة الثلاثية الأبعاد أُنشئت بالكامل من النفايات الإلكترونية المعاد تدويرها لطباعة أشياء صغيرة مثل الأطراف الاصطناعية الطبية[22]؛ وفي ملاوي، قام رجل أعمال بطباعة أقنعة بلاستيكية خلال جائحة كوفيد–19؛ وفي أوغندا، أنشأ شركاء مستشفى خدمات إعادة التأهيل الشامل والمنظمات الكندية أطرافاً اصطناعية بكفاءة أكبر؛ وأخيراً أطلقت إثيوبيا مسابقتها المعروفة باسمSolveIT![23] لإنشاء طابعات ثلاثية الأبعاد في عام 2017.

ويجري أيضاً اعتماد تكنولوجيا الطباعة الثلاثية الأبعاد في بلدان نامية مجاورة لأقل البلدان الأفريقية نمواً، فقد حصلت الجزائر ونيجيريا على برامج للتدريب على المهارات في مجال تكنولوجيات التصنيع المتطور ودعمتا تنظيم المشاريع المحلية الابتكارية. وأحدثت منظمة غاراج تيك في لاغوس شركة إيليفاب وهي مبادرة تكنولوجية لشركة ناشئة ترمي إلى الإنتاج المحلي لقطع غيار صناعات متنوعة وطباعتها بثلاثة أبعاد[24][25]. ويستضيف المغرب المركز العالمي للخبرة في مجال الطباعة الثلاثية الأبعاد لمجموعة تاليس، كما افتتح مركز الكفاءة الصناعية لتطوير وطباعة الأجزاء المعدنية المعقدة لقطاع الفضاء الجوي[26]. وبالمثل، تقوم شراكة بين القطاعين العام والخاص بين إيروسفت ومجلس البحوث العلمية والصناعية في جنوب أفريقيا ببناء أدق وأسرع نظام تصنيعي إضافي في العالم لطباعة أجزاء الطائرات المكونة من التيتانيوم بالأبعاد الثلاثة انطلاقاً من المسحوق[27]. وتستضيف جنوب أفريقيا حالياً 49 مؤسسة تجارية لتقديم خدمات الطباعة الثلاثية الأبعاد، بما في ذلك في مجال المجوهرات وصناعة الأدوات والنماذج والخدمات الاستشارية والتصميم وتوريد الطابعات الثلاثية الأبعاد[28].

ويُعتقد أن تداول الطباعة الثلاثية الأبعاد في أقل البلدان نمواً في جنوب شرق آسيا (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا وميانمار) منخفض ويقدر بنسبة 1–2 في المائة، وقد تجاوزت البلدان النامية المجاورة هذه النسبة بكثير. ومن شأن قرب هذه البلدان من بلدان نامية أكثر تقدماً ودور التعاون فيما بين بلدان الجنوب أن يكون ميزة حاسمة لبعض أقل البلدان نمواً. فالجيران في جنوب شرق آسيا – تايلند وسنغافورة وماليزيا – رائدة في تبني الطباعة الثلاثية الأبعاد، حيث تستأثر هذه البلدان بحوالي 80 في المائة من السوق من حيث القيمة. وتركز بلدان أخرى في المنطقة على تطوير الهياكل الأساسية والمهارات ذات الصلة.

المصدران: غادزالا (2018)؛ إي إم إف جي (2019).

(22) https://globalvoices.org/2013/12/18/made-in-togo-a-3d-printer-made-from-recycled-e-waste/.

(23) http://addisstandard.com/news-local-3d-printer-solveit-2019-top-prize-winner/.

(24) http://www.3ders.org/articles/20161123-ge-opens-lagos-garage-new-home-for-nigerian-3d-printing-innovation.html.

(25) https://www.3ders.org/articles/20171004-nigerian-startup-elephab-aims-to-increase-local-manufacturing-with-3dprinting. html.

وجدت دراسة استقصائية أجريت في عام 2014 وتناولت 79 شركة متخصصة في صناعة الأزياء (51 في المائة

(26) http://www.mcinet.gov.ma/en/content/thales-launches-global-centre-expertise-morocco-specializing-metal-additivemanufacturing.

(27) https://3dprint.com/166672/south-africa-aeroswift-project/.

(28) http://www.rapdasa.org/members/ تم الاطلاع عليه في 19 تموز/يوليه 2020.

إعداد وتحفيز الصناعة من أجل التحول الرقمي

منها من مصنعي الجلد والسلع الجلدية) أن 25 في المائة فقط من هذه الشركات تمتلك شهادة المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (ISO)، وأن مستوى اعتماد تكنولوجيات العمليات المادية[29] وغير المادية[30] والمنتجات محدود (ميكاشا، 2015). ولم يكن لدى العديد من المصانع المحلية نهج منتظم لإدارة عملية الإنتاج وتطوير القدرات البشرية لضمان أداء الآلات بكفاءة وفعالية. ورغم أن لبعض المدابغ ومصانع الأحذية المحلية في أديس أبابا معدات مشابهة أو مطابقة لتلك المستخدمة في إيطاليا وتركيا والهند، إلا أن أوجه القصور في إدارة العمليات، ومناولة المعلومات، وتصميم مهام العمل ومكان العمل والتحفيز تعني أن الجودة مشكلة بالنسبة للعديد من المصانع. وتؤدي التفاعلات مع المشترين والموردين والمنتجين الآخرين دوراً أكبر كقنوات تكتسب من خلالها الشركات الإثيوبية المعرفة (جبرييسوس وموهنن، 2011)، مع استمرار ضعف التفاعلات بين الشركات الداخلية، على الرغم من الهدف الذي حددته الحكومة في سياستها والمتمثل في تعزيز التجمعات.

وتواجه صناعة الأحذية الإثيوبية قرارات يتعين اتخاذها على المدى القريب بشأن كيفية إعداد وتحفيز صناعاتها من أجل التحول الرقمي. وستتطلب المشاركة النشطة العمل على بناء قدرات تكنولوجية قوية. وتركز سياسة التعليم في إثيوبيا أصلاً على محو الأمية الرقمية. ومع ذلك، بينما يدعم تركيزها على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الطلابَ لكي يكونوا مستخدمين فعالين للتكنولوجيا، يتعين بذل المزيد من الجهود من أجل تحويل الطلاب من مستهلكين للتكنولوجيا إلى مبتكرين. ويتطلب ذلك تطوير المعارف والمهارات ومدارك المفاهيم الأساسية لنظم المعلومات والبيانات وعلوم الحاسوب التي يقوم عليها الاقتصاد الرقمي. ففي عام 2018، أطلقت جامعة أديس أبابا دورات وحلقات عمل بشأن علوم البيانات والتعلم الآلي ولكن لم يكن التركيز على التصنيع. ثم إن آفاق قيام المستثمرين الصينيين بتسريع التحول الرقمي في هذه الصناعة غير مؤكدة. فعلى سبيل المثال، إذا كان 72 في المائة ممن شملتهم الدراسة الاستقصائية في الصين اعتمدوا تطبيقات صناعية لإنترنت الأشياء، فإن 46 في المائة فقط لديهم استراتيجيات وخطط صناعية واضحة (ديلوات، 2017). ونظراً إلى الأهمية الكبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر، يمكن لإثيوبيا أيضاً أن تنظر في إصلاح نظامها الاستثماري لتشجيع الحوافز الضريبية التي تدفع إلى المصنعين لإحداث برامج لتعليم الصنعة والتدريب أثناء العمل، بما في ذلك في أكثر مواقع الإنتاج تقدماً[31]. ويمكن أن يستفيد البلد أيضاً من تحديث سياسته الصناعية وتطوير قطاعات الخدمات التي تخلق فرص العمل المرتبطة بالخدمنة (أكيليسواران وهتشينسون، 2019)[32].

(ب) دراسة الحالة 5: مبادرة حافلات كايولا في أوغندا

عاصمة أوغندا هي العمود الفقري للاقتصاد، حيث تحقق أكثر من 60 في المائة من ناتجها المحلى الإجمالي. ومعظم الناس في العاصمة كمبالا، يتنقلون سيراً على الأقدام أو بوسائل نقل متدنية القدرة، بما فيها المركبات الخاصة. ويقدر عدد السكان المقيمين بـ 1,5 مليون نسمة، ويبلغ عدد السكان المتنقلين نهاراً أكثر من 4,5 ملايين نسمة، مما يؤدي إلى اختناقات مرورية شديدة، وخسائر فادحة في الإنتاجية وتلوث الهواء. وفي العقد الماضي، بلغت درجة التلوث 162 ميكروغرام في المتر المكعب وهي أعلى بست مرات من المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية بشأن جودة الهواء (25 ميكروغرام في المتر المكعب)[33]. وتقدر الهيئة الوطنية لإدارة البيئة في أوغندا أن نحو 000 140 لتر من الوقود تُحرق يومياً بسبب السيارات البطيئة، وهو ما يعادل 134000 دولار من دولارات الولايات المتحدة من استهلاك الوقود[34].

(29) التكنولوجيات المادية هي المتعلقة بالمرافق والمعدات، والروبوتات والتصنيع بمساعدة الحاسوب.

(30) التكنولوجيات غير المادية هي المتعلقة بنظام الإدارة والمعلومات مثل إدارة الجودة الشاملة، والإنتاج في الوقت المناسب، وتخطيط موارد المؤسسات.

(31) على سبيل المثال، أبرمت سويسرا اتفاقيات مع 13 دولة خارج الاتحاد الأوروبي للمساعدة في تطوير مهارات العمل واللغة [https://www.swissinfo.ch/eng/apprenticeship agreements/29274220، تم الاطلاع عليه في تموز/يوليه 2020].

(32) بصرف النظر عن المراجع الـواردة في النص، تستند هذه الدراسة أيضاً إلى المراجع التالية: (غادزالا، 2018؛ أكيليسواران وهتشينسون، 2019؛ بانغا وتي فيلد، 2018؛ ديلوات، 2017؛ فراي وأوزبورن، 2013؛ جيبرييسوس وموهنن، 2011؛ سمارتيك 2019؛ ميكاشا، 2015؛ وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2018).

(33) قد يؤدي التعرض للهواء الملوث إلى تضييق الأوعية الدموية أو سدها. وقد يؤدي ذلك إلى نوبة قلبية، أو ألم في الصدر، أو سكتة دماغية، أو أمراض أخرى في الجهاز التنفسي مثل الربو والتهاب الشعب الهوائية المزمن وسرطان الرئة والالتهاب الرئوي.

(34) https://www.kcca.go.ug/news/316/#.XuT8Si17HOR.

ورداً على ذلك، وضعت الحكومة استراتيجيات لتعزيز البحث والتطوير المحليين وأنشأت وزارة العلوم والتكنولوجيا والابتكار في عام 2016، وكلفتها بتهيئة بيئة سياساتية تمكينية للعلم والتكنولوجيا والابتكار والتنمية الوطنية. ووضعت السياسة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار (2009)، وخطة التنمية الوطنية الثانية، ورؤية عـام 2040. وخصصت ميزانية أوغندا للفترة 2017/2016 30 بليون شلن أوغندا (حوالي 9 ملايين دولار) لدعم الابتكارات وأبحاث التكنولوجيا. وخُصص مبلغ إضافي قدره 4 ملايين دولار لتمويل الشباب الموهوبين في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وشرعت الحكومة في اتخاذ تدابير أخرى لتمويل ودعم الابتكار والبحث والتطوير التعاونيين، ولا سيما مع القطاع الخاص. واستفادت أيضاً من آلية التنمية النظيفة لبروتوكول كيوتو لإطلاق مشروع كيبرا للسيارات الكهربائية.

وتطور المشروع انطلاقاً من أنشطة خارج المقرر لموظفين وطلاب في كلية الهندسة والتصميم والفنون والتكنولوجيا بجامعة ماكيريري. ونما المشروع ليصبح برنامجاً وطنياً يدافع عن القيمة المضافة في صناعة السيارات المحلية. وتملك الحكومة شركة كيبرا موتورز بالكامل وتُموَّل من خلال المبادرة الرئاسية للعلوم والتكنولوجيا[35]. وقد صمم المشروع وصنع نموذجاً أولياً للحافلة الكهربائية ذات 35 مقعداً، التي تعتمد على بطاريتي ليثيوم أيون وناقل سرعة هوائي من سرعتين[36]. وتُكمَّل الطاقة بألواح شمسية مثبتة على السقف لزيادة مدى الحافلات إلى مسافة 80 كيلومتراً دون التزود بالوقود. وتبلغ تكلفة إنتاج نموذج حافلة كايولا العاملة بالطاقة الشمسية 000 140 دولار ولكن من المتوقع أن تكلف الحافلة 000 45 دولار بمجرد البدء في الإنتاج الكبير.

واشتركت شركة كيبرا موتورز مع شركة مجموعة التكنولوجيا المتطورة الصينية للحصول على القدرات التكنولوجية. ويتضمن اتفاق الشراكة صراحة متطلبات نقل التكنولوجيا، وتنمية قدرات المهندسين الأوغنديين، والتدريب العملي على تصنيع الحافلات بهدف إنشاء صناعة محلية حديثة؛ وبموجب الاتفاق، تلتزم الشركة الصينية أيضاً بتوريد قطع الغيار التي لا توجد بسهولة

(35) تعمل المبادرة من خلال هيئات مختلفة منها المعهد الأوغندي للبحوث الصناعية، والمجلس الوطني الأوغنـدي للعلوم والتكنولوجيا، ومعهد العلوم والتكنولوجيا/علوم الأغذية بجامعة ماكيريري، ومختلف محطات البحوث في جميع أنحاء البلد. http://www.statehouse.go.ug/presidentialinitiatives/science-and-technology.

(36) حافلة كايولا العاملة بالطاقة الشمسية: http://kiiramotors.com/edvehicles/kayoola-solar-bus/.

سياسة عامة تطلعية ذات تأثير حفاز

في أوغندا. ومن المتوقع أن تعزز هذه الجهود التعاونية التنمية الأوسع لشركات التكنولوجيا المتطورة، وغيرها من الصناعات المنبثقة في الاقتصاد.

وأرضية الحافلة مصنوعة من الخيزران، أما الداخل فمصنوع من البلاستيك والألومنيوم أساساً والهيكل العلوي وألواح الجسم من الصلب؛ ومصدرها في الغالب محلي وتوفر فرصاً لتوطين سلسلة التوريد. وتقوم شركة كيبرا موتورز بوضع سياسة شاملة للمحتوى المحلي لدعم المشاركة المحلية في صناعة السيارات. وتم تحديد ما يزيد قليلاً على 100 شركة محلية كموردة محتملة للمكونات من خلال رابطة المصنعين الأوغنديين. ومن المقرر تطوير خطوط لتصنيع الشاحنات والحافلات وإنشاء مرفق إقليمي لتجميع الأجزاء بالتعاقد. كما أن هناك استراتيجيات تستهدف الشباب. ومن المتوخى أن تشمل المكونات والمواد المصنعة محلياً بطاريات السيارات، والدهانات، والفرامل، ومختلف المكونات المعدنية، والمقاعد، والقوالب البلاستيكية للألواح الداخلية وأسطح الألياف الزجاجية، ولو أنه إلى أن يتم تطوير القدرات المحلية بما فيه الكفاية، من المتوقع استيراد جميع المكونات[37].

يتعين إنشاؤها إذا كانت للمبادرة أي إمكانية أو كان باستطاعتها تحقيق الحجم والربحية. ومع ذلك، تبرز هذه المسألة كيف أن السياسة العامة التطلعية الاستراتيجية قد يكون لها تأثير حفاز، وتوضح كيف أن التفكير في النظم والاستثمارات العامة التعاونية قد يقلل من المخاطر ويسهل الانتشار المنهجي للقدرات التكنولوجية. وتؤكد أيضاً أن الابتكار موجود في سياقات أقل البلدان نمواً والفوائد التي يمكن أن تجنيها أقل البلدان نمواً في كل مرحلة من مراحل السلم التكنولوجي.

(ج) دراسة الحالة 6: التجارة والخدمات اللوجستية

تعتبر الإدارة الفعالة لسلاسل التوريد عنصراً حاسماً في التصنيع، وما فتئ مقامها يرتفع بوصفها وظيفة مستقلة. وتضمن الإدارة وصول المواد الخام إلى مواقع الإنتاج في الوقت

(37) https://www.256businessnews.com/kiira-motorsidentifies-a-century-for-local-content-in-automotive-valuechain/.

لدى التكنولوجيات المتقدمة إمكانية تعزيز تيسير التجارة

المحدد، وتسليم المنتجات النهائية إلى الأسواق والمستهلكين بكفاية. وتحفز الصناعة 4,0 الشركات والصناعات على إعادة التفكير في تصميم سلاسل توريدها. ويتعين على الشركات في الوقت الحاضر أن تراعي الاتجاهات السائدة، مثل نمو التجارة مع المناطق الريفية، وضغوط الحد من انبعاثات الكربون، وتفضيل المستهلكين للشراء عبر الإنترنت، وتوافر اليد العاملة ذات المهارات الرقمية، الاتجاهات التي تُضاف إلى التحديات التي تواجهها اللوجستيات. وتشمل نسبة كبيرة من وظائف التوريد أنشطة الخدمات في التجارة واللوجستيات. وقد تكون التكنولوجيات الرقمية مصدراً للابتكار في جميع هذه القطاعات من خلال المساهمة في زيادة الكفاءة والقدرة التنافسية لعمليات التوريد والتجارة. ومثل عمليات الإنتاج الصناعي، تطبق إدارة سلاسل التوريد الابتكارات الرقمية (مثل تقنيات الإنترنت، والروبوتات المتطورة، والتحليلات، والبيانات الضخمة) لبدء الأداء وإرضاء العملاء. ووفقاً لماكينزي وشركائه (برادلي وآخرون، 2020؛ بوغين وآخرون، 2017؛ غيزغين وآخرون، 2017)، من شأن الآثار المترتبة على الإيرادات والأرباح والفرص المتأتية من نشر التكنولوجيات الرقمية في إدارة سلاسل التوريد أن تكون هائلة بالنسبة إلى الشركات. كما أن من شأن نماذج الأعمال والتجارة التي تحركها التجارة الإلكترونية أن تخفض تكاليف المعاملات، وتعزز تسليم السلع والخدمات عن بعد، وأن تساهم في تكامل الأسواق. ووفقاً لمركز التجارة الدولية[38]، ثمة قصص نجاح حديثة لأقل البلدان نمواً في ميدان التجارة الإلكترونية عبر الحدود، منها بنغلاديش وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا وميانمار ونيبال، حيث انخرطت في معاملات لبضائع من المنتجات الزراعية والغذائية والمشروبات والمنسوجات والحرف اليدوية على منصة علي بابا للتبادل بين المنشآت. وتهيمن التجارة من المنشأة إلى المستهلك على التجارة الإلكترونية في أقل البلدان نمواً الأخرى، مثل رواندا، حيث تكرس أساساً لقطاعات شركات الطيران والضيافة والصحة والأعمال المصرفية وإيصال الأغذية وخدمات البريد. وبالمثل، في أوغندا، تقوم منصات تدعم تطبيقات متنقلة للتعامل مع العملاء بربط العملاء بمقدمي الخدمات (مثل الدراجات النارية بالأجرة) وبزيادة مبيعات العديد من التجار الأوغنديين الصغار[39].

تتراوح إمكانية تطبيق التكنولوجيات الرقمية في تيسير التجارة بين إنشاء تجارة غير ورقية وتعزيز كفاءة الهياكل الأساسية للنقل وتدفقات النقل، بما في ذلك الخدمات البريدية في حالة التجارة الإلكترونية[40]. فعلى سبيل المثال، أدت جائحة كوفيد-19 إلى زيادة التجارة الإلكترونية ما بين المنشأة والمستهلك وبين المنشأة وأخرى – ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه. وعلى مستوى الشركات، من شأن نماذج الأعمال والتجارة التي تحركها التجارة الإلكترونية تخفيض تكاليف المعاملات، وتعزيز تسليم السلع والخدمات عن بعد، والمساهمة في تكامل الأسواق. وقد بلغت القيمة العالمية لمبيعات التجارة الإلكترونية (بين المنشأة وأخرى وبين المنشأة والمستهلك) ما يقرب من 26 تريليون دولار في عام 2018، وهو ما يمثل 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي؛ بزيادة سنوية قدرها 8 في المائة (الأونكتاد، 2020ج). غير أن معظم هذه الفوائد تحقق في البلدان المتقدمة والبلدان النامية الأخرى، وليس في أقل البلدان نمواً. ومن أقل الاقتصادات استفادة، كانت أقل البلدان نمواً بنسبة تمثل 90 في المائة[41].

وما فتئت التحسينات الرامية إلى تجويد إدارة سلاسل التوريد تفسر التفاوت المتزايد في الأربـاح ودرجات الامتياز التشغيلي في سباق أداء الشركات العالمية. وتتطلب سلسلة التوريد الرقمية قدرات تكنولوجية داخل الشركة، وكذلك على مستوى البيئة التي تعمل فيها الصناعات. وبالنسبة للأعمال التجارية، تتيح التجارة غير الورقية فرصة فريدة للحد من تكاليف التجارة عن طريق تبسيط تدفق المعلومات وتبسيط تبادل الوثائق أو الترتيبات التعاقدية اللازمة للتجارة عبر الحدود في السلع

(38) مركز التجارة الدولية (2018). What sells in e-commerce: New evidence from Asian LDCs. International Trade Center. Geneva. يوجد على الإنترنت في العنوان التالي: https://www.intracen.org/publication/What-sells-in-ecommerce/.

(39) الأونكتاد (2020). Ugandan e-commerce platforms power recovery from COVID-19 crisis. يوجد على الإنترنت في العنوان التالي: https://unctad. org/en/pages/newsdetails.aspx?OriginalVersionID=2442.

(40) المنتدى الاقتصادي العالمي (2017). Supply Chain and Transport Briefing. Geneva. World Economic Forum.

(41) يحسَب المؤشر على أنه المتوسط المرجح بالتساوي لأربعة مؤشرات هي: ملكية حساب في مؤسسة مالية أو لدى مقدم خدمات نقدية عبر الإنترنت المتنقل (النسبة المئوية للسكان البالغين من العمر أكثر من 15 عاماً)؛ والأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (النسبة المئوية من السكان)؛ ومؤشر الموثوقية البريدية؛ وخوادم الإنترنت الآمنة (لكل مليون شخص).

والخدمات، مما يحد من الإجراءات التنظيمية المرهقة. وفي أقل البلدان نمواً، كثيراً ما يواجه القطاع الخاص صعوبات بسبب اختناقات الهياكل الأساسية المادية وطول الإجراءات الجمركية. فعلى سبيل المثال، يُقدَّر أن تدابير تيسير التجارة الرقمية تخفض من تكاليف التجارة بالنسبة للأعمال التجارية بنسبة تصل إلى 40 في المائة في أقل البلدان نمواً في آسيا والمحيط الهادئ (دوفال وآخرون، 2018) وسيزداد اعتماد الشفافية والأداء في التجارة واللوجستيات لأقل البلدان نمواً على مدى تعميم الرقمنة بفعالية في إصلاحات تيسير التجارة بهدف تمكين كفاءة نظم اللوجستيات، ولا سيما في أقل البلدان نمواً التي هي مراكز عبور، أو تسعى إلى التموقع كذلك.

التكنولوجيات المتقدمة، بما في ذلك الطائرات المسيرة من دون طيار والتطبيقات المحمولة وسلسلة الكتل لديها القدرة على تعزيز تيسير التجارة عبر الحدود وإدارة سلاسل التوريد[42]. فعلى سبيل المثال، استخدمت الطائرات المسيرة من دون طيار في عمليات التفتيش تحت الماء وصيانة الهياكل الأساسية للموانئ، وتفتيش الجسور والأنفاق، ورصد حركة المرور. أما سلسلة الكتل فلديها القدرة على إحداث ثورة في تتبع السلع ومحتوياتها ومصدرها الأصلي مما يدر أرباحاً من حيث التخليص والتسوية في الجمارك، والتعاون عبر الحدود، والامتثال للضرائب ومجموعة متنوعة من معاملات الدفع (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، 2020).

إن رفع كفاءة قنوات الإمداد والتوزيع على مستوى الاقتصاد، وهو عامل رئيسي في القدرة التنافسية الاقتصادية والاندماج في سلاسل القيمة العالمية والإقليمية، أمر بالغ الأهمية بالنسبة لأقل البلدان نمواً غير الساحلية والساحلية، وهو عنصر حيوي مكمل للجهود الداخلية التي تبذلها الشركات لتعزيز أدائها الفردي.

وقد أسفرت عملية إزالة الطابع المادي في إجراءات الحدود عن نتائج ملموسة في جميع البلدان الأقل نمواً. ففي السنغال، أدت عمليات التخليص الجمركي الآلية والرقمية، وتنفيذ منصة بيانات التجارة الإلكترونية ونظام الإدارة غير الورقية للبضائع قبل التخليص الجمركي، إلى خفض كبير في

(42) International Finance (2019). Technology uptake drives African logistics innovation. Logistics Magazine, September- October issue. موجودة على الإنترنت في الرابط التالي: https://internationalfinance.com/technology-uptake-drives-african-logistics-innovation/.

الحاجة إلى فهم عميق للتكنولوجيات الرقمية لاتخاذ قرارات سياساتية

الوقت والتكاليف. انخفض وقت التسجيل في التصريح الجمركي من يومين إلى 15 دقيقة، وانخفضت عملية ما قبل التخليص الجمركي من يومين إلى 7 ساعات، وانخفض التخليص الجمركي للصادرات والواردات من 14 يوماً و18 يوماً إلى يوم واحد على التوالي؛ وانخفض الوقت اللازم لإزالة البضائع من الموانئ من ثلاثة أيام إلى يومين (الأمم المتحدة – مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، 2017). وفي البلدان الأعضاء في جماعة شرق أفريقيا، يساهم تنفيذ نظم إلكترونية لتتبع البضائع في تقليص وقت العبور، وتعزيز سلامة البضائع، ويساعد التجار والعملاء على التنبؤ بشكل أفضل بوصول الشحنات، وفي الوقت نفسه تعزيز تحصيل الإيـرادات للجمارك وغيرها من السلطات ذات الصلة بالتجارة (كيلونزي وكاناي، 2020). ومع ذلك، تبين الدراسة الاستقصائية العالمية للأمم المتحدة بشأن تيسير التجارة الرقمية والمستدامة لعام 2019[43]، أن أقل البلدان نمواً متخلفة عن تنفيذ التدابير المعززة لتيسير التجارة على الصعيد العالمي. ونفذت أقل البلدان نمواً 20,16 في المائة و39,64 في المائة من التجارة غير الورقية عبر الحدود[44] والتجارة غير الورقية[45]، على التوالي، من خلال التدابير التي توقعها اتفاق تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية الذي دخل حيز النفاذ في عام 2017، مقارنة بالمتوسطين العالميين لكلتا التجارتين وهما 36,15 و62,76 في المائة (الشكل 4–11).

(43) الدراسة الاستقصائية العالمية للأمم المتحدة بشأن تيسير التجارة الرقمية والمستدامة، موجودة على الإنترنت في الرابط التالي: untfsurvey.org, 2019.

(44) تشمل التدابير التجارية غير الورقية عبر الحدود في الدراسة الاستقصائية للأمم المتحدة القوانين واللوائح المتعلقة بالمعاملات الإلكترونية، وتحصيل المدفوعات من غير ورق من خطاب اعتماد وثائقي، والتبادل الإلكتروني لشهادة الوضعية المهنية، وسلطة التصديق المعترف بها، والتبادل الإلكتروني للتصريح الجمركي.

(45) تشمل التدابير التجارية غير الورقية الأنظمة الجمركية الآلية، والتطبيق الإلكتروني لاسترداد الجمارك، والدفع الإلكتروني للرسوم والمكوس الجمركية، وطلب وإصـدار شهادة منشأ التفضيلية إلكترونياً، وتقديم بيانات الشحن الجوي إلكترونياً، وإتاحة الاتصال عبر الإنترنت بالجمارك وغيرها من وكالات الرقابة التجارية، وأنظمة الشبابيك الإلكترونية الموحدة، وتقديم التصريحات الجمركية إلكترونياً، وطلب رخص التصدير والاستيراد إلكترونياً.

الشكل 4-11

نتائج تيسير التجارة الإقليمية حسب الحجم

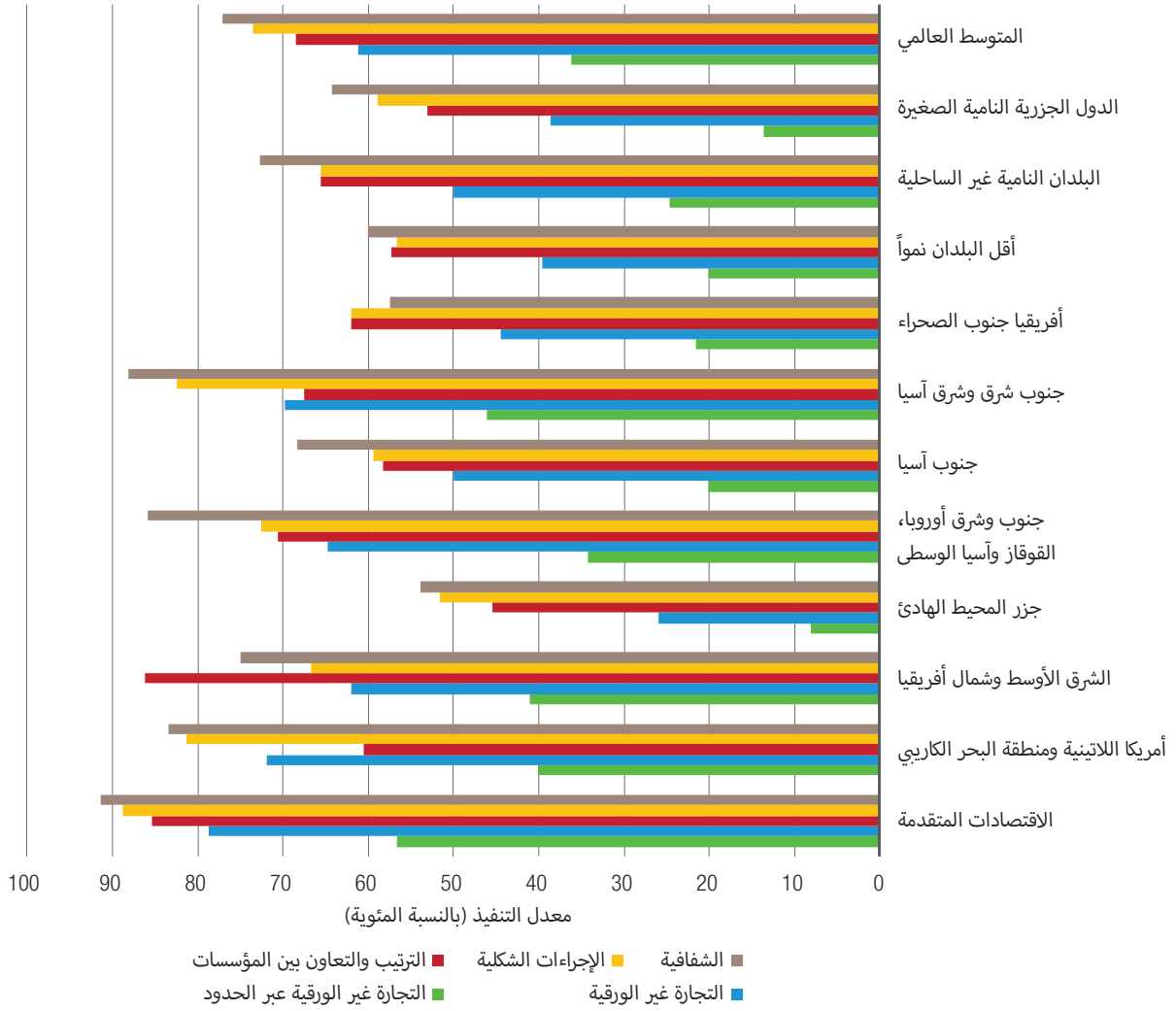

المصدر: تجميع أمانة الأونكتاد، استناداً إلى بيانات من الدراسة الاستقصائية العالمية للأمم المتحدة بشأن تيسير التجارة الرقمية والمستدامة، 2019 [اطُّلع عليه في آب/أغسطس 2020].

مع هذه النجاحات الملحوظة، قد يكون من المغري الظن بأن الرقمنة تتقدم بشكل جيد في أقل البلدان نمواً. غير أن عملية إزالة الطابع المادي في مجال تيسير التجارة لا تخلو من تحديات لهذه البلدان. وسيحتاج واضعو السياسات إلى فهم شامل للتكنولوجيات الرقمية لاتخاذ القرارات الاستثمارية الصحيحة في البنية التحتية والتكنولوجيات والأطر/القدرات التنظيمية المناسبة، وتحديد المواهب وتطويرها لتجنب ضياع الأصول (البشرية والمادية على حد سواء).

وقد وجد تقييم للأونكتاد (الأونكتاد، 2019ب) أن التحديات الأساسية في أقل البلدان نمواً تشمل جوانب مرتبطة بالافتقار إلى القدرات التكنولوجية والحواجز التي تحول دون اكتسابها، بما في ذلك ما يلي:

محدودية الوعي لدى واضعي السياسات والأعمال التجارية والمستهلكين بأهمية التجارة الإلكترونية في معاملاتهم التجارية.

- قلة إمكانية الوصول إلى الدفع عبر الإنترنت ومحدودية الخبرة فيه، مما يسهم في سواد المعاملات النقدية.
- ضعف البيئات المؤسسية والقانونية والتنظيمية، بما في ذلك حماية المستهلك.

- عدم وجود مهارات في مجال تطوير الأعمال التجارية الرقمية، وخاصة بالنسبة للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة.
- الحواجز المنتشرة أمام النساء والشباب.

وتشمل التحولات في سلاسل التوريد على مستوى الشركات والصناعات مجال التكنولوجيا والعمليات، وتدعو إلى استثمارات مناسبة وموجهة تستند إلى معلومات وخبرات سوقية. وتدعم مواطن القوة في الثقافة التنظيمية والرؤى الاستراتيجية الطويلة الأجل (القدرات التكنولوجية غير الملموسة) إمكانات الشركات في سباق أدائها على الصعيد العالمي، كما هو الشأن بالنسبة لحجم ونطاق الاستثمارات الرقمية، بما في ذلك في تنمية المواهب والقدرات الداعمة لبناء وتعزيز المرونة التشغيلية على امتداد الأبعاد المتعددة. وشركات أقل البلدان نمواً محرومة بشدة من جميع النواحي. وعلاوة على ذلك، ونظراً لأن هذه الوظيفة توجد في كثير من الأحيان في مقار الشركات الرائدة المتعددة الجنسيات، فإن التحديات الشديدة أصلاً التي تواجه نقل القدرات التكنولوجية تزداد شدة في شركات أقل البلدان نمواً الموجودة بعيداً عن مركز قوة شبكات الإنتاج الدولية.

ومع التقارب المميز للتكنولوجيات الرقمية في الثورة الصناعية الرابعة الذي يوثق الصلات والارتباطات بين القطاعات ويسَرع من وتيرتها، سيحتاج واضعو السياسات في أقل البلدان نمواً إلى اعتماد نهج سياساتية متكاملة ومتسقة لتعزيز وتطوير القواعد الصناعية لاقتصادات بلدانهم.

دال- توليف لدراسات الحالة

يركز معظم الأدبيات المتعلقة بالتكنولوجيات الرقمية في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً على إبراز الفوائد والاستخدامات المحتملة لهذه التكنولوجيات. وتبرز جميع دراسات الحالة أن علامات الاقتصاد الرقمي، مثل عملية الحكومة الإلكترونية، وإطلاق عملية الزراعة الإلكترونية، والوصول الشامل/الجامع إلى الإنترنت، والهواتف المحمولة لا تعني أن الجهات الفاعلة الاقتصادية ستحشد تلقائياً التكنولوجيات المتاحة لأغراض إنتاجية. ذلك أن الاستراتيجيات السياساتية المتعلقة بالتحول الرقمي المضمَّنة حصراً في استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو التي تحل محلها لا تتيح بالضرورة نافذة على عملية الانتقال بالنسبة للشركات من مرحلة إزالة الطابع المادي إلى مرحلة التحول الرقمي. قد تخطئ الهدف. فعلى سبيل المثال، يمكن القول إن العوائد من نشر النطاق العريض في ميانمار ربما كانت أبعد مدى لو كانت هذه الاستراتيجية مدفوعة بنهج متوازن بما فيه الكفاية يراعي اعتبارات قطاعي الاستهلاك والإنتاج. ومع ذلك، وبينما تسلط دراسة الحالة الضوء على مخاطر النُهج والاعتبارات الضيقة المركزة على التكنولوجيا إزاء ديناميات الشركات، تؤكد أن السياسات والأطر الحكومية قد تكون قوى دافعة قوية وراء عملية إزالة الطابع المادي. والواقع أن الالتزام السياسي الرفيع المستوى بالاستفادة القصوى من المزايا الاقتصادية المحصلة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا ينقص دائماً في أقل البلدان نمواً.

وإذا كان من الصعب العثور على حالات لحصول المزارعين على تكنولوجيات رائدة خارج نطاق تطبيق الخدمات ذات القيمة الزراعية المضافة "أغريفاس"، فإن دراسات الحالة تبين أن المزارعين كثيراً ما يفتقرون إلى الموارد اللازمة للانتقال إلى مستوى أعلى في استغلال التكنولوجيا. إذ لا يملك العديد من المزارعين ومنظمي المشاريع في مجال التكنولوجيا الزراعية حتى الآن المهارات أو إمكانية الحصول على الطاقة أو على خدمات النطاق العريض بأسعار معقولة للاستفادة من التكنولوجيات الرقمية. وعلاوة على ذلك، تؤكد خدمات تطبيق أغريفاس (دراسات الحالة المتعلقة بميانمار، والطائرات المسيرة من دون طيار والتكنولوجيا الزراعية) أن ظروف تنظيم المشاريع المربحة في مجال التكنولوجيا الزراعية وتطوير القدرات التكنولوجية صعبة في سياقات أقل البلدان نمواً. وهذه الظروف محدودة بعوامل داخلية وأخرى خارجة عن نطاق منظمي المشاريع. وأخيراً، تسلط الدراسات الضوء على علامات تبزر أن توازن القوى في سلاسل التوريد وسلاسل القيمة الزراعية قد يشكل عائقاً كبيراً أمام ربحية أصحاب الحيازات الصغيرة في سياقات أقل البلدان نمواً.

يفتقر منظمو المشاريع في مجال التكنولوجيا الزراعية إلى المجموعة الحرجة من القدرات التكنولوجية الرقمية لتصميم نماذج أعمال تجارية تتيح الربحية من خلال النطاق وتطبيقها بفعالية، الأمر الذي يتطلب عدداً متزايداً من المزارعين الذين يتبنون تطبيقات هذه النماذج وكتلة حرجة من المستخدمين المتكررين. وسيحتاج منظمو مشاريع التكنولوجيا الزراعية في أقل البلدان نمواً إلى بناء فرق متعددة التخصصات وإيجاد نماذج أعمال ابتكارية لتطوير منتجات متزايدة التعقيد. وتؤكد دراسات الحالة الزراعية على متطلبات زيادة الشراكات والتعاون على المستويين المتوسط والصغير، بما في ذلك عبر تخصصات متعددة، وذلك من خلال جملة أمور منها تفكيك الصوامع الفاصلة بين التخصصات التقنية، لأن هذا شرط مسبق لإيجاد حلول رقمية مناسبة وقابلة للتطبيق. وهناك حاجة إلى مجموعات من الخبراء الاستشاريين في الأعمال التجارية من ذوي المهارات

الرقمية وإلى المشورة بشأن نماذج أفضل للأعمال التجارية. وربما كان الحضور الهائل الحالي للمبادرات التي تتخذ على أساس مشاريع الجهات المانحة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في مجال التكنولوجيا الزراعية يجعل من الصعب تحديد الثغرات الكامنة في مجال المهارات والقدرات ومعالجتها بطريقة منهجية ومستهدفة، وقد يؤدي ذلك إلى تعقيد التنسيق واستخلاص الدروس (الأونكتاد، 2019ج).

ومن الواضح في جميع دراسات الحالة أن تطوير البنى التحتية الملائمة والخدمات ذات الصلة سيكون عاملاً رئيسياً في دفع التحول الهيكلي في أقل البلدان نمواً. وتبين دراسة الحالة الإفرادية المتعلقة بالخدمات وتيسير التجارة أن التحسينات التي تقوم بها الشركات فيما يخص البيئة التمكينية والاستثمارات مترابطة. إذ يمكن لأقل البلدان نمواً التي تنخفض فيها تكاليف النقل والاتصالات أن تحفز وتعزز العائدات المتأتية من استثمارات الشركات في مجال القدرات التكنولوجية. ومن شأن الاستفادة من الاستثمارات المشتركة تحقيق مزايا في هذا الصدد. وبالنسبة لأقل البلدان الأفريقية نمواً، فإن ظهور منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية قد يتيح بعض الزخم لمواجهة الجمود التكنولوجي في الأشكال، ويتيح فرصاً لاستخدام التكنولوجيات الرقمية، والتحول الرقمي، ونماذج الأعمال الجديدة، وجذب المستثمرين.

وتقدم دراسة الحالة عن صناعة الأحذية في إثيوبيا رؤى قيمة تبين كيف أن المكاسب المحققة من السياسات الصناعية التقليدية وتوجيه الصادرات التي خدمت أقل البلدان نمواً بشكل جيد في الماضي صارت متجاوزة بسبب الاقتصاد الرقمي. وستزداد هذه الاتجاهات في مواجهة الشركات العاملة في هذه البلدان. غير أن دراسة الحالة المتعلقة بأوغندا تبين أيضاً أن الرؤية الاستراتيجية ونشر السياسات الصناعية التقليدية والتفكير النظامي لا يزالان وجيهين في بعض الصناعات؛ وتؤكد أيضاً كيف يمكن أن يكون لهذه السياسات أثر حفاز عن طريق تقليص المخاطر التي تتعرض لها الشركات من خلال تعميم تكاليف تطوير القدرات التكنولوجية. وفي مثل هذه الحالات، تسهل المبادرات السياساتية تسلق سُلم التكنولوجيا وتمنهج أثر التطور التكنولوجي على المستويات المتوسطة.

هاء- الاستنتاجات

الابتكار واقع في مختلف أقل البلدان نمواً ولكن هذه المبادرات تعاني حالياً من نقص القدرات التكنولوجية. ومع ذلك، لا يمكن استبعاد إمكانية أن تكون التكنولوجيات الرقمية

الخطاب المتعلق بتحقيق قفزات يقلل من شأن التحدي الذي تواجهه أقل البلدان نمواً

في بعض الصناعات أو القطاعات (مثل خدمات البيع بالتجزئة) أسهل. وثمة أمثلة بارزة على حالات ناجحة لنشر التكنولوجيا الرقمية تبعث على التشجيع، ولكنها تكشف بشكل حاد التحديات الهيكلية الرئيسية القائمة في أقل البلدان نمواً؛ وتؤكد أيضاً أن الخطاب المتعلق بتحقيق قفزات يقلل من حجم الجهد المبذول في استثمارات رؤوس الأمـوال والموارد البشرية الذي يتعين على فرادى الشركات في أقل البلدان نمواً بذله للاستفادة من التكنولوجيات المتقدمة. وعلاوة على ذلك، يخفي هذا الخطاب الخطر المتنامي المتمثل في توسيع نطاق أوجه عدم المساواة القائمة بين الجنسين وزيادة تكريسها. هناك حاجة إلى تقييمات أدق، لا سيما بالنظر إلى المراحل المتأخرة من اكتساب القدرات التكنولوجية وتعقيد تكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة المعبأة في مجموعات من التكنولوجيات المتقاربة.

لأقل البلدان نمواً ثلاث فرص متزامنة ينبغي اغتنامها. تكمن الأولى في ضرورة مواصلة تعزيز المكاسب التي تحققت بالفعل في زيادة الإنتاجية وتعزيز التحول الهيكلي. وكما توضح دراسة الحالة المتعلقة بأوغندا، يمكن تحقيق ذلك باتباع نهجي استراتيجي في تطبيق السياسات الصناعية. وتشير الدراسات إلى أن بعض أقل البلدان نمواً لديها المتنفس اللازم لنجاح نماذج الأعمال التجارية التقليدية. أما الفرصة الثانية فتكمن في استخدام التكنولوجيات الرقمية، ولا سيما تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لتسريع وتعزيز عملية توحيد التدابير الأخيرة – والتجارة الإلكترونية مثال واضح على ذلك. والفرصة الثالثة هي السعي الحثيث إلى تحقيق التحول الرقمي للشركات في الاقتصاد لأن هذه العملية تعتمد على مسار وتستغرق وقتاً. ومن المرجح أن يكون حجم الاستثمارات واتساع نطاق عمليات إعادة تشكيل السياسات العامة اللازمة لدعم التحول الرقمي حجماً كبيراً، وفي مناخ عادة ما تكون فيه ميزانيات أقل البلدان نمواً مقيدة، سيكون من الحاسم اعتماد خيارات استراتيجية مع التركيز على المكاسب الطويلة الأجل.

وتنطوي الرقمنة على استثمارات في القدرات المؤسسية والتنظيمية في أقل البلدان نمواً. ويتوقف نجاح إعادة ضبط قطاعات واقتصادات أقل البلدان نمواً على تعزيز القدرة المؤسسية على تحفيز الابتكار. ومن المرجح أن يتطلب تصميم السياسات رؤى عميقة وفهماً دقيقاً للتكنولوجيات الرقمية

وتطبيقها في مختلف القطاعات. وستتطلب الأهداف المتعلقة بتعزيز الشمولية وأفضليات المستهلكين تدابير سياساتية بشأن تنمية القدرات التكنولوجية يجري تكييفها لمعالجة مسألة إتاحة الهياكل الأساسية الاجتماعية – الاقتصادية، والجغرافية والتطور التكنولوجي على مستوى النظم الإيكولوجية والشركات. ومن الأمثلة الأخرى على ذلك دور تقديم الخدمات الإرشادية العامة للمنتجين الريفيين في مجال اعتماد التكنولوجيا. وسيكون من المهم الحفاظ على اتساق السياسات.

على سبيل المثال، تساهم الحوافز المكيَّفة بالشكل المناسب في مجالات التعليم والضرائب والتعريفات، في تعزيز الاستثمار في القدرات التكنولوجية الدينامية على مستوى الشركات والصناعات. والاستفادة القصوى من عائدات الاستثمارات في البنية التحتية ستتطلب من حكومات أقل البلدان نمواً أن تولي اهتماماً أكبر لتأثير تركّز الأسواق في القدرة على تحمل تكاليف الحصول على خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحيوية، لأن الرقمنة قد تضع حواجز أمام الدخول إلى الأسواق الرقمية وقد تثير مخاوف تتعلق بالأمن والخصوصية. ورغم أنه لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التدابير المناسبة التي يتعين اتخاذها في مجال السياسات، فإن هناك شعوراً متنامياً بأن التطبيق قد يحتاج جرأة أكبر ووتيرة أسرع وتحديداً للسياق (المفوضية الأوروبية، 2018ب؛ غوكسي ديسيموند، 2019؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2018؛ سودانو وفيرنو، 2014؛ الأونكتاد، 2019(هـ).

ومن المجالات الأخرى التي يمكن أن تستفيد من زيادة اتساق السياسات المشاركة في جني ثمار الشباب. حالياً، تميل خطابات التنمية إلى سهولة الربط بين الشباب والتكنولوجيا، وهناك العديد من المشاريع تستهدف الشباب حالياً على وجه التحديد في مجالات منها، على سبيل المثال، التكنولوجيا الزراعية. وقد يؤدي ذلك عن غير قصد إلى إغفال الدور الهام الذي تؤديه التجربة أثناء العمل في تعزيز اكتساب القدرات الضمنية ورفع جودة تنظيم المشاريع في جميع القطاعات، إذا كان ذلك الربط يعطي تركيزاً غير متناسب على روح المبادرة الذاتية كنقطة انطلاق للشباب في أقل البلدان نمواً (الأونكتاد، 2018). وتبرز دراسات الحالات أيضاً ضرورة عدم تغاضي واضعي السياسات في أقل البلدان نمواً عن قطاع التصنيع باعتباره مجالاً جذاباً للانخراط مع الشباب في مجال اعتماد التكنولوجيا.

تتجاوز الشراكة العالمية من أجل أقل البلدان نمواً نطاق الالتزام "بعدم ترك أحد خلف الركب"، بل هي أيضاً استثمار في مرونة النظم

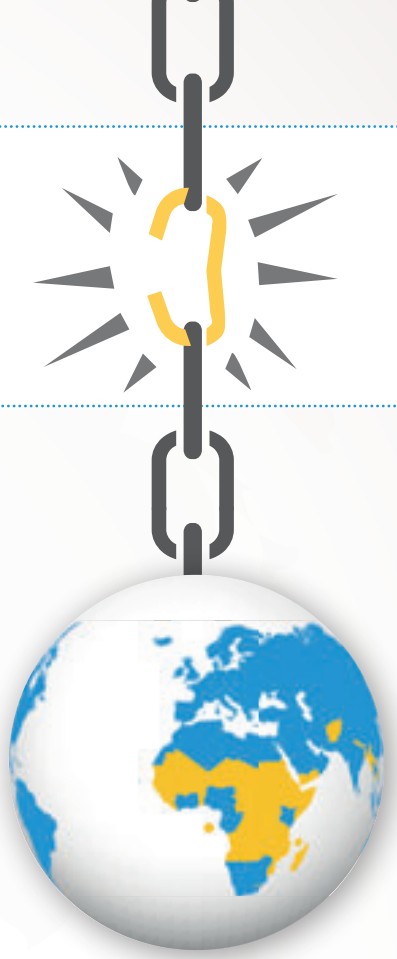

المستثمر

القدرات المؤسسية

واضع القواعد

المنسق

تبرز الجائحة الأدوار المحورية للدولة في توجيه

تغير المناخ

الركود

كوفيد-19

التحول الهيكلي

التدابير المواجهة للتقلبات الدورية الاقتصادية

القدرات الإنتاجية

تعزيز القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً لا يزال حاسماً لتنميتها المستدامة وبناء قدرتها على الصمود

الفصل

5

سياسات تطوير القدرات الإنتاجية في العقد الجديد

الفصل 5

سياسات تطوير القدرات الإنتاجية في العقد الجديد

ألف - مقدمة **145**

باء - وضع القدرات الإنتاجية في صلب التحول الهيكلي **146**

1- سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية 147

(أ) سياسات مواجهة التقلبات الدورية *148*

(ب) دور الدولة *151*

(ج) السياسات المالية *151*

2- السياسات القطاعية والصناعية 152

(أ) قابلية التشغيل وسياسات سوق العمل *153*

(ب) سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار *153*

(ج) سياسات التنمية الريفية *155*

(د) السياسات الصناعية *156*

(هـ) السياسة التجارية *159*

(و) أولويات السياسات العامة لتطوير القدرات الإنتاجية لمجموعات أقل البلدان نمواً الفرعية *159*

جيم - ما الذي يمكن أن يفعله المجتمع الدولي؟ **160**

1- رهانات أقل البلدان نمواً في القضايا البنيوية 160

(أ) تعزيز تعددية الأطراف *161*

(ب) تمويل التنمية المستدامة *163*

(ج) مسائل الديون *164*

(د) التمويل المتعلق بالمناخ *165*

(هـ) التدفقات المالية غير المشروعة *165*

2- اتخاذ تدابير دعم دولية أقوى لصالح أقل البلدان نمواً 166

(أ) تدابير الدعم الدولي للتجارة *166*

(ب) تدابير الدعم الدولي في مجال التكنولوجيا *167*

(ج) تعزيز فعالية تدابير الدعم الدولي *168*

ألف- مقدمة

ظهور تكنولوجيات متطورة وتزايد أهمية الخدمات ذات الصلة بذلك آخذان في تحوير آفاق التجارة والصناعة بشكل جذري في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. وفي نفس الوقت يبدو أن تداعيات جائحة كوفيد-19 مؤهلة بشكل متزايد لأن تكون لها آثار ستدوم طويلاً على الاقتصاد العالمي وستؤدي إلى تآكل العديد من الإنجازات المحرزة صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي حين أن أقل البلدان نمواً ليست بؤرة لأي من هذين الاتجاهين فإن تأثير الجائحة آخذ في إحداث آثار واسعة النطاق على آفاق تنميتها المستدامة وسيستمر تأثيرها في المستقبل المنظور. وفي هذه الخلفية يُبرز هذا الفصل خيارات السياسات العامة لتشجيع التنمية والاستخدام الكامل للقدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً. وبالإضافة إلى ذلك، ومع مراعاة التحضيرات لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، يوضح هذا الفصل العناصر الحيوية للمجتمع الدولي وهو ينظر في كيفية دعم أقل البلدان نمواً بأفضل ما يمكن في العقد الجديد.

وبنية هذا الفصل تستند (بشكل عام جداً) إلى بنية برنامج عمل إسطنبول وتميز بين الإجراءات التي اتخذتها أقل البلدان نمواً وتلك التي اتخذها شركاؤها في التنمية. والفصل مهيكل حسب فرعين رئيسيين. يعرض الفرع بـاء خيارات السياسات العامة لصانعي السياسات في أقل البلدان نمواً لكي ينظروا فيها وهم يحاولون وضع تطوير القدرات الإنتاجية في صلب استراتيجياتهم الإنمائية. أما الفرع جيم فهو موجّه أساساً للمجتمع الدولي ويعرض مقترحات ملموسة لتعزيز تدابير الدعم الدولي لصالح أقل البلدان نمواً. وفي حين أن هذا الجزء الفرعي قد اعتُمد لأغراض الوضوح المفاهيمي تجدر الإشارة إلى أن هذين المستويين من التحليل وإجراءات السياسات العامة يكمل أحدهما الآخر.

وكما ورد بيان ذلك في الفصول السابقة فإن تطوير القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً هو إلى حد كبير - ولكن ليس بشكل حصري - عملية داخلية محلية: نمط إدماج أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي يفرض حتماً تأثيراً بعيد المدى على احتياجاتها، وعلى حيز السياسات العامة، والسبل المتاحة، فضلاً عن جدوى تدابير السياسات العامة المعنية. وبناءً على ذلك فإن أقل البلدان نمواً تقع على عاتقها المسؤولية الرئيسية عن تنميتها، وللمجتمع الدولي دور هام يمكن أن يؤديه في دعم سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة.

وهذه الاعتبارات وجيهة جداً ولا سيما في سياق الصدمة التي لم يسبق لها مثيل التي شهدتها البشرية في عـام 2020. وهذا العقد الجديد يميز في نفس الوقت الأفق المتبقي من خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتنفيذ برنامج العمل المقبل لأقل البلدان نمواً الذي سيتم اعتماده في مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً.

الاختلاف المستمر بين أقل البلدان نمواً والبلدان الأخرى قوّض تحقيق التنمية المستدامة للجميع

وفي حين أنه ستكون هناك حتماً محاولة يمكن فهمها لإعطاء الأولوية للمشاغل المحلية في الخطاب السياساتي، فإنه من الأساسي أن تعكس خطة العمل الدولية على النحو الملائم مصالح أقل البلدان نمواً واحتياجاتها، خاصة وأن برنامج عمل إسطنبول من المحتمل أن يظل إلى حد كبير عملاً غير مكتمل بحلول عام 2021. وأقل البلدان نمواً الـ 47، التي تمثل حالياً نسبة 14 في المائة من سكان العالم، من المرجح أن تعيش نسبة 50 في المائة من سكانها على أقل من 1,90 دولار في اليوم على صعيد عالمي. وهي، إذ تمثل بؤرة الفقر المدقع على نطاق عالمي، فإنها تظل، الآن أكثر من أي وقت مضى، "ساحة المعركة التي تُكسب فيها أو تخسر معركة خطة التنمية المستدامة لعام 2030" (الأونكتاد، 2015أ: 14).

ومع ذلك فإن الدعوة إلى إقامة شراكة عالمية حقيقية دعماً لأقل البلدان نمواً تذهب إلى أبعد من الالتزام الأخلاقي بـ"عدم ترك أحد خلف الركب"؛ ففي عالم مترابط بشكل متزايد يعكس أيضاً اعتبارات طويلة المدى لها صلة بالمنافع العامة العالمية، والآثار غير المباشرة المحتملة عبر الأمم، و، في نهاية المطاف، قدرة العالم البنيوية على الصمود. والأثر التسلسلي السريع لصدمة صحية (كوفيد-19) على مجموعة واسعة الأبعاد تتراوح بين المجال الاجتماعي - الاقتصادي والمجال البيئي، أكد العناصر الحيوية للترابط البنيوي التي لم يعد من الممكن تجاهلها (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2020ب؛ أونغار، 2018). وقد وضع ذلك تشديداً متجدداً على الإدماج، الشمولية، الذي هو الدور الأساسي للتعاون الدولي يضيف بُعداً استراتيجياً جديداً للدعوة إلى ضمان عدم تخلف أقل البلدان نمواً عن الركب. والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية المنخفضة تُعتبر عادة محركاً مؤثراً لعدم الاستقرار والنزاعات والهجرة، ولا سيما عندما تقترن بضغط متزايد على الموارد الطبيعية، وتكثّف الآثار السلبية لتغير المناخ، ومحدودية القدرات المؤسسية (هندريكس

وصالحيان، 2012؛ وماش وآخـرون، 2019؛ الأمم المتحدة، 2019؛ كاتيي بيترس وآخرون، 2020). وبهذا الخصوص قد يؤثر استمرار التباين بين أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الأخرى سلباً على ديناميات الاقتصاد السياسية وقد يقوّض في نهاية المطاف التنمية المستدامة في البلدان المجاورة وما وراءها.

وأقل البلدان نمواً، التي تعد أكثر من بليون نسمة، ولها بنية سكانية صغيرة جداً في السن ولها موارد طبيعية هائلة ولكن لها أيضاً أوجه ضعف راسخة، تمثل حتماً "اقتصادات واعدة"، يمكن فيها لموجة الابتكارات التكنولوجية الحديثة إما أن تُطلق العنان لفرص النمو الشامل – بما لذلك من مضاعفات إيجابية على الشركاء الاقتصاديين – أو أن تزيد من ترسّخ واتساع الفجوات القائمة مع كل ما لذلك من مخاطر. وأي سيناريو من هذين السيناريوهين سيكون الأقرب من الواقع سوف يتوقف إلى حد كبير على مدى إنجاز حلقة إيجابية من التحوّل الهيكلي.

ومن هذا المنظور فإن إصلاح الدعم الدولي لتطوير القدرات الإنتاجية والتحول الهيكلي في أقل البلدان نمواً يجب تصوره كاستثمار في القدرة البنيوية على الصمود، وكجزء لا يتجزأ من عملية "إعادة البناء بشكل أفضل"، كما تم تعريف ذلك في الأصل في إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015–2030 (الأمم المتحدة، 2015ب).

باء– وضع القدرات الإنتاجية في صلب التحول الهيكلي

بدأ إجماع متزايد يظهر بخصوص الدور المحوري الذي يؤديه تطوير القدرات الإنتاجية في تحريك العملية الطويلة الأجل المتمثلة في التحوّل الهيكلي التي تشكل إحدى الركائز التي تقوم عليها التنمية المستدامة (الأونكتاد، 2006، 2014، 2018ج، 2019ب). وكما سبق توضيح ذلك في الفصل 2 يعمل تطوير القدرات الإنتاجية في آن واحد داخل الشركات/القطاعات، من خلال توسيع رأس المال ومكاسب الإنتاجية، وعبر القطاعات، ذلك أن امتلاك القدرات الإنتاجية يمهّد الطريق لظهور منتجات جديدة وأنشطة أكثر قيمة مضافة. وهذه العملية تتوقف على علاقة حيوية معزّزة بشكل متزايد بين جانبي العرض والطلب في الاقتصاد، حيث يخلق توسّع الطلب الإجمالي النطاق للروابط بين القطاعات وإعادة توزيع عوامل الإنتاج والعوامل الخارجية المالية التي تديم الجدوى المالية للاستثمارات. وتطوير القدرات الإنتاجية يشجع التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي وله خطر عارض على فرص التشغيل، بما يشمل النمو وربما أيضاً

الدعم الدولي للتحوّل الهيكلي في أقل البلدان نمواً إنما هو استثمار في القدرة البنيوية على الصمود

أثر عارض على كفاءات استخدام الموارد والاستدامة البيئية (الأونكتاد، 2012).

وقد أوضح الفصلان 2 و3 كيف أن الجهود الرامية إلى تطوير القدرات الإنتاجية قد كانت حاسمة في مسار حفنة من أقل البلدان نمواً الأفضل أداءً؛ وقد وجّها النظر أيضاً إلى كون الأداء العام لمعظم أقل البلدان نمواً قد كان بالأحرى باهتاً وقصّر في تحقيق الأهداف المكرسة في برنامج عمل إسطنبول. وفي هذا السياق، يوفّر مؤشر الأونكتاد للقدرات الإنتاجية وسيلة لتقييم أداء أقل البلدان نمواً، وأداة لقياس التقدم المحرز، وتحديد المجالات الحيوية الواجب تحسينها. وقد عزّز عدد من أقل البلدان نمواً، بما في ذلك العديد من البلدان التي هي في طور عملية الخروج من الفئة قدراته بثبات، كما يدل على ذلك التحسّن المستدام في مؤشر هذه البلدان للقدرات الإنتاجية. غير أن مجموعة كبيرة من هذه البلدان مضت قُدماً بخطى متباطئة بشكل ملحوظ في حين ركدت بلدان عديدة أخرى بل وتخلفت عن الركب. والتحليل الإضافي للعناصر الفرعية المكوّنة لمؤشر القدرات الإنتاجية يُسلط المزيد من الضوء على الفعالية التي حوّلت بها أقل البلدان نمواً مكاسبها في مجال القدرات الإنتاجية إلى دخل أعلى للفرد. والتحليل يبين أنّ أقل البلدان نمواً تعمل، في المتوسط، بأقل من نسبة 60 في المائة من الكفاءة القصوى الممكنة لرفع دخل الفرد، وبشكل خاص بعناصر لها صلة بالموارد الطبيعية ورأس المال البشري والتغير الهيكلي إما أنها غير مستخدمة استخداماً كاملاً أو هي مقترنة بشكل غير فعال مع أوجه أخرى من أوجه القدرات الإنتاجية. وفيما يتعدى الإشارة إلى الهوامش الهائلة لإدخال تحسينات، تُبرز هذه الاستنتاجات التكامل المتأصل في مختلف مكونات الطاقة الإنتاجية، وتبين كيف يمكن تفكيك مؤشر القدرات الإنتاجية بنوع من التشخيص على المستوى القطري، لتحديد أكثر العقبات تقييداً للنمو الشامل.

وبشكل أعمّ تشدد استنتاجات هذا التقرير على خطر توسّع الفجوة بين أقل البلدان نمواً والبلدان الأخرى (سواء كانت نامية أو متقدمة)، فضلاً عن أوجه الضعف المستمرة وذلك حتى في صفوف أفضل أقل البلدان نمواً أداءً، والتي هي حالياً قريبة من المرحلة الهامة المتمثلة في الخروج من فئة أقل البلدان نمواً. وفي هذه الخلفية تظل محورية تطوير القدرات الإنتاجية بالغة

الأهمية في بناء قدرة أقل البلدان نمواً على الصمود وتشكل، في حد ذاتها، محور الاستراتيجيات الموجهة نحو "التخرّج بعزم المواصلة" (الأونكتاد، 2016أ). وفي حين أن هذه الرسالة الرئيسية ليست جديدة تماماً فإنها تظل موضوعاً هاماً أهم من أي وقت مضى، وذلك ليس فقط لأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تدعو إلى تغيير تحولي وإنما أيضاً لأن الأسس الرئيسية التي تقوم عليها قد زادتها أزمة كوفيد-19 وجاهة. فعلاً فإن انتقال هذه الصدمة، فضلاً عن أوجه عدم التناسق الحادة في قدرة مختلف البلدان على الاستجابة للأزمة، تطرح مرة أخرى أوجه الضعف الناشئة عن تدني تطوير القدرات الإنتاجية. وبالمثل، وفي أعقاب أزمة كوفيد-19 ظهرت توترات بين (فرط) التشديد على الفعالية والتخصص مقابل التكرار وتكثيف العمليات المحلية والاتصال والربط الشبكي (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2000ب؛ أونغار، 2018).

بما أن تداعيات الجائحة تهدد بالعودة إلى الوراء في العديد من مجالات التقدم الذي أحرزه العديد من أقل البلدان نمواً في الأعوام الأخيرة، لا يمكن إلا لانتعاشة مستدامة متجذرة في التحول الهيكلي في اقتصادات أقل البلدان نمواً أن تتجنّب هذه البلدان مخاطر حلول عقد من النمو الهزيل. وبالتالي فإن تطوير القدرات الإنتاجية بحاجة إلى الإدماج في ردود الفعل ذات الصلة بالكوفيد-19. وهذا لا يشمل احتمال احتواء الطوارئ الصحية أو تكاليفها الاجتماعية – الاقتصادية العاجلة وحسب بل يتطلب أيضاً تلبية الاحتياجات الحيوية بطريقة مستدامة من خلال معالجة الأسباب الجذرية وبناء القدرة على الصمود في الأجل الطويل. وعلى سبيل المثال فإن تشجيع مزيد الشمولية ليس فقط هدفاً اجتماعياً في حد ذاته؛ فالتدابير ذات الصلة، متى تمحورت بشكل استراتيجي، يمكن أن تمثل أيضاً سبيلاً للخروج من فخ الفقر الذي يقيّد أسواق أقل البلدان نمواً المحلية ويشجع قيام شبكة أكثر كثافة من الروابط في مجال العرض والطلب. وهذا يضيف مزيداً من التشديد على أهمية التكامل بين الاستجابة في مجال السياسات العامة القصيرة الأجل والدعم الأطول أجلاً لتحقيق انتعاشة على نطاق واسع ترتكز على خلق ما يكفي من مستويات العمل المنتج.

والهدف من تحريك عملية التحوّل الهيكلي، من خلال تطوير القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً واستخدامها الكامل سوف يتطلب سياسات مكيّفة وفقاً للاحتياجات على جميع المستويات. وتوخياً للوضوح تميز الفروع أدناه بين سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية (التي تهم القيم الإجمالية للاقتصاد الكلي) من المستوى الوسيط/القطاعي. وعلى الرغم

الانتعاش المتأصل الجذور في التحوّل الهيكلي لاقتصادات أقل البلدان نمواً وحده يمكن أن يجنّب هذه البلدان عقداً من النمو الهزيل

من هذا التمييز المفاهيمي ما يهمّ عملياً هو تفاعل السياسات العامة وبنية الحوافز الأساسية التي تبلورها. ومن ثم لا يمكن أن يكون التشديد على أهمية تماسك وتناسق السياسات العامة بين مختلف الوزارات والجهات المعنية مبالغاً فيه.

1- سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية

إدماج نهج تنموي في سياسات الاقتصاد الكلي يتطلب الانتقال إلى ما يتعدى التركيز الضيق على الحفاظ على الاستقرار والتسليم بأن توسيع نطاق القدرات الإنتاجية واستخدامها الكامل إنما هو في حد ذاته هدف حيوي من أهداف السياسة العامة لا يمكن تحقيقه بشكل آلي من خلال نهج تساهلي. وفي سياق الثغرات التكنولوجية في أقل البلدان نمواً تؤدي عملية تراكم رؤوس الأموال والنهوض بالمستوى التكنولوجي دوراً رئيسياً بهذا الخصوص، وذلك ليس فقط من خلال مضاعِفات الطلب وإنما أيضاً عن طريق دعم ظهور أنشطة وسلع وقطاعات جديدة. ومن ثم فإن أولويات السياسة العامة الرئيسية بالنسبة لأقل البلدان نمواً هي الحفاظ على استقرار ثوابت الاقتصاد الكلي، وفي نفس الوقت الاستمرار في دفع الاستثمار بشكل منسّق ومتضافر لمعالجة أو وضع حد للفجوات القائمة منذ عهد طويل في الهياكل الأساسية وفي التكنولوجيا. وتحقيق ذلك يتطلب سياسة مالية توسعية تدعمها سياسة نقدية ملائمة تُبقي التضخم تحت السيطرة ولكن تُبقي أسعار الفائدة أيضاً عند مستوى منخفض بشكل معقول، فضلاً عن وضع سياسة لأسعار الصرف مصمّمة، حيثما أمكن ذلك، لتيسير العمليات والتخفيف من حدة الضغط على ميزان المدفوعات (الأونكتاد، 2018ج).

وحتى وقت ليس ببعيد أظهرت بلدان عديدة من أقل البلدان نمواً علامات تقدم فيما يتصل بأهداف الاقتصاد الكلي أعلاه، إذ حافظت على ثوابت سليمة إلى حد ما ودفعت بشكل ملحوظ معدلات استثمارها. غير أن هذه العملية تمت على حساب توسّع عجز الحساب الجاري وتصاعد المديونية، ولم تحقق إلا منافع متواضعة من حيث التحوّل الهيكلي (الأونكتاد، 2019ب). والوضع الراهن، الناشئ عن جائحة كوفيد-19، قد وضع حداً مفاجئاً لهذه الحالة بل إنه يُهدد بفسخ

بدون مساعدة دولية لا يمكن لأقل البلدان نمواً أن تموّل الاستجابات السياساتية الملائمة لمواجهة أزمة كوفيد-19

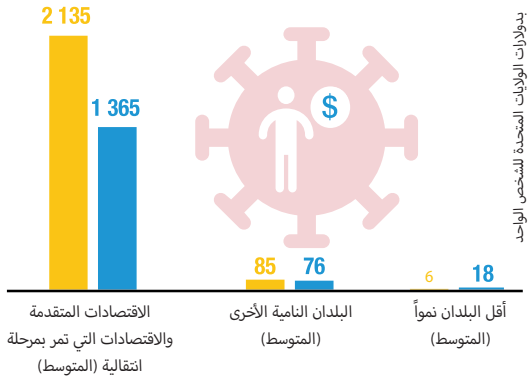

البعض من المكاسب المتواضعة المسجّلة حتى الآن. لذلك فإن الانتكاس يؤكد مرة أخرى القيود الهيكلية المفروضة على خيارات أقل البلدان نمواً فيما يتصل بسياسات الاقتصاد الكلي، والناشئة في نهاية الأمر عن ضعف تطوير القدرات الإنتاجية وما اتصل بذلك من اعتماد على التمويل الخارجي.

(أ) سياسات مواجهة التقلبات الدورية

كان الفضاء المالي لأقل البلدان نمواً في بداية عام 2000، مقيداً بالفعل بشكل خطير، أكثر مما كان عليه الحال في عام 2009، بحجم هذه البلدان الاقتصادي المحدود، والحيوية الفاترة، والطابع غير الرسمي الواسع الانتشار للنشاط مقترناً بالمطبات المستمرة في البنية الضريبية ونظم إدارة المداخيل والتقدم المحدود على المستوى الدولي في معالجة التدفقات المالية غير المشروعة (الأونكتاد، 2019ب، 2020ز؛ لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، 2019). وهذه العوامل، إذ رافقتها قدرة أقل البلدان نمواً المحدودة على الاقتراض محلياً قيّدت نطاق السياسة المالية لمواجهة التقلبات الدورية في وقت كان يشهد حاجة غير مسبوقة للاقتراض، وبالمثل فإن سياسات أسعار الصرف والسياسات النقدية في أقل البلدان نمواً قيّدتها بشكل حتمي حالات عجز الحسابات الجارية الهيكلية، وزاد من حدتها الاعتماد على واردات حساسة وتردي الآفاق المرتقبة للاستدامة فيما يتصل بالديون (الأونكتاد، 2019ب). ومن جهة شلّ بطء التحسينات في التنمية المالية وضآلة أسواق الأسهم المحلية (التي هي غائبة في العديد من أقل البلدان نمواً) فعالية السياسات النقدية؛ ومن جهة أخرى، فإن نطاق استخدام تخفيض قيمة سعر الصرف لمؤازرة الطلب الإجمالي قد قوّضه كل من انخفاض الطلب العالمي وما يقابل ذلك من ارتفاع في تكاليف الواردات الحيوية وخدمة الديون، مع الهبوط المتواصل في الاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات إضافة إلى نقص العملة الأجنبية (الفصل 1).

وفي حين أن الخطورة الاستثنائية لأزمة كوفيد-19 تستدعي انتهاج سياسات شجاعة لمواجهة التقلبات الدورية، تمشياً مع شعار "مهما كلف الأمر"، فإن معظم أقل البلدان نمواً عجزت عن تحمّل تكلفة أزمة السياسات العامة الضخمة المعتمدة في أماكن أخرى، ولا سيما في البلدان المتقدمة (الشكل 5-1)[1]. وبصرف النظر عن مراعاة أو عدم مراعاة تدابير الدعم المالية، من قبيل الإنفاق الإضافي والإيرادات الضريبية غير المحصّلة، أو تدابير دعم السيولة (مثل الالتزامات الطارئة وضخ أسهم رأس المال، والقروض، وشراء الأصول، وتحمّل الدين)، واختلال التوازن في حجم الاستجابات السياساتية عبر مختلف مجموعات البلدان يصبح واضحاً عندما يُنظر إليه من زاوية الناتج المحلي الإجمالي لكل بلد من البلدان (اللوحة ألف) يتجلّى بأكثر وضوح عندما يعبّر عنه بالدولار للفرد (اللوحة باء). وهذا يستدعي قدراً أكبر من التضامن، ذلك أن دعماً دولياً أقوى سيكون ضرورياً لتفادي العواقب الوخيمة. وفي هذه المرحلة يبدو أن تفادي انتكاسة أعمق وأطول هو الأولوية الأولى للتقليل من جراح القطاعات الإنتاجية طويلة الأجل، الأمر الذي يمكن أن يطرح تحديات أكثر خطورة فيما يتصل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولقد حذرت منظمة العمل الدولية من أن خسائر ساعات العمل في النصف الأول من عام 2020 يمكن أن تعادل أكثر من 400 مليون موطن شغل على أساس متفرغ لكامل الوقت على الصعيد العالمي وأن 1,6 بليون عامل في الاقتصاد غير الرسمي معرضون للخطر المباشر المتمثل في انخفاض مستويات عيشهم (منظمة العمل الدولية، 2020ب). ولقد أثار عمل بحثي آخر مشاغل عميقة بخصوص التحديات التي تواجهها المؤسسات والمؤسسات الصغرى (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، 2020؛ لو نيستور وموسكوفيتش، 2020؛ رويترز، 2020ب؛ بوسيو وآخرون، 2020). وبالمثل فإن دراسات

(1) بيانات مستمدة من سجل معلومات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بخصوص الاستجابات السياساتية لجائحة كوفيد-19 في آسيا والمحيط الهادئ تؤكد هذه القراءة للأدلة، وهي تشير إلى عجز أقل البلدان نمواً في آسيا والمحيط الهادئ عن تخصيص أكثر من 2-5 نقاط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لبرامج دعم السياسات العامة، خلافاً لجيرانها الأغنى منها.

عديدة أبرزت الأثر الخطير الذي يمكن أن يُحدثه الانتكاس على الفقر في العالم وانعدام الأمن الغذائي، بما يُحتمل أن يؤدي إلى تبعية مسار تحول أشكال الفقر العابرة إلى أشكال فقر مزمنة (غيرسون مالر وآخرون، 2020؛ سامر وهوي وآخرون، 2020؛ فالنسيسي، 2020؛ الأمم المتحدة، 2020؛ لابورد وآخرون، 2020).

وإجمالاً فإن هذه التحليلات تشير إلى خطر أن يتسبب الكساد الطويل الأمد في تدمير دائم لمواطن الشغل، ويهدد بقاء المؤسسات – وما يتصل بذلك من خسائر من حيث المعارف الضمنية والقدرات الإنتاجية – ويمكن أن يكون له أثر طويل الأجل على النتيجة المحتملة. وتفادي هذه النتيجة المأساوية سيكون حيوياً بالنسبة لأقل البلدان نمواً، ذلك أن الأزمة التي يطول أمدها من شأنها أن تزيد من تدهور مشهد المؤسسات الضعيف بالفعل والذي يتميز بوفرة من المشاريع التجارية غير الرسمية أساساً والتي تكافح من أجل البقاء، وبمحدودية فرص الوصول إلى الائتمان بالنسبة للقطاع الخاص (الأونكتاد، 2018أ). وبحسب ما جاء في دراسات استقصائية سابقة كانت الشركات الأفريقية أثناء الأغلاق الشامل تعمل بنسبة 43 في المائة من قدراتها، وكانت القطاعات الكثيفة الاستخدام لليد العاملة، مثل التصنيع والنقل والتجارة والخدمات والسياحة أشد القطاعات تضرراً (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقية، 2020). ويُشار إلى صعوبات مماثلة فيما يتصل بصناعة الملابس في آسيا التي شهدت تعطلاً في سلسلة التوريد إضافة إلى كساد عميق في أسواق الصادرات الرئيسية(رويترز، 2020ب). وفي هذا السياق، كلما ازدادت الأزمة عمقاً أو طولاً ازداد خطر تفاقم "الحلقة الوسطى المفقودة" في أقل البلدان نمواً، ذلك أن الأغلاق الشامل يُهدد قدرات المؤسسات المكتسبة بشق الأنفس ويعرّض للخطر في نهاية المطاف الانتعاش الواسع النطاق[2].

وفي حين أن الوضع لم يتكشّف بعد فإنه من السابق لأوانه تكوين صورة كاملة عنه، والأدلة الناشئة تشير إلى المجالات ذات الأولوية التالية لأغراض سياسات مواجهة التقلبات الدورية:

أزمة كوفيد-19 أبرزت الدور المحوري للدولة بصفة واضع القواعد والمنسق والمستثمر

1- حماية العمالة والتقليل من خسائر دخل العاملين للحساب الخاص والعاملين في القطاع غير الرسمي الذين يشكلون الجزء الأكبر في القوة العاملة في أقل البلدان نمواً؛

2- الحفاظ على قدرة المؤسسات على البقاء، بما في ذلك المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم التي لها موارد محدودة للصمود للأمام الأزمة ولها عادة فرص محدودة للوصول إلى الائتمان؛

3- توفير الدعم للأسر المعيشية الفقيرة والفئات الضعيفة، ولا سيما النساء اللاتي توجد بخصوصهن نزعة إلى فرط التمثيل في العديد من القطاعات التي كانت ولا تزال الأكثر تضرراً من الإغلاق الشامل.

لقد نفذت بلدان مختلفة هذه الأولويات بشكل متباين بما يعكس سياقاتها المحددة وقدراتها المؤسسية، ولكن ثراء التجارب والخبرات في هذه البلدان يعطي دروساً مفيدة. ففي أعقاب الجائحة وسّعت بلدان عديدة (بما في ذلك بلدان عديدة من أقل البلدان نمواً) برامجها للحماية الاجتماعية أو استنبطت حلولاً خاصة للتخفيف من أثر الأزمة على المجموعات الضعيفة. ومن أمثلة ذلك الملموسة ما يلي: '1' الإمدادات العامة أو التحويلات النقدية المشروطة لدعم الإنتاج المحلي في بنغلاديش وإثيوبيا؛ '2' الإعفاءات من الضرائب/تأجيل دفع الضرائب لدعم الأسر المعيشية والشركات في مواكبة القيود في مجال السيولة في أنغولا وبوتان وبوركينا فاسو وزامبيا[3]؛ '3' تعزيز توفير الهياكل الأساسية من خلال مخططات الأشغال العامة في بلدان من بينها أوغندا وسيراليون وغينيا؛ '4' تيسير ظهور مشاريع تجارية رقمية كما هو الحال في السنغال حيث توخت الحكومة المسار السريع في تنفيذ سياسات التجارة الإلكترونية[4].

(2) تشير عبارة "الحلقة الوسطى المفقودة" إلى الغياب النسبي للمؤسسات المتوسطة الحجم في أقل البلدان نمواً التي تهيمن على ساحة مؤسساتها وفرة من الشركات المتناهية الصغر أو الصغيرة، ويهيمن عليها على الطرف الآخر من الطيف عدد قليل من المؤسسات التي لها أثر كبير بشكل غير متناسب من حيث الإنتاج والعمالة والصادرات (الأونكتاد، 2018أ).

(3) الأمثلة المذكورة في هذه الفقرة مستمدة من سجلات صندوق النقد الدولي للاستجابات السياساتية للكوفيد-19 وهي ترمي فقط إلى تقديم أمثلة ملموسة وليس الغاية منها أن تكون قائمة شاملة بالسياسات المنتهجة من قِبل أقل البلدان نمواً.

(4) https://unctad.org/en/pages/newsdetails.aspx?OriginalVersionID=2342.

الشكل 5-1

ملخص التدابير المالية المتخذة استجابة لجائحة كوفيد-19 (بلدان مختارة)[5]

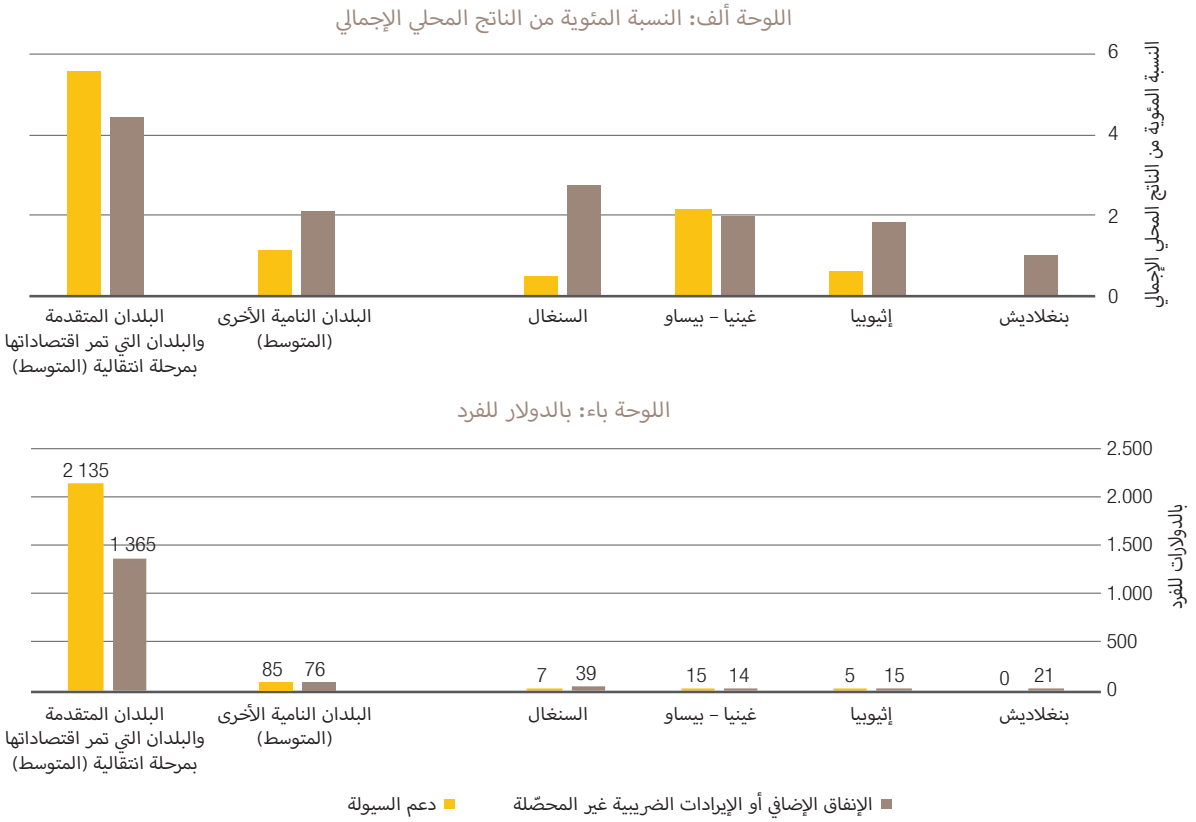

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، بالاستناد إلى بيانات مستمدة من صندوق النقد الدولي (2020أ) والأونكتاد، قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية [اطُّلع عليها في نيسان/أبريل 2020].

في العديد من أقل البلدان نمواً عكست هذه المخططات مبادرات مناسبة التوقيت ولكن مؤقتة و/أو تميزت بتغطية غير كاملة. والقيود المالية والتحديات المؤسسية، ولا سيما قلة انتظام البيانات بشأن العاملين في القطاع غير الرسمي والأشخاص الذين يعيشون في مستوطنات غير نظامية، قد زادت من صعوبة الوصول إلى هذه الفئات الضعيفة من خلال الإمدادات المستهدفة في إطار البرامج الاجتماعية. وقلة الشمولية تعني ضمنياً مع ذلك وجود آثار أضعف من حيث سياسات مواجهة التقلبات الدورية وارتفاع التكاليف الاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك فإن الطابع الخاص لهذه المخططات يجعلها أقل ملاءمة للاستجابة للصدمات الأخرى الأطول أجلاً حيث يمكن أن يكون تجميع المخاطر حاسماً، كما هو الحال بالنسبة لتغير المناخ وظواهر الطقس المتطرفة. والانتقال التدريجي نحو مخططات الحماية الاجتماعية الشاملة يمكن مع ذلك أن يستند إلى المبادرات القائمة ويتبع خطى حكيمة للاستجابة للاحتياجات الاجتماعية - الاقتصادية المتصاعدة دون خلق اختلال مفرط في التوازن المالي. ويمكن لهذه العملية أن تمهد أيضاً الطريق لمناقشات حول وضع خيارات أكثر استدامة في مجال التمويل وحول تقنين الأموال وتوجيهها إلى البرامج التي تربط الآفاق القصيرة الأجل بالتدابير المفضية إلى تطوير القدرات الإنتاجية

(5) عوضاً عن تجميع البلدان ذات الأحجام المختلفة من الناحية الاقتصادية ومن حيث عدد السكان، يعرض الشكل 5-1 القيمة المتوسطة (أي القيمة الفاصلة بين النصف الأعلى والنصف الأسفل في توزيع ما) بالنسبة لكل مجموعة بلدان، بصرف النظر عن أقل البلدان نمواً التي يرد وصفها بشكل فردي. ومن بين البلدان النامية الأخرى البلدان التالية: الأرجنتين، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، باكستان، البرازيل، بيرو، تايلند، تركيا، تونس، جنوب أفريقيا، سنغافورة، شيلي، الصين، غانا، الفلبين، فييت نام، كولومبيا، كينيا، مصر، المكسيك، المملكة العربية السعودية، موريشيوس، نيجيريا، الهند، هندوراس. وفي المقابل تشمل البلدان المتقدمة والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية البلدان التالية: إسبانيا، أستراليا، ألبانيا، ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، السويد، سويسرا، الدانمرك، روسيا، رومانيا، جورجيا، فرنسا، فنلندا، كازاخستان، كندا، كوريا (جمهورية كوريا)، المملكة المتحدة، النرويج، نيوزيلندا، هولندا، الولايات المتحدة، اليابان.

في الأجل الأطـول. والتحويلات النقدية المشروطة المرتبطة ببرامج التدريب والنهوض بالمهارات أو مخططات الأشغال العامة لتحسين توفير الهياكل الأساسية في الأحياء الفقيرة والمناطق الريفية، إنما هما مثالان فقط من أمثلة هذه الروابط المحتملة (الأونكتاد، 2013أ).

(ب) دور الدولة

من المثير للاهتمام أن أزمة كوفيد-19 قد دفعت إلى الواجهة نقاشاً متجدداً حول الدور المحوري للدولة بصفة "واضع للقواعد"، وإنما أيضاً كـ"منسق" وبصفة "مستثمر"، فضلاً عن التشديد ذي الصلة على القدرات المؤسسية لتوجيه استراتيجيات التنمية وتصميم تدابير السياسات العامة للاستجابة للصدمات الخارجية. ودور الاستثمار العام يظل حيوياً بشكل خاص بالنسبة لأقل البلدان نمواً، وذلك في كل من الأجل القصير – لاحتواء سائر مواطِن الشغل ودعم العاملين غير الماهرين – وأيضاً على المدى الطويل – تصحيح وضع الاختناق في جانب العرض (الأونكتاد، 2017أ، 2018د، 2019ب). وبهذا الخصوص تشير إخفاقات السوق المتفشية والمتراوحة بين التكاليف غير القابلة للاسترداد ووفورات الحجم وأجه التكامل وطبيعة البنى التحتية الأساسية كمنافع عامة إلى أن الحكومات لها دور أساسي تؤديه في جذب الاستثمار الخاص. والمناطق الريفية بشكل خاص قد عانت كثيراً من نقص الاستثمار في البنى التحتية الأساسية (مثل الري ومرافق النقل/التخزين، والربط بالكهرباء)؛ وهذه الثغرات تلقي بثقلها على الاستجابة المحتملة على جانب العرض من قبل مزارعي أقل البلدان نمواً، مما يزيد من تضييق نطاق الأنشطة الريفية غير الزراعية القادرة على البقاء (الأونكتاد 2015أ، 2018أ). وبالمثل فإن رداءة جودة توفير البنى التحتية في العديد من المدن والمناطق المحيطة بالمدن في أقل البلدان نمواً تُعرّض للخطر قدرة شركات التصنيع والخدمات على المنافسة بما يرغمها على تحمّل تكاليف غير متناسبة والإمداد بالكهرباء أو الربط الشبكي، الأمر الذي يقلّص آفاق كل من المشاريع التقليدية والرقمية. وفي هذا السياق سيظل الاستثمار العام يؤدي دوراً حيوياً في التحول نحو هياكل أساسية أخضر وأكثر قدرة على التصدي لتغير المناخ، بما يدعم انتعاشة أكثر استدامة.

وحتى في القطاعات التي خفّفت فيها الابتكارات من قبيل الهواتف المحمولة أو لا مركزية توليد الكهرباء، من وطأة البعض من إخفاقات السوق التقليدية ذات الصلة بالهياكل الأساسية ومهّدت الطريق لزيادة إشراك فاعلين من القطاع الخاص، ودور الدولة يجب أن يتطور ولكن لا يمكن أن يتقلص. ويبين التاريخ أنه ما كل مجالات "رأس المال اللازم للهياكل الأساسية الاجتماعية"[6] ترتضي تماماً مشاركة القطاع الخاص، ومن ثم يظل الاستثمار العام حيوياً لتفادي نقص توفير خدمات محددة في مجال الهياكل الأساسية، فضلاً عن إقامة توازن ملائم بين الجدوى المالية والتوافر بأسعار ميسورة. وبالإضافة إلى ذلك تحدث عمليات الانتقال التكنولوجي على مدى فترات طويلة من الزمن، ولا سيما تطوير الهياكل الأساسية ويستتبع ذلك تواجد وتعايش أنماط تكنولوجية مختلفة (غروبلير، 2012؛ الأونكتاد، 2017أ). وبالتالي يظل دور الدولة حيوياً في السهر على مراعاة الاعتبارات الشاملة، بما في ذلك مسائل المنافسة والترابط/التشغيل المتبادَل والمشترك لمختلف التكنولوجيات كما ينبغي، وكذلك السهر على دفع الاستثمار الإجمالي وإدماجه على نحو وثيق في استراتيجيات تنمية البلد المعني، بما في ذلك فيما يتصل بالترابط بين تطوير الهياكل الأساسية وديناميات القطاع المنتج. وبالإضافة إلى ذلك، يجب ألا يُنظر إلى تطوير قطاعات الهياكل الأساسية التقليدية أو الرقمية كمجرد استجابة للطلب القائم الكامن وإنما بالأحرى من خلال عدسة استراتيجية من قبيل: '1' تشكيل جزء لا يتجزأ من عملية التحول الهيكلي؛ '2' المساهمة في إضافة القيمة عن طريق توفير إمكانيات تطوير التكنولوجيا وتجميع المهارات؛ '3' مصدر محتمل لآثار غير مباشرة على قطاعات أخرى.

(ج) السياسات المالية

التشديد على الاستثمار يترافق مع تعبئة الموارد المحلية والوساطة المالية الفعالة، ذلك أنه يجمع بين الحوافز الكافية لتوسيع فرص الوصول إلى الخدمات المالية والاسترشاد بلوائح وسبل إشـراف سليمة (الأونكتاد، 2018ج، 2016ج). ونظراً لضحالة القطاع المالي في معظم أقل البلدان نمواً فإن الأولويات الرئيسية في الأجل الطويل بهذا الخصوص هي: '1' تطوير أسواق ثانوية قادرة على البقاء بالنسبة للسندات الحكومية والأدوات المالية الطويلة الأجل بالعملات المحلية؛ '2' تعزيز القطاع المصرفي لتلبية مختلف الاحتياجات المتنوعة للمؤسسات الخاصة والمستهلكين؛ '3' تعزيز مصارف التنمية الوطنية والإقليمية. والتقدم المحرز حتى الآن في إطار برنامج عمل إسطنبول قد كان، في معظم الحالات، باهتاً وتميز بتلكؤ التحسينات وبوجود حصة كبيرة بشكل مستمر من الشركات

(6) مفهوم "رأس المال الـلازم للهياكل الأساسية الاجتماعية" يُستخدم لتحديد مصدر خدمات أساسية معنية لازمة لإنتاج جميع السلع الأساسية تقريباً. وهذا المصطلح يشير، في معناه الأضيق، إلى النقل والاتصالات ومنشآت الطاقة.

والأفـراد غير المتعاملين مع المصارف، ولا سيما في صفوف النساء والمؤسسات الصغيرة جـداً والصغيرة والمتوسطة (الأونكتاد، 2018أ، 2018ج). وبالإضافة إلى ذلك فإن حافظة الأدوات المالية المتاحة محدودة ولا تلبي في جميع الأحوال احتياجات جميع شرائح المستهلكين المحتملين؛ وخلافاً للشركات الكبرى أو للمشاريع التجارية ذات حجم الأعمال المرتفع، تظل الاحتياجات المختلفة الخاصة بالفاعلين من القطاع الخاص، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمنتجون الزراعيون غير ملباة بالشكل الكافي. وتحسين هذا الوضع يتطلب وضع إطار مؤسسي فعال وموثوق قادر على تعبئة المدخرات المحلية والتدخّل فيها، وفي نفس الوقت النهوض بالتكنولوجيات والممارسات التجارية السائدة.

وقد فاقمت جائحة كوفيد-19 قيود السيولة ووفرت اختبار إجهاد رئيسياً لقطاع مالي غير متطور بما فيه الكفاية وكافح طويلاً لتأمين توفير الائتمان لأولئك الذين هم في أشد الحاجة إليه. وفي أعقاب الجائحة اعتمدت عدة بلدان من أقل البلدان نمواً بسرعة تدابير للتخفيف من القيود ذات الصلة بوضعيتها المالية الحرجة، وقامت خفض معدلات إعادة الخصم، وتبني مخططات لدعم الائتمان (مثلاً من خلال ضمانات القروض)، وخفض الاحتياجات في مجال الاحتياطيات كما حصل ذلك في بلدان من بينها أنغولا وبنغلاديش وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكمبوديا. واستجابة لهذه الأزمة، انتقلت أيضاً عدة بلدان من أقل البلدان نمواً إلى استخدام التكنولوجيات الرقمية في برامج الرعاية الاجتماعية من خلال التحويلات النقدية الرقمية أو عن طريق دعم توسيع نطاق الدفع الرقمي والخدمات المالية الرقمية، كما كان الحال في أوغندا وتوغو وموزامبيق. وهذه المبادرات المشجعة توفر مجموعة ثرية من التجارب والخبرات التي يمكن أن تُستخلص منها دروس هامة للمستقبل؛ غير أن الأمر يحتاج إلى فعل المزيد لتعزيز الوساطة المالية، ولا سيما إذا ما أُريد للقطاع أن يمهد الطريق للتحول الهيكلي وتطوير القدرات الإنتاجية.

2- السياسات القطاعية والصناعية

بعيداً عن مجال الاقتصاد الكلي البحت، أبرزت جائحة كوفيد-19 الأهمية الأساسية لما يُعرف بالسياسات على المستوى الوسيط التي يستخدمها صانعو السياسات لتوجيه تنمية أنشطة اقتصادية محددة وفقاً لاستراتيجية التنمية الوطنية. ويشمل ذلك السياسات التي تطبق أفقياً (أي عبر جميع القطاعات) فضلاً عن السياسات العمودية فيما يتصل فقط بقطاعات أو أنشطة مختارة. ولئن كان هذا التمييز واضحاً من الناحية المفاهيمية إلا أنه يتسم بالغموض بعض الشيء في التطبيق العملي، ذلك أن تنفيذ السياسات العامة مرهون بالخصائص السائدة المميزة للتركيبة القطاعية للإنتاج والمشهد فيما يتصل بإدارة المشاريع؛ وبالتالي فإن هذه السياسات غالباً ما تُترجم معاً في خانة "السياسات الصناعية".

والدعوات لإعادة التفكير في السياسات الصناعية حظيت بقدر معقول من الاهتمام في الأعوام الأخيرة (كريسبي وآخرون، 2014؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2016؛ الأونكتاد، 2018ز، 2016ب، 2014)، ولكن انتشارها السريع – وذلك حتى في البلدان التي يُزعم أنها تدعو إلى توخي نهج أكثر تساهلاً – هو الذي أعادها مجدداً وبشكل حاسم إلى واجهة النقاش السياسي في أعقاب جائحة كوفيد-19. وتوجد في أماكن أخرى مناقشة شاملة مفصّلة بشأن سياسات المستوى الوسيط لتطوير القدرات الإنتاجية في سياق البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً (الأونكتاد، 2018ج، 2020د) وما يفعله هذا الفرع عوضاً عن ذلك هو إبراز عناصر السياسات العامة الحاسمة التي اكتسبت وجاهة متجددة و/أو هي مصممة لتؤدي دوراً أساسياً أثناء برنامج العمل المقبل لصالح أقل البلدان نمواً.

لا يمكن فهم أهمية سياسات المستوى الوسيط فهماً كاملاً بدون مراعاة الدور الأساسي لخلق مواطن الشغل وإعادة توزيع اليد العاملة في عملية التحول الهيكلي، وما قد يكون لذلك من آثار تبعية على تطور الإنتاجية الإجمالي والحد من الفقر (الفصل 2). ومع توقع ارتفاع العرض في مجال العمالة في أقل البلدان نمواً بمعدل متوسط قدره 13,2 مليون عامل في

استراتيجيات تطوير القدرات الإنتاجية بحاجة إلى التعامل مع الاقتصاد السياسي لكل بلد من البلدان

الرقمنة ودعوة الثورة الصناعية الرابعة إلى إعطاء الأولوية للوصول إلى التكنولوجيات

السنة على مدى العقد المقبل سوق تتوقف التنمية المستدامة حتماً على قدرة اقتصادات أقل البلدان نمواً على خلق فرص كافية للعمل المنتج خارج قطاع الزراعة، وبالتالي التأثير في نهاية المطاف على كل من اتجاه ووتيرة عملية تحولها الهيكلي. ومواجهة التحدي في مجال العمالة يستدعي توخي نهجٍ متعدد الجوانب يدعم في نفس الوقت الطلب في مجال العمالة في القطاعات الكثيفة الاستخدام لليد العاملة ذات الإنتاجية الأعلى وتعزيز إمكانية تشغيل الشباب الذين يدخلون سوق العمل. وسياسات الاقتصاد الكلي التي تركز على الاستثمار يجب أن تدعم جوهرياً خلق مواطن الشغل. وبالإضافة إلى ذلك دخل عدد متنامٍ من أقل البلدان نمواً في إصلاحات لتحسين مناخ الأعمال ووضع أطر لتيسير التجارة قصد خفض التكاليف الإدارية لأصحاب المشاريع المحتملين، بما في ذلك أصحاب المشاريع ذاتيو التشغيل والعاملون لحسابهم الخاص الذين يشكلون العمود الفقري للقوة العاملة في أقل البلدان نمواً (الفصل 4 والأونكتاد، 2018أ). ولهذه التدابير ميزة تقليص الإجـراءات البيروقراطية وخفض الحواجز الحائلة دون الدخول، وتشجيع مزيد التنافس وتيسير التشغيل الذاتي. ومع ذلك فإن المدى الذي تُسهم به إصلاحات مناخ الأعمال في تطوير القدرات الإنتاجية يتوقف في نهاية المطاف على نوع إدارة المشاريع السائد. وهذه التدابير التي تفتقر لتحولات أوسع نحو القطاعات الأعلى إنتاجية من المرجح أن تغير لوحدها أنماط إدارة المشاريع التي تميز العديد من أقل البلدان نمواً والتي تهيمن عليها أشكال المشاريع التي غايتها الكفاف (الأونكتاد، 2018أ). وأشكال الدعم المحددة الأهداف للقطاعات الكثيفة الاستخدام لليد العاملة وإن كانت عالية الإنتاجية نسبياً، التي تغطي، في جملة أمور أخرى، الأنشطة غير الزراعية الريفية، والتصنيع الخفيف، وتركيب/صيانة المعدات الميكانيكية، وخدمات الأعمال التجارية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لها حظوظ أوفر في الجمع بين خلق مواطن الشغل والتغير الهيكلي المعزّز للإنتاجية.

(أ) قابلية التشغيل وسياسات سوق العمل

إلى جانب تحسين إطار ريادة المشاريع سيتطلب حتماً الخلق السريع لمواطن الشغل تعزيز القدرة على توظيف الشباب الذين يدخلون سوق العمل. والاستثمارات في التعليم والنهوض بالمهارات بالتالي أهمية قصوى، لا سيما وأن نقص اليد العاملة الماهرة كثيراً ما يشار إليه كواحد من بين الحواجز الرئيسية التي تواجهها الشركات التي تعمل في أقل البلدان نمواً. وهذا الأمر سيصبح قيداً أكثر إلزاماً مع ظهور التكنولوجيات المتقدمة. ويمكن أ، يشمل اتخاذ الإجـراءات بهذا الخصوص تحسين جودة التعليم الثانوي وتعزيز برامج التدريب التقني والمهني ذلك أنه بإمكان هذه البرامج أن تقدم إسهاماً هاماً في تعزيز رأس المال البشري في أقل البلدان نمواً. ونظراً لدرجة التخصص المتزايدة والتعقد المتزايد للتكنولوجيات الجديدة فإن الأمـر يحتاج أيضاً مع ذلك إلى اتخاذ إجـراءات حاسمة لدفع التعليم العالي، ولا سيما فيما يتصل بالعلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. وتعزيز المشاورات مع القطاع الخاص ومع جمعيات الأعمال يمكن أن يفضي إلى تنسيق أفضل بين المناهج الدراسية واحتياجات السوق؛ وتعزيز التعاون الدولي بين الجامعات (لا سيما على المستوى الإقليمي وعلى مستوى التعاون بين بلدان الجنوب) يمكن أن يكون هاماً أيضاً بشكل خـاص. وإلـى جانب التعليم الرسمي يجب أيضاً استكشاف المساهمة الممكنة لبرامج التمهّن والتدريب أثناء الخدمة وتعليم الكبار والاحتفاظ بالمتدربين والعاملين، ولا سيما بالنظر إلى ما يمكن أن يقدمه أرباب العمل من إسهامات في عملية النهوض بالمهارات (الأونكتاد، 2020د).

(ب) سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار

المسألة الأفقية الثانية ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة لآفاق مستقبل أقل البلدان نمواً هي النهوض بالتكنولوجيا. وطفرة الرقمنة والثورة الصناعية الرابعة قد شدّدتا مجدداً على الوصول إلى التكنولوجيات بوصفها محركات رئيسية لآفاق التنمية. لكن، في حين أن التكنولوجيات المتطورة تخلق فرصاً إضافية للعمل ولنمو الإنتاجية فإن مشاغل جدية قد أُعرب عنها بخصوص الانقسامات المفرطة في خلقها ونشرها، فضلاً عن قدرة بعض التكنولوجيات الرقمية المحتملة على رفع قوة سوقية مفرطة وسلوك يقوم على السعي وراء الريع (الفصل 4 والأونكتاد، 2018د، 2019د؛ واليونيدو، 2019أ). وكون الاقتصادات العشرة التي هي في الطليعة من الناحية التكنولوجية تمثل نسبة 90 في المائة من البراءات و70 في المائة من الصادرات في مجال تكنولوجيات الإنتاج الرقمية المتطورة إنما هو لدليل واضح على خطر اتساع الفجوة التكنولوجية (اليونيدو، 2019أ).

والدور المحوري لتكنولوجيات التنمية المستدامة حيوي جداً في سيناريو ما بعد كوفيد-19، ذلك أن تداعيات الجائحة من المرجح أن تعجّل بعض أوجـه عملية الرقمنة

الصناعية الجارية وتعمّق الطابع الخدماتي. وستخضع سلاسل القيمة لعمليات إعادة تشكيل بعيدة المدى من أجل: '1' الحد من الاعتماد المفرط على الموردين الرئيسيين؛ '2' تشجيع إعادة توطين الشركات والترسيخ الإقليمي للعمليات؛ '3' دفع القدرة على الصمود إجمالاً (بالدوين وإيفنيت، 2020). وفي حين أن هذه الاتجاهات من المستبعد أن تعكس اتجاه العولمة فإنها مع ذلك لها مضاعفات حيوية بالنسبة لآفاق التصنيع في البلدان النامية، ذلك أن بعض المؤلفين كانوا قد حذروا من ذلك قبل اندلاع أزمة كوفيد-19 (رودريك، 2018؛ بولدوين وإيفنيت، 2020). وما هو أهم من كل ذلك أن ظهور التكنولوجيات المتقدمة قد يعيد تشكيل الميزة المقارنة، بما يُحتمل أن يُضعف أهمية تكاليف اليد العاملة بالنسبة لخيارات المستثمرين فيما يتصل بالموقع.

وبالنسبة لأقل البلدان نمواً فإن كل هذا يعني ضمنياً أن التحديات الطويلة العهد في النهوض بقاعدتها التكنولوجية وتحريك نقل التكنولوجيا الهادف من المحتمل أن تصبح تحديات أصعب في المستقبل وذلك لثلاثة أسباب على الأقل. أولاً، تموقعها في تقسيم العمل العالمي يمكن أن يزداد تهميشاً، إذا ما ازداد بُعدها عن حدود التطور التكنولوجي طالما استمرت الفجوة الرقمية. وتشير الأدلة الناشئة إلى وجود مخاطر جدية بهذا الخصوص، ذلك أن أقل البلدان نمواً هي في الغالب "متخلفة عن الركب" فيما يتصل بتكنولوجيات الإنتاج الرقمية المتقدمة المطبقة على التصنيع، ذلك أن أربعة بلدان فقط مصنفة كبلدان "وافدة متأخرة" (إثيوبيا وأوغندا وزامبيا وملاوي)، فيما صُنّف بلد واحد (بنغلاديش) كبلد "تابع" (اليونيدو، 2019أ)[7]. ومما يبعث على القلق كذلك أنه لا يبدو أن هناك بلداً واحداً من أقل البلدان نمواً يشارك بشكل ذي مغزى في إنتاج وتجارة التكنولوجيات الرقمية المتطورة، وهي في أفضل الحالات مستوردة لهذه التكنولوجيات (الفصل 4). فمثل هذا النمط المختل للمشاركة كـ"مستخدمين" مقابل المشاركة كـ"منتجين" للتكنولوجيات المتطورة يشير إلى وجود تحديات متأصلة الجذور ليس فقط من حيث تبني التكنولوجيات ولكن، ما هو أكثر من ذلك،

> **لا يبدو أن هناك بلداً واحداً من أقل البلدان نمواً يشارك بشكل هادف في إنتاج وتجارة التكنولوجيات الرقمية المتقدمة**

في تسخير التكنولوجيات الرائدة وتكييف تصميمها مع الواقع والميزات المقارنة بالنسبة لأقل البلدان نمواً، والمشاركة في مراحل تصنيع هذه التكنولوجيات. وهذا يذكر بالمسار الذي اتُّبع في تكنولوجيا الهواتف المحمولة: تغلغلها السريع في أقل البلدان نمواً وفّر بعض المزايا التنموية ومكّن في بعض الحالات من تحقيق قفزة لكن المنافع التنموية الكاملة لهذه التكنولوجيات من حيث التصنيع والتحوّل الهيكلي ظلت مستعصية (جوما، 2015، 2017).

ثانياً، وفي سياق ضعف الطلب العالمي وتزايد التوجه نحو الكفاءة في استخدام الموارد، سيظل فشل أقل البلدان نمواً في كسر حلقة اعتمادها على السلع الأساسية الأولية ودفع التصنيع نقطة ضعفها. وهذا هو الحال بشكل خاص إذا ظلت إقامة الروابط الأمامية في قطاعات السلع الأساسية مستعصية وإذا ظلت البضائع ذات الصلة بالسلع الأساسية تُصدّر بأشكال تجسد القيمة الإضافية المحلية المحدودة (الأونكتاد، 2019ز). وأنشطة الإنتاج الحالية تشكل حتماً المصدر الرئيسي لفرص التعلم والابتكار المحتملة بالنسبة للشركة وبالتالي لها تأثير حيوي على تراكم القدرات الإنتاجية والمعارف الضمنية. ووفقاً لذلك فإن التاريخ يبين أن تطوير أساس معين للقدرات الصناعية حيوي لاعتماد وتسخير التكنولوجيات المتقدمة؛ وهو يوفّر أيضاً ميزات عند جني منافع التعلم عن طريق العمل للارتقاء في السلم التكنولوجي. مع ذلك، ومنذ بداية العقد شهد أكثر من نصف أقل البلدان نمواً تحولاً عن التصنيع سابقاً لأوانه، مما يعكس هبوطاً في الأهمية النسبية لقطاعات التصنيع في هذه البلدان في إجمالي القيمة المضافة. وبالإضافة إلى ذلك فإن أنشطة التكنولوجيات الرقمية المتقدمة وأنشطة البحث والتطوير جيدة التركّز ليس فقط من حيث البلدان وإنما أيضاً داخل الشركات الأكبر، وذلك بسبب انتشار وفورات الحجم والنطاق (الأونكتاد، 2018د؛ اليونيدو، 2019أ). وبالتالي فإن الطابع المختل لمشهد ريادة المشاريع في أقل البلدان نمواً – الذي تهيمن عليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي لها أنشطة قليلة الاعتماد على رأس المال وكثيفة الاعتماد على التكنولوجيا/المعارف – يمثل، دون استبعاد "مزايا التخلف" كما يراها غيرشنكرون، تحدياً إضافياً.

(7) يُعرف نهج اليونيدو "البلدان المتصدرة للطليعة" بوصفها الاقتصادات العشرة الأولى المشاركة في تسجيل براءات تكنولوجيات الإنتاج الرقمي المتقدمة؛ وفئتا "البلد التابع" و"البلدان الوافدة الجديدة" معرّفة من حيث انخفاض الانخراط في تسجيل براءات التكنولوجيات المتطورة أو في تجارة السلع ذات الصلة، فيما لا تُبدي "البلدان المتخلفة عن الركب" إلا اهتماماً ضئيلاً بذلك أو لا تشارك في ذلك على الإطلاق. والأبعاد التي أُخذت بعين الاعتبار في الحصول على هذا التصنيف تشمل متوسط قيم البراءات ونشاط التصدير والاستيراد.

ثالثاً، سيكون على التكنولوجيات المتقدمة بدون شك أن تؤدي دوراً حيوياً في جهود أقل البلدان نمواً الرامية إلى التخفيف والتكيف، ذلك أن أقل البلدان نمواً معرضة بشكل خاص لتغير المناخ وظواهر الطقس المتطرفة (الأونكتاد، 2010، 2016أ، 2017أ). وقطاعات السلع الأساسية بشكل خاص معرضة للغاية لتغير المناخ، إذ إنه من المتوقع أن ينخفض مردود المحاصيل الرئيسية ويؤثر على نطاق أوسع على حياة ملايين الأشخاص الذين يعتمدون على الموارد الطبيعية في سبل عيشهم (زاو وآخرون، 2017، راي وآخرون، 2019؛ الأونكتاد، 2019ح).

وسيؤثر ذلك أيضاً على ثوابت أسواق السلع الأساسية الصلبة ولا سيما (وليس على وجه الحصر إطلاقاً) الوقود (الأونكتاد، 2019ح). والسياسات التي يحتاج إليها الأمر أشد الحاجة للتقليل من انبعاثات غازات الدفيئة تمشياً مع اتفاق باريس سوف تقلص حتماً الطلب على الوقود وستزيد من خطر "الأصول المجمّدة" – وهذا احتمال يجب مراعاته بعناية في استراتيجيات تنمية أقل البلدان نمواً الغنية بالموارد[8].

وسياسات تشجيع النهوض بالتكنولوجيا وتعزيز نظم العلم والتكنولوجيا والابتكار مؤهلة لأن تصبح محورية أكثر في المستقبل. وإبقاء، بل وحتى زيادة الاستثمار حيثما أمكن ذلك في البحث الأساسي والمرافق/المؤسسات ذات الصلة أولوية لا مناص منها، وذلك ليس فقط على الصعيد الوطني وإنما أيضاً على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي. ويجب أن ترافق مثل هذه الاستثمارات تدابير طموحة لدفع جمع رأس المال البشري، ولا سيما عن طريق دفع الكفاءات في اختصاصات العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. وبالإضافة إلى ذلك يجب أن تُعزز الحكومات الحوافز لدفع الطاقات المستوعِبة للتكنولوجيا وفي نفس الوقت تشجيع التجربة بشكل نشط. وبهذا الخصوص يمكن فعل المزيد لحفز التعاون وتبادل المعارف بين الفاعلين في القطاع الخاص، ومؤسسات البحث، والهيئات العمومية، والتشجيع على مزيد تعجيل التجارب التكنولوجية وتسخيرها. والاستجابات الجارية لجائحة كوفيد-19

(8) "الأصول المجمّدة" تشير إلى الأصول التي لم تعد، قبل نهاية دورة حياتها الاقتصادية (المفترضة في مرحلة قرار الاستثمار) قادرة على كسب عائدات اقتصادية. وفي سياق تغير المناخ يشير هذا التعبير عادة إلى موارد الوقود الأحفوري ومرافق التنقيب/الإنتاج/التجهيز وغير ذلك من الهياكل الأساسية التي قد تحتاج إلى تجميد لإبقاء الاحترار العالمي دون حد درجتين مئويتين.

سياسات تشجيع نظم تطوير التكنولوجيا والابتكار محورية

توفر البعض من القصص الناجحة، ومن أمثلتها التطوير السريع لمجموعات معدات الاختبارات في أوغندا وبنغلاديش والسنغال (محمود، 2020؛ لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، 2020). وبإمكان نهج أكثر استباقية من جانب المؤسسات العمومية والهيئات التنظيمية أن يدعم النهوض بالتكنولوجيا من جانب الفاعلين من القطاع الخاص، وذلك مثلاً عن طريق إذكاء الوعي بحيز السياسات العامة المتاح (ولا سيما فيما يتصل بأوجه مرونة أقل البلدان نمواً في إطار الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة أو عن طريق جعل مكاتب تسجيل البراءات أو غير ذلك من السلطات العامة توزّع دورياً قوائم البراءات التي انقضت مدة صلاحيتها على الأطراف المعنية وجمعيات الأعمال والمشاريع التجارية[9]. وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب يمكن أن يؤدي هو الآخر دوراً حاسماً في تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية لأغراض النهوض بالتكنولوجيا في بلدان جنوب الكرة الأرضية.

(ج) سياسات التنمية الريفية

إذا ذهبنا إلى أبعد من المسائل الأفقية فإن التركيز على الزراعة في التنمية الريفية يظل أولوية حيوية لتحقيق النمو الشامل للجميع والمستدام في أقل البلدان نمواً، لا سيما وأن القطاع الزراعي ما زال يُشغل الجزء الأعظم من القوة العاملة ونسبة مئوية كبيرة منها نساء، ويؤدي دوراً محورياً من حيث الحد من الفقر وضمان الأمن الغذائي (الفصل 2). والضغط المتزايد على الموارد الطبيعية، إذ يرافقه التهديد المحدق لتغير المناخ لا يترك حيزاً كبيراً بديلاً لمعالجة ثغرات إنتاج القطاع المزمنة والتحوّل تدريجياً عن الاعتماد على صادرات المحاصيل النقدية، أحياناً في سياق سلاسل القيمة التي يحركها المشتري. والتوسّع العمراني السريع إذا ما تم التحكم فيه بعقلانية يمكن أن يوفّر مضاعِفاً قوياً للطلب لإدامة الاستثمار في الزراعة وتعزيز الروابط بين القطاعات، بما ينشئ حلقة حميدة بين العرض والطلب على الصعيد المحلي (الفصل 4). وهذا يتطلب توسيع فرصة الوصول إلى المدخلات اللازمة للنظم الزراعية – الإيكولوجية

(9) بموجب المادة 66-ألف ليست أقل البلدان نمواً مطالبة بتطبيق أحكام الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (غير المواد 3 و4 و5) حتى 1 تموز/يوليه 2021.

والزراعة المتميزة، والتعجيل بتدابير معالجة مسائل النطاق في توفير المدخلات واستكشاف النطاق للتنويع في منتجات ذات قيمة مضافة أعلى (الأونكتاد، 2015أ). وهو يعني ضمنياً تعزيز البحث والتطوير وخدمات الإرشاد الزراعي لتشجيع استخدم أنواع البذور الملائمة والقادرة على تحمّل تغير المناخ (بما في ذلك عن طريق تعزيز المعارف التقليدية وإضافة القيمة لها)، فضلاً عن دعم السعي وراء تميّز الأسواق، ومخططات التصديق، وتعزيز القيمة المضافة من خلال التجهيز الزراعي.

(د) السياسات الصناعية

بما أنه لا يمكن التخلّي عن الزراعة فإن ظهور محاور تصنيع هو الذي يظل في معظم الحالات المحرك الأساسي للنمو والتحول الهيكلي والتنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً. وهذا الظهور قد تم التسليم بأهميته في سياق أهداف التنمية المستدامة التي تشير، في الهدف 9، إلى "التصنيع المستدام". وهذا الاعتبار، الذي هو الأساس التقليدي للسياسات الصناعية، ينجم في نهاية المطاف عن الاستنتاج الذي مؤداه أن قطاع التصنيع يمكن أن يوفر نطاقاً أوسع لزيادة العائدات، والتعلم من خلال العمل، والآثار التكنولوجية غير المباشرة، أي أنه يمكن أن يوفّر نطاقاً أوسع مما هو عليه الحال في قطاعات أخرى. وظهور الرقمنة والتوسع في الخدمات والثورة الصناعية الرابعة قد يستدعي شيئاً من إعادة التفكير في الأساس المنطقي أعلاه، ذلك أن بعض السمات المميزة المسندة عادة للتصنيع، مثل الآثار غير المباشرة ووفورات الحجم والابتكار، تتقاسمها بشكل متزايد شركات قطاع الخدمات (الأونكتاد، 2016ب؛ رودريك، 2016؛ نايار وآخرون، 2018؛ هالوورد – دريمبير ونايار، 2017). غير أن هذا لا يُسقط كلياً الحجة المؤيدة لإرساء أساس صناعي متين، على الأقل ليس بالنسبة لبلدان مثل أقل البلدان نمواً التي تظل خصائصها الهيكلية – ولا سيما مستويات التصنيع ورأس المال البشري المنخفضة – بعيدة عن خصائص الاقتصادات القائمة على المعرفة (الأونكتاد، 2016ب؛ رودريك، 2016؛ اليونيديو، 2019أ؛ الأونكتاد، 2020د). وبالإضافة إلى ذلك فإن أهمية قاعدة التصنيع تم التشديد عليها مجدداً في سياق ردة الفعل على انتشار الجائحة (الفصل 1).

درس من الدروس الرئيسية المستفادة من تداعيات جائحة كوفيد-19 هو أن القدرة على الصمود تتطلب قدرة على التكيف وتتطلب، إذا استعرنا عبارة من مصطلحات هاوسمان وشوفان (2015)، قدرة على التكيف "بالانتقال إلى الأقرب

الفرص التنموية في الخدمات عالية الإنتاجية تتوقف على وجود قاعدة صناعية نابضة بالحياة

الممكن"، وهما كلاهما يتوقفان على القدرات القائمة من قبل[10]. والقدرة على التكيف بسرعة والانتقال من إنتاج المنسوجات إلى إنتاج المعدات الوقائية الشخصية (فينتر، 2020؛ مويو ولوزانسكي، 2020)، أو من المشروبات الكحولية إلى مواد التطهير والتنظيف (مونيك وتشين، 2020)، يتطلب شركات لها قدرات إنتاجية وقادرة على تحديد الفرص الممكنة واستنباط التعديلات اللازم إدخالها للاستجابة بشكل تنافسي لتغيرات السوق. وبالمثل فإن فرصة المشاركة في تكييف وإنتاج التكنولوجيات المتطورة تعتمد إلى حد كبير على وجود أساس تصنيعي معين وامتلاك مهارات تكميلية (الأونكتاد، 2020د؛ الأونكتاد، 2019أ). والآثار غير المباشرة الكامنة في عملية الاكتشاف هذه تعني ضمنياً أن الاستثمار في أنواع مختلفة ومكمّلة لبعضها البعض للقدرات الإنتاجية يجب أن تشجعها أقل البلدان نمواً بنشاط بوصفها خطوة أساسية في طريق إرساء قدرتها على المنافسة الصناعية والنهوض بها (هاوسمان ورودريك، 2003). والتوسع في الخدمات والرقمنة، إلى جانب أهمية التوزيع والخدمات اللوجستية المتزايدة قد بدّدت الفرق بين قطاعي التصنيع والخدمات وأكدت ظهور أجزاء الخدمات التي قد توفر نطاقاً واسعاً للآثار غير المباشرة.

ومع ذلك فإن فروع هذه الخدمات غير متطورة عادة في أقل البلدان نمواً ومن المستبعد أن تتيح فرصاً لكل من نمو الإنتاجية وخلق مواطن الشغل لليد العاملة غير الماهرة (نايار وآخرون، 2018). والعديد من فرص التطوير في الخدمات عالية الإنتاجية تتوقف في نهاية المطاف على وجود قاعدة صناعية نابضة بالحياة، بوصف ذلك مصدراً رئيسياً للطلب في حالة خدمات المشاريع التجارية، والخدمات اللوجستية، والتوزيع، أو من خلال أوجه تآزر وتكامل مع تصميم وإنتاج السلع التي تتطلب خدمات كثيفة الاستخدام للمعارف (مثل تركيب وصيانة الآلات والمعدات الميكانيكية).

(10) في هذا السياق، تشير فكرة "الانتقال إلى الأقرب الممكن" إلى العملية التدريجية لتنويع الاقتصاد، من خلال "قفزات" خطوة بخطوة من المنتجات القائمة إلى الإمكانات القريبة، التي تتميز بمتطلبات متشابهة إلى حد كبير من حيث المعارف والقدرات الإنتاجية اللازمة، ولكن تتطلب مستويات أعلى من التحضر.

ومن منظور صنع السياسات، وليس عن منظور تأطير النقاش كانفصام بين الخدمات التي يقودها التصنيع وتقويها الخدمات القائمة على نموذج تقوده الزراعة، يعطي ظهور تكنولوجيات جديدة دفعة للتماسك العام في إطار السياسات العامة. وهذا يستتبع تصميم سياسات تستهدف بشكل استراتيجي التآزر والتكامل بين القطاعات، بغية التعزيز التدريجي لتطور الاقتصاد. ويشمل ذلك أيضاً الوعي بأبعاد الاقتصاد السياسي الذي يقوم عليه التغير التكنولوجي وآثاره المحتملة على التوزيع. وتسارع تغلغل التكنولوجيات الجديدة يجعل من اكتساب المهارات والنهوض بمستوى التكنولوجيا أمرين هامين أكثر فأكثر، بما أن القدرات على التكيف والقيام بالابتكار التدريجي يمكن أن تؤدي دوراً رئيسياً في "توجيه" التغير التقني نحو نتائج أكثر ملاءمة وشمولاً واستنساباً من الناحية الاجتماعية. ومثال ملحوظ لذلك هو لا مركزية توليد الكهرباء على أساس متجدد، التي لها القدرة المحتملة على تشجيع إمداد المناطق الريفية بالكهرباء والتقليل من أوجه اللامساواة بين الأرياف والمدن؛ لكن، إذا ترك أمر تعميمها للأسواق التي لا تعرف قيوداً فإن ذلك يمكن أن يُقصّر في تحقيق ما هو مطلوب لأغراض التحول الهيكلي (الأونكتاد، 2017أ).

والافتقار لقاعدة صناعية قادرة على البقاء، تشير الاتجاهات الحالية إلى أن أقل البلدان نمواً سوف تكافح من أجل تجاوز دور البلدان التابعة المتأخرة في استخدام التكنولوجيات المتقدمة، أي أنها من المحتمل أن تظل بلداناً مستوردة ومستهلكة، عوضاً عن أن تصبح بلداناً منتجة ومبتكرة. وهذا

التماسك بين السياسات التجارية والأهداف الزراعية/الصناعية أولوية

الوضع يستدعي وضع إطار شجاع واستباقي للسياسة الصناعية، بما يشجع التجارب العملية والتنسيق من جانب جميع الجهات المعنية ذات الصلة لمعالجة إخفاقات السوق، ويدفع الشركات إلى القيام تدريجياً بزيادة قدرتها على المنافسة، فضلاً عن دعم تطوير الروابط وعملية اكتشاف الذات المتأصلة في الارتقاء على سلم التطور (الأونكتاد، 2020د، 2018ب؛ هاوسمان ورودريك، 2003؛ تشانغ وأندريوني، 2020). وفي نفس الوقت يجب أن يكون صانعو السياسات واعين بإمكانية السعي وراء الريع المحتملة – ومن ثم يجب أن يكونوا منتبهين لشروط الانقضاء والبطلان التلقائي والقيام عن كثب برصد نتائج عنصر الدعم/الحماية الموفرة – ولكن عليهم أيضاً أن يكونوا مبدعين في الدفاع عن حيّز السياسة العامة المتاح واستخدامه استخداماً كاملاً.

لقد وفّرت الاستجابة العالمية المتواصلة لجائحة كوفيد–19 أمثلة ملموسة عديدة لخيارات السياسات الصناعية، وذلك بفضل مستوى غير مسبوق من التعبئة، وإن كان ذلك في إطار قيادة متعددة الأطراف متعثرة. وتتراوح هذه الاستجابات بين الاستخدام الاستراتيجي للإمدادات العامة والتزامات السوق المتطورة (التي تخفض المخاطر وتحفز الاستثمار في البحث والتطوير)، ومن الإجـراءات القانونية السريعة لتأمين تفعيل أوجه مرونة الملكية الفكرية والجهود الاستباقية الرامية إلى تيسير

الإطار 5–1 استخدام مؤشر القدرات الإنتاجية لتحديد التحديات المشتركة في تطوير القدرات الإنتاجية

يبيّن هذا الإطار كيف يمكن استخدام مؤشر القدرات الإنتاجية لتحديد التحديات المشتركة في تطوير القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً بطريقة "لا تأخذ بالجانب النظري". لذلك أُجري تحليل بواسطة التجميع "k" وفقاً للأبعاد الأساسية الثمانية لمؤشرات القدرات الإنتاجية، باستخدام قيم عام 2018. ويحدد هذا التحليل توزيعاً للملاحظات n في تجميعات "k" تنتمي فيها كل ملاحظة إلى المجموعة التي لها أقرب معدل متوسط (نقاط المجموعة الوسطى). وتكررت هذه العملية بالنسبة لعدد من المجموعات تراوحت بين مجموعتين وعشر مجموعات، ثم تم اختيار عدد المجموعات المفضّل بالاستناد إلى الإحصاءات F التي وضعها كالينسكي وهاراباس (التي تصف نسبة الفروق بين المجموعات إلى الفروق داخل المجموعات).

والنقاط الوسطى الناتجة عن ذلك مقدمة في جدول الإطار 5–1. وبالإضافة إلى ذلك، بما أنه يكون من المستحيل تمثيل الأبعاد الثمانية لمؤشرات القدرات الإنتاجية تمثيلاً جغرافياً لإعطاء تصوّر للمجموعات فإن المجموعات موزّعة في ثلاثة عناصر مكوّنة – ألا وهي عنصر الهياكل الأساسية وعنصر التغير الهيكلي والعنصر المؤسسي (كما هو مبيّن في الجدول) – باستخدام الوسيلة الهندسية، بما يحاكي إجراء التجميع المعتمد في بناء مؤشر القدرات الإنتاجية نفسه. ثم إن المجموعات ممثلة جغرافياً في شكل الإطار 5–1 الذي يُسقط بُعد التغير الهيكلي الذي تعد فيه قابلية التغير على أي حال محدودة للغاية في أقل البلدان نمواً.

الجدول الإطاري 5-1

متوسط قيم أبعاد مؤشر القدرات الإنتاجية، داخل المجموعات

	عنصر الهياكل الأساسية عنصر الهياكل الأساسية			عنصر التغير الهيكلي		العنصر المؤسسي	
	الطاقة	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	النقل	رأس المال البشري	التغير الهيكلي	رأس المال الطبيعي	القطاع الخاص المؤسسات
المجموعة الزرقاء	19	5	13	34	12	59	61 22
المجموعة الحمراء	17	6	12	38	14	62	72 40
المجموعة الخضراء	23	8	17	42	16	48	79 51

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد بالاستناد إلى بيانات مستمدة من الأونكتاد (ستصدر قريباً).

الشكل الإطاري 5-1

تصوّر تجميع أقل البلدان نمواً بحسب أبعاد مؤشر القدرات الإنتاجية، 2018

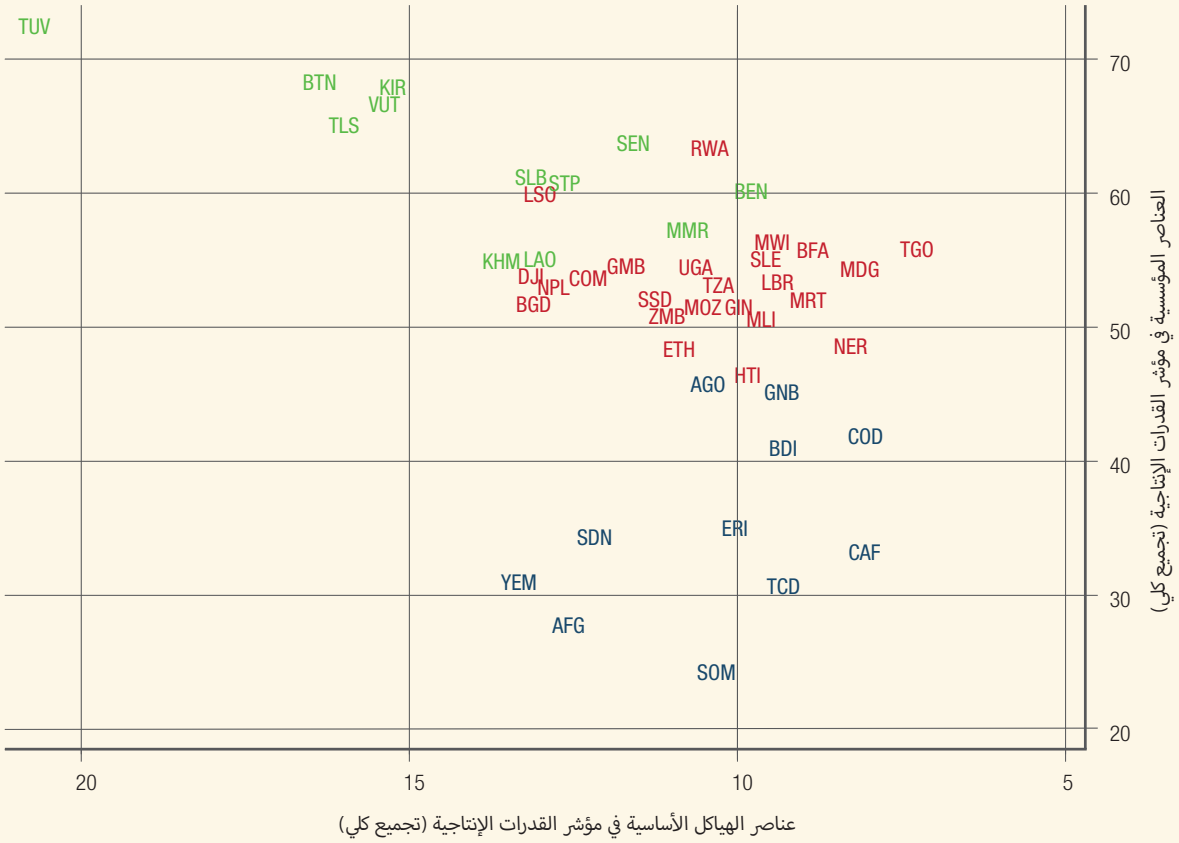

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، بالاستناد إلى بيانات مقدمة من الأونكتاد (ستصدر قريباً).

التنسيق بين جميع الجهات المعنية ذات الصلة. وبشكل أعمّ فإن عدداً كبيراً من البلدان النامية طرحت مؤخراً أدوات سياسات عامة أخرى، من بينها شروط المحتوى المحلي كأهداف محددة للمناطق الاقتصادية الخاصة (أوكوباي ولين، 2020؛ الأونكتاد والفاو، 2017؛ الأونكتاد، 2020أ). وسجل نجاح هذه التدابير السياساتية الصناعية يظل غير واضح بعض الشيء: إن النهوض

بالفرص والآثار غير المباشرة في بقية الاقتصاد لم يتجسم في جميع الأحـوال أو لم يكن متناسباً مع التكاليف ذات الصلة. ومع ذلك فإن السياسات الصناعية، عندما كانت جزءاً من إطار سياساتي متسم بالشمولية ومصمّم بطريقة عقلانية وعملية ومتوازنة، كانت فعالة في النهوض بالصناعة (الأونكتاد، 2020د).

(هـ) السياسة التجارية

خارج الحدود الداخلية تتمثل أولوية رئيسية أخرى من أولويات السياسات العامة بالنسبة لأقل البلدان نمواً في تعزيز التماسك الاستراتيجي وتمحور السياسات التجارية وتنسيقها مع أهداف السياسات الزراعية/الصناعية القطاعية. وتسخير التجارة الدولية استراتيجياً لتحقيق التنويع جزء لا يتجزأ من ذلك التماسك الشامل للسياسات العامة المشار إليه أعلاه. والتكامل الإقليمي بشكل خاص يمكن أن يوفر محركاً قوياً لتحقيق وفورات حجم أكبر، وتسخير مجالات التكامل التجاري والتعزيز التدريجي لقدرة اقتصاد ما على المنافسة والتطور. ويمكن أن يتبين أيضاً أنه فعال في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز نطاق وفعالية تطوير إدماج سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. وتجربة العديد من أقل البلدان نمواً، وبشكل خاص في أفريقيا، توحي بأن تحرير التجارة قد عُمّم أحياناً بطريقة عشوائية نوعاً ما، ببنية تعريفات لا تفضي بالضرورة إلى إقامة أساس صناعي وطني/إقليمي، أو بتدابير متسلسلة بطرق تعيق في نهاية المطاف القدرة الوطنية على المنافسة (لجنة الأمم المتحدة لأفريقيا، 2015؛ الأونكتاد، 2019ج، 2009). وهذا المنطق ينطبق ليس فقط على تحرير التعريفات وإنما ينطبق أيضاً على التدابير غير التعريفية. وتعطّل الإمـدادات الذي تسبّبت فيه جائحة كوفيد-19 يذكّر بضخامة التكلفة والاحتكاك اللذين لهما صلة بوسائل النقل وتيسير التجارة، فضلاً عن التدابير غير التعريفية الأخرى. وهذا يذكر بالحاجة إلى نفاذ منطقة التجارة الحرة لعموم القارة الأفريقية. وبالمثل فإن مخططات التكامل الإقليمي واسعة النطاق، مثل رابطة أمم جنوب شرقي آسيا أو منطقة التجارة الحرة لجنوب شرقي آسيا يمكن أن تكون فعالة في انتعاش أقل البلدان نمواً الآسيوية، ويمكن أن يتبين أنها قيّمة بشكل خاص بالنسبة للبلدان التي ستخرج في المستقبل من فئة أقل البلدان نمواً (الأونكتاد، 2016أ).

والتجارة الدولية، بما لها من تركيز متأصل على توافر عوامل الإنتاج في بلد ما وعلى نمط التخصص، مثال ممتاز يدل على أنه لا يوجد نهج واحد يناسب الجميع، مثلما أنه لا يوجد نمط واحد للتغير الهيكلي. والوصفة السائدة للسعي وراء النمو

أقل البلدان نمواً تحتاج إلى بيئة دولية هادفة أكثر وتحتاج لمزيد الدعم لتطوير قدراتها الإنتاجية

الذي تقوده الصادرات قد يذهب ضحية خطأ التعميم، ولا سيما في سياق الكساد الحالي: ولا يمكن لجميع البلدان أن تصدّر في آن واحد طريقتها للخروج من الكساد. وبالإضافة إلى ذلك، وحتى عند تفسير حصتها الصغيرة في الاقتصاد العالمي يظل من الواضح أنه ما لم يتسن لأقل البلدان نمواً تحقيق تنويع تدريجي لصادراتها فإنها ستنافس بعضها البعض جزئياً على الأقل في الأسواق ذات الصلة بنطاق منتجات ضيق. ومن ثم، ولكي تكون الاستراتيجيات الموجّهة نحو تطوير القدرات الإنتاجية ناجحة، عليها أن تعالج الواقع الخاص بكل سياق في فرادى البلدان، سواء كان ذلك فيما يتصل بتجارتها الدولية أو بـ"تكاملها الداخلي"، الذي غالباً ما يتم تجاهله في خطاب التنمية ولكن يظل حيوياً لا سيما بالنسبة لأقل البلدان نمواً الكبيرة نسبياً[11].

(و) أولويات السياسات العامة لتطوير القدرات الإنتاجية لمجموعات أقل البلدان نمواً الفرعية

لقد تم إبراز أهمية العوامل الخاصة ببلدان محددة مراراً وتكراراً في هذا التقرير، كما تم التركيز على حاجة هذه العوامل إلى توجيه الاستراتيجيات لتطوير القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً. ومن منظور سياساتي أوسع من المفيد مع ذلك تجاوز مجرد عدم تجانس أقل البلدان نمواً وتحديد القواسم المشتركة الواسعة النطاق بينها والتي تشير إلى مجموعات محددة من الأولويات السياساتية. وكما يرد بيان ذلك في الإطار 5-1، تمثل طريقة من الطرق للقيام بذلك في تجميع الأبعاد الثمانية لمؤشر الأونكتاد للقدرات الإنتاجية لكشف التحديات المتشابهة في تطوير القدرات الإنتاجية. ومن المهم أن هذه العملية تكشف ثلاثة أصناف واسعة النطاق من أنواع أقل البلدان نمواً:

1- مجموعة من البلدان هي أساساً في نزاع أو في مرحلة ما بعد نـزاع، تتميز بمستويات متوسطة منخفضة من القدرات الإنتاجية من حيث جميع الأبعاد، ولكن قيودها الأشد تبدو أنها ناشئة عن البُعد المؤسسي (المجموعة الزرقاء)؛

(11) حسب ويد، "الاقتصاد الذي له درجة تكامل داخلي مرتفعة وله مصفوفة مملوءة بشكل جيد بالمدخلات والمخرجات – مجموعة كثيفة من الروابط بين القطاعات (...) وبنية الطلب حيث تُباع نسبة مرتفعة من الإنتاج المحلي لأُجراء محليين" (ويد، 2004: 48).

2- مجموعة ثانية لها بالمثل معدل أداء منخفض في خمسة أبعاد من أبعاد مؤشرات القدرات الإنتاجية، ولكن لها سجل أفضل بكثير من حيث العنصر المؤسسي وعنصر القطاع الخاص وعنصر رأس المال البشري (المجموعة الحمراء)؛

3- مجموعة ثالثة من أقل البلدان نمواً لها عادة معدل أعلى من حيث رأس المال البشري والقطاع الخاص والعنصر المؤسسي ولها أثر أدنى بشكل ملحوظ على رأس المال الطبيعي (المجموعة الخضراء). وهذه المجموعة الأخيرة تشمل ثمانية من أصل البلدان الإحدى عشر التي استوفت معيار الخروج من فئة أقل البلدان نمواً في عام 2018، وهي تتألف من أقل البلدان نمواً التي لها بنية تصديرية متنوعة نسبياً والبلدان الأصغر حجماً التي لها نوعية أفضل في المتوسط من حيث توفير الهياكل الأساسية[12].

وتشير العملية أعلاه إلى الأهمية الأساسية لمراعاة ديناميكا الاقتصاد السياسي والتحديات المؤسسية ذات الصلة بذلك في بلورة جدوى استراتيجيات تنمية أقل البلدان نمواً، فضلاً عن أهمية الاستثمار في رأس المال البشري ونمط التخصص في مجال التصدير. وتبرز هذه العملية أيضاً الخصائص المميزة لأقل البلدان نمواً الجزرية التي قد يكون تطوير قدراتها الإنتاجية مشجعاً نسبياً بمعايير أقل البلدان نمواً ولكن ضعف اقتصادها يظل مرتفعاً للغاية. وبشكل أعمّ فإن الأدلة المقدمة هنا تدعم وجاهة "التخرج بعزم المواصلة"، الذي لا يعتبر كثيراً التخرج غاية في حد ذاته وإنما بالأحرى مَعلَماً من معالم العملية الطويلة الأجل المتمثلة في التحول الهيكلي، يكون فيها تطوير القدرات الإنتاجية أساسياً لبناء القدرة على الصمود في الأوقات المضطربة (الأونكتاد، 2016أ).

جيم- ما الذي يمكن أن يفعله المجتمع الدولي؟

نظراً لكون التحول الهيكلي عملية خارجية إلى حد كبير تحدث داخل اقتصاد معين فإن هيمنة صنع السياسات المحلية لأغراض تطوير القدرات الإنتاجية إنما هو بالأحرى عملية بسيطة مباشرة. وهذا يتفق أيضاً مع المواقف المعرب عنها في برنامج عمل إسطنبول والتي أُعيد تأكيدها لاحقاً في خطة عمل أديس أبابا، والتي مفادها أن أقل البلدان نمواً "لها ملكية زمام أمورها ومسؤوليتها الأساسية عن تنميتها الخاصة" (الأمم المتحدة، 2011: 10). ومع ذلك فإن شروط إدماج أقل البلدان نمواً غير الملائم في الاقتصاد العالمي تبلور حتماً، في عالم متزايد الترابط، احتياجاتها الإنمائية وحيز سياساتها العامة والسبل المتاحة للتمويل وبشكل أعمّ جدوى تدابير السياسات العامة إجمالاً.

وتجدد المساعدة من جانب المجتمع الدولي لازم في وقت تسوده التحديات في سياق تعددية الأطراف؛ والدعم لازم لخلق بيئة دولية هادفة أكثر ولمؤازرة تطلعات أقل البلدان نمواً لتطوير قدراتها الإنتاجية. فعلاً فإن هذا الاعتراف يشكل علة وجود فئة أقل البلدان نمواً في حد ذاتها، والتي قدمت الفصول السابقة الدليل على وجاهتها المتواصلة. وهذا الموقف تدعمه التوصية الصادرة مؤخراً عن لجنة السياسات الإنمائية التي دعت مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً إلى اعتماد موضوع "توسيع القدرات الإنتاجية من أجل التنمية المستدامة" بوصفه الإطار التنظيمي لبرنامج العمل الجديد لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2021-2030 (لجنة السياسات الإنمائية وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2020). وهذا الفرع الذي يأخذ هذه الأمـور بعين الاعتبار يناقش الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يعزز دعمه لأقل البلدان نمواً وذلك، أولاً عن طريق إبراز أهمية رهاناتها في القضايا البنيوية ثم الانتقال إلى التوصيات ذات الصلة بتدابير الدعم الدولي الخاصة ببلدان محددة من أقل البلدان نمواً.

1- رهانات أقل البلدان نمواً في القضايا البنيوية

إن الطابع البنيوي لأوجه ضعف أقل البلدان نمواً يعني ضمنياً أنها في واجهة الأزمات التي تلوح في الأفق والتي يواجهها النظام المتعدد الأطراف وقدرته على توفير السلع والخدمات العمومية العالمية بشكل ملائم، وإصـلاح أوجه اللامساواة المترسخة ودعم التنمية المستدامة وبناء القدرة على الصمود. وهذا يتجلى مباشرة بشكل بديهي فيما يتصل باحتواء جائحة كوفيد-19، ولكن نفس النقطة تنطبق أيضاً على تأمين الوصول الملائم إلى تمويل التنمية المستدامة، والحفاظ على الاستدامة المالية ومعالجة أثر تغير المناخ والخسائر فيما يتصل بالتنوع

(12) أقل البلدان نمواً الثلاثة التي استوفت معيار الخروج من فئة أقل البلدان نمواً في عام 2018، ولكنها لا تندرج في المجموعة الثانية هي: أنغولا، بوصفها بلداً مصدّراً للنفط يمثل حالة تخرج تقوم على معيار الدخل فقط، وبنغلاديش ونيبال، وكلاهما ينتمي إلى المجموعة الوسطى ولكنهما يقعان على هامش المجموعة الأعلى.

الأحيائي. ونظراً لارتفاع درجة تعرضها للصدمات (الفصل 1) لا يمكن لأقل البلدان نمواً إلا أن تكون من أكثر المناصرين حماساً في الدفاع عن فكرة إقامة نظام متعدد الأطراف مبتكر وأكثر فعالية وقادر على مواجهة تحديات العالم الراهنة وخلق بيئة دولية هادفة أكثر. وفي حين أن وزن هذه البلدان الاقتصادي الهامشي يعكس موقفها المحدد من القضايا البنيوية فإن رهانات أقل البلدان نمواً في النقاشات ذات الصلة لا يمكن أن تكون أعلى من ذلك. وبالتالي فإنها ستكسب بالتأكيد من مزيد التعبير والتمثيل في المحافل العالمية. وبالتوازي مع ذلك، فإن تجاهل مصالحها المشروعة يمكن أن يكون مكلفاً لأقل البلدان نمواً نفسها وكذلك للبلدان الأخرى نتيجة للآثار غير المباشرة المحتملة ذات الصلة بالصحة والاستقرار المالي والاعتبارات البيئية على الصعيد العالمي أيضاً، وبشكل أكثر إيجابية، نتيجة للآثار ذات الصلة بالعوامل الخارجية المالية في الاقتصاد العالمي[13].

(أ) تعزيز تعددية الأطراف

حتى قبل جائحة كوفيد-19 كانت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية قد حذرت من أن "النظم الاقتصادية والمالية الدولية مقصّرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة فضلاً عن تسجيل تراجع في مجالات العمل الرئيسية" (الأمم المتحدة، 2020أ: 17). وأزمة كوفيد-19 وما نتج عنها من كساد عالمي قد زادت الآفاق المرتقبة تردياً وكشفت عن ضعف تنسيق السياسات العامة وغياب القيادة العالمية. وخطر إمكانية أن تُستخدم جائحة كوفيد-19 لتبرير العزوف عن التعاون المتعدد الأطراف والجهود الفاترة الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس يجب مواجهته بنداء مدوٍ من أجل إقرار تعددية متجددة ومعززة وقادرة على تعزيز القدرة البنيوية على الصمود. وهذا يستتبع تجديد الدعم للبلدان الضعيفة، فضلاً عن معالجة العيوب الطويلة الأمد في البنية التجارية والمالية المتعددة الأطراف السائدة (الأونكتاد، 2020؛، 2017هـ، 2019ب).

وفي مجال التجارة، ولا سيما في مراحل الأزمة الأولى، خلقت التدابير الأحادية الطرف المقيدة للتجارة، من قبيل إغلاق الحدود، وحظر التصدير والسفر، وممارسات الإمدادات العامة موجة صدمات في أسواق المنتجات الحساسة (مثل المعدات

تمويل المناخ انتعاش أي بلد من أقل البلدان نمواً في فترة ما بعد جائحة كوفيد يتطلب إصلاح البنيان المالي الدولي وخطة مارشال

الطبية والأغذية)، الأمر الذي ترك البلدان المعتمدة على الواردات مثل أقل البلدان نمواً في وضعية ضعف تجاه ارتفاع الأسعار وتعطّل العرض (بالدوين وإيفنيت، 2020؛ الأونكتاد وآخرون، 2020). وهذه الديناميكا المعاكسة خفت حدتها جزئياً مع مر الزمن، ذلك أن البلدان تراجعت عن حظر التصدير واللجوء إلى مخططات المشتريات العامة الإقليمية، مثل ذلك الذي اعتمدته المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، ومجموعة واسعة من مبادرات التعاون الدولي الناشئة في اتجاهات متعددة، شمال - جنوب، وجنوب - جنوب، بل وحتى جنوب - شمال (الأونكتاد وجهات أخرى، 2020؛ الأونكتاد، 2020ط؛ مفوضية الاتحاد الأفريقي، 2020؛ إزميستييف وكلينغبيل، 2020). ومع ذلك فإن تحقيق هدف خلق بيئة منصفة وغير تمييزية وشفافة وقابلة للتنبؤ ومستقرة في مجالي التجارة والاستثمار وإبقاء الأسواق مفتوحة أمر حيوي لضمان توافر السلع الأساسية الرئيسية وتشجيع الانتعاش الاقتصادي القوي (الأونكتاد وجهات أخرى، 2020).

في المجال المالي برّرت جائحة كوفيد-19 البعض من الحجج المقدمة في تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2019، وهي تذكّر بديناميكا نماذج النمو المقيد بميزان المدفوعات (ثيرلوول، 1979؛ باشا، 1990؛ الأونكتاد، 2019أ). والصدمة متعددة الأوجه التي استحثتها جائحة كوفيد-19 أحدثت هبوطاً في الإيرادات العامة وترديداً خارجياً واسع النطاق في ميزان المدفوعات، نتيجة هبوط أسعار السلع الأساسية وتقلّص الطلب العالمي، وانخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات التحويلات (الفصل 1 والأونكتاد، 2020ح، 2020أ؛ بالدوين وويدر دي ماورو، 2020أ، 2020ب). وديناميكا أسعار الصرف الناتجة عن ذلك

(13) كون النمو المستدام في الأسواق الناشئة قد جذب الانتعاش العالمي في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية في الفترة 2008-2009 يقدم مثالاً وجيهاً لهذه العوامل الخارجية المالية.

زادت بدورها من تكلفة الـواردات الحساسة (الأغذية والوقود والمعدات الطبية)، وزادت عادة أيضاً من تردي الآفاق المرتقبة من حيث قدرتها على تحمل ديونها (الأونكتاد، 2020). كما أن جائحة كوفيد-19 زادت أيضاً من تفاقم الضعف الهيكلي لدى أقل البلدان نمواً وأدت إلى اتساع "حالات الحجز المزدوج" في الميزانيات الحكومية والحسابات الجارية، الأمر الذي قيّد بشدة نطاق الاستجابات السياساتية الاستباقية من جانب هذه البلدان.

التعاون الدولي الأقوى لازم إلى حد بعيد لإصلاح البنيان المالي الدولي السائد الذي أثبت أنه عاجز عن ضمان الوصول الملائم للسيولة الدولية وتمويل التنمية في الأجل الطويل لأقل البلدان نمواً – وهي جميعها أمور قوّضت التنمية المستدامة وبناء القدرة على الصمود. وفي حين أن أقل البلدان نمواً قد يكون لديها حيّز ما لتعزيز تعبئة الموارد المحلية وتحسين فعالية التكلفة في مجال الإنفاق العام وتعزيز القدرة على المنافسة على الصعيد الوطني فإن ذلك من الواضح أنه لا يكفي في السياق الحالي (الأونكتاد، 2019ب). وباحتياجات الاستثمار الهائلة وتزايد الاعتماد على الموارد الخارجية فإن أقل البلدان نمواً يقيدها النظام النقدي الدولي الذي يفرض عبء التكيف على المدينيين وعلى الاقتصادات التي تشكو من عجز (الأونكتاد، 2015د، 2019ب). وهذا الوضع يُسهم في الضغط العالمي للنزعة الانكماشية ويزيد من تفاقم أوجه اللامساواة العالمية إذ اضطُرت البلدان الضعيفة إلى التصدي لصدمة اقتصادية غير مسبوقة بإمكانات محدودة موضوعة تحت تصرفها. والدور غير المتكافئ لاحتياطيات العملات الدولية في البلدان المتقدمة والبلدان النامية تُعاب عليه هذه النتيجة جزئياً على الأقل، وهي النتيجة التي زادت من تفاقم أوجه ضعف أقل البلدان نمواً. واكتناز الاحتياطيات وتكديسها (في شكل تأمين ذاتي) ليس من شأنه أن يستتبع تكاليف الفرص البديلة الهائلة بالنسبة للاقتصادات المفتقرة للأموال فضلاً عن وجود نزعة لدى ديناميكا أسعار الصرف إلى إضعاف فائدتها في نهاية المطاف وذلك بالتحديد في أوقات الأزمات. وفي حين أن احتياطيات الصرف الأجنبي لدى أقل البلدان نمواً التي كانت محدودة وشهدت على مدى الأعوام الأربعة الماضية اتجاهاً نزولياً تناقصت بسرعة في المرحلة المبكرة من اندلاع جائحة كوفيد-19، وهو ما حدث أيضاً في بلدان نامية أخرى (الأونكتاد، 2020ج؛ صندوق النقد الدولي، 2020ب). ونُقص العملة الصعبة تفاقم بحكم التفاعلات المتزايدة والمعززة لبعضها البعض بين الأسواق المالية وتقلبات العملات، وقد خسرت أقل البلدان نمواً الصرف الأجنبي الذي تحتاج إليه أيّما حاجة بسبب ديناميكا "الفرار نحو الأمـان" بما أفضى إلى ما يُعرف بـ"عودة الخطيئة الأصلية" (هوفمان

احتياطيات أقل البلدان نمواً من النقد الأجنبي استنزفها اندلاع جائحة كوفيد-19

وآخـرون، 2020)[14]. وقد فرض ذلك ضغوطاً إضافية على الصرف الأجنبي مما قلل من قدرة أقل البلدان نمواً على الصمود أمام الأزمة، ذلك أن العملات الصعبة تمثل طوق النجاة لدفع ثمن إمدادات الواردات الحساسة. والمؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية قد تفاعلت مع هذا الوضع عن طريق تعبئة و/أو إعادة توجيه الموارد الإضافية الهامة (دجانكوف وكيشل، 2020؛ مصرف التنمية الأفريقي، 2020). غير أن غياب الإرادة السياسية لاتخاذ إجراءات أقوى ومتضافرة، بما في ذلك ضخ رؤوس الأموال الجديدة، أدى إلى تقصير الإجراءات إلى حد بعيد في تحقيق صفقة الـ 2,5 ترليون دولار لصالح أقل البلدان نمواً التي دعا إليها كل من الأونكتاد وصندوق النقد الدولي (الأونكتاد، 2020ج؛ رويترز، 2020أ؛ دجانكوف وكيشل، 2020).

وفي هذه الخلفية جاء النداء المدوّي الداعي إلى تعددية أقوى وإلى تعاون دولي أكثر فعالية. والانتعاشة المستدامة في أقل البلدان نمواً تتطلب حتماً آليات أقوى لتوفير السيولة الدولية. ويجب أن يشمل ذلك ضخاً جديداً لحقوق سحب خاصة (وحدة حساب صندوق النقد الدولي)، في إطار آلية توزيع تدريجية بإمكانها أن تعيد جزئياً على الأقل توازن حجم أقل البلدان نمواً الهامشي في نظام حصص صندوق النقد الدولي (الأونكتاد، 2020ج؛ ترومان، 2020). وفي حين أن مبادرة متعددة الأطراف أصبحت ضرورية بشكل متزايد فإن الوضعية الراهنة تستدعي أيضاً تعزيز الآليات الإقليمية وآليات التعاون فيما بين بلدان الجنوب لأغراض التعاون المالي. ويمكن أن يشمل ذلك توسيع الموارد التساهلية وغير التساهلية التي توفرها مصارف التنمية الإقليمية أو، عند الاقتضاء، ترتيبات لتبادل العملات وإعادة شرائها. وعند النظر إلى ما أبعد من جائحة كوفيد-19 يتبين أن من المحتمل أن تؤدي آليات التوزيع السريع للسيولة الدولية والتمويل الطارئ دوراً أساسياً أكبر في المستقبل كجزء من تعزيز الاستجابة للحالات الطارئة فيما يتصل بتغير المناخ ومخاطر الكوارث. وفي ضوء أوجه الضعف غير المتناسبة أمام الكوارث الطبيعية التي يزداد تواترها وتزداد حدتها عاماً بعد عام فإن احتياجات أقل البلدان نمواً يحب أن تحظى باهتمام خاص.

(14) تشير "الخطيئة الأصلية" إلى كون معظم لا يمكنها أن تقترض في الخارج بعملتها هي (هاوسمان وبانيتزا، 2003).

(ب) تمويل التنمية المستدامة

إن عدم وفاء البنيان المالي الدولي الحالي بالغرض ربما يصبح أكثر وضوحاً فيما يتصل بمسألة الوصول إلى تمويل التنمية المستدامة في الأجل الطويل، ولا سيما مراعاة للنطاق الهائل لاحتياجات أقل البلدان نمواً فيما يتصل بالاستثمار. وفي عام 2017 قدر الأونكتاد، على سبيل المثال، أن إجمالي الاستثمار اللازم لتحقيق الوصول إلى الطاقة العالمية الأساسية في أقل البلدان نمواً بحلول عام 2030 سيكون في حدود 12–40 بليون دولار في السنة، في حين أن تزايد الإمدادات لتلبية الاحتياجات فيما يتصل بالتحول سيزيد هذه التكاليف ارتفاعاً (الأونكتاد، 2017أ). وبالمثل، وباستخدام ثلث سكان أقل البلدان نمواً فقط للإنترنت وارتفاع تكاليف خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل غير متناسب، فإن الاحتياجات في مجال الاستثمار لسد الفجوة الرقمية في أقل البلدان نمواً هائلة هي الأخرى (الأونكتاد، 2019هـ، 2019د). ومع الانتقال من البنى التحتية إلى رأس المال البشري لطالما ظهرت ثغرات كبيرة في التمويل فيما يتصل بقطاعات الصحة والتعليم حيث أصبح فيها الوضع المزمن المتميز بنقص التمويل لا جدال فيه خلال الأشهر الأخيرة. وبإيجاز لا مجال للشك في أن الآفاق المرتقبة لحفز تطوير القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً وإمكانيات تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ستطلب دفعاً منسقاً للاستثمار بحجم غير مسبوق. والتقصير في ذلك قد يعمّق الفجوة القائمة وقد يرسخ أوجه اللامساواة والتفاوت بين الجنسين في الوصول إلى التعليم والتكنولوجيات الحديثة، وهي كلها أمور سوف تكون لها آثار طويلة الأجل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وشُح موارد أقل البلدان نمواً وتقلص حيزها المالي والضريبي يتطلبان خطة مارشال ترافقها تدفقات معونة مدعّمة بشكل ملحوظ لتفادي عواقب الكساد الطويل الأمد ولتمهيد الطريق لانتعاشة مستدامة (الأونكتاد، 2020ب). ورغم أهداف المعونة المشدّد عليها بشكل دوري – سواء كان ذلك في مجمل أقل البلدان نمواً أو خاصاً ببلدان محددة من بينها (على التوالي 0,7 في المائة و0,15–0,20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المانحة) – لم تف إلا حفنة من المانحين من لجنة المساعدة الإنمائية بوعودها (الأونكتاد، 2019ب). والبيانات الأولية لعام 2019 مثلاً تبين أن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي – لجنة المساعدة الإنمائية لم تبلغ سوى نسبة 0,31 في المائة من دخلها القومي الإجمالي؛ في حين أن تدفقات المعونة الثنائية الصافية إلى أقل البلدان نمواً بلغت 33 بليون دولار، مسجلة زيادة بنسبة 2,6 في المائة بالأرقام الحقيقية بعد هبوط في عام 2018 (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2020أ). وأصبح واضحاً بالفعل أن اندلاع جائحة كوفيد–19 سيضع ضغطاً إضافياً على ميزانيات المعونة؛ ومع ذلك فإن تكلفة مجموعات برامج السياسات العامة التي اعتمدتها البلدان المانحة في أعقاب الجائحة تقزّم تكلفة الوفاء بالالتزامات الطويلة العهد فيما يتصل بالمعونة، كما أُعيد تأكيد ذلك في الغاية 17–2 من أهداف التنمية المستدامة. وقدّر الأونكتاد مؤخراً أنه لو التزم المانحون من لجنة المساعدة الإنمائية بتحقيق الهدف الخاص بأقل البلدان نمواً في توزيع المعونة لكانت أقل البلدان نمواً قد تلقت مبلغاً إضافياً قدره 32–58 بليون دولار في السنة (الأونكتاد، 2019ب). ولا مبالغة في التشديد على الفرق الذي يمكن أن تحدثه مثل هذه الموارد في دعم انتعاشة واسعة النطاق في أشد بلدان العالم ضعفاً والبلدان المعتمدة على المعونة. كما أن ثغرات مماثلة تروي الكثير عن كون النقاشات التي تدوم منذ عقود بشأن المساءلة المتبادَلة يجب ألا تظل حبراً على ورق، شأنها شأن المداولات الرامية إلى الحد من أوجه اللامساواة العالمية في أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وبعيداً عن حجم المعونة المقدمة لأقل البلدان نمواً أصبحت طرق تقديم هذه المعونة معقدة بشكل متزايد ومتطورة بطرق قد تطرح تحديات إضافية للحكومات المتلقية، ولا سيما من حيث تأمين تنسيق المعونة، والتحكم في زمام الأمـور، والتوافق مع استراتيجيتها الإنمائية (الأونكتاد، 2019ب).

وخلافاً للتوصيات المقدمة منذ عهد طويل والتي مفادها أن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً يجب أن تتخذ أساساً شكل هبات، ومثّلت القروض بشروط ميسّرة حصة آخذة في الارتفاع من الموارد، متجاوزة نسبة 25 في المائة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية[15]. وبالإضافة إلى ذلك، استأثرت التدخلات من نوع المشاريع – التي لا تنعكس

(15) توصية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن ظروف وشروط المعونة قد جاء فيها أن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً "يجب أن تتخذ أساساً شكل هبات. وكحد أدنى، عنصر الهبات المتوسط في جميع الالتزامات المتعهّد بها من قِبل مانح معين يجب إما أن تكون على الأقل بنسبة 86 في المائة لكل بلد من أقل البلدان نمواً على مدى فترة ثلاثة أعوام، أو على الأقل بنسبة 90 في المائة سنوياً فيما يخص أقل البلدان نمواً كمجموعة" (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 1978: 8).

شُح الموارد والحيز المالي المتاح لأقل البلدان نمواً يستدعيان وضع خطة مارشال بتدفقات معونة مدعّمة إلى حد كبير

من شأن أقل البلدان نمواً أن تستفيد من دفع منسّق للاستثمار يقوم على مسؤوليات مشتركة وإن كانت متباينة

بشكل جيد (إن هي انعكست على الإطلاق) في عملية ميزانيات الحكومات – بحصة الأسد في صافي إنفاق المساعدة الإنمائية الرسمية، إذ لم تساهم إلا بقدر ضئيل في إعادة تعزيز القدرات المؤسسية، بما في ذلك في قطاعي الصحة والتعليم. وأخيراً، فإن زيادة الوصول إلى أدوات القطاع الخاص لم تكن ناجحة إلا بشكل هامشي في تعبئة الموارد الإضافية لصالح أقل البلدان نمواً (التي ظلت صورتها المفترضة من حيث المخاطر – الربحية غير مغرية)؛ لكن هذه الأدوات قد تهمّش دور الحكومات في تقييم ومواءمة وزيادة التمويل، ومن المحتمل أيضاً أن تموّه كامل خطة فعالية المعونة وأن تؤدي في نهاية المطاف إلى ضبابية في الخطوط الفاصلة بين المعونة وغيرها من التدفقات الرسمية. وفي حين أن هذه النزعات تتفق مع ما كان قد حصل في بلدان نامية أخرى إلا أن تزايد الاعتماد على المعونة والضعف المؤسسي في أقل البلدان نمواً يمكن أن يعنيا أن آثارها العكسية على تطوير القدرات قد تكون أكثر انتشاراً. وفي ضوء هذا التطور في بنية المعونة، التي يرافقها نمو متزايد في الطلب من أجل إصلاح أوجه اللامساواة الراسخة وحفز التغير الاجتماعي، يحتاج الأمر بشكل متزايد إلى خطة ثانية لفعالية المعونة لإعادة التوازن في علاقات القوة بين البلدان المانحة والبلدان المتلقية، فضلاً عن تعزيز التماسك بين أهداف وغايات التعاون الدولي وغاياته (الأونكتاد، 2019ب).

(ج) مسائل الديون

تتعلق مسألة بنيوية أخرى طويلة العهد لها وجاهة مباشرة وفورية بالنسبة لأقل البلدان نمواً بالقدرة على تحمل الديون وبالغياب ذي الصلة لإطار فعال لتسوية الديون. وكما أكد ذلك الأونكتاد وأبرز مراراً وتكراراً شهدت الأعوام الأخيرة تراكماً استثنائياً لأرصدة الديون ويمكن أن تكون صدمة جائحة كوفيد–19 العاصفة المثالية لإطلاق موجة أزمات الديون (الأونكتاد، 2016ج، 2018هـ، 2019ب، 2020؛ دجانكوف وبانيتزا، 2020؛ كوسيه وآخرون، 2020). وحجم نطاق المشكلة بالنسبة لأقل البلدان نمواً لا مغالاة فيه: فحسب تقييمات القدرة على تحمل الديون التي أجراها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في أيلول/سبتمبر 2020 كان 14 بلداً من أقل البلدان نمواً يعتبر في درجة عالية من خطر التعرض لضائقة ديون خارجية، إلى جانب خمسة بلدان أخرى في حالة ضائقة مديونية[16].

وفي حين أن قرار مجموعة العشرين اعتماد تجميد مؤقت لخدمة الديون بخصوص سداد القروض الرسمية الثنائية من ما يسمى "بلدان المؤسسة الإنمائية الدولية" يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح إلا أنه يظل غير كافٍ من حيث عدة أبعاد. البعد الأول هو أن التركيز الحصري على أفقر البلدان يستبعد العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط التي تواجه بالفعل قيوداً اقتصادياً حادة. ثانياً، لا تُلتَمس مشاركة المانحين من القطاع الخاص إلا على أساس طوعي، رغم أن المانحين مكوّن هام بالنسبة للبعض من أقل البلدان نمواً، وكذلك بالنسبة للبلدان ذات الدخل المتوسط، التي يمتلكون فيها أغلبية الديون السيادية. ثالثاً، في حين أن هذا الحل مؤقت ولا يؤثر في رصيد الدين إلا أنه من الواضح بشكل متزايد أن عدة بلدان من أقل البلدان نمواً سوف تحتاج إلى إعفاء ذي شأن من الدين إذا ما أريد لها أن تتعافى من صدمة جائحة كوفيد–19 دون المساس بالإنفاق الاجتماعي الذي يحتاج إليه الأمر أشد الحاجة. وبشكل أعمّ، وبالنسبة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية الأخرى، هناك حاجة مُلحة لاعتماد إطار نموذجي لتسوية الديون، لا سيما وأن تكاليف التنسيق وتكاليف التقاضي المحتمل قد ارتفعت على مر الزمن باتساع نطاق المانحين وما اتصل بذلك من تعقيد (الأونكتاد، 2019ب). ومن شأن أقل البلدان نمواً أن تستفيد

(16) البلدان التي هي في درجة عالية من الخطر تشمل: أفغانستان وإثيوبيا وبوروندي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجيبوتي وزامبيا والسنغال وسيراليون وغامبيا وكيريباس وموريشيوس وهايتي؛ وفي المقابل صُنّف كل من جنوب السودان وسان تومي وبرينسيبي والسودان والصومال وموزامبيق كبلدان في حالة ضائقة ديون. والبيانات فيما يتعلق بأنغولا غير متاحة ذلك أن البلد غير مشمول بالإطار الخاص بقدرة البلدان المنخفضة الدخل على تحمل عبء الديون. وفيما يتعلق بمنهجية إطار البلدان المنخفضة الدخل على تحمل عبء الديون يُرجى الرجوع إلى صندوق النقد الدولي (2017)؛ والتقييمات القطرية المستوفاة متاحة على الشبكة على الموقع التالي: https://www.worldbank.org/en/programs/debt-toolkit/dsa.

أيضاً من مزيد الدعم الدولي والمساعدة التقنية في تحسين ممارسات الإبلاغ عن الديون وإدارتها، بما في ذلك في مجالات مثل موثوقية البيانات، والشفافية، ورصد الأصول المشروطة والديون التي تتكبدها المؤسسات المملوكة للدولة (الأونكتاد، 2018هـ، 2019ب).

(د) التمويل المتعلق بالمناخ

في حين أن الكساد المتواصل هو في الوقت الحاضر موضوع تركيز المناقشات ذات الصلة بالسياسات العامة، وهذا أمر يمكن فهمه، فإن تأثير تغير المناخ في الأجل الأطول قد يقلل من صدمة جائحة كوفيد-19 ويسلّط ضوءاً مختلفاً على كامل النقاش بخصوص الوصول إلى تمويل التنمية. ومن المتوقع أن تتحمل أقل البلدان نمواً بشكل غير متناسب آثار تغير المناخ السلبية ويمكن أن تلقي هذه الآثار بعشرات الملايين من الأشخاص في فقر مدقع، الأمر الذي يزيد من تفاقم أوجه اللامساواة القائمة ويخلق ما أسماه البعض "الميز المناخي" (الأمم المتحدة، 2019، 2020ب)، بما يوفر سنداً لحاجتها الحيوية لتوفير ما يكفي لتمويل المناخ. وبهذا الخصوص، فإنه ولئن ازداد توافر تمويل المناخ في الأعوام الأخيرة إلا أنّ هذا التمويل يقصّر في الواقع إلى حد كبير في الوفاء بالوعد المتمثل في تعبئة 100 بليون دولار في السنة بحلول عام 2020، كما تم الاتفاق على ذلك في مؤتمر الأطراف الخامس عشر بكوبنهاغن (الأونكتاد، 2019ب). وحسب تقديرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام 2017 – وهي آخر سنة تتوفر البيانات بشأنها – بلغ تمويل المناخ عالمياً 72 بليون دولار، بما في ذلك التمويل العمومي الثنائي والمتعدد الأطـراف (المنسوب إلى البلدان المتقدمة)، وائتمانات التصدير المدعومة رسمياً، والتمويل الخاص المعبأ (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2019ب). ومن أصل هذا المبلغ مثّل التمويل العمومي للمناخ 54 بليون دولار في عام 2017، وهو رقم يتفق مع مستوى 67 بليون دولار المتوقع في عام 2020 – وهو توقع لم يأخذ صدمة جائحة كوفيد-19 بعين الاعتبار. وبالإضافة إلى ذلك فإن التوزيع المواضيعي لهذه الموارد يظل منحرفاً إلى حد كبير: قد تم توجيه نسبة 73 في المائة من الموارد نحو أغراض التخفيف من آثار تغير المناخ، ووُجهت نسبة 8 في المائة إضافية لمسائل شاملة لعدة مجالات، ولم تُخصص إلا نسبة 19 في المائة للتكيف مع تغير المناخ. وفي حين أن حصة التكيف مع تغير المناخ في التمويل العمومي للمناخ في الفترة 2016-2017 كان أعلى بكثير بالنسبة لأقل البلدان نمواً (45 في المائة)، فإن هذه النسب تظل متفقة جزئياً مع أوضاعها، نظراً لبصمتها الكربونية الصغيرة نسبياً وحاجتها الشديدة إلى بنى تحتية قادرة على الصمود أمام تغير المناخ. وبالتالي فإنه من الواضح أن أقل البلدان نمواً ستستفيد كثيراً من توخي دفع منسّق للاستثمار يقوم على مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة والقدرات الخاصة بكل بلد، مثل تلك المزمعة في الاتفاق البيئي العالمي الجديد (الأمم المتحدة، 2015؛ الأونكتاد، 2019ي، 2019ب).

(هـ) التدفقات المالية غير المشروعة

بعيداً عن المساعدة الإنمائية الرسمية والمساعدة الخارجية بإمكان دعم جهود تعبئة الموارد لدى أقل البلدان نمواً أن يقطع شوطاً طويلاً في طريق إنعاش الموارد المالية التي يحتاج إليها الأمر أشد الحاجة. وهذا ينطبق بشكل خاص على الجهود المتواصلة الرامية إلى كبح التدفقات المالية غير المشروعة. وفي عام 2015 كان يقدر أن التدفقات المالية غير المشروعة تبلغ في المتوسط نسبة 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأقل البلدان نمواً و36 في المائة من إيراداتها الضريبية، وقد سجلت بعض البلدان تدفقات أعلى إلى الخارج (الأونكتاد، 2019ب) ويبدو بشكل خاص أن التلاعب بالتسعيرات التجارية شديد التركّز في قطاعات السلع الأساسية، الأمر الذي يحرم العديد من أقل البلدان نمواً من الإيـرادات التي تحتاج إليها أيما حاجة شأنها شأن الصرف الأجنبي، بما يترتب على ذلك من آثار سلبية على مجموعة واسعة من النواتج التنموية (الأونكتاد، 2019ب، 2016د، 2020ز، 2020ب). وبالمثل فإن أقل البلدان نمواً يبدو أنها معرضة بشكل خاص لتآكل الوعاء الضريبي وتحويل المؤسسات المتعددة الجنسيات للأرباح والتحديات ذات الصلة بفرض الضرائب على النماذج التجارية السائرة أكثر فأكثر في اتجاه الرقمنة. والمضي قدماً في طريق نظام دولي أكثر إنصافاً في المجال الضريبي وتعزيز دعم تطوير قدرات هيئات أقل البلدان نمواً التنظيمية وهيئاتها الإدارية المعنية بالضرائب هما بالتالي أمران لا غنى عنهما دولياً. وبالإضافة إلى ذلك، من الأساسي تعزيز الشفافية المالية عبر الحدود، وتعزيز التعاون الدولي في المجال الضريبي، وتقديم المساعدة التقنية اللازمة وتطوير قدرات كيانات أقل البلدان نمواً المعنية بإدارة الضرائب. وقد تستفيد أقل البلدان نمواً أيضاً من اتخاذ خطوات، ولو متواضعة، في اتجاه نظام جبائي موحّد للمؤسسات متعددة الجنسيات (أي فرض ضريبة على المؤسسات متعددة الجنسيات وفروعها كشركة واحدة بالاستناد إلى عملياتها في جميع أنحاء العالم)، الأمر الذي يحد من حافز المنافسة الضريبية واللجوء إلى الملاذات الضريبية وفقاً للخطوط التي اقترحتها اللجنة المستقلة لإصلاح النظام الدولي لضرائب الشركات (الأونكتاد،

2020ز). وأقل البلدان نمواً معرضة بشكل خاص (نسبياً على الأقـل) للتدفقات المالية غير المشروعة ولكن لها مصلحة محدودة في المبادرات الدولية ذات الصلة، الأمر الذي يطرح تساؤلات بخصوص مشروعيتها.

2- اتخاذ تدابير دعم دولية أقوى لصالح أقل البلدان نمواً

تشمل تدابير الدعم الدولي القائمة لصالح أقل البلدان نمواً مجموعة واسعة من الإجـراءات والتعهدات والأحكام في مختلف ميادين تمويل التنمية والتجارة والتكنولوجيا والمساعدة التقنية. ومن المسلّم به أن استعراض جميع هذه التدابير بشكل مستفيض وتقييم أثرها على أداء أقل البلدان نمواً الاقتصادي بدقة يتعدى نطاق هذا التقرير[17]. ومع ذلك فإنه من المنطقي القول إن تدابير الدعم الدولي القائمة لم تكن لها – في أفضل الأحوال – إلا آثار ملموسة متواضعة، كما يدل على ذلك التقدم المحدود الذي أحرزته أقل البلدان نمواً فيما يتصل بأهداف برنامج عمل إسطنبول. وهذا بدوره يعكس مجموعة مركبة من ضعف التصميم ونقص الفعالية وعدم كفاية التمويل والمحيطات المؤسسية غير الملائمة أو الوعي المحدود والاستغلال المنخفض من جانب أقل البلدان نمواً نفسها (الأونكتاد، 2016أ).

(أ) تدابير الدعم الدولي للتجارة

إلـى جانـب مسـألة تمويـل التنميـة تُعد تدابيـر الدعم الدولـي فـي مجالـي التجـارة والتكنولوجيـا الأكثـر وجاهـة فيمـا يتصـل بهذه المناقشـة حـول القـدرات الإنتاجية للعقـد المقبل. وعلـى الرغـم مـن بعـض التقـدم المحـرز علـى المسـتوى التقنـي قصّـرت مختلـف أشـكال الدعـم ذي الصلـة بالتجـارة لصالـح أقل البلـدان نمـواً فـي تحقيـق ما هـو لازم لمضاعفـة حصـة أقـل البلـدان نمواً فـي الصادرات العالمية بحلول عـام 2020، كما هو منصـوص عليـه فـي برنامج عمـل إسـطنبول (الفقـرة 65) والغاية 17–11 مـن أهـداف التنميـة المسـتدامة. وهـذه التحديـات التي هـي مجسّـدة على أحسـن وجـه في سـجل تدابير الدعـم الدولي الرئيسـية ذات الصلـة بالتجـارة – الوصـول إلى الأسـواق المعفى مـن الحصـص ومـن الرسـوم الجمركية – الـذي هو سـجل متباين النتائـج مكـرس فـي العديـد مـن الإعلانـات الوزارية الصـادرة عن منظمـة التجـارة العالميـة، فضـلاً عـن الغاية 17–12 مـن أهداف التنمية المسـتدامة.

تعزيز التعاون الدولي لكبح التدفقات المالية غير المشروعة يمكن أن يولّد الموارد التي يحتاج إليها الأمر أشد الحاجة من أجل إنعاش أقل البلدان نمواً

ورغم ارتفاع عدد البلدان المتقدمة والنامية المانحة للأفضليات الأحادية الطرف غير القائمة على أساس المعاملة بالمثل فيما يتصل بالصادرات الناشئة عن أقل البلدان نمواً، أدى هذا الأمر عادة دوراً خافتاً في تطور حصص سوق أقل البلدان نمواً في البلدان المانحة للأفضليات، بما لذلك من آثار نسبية على الأسعار وعوامل هيكلية أخرى كانت بمثابة محركات أكثر أهمية للأداء (منظمة التجارة العالمية، 2019). ومخططات الأفضليات تختلف إلى حد كبير من حيث التغطية وهوامش الأفضليات وقواعد المنشأ وتوافر الترتيبات التفاضلية البديلة، ولكن عدة عوامل مشتركة كبحت فعاليتها. أولاً هناك نزعة لدى تآكل الأفضليات إلى الحد من القيمة التجارية لهذه المخططات على مر الزمن؛ وبالإضافة إلى ذلك فإن طابعها الأحادي الطرف يعني ضمنياً درجة معينة من عدم اليقين وقابلية التنبؤ، ولا سيما في وقت أصبحت فيه التجارة الدولية متقلبة بشكل متزايد ونجد فيه أن التدابير التقييدية آخذة في الارتفاع[18]. ثانياً، وما هو أهم، يبدو أن هذه المخططات، التي تفتقر لإجراء أوسع لدعم تطوير القدرات الإنتاجية، لم تفعل الكثير لدعم تنويع صادرات أقل البلدان نمواً.

(17) للاطلاع على المناقشة الشاملة بشأن مختلف تدابير الدعم الدولي وما اتصل بذلك من تأثير، يرجى الرجوع إلى الأونكتاد (2016أ) ولجنة السياسات الإنمائية وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (2018).

(18) من بين الأمثلة الحديثة لوقف الأفضليات التجارية الأحادية الطرف ما يلي:

- قرار المفوضية الأوروبية لشهر شباط/فبراير 2020 سحب جزء من الأفضليات التعريفية الممنوحة لكمبوديا في إطار مبادرة "كل شيء ما عد الأسلحة" بسبب "الانتهاكات الخطيرة والمنتظمة لمبادئ حقوق الإنسان" (المفوضية الأوروبية، 2020)؛
- قرار رئيس الولايات المتحدة الصادر في تموز/يوليه 2018 والقاضي بوقف تطبيق المعاملة المعفاة من الرسوم الجمركية على جميع الملابس المستوردة من رواندا والمؤهلة للاستفادة من قانون النمو والفرص المتاحة في أفريقيا، على إثر حظر رواندا للملابس المستعملة وواردات الأحذية (TRALAC, 2018؛ AGOA info, 2018).

تدابير الدعم الدولي من أجل الوصول إلى التكنولوجيا لا تفي بالغرض إجمالاً

ولئن كانت لدى هوامش الأفضليات نزعة إلى أن تكون مربحة أكثر في منتجات التصنيع لم يستطع إلا عدد قليل من أقل البلدان نمواً جني هذه الثمار على الهامش الموسّع، مستخدمة بشكل جيد إمكانية الوصول بشكل تفاضلي إلى الأسواق لدعم التنويع. لكن نظراً لاستمرار اعتماد معظم أقل البلدان نمواً على السلع الأساسية الأولية لم تتجسد المكاسب المحتملة من المخططات التفاضلية، ذلك أن الجزء الأعظم من بضاعتها يتم تبادلها تجارياً بالسعر المعفى من الرسوم الجمركية على أساس مبدأ الدولة الأولى بالرعاية (منظمة التجارة العالمية، 2019). ثالثاً، لقد قوّضت قواعد المنشأ الصارمة أحياناً استخدام مخططات المعاملة التفاضلية من جانب مصدّري أقل البلدان نمواً برفع تكاليف امتثالهم للقواعد، ولا سيما في سياق ضعف النسيج الإنتاجي والإطار المؤسسي (الأونكتاد، 2018و، 2019ز). وقد تم وضع مجموعة من المبادئ التوجيهية المتعددة الأطراف لتبسيط وزيادة شفافية قواعد المنشأ المنطبقة على مخططات التجارة التفاضلية لصالح أقل البلدان نمواً في إطار منظمة التجارة العالمية، بما ساعد على حفز الإصلاحات في هذا المجال وإيلاء اهتمام أكبر لمسألتي الشفافية والقدرة على التنبؤ[19]. ومع ذلك هناك مجال أوسع لتحسين معدلات استخدام المخططات التفاضلية، ولا سيما فيما يتصل بالبعض من الترتيبات التفاضلية الأحدث عهداً التي تتميز بنسبة عالية من الـواردات المؤهلة الداخلة إلى أقل البلدان نمواً في ظل شرط الدولة الأولى بالرعاية.

وبشكل أعمّ فإن أداء تجارة أقل البلدان نمواً تقيده التدابير غير التعريفية، بما في ذلك مجموعة واسعة من الشروط التي تتراوح بين المعايير التقنية أو التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية ومكافحة الإغراق وغير ذلك من الأحكام الإدارية. ولدى البلدان المتقدمة نسبياً نزعة إلى تطبيق المزيد من التدابير غير التعريفية (أي تنظيم حصة أكبر من وارداتها واستخدام المزيد من اللوائح بخصوص كل بند من البنود) بما يتجاوز ما تطبقه سائر البلدان النامية أو أقل البلدان نمواً، في حين أن أقل البلدان نمواً تنظم صادراتها بنسق يتجاوز ضعف ما تنظمه البلدان النامية أو البلدان المتقدمة (الأونكتاد والبنك الدولي، 2018). وتواجد التدابير غير التعريفية كبير بشكل خاص في القطاعات ذات الأهمية الأساسية بالنسبة لأقل البلدان نمواً، من قبيل الأغذية الزراعية والمنسوجات والملابس، التي يتجاوز أثرها أحياناً أثر التدابير التعريفية[20]. وأقل البلدان نمواً وصغار المنتجين متضررون بشكل غير متناسب من التدابير غير التعريفية، ذلك أن تكاليف الامتثال للقواعد يتوقف على مجموعة واسعة من العوامل، من بينها الدراية التقنية ومرافق الإنتاج وقاعدة البنى التحتية المادية وغير المادية (لا سيما هيئات ضمان الجودة وتحديد المعايير).

ونفس التفكير الواسع ينطبق على التجارة في الخدمات في أقل البلدان نمواً: لئن كانت صادرات الخدمات قد ارتفعت بشكل ملحوظ على مدى العقد الماضي إلا أنها تظل دون نسبة 1 في المائة من الإجمالي العالمي وهي آخذة في التركّز بشكل متزايد في حفنة من البلدان. وبالإضافة إلى ذلك تتمثل هذه الصادرات أساساً في خدمات السياحة والنقل والتوزيع، في حين أن أنواع الخدمات الكثيفة الاستخدام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تتميز حيويتها بالرقمنة والخدمنة تؤدي دوراً نسبياً. والعمل فيما يتصل بما يُعرف بـ "الاستثناء الممنوح لأقل البلدان نمواً في مجال الخدمات" – الذي يسمح لأعضاء منظمة التجارة العالمية بمنح معاملة تفاضلية للخدمات ولموردي الخدمات للأعضاء من أقل البلدان نمواً – وقد بدأ في عام 2011 بالتحديد بهدف تحسين إدماج أقل البلدان نمواً في تجارة الخدمات الدولية. مع ذلك، ورغم إحراز بعض التقدم، من الواضح أن هذا الإجراء من غير المحتمل أن يكفي في المستقبل القريب، في غضون عشر سنوات أو ما يقارب العشر السنوات، لتغيير هذه الصورة بشكل جذري، ذلك أن الوصول إلى أسواق الخدمات يشمل مزيجاً من التحرير (أي إزالة التمييز) وتطوير القدرات والإصلاحات التنظيمية[21].

(ب) تدابير الدعم الدولي في مجال التكنولوجيا

تدابير الدعم الدولي في مجال التكنولوجيا ترتضي تقييماً متعقلاً، وهذا استنتاج يثير مشاغل جدية للغاية في وقت

(19) القرارات المتعلقة بقواعد المنشأ التفاضلية لصالح أقل البلدان نمواً قد اعتُمدت في المؤتمرين الوزاريين لمنظمة التجارة العالمية في عامي 2013 و2015 (في بالي ونيروبي على التوالي).

(20) في سياق الحديث من المحتمل أن يكون لهذا النمط القطاعي أثر سلبي على المساواة بين الجنسين، ذلك أنه توجد نزعة إلى فرط تمثيل المرأة في قطاعي الزراعة والملابس.

(21) حتى تشرين الأول/أكتوبر 2019 كان 51 عضواً من أعضاء منظمة التجارة العالمية (أي ما يمثل نسبة 86 في المائة من التجارة العالمية) قد أخطر بتقديم أفضليات لصالح خدمات أقل البلدان نمواً وموّردي الخدمات فيها.

تهدد فيه الرقمنة بتوسيع الفجوات القائمة وتتحدى فيه نماذج المشاريع التجارية التقليدية. وأقل البلدان نمواً تستفيد فعلاً من عدد من شروط المعاملة الخاصة والتفاضلية ذات الصلة، بما في ذلك الإعفاء من معظم الالتزامات بموجب اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة حتى عام 2021 (بموجب المادة 66-1)، فضلاً عن الإعفاء من أحكام الاتفاق المذكور ذات الصلة بالمنتجات الصيدلانية حتى عام 2033 (بموجب مقرر المجلس بشأن الاتفاق nr IP/C/73، المؤرخ 6تشرين الثاني/نوفمبر 2015). وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن توفر البلدان المتقدمة "حوافز للشركات والمؤسسات (...) لغرض النهوض بالتكنولوجيا وتشجيع نقلها" إلى أقل البلدان نمواً، بموجب المادة 66-2 من الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. غير أن هذه الأحكام والشروط لم تحوَّل في الواقع العملي إلا إلى عدد قليل جداً من قصص النجاح الهادفة (الأونكتاد، 2016أ)، ولم يستطع إلا عدد قليل من أقل البلدان نمواً إحراز تقدم ذي شأن في رفع المستوى التكنولوجي من خلال الاستخدام الاستراتيجي لتدابير المعاملة الخاصة والتفاضلية، ولعل بنغلاديش الاستثناء الرئيسي فيما يتصل بنمو صناعته الصيدلانية السريع (ناظم الدين بهويان وآخـرون، 2019؛ هلال الدين أحمد، 2019). وبالإضافة إلى ذلك فإن استخدم أوجه المرونة هذه تقيده أحياناً الالتزامات بموجب الاتفاق المعزّز لإطار منظمة التجارة العالمية المدرجة في اتفاقات التجارة والاستثمار الثنائية (الأونكتاد، 2007)، كما انعكس ذلك مؤخراً في مخاطر المنازعات ذات الصلة بالاستجابة السياساتية لاندلاع جائحة كوفيد-19 (برنسكوني - أوبسترفالدير وآخرون، 2020).

إلى جانب أحكام المعاملة الخاصة أو التفاضلية أُطلقت مجموعة من مبادرات المساعدة التقنية فيما يتصل بنقل التكنولوجيا ذات الصلة بالمناخ، ولا سيما في سياق الآلية التكنولوجية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبرنامج بوزنان الاستراتيجي بشأن نقل التكنولوجيا. وبالمثل فإن مصرف تكنولوجيا أقل البلدان نمواً، الذي أنشئ في عام 2011 ولكن لم يصبح عملياً إلا في عـام 2018، بدأ القيام بعمليات استعراض للعلم والتكنولوجيا والابتكار وعملية تقييم للاحتياجات التكنولوجية واتخذ إجراءات لتشجيع إمكانية الوصول إلى البحث والمعارف التقنية وتعزيز أكاديميات العلوم الوطنية. وعلى الرغم من هذه الخطوات الجديرة بالثناء من الصعب تفادي استنتاج أن هذه التدابير، إجمالاً، تدرجية بشكل مفرط وناقصة التمويل فيما يتصل بالفجوات التكنولوجية في أقل البلدان نمواً مما يجعل النهوض بمستوى التكنولوجيا في أقل البلدان نمواً أمراً بعيد

يحتاج الأمر إلى تدابير دعم دولي أكثر متانة وابتكاراً لمنع مزيد اتساع الفجوة التكنولوجية

المنال. وعلاوة على ذلك فإن تعقّد وتجزؤ والآليات الأساسية يطرحان تحدياً بالنسبة لصانعي السياسات في أقل البلدان نمواً، الأمر الذي يقوّض فعالية الدعم ذي الصلة (بريانا كرافت وآخرون، 2017؛ الأونكتاد، 2016أ).

(ج) تعزيز فعالية تدابير الدعم الدولي

إجمالاً تؤكد هذه الأمثلة القليلة خمسة استنتاجات رئيسية. أولاً، من المستبعد أن تنجح تدابير الدعم الدولي المتأصلة الجذور في شكل معين من أشكال تحرير التجارة في إصلاح تهميش أقل البلدان نمواً في التجارة الدولية دون جهد متناسق ومتزامن لدفع عجلة قدراتها الإنتاجية وحفز التنويع. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن هذا الاتجاه من المحتمل أن يزداد تعزيزاً في سياق الخدمنة والرقمنة الجاريتين، نظراً للترابط المتنامي بين الشركات والقطاعات الاقتصادية، فضلاً عن الدور المحوري لبنى التواصل التحتية وما اتصل بها من هياكل أساسية. وبهذا الخصوص يُعد تعزيز مبادرة المعونة من أجل التجارة، بوصف ذلك شكلاً حيوياً لدعم القطاعات المنتجة والبنى التحتية ذات الصلة بالتجارة، شرطاً أساسياً ضرورياً لتحقيق فعالية تدابير الدعم الدولي الأخرى ذات الصلة بالتجارة. وبالمثل فإن تعزيز المساعدة التقنية ذات الصلة بالتجارة، ولا سيما من خلال الإطار المتكامل المعزز، هام هو الآخر.

ثانياً، يتوقف التأثير الملموس لمعظم تدابير الدعم الدولي في نهاية المطاف على نوعية مؤسسات أقل البلدان نمواً. وهذا أمر حيوي بشكل خاص في معالجة البعض من العراقيل ذات الصلة بالتدابير غير التعريفية، والتجارة الرقمية والتجارة في الخدمات حيث نجد أن مسألتي الشفافية وإمكانية التنبؤ (بل وحتى مجرد القياس) تنطوي على تحديات أكبر. وجهود تطوير

القدرات الواسعة النطاق لازمة بالتالي لما يلي: '1' تحسين جودة البيانات ذات الصلة بالتجارة وتوافرها وموثوقيتها؛ '2' تعزيز الشفافية التنظيمية؛ '3' ضمان تماسك السياسات العامة بين مختلف الكيانات؛ '4' حفز النقاش القائم على الأدلة بشأن العناصر الاستراتيجية في السياسات التجارية.

التكنولوجيات الرقمية المتطورة يمكن أن تيسر إلى حد ما التحسينات المؤسسية وتقلل من تكاليف الامتثال (مثلاً من خلال تطبيق التحليلات المتطورة لمراقبة الجودة واعتماد التجارة غير الورقية أو تقنيات إدارة الحاويات عن بُعد). لكن، في معظم أقل البلدان نمواً، من المحتمل أن تقابلها جزئياً التكاليف الثابتة للتكنولوجيات نفسها والحاجة ذات الصلة بذلك إلى النهوض بالمهارات وإذكاء الوعي في صفوف مجتمع الأعمال. وفي نفس السياق، وكما يدل على ذلك النجاح النسبي في تنفيذ أحكام المعاملة الخاصة أو التفاضلية وما اتصل بها من أحكام، يجب القيام باستثمارات دولية لإذكاء الوعي لدى أوساط أقل البلدان نمواً بخصوص التفاصيل الفنية والفائدة والمضمون الاستراتيجي لمختلف تدابير الدعم الدولي (الفصل 4).

ثالثاً، يظل حيز السياسات العامة الملائم ضرورياً إذا ما أُريد لأقل البلدان نمواً أن تشجع التحول الهيكلي وتخرج من حلقة تبعيتها للمنتجات الأساسية. وكما سبق أن سلمت بذلك منظمة العمل الدولية في جولة الدوحة، تحتاج تدابير المعاملة الخاصة والتفاضلية القائمة (بالنسبة لأقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان النامية على حد سواء) إلى إصلاح، لكن آلية الرصد لم تُعط بشكل ملموس إلا نتائج قليلة حتى الآن (الأونكتاد، 2016أ، 2020ب). وكحد أدنى يجب إعادة النظر في الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة بعد عام 2021، ويجب إعادة طمأنة أقل البلدان نمواً، مثلاً من خلال "بنود السلام" ذات الصلة بأنها لن تخضع لتنازع قضائي سواء كان ذلك في إطار منظمة التجارة العالمية أو في إطار اتفاقات التجارة/الاستثمار الثنائية، فيما يتصل بالسياسات المعتمدة استجابة لجائحة كوفيد-19[22].

رابعاً، يحتاج الأمر أشد الحاجة إلى آليات أكثر متانة لتشجيع نقل التكنولوجيا الهادف من جانب الشركات الخاصة

> **يجب التشديد على نقل التكنولوجيا في تصميم وتنفيذ نظم تشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نمواً**

لإعطاء شكل ملموس للالتزامات بموجب المادة 66-2 من الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. وبالإضافة إلى ذلك يجب التشديد على نقل التكنولوجيا بشكل واضح في تصميم وتنفيذ نظم تشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نمواً، المشار إليها في الغاية 17-5 من أهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن تشمل الخطوات الملموسة في هذا الاتجاه ما يلي:

- الربط الصريح بين استخدام تمويل التنمية العام من خلال أدوات القطاع الخاص من أجل ممارسات حقيقية وموثّقة بشأن تشجيع نقل التكنولوجيا (مثل المشاريع المشتركة، وخلق مرافق البحث والتطوير في أقل البلدان نمواً، والشراكة مع مؤسسات البحث المحلية، وما شابه ذلك)؛
- إيلاء قدر أكبر من الاهتمام بتدابير نقل التكنولوجيا الطوعية/الإلزامية في سياق المعايير المستدامة ومسؤولية الشركات الاجتماعية والسلوك التجاري المسؤول؛
- تشجيع نشر برمجيات المصدر المفتوح والمنتجات الرقمية؛
- وضع إطار موحّد للتقاسم الطوعي لمواصفات التكنولوجيات الخضراء وما اتصل بذلك من معلومات عن الملكية الفكرية، والاعتماد على نماذج المشاريع التجارية المبتكرة المطبّقة في قطاع الصحة من خلال شراكة الوصول إلى التكنولوجيا (التي أُطلقت كجزء من الاستجابة لجائحة كوفيد-19) ومبادرة مجمّع براءات اختراع الأدوية[23].

خامساً، دون استبعاد الحاجة الملحة إلى بذل جهود متعددة الأطراف لتشجيع نقل التكنولوجيا بشكل مُجد إلى أقل البلدان نمواً، هناك مجال واسع جداً لتعزيز آليات التعاون

(22) من شأن ذلك أن يكون متفقاً مع المادة 24 من القواعد والإجراءات التي تحكم تسوية المنازعات، والتي يتعين بموجبها على الأعضاء في منظمة التجارة العالمية "ضبط النفس اللازم في إثارة المسائل" التي تهم أقل البلدان نمواً وإيلاء الاهتمام اللازم لحالتها الخاصة".

(23) يرد المزيد من المعلومات عن شراكة الوصول إلى التكنولوجيا ومبادرة مجمّع براءات اختراع الأدوية، على التوالي، في الرابطين التاليين: https://techaccesspartnership.org/ و https://medicinespatentpool.org/.

التكنولوجي على الصعيد الإقليمي وفيما بين بلدان الجنوب. وفي أعقاب جائحة كوفيد-19 ظهرت هذه الإمكانية المحتملة على السطح في المجالات ذات الصلة بالصحة ولكن يمكن أن تمتد إلى ما أبعد من ذلك إلى مجالات من قبيل التكنولوجيات الخضراء والتعاون الصناعي والرقمي. وبهذا الخصوص، يعد إنشاء اتحادات البحث والتطوير ومراكز الامتياز الإقليمية وأطر التعاون لأغراض التعليم الجامعي أمثلة فقط للمبادرات التي يمكن أن تزوّد أقل البلدان نمواً بفرص إضافية للاستفادة من تجميع الموارد ونشر المعارف.

ويتمثل اعتبار أخير لا بد من مراعاته فيما يتصل بالمداولات الوشيكة بخصوص الخروج من فئة أقل البلدان نمواً في كونه من الضروري في الوضعية الراهنة أن تراعي القرارات المنبثقة عن المداولات خطورة الكساد العالمي المستمر وما له من آثار اجتماعية - اقتصادية خطيرة. وبالتطلّع إلى الأمام، يجب أن تكون الأولوية التقليل إلى أدنى حد من الضرر الطويل الأجل وتجديد الدعم الدولي لبناء القدرة على الصمود لدى أقل البلدان نمواً. وفي نفس الوقت يجب ألا يتم التشديد على تكييف الدعم وفقاً لاحتياجات البلدان المتأهلة للخروج من فئة أقل البلدان نمواً على حساب تحويل الاهتمام عن البلدان غير المتأهلة للخروج من فئة أقل البلدان نمواً التي تُعد احتياجاتها أكبر من ذلك. بل يجب بالأحرى أن يغتنم المجتمع الدولي الفرصة لتعزيز تدابير الدعم الدولي القائمة وجعلها أكثر ملاءمة لفئة أكثر تجانساً تدريجياً.

المراجع

Ashford LS (2007). Africa's Youthful Population: Risk or Opportunity? Available at http://www.brac.net/sites/default/files/glm/AfricaYouth.pdf.

AUC (2020). Africa CDC receives third donation of medical supplies from Jack Ma Foundation, co-hosts global MediXChange webinar on COVID-19. Available at https://africacdc.org/news/africa-cdc-receives-third-donation-of-medical-supplies-from-jack-ma-foundation-co-hosts-global-medixchange-webinar-on-covid-19/ (accessed 17 July 2020).

Aung LL (2020). Report on the economic, social and environmental consequences of COVID-19 on Myanmar and their implications for graduation from LDC status. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). Geneva.

Aung TT, Paul R and McPherson P (2020). "All my dreams are shattered": Coronavirus crushes Asia's garment industry. Reuters. Available at https://www.reuters.com/article/us-health-coronavirus-garment-idUSKBN22U34V (accessed 20 May 2020).

Aye TM (2018). 4 Agri-Tech Game Changers That are Transforming Myanmar's Agriculture Industry. ProspectsASEAN. Available at https://www.prospectsasean.com/agri-tech-game-changers-trasforming-myanmar-agriculture-industry/ (accessed 14 July 2020).

Bacha EL (1990). A three-gap model of foreign transfers and the GDP growth rate in developing countries. *Journal of Development Economics*. 32(2):279–296.

Bah EM (2011). Structural Transformation Paths Across Countries. *Emerging Markets Finance & Trade*. 475–19.

Baker L and Sovacool BK (2017). The political economy of technological capabilities and global production networks in South Africa's wind and solar photovoltaic (PV) industries. *Political Geography*. 601–12.

Baldwin R (2016). *The great convergence: Information technology and the new globalization*. Belknap Press. Cambridge (MA).

Baldwin R and Evenett S, eds. (2020). *COVID-19 and Trade Policy: Why Turning Inward Won't Work*. Centre for Economic Policy Research (CEPR). London.

Baldwin R and Robert-Nicoud F (2014). Trade-in-goods and trade-in-tasks: An integrating framework. *Journal of International Economics*. 92(1):51–62.

Baldwin R and Weder di Mauro B, eds. (2020a). *Mitigating the COVID Economic Crisis: Act Fast and Do Whatever It Takes*. Centre for Economic Policy Research (CEPR). London.

Baldwin R and Weder di Mauro B, eds. (2020b). *Economics in the Time of COVID-19: A New EBook*. Centre for Economic Policy Research (CEPR). London.

Abu Hatab A, Cavinato MER, Lindemer A and Lagerkvist C-J (2019). Urban sprawl, food security and agricultural systems in developing countries: A systematic review of the literature. *Cities*. 94129–142.

AfDB (2020). African Development Bank launches record breaking $3 billion "Fight COVID-19" Social Bond. Available at https://www.afdb.org/en/news-and-events/press-releases/african-development-bank-launches-record-breaking-3-billion-fight-covid-19-social-bond-34982 (accessed 17 July 2020).

AfterAccess (2018). Understanding the gender gap in the Global South. DIRSI, LIRNEasia, Research ICT Africa. AfterAccess.

AGOA info (2018). Presidential Proclamation regarding Rwanda's AGOA eligibility. Available at https://agoa.info/news/article/15493-presidential-proclamation-regarding-rwanda.html (accessed 22 July 2020).

Agricultural Transformation Consultation Team (2019). APO Agricultural Transformation Framework. Asian Productivity Organization. Tokyo. (accessed 9 June 2020).

Akileswaran K and Hutchinson G (2019). Adapting to the 4IR: Africa's development in the age of automation. Tony Blair Institute for Global Change. London. (accessed 29 April 2020).

Akter S et al. (2017). Women's empowerment and gender equity in agriculture: A different perspective from Southeast Asia. *Food Policy*. 69270–279.

Ali D, Bowen DE, Deininger K and Duponchel M (2016). Investigating the gender gap in agriculture productivity: Evidence from Uganda. *World Development*. 87152–170.

Allen DT (2019). Farmers are using AI to spot pests and catch diseases. Business Insider. Available at https://www.businessinsider.com/farmers-artificial-intelligence-in-agriculture-catch-disease-pests?r=US&IR=T (accessed 10 June 2020).

AMFG (2019). AM Around the World: How Mature is 3D Printing in the Asia-Pacific Region? Available at https://amfg.ai/2019/11/20/am-around-the-world-how-mature-is-3d-printing-in-the-asia-pacific-region/ (accessed 27 August 2020).

Aminetzah D, Katz J and Mannion P (2020). How innovations in food sustainability can help feed the world responsibly. *McKinsey Quarterly*.

Andreoni A and Anzolin G (2019). A revolution in the making? Challenges and opportunities of digital production technologies for developing countries. Working Paper No. 7/2019. UNIDO. Vienna.

Arnaudo D (2019). Bridging the Deepest Digital Divides: A History and Survey of Digital Media in Myanmar. In: Punathambekar A, and Mohan S, eds. *Global Digital Cultures: Perspectives from South Asia*. University of Michigan Press. Ann Arbor.

U, eds. *COVID in Developing Economies*. Centre for Economic Policy Research (CEPR). London: 157–174.

Bradley C, Hirt M, Hudson S, Northcote N and Smit S (2020). The great acceleration. Strategy & Corporate Finance Practice. McKinsey & Company .

Bresnahan T (2010). General Purpose Technologies. In: Hall B H, and Rosenberg N, eds. *Handbook of the Economics of Innovation*. Elsevier. Amsterdam: 761–791.

Brianna Craft, Stella Gama and Thinley Namgyel (2017). Least Developed Countries' experiences with the UNFCCC technology mechanism. IIED Issue Paper. International Institute of Environment and Development (IIED). London. (accessed 24 July 2020).

Briguglio L, Cordina G, Farrugia N and Vella S (2008). Economic Vulnerability and Resilience: Concepts and Measurements. Research Paper No. 2008/55. United Nations University – World Institute for Development Economics Research (UNU-WIDER). Helsinki.

Brooks DH (2007). Industrial and Competition Policy: Conflict or Complementarity? Asian Development Bank. http://hdl.handle.net/11540/4061.

BuddeComm (2020). Myanmar begins to see increased competition in the fibre broadband Segment. GlobeNewswire. Available at http://www.globenewswire.com/news-release/2020/02/12/1983781/0/en/Myanmar-begins-to-see-increased-competition-in-the-fibre-broadband-Segment.html (accessed 6 July 2020).

Bughin J, LaBerge L and Mellbye A (2017). The case for digital reinvention. *McKinsey Quarterly*.

Cabeza Gutés M (1996). The concept of weak sustainability. *Ecological Economics*. 17(3):147–156.

Calderón C and Servén L (2010). Infrastructure and Economic Development in Sub-Saharan Africa. *Journal of African Economies*. 19(suppl_1):i13–i87, Oxford Academic.

Castellacci F (2011). Closing the Technology Gap? *Review of Development Economics*. 15(1):180–197.

Cayeux J, Dagorn J-C and Pascal P (2017). An analysis of the challenges facing the food system in Haiti. Papaye Peasant Movement (MPP) and Action Against Hunger. New York.

CDP (2020). Outcome of the comprehensive review of the LDC criteria. United Nations – Committee for Development Policy. New York.

CDP and UN DESA (2018). *Handbook on the Least Developed Country Category: Inclusion, Graduation and Special Support Measures*. United Nations. New York.

Banga K and te Velde DW (2018). Digitalisation and the future of manufacturing in Africa. Supporting Economic Transformation (SET). ODI. London.

Baraniuk C (2018). The crop-spraying drones that go where tractors can't. BBC News. Available at https://www.bbc.com/news/business-45020853 (accessed 14 July 2020).

Barefoot K, Curtis D, Jolliff W, Nicholson JR and Omohundro R (2018). Defining and Measuring the Digital Economy. Working Paper No. 2018–4. Bureau of Economic Analysis, United States Department of Commerce. Washington D.C.

Bärenfänger R, Otto B and Gizanis D (2015). Business and Data Management Capabilities for the Digital Economy. White Paper No. V1.0. Competence Center Corporate Data Quality (CDQ AG). Geneva, Switzerland.

Behrman J, Quisumbing A and Peterman A (2011). A Review of Empirical Evidence on Gender Differences in Non-land Agricultural Inputs, Technology, and Services in Developing Countries. ESA Working Paper No. 11–11. Food and Agriculture Organization of the United Nations.

Bell M and Pavitt K (1993). Technological Accumulation and Industrial Growth: Contrasts Between Developed and Developing Countries. *Industrial and Corporate Change*. 2(2):157–210.

BenYishay A, Jones M, Kondylis F and Mobarak AM (2020). Gender gaps in technology diffusion. *Journal of Development Economics*. 143(C):

Bernasconi-Osterwalder N, Brewin S and Maina N (2020). Protecting Against Investor–State Claims Amidst COVID-19: A call to action for governments. International Institute for Sustainable Development. (accessed 24 July 2020).

Beverelli C, Fiorini M and Hoekman B (2017). Services trade policy and manufacturing productivity: The role of institutions. *Journal of International Economics*. 104166–182.

Biggs T, Shah M and Srivastava P (1995). Technological Capabilities and Learning in African Enterprises. World Bank Technical Paper No. 288. World Bank. Washington D.C.

Bloomberg J (2018). Digitization, Digitalization, And Digital Transformation: Confuse Them At Your Peril. *Forbes*. Available at https://www.forbes.com/sites/jasonbloomberg/2018/04/29/digitization-digitalization-and-digital-transformation-confuse-them-at-your-peril/ (accessed 15 July 2020).

Bloomberg.com (2020). Tech Startups Are Flooding Kenya With Apps Offering High-Interest Loans. 12 February.

Bosio E, Jolevski F, Lemoine J and Ramalho R (2020). Survival of firms in developing economies during economic crisis. In: Djankov S, and Panizza

Dennis C and Stahley K (2012). Universal Primary Education in Tanzania: The Role of School Expenses and Opportunity Costs. *Evans School Review*. 2(1).

Devanesan J (2020). How agritech solutions are shaping Myanmar's digital economy. Tech Wire Asia. Available at https://techwireasia.com/2020/06/how-agritech-solutions-are-shaping-myanmars-digital-economy/ (accessed 14 July 2020).

Development Initiatives (2020). Coronavirus and aid data: What the latest DAC data tell us. Briefing. Development Initiatives. Bristol.

Diyamett B and Mutambla M (2014). Foreign direct investment and local technological capabilities in least developed countries: some evidence from the Tanzanian manufacturing sector. *African Journal of Science, Technology, Innovation and Development*. 6(5):401–414.

Djankov S and Kiechel A-L (2020). The IMF and the World Bank can do more. In: Djankov S, and Panizza U, eds. *COVID in Developing Economies*. Centre for Economic Policy Research (CEPR). London: 374–385.

Djankov S and Panizza U, eds. (2020). *COVID in Developing Economies*. Centre for Economic Policy Research (CEPR). London.

Donald A, Lawin G and Rouanet L (2020). Reducing the Agricultural Gender Gap in Côte d'Ivoire : How has it Changed? Gender Innovation Lab. World Bank. Washington D.C.

Duval Y, Utoktham C and Kravchenko A (2018). Impact of implementation of digital trade facilitation on trade costs. ARTNeT Working Paper Series No. 174. Asia-Pacific Research and Training Network on Trade (ARTNeT). Bangkok.

Edquist C and Johnson B (1997). Institutions and organizations in systems of innovation. In: Edquist C, ed. *Systems of Innovation: Technologies, Institutions and Organizations*. Routledge. London and New York: 41–63.

EIU and UNDP (2018). Development 4.0: Opportunities and Challenges for Accelerating Progress towards the Sustainable Development Goals in Asia and the Pacific. Economist Intelligence Unit (EIU) and United Nations Development Programme (UNDP). New York. (accessed 15 May 2020).

Erkoc TE (2012). Estimation Methodology of Economic Efficiency: Stochastic Frontier Analysis vs Data Envelopment Analysis. *International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences*. 1(1):23.

European Commission (2017). Industry 4.0 in agriculture: Focus on IoT aspects. Digital Transformation Monitor. European Commission. Brussels. (accessed 10 June 2020).

CDP and UN DESA (2020). Report on the twenty-second session (24–27 February 2020) – Economic and Social Council. Nr. E/2020/33. Available at https://undocs.org/en/E/2020/33.

Chandra A and McNamara KE (2018). Climate-Smart Agriculture in Southeast Asia. *Resilience*. Elsevier: 165–179.

Chandran N (2019). Growing pains: Southeast Asian farmers need cheaper agritech. Aljazeera. https://www.aljazeera.com/ajimpact/growing-pains-southeast-asian-farmers-cheaper-agritech-191227085148352.html. (accessed 9 June 2020).

Chang H-J and Andreoni A (2020). Industrial Policy in the 21st Century. *Development and Change*. 51(2):324–351.

Chenery HB and Bruno M (1962). Development Alternatives in an Open Economy: The Case of Israel. *The Economic Journal*. 72(285):79–103.

Chew R et al. (2020). Deep Neural Networks and Transfer Learning for Food Crop Identification in UAV Images. *Drones*. 4(1):7.

Cimoli M, Dosi G and Stiglitz JE (2009). *Industrial Policy and Development*. Oxford University Press.

Cirera X and Maloney WF (2017). *The Innovation Paradox: Developing-Country Capabilities and the Unrealized Promise of Technological Catch-Up*. World Bank. Washington (DC).

Cohen B (2006). Urbanization in developing countries: Current trends, future projections, and key challenges for sustainability. *Technology in Society*. Sustainable Cities. 28(1):63–80.

Crespi G, Fernandez-Arias E and Stein E, eds. (2014). *Rethinking Productive Development Sound Policies and Institutions for Economic Transformation*. Palgrave Macmillan. Basingstoke.

CTA (2019). The Digitalisation of African Agriculture Report, 2018–2019. The Technical Centre for Agricultural and Rural Cooperation (CTA). AJ Wageningen.

Day GS (2011). Closing the Marketing Capabilities Gap. *Journal of Marketing*. 75(4):183–195.

De Clercq M, Vats A and Biel A (2018). Agriculture 4.0 – The Future of Farming Technology. The World Government Summit. Dubai, United Arab Emirates. (accessed 8 June 2020).

Deloitte (2017). From Interpretation to prediction: Unleashing the Value of the Industrial Internet of Things. Deloitte China. Shanghai. (accessed 12 June 2020).

Deloitte (2020). The fourth industrial revolution: At the intersection of readiness and responsibility. Deloitte Insights. (accessed 26 May 2020).

FAO (2018c). *E-Agriculture in Action: Drones for Agriculture*. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). Bangkok.

FAO, IFAD, UNICEF, WFP and WHO (2019). *The State of Food Security and Nutrition in the World 2019. Safeguarding against Economic Slowdowns and Downturns*. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). Rome.

Feindouno S and Goujon M (2016). The retrospective economic vulnerability index, 2015 update. Working Paper No. 147. Fondation pour les études et recherches sur le développement international (Ferdi). Clermont-Ferrand.

Fetter R, Fuller A, Porcaro J and Sinai C (2020). You can't fight pandemics without power—electric power. Future Development, Brookings Institution. Available at https://www.brookings.edu/blog/future-development/2020/06/05/you-cant-fight-pandemics-without-power-electric-power/ (accessed 8 June 2020).

Foresight (2013). Future of manufacturing: a new era of opportunity and challenge for the UK. Project Report. The Government Office for Science. London. (accessed 26 May 2020).

Frey C and Osborne M (2013). The Future of Employment: How Susceptible Are Jobs to Computerisation? *Oxford Martin*. 114.

Friede M et al. (2011). WHO initiative to increase global and equitable access to influenza vaccine in the event of a pandemic: Supporting developing country production capacity through technology transfer. *Vaccine*. 29(Supplement 1): A2–A7.

Fuglie KO, Gautam M, Goyal A and Maloney WF (2020). *Harvesting Prosperity: Technology and Productivity Growth in Agriculture*. World Bank. Washington D.C.

Gadzala A (2018). 3D Printing: Shaping Africa's Future. Issue Brief. , Africa Center. Washington (DC) (accessed 11 June 2020).

Gagnon JE (2007). Productive Capacity, Product Varieties, and the Elasticities Approach to the Trade Balance. *Review of International Economics*. 15(4):639–659.

Garcia E (2014). The Need to Address Noncognitive Skills in the Education Policy Agenda. EPI Briefing Paper No. 386. Economic Policy Institute. Washington D.C. (accessed 26 July 2020).

Gauri P (2019). How the 5th Industrial Revolution Brings the Focus Back to Humanity. Thrive Global. Available at https://thriveglobal.in/stories/how-the-5th-industrial-revolution-brings-the-focus-back-to-humanity/ (accessed 26 May 2020).

Gebreeyesus M and Mohnen P (2011). Innovation performance and embeddedness in networks: evidence from the Ethiopian footwear cluster. MERIT Working Papers No. 2011–043. United Nations

European Commission (2018a). Drones in agriculture. Digital Transformation Monitor. Internal Market, Industry, Entrepreneurship and SMEs, European Commission. Brussels.

European Commission (2018b). The application of the Union competition rules to the agricultural sector. Report from the Commission to the European Parliament and the Council No. COM(2018) 706 final. European Commission. Brussels.

European Commission (2020). Commission decides to partially withdraw Cambodia's preferential access to the EU market. European Commission -Trade news. Available at https://trade.ec.europa.eu/doclib/press/index.cfm?id=2113 (accessed 22 July 2020).

EY Global (2017). How digital agriculture and big data will help to feed a growing world. Available at https://www.ey.com/en_gl/advisory/how-digital-agriculture-and-big-data-will-help-to-feed-a-growing-world (accessed 8 June 2020).

Ezrachi A and Stucke ME (2016). *Virtual Competition. The Promise and Perils of the Algorithm-Driven Economy*. Harvard University Press. Cambridge, Massachusetts.

Fagerberg J and Verspagen B (2020). Technological revolutions, structural change & catching-up. Woking Paper No. 2020–012. United Nations University – Maastricht Economic and Social Research Institute on Innovation and Technology (UNU-MERIT). Maastricht. (accessed 31 March 2020).

FAO (2005). *Modernizing National Agricultural Extension Systems. A Practical Guide for Policy-Makers of Developing Countries*. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). Rome.

FAO (2009). Feeding the World in 2050. World Summit on Food Security, Rome 16–18 November 2009. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). Rome.

FAO (2011a). *Save and Grow: A Policymaker's Guide to the Sustainable Intensification of Smallholder Crop Production*. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). Rome.

FAO. (2011b). *Women in Agriculture: Closing the Gender Gap for Development*. The state of food and agriculture, No. 2010/11. (FAO). Rome.

FAO (2017). *The Future of Food and Agriculture – Trends and Challenges*. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). Rome.

FAO (2018a). *Future of Food and Agriculture 2018 – Alternative Pathways to 2050*. Food and Agriculture Organization of the United Nations. Rome.

FAO (2018b). *Our World Is Urbanizing Is Food on Your Agenda?* Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). Rome.

Change. Elgar. Cheltenham (UK) and Northampton (MA): xi–xlii.

Haldin-Herrgard T (2000). Difficulties in diffusion of tacit knowledge in organizations. *Journal of Intellectual Capital*. 1(4):357–365.

Hallward-Driemeier M and Nayyar G (2017). *Trouble in the Making?: The Future of Manufacturing-Led Development*. The World Bank.

Hausmann R and Chauvin J (2015). Moving to the Adjacent Possible: Discovering Paths for Export Diversification in Rwanda. CID Working Papers No. 294. Center for International Development at Harvard University. (accessed 10 October 2019).

Hausmann R and Panizza U (2003). On the determinants of Original Sin: an empirical investigation. *Journal of International Money and Finance*. Regional and International Implications of the Financial Instability in Latin America. 22(7):957–990.

Hausmann R and Rodrik D (2003). Economic development as self-discovery. *Journal of Development Economics*. 14th Inter-American Seminar on Economics. 72(2):603–633.

Helal Uddin Ahmed (2019). Pharmaceutical sector flourishing. The Financial Express. Available at https://www.thefinancialexpress.com.bd/views/pharmaceutical-sector-flourishing-1574867109 (accessed 24 July 2020).

Hendrix CS and Salehyan I (2012). Climate change, rainfall, and social conflict in Africa. *Journal of Peace Research*. 49(1):35–50.

Hofmann B, Shim I and Shin HS (2020). Original sin redux and policy responses in emerging market economies during the COVID-19 pandemic. In: Djankov S, and Panizza U, eds. *COVID in Developing Economies*. Centre for Economic Policy Research (CEPR). London: 353–361.

Htun P and Bock P (2017). Mobilizing Myanmar: A Smartphone Revolution Connects The Poor With Economic Opportunity. Myanmar FSP Framework Assessment and Feasibility Study. Partners Asia. Oakland (CA).

Hulten CR and Isaksson A (2007). Why Development Levels Differ: The Sources of Differential Economic Growth in a Panel of High and Low Income Countries. NBER Working Paper No. 13469. National Bureau of Economic Research (NBER). (accessed 22 April 2020).

Huyer S (2016). Closing the gender gap in agriculture. *Gender Technology and Development*. 20(2):105–116.

Hyndman RJ, King ML, Pitrun I and Billah B (2005). Local linear forecasts using cubic smoothing splines. *Australian and New Zealand Journal of Statistics*. 47(1):87–99.

University – Maastricht Economic and Social Research Institute on Innovation and Technology (MERIT). (accessed 11 June 2020).

Gerszon Mahler D, Christoph Lakner, Castaneda Aguilar A and Wu H (2020). The impact of COVID-19 (Coronavirus) on global poverty: Why sub-Saharan Africa might be the region hardest hit. Available at https://blogs.worldbank.org/opendata/impact-covid-19-coronavirus-global-poverty-why-sub-saharan-africa-might-be-region-hardest (accessed 24 April 2020).

Gezgin E, Huang X, Samal P and Silva I (2017). Digital transformation: Raising supply-chain performance to new levels. McKinsey & Company.

Giri R, Quayyum SN and Yin R (2019). *Understanding Export Diversification: Key Drivers and Policy Implications*. International Monetary Fund. Washington (DC).

Glover D, Sumberg J, Ton G, Andersson J and Badstue L (2019). Rethinking technological change in smallholder agriculture. *Outlook on Agriculture*. 48(3):169–180.

Gökce Dessemond E (2019). Restoring competition in "'winner-took-all'" digital platform markets. UNCTAD Research Paper No. 40. UNCTAD. Geneva.

Grant Thornton (2018). 2018 CFO Insights on New Technologies. Survey Report. Grant Thornton.

Grow Asia (2019). *Driving AgriTech Adoption: Insights from Southeast Asia's Farmers*. Grow Asia Partnership Ltd. Singapore.

Grubler A (2012). Energy transitions research: Insights and cautionary tales. *Energy Policy*. 508–16.

GSMA (2016). *Agricultural Value-Added Services (Agri VAS) Toolkit 2.0*. GSMA. London.

GSMA (2020a). Mobile Gender Gap Report 2020. GSMA. London.

GSMA (2020b). Digital credit scoring for farmers: Opportunities for agritech companies in Myanmar. GSMA. London.

Guillaumont P (2009). *Caught in a Trap: Identifying the Least Developed Countries*. Economica. Paris.

Guillaumont P (2011). The concept of structural economic vulnerability and its relevance for the identification of the least developed countries and other purposes (Nature, measurement, and evolution). CDP Background Paper No. 12. United Nations publication. Sales No. ST/ESA/2011/CDP/12, New York (NY).

Guo X, Li G-R, McAleer M and Wong W-K (2018). Specification Testing of Production in a Stochastic Frontier Model. *Sustainability*. 10(9):3082.

Hagemann H, Landesmann M and Scazzieri R (2003). Introduction. In: Hagemann H,, Landesmann M, and Scazzieri R, eds. *The Economics of Structural*

Blog from the Development Policy Centre. Available at https://devpolicy.org/international-development-cooperation-in-a-post-covid-19-world-a-new-way-of-interaction-or-super-accelerator-20200501-1/ (accessed 17 July 2020).

de Jesus A (2019). Drones for Agriculture - Current Applications. Business Intelligence and Analytics. Emerj Artificial Intelligence Research. Woburn, MA. (accessed 9 July 2020).

John C, Ekpenyong EJ and Nworu CC (2019). Imputation of Missing Values in Economic and Financial Time Series Data Using Five Principal Component Analysis (PCA) Approaches. *Central Bank of Nigeria Journal of Applied Statistics*. (Vol. 10 No. 1):51–73.

Johnson O (2019). Digital Transformation of Africa: Hype or Reality? *2019 Annual Adebayo Adedeji Lecture*. United Nations Economic Commission for Africa (ECA). Palmeraie Palace Hotel, Marrakech.

Jones JW et al. (2017). Toward a new generation of agricultural system data, models, and knowledge products: State of agricultural systems science. *Agricultural Systems*. 15(5): 269–288.

de Jong RM and Sakarya N (2015). The Econometrics of the Hodrick-Prescott Filter. *The Review of Economics and Statistics*. 98(2):310–317.

Juma C (2015). Infrastructure for innovation. *New African Magazine*. https://newafricanmagazine.com/11031/. (accessed 12 June 2020).

Juma C (2017). Leapfrogging Progress. The Breakthrough Institute No. 7. https://thebreakthrough.org/journal/issue-7/leapfrogging-progress. (accessed 7 May 2020).

Kabir M and Salim R (2010). Can Gravity Model Explain BIMSTEC's Trade? *Journal of Economic Integration*. 25144–166.

Kalirajan KP and Salim RA (1997). Economic Reforms and Productive Capacity Realisation in Bangladesh: an Empirical Analysis. *Journal of Industrial Economics*. 45(4):387–403.

Kamasak R (2017). The contribution of tangible and intangible resources, and capabilities to a firm's profitability and market performance. *European Journal of Management and Business Economics*. 26(2):252–275.

Kerr S and England A (2020). 'They want us to leave' — foreign workers under pressure in the Gulf. Financial Times. Available at https://www.ft.com/content/77c2d7db-0ade-4665-9cb8-c82b72c2da66.

Khaltarkhuu BE and Sun T (2014). World Bank Data Blog. Available at https://blogs.worldbank.org/opendata/data-show-rise-domestic-credit-developing-countries (accessed 11 June 2020).

Iiyama M et al. (2018). Addressing the paradox – the divergence between smallholders' preference and actual adoption of agricultural innovations. *International Journal of Agricultural Sustainability*. 16(6):472–485.

ILO (2020a). Protecting migrant workers during the COVID-19 pandemic: Recommendations for Policymakers and Constituents. Policy Brief. International Labour Organization (ILO). Geneva.

ILO (2020b). ILO Monitor: COVID-19 and the world of work. Third edition April. Available at https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@dgreports/@dcomm/documents/briefingnote/wcms_743146.pdf (accessed 30 April 2020).

IMF (2017). Review of the Debt Sustainability Framework for Low Income Countries: Proposed Reforms. IMF Policy Paper. International Monetary Fund (IMF). Washington D.C. (accessed 16 October 2020).

IMF (2020a). *World Economic Outlook: The Great Lockdown (Chapter 1)*. International Monetary Fund (IMF). Washington D.C.

IMF (2020b). Six Charts Show How COVID-19 Is an Unprecedented Threat to Development in Sub-Saharan Africa. IMF. Available at https://www.imf.org/en/News/Articles/2020/04/13/na0413202-six-charts-show-how-covid-19-is-an-unprecedented-threat-to (accessed 17 July 2020).

IMF (2020c). *World Economic Outlook Update – June 2020*. International Monetary Fund (IMF). Washington (DC).

International Finance (2019). Technology uptake drives African logistics innovation. Logistics Magazine. https://internationalfinance.com/technology-uptake-drives-african-logistics-innovation/. (accessed 26 October 2020).

International Rescue Committee (2020). COVID-19 in humanitarian crises: a double emergency. International Rescue Committee. London.

Islam SN and Iversen K (2018). From "Structural Change" to "Transformative Change": Rationale and Implications. DESA Working Paper No. 155. Department of Economic and Social Affairs.

ITC (2018). What sells in e-commerce: New evidence from Asian LDCs. International Trade Centre (ITC). Geneva. (accessed 26 October 2020).

ITU (2019). *Measuring digital development: facts and figures 2019*. International Telecommunications Union (ITU). Geneva.

ITU (2020). *Measuring Digital Development: ICT Price Trends 2019*. International Telecommunication Union (ITU). Geneva, Switzerland.

Izmestiev A and Klingebiel S (2020). International (development) cooperation in a post-COVID-19 world: a new way of interaction or super-accelerator?

Lange G-M, Wodon Q and Carey K, eds. (2018). *The Changing Wealth of Nations 2018: Building a Sustainable Future*. World Bank. Washington (DC).

Lawder D and Shalal A (2020a). IMF's Georgieva says world in recession, countries must "go big" on spending. Reuters. Available at https://www.reuters.com/article/us-health-coronavirus-imf-idUSKBN21E25S (accessed 15 July 2020).

Le Nestour A and Moscoviz L (2020). Five Findings from a New Phone Survey in Senegal. Center for Global Development. Available at https://www.cgdev.org/blog/five-findings-new-phone-survey-senegal (accessed 20 May 2020).

Llewellyn RS and Brown B (2020). Predicting Adoption of Innovations by Farmers: What is Different in Smallholder Agriculture? *Applied Economic Perspectives and Policy*. 42(1):100–112.

Mach KJ et al. (2019). Climate as a risk factor for armed conflict. *Nature*. 571(7764):193–197.

Maclean R and Marks S (2020). 10 African Countries Have No Ventilators. That's Only Part of the Problem. The New York Times. Available at https://www.nytimes.com/2020/04/18/world/africa/africa-coronavirus-ventilators.html (accessed 28 July 2020).

Mahmud F (2020). Bangladesh scientists create $3 kit. Can it help detect COVID-19? Aljazeera. Available at https://www.aljazeera.com/news/2020/03/bangladesh-scientists-create-3-kit-detect-covid-19-200323035631025.html (accessed 15 June 2020).

Makles A (2012). Stata Tip 110: How to Get the Optimal K-Means Cluster Solution. *The Stata Journal*. 12(2):347–351.

Manhas K (2019). Why the agtech boom isn't your typical tech disruption. *World Economic Forum, Global Agenda*.

Manyika J et al. (2013). Lions go digital: The Internet's transformative potential in Africa. Mckinsey & Company. (accessed 19 May 2020).

Marx B, Stoker T and Suri T (2013). The Economics of Slums in the Developing World. *Journal of Economic Perspectives*. 27(4):187–210.

Massinga Loembé M et al. (2020). COVID-19 in Africa: the spread and response. *Nature Medicine*. 26(7): 999–1003.

McMillan M, Rodrik D and Sepúlveda C, eds. (2017). *Structural change, fundamentals, and growth: A framework and case studies*. International Food Policy Research Institute (IFPRI). Washington (DC).

McMillan MS and Rodrik D (2011). Globalization, structural change and productivity growth. NBER Working Paper No. 17143. National Bureau of

Kilonzi F and Kanai CK (2020). Electronic Cargo Tracking System and Its Effects on Revenue Realization in East Africa Member Countries. *International Journal of Scientific and Research Publications (IJSRP)*. 10(1):633–639.

Kim T, Ko W and Kim J (2019). Analysis and Impact Evaluation of Missing Data Imputation in Day-ahead PV Generation Forecasting. *Applied Sciences*. 9(1):204.

Klerkx L, Jakku E and Labarthe P (2019). A review of social science on digital agriculture, smart farming and agriculture 4.0: New contributions and a future research agenda. *NJAS – Wageningen Journal of Life Sciences*. 90–91100315.

Knabke T and Olbrich S (2018). Building novel capabilities to enable business intelligence agility: results from a quantitative study. *Information Systems and e-Business Management*. 16(3):493–546.

Knoblauch AM et al. (2019). Bi-directional drones to strengthen healthcare provision: experiences and lessons from Madagascar, Malawi and Senegal. *BMJ Global Health*. 4(4):e001541.

Kopf D (2018). Stop obsessing about GDP growth—GDP per capita is far more important. Quartz. Available at https://qz.com/1194634/the-world-bank-wont-stop-reporting-gdp-instead-of-gdp-per-capita-and-it-is-driving-me-crazy/ (accessed 17 June 2020).

Kose MA, Nagle P, Ohnsorge F and Sugawara N, eds. (2020). *Global Waves of Debt: Causes and Consequences*. The World Bank. Washington D.C.

Krishnan A, Banga K and Feyertag J (2020). AG-Platforms in East Africa: National and regional policy gaps. SET Supporting Economic Transformation. ODI and EIF. London. (accessed 6 August 2020).

Kumbhakar SC and Lovell CAK (2000). *Stochastic Frontier Analysis*. Cambridge University Press. Cambridge.

Kumbhakar SC and Tsionas EG (2011). Some Recent Developments in Efficiency Measurement in Stochastic Frontier Models. *Journal of Probability and Statistics*. 20111–25.

Kumbhakar SC, Wang H-J and Horncastle AP (2015). *A Practitioner's Guide to Stochastic Frontier Analysis Using Stata*. Cambridge University Press. Cambridge.

Laborde D, Martin W and Vos R (2020). Poverty and food insecurity could grow dramatically as COVID-19 spreads. IFPRI. Available at https://www.ifpri.org/blog/poverty-and-food-insecurity-could-grow-dramatically-covid-19-spreads (accessed 30 April 2020).

Lall S (1992). Technological capabilities and industrialization. *World Development*. 20(2):165–186.

Munnik J and Chen A (2020). Alcohol ban has South African distilleries pivoting to a new product. CNN. Available at https://www.cnn.com/2020/04/21/africa/south-africa-alcohol-ban-gin-distilleries-hand-sanitzer-spc-intl/index.html (accessed 16 June 2020).

Murray U, Gebremedhin Z, Brychkova G and Spillane C (2016). Smallholder Farmers and Climate Smart Agriculture: Technology and Labor-productivity Constraints amongst Women Smallholders in Malawi. *Gender, Technology and Development*. 20(2): 117–148.

Nadvi K and Schmitz H (1994). Industrial Clusters in Less Developed Countries: Review of Experiences and Research Agenda. Discussion Paper No. 339. Institute of Development Studies. Brighton, England.

National Research Council (1997). *Precision Agriculture in the 21st Century: Geospatial and Information Technologies in Crop Management*. National Academy of Sciences Press. Washington, DC.

Nayyar G, Vargas Da Cruz MJ and Zhu L (2018). Does Premature Deindustrialization Matter ? The Role of Manufacturing versus Services in Development. Policy Research Working Paper No. WPS8596. The World Bank, 1–28. (accessed 16 June 2020).

Nazim Uddin Bhuiyan, Abdul Hakim and Fakhrul Alam (2019). Competitiveness and Global Prospects of Pharmaceutical Industry of Bangladesh : An Overview. *The Cost and Management*. 47(5):10–22.

Nebe C and Jalloh A-B (2020). Coronavirus pandemic driving tech solutions in sub-Saharan Africa. Deutsche Welle. Available at https://www.dw.com/en/coronavirus-pandemic-driving-tech-solutions-in-sub-saharan-africa/a-53175841 (accessed 28 July 2020).

Nkamleu GB (2011). Extensification versus intensification: Revisiting the role of land in African agricultural growth. *African Economic Conference*. United Nations Economic Commission for Africa.

Nordhaus WD (2002). Productivity Growth and the New Economy. *Brookings Papers on Economic Activity*. 2002(2):211–244.

Nuclear Threat Initiative, Johns Hopkins Center for Health Security and The Economist Intelligence Unit (2019). Global Health Security Index: building collective action and accountability. Nuclear Threat Initiative.

Obisesan A (2014). Gender differences in technology adoption and welfare impact among Nigerian Farming households. MPRA Paper No. 58920.

OECD (1978). Recommendation on Terms and Conditions of Aid. Available at http://www.oecd.org/dac/stats/31426776.pdf.

Economic Research (NBER). Cambridge (MA). (accessed 26 October 2014).

Mekasha K (2015). Technology Adoption of Ethiopian Manufacturing firms: the Case of Textile and Leather Sector. Addis Ababa University. Available at http://etd.aau.edu.et/handle/123456789/8300 (accessed 29 July 2020).

Mensah J (2019). Sustainable development: Meaning, history, principles, pillars, and implications for human action: Literature review. *Cogent Social Sciences*. 5(1):1653531, Casadevall S R, ed, Cogent OA.

Merriott D (2016). Factors associated with the farmer suicide crisis in India. *Journal of Epidemiology and Global Health*. 6(4):217.

Mikalef P, Pappas IO, Krogstie J and Giannakos M (2018). Big data analytics capabilities: a systematic literature review and research agenda. *Information Systems and e-Business Management*. 16(3):547–578.

Miroudot S (2017). The Servicification of Global Value Chains: Evidence and Policy Implications. Presented at the UNCTAD Multi-year Expert Meeting on Trade, Services and Development, Geneva,18–20 July 2017. Geneva. Available at https://unctad.org/meetings/en/Presentation/c1mem5_2017_124_S3_Miroudot_2.pdf.

Mittal S (2016). Role of Mobile-phone enabled Climate Information Services in gender-inclusive agriculture. *Gender, Technology and Development*. 20(2):200–217.

Mkandawire T (2011). Running while others walk: Knowledge and the challenge of Africa's development. *Africa Development*. 361–36.

Monga C and Lin JY (2019). Introduction: Structural transformation – Overcoming the cruse of destiny. In: Monga C, and Lin J Y, eds. *The Oxford Handbook of Structural Transformation*. Oxford University Press. Oxford: 1–32.

Moser CM and Barrett CB (2003). The disappointing adoption dynamics of a yield-increasing, low external-input technology: the case of SRI in Madagascar. *Agricultural Systems*. 76(3):1085–1100.

Moyo M-J and Lozansky T (2020). Working with Africa's apparel makers to produce personal protective equipment. World Bank Blogs. Available at https://blogs.worldbank.org/nasikiliza/working-africas-apparel-makers-produce-personal-protective-equipment (accessed 16 June 2020).

Mukasa AN (2018). Technology adoption and risk exposure among smallholder farmers: Panel data evidence from Tanzania and Uganda. *World Development*. 105: 299–309.

Mulla D and Khosla R (2015). Historical Evolution and Recent Advances in Precision Farming. In: Lal R, and Stewart B, eds. *Soil-Specific Farming*. CRC Press. Boca Raton, London and New York: 1–36.

Pappas IO, Mikalef P, Giannakos MN, Krogstie J and Lekakos G (2018). Big data and business analytics ecosystems: paving the way towards digital transformation and sustainable societies. *Information Systems and e-Business Management*. 16(3):479–491.

Peters K et al. (2020). Climate change, conflict and fragility: an evidence review and recommendations for research and action. Overseas Development Institute (ODI). London. (accessed 14 June 2020).

PwC (2017). Winning in mature markets. PricewaterhouseCoopers (PwC). Singapore.

Ray DK et al. (2019). Climate change has likely already affected global food production. *PLOS ONE*. 14(5):e0217148.

Reuters (2020b). "All my dreams are shattered": coronavirus crushes Asia's garment industry. 19 May.

Rodrik D (2011). *The Globalization Paradox: Democracy and the Future of the World Economy*. Norton. New York.

Rodrik D (2016). Premature deindustrialization. *Journal of Economic Growth*. 21(1):1–33.

Rodrik D (2018). New technologies, global value chains, and the developing economies. *Pathways for Prosperity Commission Background Paper Series; no. 1*. University of Oxford, Pathways for Prosperity Commission.

Roest J and Konijnendijk V (2018). Smartphones Are Common in Myanmar: Is Digital Finance Far Behind? CGAP. Available at https://www.cgap.org/blog/smartphones-are-common-myanmar-digital-finance-far-behind (accessed 6 July 2020).

Roland Berger (2019). Farming 4.0: How precision agriculture might save the world. Precision farming improves farmer livelihoods and ensures sustainable food production. Roland Berger Focus. Roland Berger. Frankfurt.

Røttingen J-A and Chamas C (2012). A New Deal for Global Health R&D? The Recommendations of the Consultative Expert Working Group on Research and Development (CEWG). *PLoS Medicine*. 9(5).

Saiz-Rubio V and Rovira-Más F (2020). From Smart Farming towards Agriculture 5.0: A Review on Crop Data Management. *Agronomy*. 10(2):207.

Sako M and Zylberberg E (2019). Supplier strategy in global value chains: shaping governance and profiting from upgrading. *Socio-Economic Review*. 17(3):687–707.

Sapsford R, Tsourapas G, Abbott P and Teti A (2019). Corruption, Trust, Inclusion and Cohesion in North Africa and the Middle East. *Applied Research in Quality of Life*. 14(1): 1–21.

OECD (2016). *New Industrial Policies – OECD Science, Technology and Innovation Outlook 2016*. OECD. Paris.

OECD (2018). *Tax Challenges Arising from Digitalisation – Interim Report 2018: Inclusive Framework on BEPS*. OECD/G20 base erosion and profit shifting project. OECD. Paris.

OECD (2019a). Productivity Growth in the Digital Age. OECD. Paris.

OECD (2019b). *Climate Finance Provided and Mobilised by Developed Countries in 2013–17*. OECD.

OECD (2020a). Aid by DAC members increases in 2019 with more aid to the poorest countries. Available at https://www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/development-finance-data/ODA-2019-detailed-summary.pdf.

OECD (2020b). A systemic resilience approach to dealing with Covid-19 and future shocks. New Approaches to Economic Challenges (NAEC). Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). Paris. (accessed 10 June 2020).

OECD-DAC (2020). COVID-19 Global Pandemic – Joint Statement by the Development Assistance Committee of the Organisation for Economic Co-operation and Development. Tackling Coronavirus (COVID-19) – Contributing to a Global Effort. Development Assistance Committee of the Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD-DAC). Paris.

Okereke C and Nielsen K (2020). The problem with predicting coronavirus apocalypse in Africa. Aljazeera. Available at https://www.aljazeera.com/indepth/opinion/problem-predicting-coronavirus-apocalypse-africa-200505103847843.html.

Oqubay A and Lin JY, eds. (2020). *The Oxford Handbook of Industrial Hubs and Economic Development*. Oxford Handbooks. Oxford University Press. Oxford, New York.

Osakwe PN and Kilolo J-M (2018). What drives export diversification? New evidence from a panel of developing countries. *UNCTAD Research Paper*.

Oseni G, Corral P, Goldstein M and Winters P (2015). Explaining Gender Differentials in Agricultural Production in Nigeria. *Agricultural Economics*. 46(3):281–462.

Palmer D, Nguyen Phillips A, Kiron D and Buckley N (2017). Achieving Digital Maturity. MIT Sloan Management Review No. 59180. MIT Sloan and Deloitte. Boston, MA. (accessed 2 July 2020).

Palmer D, Phillips A-N, Kiron D and Buckley N (2018). Coming of age digitally: Learning, leadership and legacy. MIT Sloan Management Review No. 59480. MIT Sloan and Deloitte Insights. Massachusetts.

Sparling N (2018). Impact Terra Raises $3m to Support Smallholder Farmers in Myanmar. AgFunder. https://agfundernews.com/impact-terra-social-enterprise-myanmar-seed.html. (accessed 14 July 2020).

Streatfield PK and Karar ZA (2008). Population Challenges for Bangladesh in the Coming Decades. *Journal of Health, Population, and Nutrition*. 26(3): 261.

Sumner A, Hoy C and Ortiz-Juarez E (2020). Estimates of the impact of COVID-19 on global poverty. WIDER Working Paper No. 43/2020. United Nations University – World Institute for Development Economic Research (UNU-WIDER). Helsinki. (accessed 24 April 2020).

Sumner A, Ortiz-Juarez E and Hoy C (2020). Precarity and the pandemic: COVID-19 and poverty incidence, intensity, and severity in developing countries. WIDER Working Paper No. 77. United Nations University – World Institute for Development Economic Research (UNU-WIDER). Helsinki. (accessed 12 June 2020).

Surmeier A (2020). Dynamic capability building and social upgrading in tourism – Potentials and limits of sustainability standards. *Journal of Sustainable Tourism*. 28(10):1498–1518.

Sustainable Infrastructure Partnership et al. (2020). Investing in sustainable and resilient infrastructure – "Principles for recovery." United Nations Environment Programme. Available at https://www.greengrowthknowledge.org/sites/default/files/downloads/resource/SustainableInfrastructure-PrinciplesforRecovery.pdf.

Talavera JM et al. (2017). Review of IoT applications in agro-industrial and environmental fields. *Computers and Electronics in Agriculture*. 142283–297.

Tantalaki N, Souravlas S and Roumeliotis M (2019). Data-Driven Decision Making in Precision Agriculture: The Rise of Big Data in Agricultural Systems. *Journal of Agricultural & Food Information*. 20(4):344–380.

Thirlwall AP (1979). The balance of payments constraint as an explanation of the international growth rate differences. *PSL Quarterly Review*. 32(128):.

Thu HL (2020). This tech startup is improving yields for farmers in Myanmar. TechInAsia. Available at https://www.techinasia.com/village-link-yields-farmers (accessed 14 July 2020).

Thum-Thysen A, Voigt P, Bilbao-Osorio B, Maier C and Ognyanova D (2017). Unlocking Investment in Intangible Assets. European Economy Discussion Papers No. 047. European Commission. Brussels.

TRALAC (2018). Tanzania, Uganda survive as Rwanda is removed from Agoa beneficiaries list. TRALAC – Trade Law Centre. Available at https://www.tralac.org/news/article/12904-tanzania-uganda-survive-as-rwanda-is-removed-from-agoa-beneficiaries-list.html (accessed 22 July 2020).

Savić D (2019). From Digitization, Through Digitalization, to Digital Transformation. *Medford*. 43(1): 36–39.

Scarpetta S, Bassanini A, Pilat D and Schreyer P (2000). Economic Growth In The OECD Area: Recent Trends At The Aggregate And Sectoral Level. *SSRN Electronic Journal*. http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.241568.

Schmidhuber J and Meyer S (2014). Has the Treadmill Changed Direction? WTO Negotiations in the Light of a Potential New Global Agricultural Market Environment. Overview Paper. E15Initiative. International Centre for Trade and Sustainable Development (ICTSD) and World Economic Forum. Geneva.

Schumpeter JA (1926). *The Theory of Economic Development: An Inquiry into Profits, Capital, Credit, Interest, and the Business Cycle*. Transaction Publishers. New Brunswick (NJ) and London.

Shah S, Soriano CB and Coutroubis AD (2017). Is big data for everyone? the challenges of big data adoption in SMEs. *2017 IEEE International Conference on Industrial Engineering and Engineering Management (IEEM)*. IEEE. Singapore: 803–807.

Sher D (2019). Five Footwear Industry Leaders That Use 3D Printing for Production Today: AM is clearly the way to go at adidas, Nike, New Balance, Reebok and Under Armor. Available at https://www.smartechanalysis.com/blog/five-footwear-industry-companies-use-3d-printing-today/ (accessed 5 May 2020)

Singh KM, Kumari P, Ahmad N and Shekhar D (2019). Role of women in agriculture: Technology-led, gender sensitive policy options. MPRA Paper No. 98070. University Library of Munich, Germany.

SmarTech (2019). SmarTech Issues New Report Projecting Footwear AM and 3D Printed Footwear Will Generate $6.5 Billion Yearly Revenues by 2029. News article. SmarTech Analysis. Crozet, VA. (accessed 5 May 2020).

Sodano V and Verneau F (2014). Competition Policy and Food Sector in the European Union. *Journal of International Food & Agribusiness Marketing*. 26(3):155–172.

Sorbe S, Gal P and Millot V (2018). Can productivity still grow in service-based economies? Literature overview and preliminary evidence from OECD countries. Economics Department Working Papers No. 1531. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). Paris.

Sovacool BK, Tan-Mullins M, Ockwell D and Newell P (2017). Political economy, poverty, and polycentrism in the Global Environment Facility's Least Developed Countries Fund (LDCF) for Climate Change Adaptation. *Third World Quarterly*. 38(6): 1249–1271.

provisional agenda No. TD/B/COM.3/22. UNCTAD. Geneva.

UNCTAD (2006). *The Least Developed Countries Report 2006: Developing Productive Capacities*. United Nations publication. Sales No. E.06.II.D.9. New York and Geneva.

UNCTAD (2007). *The Least Developed Countries Report 2007: Knowledge, Technological Learning and Innovation for Development*. United Nations publication. Sales No. E.07.II.D.8. New York and Geneva.

UNCTAD (2009). *The Least Developed Countries Report 2009: The State and Development Governance*. United Nations publication. Sales No. E.09.II.D.9. New York and Geneva.

UNCTAD (2010). *The Least Developed Countries Report 2010: Towards a New International Development Architecture for LDCs*. United Nations publication. Sales No. E.10.II.D.5. New York and Geneva.

UNCTAD (2012). *Economic Development in Africa Report 2012: Structural Transformation and Sustainable Development in Africa*. United Nations publication. Sales No. E.12.II.D.10. New York and Geneva.

UNCTAD (2013a). *The Least Developed Countries Report 2013: Growth with Employment for Inclusive and Sustainable Development*. United Nations publication. Sales No. E.13.II.D.1. New York and Geneva.

UNCTAD (2013b). *Trade and Environment Review 2013: Make Agriculture Truly Sustainable Now for Food Security in a Changing Climate*. United Nations. New York and Geneva.

UNCTAD (2014). *The Least Developed Countries Report 2014: Growth with Structural Transformation – A Post-2015 Development Agenda*. United Nations publication. Sales No. E.14.II.D.7. New York and Geneva.

UNCTAD (2015a). *The Least Developed Countries Report 2015: Transforming Rural Economies*. United Nations publication. Sales No. E.15.II.D.7. New York and Geneva.

UNCTAD (2015b). *The Least Developed Countries Report 2015: Transforming Rural Economies*. United Nations publication. Sales No. E.15.II.D.7. New York and Geneva.

UNCTAD (2015c). *Making Trade Work for Least Developed Countries: A Handbook on Mainstreaming Trade*. Trade and Poverty Paper Series, No. 5. Geneva.

UNCTAD (2015d). *Trade and Development Report 2015: Making the International Financial Architecture Work for Development*. United Nations publication. Sales No. E.15.II.D.4. New York and Geneva.

UNCTAD (2016a). *The Least Developed Countries Report 2016: The Path to Graduation and Beyond: Making*

Travaly Y, Mare A and Kunda E (2020). Learning from the best: Evaluating COVID-19 responses and what Africa can learn. Next Einstein Forum. Kigali, Rwanda.

Tregenna F (2015). Deindustrialisation, structural change and sustainable economic growth. UNU-MERIT Working Paper No. 2015–032. United Nations University – Maastricht Economic and Social Research Institute on Innovation and Technology (UNU-MERIT). Maastricht. (accessed 18 August 2015).

Truman E (2020). The G-20 must wake up to the COVID-19 crisis. PIIE – Realtime Economic Issues Watch. Available at https://www.piie.com/blogs/realtime-economic-issues-watch/g-20-must-wake-covid-19-crisis (accessed 15 July 2020).

Tsan M, Totapally S, Hailu M and Addom BK (2019). The Digitalisation of African Agriculture Report 2018–2019. Technical Centre for Agricultural and Rural Cooperation (CTA) and Dalberg Advisors. Wageningen. (accessed 13 July 2020).

Udry C (2010). The economics of agriculture in Africa: Notes toward a research program. *African Journal of Agricultural and Resource Economics*. 5(1).

UN (2020). Policy Brief: The Impact of COVID-19 on Food Security and Nutrition. United Nations (UN). New York.

UN DESA (2019). *World Population Prospects 2019*. United Nations Department of Economic and Social Affairs (UN DESA), Population Division. New York.

UN DESA (2020). COVID-19 pandemic deals a huge blow to the manufacturing exports from LDCs. Policy Brief No. 71. United Nations Department of Economic and Social Affairs (UNDESA). New York. (accessed 26 May 2020).

UN WOMEN (2019). The gender gap in agricultural productivity in Sub-Saharan Africa: Causes, costs and solutions. Policy Brief No. 11. United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN Women).

UN Women (2020). As COVID-19 exposes the fault lines of gender equality, a strong focus on violence against women at the UN General Assembly. Available at https://www.unwomen.org/en/news/stories/2020/9/press-release-focus-on-violence-against-women-at-the-un-general-assembly.

UNCTAD (forthcoming). *UNCTAD's Productive Capacities Index: The Methodological Approach and Results*. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). Geneva.

UNCTAD (1999). Policies and non-fiscal measures for upgrading SME clusters - an assessment. Trade and Development Board Commission on Enterprise, Business Facilitation and Development Fourth Session Geneva, 19-23 July 1999 Item 3 of the

Countries: A Compendium of Policy Options. UNCTAD. New York and Geneva.

UNCTAD (2018d). *Trade and Development Report 2018: Power, Platforms and the Free Trade Delusion*. United Nations publication. Sales No. E.18.II.D.7. New York and Geneva.

UNCTAD (2018e). Financing for development: Debt and debt sustainability and interrelated systemic issues. TD/B/EFD/2/2. Available at https://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/tdb_efd2d2_en.pdf.

UNCTAD (2018f). Handbook on Duty-Free Quota-Free market access and rules of origin for the Least Developed Countries. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). New York and Geneva.

UNCTAD (2018g). *World Investment Report 2018: Investment and New Industrial Policies*. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). United Nations publication. Sales No. E.18.II.D.4. New York and Geneva.

UNCTAD (2019a). Selected sustainable development trends in the least developed countries. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). Geneva.

UNCTAD (2019b). *The Least Developed Countries Report 2019: The Present and Future of External Development Finance – Old Dependence, New Challenges*. United Nations publication. Sales No. E.20.II.D.2. New York and Geneva.

UNCTAD (2019c). Activities carried out in the implementation of the Programme of Action for the Least Developed Countries for the Decade 2011–2020. Available at https://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/tdb66d2_en.pdf.

UNCTAD (2019d). *Digital Economy Report 2019: Value Creation and Capture : Implications for Developing Countries*. United Nations publication. Sales No. E.19.II.D.17. New York and Geneva.

UNCTAD (2019e). UNCTAD Rapid eTrade Readiness Assessments of Least Developed Countries: Policy Impact and Way Forward. No. UNCTAD/DTL/STICT/2019/7. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). Geneva.

UNCTAD (2019f). Competition issues in the digital economy. Trade and Development Board Trade and Development Commission Intergovernmental Group of Experts on Competition Law and Policy, Eighteenth session Geneva, 10–12 July 2019 No. TD/B/C.I/CLP/54. UNCTAD. Geneva.

UNCTAD (2019g). *Economic Development in Africa Report 2019: Made in Africa – Rules of Origin for Enhanced Intra-African Trade*. United Nations publication. Sales No. E.19.II.D.7. New York and Geneva.

the Most of the Process. United Nations publication. Sales No. E.16.II.D.9. New York and Geneva.

UNCTAD (2016b). *Trade and Development Report 2016: Structural Transformation for Inclusive and Sustained Growth*. United Nations publication. Sales No. E.16.II.D.5. New York and Geneva.

UNCTAD (2016c). *Economic Development in Africa Report 2016: Debt Dynamics and Development Finance in Africa*. United Nations publication. Sales No. E.16.II.D.3. New York and Geneva.

UNCTAD (2016d). Trade misinvoicing in primary commodities in developing countries: The cases of Chile, Côte d'Ivoire, Nigeria, South Africa and Zambia. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). New York and Geneva.

UNCTAD (2016e). Nairobi Maafikiano – From decision to action: Moving towards an inclusive and equitable global economic environment for trade and development. No. TD/519/Add.2. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). New York and Geneva.

UNCTAD (2017a). *The Least Developed Countries Report 2017: Transformational Energy Access*. The least developed countries report, No. 2017. United Nations publication. Sales No. E.17.II.D.6. New York and Geneva.

UNCTAD (2017b). Activities carried out in the implementation of the Programme of Action for the Least Developed Countries for the Decade 2011–2020: Sixth progress report. Available at https://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/tdb64d7_en.pdf.

UNCTAD (2017c). *The Least Developed Countries Report 2017: Transformational Energy Access*. The least developed countries report, No. 2017. United Nations publication. Sales No. E.17.II.D.6. New York and Geneva.

UNCTAD (2017d). Information Economy Report 2017: Digitalization, trade and development. United Nations publication. Sales No. E.17.II.D.8, Geneva.

UNCTAD (2017e). *Trade and Development Report 2017: Beyond Austerity: Towards A Global New Deal*. United Nations publication. Sales No. E.17.II.D.5. New York and Geneva.

UNCTAD (2018a). *The Least Developed Countries Report 2018: Entrepreneurship for Structural Transformation: Beyond Business as Usual*. United Nations publication. Sales No. E.18.II.D.6. New York and Geneva.

UNCTAD (2018b). Selected sustainable development trends in the least developed countries. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). Geneva.

UNCTAD (2018c). *Achieving the Sustainable Development Goals in the Least Developed*

UNCTAD (2020k). The COVID-19 crisis: Accentuating the need to bridge digital divides. Digital Economy Update No. UNCTAD/DTL/INF/2020/1. (UNCTAD). Geneva.

UNCTAD (2020l). Ugandan e-commerce platforms power recovery from COVID-19 crisis. Available at https://unctad.org/news/ugandan-e-commerce-platforms-power-recovery-covid-19-crisis (accessed 27 October 2020).

UNCTAD and FAO (2017). *Commodities and Development Report 2017: Commodity Markets, Economic Growth and Development*. Commodities and development report, No. 2017. United Nations. New York Geneva.

UNCTAD, OECD and WTO (2020). UNCTAD-OECD-WTO Report on G20 Trade and Investment Measures (23rd Report, Joint Summary) June. Available at https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/unctad_oecd2020d23_summary_en.pdf.

UNCTAD and World Bank (2018). *The Unseen Impact of Non-Tariff Measures: Insights from a New Database*. United Nations publication. Sales No. UNCTAD/DITC/TAB/2018/2. Geneva.

UNECA (2015). *Economic Report on Africa 2015: Industrializing through Trade*. United Nations Economic Commission for Africa. Addis Ababa.

UNECA (2019). *Economic Report on Africa 2019: Fiscal Policy for Financing Sustainable Development in Africa*. United Nations Economic Commission for Africa. Addis Ababa.

UNECA (2020). COVID-19: Lockdown exit strategies for Africa | United Nations Economic Commission for Africa. United Nations Economic Commission for Africa (UNECA). Addis Ababa, Ethiopia. (accessed 20 May 2020).

UNECE (2020). Trade Facilitation White Paper on Smart Containers. Real-time Smart Container data for supply chain excellence. White Paper No. ECE/TRADE/446. United Nations Economic Commission for Europe (UNECE). Geneva.

Ungar M (2018). Systemic resilience: principles and processes for a science of change in contexts of adversity. *Ecology and Society*. 23(4) https://doi.org/10.5751/ES-10385-230434.

UNHCR (2019). Global Trends 2018: Forced Displacement in 2018. Global Trends. United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR). (accessed 29 May 2020).

UNIDO (2013). *Industrial Development Report 2013: Sustaining Employment Growth: The Role of Manufacturing and Structural Change*. United Nations publication. Sales No. E.13.II.B.46. Vienna.

UNIDO (2018). *UNIDO Competitive Industrial Performance Report 2018*. United Nations Industrial Development Organization (UNIDO). Vienna.

UNCTAD (2019h). *Commodities and Development Report 2019: Commodity Dependence, Climate Change and the Paris Agreement*. United Nations publication. Sales No. E.19.II.D.18. New York and Geneva.

UNCTAD (2019i). *World Investment Report 2019: Special Economic Zones*. United Nations publication. Sales No. E.19.II.D.12. New York and Geneva.

UNCTAD (2019j). *Trade and Development Report 2019: Financing A Global Green New Deal*. United Nations publication. Sales No. E.19.II.D.15. New York and Geneva.

UNCTAD (2020a). *World Investment Report 2020: International Production beyond the Pandemic*. United Nations publication. Sales No. E.20.II.D.23. New York and Geneva.

UNCTAD (2020b). *Trade and Development Repot 2020: From Global Pandemic to Prosperity for All: Avoiding Another Lost Decade*. United Nations publication. Sales No. E.20.II.D.30. New York and Geneva.

UNCTAD (2020c). The Covid-19 Shock to Developing Countries: Towards a "whatever it takes" programme for the two-thirds of the world's population being left behind. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). Geneva.

UNCTAD (2020d). *Building and Utilizing Productive Capacities in Africa and the Least Developed Countries – A Holistic and Practical Guide*. UNCTAD. Geneva.

UNCTAD (2020e). Ethiopia Science, Technology and Innovation Policy Review. Science, Technology and Innovation Policy Review. UNCTAD. Geneva. (accessed 9 June 2020).

UNCTAD (2020f). Estimates of Global E-Commerce 2018. UNCTAD Technical Notes on ICT for Development No. 15. UNCTAD. Geneva.

UNCTAD (2020g). *Economic Development in Africa Report 2020: Tackling Illicit Financial Flows for Sustainable Development in Africa*. United Nations publication. Sales No. E.20.II.D.21. New York and Geneva.

UNCTAD (2020h). The coronavirus shock: a story of another global crisis foretold. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). Geneva.

UNCTAD (2020i). South-South Cooperation at the time of Covid-19: building solidarity among developing countries. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). Geneva.

UNCTAD (2020j). From the Great Lockdown to the Great Meltdown: Developing Country Debt in the Time of Covid-19. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). Geneva.

production of legumes in Malawi? Evidence from the Oaxaca–Blinder decomposition model. *Review of Agricultural, Food and Environmental Studies*. 10069–92.

Valensisi G (2020). COVID-19 and global poverty: Are LDCs being left behind? *The European Journal of Development Research*. https://doi.org/10.10/s41287-020-00314-8.

Van Reenen J (2019). Where Will Future Jobs and Growth Come From? Presented at the LSE Public Lectures and Events. London. Available at https://www.lse.ac.uk/Events/2019/05/20190522t1830vOT/Where-Will-Future-Jobs-and-Growth-Come-From.aspx (accessed 1 September 2020).

Vandycke N (2012). Transformation through infrastructure. The World Bank. Washington D.C. (accessed 12 June 2020).

Venter I (2020). Clothing, textile industry in project to produce face masks locally. Available at https://www.engineeringnews.co.za/article/clothing-textile-industry-in-project-to-produce-face-masks-locally-2020-03-31 (accessed 16 June 2020).

Vercillo S, Weis T and Luginaah I (2020). A bitter pill: smallholder responses to the new green revolution prescriptions in northern Ghana. *International Journal of Sustainable Development & World Ecology*. 1–11.

Vos R, Martin W and Laborde D (2020). How much will global poverty increase because of COVID-19? IFPRI. Available at https://www.ifpri.org/blog/how-much-will-global-poverty-increase-because-covid-19 (accessed 30 April 2020).

de Vries GJ, Timmer MP and de Vries K (2015). Structural transformation in Africa: Static gains, dynamic losses. *Journal of Development Studies*. GGDC Research Memorandum. 1–15.

Wade R (2004). *Governing the Market: Economic Theory and the Role of Government in East Asian Industrialization*. Princeton University Press. Princeton (NJ) and Oxford (UK).

WEF (2017). Supply Chain and Transport Briefing. World Economic Forum (WEF). Geneva. (accessed 1 April 2020).

Whitfield L, Staritz C, Melese AT and Azizi S (2020). Technological Capabilities, Upgrading, and Value Capture in Global Value Chains: Local Apparel and Floriculture Firms in Sub-Saharan Africa. *Economic Geography*. 96(3):195–218.

WHO (2019). Children: reducing mortality. World Health Organization (WHO). Available at https://www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/children-reducing-mortality (accessed 25 May 2020).

Wijeweera A, Villano R and Dollery B (2010). Economic Growth and FDI Inflows: A Stochastic Frontier Analysis. *The Journal of Developing Areas*. 43(2):143–158.

UNIDO (2019a). *Industrial Development Report 2020: Industrializing in the Digital Age*. United Nations Industrial Development Organization (UNIDO). Vienna.

UNIDO (2019b). Absorbing Advanced Digital Production Technologies to Foster Industrialization Evidence from Case Studies in Developing Countries. Background document prepared for the Industrial Development Report 2020. United Nations Industrial Development Organization (UNIDO). Vienna.

United Nations (2001). Programme of Action for the Least Developed Countries – Adopted by the Third United Nations Conference on the Least Developed Countries in Brussels on 20 May 2001. United Nations publication. Sales No. A/CONF.191/11, New York (NY).

United Nations (2011). Programme of Action for the Least Developed Countries for the Decade 2011–2020. No. A/CONF.219/3/Rev.1. United Nations publication. Sales No. A/CONF.219/3/Rev.1, Istanbul.

United Nations (2015a). Paris Agreement. United Nations. Paris.

United Nations (2015b). Resolution adopted by the General Assembly on 3 June 2015: 69/283. Sendai Framework for Disaster Risk Reduction 2015–2030. No. A/RES/69/283. United Nations. Sendai.

United Nations (2015c). Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development. No. A/RES/70/1. United Nations. New York (NY).

United Nations (2019). Climate change and poverty. Report of the Special Rapporteur on extreme poverty and human rights No. A/HRC/41/39. United Nations. New York. (accessed 12 June 2019).

United Nations (2020a). *Financing for Sustainable Development Report 2020*. United Nations, United Nations Inter-Agency Task Force on Financing for Development (UNIATFFD). New York.

United Nations (2020b). The parlous state of poverty eradication. Report of the Special Rapporteur on extreme poverty and human rights No. A/HRC/44/40. United Nations. New York. (accessed 12 June 2019).

UN-OHRLLS (2017). The Africa Regional Report on Improving Transit Cooperation, Trade and Trade Facilitation for the benefit of the landlocked developing countries. Current status and policy implications. UN-OHRLLS. New York.

USAID (2015). Supporting Digital Financial Services in Myanmar: Assessment of the potential for digital financial services in agriculture value chains. US Agency for International Development (USAID). Washington D.C.

Uzoamaka JN, Olagunju KO, Njuguna-Mungai E and Mausch K (2019). Is there any gender gap in the

WTO (2019). Market access for products and services of export interest to Least Developed Countries. No. WT/COMTD/LDC/W/67. World Trade Organisation (WTO), Sub-Committee on Least Developed Countries. Geneva, Switzerland.

WTTC (2020). Travel & tourism recovery scenarios 2020 and economic impact from COVID-19. Research Note. World Travel and Tourism Council, London.

Xu H, Guo H, Zhang J and Dang A (2018). Facilitating dynamic marketing capabilities development for domestic and foreign firms in an emerging economy. *Journal of Business Research*. 86141–152.

Yigezu YA et al. (2018). Enhancing adoption of agricultural technologies requiring high initial investment among smallholders. *Technological Forecasting and Social Change*. 134199–206.

Yonah IB, Mourice SK, Tumbo SD, Mbilinyi BP and Dempewolf J (2018). Unmanned aerial vehicle-based remote sensing in monitoring smallholder, heterogeneous crop fields in Tanzania. *International Journal of Remote Sensing*. 39(15–16):5453–5471.

Zhao C et al. (2017). Temperature increase reduces global yields of major crops in four independent estimates. *Proceedings of the National Academy of Sciences*. 114(35):9326–9331.

Zhu P (2019). Five Visible and Invisible Forces Behind Digital Innovation. Innovation Management. Available at https://innovationmanagement.se/2019/03/20/five-visible-and-invisible-forces-behind-digital-innovation/ (accessed 26 July 2020).

WIPO (2017). *Global Innovation Index 2017: Innovation Feeding the World*. World Intellectual Property Organization (WIPO). Geneva.

Wolfert S, Ge L, Verdouw C and Bogaardt M-J (2017). Big Data in Smart Farming – A review. *Agricultural Systems*. 15(3): 69–80.

Woolcock M, Easterly W and Ritzen J (2000). *On Good Politicians and Bad Policies: Social Cohesion, Institutions, and Growth*. Policy Research Working Papers. The World Bank.

World Bank (2011). *More and Better Jobs in South Asia*. World Bank. Washington (DC).

World Bank (2020a). Combined Project Information Documents/Integrated Safeguards Datasheet (PID/ISDS). Myanmar Food and Agriculture System Project (P164448) No. PIDISDSA25232. World Bank. Washington (DC).

World Bank (2020b). COVID-19 crisis through a migration lens. Migration and Development Brief No. 32. World Bank. Washington (DC).

World Bank (2020c). *Global Economic Prospects, June 2020*. World Bank. Washington (DC).

World Economic Forum (2016). The Future of Jobs Employment, Skills and Workforce Strategy for the Fourth Industrial Revolution. Global Challenge Insight Report. World Economic Forum. Davos.

Worldwide Governance Indicators (2020). Worldwide Governance Indicators. Available at https://info.worldbank.org/governance/wgi/ (accessed 29 May 2020).

"بينما لم يسلم أي بلد من أزمة كوفيد-19 فإن أقل البلدان نمواً لديها أقل قدرة على التعافي بعد هذه الأزمة الكبرى، بسبب عجزها المتأصل عن التنمية. ولكي تصبح أقل البلدان نمواً قادرة على الصمود أمام الصدمات في المستقبل وتحقيق التنمية المستدامة، لا بد لها من الاستثمار في قدراتها الإنتاجية لأغراض التحوّل الهيكلي. ويجب أن يكون دور المرأة والشباب في المقدمة وفي المحور. وجهودها للمضي قُدماً في هذا الاتجاه يتطلب دعماً نشطاً وحاسماً من المجتمع الدولي، وخاصة في مجالات التكنولوجيا والتمويل والتجارة. ويجب أن ينعكس التضامن الدولي مع أقل البلدان نمواً في برنامج عمل تحويلي في مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً في عام 2022. وسيكون *تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2020* أداة قيّمة لمساعدة أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية على بلورة مستقل أفضل وأكثر مرونة وشمولية لأشد بلدن العالم فقراً".

أمينة ج. محمد، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة

"لقد استخدمت أقل البلدان نمواً وسائلها المحدودة لمواجهة الركود بسبب جائحة كوفيد-19، لكنها تجد نفسها أكثر البلدان عُرضة لتأثير الجائحة. والمجتمع الدولي بحاجة إلى إظهار عزمه على مساعدة أضعف أعضائه من خلال منحهم الأدوات اللازمة لمعالجة الأسباب الجذرية لأوجه ضعفهم. وعمل الأونكتاد التحليلي والقائم على التجربة يقدم مساهمة هامة في معالجة هذه الأسباب. لقد حان وقت العمل! إن أقل البلدان نمواً تستحق خطة عمل تركّز على تطوير القدرات الإنتاجية من أجل تحوّلها الهيكلي الناجح".

موخيسا كيتويي، الأمين العام للأونكتاد

"لقد نجت أقل البلدان نمواً حتى الآن من أسوأ آثار الحالة الصحية الطارئة، ومع ذلك فإن تداعيات جائحة كوفيد-19 قد أثّرت في اقتصاداتها، وقلّصت بعض التقدم المحرز على طريق التنمية المستدامة ولربما تؤدي إلى ضرر طويل الأجل. فالأزمة لم تكشف وحسب عن نقاط الضعف الهيكلية في أقل البلدان نمواً وإنما كشفت أيضاً العيوب العميقة الجذور في تدابير الدعم الدولي الموضوعة تحت تصرفها. كما أعادت إلى الصدارة الدور المحوري للقدرات الإنتاجية من أجل تحقيق انتعاشة شاملة ومرنة.

ويؤكد *تقرير الأونكتاد عن أقل البلدان نمواً لعام 2020: القدرات الإنتاجية للعقد الجديد* أن توسيع القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً واستخدامها الكامل يظلان أساسيين للنهوض بالبنية الاقتصادية لأقل البلدان نمواً وسدّ الفجوات الإنمائية التي تفصلها عن البلدان الأخرى. وفي نفس السياق فإن التقرير الذي يستخدم مؤشر الأونكتاد للقدرات الإنتاجية كمعيار يوثّق كيف أن أداء أقل البلدان نمواً في خلفية الأهداف المكرسة في برنامج عمل إسطنبول قد جاء متبايناً وباهتاً بشكل عام، ولم يُحرز إلا عدد قليل من أقل البلدان نمواً تقدماً مستداماً.

وظهور الرقمنة والثورة الصناعية الرابعة بصدد تغيير ذات طبيعة القدرات الإنتاجية وإعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية. والتكنولوجيا المتقدمة توفر مجالاً واسعاً للآثار غير المباشرة والمكاسب فيما يتصل بالإنتاجية ولكنها قد تعمّق أيضاً أوجه اللامساواة والفجوة التكنولوجية الراسخة.

وفي هذه الخلفية فإن السياسات المنسّقة لتعزيز القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً ضرورية أكثر من أي وقت مضى؛ ويؤكد التقرير في الواقع أنها يجب أن تشكل دعامة رئيسية لأي استراتيجية مستدامة للانتعاش والتنمية. وبعيداً عن السياسات المضادة للتقلبات الدورية يستدعي الأمر: '1' دفع الاستثمار لسد الثغرات الهيكلية ودعم خلق مواطن الشغل؛ '2' أطر سياسات عامة متطلعة إلى المستقبل ومبتكرة فيما يتصل بالعلم والتكنولوجيا؛ '3' سياسات صناعية وقطاعية شجاعة لحفز القيمة المضافة المحلية والروابط الإنتاجية.

ويتعين على المجتمع الدولي أن يؤدي دوره وأن يساعد جهود أقل البلدان نمواً بالقدر الكافي من الموارد المالية، وإيجاد حيز ملائم للسياسات العامة واتخاذ تدابير دعم دولي أكثر فعالية، ولا سيما في مجال نقل التكنولوجيا. والانتشار السريع للجائحة قد أبرز كيف أن الدعوة إلى شراكة عالمية أصيلة "لعدم ترك أحد خلف الركْب" تذهب إلى ما هو أبعد من الالتزام الأخلاقي، وتعكس أيضاً الاعتبارات الأطول أجلاً بشأن القدرة البنيوية العالمية على الصمود.

Printed at United Nations, Geneva
2014582 **(A)**–June 2021–198
UNCTAD/LDC/2020
United Nations publication